شرح المفصّل في صنعة الإعراب

الموسوم

بالتخمير

الجزء الثاني

تأليف

صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي

٥٥٥ - ٦١٧ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى



شرح المفصّل في صنعة الإعراب

الموسوم

بالتخمير

الطبعة الأولى
١٩٩٠

دار الغرب الإسلامي
ص . ب : ١١٣/٥٧٨٧
بيروت . لبنان

قال جارُ اللّه[1]: ذكرُ المَجرورات.

[بَابُ الإضَافة]

[٥٠/ب]

لا يكونُ الاسمُ مجروراً إلَّا بالإضافةِ، وهي المُقتَضِيَةُ للجَرِّ، كما أنَّ الفاعِليَّةَ والمفعُوليَّةَ هما المُقتضِيان للرَّفعِ والنَّصبِ، والعاملُ ها هنا غيرُ المُقتَضِي كما كان ثَمَّ، وهو حرفُ الجَرِّ أو معناه في نحوِ قولِك: مررتُ بزيدٍ، وزيدٌ في الدَّارِ، وغُلامُ زيدٍ، وخاتِمُ فِضَّةٍ.

قال المُشرّحُ: كأنَّه يعني بالمقتَضِيَةِ للجَرِّ والرَّفع والنَّصبِ المقتَضِيَةَ لِنفسِ الإعراب في الجَرِّ والرَّفعِ والنَّصبِ، تقولُ: الفاعِلِيَّةُ، والمَفعوليَّةُ، والإضافةُ، هي المُقتَضِيةُ للإعرابِ، والعاملُ للنَّصب والرَّفعِ الفِعلُ والجرِّ الحرفُ. كذا نُقِلَ عن الشَّيخِ معنى هذا الكلامِ في «حاشيةِ المُفَصَّل»[2]، تقولُ: ها هنا عمومُ أثرٍ، وعمومُ مقتَضٍ، وخصوصُ أثرٍ، وخصوصُ مقتضٍ، فيُضافُ العمومُ إلى العُمومِ، والخُصُوصُ إلى الخُصُـوصِ مثالُـه: لَسعُ العقاربِ النَّصِيبِيَّةِ أوجعُ من لَسعِ سائِرِ العَقارِبِ، فعمومُ الوَجَعِ وهو المُشتَرَكُ فيه بينَ الوَجعَين، إلى عُمومِ اللَّسعِ، وهو المشتَرَكُ فيه بين اللَّسعين، كما أنَّ خصوصَ كُلٍّ واحدٍ من الوَجعَين يضافُ إلى كلِّ واحدٍ من اللَّسْعَين.

---

(١) من هنا بداية الجزء الثاني من شرح الأندلسي، إلاّ أنَّ الجُزء الثاني الذي تحت يدي من شرح الأندلسي فقد منه ما يقرب من نصف الكتاب، وقد قدمنا وصف نسخ شرح الأندلسي في مقدمة البحث. لذلك ستختفي الإحالات إليه من هذا الباب إلى باب الصّفة.

(٢) لم يرد مثل هذا النص في حاشية المفصّل التي بين يدي وهي نسخة ليدن رقم ١٦٤.

قالَ جارُ اللّه: فصلٌ؛ وإضافةُ الاسمِ إلى الاسمِ على ضَربَين: معنويَّةٌ ولفظِيَّةٌ، فالمعنَويَّةُ ما أفادَ تَعريفاً كقولك: دَارُ عَمرٍو، أو تخصيصاً كقولك: غلامُ رجلٍ.

قال المشرّحُ: إذا قلتَ: دارُ عمروٍ فالدَّارُ ـ ها هنا ـ قد تَعَرَّفت ومعناها الدّارُ التي هي لِعَمروٍ، وإذا قُلت: دارُ رَجُلٍ فالدَّارُ ها هنا نَكِرَةٌ ومعناها دارٌ مَملوكةٌ لرجلٍ، ولذلك يُوصفُ بالنَّكرةِ نحوَ: دارُ رجلٍ عامرةٌ، والإضافةُ ـ ها هنا ـ تفيدُ تَخْصيصاً ولَيستْ بِضَائِعَةٍ، وذلك لأنَّها تُفيدُ أنَّها دارُ رَجُلٍ لا دار[1] امرأةٍ.

قال جار اللّه[2]: ولا تَخلو في الأمرِ العامِّ من أن تكونَ بمعنى اللّامِ كقولِكَ: مالُ زَيدٍ، وأرضُه، وأبوه، وابنُه، وسَيِّدُه، وعَبدُه، أو بمعنى «من» كقولك: خاتمُ فضَّةٍ، وسوارُ ذَهبٍ، وبابُ ساجٍ.

قال المشرّح: الإضافة إذا كانت بمعنى اللّام فإنَّها لا تُفيدُ الملك، إنَّما تُفيدُ التَّخصِيصُ، بدليلِ أنّك إذا قُلتَ: هذا أَبوه فليسَ مَعناه أنَّ أباهُ ملكٌ له بل المَعنى أنَّ له اختصاصاً به.

قالَ جارُ اللّه: واللَّفظِيَّةُ أن تُضافَ الصِّفةُ إلى مَفعُولِها كقولكَ هو ضاربُ زيدٍ، وراكبُ فَرسٍ، بمعنى ضاربُ زيداً، وراكبُ فرساً، أو إلى فاعِلِها كقولك: زيدٌ حسنُ الوجهِ، ومعمورُ الدَّارِ، وهندٌ جائلةُ الوِشاحِ بمعنى حسنٌ وجهُهُ، ومعمورٌ دارُه، وجائِلٌ وشاحُهَا.

قال المشرّح: الإضافةُ اللّفظِيَّةُ هي التي يَجري وجودُها مَجرى عَدَمِها ألا تَرى أنَّك إذا قلتَ: هذا ضاربُ زيدٍ، ثم فَكَكتَ الإضافةَ فقلتَ هذا ضاربٌ زيداً فالمعنى باقٍ ولو قلت: هذا غُلامُ زيدٍ ثم فَككتَ الإضافة فقلتَ:

(١) في (ب) لا دارا أخرى.
(٢) في (ب) بعد جار اللّه ـ رحمه اللّه.

هذا غُلامٌ زيدٌ لم يجر ولم يُفد أصلاً فَضلاً من أن يَتَقَرَّر فيهِ معنى الإضافةِ.

قالَ جارُ اللّـهِ: ولا يُفيدُ إلا تَخفيفاً في اللّفظِ والمعنى كما هو قَبلَ الإضافةِ، ولاستواءِ الحالين وَصَفَ النّكرةَ بهذه الصّفة مضافةً كما وَصَفَ بها مفصُولةً في قولِكَ /: مررتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ، وبرجلٍ ضاربِ أخيه. [٤٩/ب]

قالَ المُشَرّحُ: هذه الإضافة اللّفظِيّة تفيدُ تَخفيفاً في اللّفظِ، ألا ترى أنّك إذا قُلتَ: زَيدٌ ضاربٌ الغُلامَ، فضاربٌ فيه التّنوين، والتّنوين نونٌ، فإذا قُلتَ: زيدٌ ضاربُ الغُلام فقد سَقَطَتْ بالإضافةِ هذه النُّون، وذلك تخفيفٌ، ثم إفادَتُها للتّخفيفِ بالإضافة ليست بضربـةِ لازبٍ، ألا تَرى أنَّه جازَ مررتُ بالضَّاربِ الرَّجُلَ بالنَّصبِ، كما جازَ بالضَّاربِ الرَّجلِ بالجَرِّ.

قال جارُ اللّه: «فصلٌ؛ وقَضيَّةُ الإضافةِ المعنويّةِ أن يُجَرّدَ لها المضافُ من التّعريفِ.

قال المشرّح: إدخالُ اللاّمِ على المضافِ إضافةً معنويةً لا يجوزُ، وهذا لأنَّ تَعريفَ المُضافِ في بابِ الإضافةِ يُطلَبُ من المضافِ إليه، ألا تَرى أنّ المضافَ إليه سِيقَ إلى المضافِ لهذا المعنى، وإذا كـانَ مَجيءُ[١] المضافِ إليهِ لتعريفِ المُضافِ فممتَنِعٌ أن يُطلَبَ من غيره تَعريفُهُ، مِثالُه: ما إذا أَحضرتَ طَبيباً لِعلاجِ مَريضٍ فَقبيحٌ في حُضُورِهِ طَلَبُ العِلاجِ من غَيرِه.

قالَ جارُ اللّهِ: «وما تَقَبّلهُ الكوفيُّون من قولِهم: الثّلاثةُ الأبوابِ والخَمسةُ الدّراهمِ فبمعزلٍ عندَ أصحابِنا عن القياسِ واستعمـالِ الفُصَحَاءِ. قـال الفَرزدقُ:

فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبَارِ

وقال ذُو الرُّمَّةِ:

(١) في (ب) سيق.

ثَلاثُ الأَثَافِي والرُّسُومُ البَلاقِعُ

قالَ المُشَرِّحُ: إدخالُ اللَّامِ على المُضافِ إضافةً مَعنَويّةً لا يَجُوزُ، عَدَداً كان أو غير عَدَدٍ، كما ذكرناه من المعنى، وفيما افتخَرَ به البَصريُّون على الكُوفِيّين نحنُ أخذنا اللُّغَةَ عن حَرَشَةِ الضِّباب، وأَكَلَةِ اليَرابِيعِ وأنتم أخذتُموها من أكلةِ الشَّواذي، وباعةِ الكَوامِيخ، فإن سألتَ: أيُّ احتجاجٍ فيما أنشَدَ من البَيتين؟ وهذا لأنَّ الكوفيين يُجيزُون تجريدَ المضافِ عن اللَّامِ في فصلِ العَدَدِ كما في غيره. أجبتُ: لأنَّ المقامَ مقامُ تعريفٍ باللَّام، وأنَّه لم يُعرَّف المضافُ باللَّام، فَدَلَّ على أنَّ المضافَ في فصل العَدَدِ بدون اللَّام، والذي يَدُلّ على أنَّ المَقامَ مقامُ تعريفٍ باللَّامِ أنَّ المعنَى فسما فأدرَكَ القبرَ[١] الذي هو خمسةُ أشبارٍ[٢]. وكذلك المعنى في قولـه: ثلاثُ الأثافِي، الثَّلاثُ من الأثافي. وأنا لا أستَبعِدُ ما عليه الكُوفيُّون، وذلك أنَّ هذه الأعدادَ تَنَزَّلُ تنزيلَ المعدُودِ، وهذا القَدرُ من العَدَدِ والمعدُودِ إذا أُضيفَ جازَ إدخالُ اللَّامِ عليه، والذي ذَكَرهُ البَصريُّون قياسٌ، ومذهبُ الكـوفيّين استحسانٌ والطَّبعُ يَنزِعُ إليه، فوجبَ أن يجوزَ[٣].

---

(١) هذا المعنى الذي ذهب إليه المؤلف لم أجد أحداً قال به ولا ذهب إليه. أمّا الذي قالوه في ذلك فهو: أراد طول خمسة أشبار بشبر الرّجال وهي ثلثا قامة الرجل، وينسب إليها فيقال: غلام خماسي. قال ابن دريد: غلام خماسي قد أيفع، في «الصحاح» «والعباب» وغلام رباعي وخماسي، أي: طوله أربعة أشبار وخمسة أشبار، ولا يقال: سداسي، ولا سباعي، لأنه إذا بلغ ستة أشبار أو سبعة أشبار صار رجلاً. انظر الحلل: ١٧٥ والخزانة: ١٠٣/١.. وغيرهما وبمثل ذلك فسّر الأعلم الشنتمري، وردّ عليه ابن هشام اللّخمي قائلاً: والصحيح أنه أراد بخمسة الأشبار السّيف، ويشهد له قوله بعد ذلك:

يـدني خـوافق من خـوافق تـلتقي ... في ظـل معتـرك العجـاج مثـار

(٢) انظر: الفصول والجمل: ٣٨.

(٣) ردّ الزّملكاني في شرح المفصّل: ١٤٣/٢: بعد أن عرض لرأي الكوفيين: وهو رديء من وجهين: أحدهما: مخالفة القياس الذي قدمناه من أنه مفض إلى تحصيل الحاصل. والثّاني: أنه خارج عن استعمال الفصحاء، ووجهه مع شذوذه أنه لذات واحدة في المعنى، والأول جيء به لغرض العدد، فلما فهموا اتحاد الذات عرّفوا الأول، لأنه محل التعريف، ولم يخلُ =

صدرُ البيتِ[1] الأوَّلِ:

مـا زَالَ مُذْ عَقَـدَتْ يَداهُ إزارَهُ فَـسَـمَـا........ البـيـت

وبعدَه:

يُـدنى خَـوَافِقَ من خَـوَافِقَ تَلتَقي في ظِـلِّ مُعـتَبَطِ الـغُبَـارِ مُـثَـارِ

عنى بالخَوافِقِ: الرَّايات، وبمعتَبَطِ الغُبار: مكاناً لم يُقاتِل فيه قَبْله أحدٌ، ولم يُثِر غُبارَه حتّى أثارَهُ هو، وهو يَمدحُ يزيدَ بن المُهَلَّب فيقولُ: لم يَزَل مُذ كان صَغِيراً إلى أن مَات يَقودُ الجُيُوشَ إلى الجُيُوسِ، ويَحضُر الحُروبَ، والمعنى هو أميرٌ مذ كان صَغِيراً.

صَدرُ البيتِ الثَّاني[2]:

وَهَلْ يُرجِعُ التَّسلِيمُ أو يَكْشِـفُ العمى ثَـلاثَ الأثـافـي.... البـيـت

الأثافيّ: جمعُ أُثفِيـةٍ وهي: حِجَارةٌ تنصَبُ للقـدرِ عندَ الإطبـاخ.

= الثاني من التعريف، لأنه المقصود بالذات على الحقيقة، وإلى هذا الرأي ذهب الكسائي منهم، وقد حكى الجرمي عن أبي زيد أنّ قوماً من العرب تقوله غير فصحاء.

(1) توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٥٧، والخوارزمي: ٣٣، وزين العرب: ٢٢ وشرح ابن يعيش: ١٢١/٢ والزملكاني: ١٤٣/٢، ١٤٤، البيكدى: ١٧٧/١ وانظر المقتضب: ١٧٦/٢، والجمل للزجّاجي: ١٤٢، وشرح شواهده لابن سيده: ٢٦ والفصول والجمل... لابن هشام: ٢٧، ٣٨، ١٣٢، والحلل: ١٧٥، ووشي الحلل: ٣٨ وانظر شرح أبيات سيبويه والمفصّل لعفيف الدين الكوفي: ١٣٦، والتصريح: ٢١/٢ والعيني: ٣٢١/٣.. وغيرهما ويزيد: هو يزيد بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي. ترجمته في الكامل: ١٧١/٤، والخزانة: ١٠٥/١.

(2) البيت لذي الرّمة. ديوانه: ١٢٧٤/٢، وهو البيت الثاني من القصيدة التي أولها:

أمَـنـزِلَـتـي ميٍّ سَـلامٌ عَـلَـيكُـمَـا هَـل الأزمُن الـلَّائي مَضينَ رَوَاجِـعُ

توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٥٨، والخوارزمي: ٣٤، وزين العرب: ٢٢ شرح ابن يعيش: ١٢٢/٢، والزملكاني: ١٤٣/٢، والبيكندي: ١٧٧/١ وانظر المقتضب: ١٧٦/٢، ١٤٤/٤، والجمل للزّجاجي: ١٤١، وشرح شواهده لابن سيده: ٢٥، وشرحها لابن السّيد البطليوسي: ١٧٠، وشرحها لابن هشام اللخمي: (الفصول والجمل...).

والبَلَاقِعُ: جَمعُ بلقَعٍ وهو الخَرابُ، يقولُ إنَّ الأثافي ورسومَ الدِّيارِ بعدَ خَرابِها لا تَرُدُّ جوابَ سَلامٍ، ولا تُوضِحُ عن خَبَرٍ إذا استُخبِرَتْ، وهَذا معنى قَولِه أو يَكشِفُ العَمى.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتقولُ في اللَّفظيَّةِ مررتُ بزيدٍ الحَسَنِ الوَجهِ وبهندٍ الجائلةِ الوِشاحِ، وهما الضَّاربا زيدٍ، وهمو الضَّارِبُو زيدٍ، قال اللَّه تعالى[1]: ﴿ والمُقِيمِي الصَّلاةِ ﴾.

قالَ المُشَرِّحُ: الإضافةُ إذا كانت لَفظِيَّةً جازَ إدخالُ اللّامِ على المُضافِ لأنَّه وَقَعَ اليأسُ عن تَعريفِ المُضافِ بالمُضافِ إليه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولا تَقولُ الضَّاربُ زَيدٍ لأنَّك لا تُفيدُ فيه خِفَّةَ الإضافةِ كما أفدتَهَا بالمُثنَّى والمَجمُوع، وقد أجازَه الفَرَّاء، وأمَّا الضَّاربُ الرَّجُل فمشبَّهٌ بالحَسَنِ الوَجهِ».

قال المشرّح: إنَّما لم يَجُز نَحوَ الضَّاربِ زَيدٍ لأنَّه لم يَقع اليأسُ عن تَعريفِ المُضافِ بالمضافِ إليه، لاحتِمَالِ أن يكونَ المُضَافُ إليه نَكِرةً، وهذا لأنَّ الأعلامَ تَحتملُ التَّنكيرُ بخلافِ المُضمَرِ والمُعرَّفِ باللَّامِ فإنَّه لا يَحتَمِلُ

[٥٠/أ] البَتَّةَ التَّنكيرَ / فإن سَألتَ: فَفي قَولِكَ: الضَّاربا زَيدٍ، لَم يَقع اليأسُ عن تَعريفِ المُضافِ بالمضافِ إليه؟

أجبتُ: بَلَى وقَعَ لِوقُوعِهِ في الإفرادِ، والتَّثنِيَةُ فرعٌ على الإفرادِ فَلَو امتُحِنتِ الإضافَةَ في التّثنية لكانَ حالُها فيها كحالِها في الإفرادِ.

رأى الأمـر يفضـي إلى آخـر فـصـيَّـر آخـره أوّلا[2]

فإن سألت: فكيف لم يجز الضاربا رجل كما جاز الضاربا زَيدٍ؟ أجبتُ

(١) سورة الحج: آية: ٣٥.

(٢) البيت في العقد الفريد: ٢/٢٥٣، والخصائص لابن جني: ١/٢٠٩ ٢/٣١، ١٧٠، ونتائج الفكر في النحو للسُّهيلي: ٩٨، والأشباه والنظائر في النحو للسُّيوطي: ١/٢٧٧. وغيرها.

لأنَّه قد يَقَعُ اليأسُ عن تَعريفِ المُضافِ بالمُضاف إليه ها هُنا في صورَتي التَّثنِيَةِ والإفرادِ، إذ امتحانُ تَعريفِ المُضاف بإدخالِ اللاّمِ على المُضافِ إليه لَيس على مُخالَفَةِ الأصلِ فيُمتَحَن، بخلافِ العَلم. عندَ الفَرّاء يجوزُ الضَّاربُ زَيدٍ، قياساً على قَولهم: الضَّاربُ الرَّجلِ والجامعُ بينَهما وُقوعُ اليَأسِ عن تَعريفِ المُضافِ بالمُضافِ إليه ظاهِراً ضَرورةَ أنَّ زَيداً مَعرفةٌ ظاهراً لأنَّه عَلَمٌ، قالوا: لو[1] كانَ القياسُ في نحوِ قولك: الضَّاربُ الرَّجلِ أنْ لا يجوزَ فيه سِوى النَّصبِ لكنْ جازَ فيه الجرُّ لأنَّه شُبِّهَ بقولهم: الحسنُ الوجهِ، كما شُبِّه الحسنُ الوَجهَ بالنّصبِ بالضاربِ الرجلَ، وهذا من مكاره النحو فلا يُلتَفَتُ إليه.

قال جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ وإذا كان المضافُ إليه ضميراً متصلاً جاءَ ما فيه تنوينٌ أو نونٌ، وما عَدِمَ واحداً منهما شرعاً في صحةِ الإضافةِ لأنَّهم لما رَفَضُوا فيما يُوجد فيه التَّنوين والنُّون أن يجمعوا بينه وبين الضّميرِ المُتَّصلِ جَعَلوا ما لا يُوجدُ فيه له تَبَعاً، فقالوا: الضّاربك، والضّارِبانك، والضارِبيّ، والضاربـاتِيّ[2]، كما قالوا: ضارِبك، والضّارِباك، والضَّارِبوك والضارِبيَّ والضَّارِبَتِيّ قال عبدُ الرَّحمن بن حَسّان:

أيُّهـا الشَّاتِمي ليُحسَبَ مِـثْـلِي   إنَّما أنتَ[3] في الضَّلالِ تَهيمُ»[4]

قال المُشرّحُ: هذا الكلامُ مُختَلٌّ بِمَرَّةٍ، وأنا أولاً: أَشرحُهُ، ثُمَّ أَعتَرِضُ عليه، ثُمَّ أذكُر الصَّحيحَ، يقال: الناسُ في هذا الأمرِ شرَعٌ، أي: سَوَاءٌ يحرّك ويسكّن، والسَّماعُ ها هنا التَّحريك، وأَصلُهُ الذين يشرَعون في شرعة وهي:

(١) في (أ).
(٢) هو عبد الرحمن بن حسّان بن ثابت الأنصاري، ابن شاعر الرسول ﷺ.
(٣) ساقط من (أ).
(٤) البيت في ديوانه: ١٥، وانظر الأخبار الموفقيات: ٢٨١ وانظر توجيه إعرابه وشرحه في المنخَل: ٥٩، والخوارزمي: ٣٤ وزين العرب: ٢٢ وشرح ابن يعيش: ١٣٢/٢، والزملكاني: ١٤٧ والبيكندي: ١٧٨ . . .

جمعُ شارعٍ، كخدمٍ جمعُ خادمٍ، يقولُ: كان القياسُ أن لا يجوزَ إضافةُ ما لا نون فيه ولا تنوين من اسم الفاعلِ المعرَّفِ باللاّم إلى الضمير، لأنَّ هذه الإضافة[1] غيرُ مفيدةٍ للتّعريفِ والتّخفيفِ فلا يجوزُ، أمَّا أنّها غيرُ مفيدةٍ للتّعريفِ فلأنَّ التّعريفَ في هذه الإضافة يُستفادُ من اللاَّم لا من هذه الإضافة بدليل أنَّ هذه الإضافة لو كانت معرفةً لما دَخَلَ اللاّم على المضافِ كما في الإضافة المعنويَّة، وأمَّا أنَّه لا تخفيفَ فظاهرٌ، إلاَّ أنَّهم لما أجازوا الإضافة فيما وُجد فيه علةُ الجَواز، وهي اشتمالُ اسم الفاعل على التّنوينِ والنونِ، أجازوها فيما لم يُوجد، فحملوا[2] ما لم يَشتَملْ على عِلَّةِ الجَوازِ تَبَعاً لما اشتَمَل عليها. وهذا كلامٌ ليس بعده في الفَسادِ مُنتهى، لأنَّ محصُولَ هذا اللام شيئان:

أحدُهُما: اشتمالُ أحدِهما على عِلّةٍ مُوجِبَةٍ للحُكمِ وعدمُ اشتمالِ الآخرِ عليها.

وثانيهُما: وُجُوبُ أن يكونَ غيرُ المشتَمِلِ مُلتَزماً للحُكم كالمُشتمِلِ، وذلك أن يَتبعَ غيرُ المشتملِ المشتملَ، وهذا فاسدٌ لأنَّـه يَقتَضِي ثُبُوتَ الحُكمِ في كل صورَتَين متقاربَتَين، سواءٌ وجدت العلةُ في الصورة الأخرى أو لم توجد، وذلك لأنَّا نُتبعُ هذه الصورةَ التي لم تُوجد فيها العلةُ الصورةَ الأخرى وهي التي فيها وُجدت. وإنَّما الوجهُ الصحيحُ ما ذكرتُه آنفاً من أنَّه وقع اليأسُ عن تعريفِ المضافِ بالمضافِ إليه، فتدخُلُ اللاّمُ على المضافِ، وبيانُ أنَّه وَقَعَ اليأسُ من تعريفِ المُضافِ بـالمُضافِ إليـه ها هنـا، أنَّ المضـاف إليه ها هنا هو الضَميرُ والضَميرُ لا يَحتمِلُ التَّنكيرَ.

قال جارُ اللَّه: «وقولُه:

هُمُ الآمِرُونَ الخَيرَ والفاعِلُونَه

(١) في (ب) إضافة.

(٢) في (أ) على.

مما لا يُعمَلُ عليه»[1].

قال المشرِّحُ: ها هنا بحثٌ وهو أنَّك إذا قُلتَ: الضَّاربُ أباه زيدٌ فقد اتَّفقُوا على جوازِ هذا المَنصوبِ أعني أباه، وهو مَفعولُ ضاربٍ أمَّا إذا أُقيم مقامَ هذا المُضمرِ المَنصوبِ مُضمرٌ فهل يكون ذلك المضمرُ منه منصوباً أم لا؟ في كلامِهم ما يَدُلُّ على اختلافِهم في مَحَلِّ هذا الضميرِ[2].

قال الإمامُ عبدُ القاهر الجُرجانِيّ: فإذا قلتَ: الضَّارِباك[3]، والضَّارِبوك والضَّارباه والضَّاربوه كان الكافُ والهاءُ في موضعِ جَرٍّ، وإذا قُلتَ الضَّارِبُك زيدٌ الضَّاربُه عَمرو الضَّارِبي زيدٌ كان الموضِعُ في جميعِ ذلك نَصباً لما عرَّفتُك من أنَّه لا يكُونُ مع الألف واللاَّم إذا كان / اسمُ الفاعلِ غيرَ مثنًّى ولا [٥١/أ] مَجموعٍ، وفي كلامِ الشَّيخِ ها هنا ما يَدُلُّ على أنَّ الموضعَ في جميع ذلك جَرٌّ، ألا ترى أنَّه قال: جاءَ ما فيه تنوين أو نون، وما عَدِمَ واحداً[4] منهما شَرعاً في صحةِ الإضافةِ، ثم فَسَّرَ ذلك بقولِه: فقالوا: الضَّارِبُك، والضَّارِبانك[5]، والضَّارِبيّ، وهذا تَصريحٌ منه بُوجُود الإضافة في هذه الصُّورة. احتجَّ الإمامُ عبدُ القاهر بأنَّ[6] العَلَم مما تَجوزُ إضافةُ اسمِ الفاعِلِ المعرَّفِ باللاَّمِ، من اسمِ الفاعلِ المُثنَّى[7] والمَجموعِ إليه، ثم لا يجوزُ إضافةُ المفردِ المعرَّفِ باللاَّمِ إليه، فكذلك الضَّميرُ[8] ولأنَّ الضَّميرَ[8] في قولك: الضَّاربه زيدٌ قامَ مقامَ المنصوبِ في قولك: الضَّارِبُ أباه زيدٌ[9]. حُجَّةُ

---

(١) يأتي تخريجه عند إتمام الشارح له.

(٢) في (ب) المضمر.

(٣) في (أ) الضاربك.

(٤) في (أ) واحد.

(٥) في (أ) الضارباتك.

(٦) في (أ).

(٧) في (ب).

(٨ ـ ٨) صححت في هامش النسخة في (أ) ولم تظهر في الصورة.

(٩) في (ب).

الشيخ ـ رحمه[1] الله ـ المُعَرَّفُ باللّام مما تجوزُ إضافةُ المعرّفِ باللّامِ من اسمِ الفاعلِ المُثَنَّى والمجموع إليه، وإضافةُ المعرَّفِ باللَّامِ من اسمِ الفاعلِ المُفرد إليه، فكذلك الضَّميرُ، على أنَّا نقولُ لا يلزمُ من امتِناعِ إضافةِ اسمِ الفاعلِ المفردِ إذا كانَ مُعرّفاً باللَّامِ إلى العلمِ امتناعُ إضافةِ اسمِ الفاعلِ المفردِ إذا كان معرفاً باللَّام إلى الضَّمير، وذلك أنَّه في العَلَمِ لم يَقَعِ اليأسُ عن تعريفِ المضافِ بالمضافِ إليه، ضرورةَ أنَّ الأعلامَ تَحتملُ التَّنكيرَ، فلا تعدلُ عن الإضافة إلى مُعرّفٍ آخرَ، بخلافِ الضَّمير والمعرّف باللّام، فإنَّ اليأسَ فيهما قد وَقَعَ، فإن سألتَ: ما ذكرتَ من الدّليلِ وإن دَلَّ على أنَّ العلمَ فيه احتمالُ التنكير، فها هُنا ما يَدُلُّ على أن ليسَ فيه احتمالُ التّنكير، بدليل أنه يوصف بالمعرَّفِ باللَّام، أجبتُ: ما ذكرتُ من الدَّليلِ وإن[2] دَلَّ على أنّه ليسَ فيه احتمالُ التَّنكير، فها هنا ما يَدُلُّ على أنّ فيه ذلك ألا تَرَى أنَّه يَجُوز إدخالُ اللَّام عليه[3] بخلافِ الضَّمير[4] والمعرَّفِ باللَّام وأمَّا قولُه: الضَّميرُ في قولِكَ: الضَّاربُه زيدٌ قامَ مقامَ المَنصوبِ في قولِكَ: الضَّاربُ أباه زيدٌ، فأقولُ: ما ذكرتَ من الدَّليلِ، وإن[5] دَلَّ على أنَّ هذا الضَّميرَ منصوبٌ فها هُنا ما يَدُلُّ على أنّه غيرُ منصوب لأنَّ المتصلَ المنصوبَ يَتَّصِلُ بالفعلِ ولا يتّصلُ بالاسمِ، كما أنَّ المتَّصلَ المجرورَ يَتّصلُ بالاسمِ ولا يَتّصلُ بالفعلِ، وهذا لأنَّ الضَّمائرَ لكونِها بمنزلةِ الإشاراتِ والتلويحاتِ مظنَّةُ الاحتياطِ، ولذلك صاغُوا للمرفوعِ ضميراً، وللمنصوبِ ضميراً، وللمجرورِ ضميراً ومن ثَمَّ حَمَلُوا قوله:

(١) في (ب).
(٢) في (أ).
(٣) في (ب).
(٤) في (ب).
(٥) في (أ).

هُمُ الآمِرُون الخيرَ والفاعِلُونَه

على ضَرورة الشّعر(١)، ولو كانَ الضميرُ المتّصلُ المنصوبُ مما يتّصلُ بالاسم لما كانَ في «الفاعلونه» ضرورةً لأنَّه بمنزلةِ «والذين يفعلُونـه»، والمثبتُ في نسخةِ الشَّيخ(٢) الضَّاربوك والضَّـاربيَّ، قال أفضـلُ القُضاة الجَنْديّ(٣): لعلّ الصَواب: الضّاربوك، والضَّارباني، والضَّاربيّ(٤). ما بعد البيت الأول على ما أنشدنيه بعضُ الأئمّةِ البَنَاكِتِيَّة(٥):

لا تَسُبـنَّـني فَـلَسـتَ بِسِـبِّـي   إنَّ سِبِّي من الرِّجـالِ الكَرِيمُ(٦)

تمامُ البيتِ الثَّاني(٧):

إذا ما خَشُوا يوماً من الدَّهرِ مُعظِماً

قال جارُ اللّه: فصلٌ: وكلُّ اسمٍ مَعرفةٍ يَتَعَرَّفُ به ما أُضيفَ إليهِ، إضافةً مَعْنَويَّة، إلاَّ أسماءً تَوَغَّلت في إبهامِها فهي نَكِراتٌ، وإن أُضيفت إلى المعارِفِ وهي نحوُ غيرِ ومثلِ وشبهِ، ولذلك وُصفت بها النّكرات فقيل:

(١) انظر ضرائر القزاز القيرواني: ٩٨، وضرائر ابن عصفور: ٢٧.
(٢) في (ب) المثبت في نسخ المفصّل.
(٣) تقدم التّعريف به.
(٤) في (ب).
(٥) منسوب إلى «بناكت» بالفتح، وكسر الكاف، وآخره تاء فوقها نقطتان، مدينة بما وراء النّهر. معجم البلدان: ١/٤٩٦.
(٦) ديوان عبد الرحمن بن حسّان: ٥١، والأخبار الموفقيات: ٢٨١، والرواية هناك: «فلست ببذي أنّ بذى» وانظر فرحة الأديب: ٢٩، والفصول والجمل: ٩٥، ونسبه إلى حسّان ووشي الحلل: ١٨ دون نسبه...
(٧) لم أعثر على نسبته إلى قائل معين.
توجيه شرحه وإعرابه في المنخّل: ٦٠، والخوارزمي: ٣٤، وزين العرب: ٢٢ وشرح ابن يعيش: ٢/١٢٥ والزملكاني: ٢/١٤٧ والبيكندي: ١/١٧٨ والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ١/٩٦، وانظر شرح أبياته لابن خلف: ١/٩٨، وشرحها للكوفي: ١٣٥، ١٣٦، ومعاني القرآن للفراء: ٢/٣٨٦، ومجالس ثعلب: ١٥٠، والكامل للمبّرد: ١/٢١٤، وضرائر القزاز: ٩٨، وضرائر ابن عصفور: ٢٧، والخزانة: ٢/١٨٧.

مررتُ برجلٍ غيرِكَ ومثلِك وشبهِك ودخـل عَليهـا رُبَّ ، قال :

* يا رُبَّ مثلِكِ في النِّسَاءِ غَريرةٌ *

قالَ المُشرِّحُ : هذا الفَصْلُ قد تَخَبَّطَ فيه النّحويُون وأنا أولاً أُصلحُ كلامِهم بقدرِ المُمكن ثُمَّ أَعْتَرِضُ عليه ، ثم أذكُرُ الصَّحيحَ .

قالوا : كلُّ اسمٍ أضيفَ إلى المعرفةِ إضافةً معنويّةً فهو مَعرفةٌ إلاَّ أسماءً تَوَغَّلت في إبهامِها فهي نكراتٌ وإن أُضيفت إلى المعارِفِ ، ولذلك يُقال : مررتُ برجلٍ غيرِكَ وشبهِك ، فتقعُ صفاتٍ للنكرةِ ولو كانت معارفَ ، ولَما كانَ ذلك كذلك ، ولذلك دَخَلتَ عَلَيها « رُبَّ » وهي لا تَدْخُلُ إلاَّ على النَّكراتِ . وهذا كلامٌ فاسدٌ ، وذلك لأنَّ إباءَهَا التَّعريفَ لو كان[1] لتوغُّلها في الإبهامِ لما تعرَّف المُغايرُ ، والمُماثِلُ والمُشابهُ في قولك : مررتُ بالرَّجلِ المُغَايِرِ أَبوه أباكَ ، وبالغُلامِ المُماثِلِ وجهُهُ بَدراً ، والمُشابهُ قَدُّهُ الغُصنَ ، لمساواةِ هذه الأسمـاءِ تلكَ في المعنى حَذوَ القُـذَّةِ بالقُـذَّةِ، والحقُّ أنَّ هذه الأسماءَ في الأصلِ صفاتٌ ، ومن ثَمَّ ذَكَرَ سيبويه أَنَّهُنَّ مضافاتٌ بمعنى اسم الفاعلين في موضعِ مُغايِرِك ، ومماثِلِك ، ومشابِهِك للحـال فلكون الإضافةِ فيها لم يكتسِ بها المُضافُ تَعريفاً . فإن سَألتَ : لو كانت الإضافةُ فيها لَفظيَّـةً لجازَ أن تَـدخلَ عليهـا اللاَّمُ وهي مضـافةٌ . أجبتُ : هـذه الأسماء / وإن كُنَّ في الأصلِ صفاتٍ إلاَّ أَنَّهُنَّ اغتَصَبنَ طَرفاً من الاسميَّةِ ، [٥١/ب] ومن ثَمَّ لا يُعملنَ إعمالَ سائرِ الصِّفاتِ ، فلا يُقال : مررتُ بالرَّجُلِ المثلِ غلامِهِ البدرَ ، والشِّبهِ قَدِّه الغُصنَ ، فمن حيثُ أَنَّهُنَّ صفاتٌ فالإضافةِ فيهنَّ لفظِيَّةٌ ، ومن حيثُ أنَّهنَّ أسماءٌ لم يجز دخولُ اللاَّمِ المعرِّفةِ على المضافِ توفيراً على الشبهين حظَّهما ، ونظيرُ هذه المسألةِ قولهم : أقائمٌ الزيدان ، ألا

---

(١) نقل البيكنديّ في المقاليد: ١٧٩/١ كلام المؤلف هنا ـ ولم يسمّه ـ قال: وقال بعض المتأخرين لو كان عدم تعريف هذه الأسماء لتوغلها في إبهامها لما تعـرّف المغاير والمماثل والمشابه لمساواتها تلك حذو القذة بالقذة. . .

تَرى أنَّ قائماً من حيثُ أنَّه اسمٌ دَخَلَه التَّنوين ، ومن حَيْثُ أنَّه بمنزلةِ الفِعْلِ فَرفعتُهُ بمنزلةِ رَفعةِ المُضارِعِ تمامُ البيت[1] :

* بَيضاءُ قد مَتَّعتُها بِطَلاقِ *

قال جار اللَّه : « اللَّهم إلَّا إذا شُهِر المُضاف بمغايرةِ المضافِ إليه كقوله تعالى[2] : ﴿ غيرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم ﴾ أو المماثلة » .

قال المشرِّح : في هذا الكلام نَظَرٌ ، بيانُه : اِعلم أنَّ غيراً له ثلاثةُ مواقعَ :

أحدُهما : أن تقعَ مَوْقعاً لا يكونُ له فيه إلَّا نكرةً ، وذلك إذا أُريدَ به النَّفيُ السَّاذج نحو : مررتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ ، تريدُ أنَّ الممرُور بِه ليس بهذا الثاني .

الثاني : أن تقعَ موقعاً لا تكونُ فيه إلَّا مَعْرِفَةً ، وذلك إذا أُريد به شيءٌ قد عُرِفَ بمضادَّةِ المُضاف إليه في معنى لا يُضَادُّه فيه إلَّا هو كما إذا قُلْتَ : مررتُ بغيرِك، أي المعروفُ بمضادتَك، إلَّا أنَّه في هذا الوجهِ لا يَحسُنُ أن يُجرى صفةً ، لو قلتَ : مررتُ بزيدٍ غيرِك لم يَكَد يَصحُّ ، إنَّما الواجبُ أن تقولَ مررتُ بغيرِك فتذكيره[3] غيرُ جارٍ على الموصوفِ ، وأمَّا قولهم : عَليك بالحركةِ غيرِ السكونِ فكلامٌ فيه استكراهٌ ، وهذا لأنَّ غيراً في هذا الوجه

---

(١) البيت لأبي محجن الثّقفي، ولا يوجد في ديوان شعره، وقال الأسود الغُندَجَانِيّ في «فرُحة الأديب» ورقة: ٤٩، وهو لغيلان بن سلمة الثقفي، وهو شاعر جاهلي أسلم يوم الطائف. وأبو محجن الثقفي: شاعر فارس مخضرم، اشترك في القادسية، وتوفي بجرجان سنة ٣٠ هـ. ترجمته في الإصابة: ١٧٣/٤، والشعر والشعراء: ٤٢٣/١: والخزانة: ٥٥٣/٣.

توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل. ٦٠، والخوارزمي: ٣٤، وزين العرب: ٢٢، وشرح ابن يعيش: ١٢٦/٢، والزملكاني: ١٤٨/٢. والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ٢١٢/١، ٣٥٠، وشرح أبياته لابن خلف: ١٦٧/١ وشرحها لابن السيرافي: ٥٤٠/١، وشرحها للكوفي: ١٣٦، ٢٠١. وانظر المقتضب: ٢٨٩/٤.

(٢) سورة الفاتحة: آية: ٧.

(٣) في (ب) فتذكره.

تَجري مَجرى الكِنَايَةِ ، فلذلك تَتَعَرَّفُ ، والكنايةُ لا تَجري ، ومن المثال الطَّيِّبِ في هذا الباب قولُ أَبي الطَّيِّبِ[1] :

بغيـرِكَ راعيــاً عَبَثَ الــذِّئَــابُ وغَيْـرِكَ صـارِمـاً ثَلَمَ الضِّـرابُ

ألَا تَرى أنَّه نَصَبَ راعِياً وصَارِماً على الحالِ من غيرك .

الثالثُ : أن تقعَ موقِعاً تارةً تكُون[2] فيه مَعرفةً ، وأُخرى نكرةً كما إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ كَريم غيرِ لَئِيمٍ ، وعاقلٍ غيرِ جاهِلٍ ، فالرَّجُل[3] الكريمُ غيرُ اللَّئيم ، والعاقلُ غيرُ الجَاهِل . قال الإمامُ عبدُ القاهر الجُرجانيّ : وقوله تعالى[4] : ﴿ غَيرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم ﴾ من القسم الثالث . وقد جَعَلَهُ شَيْخُنا من قَبِيلِ القِسمِ الثَّاني فكانَ مُستدرَكاً عليه[5] . قال النَّحويون : إذا قلتَ : مررتُ بالرَّجُلِ الكريمِ غَيرِ اللَّئيمِ ، والعالِمِ غيرِ الجاهِلِ ، فـالمعنى : مررتُ بالرَّجلِ الكريمِ لا اللَّئِيمِ ، والعالِمِ لا الجاهِلِ ، ومن ثَمَّ[6] وردَ في المعطوف عليه « غير » في قوله تعالى[7] ﴿ ولا الضَّالِين ﴾ .

قال جارُ اللَّه : « فصلٌ ، والأسماءُ المضـافةُ إضـافةً معنـويةً على ضربين : لازمةٌ للإضافة وغيرُ لازمةٍ لها ، فاللَّازمةُ على ضربين ظروفٍ ، وغيرِ ظروفٍ ، فالظروفُ نحوُ : فوقَ ، وتحتَ ، وأمامَ ، وقُدَّامَ ، وخلفَ ، ووراءَ[8] ، وتلقاءَ ، وتِجَاهَ ، وحِذا ، وحذوَ ، وعنـدَ ، ولَدُن ، ولَـدَى ، وبَينَ ، وَوَسْطَ ، وسِوى ، وَمَعَ ، ودونَ . وغيرُ الظروفِ نحو مِثلِ ، وشِبهِ ،

(١) انظر التبيان في شرح الديوان: ١/٧٥.
(٢) في (ب) فيه يكون نكرة وأخرى معرفة.
(٣) في (أ) الرجل.
(٤) سورة الفاتحة: آية: ٧.
(٥) نقل البيكندي هذا الاستدراك في كتابه المقاليد: ١/١٨٠ ناسباً ذلك لنفسه.
(٦) المقاليد: ١/١٨٠ دون إشارة إلى أنه استفاد من التخمير.
(٧) في (ب).
(٨) في (أ) وتلقاء ووراء.

وغَيرٍ ، وبَيدِ وقيدِ[1] ، وقَدا[2] ، وقابَ وقَيسَ ، وأيّ ، وبعضٍ ، وكُلٍّ ، وكِلا ، وذو مؤنثة ، مُثنّاة وَمَجموعةً وأُلوا أولات ، وقَد ، وقَط ، وحَسب .
وغَيرُ اللاّزمِ نحو : ثوبٍ ، ودارٍ ، وفرسٍ ، وغيرهما مما يضافُ في حالٍ دونَ حالٍ .

قال المشرّحُ : وَسْطها : ها هنا بسكونِ السّين مثل داخل الدائرة ، وبالتّحريك مثل مركز الدائرة ، والثاني مما يوصف به ، ويستوي فيه جميع أحوالِ المَوصوفِ . فإن سألتَ : أليس أنَّ الجهاتِ السّتَّ مما يعزل عنها المضاف إليه ؟ أجبتُ : بَلَى لكن على نيَّةِ الإضافةِ فهي بمنزلةِ المضافِ .
فإن سألتَ عن أنَّ المضافَ إليه ثَمَّ على وجهين :

أحدهما : أن يكونَ على نيَّةِ الإضافة كما في الغايات .

والثاني : أن يكون لا على تِلكَ النِّيـةِ كما في « القسطاس في العروض »[3] وإنْ وقع في الحشو سُمِّيَ المَشكوكَ الطَّرفين كقولِهِ :

* تَعاقبَ حينَهُ قبلاً وبعداً *

وكقوله[4] :

* فَسَاغَ لِيَ الشَّرابُ وكُنتُ قَبلاً *

أجبتُ: اختَلَفوا في هذه الظُّروف إذ أُفرِدَت فقالَ البَصريُّون هي كما كانت ظُروفٌ ، ومَنَعَ من ذلك الكوفيُّون ، فأجازَ البَصريُّون زيد قُدّاماً ، وخَلفاً

(١) ساقط من (ب) وهما معاً في كتاب المفصّل.
(٢) ساقط من (أ) وهما معاً في كتاب المفصل.
(٣) من تأليفِ الإمامِ جارِ اللّهِ الزّمخشري ٥٣٨ هـ والنّص في القسطاس: ص ٦٩.
(٤) البيت ليزيد بن الصعق، وقيل لعبداللّه بن يعرب بن معاوية. وسيأتي تخريجه عند ذكر الزّمخشري له في «باب الظروف» إن شاء اللّه وعجزه:
أكادُ أغصُّ بالماءِ الحَمِيمِ
ويُروى: بالماء الفرات، وبالماء الزّلال.

فالنَّصبُ على الظَّرف ، وقال الكوفيُّون : زيد قُدَّامٌ وخَلْفٌ بالرَّفع بمعنى متقدّمٌ ومتأخر ، وإذا قُلتَ : ذَهَبَ زيدٌ خلفاً ، فهو عند البَصريّين نَصبٌ على الظَّرفِ وعندَ الكوفيِّين على الحال ، فعلى ذلك لستُ أسلم أنَّ قبلاً في قوله : (وكنتُ قَبلاً) هو هو في قولك جئتُ قبلَك ألا ترى أنَّ قَبلاً في قولِك جئتُ قبلَك غيــرُ صفــةٍ ، وفي كنتُ قَبــلاً إذا كــان انتصــابُــه على [٥٢/أ] الحــال / صِفةٌ ، وكَم بينَ الصِّفةِ وغيرِ الصفة . الإضافةُ على ما قررته في مِثل ، وشِبه وغير لفظيَّةٌ فلا تكونُ هذه الأسماءُ من قَبيلِ المُضافِ إضافةً معنويَّةً ، فإن سألتَ : كلٌّ : ليس من قبيل الإضافات بدليل قولك : جاءَني الكلّ ، ورأيت الكلّ ، ومـررت بالكـلّ ؟ أجبتُ : اللَّامُ فيـه تَنوب عن الإضافةِ ، وإن[١] أردتَ أن تعرفَ نيابةَ اللَّامِ عن الإضـافةِ فتـأَمَّل بيتَ العراقيّات[٢] :

هُمُ في الرّضى كالماءِ يُسترُ في الظَّبي وكـالنَّارِ فيهـا حين يسلُبها السُّخط

فاللَّامُ في السُّخطِ لو لم تكن نائبةً عن الإضافةِ ، لَفَسَدَ برمَّتِهِ معنى البيت .

تخمير : وإنَّما نابت اللَّامُ عن الإضافةِ إلى الضميرِ لِشَيئين :

أحدهما : أنَّ اللَّامَ للإشارةِ كالضميرِ .

والثاني : أنَّ اللَّامَ لما كانت للعهدِ ، والمعهودُ غائبٌ جرت مجرى الضَّمير ، كذا ذكره النحويون لأنَّ كُلًّا منهما لا يَحْتَمِلُ التَّنكِيرَ .

قال جارُ اللَّه : « فصلٌ ، وأيُّ إضافتُه إلى اثنين فصاعداً إذا أُضيف إلى المعرفةِ ، كقولِك : أيُّ الرَّجُلين ، وأيُّ الرّجال عندك ، وأيُّهم وأيُّ من رأيتَ أفضلُ ، وأيُّ الذين لقيتَ أكرمُ .

(١) في (أ) فإن.
(٢) العراقيات: ١/١٨٩، وفيه: «يستنّ، ويستنّها».

قال المشرِّحُ : أيٌّ في قولك : أيُّ الرَّجلين ، وأيُّ الرِّجالِ عندك قد أضيفَ إلى المظهَر ، وفي أيِّهما وأيِّهم قد أضيفَ إلى المضمرِ ، وفي : أيُّ الذين لقيتَ أكرمُ قد أُضيف إلى الموصولِ .

قال جار اللَّه : « وأما قولهم : أيِّي وأيُّك كان شَرّاً فأخزاه اللَّه فكقولك : أخزى اللَّهُ الكاذِبَ مِنّي ومِنك وهو بَيْنِي وبَيْنَك المعنى أيّنا ، ومنا ، وبيننا ، قال العبَّاس بن مِرداس[1] :

فـأيُّ مـا وأيُّـك كـانَ شَـرّاً فَقِيدَ إلى المَقَامَـةِ لا يَـرَاهـا »

قال المشرِّحُ : القياسُ أن لا يُكرر هذا المُتَوَسِّطُ بين الضَّمِيرَين إلاَّ أنَّه كُرِّرَ لمعنىً[2] ، وذلك أنَّه لو لم يُكَرَّر[3] لم يُعرف أنَّ المُكَنَّى عنه ينافي أيُّنا ومِنّا وبيننا أهو أنا وأنت أم نَحن وأَنتم . عَني بالمقامةِ المجلس يَعني[4] فصارَ أَعمى يقادُ إلى مَجلِسِهِ ، وهذا من بابِ الإنصافِ ونحوُه :

تَغَـابَيتُ عَن قَـومِي فَضَنُّـوا غَبَـاوَةً بِمَفْـرِقِ أَغْبَـانَـا حَصىً وَتُـرَابُ

وقول حَسَّان[5] :

* فخيرُكُما لشرِّكُما الفِدَاءُ *

---

(١) تقدّم التّعريف به، والبيت في ديوانه: ١٤٨.
توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٦١ وشرح الخوارزمي: ٣٥، وزين العرب: ٢٣، وشرح ابن يعيش: ٢/٢٣١، والزملكاني: ٢/١٥١، والبيكندي: ١/١٨١ والبيت من شواهد الكتاب: ١/٣٩٩، وانظر شرح أبياته لابن السسيرافي: ٢/٩٣، وشرحها للكوفي: ١٣، ١٣٦، ٢٣٥، وانظر المقرّب: ٢١٢، والتعليقة عليه لابن النحاس: ٧٢.
(٢) في (ب) المعنى.
(٣) في (أ) يكن.
(٤) في (ب) يزيد.
(٥) ديوان حسّان بن ثابت، ديوانه: ١/١٨ تحقيق وليد عرفات وقبله:
هـجـوتَ محـمـداً فـأجـبـتُ عَـنـه وعِـنـدَ الـلَّـهِ فـي ذاكَ الـجـزاءُ
أتـهـجـوهُ ولـسـتَ بـكـفء فـخـيـرُكـمـا لِـشَـرِّكُـمـا الـفِـداءُ

وبعده :

ولا وَلَـدَت لـهم أبـداً حَـصَـانٌ   وخَـالفَ مـا تُـريدُ إذا بَغَـاهَـا[1]

يَقُولُ إذا قَصَدَ الجماعَ في المَوضِعِ الذي هو مَحَلُّه أخطَاهُ ، وهذا دعاءٌ عليهم بانقطاعِ النَّسلِ .

قال جارُ اللَّه : وإذا أضيفَ إلى النكرةِ أضيفَ إلى الواحدِ والإثنين والجماعةِ كقولك : أيُّ رجلٍ ، وأيُّ رجلين ، وأيُّ رجالٍ .

قال المشرِّح : أيُّ إذا أضيفت إلى نكرةٍ جازَ أن يكونَ المضافُ إليه مفرداً كما جاز أن يكونَ مُثنى ومَجموعاً ، بِخِلافِ ما إذا أُضيف إلى المعرِفَةِ فإنَّه يَجوزُ أن يكونَ مُفرداً ، والفَرقُ بينهمـا أنَّه إذا أُضيفَ إلى النَّكـرةِ فالاستفهامُ عن المضافِ إليه كُلِّه ، والمستَفهَمُ عنهُ كما يكونُ غيرَ مفردٍ يكونُ أيضاً مفرداً ، بخلافِ ما إذا أُضيفَ إلى المَعرفةِ فإنَّ الاستفهامَ لا يَقَعُ على[2] المضافِ إليه كُلِّهِ ، بل على[2] واحدٍ من الجملةِ ، وإنَّما يقعُ الاستفهامُ على واحدٍ من الجملةِ إذا كان هُناك جملةٌ لها واحدٌ وهو المثنى والمجموع وكذلك تقولُ في الأولِ أيُّ رَجُلٍ قامَ ، وأيُّ رَجلين قاما ، وأيُّ رجالٍ قامُوا ، وفي الثاني : أيُّ الرجلينِ قامَ ، وأيُّ الرجالِ قامَ ، فإن سألتَ : لو بَيَّنت لنا على وَجهِ التَّبرُّع كيفَ يقعُ الاستفهامُ عن البعضِ إذا أضيفَ إلى المعرفةِ وعن الكُلِّ إذا أضيفَ إلى النَّكرةِ ؟ أجبتُ : لأنَّ أيّاً إذا أُضيفَ فالاستفهامُ لا يتعدى المضافَ والمضافَ إليه ، وبعد ذلك إذا أُضيفَ إلى المعرفةِ فالاستفهامُ لا يَقَعُ عن المضافِ إليه لأنَّ المانعَ عن انصرافِهِ إلى المضافِ إليه مَوجودٌ إذ المتكلمُ قد أَقَرَّ بكونِ المضافِ إليه مَعلوماً بخلافِ ما إذا أُضيفَ إلى النَّكرةِ فإنَّه لا مانعَ ها هنا من انصرافِهِ إلى الكُلِّ فيصرفُ إليـه لكونـهِ جَوابَ

(١) لم يرد هذا البيت في ديوان العبّاس بن مرداس، وهو له في شرح أبيات كتاب سيبويه لابن السيرافي: ٢/٩٣، وشرح الكوفي: ١٣، ١٣٦، ٢٣٥، وغيرهما.

(٢) في (ب) عن.

الاستفهامِ. فإن سألتَ : الكلُّ كما يصلُحُ جَواباً للاستفهامِ فكذلك البَعضُ[1] ؟ أجبتُ : ما الدَّليلُ على ذَلك ، وذَلك[2] لأنَّ أيّاً ها هنا [3]تقعُ - في الحَقِيقَة - صِفَةً للمُضَافِ إليه ، فينصرفُ الاستفهامُ إلى كلِّه بخلافِ[3] ما إذا كانَ المضافُ إليه معرفةً فإنَّ أيّاً لا تكونُ في معنى الصِّفةِ ضَرورةَ أنَّ أيّاً نَكِرَةٌ ، والمضافُ إليه معرفةٌ .

قال جارُ اللَّهِ : ولا تقولُ : أيّاً ضَربتَ ولا بأيٍّ مررتَ إلَّا حيثُ جَرى ذكرُ ما هو بعضٌ منه كَقَولِهِ عَزَّ وَعَلا[4] ﴿ أيّاً ما تَدعوا فَلَهُ الأسماءُ الحُسنى ﴾ .

قال المشرّحُ / هذا كما لو قُلتَ : مررتُ بشاتِمي الأميرِ فقيلَ لك : بأيٍّ مررتَ ، وضربتُ بعضَ شاتِمي الأميرِ فقيلَ لك : أيّاً ضَربتَ[5] ، وعليه قوله: ﴿ [6]قُل[2] ادعوا اللَّهَ[6] أو ادعوا الرَّحمن أيّاً ما تَدعوا فَلَهُ الأسماءُ الحُسنى ﴾ . [٥٢/ب]

قال جارُ اللَّه : ولاستجابةِ الإضافةِ عوَّضُوا منها توسيطَ المُقحَمِ بينَه وبينَ صفتِهِ في النّداء .

قال المشرّحُ : أيٌّ لما كانَ من الإضافياتِ قَصَدوا استعمالَهُ في النّداءِ غيرَ مضافٍ ، عوَّضُوا عن المضافِ إليه شَيئاً شَبيهاً بالمضافِ إليه فقالوا : يا أيُّها الرَّجلُ ، أَلَا تَرى أنّ « ها » في بابها ليس بمضافٍ إليه ، إنَّما هو شَبيهٌ بالمُضافِ إليه في قولِكَ غُلامها .

---

(١) في (ب).
(٢) في (ب) وهذا.
(٣ - ٣) في (أ).
(٤) سورة الإسراء: آية: ١١٠.
(٥) في (أ).
(٦-٦) في (ب).

قالَ جارُ اللَّه : « فَصلٌ ، وحقُّ ما يُضافُ إليه « كِلا » أن يكونَ معرفةً أو مُثَنّىً ، أو ما هو في معنى المُثَنَّى كقوله[1] :

فـإنَّ اللَّهَ يعـلَمُني وَوَهبـاً ويَعلمُ أن سَيلقَـاهُ كِـلانـا

وقوله[2] :

إنَّ للخَيْـرِ ولـلشَّـرِ مَـدىً وكـلا ذلِـكَ وَجـهٌ وقبـل

ونَظيرُه[3] : ﴿ عَوانٌ بينَ ذَلِكَ ﴾ » .

قال المشرّحُ : أمَّا حَقُّ ما يضافُ إليه « كِلا » أن يكونَ مَعرفةً ، فلأنَّ المضافَ إليه بمنزلةِ المُؤكَّد ، والمؤكَّدُ لا يكونُ إلَّا معرفةً ، على ما يجيءُ بيانُه إن شاء اللَّه تَعالى في التَّوابع . وأما كونُه مُثَنَّىً فظاهرٌ ، وذلك أنَّ التَّأكيدَ تَبعٌ[4] للمُؤكَّدِ في التَّثنيةِ[5] والإفرادِ ، وإن لم يَكُن مثنّىً فلا بُدَّ من أن يكونَ في معنى المُثنَّى كقوله : «سَيَلْقَـاهُ كِلَانـا» فإنْ لم يضمر فيه وهو ما وإن لم يكن مُثَنَّىً إلَّا أنَّه في معنَى المُثَنَّى . في هذا البيت شُذوذٌ من وَجهين :

أحدهما : إفرادُ ما أضيفَ إليه « كِلا » .

الثاني : إبدالُ ضَميرِ الحكايةِ من المُظهرِ ، وكذلك « ذلك » في البيتِ الثَّاني لأنَّ المعنى كِلا الأمرين الخيرِ والشَّرِّ . هذا البيت لابنِ الزِّبَعْرَى[6] في يومِ أحدٍ وقبله :

---

(١) البيت للنمر بن تولب، انظر ديوانه: ١٢٢ .
توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٦١، والخوارزمي: ٣٤، وزين العرب: ٢٣ وشرح ابن يعيش: ٢/٣ ، ٧٧، والزملكاني: ١٥١/٢، والبيكندي: ١٨٢/١ .
(٢) سيأتي تخريجه إن شاء اللَّه.
(٣) سورة البقرة: آية ٦٨.
(٤) في (ب) وفق.
(٥) في (ب) الإفراد والتثنية.
(٦) هو عبداللَّه بن الزِّبَعرى بن قيس السَّهمي القُرشي، شاعر مكة في الجاهلية، كان شديداً على =

يا غرابَ البينِ أنعمتَ فَقُل   إنَّما تَنْطِقُ شيئاً قد فُعِل
إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ . . . . البيت

وبعده :

والعطيَّاتُ حشاشٌ بينهم   وسواءٌ قبرُ مُثرٍ ومُقِلّ
كلُّ عيشٍ ونَعيمٍ زائلٌ   وبَناتُ الدَّهرِ يلعَبنَ بِكُلّ

بينَهم : أي بينَ الناسِ .

قال جارُ اللَّه : ويجوزُ التَّفريقُ في الشِّعرِ كقوله : كِلا زيدٍ وعمروٍ .

قال المشرِّحُ : العَطفُ ها هنا من بابِ التَّثنيةِ كما في بيتِ (الإصْلاحِ)

* كأنَّ بينَ فكِّها والفَكِّ *

وها هنا شيءٌ آخرُ وهو : أنَّ العَطفَ كما نَابَ عن التَّثنِيَةِ ، فكذلك العَلَمُ نابَ عن الجنسِ كما في قوله(٢) :

* لا هيثَمَ اللَّيلةَ للمُطِيِّ *

وأصلُه : كِلا الرَّجلين زيدٍ وعمروٍ .

= المسلمين، ولما فتحت مكة هرب إلى نجران، ثم عاد إلى مكة فأسلم وتوفي سنة ١٥ هـ تقريباً. أخباره في المؤتلف والمختلف للآمدي: ١٩٤؛ واللآلي للبكري: ٣٨٧. الأبيات له في المؤتلف والمختلف. وهي من جيّد شعره قالها يوم أحد توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٦٢، والخوارزمي: ٣٥، وزين العرب: ٢٣، وشرح ابن يعيش: ٢/٣، والزملكاني: ١٥٣/٢، والبيكندي: ١٨٢/١.

(١) إصلاحُ المنطق لابن السّكيت: ص٧، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٧ بعده:

فارة مسك ذبحت في سكّ

والبيت لمنظور بن مرثد أبو محمّد الفقعسي الأسدي، معجم الشعراء: ٢٨١، والخزانة: ٣٤٣/٣. وقيل لرُؤبة بن العجاج، ملحقات ديوانه: ١٩١ وقد تقدم ذكره فيما سبق.

(٢) تقدّم ذكره في باب (لا) النافية للجنس.

قالَ جارُ اللَّهِ : « وحُكمُه إذا أُضيفَ إلى الظَّاهِر يَجري مَجرى عَصاً ورَحىً تقولُ : جاءني كِلا الرَّجلين ، ورأيتُ كِلا الرَّجلين ، ومررتُ بكِلا الرَّجلين وإذا أُضيف إلى المُضمَرُ أن يُجريَ مُجرى المُثَّنى على ما ذُكِرَ » .

قال المشرِّحُ : « كِلا » إذا أضيفَ إلى المُظهر استَوى فيه الأحوالُ الثَّلاث[1] وإذا أضيفَ إلى المُضمَرِ جَرى مَجرى المُثَّنى تقولُ : جاءَني كِلا الرَّجلين ، ورأيتُ[2] كِلا الرَّجُلين ، ومررتُ بكلاِ الرَّجلين ، وجاءَني[3] كِلاهُما ، ورأيتُ كِليهما ، ومررتُ بكِلَيهما . وجهُ الفَرقِ أنَّه إذا أُضيف إلى المظهَر فإنَّه البَتَّةَ لا يَجري على المُؤَكَّد فجازَ أن يُثَّنى بخلافِ ما إذا أُضيفَ إلى المُضمَرِ فإنَّه يَجري[4] على المؤكَّدِ والمُؤكَّدُ مُثَنَّىً ، فيكونُ التَّأكيدُ كذلك[5] أيضاً .

قال جارُ اللَّه : وفي العَرَبِ من يُقِرُّ آخرَه على الألفِ في الوجهين .

قال المشرِّح : من العَرَبِ من يُجري « كِلا » في الوجهين مَجرى واحداً ، ولَعلَّها لُغةُ من لا يُفرِّقُ في التَّثنِيَةِ بينَ الحالين قال المُتَلَمِّسُ[6] :

فأطرقَ إطراقَ الشُّجاعِ ولو رَأى   مَساغاً لِناباهُ الشُّجاعُ لَصَمَّما[7]

---

(١) في (أ).
(٢) في (ب) مررت بكِلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين.
(٣) في (ب) رأيت كليهما، وجاءني كلاهما.
(٤) في (ب) جرى.
(٥) في (أ) أيضاً كذلك.
(٦) المُتلمِّسُ: جريرُ بن عبدِ المسيح بن ضبيعة، سمّي المتلمس لبيت شعر قاله، شاعر جاهلي، وهو خال طرفة، نادم عمرو بن هند، ثم غضب عليه عمرو وأراد قتله فكتب إلى عامله على البحرين بذلك إلاّ أنّ المتلمس عرف ذلك فهرب أخباره في الأغاني: ٥٢٤/٢٣ (الثقافة) والشعر والشعراء: ١١٢/١ وله ديوان حققه الأستاذ حسن كامل الصّيرفي ونشره معهد المخطوطات سنة ١٩٧٠ م.
(٧) البيت في ديوانه: ٣٤. وانظر تخريجه هناك. وللمزيد من الفوائد النحوية واللُّغوية حول البيت انظر شرح ابن يعيش: ١٢٨/٣.

وأنشدَ الشَّيخُ قال أنشدَ الأُستاذُ أبو مُضَرٍ : ـ رحمهما اللَّه ـ

أيـا رَبَّ حيٍّ الـزَّائـرين كِـلاهمـا وحيٍّ دَليـلاً بـالفَـلاةِ هَـداهُمـا[٢]

قال جارُ اللَّه : « فصلٌ ؛ وأفعل التَّفضيلِ يُضافُ إلى نَحوِ ما يُضافُ إليه أيّ[٣] تقولُ : هو أفضلُ الرَّجُلين ، وأفضَلُ القوم ، وتقولُ : هو أفضلُ رَجلٍ ، وهما[٤] أفضلُ رجلين ، وهم[٤] أفضلُ رجالٍ ، والمعنى في هذا إثباتُ الفضلِ على الرِّجال إذا فُصّلوا رَجُلاً رَجُلاً ، واثنين اثنين ، وجماعةً جماعةً .

قال المشرِّحُ : إذا فُصِّلوا رَجلاً رَجلاً بالصَّاد المُهملة ، إذا قلتَ : هو أفضلُ رجلٍ فالمعنى إذا فَصَّلتَ الجنسَ رَجُلاً رَجُلاً فهو أفضلُ رَجلٍ وإذا قلتَ : هما أَفضلُ رَجُلين ، فالمعنى إذا فَصَّلتَ الجِنسَ رَجُلين رَجُلين فهما أفضلُ رَجُلين ، وإذا قُلت : هم أَفْضَلُ رِجالٍ فالمعنى إذا فَصَّلت الجِنسَ رِجالاً رِجالاً فهم أَفضلُ رِجالٍ .

قال جار اللَّه : « ولـه معنيان أَحـدهُما : أن يُـرادَ أنَّه زائـدٌ على المضافِ / المُبهَمِ في الخَصلةِ التي هو وهم فيها شُركاء والثَّاني : أن تُؤخَذَ [٥٣/أ] مُطلقاً له الزِّيادةَ فيها إطلاقاً ثُمَّ يُضاف لا لِلتَّفضِيل[٥] على المضافِ إليهم لكنْ لمجرَّدِ التَّخصيص ، كما يُضاف ما لا تَفضِيل فيه ، وذلك قولك : النَّاقِصُ والأشجُّ أعدَلاَ بَني مَروان كأنَّك قُلت : عادلاَ بني مَروان » .

---

(١) في النّسختين: «أبو نصر» والصحيح ما أثبتناه.
وأبو مضرٍ هو محمود بن جرير الضَّبي الأصفهاني، يلقب بفريد العصر ووفاته سنة ٥٠٧ هـ. معجم الأدباء: ١٢٤/١٩، وبغية الوعاة: ٢٧٦/٢ وهو أشهر شيوخ الزّمخشري.

(٢) انظر شرح المفصّل للزملكاني: ١٥٤/٢.

(٣) بعد أي كتب في هامش «ب» في المضمر والمظهر.

(٤) ساقط من (أ) فقط.

(٥) في (ب) لتفضيل.

قال المشرّحُ الضَّميرُ في قوله : وله معنيان لا يَنْصرفُ إلى قوله : هو أَفضَلُ رَجُلٍ ، وهما أَفضَلُ رَجُلين ، وإنَّما يَنصرفُ إلى قولك : هو أَفضَلُ الرَّجُلين كما أنّ الضَّميرَ في قوله وهو الوَجه المُختار في فصلِ الفاعلِ لا ينصرفُ إلى قوله ضَربتُ وضَربوني قومُك ، بل إلى مَذهبِ البَصريِّين ، وكذلك الضَّمير في قوله وهو قليلٌ في فَصلِ الأعلامِ لا ينصرفُ إلى قولِهِ ضَرَبتُ وضَرَبوني أشرفُ من ذلك الزّيد بل إلى إدخالِ اللاَّم عليه ، فأحدُ المعنَيَين أن يكونَ هو والمُضافُ إليه مشتركين(١) في الفَضلِ إلاَّ أنَّ له زيادةً عليه ، فإذا قلتَ هو أفضلُ القومِ فالمعنى كلُّهم فاضِلٌ إلاَّ أنَّ هذا أفضلُ منهم ، والمَعنى الثَّاني أن لا يكونَ للمُضافِ إليه شَركةٌ مع المضافِ في الفَضَلِ ، بل ويكونُ المضافُ هو الأفضلُ على الإطلاق (٢وإنّما يضافُ إلى المضافِ لمجرَّدِ التَّخصيص كأنَّك قُلتَ هو الأفضلُ على الإطلاق٢). وله اختصاصٌ بهذا كقولكَ : النَّاقِصُ والأشجُّ أعدلا بني مَروان يُريدُهُما الأعدلان على الإطلاقِ ، ولهما ببني مَروانَ اختصاصٌ ، ولا يُريدُ أنّ بني مَروان عادلون ، وهما أعدَلُ منهم لأنَّه لم يكن في بني مروان عادِلٌ غيرُهما النَّاقِصُ : هو يَزيد(٣) بن الوَليد بن عبد الملكِ ـ رحمه الله ـ(٤) وأُمُّه شاه أفرنيد بنتُ فَيْروز بن يَزْدَجُرد الملك ، نَقَصَ أُعطياتِ بني مروان ، ورَدَّهم إلى القدرِ(٥) المُسْتَحَقِّ ، ملك خَمسَة أَشهرٍ وأَيَّاماً وأمّا الأشجُّ فهو : عُمَرُ بن عبد العزيز بن مروان لُقِّبَ بذلك لِشَجَّةٍ عليه ملكَ بعدَ سُلَيمانَ بن عبد الملك ، فأماتَ كلَّ بدعةٍ وأحيا كلَّ سُنَّةٍ ، حتى قامَ بعده يزيدُ بن عبد الملك فَأَحيا ما أماتَه ، وأماتَ ما أَحياه .

---

(١) في (ب) مشتركاً.

(٢) في (أ).

(٣) ترجمته في : البداية والنهاية : ١١/١٠ ، والكامل لابن الأثير : ١١٥/٥ .

(٤) في (ب).

(٥) في (أ) العدد.

قالَ جارُ اللَّهِ : « فأنتَ على الأوَّلِ يَجوزُ لَكَ تَوْحِيدُه في التَّثنِيةِ والجَمع وأن لا تؤنِّثُهُ قال اللَّهُ تَعالى(١) ﴿ولتَجِدَنَّهم أحرَص النَّاسِ على حَياةٍ﴾ وعلى الثَّاني : ليس لك إلَّا أن تُثَنِّيه وتَجْمَعَهُ وتؤنثه، وقد اجتَمَعَ الوَجهان في قوله عليه السلام :(٢) « ألا أُخبرُكم بأحبِّكم إليَّ ، وأقربكُم مني مَجالِسَ يومَ القِيامةِ أحاسِنُكم أَخلاقاً الموطَّئُون أكنَافاً اللَّذين يَأْلِفُـون ويُؤلَفُون ، ألا أخبركم بأبغَضِكُم إليَّ ، وأبعَدِكُمْ مِنِّي مجالِسَ يومَ القِيامَةِ أَساوِئكُم أخلاقاً الثَّرثارون المُتَفَيهقُون » .

قالَ المشرِّحُ : إذا قَصَدْتَ بأفعلِ التَّفضِيلِ المعنى الأوَّلَ جازَ تصريفُه وتركُ تَصريفِه ، وعلى المَعنى الثَّاني : لا يَجُوزُ إلَّا تَصريفُه لأنَّه بمنزلةِ اسم الفاعلِ وقد اجتَمَعَ التَّصريفُ وَتركُهُ في الحديث ألَا تَرَى أنَّ قوله بأحبّكم إليَّ وأَقرَبكُم من بابِ تَركِ التَّصريفِ ، وأحاسِنكُم أَخلاقاً من بابِ التَّصريفِ ، وكذا قوله بأبغَضِكُم وَأَبْعَدِكُم من بابِ تَركِ التَّصريف وأَسَاوِيكم أخلاقاً من بابِ التَّصريفِ يومَ القيامةِ في كِلا الموضعين مَنصوبٌ ، والعامِلُ فيه ما كُنّي عنه من عُلوُّ الدَّرجةِ بأحبِّكم إليَّ ، وأقربكم مِنّي لا أحبُّكم وأقرَبُكم . رَجُلٌ ثَرثارٌ كثيرُ الكَلامِ من قولهم : عينٌ ثَرَّةٌ أي كثيرةُ الماءِ كُرّرت الثَّاء فيه للمُبالغة ، المتفَيهقُ مثله من فَهَقَ الإِناءَ إذا ملأه كأَنَّه الذي يَنصَبُّ من شِدَّةِ الامتِلاءِ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « وعلى الوَجهِ الأوَّلِ لا يَجوزُ أن تقولَ : يوسُف أحسنُ إخوتِهِ لأنَّك لما أضفتَ الاخوة إلى ضَميره فقد أخرجتَه من جُملتهم من قِبَلِ أنَّ المضافَ حَقُّه أن يكونَ غيرَ المضافِ إليه ، ألا تَرى أنَّك إذا قُلت : هَؤلاء إخوة زيدٍ لم يكُن زيدٌ في عِدَادِ المُضافين إليه ، وإذا خَرَجَ من جُملتهم لم

(١) سورة البقرة: آية: ٩٦.

(٢) هذا الحديث بهذا اللفظ تقريباً في سنن الترمذي: كتاب البرّ والصلة باب ما جاء في معاني الأخلاق: ٣٧٠/٤ وهو موجود في مسند الإمام أحمد ١٩٣/٤، ١٩٤ مع اختلافِ لفظٍ.

يَجُز إضافةُ أفعلَ الذي هو هو إليهم لأنَّ من شَرطِه إضافتُهُ إلى جملةٍ هو بعضُها » .

قال المشرِّحُ : على المعنَى الأوَّل وهو أن يُراد أنَّه زائدٌ على المضاف إليهم الخَصلة الأُولى الأولى[1] التي هُو وهم فيها شُركاءُ. لا يجوزُ يوسفُ أحسنُ إخوته لأنَّه على ذَلِكَ المعنى يَجبُ أن يكونَ المُضافُ واحداً من المضافِ إليهِ أَلَا تَرى لو قُلتَ: زَيدٌ أفضلُ الحِجَارةِ لم يَجُز، ولو قُلتَ: الياقوتُ أفضلُ الحِجَارةِ جازَ ويَجبُ أن لا يَكُونَ واحداً منهم بدليل أنّ الإخوة أُضيفَتْ إلى ضميرِ زَيدٍ ، ويَسْتَحِيلُ أن يكونَ الشَّخصُ الواحدُ واحداً من القومِ في حالةٍ ، وأن
[٥٣/ب] لا يكونَ واحداً منهم في غيرِ[2] تلك الحالةِ / قوله : لم يَجُز إضافةُ أفعلِ الذي هو هو إليهم : معناه لم يجُز إضافةُ الذي هو المضافُ إليه ، أيْ داخلاً في المضافِ إليه ، كما أنَّ معنى غيرِ المضافِ إليه[3] فيما قبله من قبل أنّ المضافَ حقُّه أن يكونَ غيرَ[3] المضافِ[4] إليه ، أي[5] غيرَ داخلٍ في المضافِ إليه .

قالَ جارُ اللَّه : « وعلى الوَجْهِ الثَّاني لا يَمْتَنِعُ ، ومنه قولُ من قالَ لنُصيبٍ : أنتَ أشعُر أهلِ جِلدَتِكَ ، كأنَّـه قالَ : أنتَ شاعرُهم » .

قال المشرِّحُ : وعلى المعنى الثاني وهو[7] أن يُؤخَذَ مطلقاً له الزّيادة فيها إطلاقاً يجوز لأن المعنى يوسف هو الأحسن على الإطلاق وله اختصاص بالأخوةِ المختصَّة به، فإن سألتَ: يوسُف إذا كانَ مُختَصّاً بالأخوة كانت

---

(١) في (ب).
(٢) في (أ).
(٣) في (ا).
(٤) في (أ) المضاف.
(٥) في (ب).
(٦) في (أ) ومن.
(٧) في (أ).

الأخوة أيضاً مختصَّةً به، فما الفائدةُ في إثبات الاختصاص لهم به بالإضافة الثَّابتَة إليه؟ أجبتُ: إضافةُ يوسفَ إلى الأخوة كما يُوجب اختصاصَه لفظاً بهم واختصاصَهم به ضرورةً فكذلك يُوجِبُ مَزِيَّةً للمضافِ إليه من حيثُ التعرفُ بدليل أنَّه عُرِّف به المضَافُ بالإضافةِ الأُولى أعني إضافةَ يوسف إلى الأخوة، وإن أَوجب اختصاصه بهم لكن لا يُوجِبُ المزيَّةَ له في العُرفِ والإضافةُ الثَّانيةُ تُوجِبُ. نُصَيبُ الشاعر[1] بِضَمّ النُّون وفتحِ الصَّادِ المهملة، كان مَولى عَبدِ العزيز بن مروان، وكان لبعض العرب من بني[2] كنانة الساكنين بودّان[3]، وكان ابن نوبين، وعن أبي بكر بن يزيد[4]: لقيت يوماً نصيباً[5] بباب هشام بن عبد الملك فقلت يا أبا محجن لم سميت نصيباً؟ ألقولك في شعرك:

* [6]-عاتبتك النصيب-[6] *؟

فقال: لا، ولكنني ولدت عند أهل بيت من ودان، فقال سيدي ائتوني بمولودنا هذا لننظر إليه فلمّا أتي بي فقال: إنه لمنصّب الخلق فسميت النصيب[7]. وقال نصيب لعبد الرحمن بن أزهر أنشدت الوليد بن عبد الملك فقال: أنت أشعر أهل جلدتك[8].

(١) ترجمته في: الأغاني: ٣٠٢/١ فما بعدها، وطبقات الشعراء: ٥٤٤، والشعر والشعراء: ٣٢٢/١ ويسمى نصيب الأكبر تمييزاً له عن نصيب الأصغر مولى المهدي. وفي وشي الحلل لأبي جعفر اللّبلي، والفصول والجمل لابن هشام كثير من أخباره وقد جمع شعره الدكتور داود سلّوم ونشره في بغداد سنة ١٩٦٨ م.

(٢) في (أ) وانظر الأغاني: ٣٠٢/١.

(٣) وُدّان: اسم موضع بين مكة والمدينة. انظر معجم البلدان: ٣٦٥/٥ وقد أكثر نصيب من ذكره في شعره: انظر ديوانه: ص ٢٧، ٩٣، ١١٨، ١٢٧، ١٣١، ١٣٦.

(٤) هكذا في النسختين، ولم أعثر على هذا الخبر في مصدر آخر.

(٥) في (ب) النّصيب يوماً.

(٦ - ٦) في (ب) غايته النصيب.

(٧) الخبر في الأغاني: ٣١٩/١.

(٨) رَوى ابنُ هشام اللَّخْمِيُّ في «الفُصول والجُمل»: أنّ نُصيباً لما أنشد سُليمان بن عبد الملك كلمتَه التي منها هذا البيت: =

قال جار الله: «فصل، ويضاف الشيء إلى غيره بأدنى ملابسة بينهما كقول إحدى حاملي الخشبة خذ طرفك قال[1]:

* إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة *

أضاف الكوكب إليها لجدها في عملها إذا طلع، قال[2]:

إذا قال قدني قال بالله حلفة   لتغني عني ذا أنائك أجمعا

لملابسته له في شربه وهو لساقي اللبن.

قالَ المشرّحُ: الخَرقاء: المرأةُ في خُلقها هَوَجٌ وقلةُ رَبَقٍ، عنى بكوكبِ الخَرقاء سُهَيلاً بدليلِ تتمّة البيتِ:

= فَعاشُوا فأثنوا بالذِيْ أنتَ أهله   ولو سَكَتُوا أثْنَتْ عَلَيْكَ الحَقائِبُ

والفرزدق حاضر فقال سليمان للفرزدق: كيف تراه؟ فقال هو أشعر أهل جلدته فقال سليمان: وأهل جلدتك فخرج الفرزدق وهو يقول:

فخير الشعر أشرفه رجالاً   وشر الشعر ما قال العبيد

وانظر رواية ثالثة في الأغاني: ١/٣٠٨.

(١) عجزه: كما ذكر المؤلف:

سهيلاً أذاعتْ غزلَهَا في القَرَائِبِ

ولم أعثر على قائله: توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٦٢ والخوارزمي: وزين العرب: وشرح ابن يعيش: ٣/٨، والزملكاني: ٢/ والبيكندي: وهو من شواهد المحتسب لابن جني: ٢/٢٢٨، والمقرّب لابن عصفور: ٢١٣، والبديع في علم العربيّة لابن الأثير: والخزانة: ١/٤٨٧.

(٢) قائله حُرَيثُ بن عَنَّاب، وقيل: حُريث بن نَبْهَان الطّائي وهما واحد لأنّ حريثاً نبهاني طائي، فتجاوزوا اسم أبيه، ونسبوه إلى جدّه الأعلى. قال الآمدي في المؤتلف والمختلف / ٢٤١: أمّا ابن عنّاب فهو حريث بن عنّاب أحد بني نبهان بن عمرو بن الغوث بن طي شاعر محسن مكثر. وانظر الخزانة: ٤/٥٨٨ والبيت من قصيدة له في مجالس ثعلب: ٦٠٦، والخزانة: ٤/٥٨٣، ٥٨٤. توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٦٢، والخوارزمي: ٣٦، وزين العرب: ٢٣، وشرح ابن يعيش: ٣/٨، والزملكاني: ٢/١٥٧ والبيكندي: ١/١٨٥ وهو من شواهد كتاب الشعر لأبي علي الفارسي: ٥٠، ٥٥ والمقرّب لابن عصفور: ٢١٣ والعيني: ١/٣٥٤، والهمع: ٢/٤١.

* سُهيلاً[١] أذاعت[٢] غزْلَها في القَرائِبِ *

فَجَعَلَ سُهيلاً عطفاً لكوكبِ الخَرقاء، وإنَّما أَضافَ الكوكبَ إليها لأنَّ الحَمقاءَ تُضيِّعُ صيفَها، ولا تَسْتَعِدُّ للشِتاءِ، فإذا طَلَعَ سُهَيْلٌ سَحْرَةً مَسَّها البَردُ وحِينَئِذٍ تَأخُذُ في الاستِعدَادِ تُفَرِّقُ على قَرابَتِها القُطنَ[٣] تَسْتَعِينُ بِهِنَّ في الغَزْلِ. حَلْفَةً: مَنْصوبٌ على المصدَرِ، والعاملُ فيه ما في باللَّه من معنى القَسَم، لَيَعني بفتحِ [٤]اليَّاءِ واللَّامِ، وعليه قراءَةُ من قَرَأَ: ﴿ وإنَّ كثِيراً من الخُلَطَاءِ لَيَبْغَى بعضُهم على بَعضٍ ﴾ بفتح اللَّامِ والياءِ[٤] أيضاً، وهذا على تَقديرِ النُّونِ الخَفِيفَةِ وحَذفِها، ومثله:

اضـربَ عنـك الهمـومَ طـارِقَهـا ضربَك بالسَّوطِ قونَسَ[٥] الفَرَسِ[٦]

لِتَعْنِي من قول العرب ، اعن عني وَجْهَك أي : بَعِّدهُ . عنى بذا أنابك اللَّبَنُ يَصِفُ رَجُلاً مِضْيَافاً .

قال جارُ اللَّه : « فصلٌ ؛ والذي أبوه من إضافةِ الشَّيءِ إلى نَفْسِهِ أن تأخذَ الاسمَين المعلَّقَين على عَينٍ أو مَعنى واحدٍ كاللَّيث والأسدِ ، وزيدٍ وأبي عبدِ اللَّهِ والحَبسِ والمنع ، ونظائرِهنَّ ، فتُضِيفُ أَحَدَهُمَا إلى الآخرِ فَذاك بمكانٍ من الإحالة ، فأمَّا قَوْلُك: جميعُ القومِ ، وكلُّ الدَّراهِمِ ، وعينُ الشَّيءِ ونفسُهُ فليسَ من ذلك .

قالَ المُشَرِّحُ : إذا كان اسمان معلقان على معنىً واحدٍ كاللَّيثِ والأسدِ فذاك الذي لا يَجوزُ إضافةُ أحدِهما إلى الآخرِ ، وكذا زيد وأبي عبد اللَّه ،

---

(١) في (ب) سهيل.

(٢) في (ب) أتمّت.

(٣) هكذا في النّسختين ولعلّ الصواب الشعر، لأنه لا يستعد للشّتاء بالقطن.

(٤ - ٤) في (ب).

(٥) في (أ) قريش.

(٦) البيت لطرفة بن العبد البكريّ. انظر ديوانه: ١٦٥. وانظر نوادر أبي زيد: ١٣، والخصائص: ١٢٦/١.

فإنَّ زيداً اسمه ، وأبا[1] عبدِ اللَّهِ كُنيته ، فإنَّه أيضاً لا يجوزُ إضافَةُ أحدهما إلى الآخَرِ ، أمَّا إذا كان اسمان مُسمًّى أحدِهما قبلَ الإضافةِ غيرُ[2] ، ومُسمّى الآخر غيرُ[3] كجميعِ القومِ ومثل كلّ الدّراهمِ ، وكنحو عينُ الشَّيءِ فإنَّ ذلك مما يجوزُ إضافةُ أحدِهما إلى الآخرِ .

تخمير : في كلامِهم ثلاثةُ أسماء مُتَجَانِسَةٍ ، قد أودَعَ الشَّيخُ كلَّ واحدٍ منها فَصلاً :

أحدهـا : جَميعُ القَومِ ، وهو المَذكورُ في هذا الفَصلِ .

الثَّاني : جائِبَةُ خَبَرٍ وهو المذكورُ في الفَصلِ الثَّاني .

الثَّالِثُ : حَيّ زَيْدٍ وهو المَذكُور في الفَصلِ الثَّالِثِ .

[٥٤/أ] وهـذا لأنَّ المضـافَ فيهـا شيءٌ عـامٌّ يَتَنَـاولُ / أَشيـاءَ ، فـأُضيفَ للتَّخصِيص ، إلَّا أنَّه قَسَّمها في ثلاثةِ فُصُولٍ (٤لأنَّ وهـم النَّـاسِ ٤) في الأوَّل إلى أنَّه من بابِ إضافةِ الشَّيءِ إلى نَفْسِهِ ، والثَّاني إلى أنَّه من بابِ إضافةِ الصِّفةِ إلى الموصوفِ ، وفي الثَّالثِ إلى أنَّه زائدٌ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ ، ولا يَجوزُ إضافةُ الموصوفِ إلى صِفَتِهِ ، ولا الصِّفَة إلى مَوصوفِها » .

قالَ المشرّحُ : قبلَ أن أتكلَّمَ في هذا الفصلِ أذكرُ شيئاً[5] ، وهو : أنَّ من شأنِ الصِّفةِ وإن جُرِّدت عن المَوصوفِ أن يكونَ المَوصوفُ فيها مَنويّـاً تقول : جَاءَني أحمَرُ فيكون المعنى جاءني رجلٌ أحمرُ ، ومررتُ بغلامٍ أحمـرَ فالمعنى مررت بغلامِ رجلٍ أحمرَ، وعندَ ذلك يَسْتَحِيلُ إضافةُ أحدِهما

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) ساقط من (أ)، وفي (ب) أبي.

(٣) في (أ) عين.

(٤ - ٤) في (أ) لأنه أوهم النّاس.

(٥) في (ب) أشياء.

إلى الآخرِ ألا تَرى أنَّك إذا قُلتَ: جاءني رجلُ أحمرَ (1بالإضافةِ كان المعنى جاءني رجلُ أحمر1)، وكذا إذا قُلتَ: جَاءَني أحمرُ رجل فالمعنى: جاءَني رَجُلُ رَجُلٍ فيه أي في المضافِ حُمرةٌ وذلك غيرُ مُرادٍ لأنَّه يقتَضِي أن يكونَ بينَ الرَّجلين مُغايرةٌ ولا مغايرةَ بَينَهما.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقالوا: دارُ الآخـرةِ، وصلاةُ الأولى، ومسجـدُ الجامعِ وجانِبُ الغَربي، وبقلةُ الحَمقاء، على تأويلِ: دارُ الحياةِ الآخرةِ، وصلاةُ السَّاعةِ الأُولى، ومسجدُ الوقتِ الجامعِ، وجانِبُ المكانِ الغَربيِّ، وبقلةُ الحبَّةِ الحَمْقَاء».

قالَ المشرِّحُ: وصفتَ الحبةُ بالحمقاءِ: لأنَّها تنبتُ في مَجَاري السَّيلِ فيجتَرِفُها السَّيلُ، (وهو أَحمقُ من رِجله)[2] وعلى اعتبارِ ما ذكَرَ في المَتنِ ها هنا تَسمية محمَّدٍ[3] ـ رحمه الله ـ كتابَه بـ(جامعُ الصَّغير)[4] و(جامعُ الكَبير)[5] ومعناه جامعُ العلمِ الصَّغير، وجامعُ العلمِ الكَبير.

قال جارُ اللَّه: «وقالوا: عَليه سِحقُ عِمامةٍ، وجردُ قَطِيفةٍ، وأخلاقُ ثِيابٍ، وهل عندَك جائِبةُ خَبرٍ؟ ومغرِّبةُ خَبرٍ، على الذَّهاب بهذه الأوصافَ مَذْهبَ خَاتمٍ وسِوارٍ وبابٍ ومايَةٍ لكونها مُحْتَمِلَةً مثلها لِيَتَلَخَّصَ[6] أمرُها بالإضافة كفعلِ النَّابغة في إجراء الطير على العائذاتِ بياناً وتَلخِيصاً لا تقديماً للصِّفة على المَوصوفِ حيثُ قال[7]:

(1 ـ 1) صححت على هامش نسخة (أ) فلم تظهر في الصورة.

(2) انظر: الدرة الفاخرة: 1/155، وجمهرة الأمثال: 1/395.

(3) هو محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة تقدم التعريف به.

(4) انظر كشف الظنون: 1/567 ـ 570.

(5) المصدر السابق: 1/561 ـ 564.

(6) في (أ) ليلخص.

(7) البيت بتمامه: [ديوان النابغة: ص 20]

والمُؤمن العـائـذاتُ الـطيرِ يَمسَحُها ... ركبـانَ مكَّـةَ بين الغِيـلِ والسَّنَـدِ

توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخّل: 63 وشرح الخوارزمي: 36، وزين العرب: 23 وشرح ابن يعيش: 3/11، والزملكاني: 2/159 والبيكندي: 1/187 وانظر خزانة الأدب: 2/315، 364، 4/105.

* والمُؤ مِن العَائذاتِ الطَّيرَ . . . * »

قال المشرّح : السَّحقُ : هـو الثَّوبُ البـالي ، من سَحَقتُ الشَّيءَ فانسحَقَ قال مُزرِّد[1] :

* ومَا زَوَّدُوني غيرَ سُحقِ عِمامةٍ *

والجردُ هو الثَّوبُ إذا انسَحَقَ ولاَنَ ، وهو في الأصلِ مصدرُ جَرَدتُ الشَّيءَ إذا قَشَرتُه ، هل عندك جائبةُ خبرٍ ؟ : أي خَبَرٌ يجوبُ الأرضَ من بلدٍ إلى بلدٍ والتَّاءُ فيه إمَّا للمُبالغةِ كما في راوية ونسَّابةٍ ، وإمَّا لِتَحْقِيقِ معنى الاسميَّةِ كما في الذَّبيحةِ ، واللَّقيطةِ ، هل عندك مغربة خَبَرٍ ؟ بكسرِ الرَّاءِ وهو الخَبَر الذي طَرَأَ عليهم من بَلدٍ سِوى بَلَدِهم وغرَّبَ مبالَغَةً من غَرُب إذا بَعُد يقالُ : أغرُب عَنّي إمَّا مبالغةُ تَكْريرٍ كما في عقَّدتُ الحبالَ تعقيداً وإمَّا مبالغةُ تكثيرٍ كما في عقَّدت الحَبْلَ ، والتاء فيه نَظِيرُ التَّاءِ في جَائِبَـةِ خَبَرٍ .

فإن سألتَ : فهل يجوزُ على هذا أن يُقال : عندي صالحُ إنسانٍ وفقيهُ رجلٍ ؟ أجبتُ : لا يجوز . فإن سألتَ : فما وجهُ الفرقِ بين الموضِعين ؟ أجبتُ : لأنَّ صالحاً وإنساناً شيءٌ[2] واحدٌ ، والإضافةُ تقتضي أن يكونَ شيئين على ما مرَّ آنفاً ، بخلافِ سُحق عمامةٍ ، وجُرد قطيفةٍ ، لأنَّهما في الظَّاهر شيئان مُتغايران ، ألا ترى أن سُحقاً وجُرداً في الأصلِ مصدران وهما في الظَّاهر متغايران ، وأمَّا جائبةُ خبر ، ومغربةُ خبرٍ ، فلأنَّ التَّاءَ فيهما لنقل الوصفِ (٣عـن الوصفيـة٣) إلى الاسميَّةِ فمعناهما في الوصفِ فيه جوبٌ[4] وفيه تَغْريبٌ ومعناها في الاسمِ شيءٌ فيه جوبٌ ، وشيءٌ فيه تغريبٌ ، وإضافةُ

---

(١) هو أخُ الشَّماخ بن ضرار الغطفاني . اسمه يزيد، وكنيته أبو ضِرار لقّب مزرداً لبيت شعر قاله، شاعر مخضرم وصفه الأصمعي بأنّه رجل جشع نهم، وهو أحدُ الذين هجوا قومهم، وهجا أضيافه، ومنّ عليهم بما قراهم به . له ديوان شعر نشره الدكتور خليل إبراهيم العطيّـة ببغداد سنة ١٩٦٢ م إلاّ أنني لم أقف عليه .

(٢) في (ب) .

(٣ ـ ٣) صححت في هامش نسخة (أ) ولم تظهر في الصورة .

(٤) في (أ) وجوب .

أحدِ الاسمين المتغايرين إلى الآخرِ جائزٌ . العائذاتُ : جمع عائذٍ ، وهي الحديثةُ النِّتاج من الطَّيرِ والبَهائِم وكذلك العُوذ ، واحدتها عائذٌ ، وهو من عُذتُ بالشيء[1] أي لجأتُ إليه ولزمتُه ، وذلك لأنَّ الحاملَ إذا ضَرَبَها المَخاضُ عاذَت ألا ترى إلى قوله[2] تعالى[3] ﴿ فَأَجاءها المَخَاضُ إلى جِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ وهو في الأصلِ من بابِ الكِنايةِ . عنى بالمُؤمنِ اللَّهَ تعالى ، لأنَّه الذي يُؤمِّنُ الطيورَ . في معتقدِ النَّاسِ أنَّ هذه الأسماء أصلُها أن تكونَ أوصافاً تابعةً لما قبلها فيُقالُ : عمامةٌ سحقٍ ، وقطيفةٌ جردٍ ، وثيابُ أخلاقٍ ، وخبرُ جائبةٍ ، وخبرُ مغربةٍ إلَّا أنَّها قُدِّمت على موصُوفاتها ، وهي مع تَقديمها على الوصفيَّةِ باقيةٌ فَتَقُولُ هذه الأسماء كانت صفاتاً[4] ، أمَّا الآن فقد تقدَّمَتْ موصوفاتِها فلم تبقَ كذلك إنما هي بمنزلةِ بابٍ ومايةٍ وخاتمٍ إذا أُضيفَتْ للتَّخْصِيص[5] والمعنى / أنَّ تلك الأسماءَ كما هي أسماءٌ عامةٌ تضافُ للبيانِ [٥٤/ب] وللتوضيحِ وليس فيها صِفَةٌ ولا موصوفٌ فكذلك هذه ونحوه « العائذات الطَّيرَ » فإنَّ الطيرَ فيه منصوبٌ على أنَّه عَطفُ بيانٍ للعائِذَات ، لا أن يكونَ العائِذاتُ صِفَةً مقدَّمةً[6] عليها ، بل[7] لو كانت العائذات مُؤَخَّرةً على الطَّير لكانت صِفةً لها ، أمَّا الآن فلا . قوله : لكونها مُحْتَمِلَةً مثلها الضَّميرَ في كونها يرجِعُ إلى الأسماء المُتَقَدِّمة وهي سُحقٌ وجُردٌ ، وجايبةٌ[8] وأخلاقٌ وفي مثلها يرجعُ إلى خاتمٍ وسوارٍ وبابٍ ومايةٍ يقولُ : تلك الأسماء المتقدِّمَة تَحتملُ وجوهاً من المرادِ كما تَحتمل هذه ثُمَّ لا يجُوز تلخيصُ أمرِ هذه

---

(١) في (أ) عذت إلى الشيء.
(٢) سورة مريم: آية: ٢٣.
(٣) في (ب).
(٤) في (أ)، (ب) صفات.
(٥) في (أ) إلى التخصيص.
(٦) في (أ) معرضة.
(٧) في (أ) بلى.
(٨) في (ب) وأخلاق وجائبة.

بالإضافةِ وردِّه إلى واحد من هذه الوجوهِ المحتملةِ ، فكذلك تلخيصُ تلك وردّها . مثلها ها هنا منصبٌّ على المَصدَرِ والمعنى محتَملة مثل احتِمالِها .

قال جارُ اللّه : « فصلٌ ؛ وقد أُضيفَ المُسمَّى إلى اسمه في نحوِ قولِهم : لقيتُه ذاتَ مرَّةٍ ، وذاتَ ليلةٍ ، ومررتُ به ذاتَ يومٍ ، وداره ذاتَ اليمين ، وذاتَ الشِّمالِ ، وسِرنا ذا صباحٍ ، قال أَنسُ بن مُدرِكَة الخَثْعَمِيّ[1] :

عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ   لأمرٍ ما يُسَوِّدُ من يَسُودُ[2]

وقال الكُميتُ[3] :

إليكُم ذَوي آل النَّبيِّ تَطَلَّعَتْ   نوازِعُ من قَلبِي ظِماءٌ وأَلْبُبُ »

قال المشرِّحُ : هذه الإضافةُ من بابِ إضافةِ المُسَمَّى إلى اسمِه[4] والمعنى صاحبةُ ، هذه اللَّفظةِ التي هي مرّةَ ، فاللفظةُ هي الاسمُ والصاحبةُ هي المعنيَّةُ بالمُسمَّى ، وقد ذَكرتُ هذا الفصل في بابِ المفعولِ فيه . أَنَسُ : بفتح الهَمزةِ والنُّون ، ومدرِكةُ بكسرِ الرَّاء (ما) في : « لأمرٍ ما » إبهامية كقولهم : (لأمرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أنفَه)[5] و(خيرٌ ما جاءت به

---

(١) جاء في «لُبابِ الألباب في شرحِ أبياتِ الكِتابِ» لابن خَلف: ١٢٩/١ وأنشد لأنس بن مدركة الخثعمي، وقال الجاحظ هو لاياس بن مدركة الحنفي. وصحح البغدادي في خزانة الأدب: ٤٧٦/١ ما ذهب إليه ابن خلف طبقاً لما ورد في المفصّل. وأنسُ بن مدركة الخَثْعَمِيّ شاعر جاهلي. لم أقف له على ترجمة.

(٢) توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٦٤، والخوارزمي: ٣٧، وزين العرب: ٢٤ وشرح ابن يعيش: ١٢/٣، والزملكاني: ١٦١/٢ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ١١٦/١، انظر شرح أبياته لابن خلف: ١٢٩/١ وشرحها لابن السيرافي: ٣٨٨/١، وشرحها للكوفي: ٤١، ١٧٧. وفرحة الأديب: ٢١ وانظر المقتضب: ٤٣٥/٤، والخصائص: ٣٢/٣، وأمالي ابن الشجري: ١٨٦/١، وخزانة الأدب: ٤٧٦/١، ٥٤٥/٢.

(٣) توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخّل: ٦٥، والخوارزمي: ٣٧، وزين العرب: ٢٤، وشرح ابن يعيش: ١٢/٣، ١٥٥، والزّملكاني: ١٦١/٢ وانظر: الخصائص: ٢٧/٣، والمحتسب: ٣٤٧/١، والخزانة: ٢٠٥/٢.

(٤) في (ب) اسمها.

(٥) انظر: الدرة الفاخرة: ١٠٦/١، والمستقصى: ٢٤٠/٢.

العَصا)[1] . .[2] ذُو صباح : [3]أي وقت صَبَاحٍ ، كذا قاله الغوري . قوله « على إقامة ذي » : أي على إقامة قَليلٍ من الدَّهرِ لا يُسَوِّدُ به . هذا تَفسيرُ الغُوري . يَتَوَقَّعه النَّاسُ إلى أن[3] أُقيـمَ صَباحاً ، وأنَّ للكُبراءِ في تَصاريف أُمورِهم آراء صِحاحاً ، وكنتُ أسمعُ من سادَ عَشَرةً من النَّاسِ فله عُقُولُهم تَطَلَّعْت إلى ورودِ كِتَابك ، نَوازِعُ من قَلبي أي : أشواقُ نَوَازِعُ من قَلبي وهذا كقولِهم : (جُنَّ جُنونُه) ، اللُّبُّ[4] : هو العَقلُ وجَمْعُه ألبابٌ ، وقد يُكَسَّر على أَلُبٍّ ، كما يُكَسَّرُ[5] بُؤسٍ على أَبؤسٍ ، ونَعَمٍ على أنعُمٍ ، قالَ أَبو طالبٍ[6] :

* قَلبي إليه مُشرِقُ الألُبِّ *

ورُبما أظهَروا في ضَرورةِ الشِّعرِ التَّضعيفَ. وقيلَ لأعرابيَّةٍ تُعاتِبُ ابناً لَها مالَكِ لا تَدعِينَ عَليه ؟ قالت[7] : « تَأْبى له ذاك بَنَاتُ أَلبُبِي » .

قَالَ جارُ اللَّهِ : « فَصلٌ ؛ وقَالوا في نحوِ قولِ لَبيد :

* إلى الحَولِ ثُمَّ اسمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا *

وقولِ ذي الرُّمَّة :

* دَاعٍ يُنَادِيه باسمِ الماءِ مَبْغُومُ *

وقالَ[8] :

---

(١) انظر جمهرة الأمثال: ٢٣٥/١ .

(٢) قبل قوله: «ذو صباح» في نسخة (أ) يقول عزمت على خلاف يتوقعه وكتب عليها بخطّ دقيق: «طرة»، وفي نسخة (ب) وخبره جاءت به العصا. وهذه الكلمة كالشرح لما قبلها.

(٣ـ٣) ساقط من (ب).

(٤) في (أ) ألبب.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) الصحاح: ٢١٦/١ (لبب).

(٧) انظر المستقصى: ١٨/٢، ومجمع الأقوال في معاني الأمثال: ٣٠١.

(٨) في (أ).

* تَدَاعَيْنَ باسمِ الشِّيبِ في مُتَثَلِّمٍ[1] *

انَّ المُضافَ يعنونُ الاسمَ مقحمٌ ، دُخولُه وَخُرُوجُه سَواءٌ وَحَكَوا : هذا حَيُّ زيدٍ ، وأتيتُك وَحيَّ فلانٍ قائمٌ ، وحيُّ فلانةٍ شاهدٌ وأنشدوا :

بـاقُـرُّ إنَّ أخـاكَ حَيَّ خُـويلِدٍ   قَـد كُنْتُ خـائفـةً على الإحمـاقِ

وعن الأخفَش أنَّه سَمِعَ أعرابياً يَقولُ في أبياتٍ قالهن[2] .

* حيُّ رِبَاحٍ يا قُحام حَيُّ *

والمعنى هذا زَيدٌ ، وإنَّ أباك خُويلد ، وقالهُنَّ رَباحٌ » .

قال المُشَرِّحُ : اعلم أنَّ المُضافَ إلى هذه الأمثِلةِ وإن كان يُرى مُقحَماً من حَيْثُ الظَّاهِرِ ، فهو غَيرُ مُقحَمٍ من حَيْثُ الباطِنِ ، أمَّا في قولِ ذي الرُّمة فظاهرٌ فيه عَنى الاسمَ ، لأنَّه يريدُ أنَّ الظَّبيَةَ تُخاطِبُ خَشْفَهَا بماءِ ماءِ ، وهذا المَعنى كما تَرى حاصِلٌ ، وإذا أُضيفَ إلى الماءِ الاسمُ غيرَ حاصلٍ ، (3وهـذا وإن كان يُستفادُ منه أنَّ الاسمَ مضافٌ لا للماءِ لا يُستفادُ منه إذا لم يضـف3) إليه ، لاحتمالِ أن يُتَوَهَّمَ أنَّه يُريدُ بِدُعائِها إيَّاه ، أنَّها تَراه بالماءِ حتى يُقبِل عَلَيها ، فكَأَنَّها تَدْعُوه به . وهذا كما تَقولُ : دَعـوتُ الكلبَ بالخبزِ ، أي أَريته إيَّاه حَتَّى أَتاني ، وأمَّا في قولِهِ الثَّاني فكذلك ، لأنَّه يُريدُ

---

(1) عجزه :

جوانبه من بصرة وسلام

والبيت لذي الرّمة غيلان بن عقبة . انظر ديوانه : ١٠٧٠ من قصيدته التي أولها :

الا حيّ عنـد الـزّرق دار مقـام   لميّ وإن هـاجت رجيـع سقـام

توجيه إعراب البيت وشرحه في المنخّل : ٦٦ والخوارزمي : ٣٩، وزين العرب : ٢٤ وشرح ابن يعيش : ١٤/٣، والزملكاني : ١٦٢/٢ وانظر إصلاح المنطق : ٣٤، وشرح شواهده لابن السيرافي : ٤٥، وكتاب الشعر لأبي علي : ١٣، ١٦٣، والمسائل الشيرازيات له : ١٤٢ . والبديع في علم العربية : ٩٧، والخزانة : ٥٠/١، ٢٢٠، ٨٩/٣ .

(2) كتاب الشعر : ورقة : ١٢ .

(3 ـ 3) ما بين القوسين في (ب) مصححة على هامش النّسخة .

أنَّ كُلَّ واحدٍ من هذه[1] الإبل يَدعو إلى الشُّرب أَخاه بلفظَةِ الشِّيب وأنَّه إذا سَمِعَ الآخرُ صوتَ تَجَرُّعِهِ الماءَ ازدادت فيه رَغْبَتُهُ ، وهذا المعنى وإن كان يُستفادُ منه والاسم[2] مضافُ إلى الشِّيب ، لكنَّه[3] لا يُستفاد منه إذا لم يُضَف إليه لاحتمالِ أن يَنصرفَ الوَهمُ إلى أنَّه جَمْعُ أَشيبٍ مُراداً به البَعِير .

وأمَّا قولُ لبيدٍ ، فلأنَّ المُرادَ المُتداركة وهي مجازٌ ، وقد جَعَلَ معنى المجازِ بالإضافةِ إلى الحقيقةِ كلا مَعنىً ، لأنَّه جَعَلَهُ اسماً ساذجاً ، ولفظاً مَحضاً / وأمَّا في قَولهم : هذا حَيُّ زيدٍ ، فهو وإن كانَ مَزيداً من[4] حيث الظَّاهِرِ ، فهو غيرُ مَزيدٍ من حَيثُ المعنى ، لأنَّ زيادَتَه تُفيدُ نوعاً من تَحْقِيرِ ما أُضيفَ إليه الحَيُّ ، وحَطِّ منزلَتِهِ ، كأنَّه يَقولُ : هذا جِسمٌ ليس له سوى أنَّه حيٌّ ، وشَبَحٌ ما فيه سوى أنه حسَّاسٌ مُتَحَرِّكٌ ، ولذلك ورد في الحديث : « أنَّ الرجلَ الميتَ يُسأَلُ عن كلِّ شيءٍ حيٍّ ، حتى[5] عن حبِّه أهلَهُ » وتفسيرُه أنَّه يسأَلُ عن كلِ نفسٍ حيَّةٍ كالهِرَّةِ ونحوها ، وأَنشد الشيخُ أبو علي الفارسي[6] : [٥٥/أ]

أَبــو يَحي[7] أَشَــدُّ النَّــاسِ مِنَّــا   عَلينــا بعــدَ حيٍّ أَبي المُـغِيــرَة

وأنشدَ أيضاً[8] :

* وحيِّ بَكرٍ طعنَّا طَعنةً نَجرا *

---

(١) في (أ).
(٢) في (ب) أنّ الاسم. . .
(٣) في (أ).
(٤) في (أ) في الظاهر.
(٥) في (ب).
(٦) أنشده الفارسيّ في كتاب الشعر: ورقة: ١٢، وانظر خزانة الأدب: ٢/٢١١.
(٧) في النّسختين: «أبو يحيى» وفي كتاب الشعر والخزانة: «أبو بحر».
(٨) كتاب الشعر: ورقة ١٢.

ومن الأمثلةِ الجَيِّـدةِ في هـذا البـابِ مـا أَنْشَـدَه جـارُ اللَّه في (الأساسِ)[1] :

ألا قَـبَّـحَ الإلـهُ بَـنِـي زِيَـادٍ وحَـيُّ أَبيـهـم قَـبْـح الـحِـمـار

وقوله[2] :

يـا قُـرَّ إنَّ أَبـاكَ حَـيُّ خُـويلِدٍ قـد كُنْتُ خائفـةً على الإحماقِ[3]

وعن شَمسِ المَشرقِ مَحمودِ بن العزيزِ الكاثِّي[4] : وإذا مَاتَ واحدٌ وذُكر بعدُ قِيلِ كانَ ذاك وَحيُّ فُلانٍ حاضِرٌ ، يُريدون شَخصه الحيِّ ، ويُقال أتانا حَيُّ زَيدٍ ، أي أتانا[5] زَيْدٌ في حالِ حَياتِه . معنى قَولِ لَبيد أبكياني إلى الحَولِ ثمَّ قَطكُما وتمامه[6] :

* ومَن يَبكِ حَولاً كاملاً فقد اعتَذَر *

---

(١) أساس البلاغة: ١٨٨ (حقق) والبيت ليزيد بن مفرغ الحميري انظر شعره: ٨٧ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٦٧٢،والخصائص: ٢٨/٣، والمحتسب: ٣٤٧/١ شرح المفصّل للزملكاني: ١٦٣/٢، الخزانة: ٢١٠/٢، ١٥/٣.

(٢) البيت لجبّار بن سَلمى بن مالك بن عامر بن صعصعة، شاعر جاهلي. المؤتلف والمختلف: ١٣٨.

(٣) توجيه إعرابه وشرحه في المنخَل: ٦٧ والخوارزمي: ٣٩ وزين العرب: ٢٤ وشرح ابن يعيش: ١٣/٣، والزملكاني: ١٦٣/٢ والبيت من شواهد المذكر والمؤنث للفراء: ٧١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٦٧١ وكتاب الشعر لأبي علي: ١٢، ونوادر أبي زيد: ١٦١ والخصائص: ٢٨/٣، والمقرّب ٢١٣/١، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٤٥٣/١، والبديع في علم العربية: ٩٧، والخزانة: ٣١٦/٢.

(٤) تقدم ذكره في باب «المفعول المطلق». وفي (ب)... ابن عبد العزيز، وفي (أ) الكاتبي، والتصحيح من مصادر ترجمته السابقة الذكر.

(٥) في (أ) تانا.

(٦) ديوان لبيد: ٢١٤. توجيه إعرابه وشرحه: في المنخّل: ٦٧ والخوارزمي: ٣٧، وزين العرب: ٢٤ وشرح ابن يعيش: ١٤/٣، والزملكاني: ١٦١/٢، والبديع في علم العربية: ٩٧ وانظر أمالي الزجاجي: ٦٣، والخصائص: ٢٩/٣، والإسعاف: ورقة ٥، والخزانة: ٢١٧/١.

عنى بداعٍ وَلَدُ ظَبيةٍ ، هكذا في « صِحاح الجَوْهَرِيّ »[1] . بَغَمْتُ الرَّجلَ : إذا لم تُفصح له عن مَعنى ما تُحَدِّثُ به ، ومعنى قَولِ ذي الرّمة : داعٍ باغم مَبغوم أمَّا أنّه باغمٌ فلأنَّه يُنادي خَشْفَه بماءِ ماءِ ، وأمَّا أنَّه مبغــومٌ (٢فلأنَّ الخَشفَ يُجيبُه٢) بماءِ ماءِ أيضاً .

وعن أبي الأزهر[3] صاحِب (الحَصَائِلِ) : قال سألتُ من بخُراسان والعِراق[4] من الأُدباء عن قولِ ذي الرُّمة :

* لا يُنْعِشُ الطَّرفُ إلاَّ من تَخَوَّنه *

لم[5] قال : (مَبْغُوم) ولم يَقل : (باغم) ؟ وكانَ وجهُ الكلامِ أنَّ يقولَ : داعٍ باغِمٍ ، فلم أجد من يَعْرِفُه ، فَدُلِلتُ على امرأةٍ عندها عِلمٌ باللّغاتِ والمعاني بشَحرِ عُمَان يقالُ لها : أمُّ الحُسين فقصدتُها[6] ، فلمَّا قَرُبْتُ منها استَقْبَلَني غُلامٌ فقلتُ : أين تَحُلُّ أمُّ الحُسين ؟ فقالَ : هاتيك

(١) الصحاح : «دعي» و «بغم».

(٢ - ٢) : في (أ) فلأنه يجيبه الخشف.

(٣) انظر ترجمة أبي الأزهر في مقدمة تهذيب اللّغة للأزهري : ص ٧٧ ، وإنباه الرواة : ٩٣/٤ قال الأزهريّ : وممن ألف من الخرسانيين في عصرنا هذا فصحّف وغيّر وأزال العربية عن وجهها رجلان . . . قال : والآخر يكنى أبا الأزهر البخاري . قال القفطي : وقد وقع الأزهري في هذا الرجل وفي تصنيفه بغير حجّة إنما حمله على ذلك معاصرته له ، ومشاركته في القصد إلى مثل ما صنّفه .

وقال القفطي عن هذا الرّجل وكتابه : رجل طويل النفس في هذا الشأن ، صنف في اللّغة كتاباً سماه «الحصائل» ، معناه أنه قصد تحصيل ما أغفله الخليل ، وهو كتاب جليل القدر جامع اللّغة ، رأيت منه الجزء الأول فنظرته كتاباً جليلاً جامعاً ، يشتمل هذا الجزء على ما فات الخليل من حرف العين خاصة ، فإنه إنما قصد ذكر ما أخل به الخليل من غير إعادة ما ذكره الخليل إلا لضرورة التكميل في بعض الأماكن . وحكاية أبي الأزهر هذه نقلها الزملكاني في شرحه : ١٦١/٢ .

(٤) في (ب) الواق .

(٥) في (أ) ثم .

(٦) معجم البلدان : ٣٢٧/٣ ، وهو بكسر الشّين وفتحها . انظر إصلاح المنطق : ٣٢ .

(٧) في (ب) قصدت لها .

حَلْفَزِيزُ ، والحلفزيزُ : عَجُوزٌ مُسِنَّةٌ عَجُولٌ ، وكنتُ لم أسمع بحَلفَزِيزٍ سوى ما كُنْتُ وجدتُها في « كتابِ العَين » فلمَّا وافيتُها وجدتُها بحيثُ ما[1] وُصفت لي من العِلمِ ، فَسألتُها عن هذا البيت فقالت : إنَّ مَبغوماً ليس من صفةِ داعٍ . بل[1] المَعنى يناديه باسم الماءِ دعاؤُه مَبْغُومٌ . هذا مُنتهى الحكاية . يريدُ : لم يذكر الدُّعاء ، لأنَّه اكتفى بما ظَهَرَ في داعٍ من معنى الدُّعاءِ ، ونحوهُ قَولُك[2] : من كَذَبَ كان شَرّاً له[3] ، أي : كانَ الكَذِبُ شَرّاً له ، ومَحصولُ المَعنى دعا ذلك الدَّاعِي مُعَمى[4] غيرُ مَفهومٍ . أبو عمرو[5] : التَّخوُّنُ والتَّعهُّدُ والتَّخَوُّنُ[6] أيضاً التَنقُّصُ[7] ، تقولُ : بأنَّ الغزالَ ناعسٌ لا يَرفعُ طَرَفَه إلَّا أن تَجِيء أُمَّه، وهي المتعهدةُ ، ويقال إلا [8]أن يبقضه[8] من نومه دُعاءُ أمّه. وقبله[9]:

كـأنَّه بـالضُّحى يَرمي الصَّعيـدَ به دَبَّـابةٌ في عِـظامِ الرأسِ خُـرطومُ

عنى بالدَّبابة الخَمرُ ، والمعنى كأنَّ هذا الولدَ من شدّةِ النُّعاس في الهاجرةِ سكرانٌ ، وهذا لأنَّ المنامَ مما يغلبُ على الطفلِ ، لرطُوبةِ مِزاجِهِ .

---

(١) في (أ).
(٢) في (ب) قوله.
(٣) في (ب).
(٤) في (ب) بما هو غير. . .
(٥) النّص عن أبي عمرو في الصحّاح: ٢١٠٩/٥ (خون) وأنشد بيت ذي الرّمة وهو:
لا بل هو الشوق من دار تخوّنها مراً سحاب ومـرّاً بـارح تـرب
(٦آ) ساقط من (أ).
(٧) الصحاح: يقال تخونني فلان حقي تنقصه، وأنشد بيت ذي الرّمة.
(٨ ـ ٨) في (ب) إلا ما تنقص.
(٩) البيت المستشهد به في ديوان ذي الرّمة: ٣٩٠ من قصيدة أولها:
أأن تـرسّمتَ من خـرقـاءَ منـزلـةً ماءُ الصّبابـةِ من عَنَيْـك مسجـوم
انظر توجيه إعرابه في المنخّل: ٦٦ والخوارزمي: ٣٨ وزين العرب: ٢٤ وشرح ابن يعيش: ١٤/٣ والزملكاني: ١٦١/٢. والبيت في إصلاح المنطق لابن السّكيت: ٢٧٣، وشرح أبياته لابن السيرافي: والمنصف: ١٢٦/١، والخصائص: ٢٩/٣، والضرائر لابن عصفور: ٨٠، والبديع في علم العربية ٩٧ والخزانة: ٢٢١/٢، ٨٦/٣.

قُرٌّ : ترخِيمُ قُرَّه . أحمقتِ المرأةُ[1] : إذا جاءت بولدٍ أحمق ، فهي محمِقٌ ، ومُحمِقَةٌ ، قالت امرأةٌ من العربِ[2] :

لَستُ أُبالي أن أكونَ مُحمِقَة   إذا رَأَيتُ خِصيةً مُعَلَّقَة

تُريد إنَّ ذلك الْمَخُوفَ قد وَقَعَ ، وهذه كِنايةٌ عن كَونِ قرَّةَ أحمق .

قالَ جارُ اللَّهِ : « ومنه قولُ الشَّمّاخِ :

* ونَفيتَ عَنه مقامَ الذِّئبِ *

أي الذِّيب .

قال المشرِّحُ : مقامَ في (مقامَ الذِّئب) وإن كان مزيداً من حيث الظّاهِرِ فهو غَيْرُ[3] مزيدٍ حَقِيقةً ، (4لأنَّ له هولاً[5] ورُعباً لا يَعبدُه الذِّئبُ بانفرادِه4) ، وعليهِ قوله[6] تَعالى[7] : ﴿ ولِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّه جَنَّتان ﴾ ، والمعنى بكونِه مقحَماً تَمامُ أَصلِ المعنى بِدونِهِ . ما قبلَ البيتِ[8] :

ومـاءٍ قَد وَرَدتُ لِوَصْلِ أَروى   عليه الطَّيرُ كالوَرَقِ اللُّجينِ

---

(1) النّص من الصحاح: ١٤٦٥/٤ (حمق) وانظر تهذيب اللّغة للأزهري: ٨٤/٤، واللّسان: ٦٨/١٠ (حمق).

(2) البيت في إصلاح المنطق: ١٦٨، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢٤٧، والمنصف ١٣٢/٢، والمخصص: ١٢٩/١٦، وابن يعيش: ١٤٣/٤.

(3) في (ب).

(٤ - ٤) في (أ)، وفي (ب): «لأن له عناء لا يعدله الذئب بانفراده»، وما في (أ) موافقاً لما نقله الاسفندري في المقتبس: ١٠/٢ نَقلاً عن المؤلف.

(5) في (أ) بولا وهو تحريف.

(6) في (ب) وعليه..

(7) سورة الرحمن: آية: ٤٦.

(8) انظر ديوان الشّماخ: ٣٢٠، ٣٢١.

توجيه إعرابه في المنخل: ٦٧، والخوارزمي: ٣٩، وزين العرب: ٢٤ وشرح ابن يعيش: ١٣/٣، والزملكاني: ١٣٤/٢ وانظر: الخصائص: ١٢٣/٢، والمحتسب: ٣٢٧/١، واللآلي: ٦٦٣، والخزانة: ٢٢٢/٢.

ذعرتُ به القَطا ونَفيتُ عنه مقامَ الذِّئبِ كالرَّجلِ اللَّعينِ

يريدُ : وُرُودِي[1] ذلكَ الماء من أَجلِ أن أرى عليه أَروى ، وهو[2] اسم امرأةٍ واللُّجين : الخَبطُ ذكره ابن السِّكيت[3] ، وهو ما سَقَطَ من الوَرَقِ عندَ الخَبطِ يقولُ : نَفَّرتُ الطُّيور في ذلك تنفيراً ، وشرَّدتُ الوحوشَ عنه تَشريداً .

قالَ جارُ اللّهِ : « فصلٌ ؛ وتُضاف أسماءِ الزَّمانِ إلى الفعلِ قال اللّهُ تعالى[4] : ﴿ هذا يومُ ينفعُ الصَّادقين صِدقهم ﴾[5] وتقول : جئتُك إذا جاءَ زيدٌ ، وآتيك إذا احمرَّ البُسر وما رأيتك ، مذُ دَخَلَ الشِّتَاءُ ، ومذ قدم الأميرُ ، قالَ :

* حَنَّت نوارُ ولات هَنّا حنّتِ[6] *

وتضافُ إلى الجملة الابتدائية كقولك : آتيتك زَمنَ الحَجّاجُ أَميرٌ ، وإذا الخليفةُ عبدُ الملكِ ، وقد أُضيفَ المكانُ إليهما في قولهم : اجلس حيثُ جَلَسَ زيدٌ ، وحَيْثُ زيدٌ جالسٌ / آية لقُرب معناها من معنى الوَقتِ [٥٥/ب] قال : [7]

بآيةِ يقدُمُون الخيلَ شُعثاً كأنَّ على سَنابِكها مُداما

(١) في (ب) وردي.
(٢) في (ب) وهي.
(٣) هذا النّص منقول عن الصحاح: ٢١٩٣/٦ (لجن).
(٤) في (ب) عز وجل.
(٥) سورة المائدة: آية: ١١٩.
(٦) تقدم ذكره.
(٧) نسبه سيبويه في كتابه: إلى الأعشى انظر ملحقات ديوانه: ٢٥٧ توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٦٩، والخوارزمي: ٤٠، وزين العرب: ٢٥ وشرح ابن يعيش: ١٨/٣، والزملكاني: ١٦٦/٢. وانظر شرح سيبويه للسيرافي: ٣٦٨/١، ٣٦٩، والبديع في علم العربية: ٩٩، والمغني: ٤٦٩، والخزانة: ١٣٥/٣.

وقال[1] :

ألاَ مـن مُبـلغـا عَـنّـي تَـمـيـمـاً   بـآيَـةِ مـا يُحِبُّـون الـطَّعـامـا

وذو في قَولهم : اذهب بذِي تَسلم ، واذهبا بذِي تَسلمان ، واذهبوا بذِي تَسلَمون أي بذي سَلامتِك ، والمعنى بالأمرِ الذي يُسلِّمُكَ » .

قال المشرِّح : اعلم أنَّه يضافُ إلى الفعل أربعةُ أنواعٍ من الأسماءِ ، النَّوعُ الأول: ظُروفُ الزَّمانِ مُبهمةً كانت أو غيرَ مبهمةٍ ، تقول : جئتُك إذ جاءَ زيدٌ ، ورأيتُـك إذا احمرَّ البُسـرُ ، و﴿ وهذا يـومُ ينفـعُ الصَّـادقين صِدقهم ﴾[2] وهذا النَّوع كما يضافُ إلى الجُملةِ الفِعليَّةِ ، يُضـاف إلى الجُملةِ الابتِدائيَّة ، كقولك : أتيتُك زَمَنَ الحجاجُ أميرٌ ، وإذ الخليفة عبدُ الملك .

النوعُ الثَّاني : ظروفُ الزمان المُبهمة في قولهم : اجلس حيثُ جَلَسَ زيدٌ ، وهذا النوع أيضاً كما يضافُ إلى الجُملة الفِعليّة ، يضافُ إلى الجُملة الاسمية في قولك : اجلس حيثُ زيدٌ جالسٌ .

النوع الثَّالثُ : آيةُ لقربِ معناه من الوقتِ وذلك في قوله :

بـآيـة يُقــدمــون الخيــلَ شُعثــاً   كــأنَّ على سَنَـابِكهـا مُـدامـا

ألا تَرى أنَّ معناه : إذا رأيتَ قوماً يُقدِمون الخيلَ شُعثاً فهم الذين أُريدُ تَبليغُ الرِّسالةِ إليهم فَبَلِّغهُم كذا وكذا ، وهو مما [3]لا يُضـاف إلاَّ[3] إلـى الفعل .

النَّوعُ الرَّابعُ : « ذو » في قولهم اذهب بذيَ تَسلم ، اعلم أن « ذو على وجهين :

(١) سيذكره الشارح بعد قليل.
(٢) سورة المائدة: آية ١١٩ .
(٣ - ٣) ساقط من (أ).

أحدهُما : أن تكونَ بمعنى الذي وهي في لغةِ طيٍ كقوله :

* لا نَتحِينَ للعَظَم ذو أنا عارِقه[1] *

أي للعظمِ الذي أنا عارِقُه .

والثَّاني : أن تكونَ بمعنى صاحِبٍ ، تقولُ : جاءَني رَجُلٌ ذو مال ، ورأيتُ رَجُلاً ذا مالٍ ، ومررتُ برجلٍ ذي مالٍ أي صاحِب مالٍ ، ثُمَّ إنَّ ذو الطَّائيَّة[2] منقولةٌ عن ذو بمعنى صاحب ، وفي هذا النَّقلِ من الإحسان وَتَطبيق المَحَزّ[3] ما شِئتَ ، وذلك أنَّ ذو بمعنى الذي وُصلةٌ إلى المَوصولِ بما لا يُوصف من [4]المعرفـةِ من الجملِ ، كما أن ذُو وُصلة إلى الوصف بما لا يوصـف[4] من الأجناسِ فتجانسَ المنقولُ إليه ، والمنقُولُ عنه ، فإذا قُلتَ اذهب بذي تَسلم احتمل أن تكونَ بمعنى صاحبٍ[5] ، وأن تكونَ بمعنى الَّذي ، فإن سألتَ : لو كانَ « ذو » ها هنا بمعنى الذي لكانَ في موضع الجَرِّ على صورةِ الرَّفعِ ، وهذا لأنَّهم يقولون مررتُ بذو قال ذاك، ورأيتُ ذو قال ذَاك ، وهؤلاء ذو قالوا ذلك ، وكأنَّـهُ سَوّى فيه بينَ الأحوالِ للتَّفرقةِ بين ذو بمعنى صاحب[6] وذو[7] بمعنى الذي .

أجبتُ : ـ منهم من يُثَنِّي ويجمعُ والعربُ تُجريه فِي الإعرابِ مَجرى ذو بمعنى صاحب ، قياساً على تأنيثِه فإنَّهم بأجمعهِم يقولون مررتُ بذاتِ قالت ذاك ، فمن جَعَلَه بمعنى الصَّاحب قال : معناه بصاحبة هذه الكلمة ، وهي

---

(١) هذا عجز بيت لعارق الطائي، وسمي عارقاً بهذا البيت. وقد تقدم ذكره في أول الكتاب. وانظر أيضاً كتاب المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي: ٩٧.

(٢) في (ب) الطائي.

(٣) في (أ) المجنّ.

(٤ - ٤) في (أ).

(٥) في (ب) الصاحب.

(٦) في (أ) الصاحب.

(٧) في (ب) وعن ذو.

تَسلم[1]، ومَحصولُه اذهب بالسّلم الذي تَسلمه، وهذا لأنَّ السَّلامَ والسَّلامَةَ بمعنى واحدٍ، وبالأمرِ الذي تَسْلَمُ به ومحصولُه اذهب بالأمرِ الَّذي يُسَلِّمُك وشيخُنا ـ رحمه الله ـ[2] قد جَمَعَ في تفسيرِ هذه الكلمةِ بينَ القَولين[3]، بيَّنهما على أنَّ مَحصولهما واحدٌ، وفي اذهب بذي سَلامتك معنى الدُّعاءِ.

البيتُ ليزيدَ بن عمروِ بن الصَّعِق، وسببُ قولِه[4]: أنَّ عمرو بن هند لما نَذَرَ أن يُحَرِّقَ من بني دَارِمٍ مائةَ رجلٍ، من أجلِ قَتلهم أَخاه[5]، أحرقَ تِسعةَ وتِسعين رَجُلاً من بني دارم وأراد أن يُكَمّلهم مائةً فلم يَجده فأتاه[6] رَواحاً رَجُلٌ فقالَ عَمرٌو: ما جاءَ بكَ؟ قال: حبُّ الطعام، وقد أقويتُ ثلاثاً لم أذق طعاماً، فلما سَطَعَ الدُّخان ظننتُ[7] أنَّها نارُ طعامٍ، فقال له عمرو: ممّن أنتَ؟ قال: من البَرَاجِم، فقال عَمرٌو[7]: «إنَّ الشَّقيَّ راكبُ البَرَاجِمِ» فذَهَبَ مَثَلاً، ورمى به في النَّارِ فاحتَرَقَ فَهَجَتِ العربُ بذلك تَميماً[8] قال أبو عبيدة: خمسةٌ من أولاد حنظلةِ بن مالكِ بن زيدِ[1] بن تميمٍ

(١) في (ب) تسلمه.

(٢) الترحم في (ب) فقط.

(٣) في (ب) الفعلين.

(٤) تقدم ذكر يزيد في أول الكتاب. أمّا البيت فتوجيه إعرابه وشرحه في المنخّـل: ٦٩، والخوارزمي: ٤٠، وزين العرب: ٢٥، وشرح ابن يعيش: ١٨/٣، والزملكاني: ٦٥/٢، وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٤٦٠/١، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ١٨٦/٢ وشرحها للكوفي: ٢٤٩، وشرح كتاب سيبويه للرّماني: ٣٦٨/١، ٣٦٩. وانظر الكامل للمبرد: ١٧١/١ والمسائل الشيرازيات: ١٥١، وإيضاح علل النحو: ١١٢، المغني: ٤٢٠، والخزانة ١٣٨/٣.

(٥) في (ب) نزوله، وهو سهو من الناسخ.

(٦) في (ب) أخا له.

(٧) في (ب) أتاه.

(٨) في (أ) ظن.

(٩) المثل في جمهرة الأمثال: ٥٦٤/١/١، وانظر: ١٤١/١: «أشقى من وافد البراجم»، والمستقصى: ٤٠٥/١.

(١٠) وسمي عمرو بعدها: «المحرّق» انظر الأغاني: ٥٣/١١ (ترجمة عمرو بن كلثوم).

(١١) في (أ) عمرو.

يقالُ لهم البَرَاجِمُ ، ودارمٌ من أولاد حَنظلة بن مالك .

قال حارُ اللّه : « فصلٌ ، ويجوزُ الفَصلُ بينَ المُضافِ والمُضافِ إليه بالظَّرفِ في الشِّعرِ فمن ذلك قولُ عَمروِ بن قَمِيْئَةَ :

* للّه دَرُّ اليومَ مَنْ لَامَهَا *

وقول درنا :

* هُما أَخَوَا في الحَربِ من لَا أَخَا لَهُ *

وأما (١قـول الفـرزدق(٢) :

* بَيْن ذِرَاعي وجبْهَةِ الأَسَدِ *

وقول الأعشى :

* إلَّا علالةَ أو بداهةَ سابـحٍ *

[فعلى حذفِ المضافِ إلبه من الأولِ استغناءً عنه بالثّاني ، وما وَقَعَ في بعضِ نسخ الكتابِ(٣) من] قوله :

* زَجَّ القَلوصَ أَبي مَـزَادَة١) *

فسيبويه بريءٌ من عهدته » .

قالَ المُشرّحُ : الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه في الشِّعر جائزٌ ،

(١ ـ ١) ما بين القوسين ساقط من (أ) مصحح بعضه على هامش نسخة (ب).

(٢) البيت في ديوانه: ٢١٥. وصدر البيت:

أمن رأي بارقاً أسرّ به

توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٧١، والخوارزمي: ٤١، وشرح ابن يعيش: ٢١/٣.

وانظر: الكتاب: ٩٢/١، وشـرح أبياتـه لابن خلف: ٧٢/١، والخصائص: ٤٠٧/٢، والخزانة: ٣٦٩/١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من النسختين موجود في جميع نسخ المفصّل، وبحذفه لا يستقيم النص.

سَواءً كان الظَّرفُ حَقِيقيًّا كقوله[1] :

* للّٰهِ درّ اليومَ من لامها [2] *

أو مجازِيًّا أن يكونَ بِحَرفِ جَرٍّ كقولِ ذي الرُّمَّة[3] :

كــأنَّ أصـواتَ من إيغـالِهـنَّ بِنَــا أواخِـر الميسِ أنقاضُ الفَـرَارِيـجِ

أَلَا تَرى أنَّه في البيتِ الأوَّلِ قَد فَصَلَ فيه بينَ المضافِ وهو دَرُّ، وبينَ المضافِ إليه وهو مَنْ بالظرفِ الحَقيقي وهو اليومَ ، وفي البيت الثاني / قَد [٥٦/أ] فَصَلَ بين المُضافِ وهو أَصواتُ ، والمُضافِ إليه وهو أواخرُ الميسِ بالظَّرفِ

---

(١) قائله عمرو بن قميئة، كما ذكر المؤلف انظر ديوان شعره: ٧٣، والبيت بتمامه:
لَمَّــا رأتْ «سَــاتِيْــدَمَــا» استَعْبَــرَت لِــلّٰهِ دَرّ - اليـومَ - مَــنْ لَامَــهــا
وبعده:
لـمَّــا رأتْ أرضـاً بــهـا أهـلَهـا اخْـوَالَـهـا فيـهـا وأعْـمَـامَـهَـا
وهو عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك بن ضُبيعة شاعر جاهلي معمّر. دخل بلاد الروم مع امرىء القيس فسمّي: عمرو الضائع. انظر المؤتلف والمختلف: ٢٥٤، والشعر والشعراء: ٣٧٦/١، ومن اسمه عمرو من الشعراء: رقم ٣٥ مجلة العرب: ٤/٧ ص ٦٤١.

(٢) توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٧٠ والخوارزمي: ٤١ وزين العرب: ٢٥ وشـرح ابن يعيش: ٢٠/٣، والزملكاني: ٦٦/٢ والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ٩١/١، ١٤٤، وانظر شرح أبياته لابن خلف: ١/ وشرحها لابن السيرافي: ٣٦٧/١، وشرحها للكوفي: ٤٥، ١٢٤. وشرح كتاب سيبويه للرّماني: ٥٤/١ وانظر: المقتضب: ٣٧٧/٤، ومجالس ثعلب: ١٥٢، والإنصاف: ٢٥٠ والبديع في علم العربية: ٩٩ والضرائر لابن عصفور: ١٩٣، والخزانة: ٢٤٧/٢ «سَاتِيْدَمَا» اسم جبل مُتّصِلٍ من بحر الروم إلى بحر الهند. معجم ما استعجم: ٧٦٤، ومعجم البلدان: ١٦٨/٣.

(٣) ديوان ذي الرّمة: ٩٩٦، من قصيدة أولها:
يـا حـاديي بنت فضــاض أما لكمـا حتـى نـكـلّمـهـا هـمٌّ بـتـعـريـج
والبيت الذي استشهد به المؤلف من شواهد الكتاب: ٩٢/١، ٣٤٧، وانظر شرح أبياته لابن خلف: ٧٣/١، وشرحها لابن السيرافي: ٩٢/١، وشرحها للكوفي: ١٢٥/٦، وشرح كتـاب سيبويـه للرماني: ٥٤/١، والمقتضب: ٣٧٦/٤، والخصـائص: ٤٠٤/٢، وسر الصناعة: ١١/١، وضرائر القزاز: ٧٤، والإنصاف: ٢٥١، وضرائر ابن عصفور: ١٩١، والخزانة: ١١٩/٢، ٢٥٠.

المَجازيّ وهو « مِنْ إيغالِهِنَّ بنا » ، أما إذا كانَ الفَصلُ بغيرِ الظَّرفِ فإنَّه مُسْتَكْرَهٌ وذلِكَ نَحْوَ :

* زَجَّ القلوصَ أبي مَزادهْ[1] *

بنصب القَلوص ، وهذا البيت وإن كان يُوجَدُ في بعضِ نُسخِ الكِتابِ لكنَّه مَردودٌ وزَعموا أنَّ أبا الحسن أَنشده ، ونَحوه قَولِ الطِّرِمّاحِ :

* بِواديه من قَرعِ القِسيِّ الكنائنِ[2] *

وكذلك قراءةُ عاصمٍ[3] : ﴿ وكذلك زُيِّن لكثيرٍ مِنَ المُشرِكين قَتْلُ أولادَهم شركاءِهم ﴾ أيضاً[4] مردود .

هي (دُرنا) بنتُ عَبْعَبَةَ بن قَيس بن ثَعْلَبَة ، بِضَمِّ الدَّالِ المُهملةِ

---

(١) لم أعثر له على نسبه، وأنكر كثير من النحويين وجوده في الكتاب واعتبروه من زيادات أبي الحسن الأخفش، والبيت بتمامه:

فزججتها بمزجة زجّ القلوص أبي مزادة

توجيه إعرابه وشرحه: في إثبات المحصل: ٥٥ والمنخّل: ٧٢ وشرح ابن يعيش: ٢٢/٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٥٤/١ وانظر في معاني القرآن للفراء: ٣٥٨/١، ٨١/٢، ومجالس ثعلب: ١٥٢، والخصائص: ٤٠٦/٢ وضرائر القزاز: ٥٧، وضرائر ابن عصفور: ١٩٦، والإنصاف: ٢٤٩، والمقرب: ٥٤/١، وخزانة الأدب: ٢٥١/٢. قال الفراء بعدما أنشد البيت: والصواب: أبو مزادة ونقل ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٥٥ عن الثمانيني قوله: إنَّ هذا البيت رواه الكوفيون ولا يعرفه البصريون. قال الصّغاني عند ذكر البيت: قال أبو الحسن: إلاّ في شعر سمعت عيسى بن عمر ينشد: فزحجتها.. قال المسرد: لم يعرف أبو عمر وما حكى الأخفش، وهو عنده وعند جميع أصحابنا خطأ.

(٢) ديوان الطِّرماح: ٢٤ من قصيدة أولها:

أَساءكَ تَقْويضَ الخَليطِ المُبَايِنِ نَعَمْ والنَّوى قَطَّاعةٌ لِلقَرائِنِ

والبيت بتمامه:

يَطُفْنَ بحوزيِّ المَسرَاتِعِ لم يُرَعْ بواديه من قرعِ القسيِّ الكنائنِ

وانظر الخصائص: ٤٠٦/٢، والإنصاف: ٢٥٠، وضرائر ابن عصفور: ١٩٧.

(٣) قراءة ابن عاصم في السبعة لابن مجاهد: ٢٧٠، وحجة القراءات لابن زنجلة: ٢٧٣، والحجة لأبي علي: ١٢٢ وإعراب القرآن للنحاس: ٥٨٣/١، والكشف عن وجوه القراءات لمكي: ٤٥٣/١، وزاد المسير لابن الجوزي: ١٢٩/٣.

(٤) في (ب) مردود أيضاً.

وسكونِ الرَّاءِ ، وبعدَ الراءِ نونٌ . قالَ بَعضُهم[١] : والذي وَجدتُه قالَتْ[٢] دُرنا بنتُ سيّارٍ[٣] .

تمام البيت :

.... إذا خـافَ يَـوْمـاً نَبْـوةً فَـدَعَـاهُـمـا

وبعده :

وَقَـد زَعَمُـوا أَنِّي جَـزِعتُ عَلَيْهِمـا وَهَـلْ جَزَعٌ أنْ قُلتُ : وَاأَبَتَـاهُـمـا

تمامه[٤] :

---

(١) هو ابن السيرافي انظر شرح أبيات الكتاب ٢١٨/١ .

(٢) في (أ).

(٣) اختلف المهتمون بنسبة الشعر في نسبة هذين البيتين فمن قائل إنهما لدُرنا ومن قائل لَعمرة الخَثعمية، أو عَمرة الجُشمية، كما اختلفوا في دُرنا هذه فمن قائل هي دُرنا بنت عَبْعَبَة، ومن قائل دُرنا بنت سَيَّار، ورُبما تحرفت إلى دُرماءَ. ودُرنا بنت عَبْعَبَة منهم من قال هي حَجْدرية، ومنهم من قال من بني قَيْس بن ثَعلبة. . . إلى غير ذلك من الأقوال تجدها في مصادر تخريج البيت. إلاّ أنّ الذي اتفق عليه كثير من أهل الأدب أنها دُرنا بنت سيّار بن صبرة بن حطّان بن سيّار بن عمرو بن ربيعة. من قصيدة ترثي أخويها تجدها في فرحة الأديب: ٨، ٩، والمقاصد النحوية للعيني: ٤٧٢/٣. توجيه إعراب البيت وشرحه: في المنخّل: ٧٠ والخوارزمي: ٤١، وزين العرب: ٢٥ وشرح ابن يعيش: ١٩/٣، ٢١، والزملكاني: ١٦٧/٢ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٩٢/١، وشرح أبياته لابن خلف: ٧٣/١ وشرحها لابن السيرافي: ٢١٨/١، وشرحها للكوفي: ١٢٤، وشرح كتاب سيبويه للرّماني: ٥٥/١، وشرحه للصّفار: ١/ وانظر نوادر أبي زيد: ١١٦، والخصائص: ٤٠٥/٢، والإنصاف: ٤٣٤، والبديع في علم العربيّة: ٩٩، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٩٢، والفصول والجمل. . : ٤٦ والعيني: ٤٧٢/٣، والهمع: ٥٢/٢.

(٤) البيت كما ذكر المؤلف للأعشى ميمون بن قيس انظر ديوانه: ١٥٩ من قصيدة أولها:

يـا جـارتـا مـا كـنـتِ جَـارَهْ بَـانـت لـتُـحـزِنَـنَـا عُـفَـارَهْ

توجيه إعرابه وشرحه في المنخّل: ٧١ والخوارزمي: ٤٢ وزين العرب: ٢٦ وشرح ابن يعيش: ٢٢/٣ والزملكاني: ١٦٧/٢. وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٩١/١، ٢٩٥، انظر شرح أبياته لابن خلف: ٧٣/١ وشرحها لابن السيرافي: ١١٤/١، وشرحها للكوفي: ٤٤، وشرح الرّماني: ٥٤/١ وانظر معاني القرآن للفراء: ٢٢١/٢، والمقتضب: ٢٢٨/٤، =

. . . . نَهْدَ الجِزارَه

وقبله :

وهُنـاكَ يَكْـذِبُ ظَنُّكـم أن لا اجتمَـاعَ ولا زِيـارَه
إذ لا بَـرَاءَةَ لـلبَـرِي ءِ ولا عَـطَاءَ ولا خَـفَـارَه
إلَّا بَدَاهَةَ . . . . البـيـت

يقولُ : إذا غَزَوناكم عَلمتُم أنَّ ظَنَّكم بأنَّنا لا[1] نَغزُوكم كَذِبٌ ، مَن كانَ مِنكم بريئاً لم تنفعْهُ براءَتَه ، لأنَّ الحَربَ إذا عَظُمت وَتَفاقَمت لَحِقَ شَرُّها البَرِيءَ كما يَلحَقُ غيرَه ، وكذلك يَنَالُ جماعتَكُم بما يكرهون ، ولا يُقبَلُ منكم عَطاءٌ ولا خَفارةٌ تَفتَدون بها منا لكن نَزُورُكُم بالخَيل[2] . إلَّا بداهَةَ استثناءٌ منقطعٌ ، البَداهةُ أوَّلُ جَري الفَرَسِ ، والعَلالةُ جَريٌ بعدَ جَريهِ الأوَّلِ ، القارِحُ الَّذي بَلَغَ أقصى أسنانِهِ والسابِحُ الذي يَدحو بيَديـه في العَدْوِ ، والجُرارة من الفرسِ رَأسُه وقوائِمُه ولم يُرد أنَّ على قوائِمِه لَحماً عَظيماً ، إنَّما يُريدُ أنَّ عِظامَه غليظةٌ .

المِـزَجُّ : ـ بكسر الميم[3] ـ رُمحٌ قَصيرٌ ، كـالمِزراق ، وكـذلك : المِزَجَّةُ . أبو مزادة ، كنيةُ رجلٍ .

قالَ جارُ اللَّهُ : « فصلٌ ؛ وإذا أَمِنُوا الإلباسَ حَذَفُوا المضافَ وأقامُوا المضافَ إليه مقامَه ، وأعربوه بإعرابِهِ والعلمُ فيه قوله تعالى[4] : ﴿ واسألِ القَرْيَةَ ﴾ لأنَّه لا يُلبس أنَّ المسـؤولَ أَهلُها لا هي ، ولا يقالُ : رأيتُ هِنداً

= والخصائص: ٤٠٧/٢، وسر صناعة الإعراب: ٢٩٧/١، وضرائر ابن عصفور: ١٩٤، والعيني: ٤٥٣/٣ والخزانة: ٨٣/١، ٢٤٦/٢، ١٣١/٣.

(١) في (ب).

(٢) في (ب) بالجند.

(٣) الصحاح: (زجج) ٣١٨/١.

(٤) سورة يوسف: آية: ٨٢.

وهم يَعنون غلامَ هندٍ ، وقد جَاءَ المُلبسُ في الشِّعرِ : قالَ :

عشيَّـةَ فـرَّ الحـارِثيُّـون بعـدَمـا　　قَضَى نَحْبَهُ في مُلتَقى القومِ هوبرا

وقال[1] :

* بصيرٌ بما أَعْـيَ النَّطاسِيّ حِذْيَمَا *

أي : ابنُ هوبرٍ[2] ، وابنُ حِذْيمٍ » .

قال المشرِّح : قيل لِطُفيلِيّ : ما نظيرُ واسألِ القَريةِ ؟ قال : نظيرُ قولهم : أكلتُ السّفرةَ أي طَعامَها . فإن سألتَ : لم لا يجوزُ أن يكونَ المَسؤولُ ها هنا نفسُ القَريةِ ، كما لو اجتازَ رَجُلٌ بقريةٍ فقالَ لصاحِبه واعضاً ومتعضاً : سَلِ القَريَةَ أينَ أهلُها وما صَنَعُوا ، وكيفَ حالُهم ؟؟؟ على حَدِّ قولهم : سل الأرضَ من شَقَّ أنهارَكِ ، وغرس أشجارَكِ ، وجَنى ثِمارَك ؟؟؟ فإنّها ـ وإن لم تُجب حواراً أجابتك اعتباراً .

أجبتُ : لأنَّ ما بعدَ الآيةِ وما قبلها لا يُساعدُ عليه ، وهو قوله : ﴿ إنَّ ابنَكَ سَرَقَ ، وَمَا شَهِدْنَا إلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا للغَيْبِ حَافِظِين ، وسأَلِ القَرْيَةَ

(1) البيت لذي الرّمة. انظر ديوانه: ٦٤٧ من قصيدته التي أولها:

خَـليليَّ لا رسـمٌ بـوَهبيـن مـخبـرُ　　ولا ذُو حِجاً يَستَنـطِق الـدّارَ يُعـذَرُ

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصّل: ١٨، والمنخّل: ٧٢ والخوارزمي: ٤٢، وزين العرب: ٢٦، وشرح ابن يعيش: ٢٣/٣، والزملكاني: ١٦٩/٢ وانظر: مجاز القرآن: ١٣٦/٢، وتأويل مشكل القرآن: ١٥٥ وضرائر القزاز: ١٦٥، وضرائر ابن عصفور: ١٦٧ والمقرب: ٢١٤/١، ٢٠٤/٢، والبديع: ٩٩.

(2) هو لأوس بن حجر انظر ديوانه: ١١١. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٩، والمنخّـل: ٧٢، والخوارزمي: ٤٢، وزين العـرب: ٢٦، وشرح ابن يعيش: ٢٥/٣، والزملكاني: ١٧٠/٢. وانظر: تهذيب الألفاظ: ٥٤١، وتأويل مشكل القرآن: ١٥٥، وجمهرة اللغة: ٥٠٣/٣ والخصائص: ٤٥٣/٢، والتنبيهات: ٣٢٩، وضرائر القزاز: ١٦٥، وضرائر ابن عصفور: ١٦٧، والخزانـة: ٢٣٢/٢، وانظر مصادر المثل: «أطب من ابن حذيم».

(3) هو يزيد بن هوبر من بني الحارث بن كعب. سيرة ابن هشام: ٢٠١/٢ وتأويل مشكل القرآن: ١٥٥.

الَّتي كُنَّا فِيها والعِيَر الَّتي أقبَلْنا فيها وإنَّا لَصادِقُون ﴾ يقولُ : سَلْ أَهْلَ القَريَةِ الَّتي كُنَّا فِيها يُخْبِرُونَكَ أنَّ ابنَكَ سَرَقَ ، بِدَلِيلِ أنَّ الحَوَائِطَ والجُدران لا تُستَخبر[1] في مثلِ هذه الوَاقِعة . قَضى نَحبه : إذا مَات ، والنَّحبُ في الأصلِ هو النَّذْرُ كأنَّ كلَّ إنسانٍ نذْرُ أن يموتَ ، فإذا ماتَ فقد قَضَى نَحْبَهُ .

الواقعُ في نسخِ المفصَّلِ : « كما »[2] بالكاف والصَّوابُ : « بِمَا » بدَليلِ أوَّلِ البَيتِ :

فَهَـلْ لَكُـمُ فيـمـا إليَّ فـإنَّـني بَصيـرٌ بما أَعْيَ النَّـطامِيّ حِـذْيَمَـا

وفي أمثالهم[3] : (أطبُّ من ابنِ حِذْيَم) بكسر الحاءِ المهملة[4] وسكون الذّالِ المُعجمةِ ، وفتحِ الياءِ المثنّاة التَّحتانِيَّةِ ، ليس هذا من باب الحَذف وإنما هو من بابِ تعدي اللَّقب كقوله[5] :

﴿ كَرَاجِي النَّدى والعُرفِ عِندَ المُذَلَّقِ ﴾

(١) في (ب) تستجيب.

(٢) نبّه على ذلك أيضاً الصّغاني في نسخته في الحاشية، وفي نسخة المفصّل القديمة المكتوبة سنة ٥٧٧ هـ «كما»، وقد غيّرها كثير من الشراح إلى «بما» دون إشارة إلى التّصحيح وهذا يؤكد لنا دقّة الخوارزمي في ضبط ألفاظ «المفصّل».

(٣) انظر المثل في الدّرة الفاخرة: ٢٨٤/١، وجمهرة الأمثال: ١٤/٢، والمستقصى: ٢٢٠/١، ومجمع الأمثال: ٤٤١/١.

(٤) قال ابن المستوفى في إثبات المحصّل: ١٩ وبخطّ مسعود بن أسعد بن أبي المناقب بن الكافي ظفر حاشية على كتاب: «مجمع الأمثال» لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد الميداني عند قوله: «أطبّ من ابن حذيم»: هذا رجل كان معروفاً بالحذق في الطبّ. قال أبو النّدى هو جذيم [بالجيم] رجل من تيم الرّباب، كان أطب العرب، وكان أطب من الحارث قال أوس بن حجر يذكره:

فإنني بصير بما أعيا النطاسي حذيما

هكذا نقلته من خطه رحمه اللّه، والذي ذكره العلماء في هذا الاسم حذيم بالحاء المكسورة المهملة والياء المعجمة والياء المثناة من تحت.

(٥) لم أعثرْ على قائله، وهو في شرح ابن يعيش: ٦٢/٦، وشرح الزملكاني: وإثبات المحصل: ٢٠. وانظر تخريج المثل: «أفلس من ابن المذلق».

أي : ابن المذلّق ، ألا ترى أنّه يُقال[1] : « أفلسُ من ابن المُذَلّق » ونظيره : الهَيَاضِمَةُ في الكَرَّامِيّة ، [2]لأنّـه يُقال لأبي نصرٍ الهَيضَم ، ومحمد الهَيْضَم الحسيني ، ونظيره :

* قَدني من نصرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي *

وعليه قولُ أبي عَمرٍو : هَلَكَ الزَّيدُون . قال ابنُ جني : زيدٌ ثلاثةٌ زَيدين . وروى عنهم : هؤلاء زَيدون ينتسبون إلى زيدٍ ، ونحوه الأشعرون والنُّمرُون ، والمراد الأشعريون والنُّمِريُّون . وشبيهٌ به قولُهم شَابت مَفَارِقُه ، وامرأةٌ واضِحَةُ اللَّباتِ[2].

قالَ جارُ اللَّه : « وكما أعطَوا هذا الثَّابتَ حقَّ المحذوفِ في الإعرابِ ، فقد اعطَوه حقَّه في غيرِه قال حسّانُ[3] :

يُسقــون من وَرَدَ البَـريصَ عليهم   بَـرَدَى يُصَفِّقُ بـالـرَّحيقِ السَّلسَـلِ

فَذَكَّر الضَّميرَ في يُصَفِّقُ حَيث أَرَادَ ماءَ بَرَدَى ، وقد جَاءَ في قولِهِ عزَّ وجلَّ[4]: ﴿ وَكَم من قَريةٍ أهلكنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنا بياتاً أوهم قَائِلُون ﴾ على ما للثَّابِتِ والمَحذوفِ جميعاً».

قالَ المشرِّحُ : كما أَعطَوا هذا الثَّابت حقَّ المحذوفِ في الإعرابِ بدليلِ أنَّ حَقَّ المَحذوفِ قبلَ الحَذفِ كانَ[5] هو النَّصبُ ، وحَقَّ الثَّابِتِ هو

(١) انظر المثل وقصته والبيت المستشهد به في جمهرة الأمثال: ١٠٧/٢، والدرة الفاخرة: ٣٣٢/١، والمستقصى: ٢٧٥/١، ومجمع الأمثال: ٨٣/٢.

(٢ـ٢) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٣) البيت في ديوانه تحقيق وليد عرفات: ٧٤/١. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصّل: ٢٠، والمنخّل: ٧٣ والخوارزمي: ٤٣ وزين العرب: ٢٦ وشرح ابن يعيش: ٢٥/٣ والزّملكاني: ١٧٠/٢ وانظـر البديع في علم العربية: ٩٩، والخزانة: ٢٣٦/٢.

(٤) سورة الأعراف: آية: ٤.

(٥) في (أ) كأنّه.

الجرُّ ، فلما حَذَفُوا ذلك نَقَلُوا إلى هذا الثَّابتِ نَصبَ ذلك ، كذلك اعطَوه حَقَّه في غيره من الأحكامِ ، ألاَ تَرَى أنَّ الضَّميرَ في يُصَفِّقُ لِبَرَدَى ، وبَرَدَى مؤنّثةٌ لأنَّ الألفَ فيها ألفُ تأنيثٍ مقصورةٍ لكنَّه أرادَ بِبَرَدَى ها هُنا ماءَ بَرَدَى فَذَكَّرَ الضَّميرَ .

الضَّميرُ المنصوبُ[١] في « أهلَكْنَاهَا » ، « وجَاءَهَا » للقَرْيَةِ[٢] ، وفي « هُم » لأهلِها . ونظيرُ هذه المسألة مسألةُ الاستعارَةِ ، فإنَّه يُراعي فيها تارةً جانِبُ المُستعارِ ، وتارة[٣] جانِبُ المُستعارِ لَه ، ومَرَّة جَانِبَاهُما .

البَرِيصُ : اسمُ نَهرٍ[٤] ، وهو بالصَّاد المُهملةِ ، °لفظ الغُورِي ، البَرِيصُ مَوضعٌ بدمَشق عن ابن[٦] دُرَيْدٍ°.

أمَّا البريضُ : بالضَّادِ[٧] المُعجمةِ فهو اسمُ وادٍ . تَصْفِيقُ الشَّرابِ هو تَحويلُهُ من إناءٍ إلى إناءٍ ، وحَقيقتُه أنْ تُحَوِّلَهُ من صِفْقٍ إلى صِفْقٍ أي من ناحيةٍ إلى ناحيةٍ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فَصلٌ ؛ وقد حُذِفَ المضافُ وتُرِكَ المضافُ إليه على إعرابِه في قولهم[٨] : « ما كلُّ سَوداءَ تمرةٍ ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ » قال سيبويه[٩] كأنَّك أظهرتَ « كل » ، فقلتَ : ولا كلْ بيضاءَ شحمةٍ ، وقال أبو دُؤاد[١٠]:

---

(١) في (ب).
(٢) في (أ) لقرية.
(٣) في (أ) وأخرى.
(٤) معجم ما استعجم: ٢٤٦/١ موضع بأرض دمشق، ومعجم البلدان: ٤٠٧/١.
(٥ - ٥) في (أ).
(٦) جمهرة اللغة: (برص).
(٧) في (ب) لواد فهو بالضاد المعجمة. وقال ياقوت: وبالياء آخر الحروف.
(٨) جمهرة الأمثال: ٢٨٧/٢، والمستقصى: ٣٢٨/٢.
(٩) الكتاب: ٣٣/١.
(١٠) أبو دؤاد هو: جاريةُ بن الحَجَّاج، وقيل حَنظَلَةُ بن الشَّرقي. شاعر جاهلي قديم أحدُ أجوادِ =

أكُـلَّ امـرىءٍ تَـحْسَبيـنَ امـرءاً ونـارٍ تَـوَقَّـدُ بـاللَّيـلِ نـارا [1]

ويقولون : ما مثلُ عبدِ اللَّهِ ، يقولُ ذلك ولا أخيه ، ومِثْلُهُ : ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولان ذَلِكَ ، وهو في الشُّذوذِ نَظيرُ إضمارِ الجارِّ » .

قال المشرِّحُ : إنَّما كانَ إضمارُ الجارِّ شاذّاً لأنَّ الجارَّ مع المجرورِ كشيءٍ واحدٍ ، وإضمارُ بعض الشَّيءِ مع إظهارِ بَعْضِهِ لا يَجُوزُ ، كذلك إضمار المضافِ [2]إضمـار الجـار[2] مثل ما رُوي عن رُؤبـة بن العَجّاج أنه كان إذا قِيلَ له : كيفَ أصبحتَ ؟ قال : خَيرٍ ، أي بخَيرٍ ، فإن سألتَ ألَيسَ في هذه المسألة عَطفٌ على عاملين مُخْتَلفين وأنتم على أنَّه لا يَجوزُ ذلك ، أجبتُ : ذِكْرُ هذا المُضمَر قد تَقَدَّمَ فيكون إذا أضمرتَه لِتَقَدُّمِ الذِّكرِ بمنزلةِ المُظهَرِ ، ومن ثَمَّ لا يَجوزُ عبدَ الله المَقتولَ ، وأنْتَ تريدُ : كُن عبدَ اللَّهِ المَقتولَ ، وجازَ إضمارُ كان في قوله[3] : ﴿ فإن لم يَكونا رَجُلَين فرجلٌ وإمرأتان ممَن تَرضَون من الشُّهَدَاءِ ﴾ ألا ترى أنَّ المعنى فليَكُن رَجُلٌ وامرأتان لتقدّم ذِكرهما قَبلُ ، وبه تَبَيَّن أنَّ سِيبَويهِ قد خَرَّج المسأَلةَ بقوله : كأنَّكَ قد أظهرتَ كلًّا فلا يُنظر إلى اللَّفظِ لكن إلى كثرةِ المعنى .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ ، وقد حُذِفَ المضافُ إليه في قولِهم : كانَ

= العرب وكرمائها، وأحدُ نُعَّاتِ الخيل المجيدين عاصر النعمان بن المنذر بن ماء السماء ومدحه. ترجمته في الشعر والشعراء: ١٢٦/١، والأغاني: ٣٧٣/١٦، وخزانة الأدب: ١٩٠/٤ . .

(١) انظر ديوان أبي دؤاد الأيادي: ٣٥٣. توجيه إعرابه وشرحه في: إثبات المحصّل: ٢٠ ـ ٢٣، والمنخّل: ٧٣، والخوارزمي ٤٣، وزين العرب: ٢٦ وشرح ابن يعيش: ٢٦/٣، ٢٧، ٢٩، ٧٩، والزملكاني: ١٧١/٢.

وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣٣/١، وانظر شرحه للرّماني: ٢٥/١ وشرح أبياته لابن خلف: ٣٣/١، والنكت للأعلم الشنتمري: ٤٦، وانظر: الكامل: ١٦٩/١، ٧٢/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٩٦/١، والإنصاف ٢٧٨، والمقرب: ٢٣٧/١، وتعليقة ابن النحاس عليه: ٧٣، وضرائر الشعر: ١٦٦. وشرح أبيات المغني للبغدادي. وينسب إلى عدي بن زيد.

(٢ ـ ٢) في (ب).

(٣) سورة البقرة: آية: ٢٧٢.

ذلك إذَن وحِينَئِذٍ ، ومررتُ بكلٍّ قائماً قالَ اللَّهُ تَعالى[1] : ﴿ وكُلًّا آتيناه حُكماً وعِلماً ﴾ وقال[2] : ﴿ ورَفَعْنا بعضَهم فوقَ بَعضٍ دَرَجاتٍ ﴾ » .

قَالَ المُشَرِّحُ: التَّنوينُ في «إذاً»، و «كلٍّ» من قولِكَ كانَ ذلك إذاً، ومررتُ بكلٍّ قائماً عِوَضٌ من المضافِ إليه[3] ، ويُحْتَمَلُ أن يكونَ من هذا البابِ بيتُ السِّقطِ[4] :

لكَ الخيرُ قد أَنفذتُ ما هو مُلبِسي حَيـاءً وعنـدَ اللَّهِ من قـائـلٍ عِلْمُ

يريد به[5] من قائلٍ هذه الكلمةَ ، وهذا لأنَّ المضافَ حال[6] كونِهِ مُنوَّناً معرفةٌ . فلولا أنّ التَّنوين ها هنا عِوَضٌ من المضافِ إليه لكانَ مُنَكَّراً كما في قبلاً من قوله[7] :

فَســاغَ لي الشَّــرابُ وكنتُ قبــلاً أكـادُ أَغَصُّ بــالــمــاءِ الـفُــرَاتِ

وفي هذه المسألة لَطِيفةٌ وهي : أنَّهم لَمَّا حَذَفوا المُضافَ إليه ، وحَقُّ المُضافِ إليه أن يكونَ مَجروراً مُنَوّناً طَرَحوا جَرَّه وتَنوينه على المُضافِ إليه ، ليكونَ ذلك بمنزلةِ استيفاءِ المُضافِ إليه بعدَ الحَذفِ . ونظيرُ هذه المسألةِ أنَّهم إذا خَفَّفُوا الهمزةَ المتحرِّكة الساكنَ ما قَبلها لِحَذفِها أَلقوا حَركَتَها على ما قَبلها ، يَقعُ ذلك جَمعاً بين الحَذفِ والاستيفاء . فإن سألتَ الجرُّ والتَّنوينُ في حِينَئذٍ وساعَتَئِذٍ لم لا يجوزُ[8] أن يَكُونا له بطريقِ الأصالةِ من حَيْثُ أنَّهُ مُضافٌ

(١) سورة الأنبياء: آية: ٧٩.
(٢) سورة الزخرف: آية: ٣٢.
(٣) في (أ).
(٤) شروح سقط الزّند: ١١٥٧/٣.
(٥) في (أ).
(٦) في (ب) قابل.
(٧) تقدم ذكره.
(٨) في (أ).

إليه لحين[1] وساعة ، لا من حَيْثُ إنَّهما طُرِحا عَليهِ من المُضَافِ إليه الذي كانَ لإذا.

أَجبتُ : هذا من تَعكيس الأمرِ ، وهذا لأنَّ المَبنِيّ إذا أضيفَ عادَ مُعرباً ، كقولِكَ يا كريمُ ، ﴿ ولِلّهِ الأمرُ من قَبلُ ومن بَعْدُ[2] ﴾ كما تَرى مَبنيٌّ فإذا قُلتَ : يا كريمَ القومِ ، ولله الأمرُ من قبلِ كلِّ شيءٍ ومن بَعْدِهِ ، عادَ مُعرباً ولأنَّ قوله[3] :

* لعاقِبةٍ وأنتَ إذاً صَحيحُ *

ليس بمضافٍ إليه ، فكذلك تَقولُ : مررتُ بكلٍّ قائماً فَيأتِي الحالُ على هذا المُنوّن فلولا أنَّه معرفةٌ لما جازَ الحالُ عنه ، وكذا قوله : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعضَهم فوقَ بعضٍ درجات ﴾[4] التَّنوين في بعضٍ عوضٌ / عن المضافِ [٥٧/أ] إليه لأنَّ أصلَ الكلامِ وَرَفَعْنَا بَعضَهم فوقَ بعضِهم ، فَلولا أنَّ التنوينَ فيه عِوَضٌ عن المُضافِ إليه لما حَسُنَ حَذفُ المضافِ إليه ، ولا يكونُ هذا الحَذْفُ إلَّا بَعد أن يَجْرِيَ ذِكْرُ شَيءٍ كأنَّ إنساناً قالَ : خَطبتُ في مَجلسِ فلانٍ فَقلتَ : لقيتُكَ حينئذٍ وكأنَّه قيل : هل لك عهدٌ بالقومِ فقلتَ : مررتُ بكلٍ قائماً ، والمعنى بكلّهم فإن سألتَ : فما هذا التَّكرارُ المَعْنَويّ في قولِهِ حينئذٍ وساعتئذٍ ؟ أجبتُ : هذا كما في قولِهِ[5] :

* يا تيمُ تيمَ عَديٍّ لا أبا لكُمُ *

فإن سألتَ : لم وَجَبَ التكرارُ عند حذفِ المضاف إليه ؟

أجبتُ : لِسرٍّ شَريفٍ فيه ، وذلك أنّ إيرادَ الجرِّ والتنوين على الاسم

---

(١) في (ب) تحين.

(٢) سورة الرّوم: آية: ٤.

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي، والبيت في شرح أشعار الهذليين: ٦٨/١. والخصائص: ٣٧٦/٢، وشرح ابن يعيش: : ٢٩/٣، وخزانة الأدب: ١٤٧/٣.

(٤) في (ب).

(٥) تقدم ذكره.

من غير[1] مُوجِبٍ مَحسوسٍ مما ينفرُ عنه الطّبع ، فأدخلَ الاسمَ الأولَ على الثاني ليُوهم الإضافةَ فترتفعُ بها النُّفرةَ .

قالَ جارُ اللَّهِ : وقال[2] ﴿ للَّهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ ﴾ وفَعلتُه أوَّلُ ، يُريدون إذا كانَ كَذا وكلّهم وبَعضُهم ، وقبلِ كلِّ شيءٍ وبعدِهِ وأوَّلِ كلِّ شيءٍ .

قال المشرّحُ : الغاياتُ قد حُذِفَ منها المُضَافُ إليه أيضاً ، لأنَّ المَعنى للَّهِ الأمرُ من قبلِ كلِّ شَيءٍ ومن بَعدِه ، وأمَّا بناءُ الغاياتِ وبناؤهـا على الحركةِ وعلى الضمِّ ففي موضعه يجيءُ إن شاء الله تعالى ، يريدون إذا كان كذا يَنصرفُ إلى قولهم كانَ ذلك إذاً[3] وحينئذٍ .

قال جار اللَّه : « فصلٌ ؛ وقد جاءا مَحذوفين مَعاً في نحوِ قولِ أَبي دُؤاد : يَصف البَرقَ :

* أسالَ البَحَارَ فَانتحى للعَقِيقِ *

وقولِ أَبي الأسود[4] :

* وَقَدْ جَعَلَتْني من خَزيمَةَ اصبَعَا *

قال الفَسَويُّ[5] : أي أسالَ سُقيا سحابه ، وذا مسافَةِ أصبعٍ . »

قال المشرّح : الضميرُ في أسالَ للبرقِ ، والحَقِيقةُ أسالَ سُقيا سَحَابِ البَرقِ ، ومثله قوله تَعالى[6] : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً من أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُها ﴾ قال

(١) في (أ) حيث.
(٢) سورة الروم : آية : ٤ .
(٣) في (ب).
(٤) وفي شرح ابن يعيش: ٣١/٣ الأسـود بن يعفر، والصحيح أنه للكلحبة كما سيأتي.
(٥) في (ب) فقط. والفسوي هو أبو عليّ الفارسيُّ، والنَّصُّ من كتابِ الشّعرِ له: ١٣٦، ١٣٧.
(٦) سورة طه: آية: ٩٦.

ابنُ جني[1] : أي من أَثر حافرِ فرس[2] الرَّسول ، [3]وقال ابن جِني أيضاً[1] في سُورة النَّجم : ألا تَرى أنَّ معناه : من تُراب أَرض أثَر وطءِ حافرِ فَرس الرَّسول[3] . البَحَار: موضعٌ بنجدٍ[4] ، وعن الغُوري بفَتح الباء . الأعقَّةُ العاديَّةُ أربعةٌ[5] منها : عَقيقٌ بأرض اليَمامة[6] ، ومنها عَقيقٌ بناحيةِ المَدينة وهو المراد بقوله عَليهِ السَّلامُ « أتاني آتٍ وأنا بالعقيق » ، ومنها عَقيقٌ بغوري تِهامة ، يتدفَّقُ ماؤُه وهو الذي جاءَ في حديثِ ابن عبَّاسٍ : « أنَّ رسولَ اللَّه ﷺ وقَّتَ لأهلِ العِرَاقِ بَطنَ العقيق » قال الأزهري[7] : أرادَ به الَّذي بحذا ذاتِ عرقٍ ، ومنها عَقيقٌ تَجري إليه مياهُ نَجدٍ قُلَلِه وجبالِه . وَلَعَلَّ المُرادَ هُنا عَقيقُ القَنَان .

هذا البيتُ من الطَّويل محذوفُ العَروض والضَّرب ، وصدر البيت[8] :

ألا مَن رأى لي [رأي] برقٍ شَريق أَســالَ البَحَــارَ . . . . البيــت

الرأي واحدُ الآراء . . . والشَّريقُ : إمَّا فعيـلٌ بمَعنى مَفعول ، من

---

(١) المحتسب: ٢/٢٩٦.
(٢) في (ب) دابة.
(٣ - ٣) في (ب).
(٤) لم يرد في معجم البلدان، وفيه: ١/٣٤٠: «بِحَارُ» - بكسر الباء - وبدون أل. وانظر الجمهرة: (بحر) قال: وأدخل عليه اللّام، كما أدخلها ابن ميادة علي: «الوليد بن اليزيد» وقال ابن فارس في تفسير البيت: أراد بالبحار الفَجَوَات. إثبات المحصل: ٣٥، ٣٦. وانظر «البَحَار» مرة ثانية في ديوانه: ٣١٦. وعند الفارسيّ: البحار: جمع بَحْرَةٍ وهي: الرياضُ انظر كتاب الشّعر: ١٣٧.
(٥) تهذيب اللّغة: ١/٥٩، ومعجم الأدباء: ٤/١٣٨، ١٣٩.
(٦) انظر معجم اليمامة: ٢/١٧٠.
(٧) لم أجد هذا النّص في التهذيب، والموجود فيه من قوله: ومنها عقيق تجري إليه مياه. . . فلعل قوله قال الأزهري قبلها فقط. فيكون صحة النّص: قال الأزهري: ومنها عقيق. . .
(٨) توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٢٥، والمنخّل: ٧٤، والخوارزمي: ٤٣ وزين العرب: ٢٧، وشرح ابن يعيش: ٣/٣١، والزملكاني: ٢/١٧٣ وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي: ١٣٦، ١٣٧.

شرَّقتَ الشَّاةَ : إذا شَقَقْتَ أذنَها ، جَعَلَ البَرقَ شَرِيقاً كما تَجْعَلُ عقيقاً . وإمَّا بمعنى فاعلٍ من شَرِقَ بريقه إذا غَصَّ ، كمريضٍ من مَرَضَ ، وسَقِيم من سَقِمَ ، جعل البرقَ لكثرةِ مائِهِ شَرِقاً به وكذلك جَعَلَ قد أسالَ البِحَار .

وبعده(1) :

إذا ما أقولُ أَوسعَ الأرضَ كُلَّها ... تلألأ في محيلةٍ وخُفُوقِ
سَقَى دارَ سَلْمى حيثُ حلَّت بها النَّوى ... جزاءَ حَبيبٍ من حَبيبٍ ومِيقِ
وقد أغتَدي والطَّيرُ في وُكُناتِها ... بمُنجَرِدٍ صافي السَّبيبِ عَتيقِ
إذا ما جَرَى شَأوينِ وابتَلَّ عِطفُهُ ... أنافَ بهادٍ مثلِ جذعِ سَحُوقِ(2)
كأنّي إذا عاليتُ جوزَةَ مَتنِهِ ... تَعَلَّقَ بَرِّي عِندَ بيضِ أنوقِ(3)

المُنجَرد : الماضي المُرْتَفِع ، الرَّخَمُ لا تبيضُ إلَّا في رُؤُوسِ الجبالِ ، حَزيمَة(4) : بالحاءِ المُهملةِ المَفتوحةِ ، والزَّاي المَكسورةِ ، وصَدرُ البيتُ على ما أنشده المرزوقي(5) :

فأدرك إبقاءَ العَرادةِ ظَلْعُها ... وقد جَعَلَتْني ......

(1) الأبيات في إثبات المحصّل: ٢٦، وديوانه: ٣٢٧ إلّا بقوله: وقد أغتدي.... فإنه لم يرد في الديوان وهي مخرجة هناك.
(2) في (ب) السحوق.
(3) في (ب) الأنوف.
(4) هو حزيمة بن طارق التّغلبي.
(5) شرح الحماسة: ٥٥٤. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٢٦، ٢٧، والمنخّل: ٧٤، والخوارزمي: ٤٤، وزين العرب: ٢٧، وشرح ابن يعيش: ٣١/٣، وشرح الزملكاني: ١٧٣/٢ وانظر: نوادر أبي زيد: ١٥٣، والمفضليات: ٣٢ وشرحها لابن الأنباري: ٢٣، وشرحها للتبريزي: ١٤٦، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٥٥٤ وكتاب الشعر: ١٣٧ والبديع في علم العربيّة لابن الأثير: ٩٩، والفصول والجمل..: ٤٣ والعيني: ٤٤٢/٢، والخزانة: ٢٤٥/٢.

العَرَادَةُ[1] : ـ بالفَتح ـ اسمُ فَرسٍ[2] قالَ[3] :

تُسـائِلُني بَنـو جُشَمِ بـن بكـرٍ أغـراء الـعَـرَادَةُ أم بَـهِـيـمُ[4]

ظَلَعَ البعيرُ يَظْلَعُ ظَلْعاً على مِثال : مَنَعَ يمنَع منعاً : غَمَزَ في مِشيَتِهِ .

قالَ جارُ اللّهِ : « فَصلٌ ؛ وما أضيفَ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ فحكمُه الكَسرُ نَحو قولِكَ : في الصَّحيحِ والجاري مَجراه غُلامي ، ودَلوي ، إلَّا إذا كان آخرهُ ألفاً أو ياءً مُتَحَرِّكاً ما قَبلها أو واواً ، أما الألفُ : فلا تَتَغَيَّرُ إلَّا في لُغَةِ هُذَيلٍ في نَحْوِ قوله :

* سَبَقُوا هَوَيَّ وأعنَقُوا لهـواهُمُ *

وفي حديثِ طلحةَ ـ رضي الله عنه ـ : فوضَعوا اللُّجَّ على قَفيَّ ، يَجعلونها إذا لم تَكن للتَّثنِيَةِ ياءً ويُدغِمُونَها .

قال المشرِّحُ : ـ الاسمُ إذا أُضيفَ إلى ياءِ المُتكلِّم فحكمهُ الكَسرُ لأنَّه لما لم يُمكن / إظهارُ الكسرةِ في المضاف إليه تحوّلَ إلى المضافِ ونحوه : [٥٧/ب] « وأنتَ إذاً » فإن سألتَ : فما تقولُ في غُلامِهِ وغلامِك أجبتُ : الكسرةُ ها هنا قد اعتُضِدت بجنسِها وهي الياءُ ، فجاز أن يكونَ لها من القوة ما لا يكونَ لها في غَيرِهِ من المَوَاضِعِ ، ولذلِكَ قَصَرَ بنو هذيلٍ قلبَ الألف على ياء المتكلم كأنَّهم أرادوا كَسْرَ الألفِ قَبلَ ياءِ المُتَكَلِّمِ فلم يَقدروا عَليه ، فَقَلَبوا الألفَ إلى أُختِ الكَسرةِ ، وهذا لأنَّ هذه الياءَ لا يَكونُ قَبلها حَرفٌ مُتَحَرِّكٌ ،

---

(١) هي عند الأزهري في (التهذيب) والجوهري في (الصحاح) العرارة براءين قالا: اسم فرس للكلحبة، وأنشدا البيت (عرر).

(٢) أسماء خيل العرب للأسود الغندجاني: ورقة: ٢٤.

(٣) الكَلحَبَةُ العُرَنِيُّ، واسمه هبيرة بن عبد مناف بن عرين بن يربوع. والكحلبة لغة وهو اسم أمه فإذا صح ذلك فهو: (ابن الكلحبة) كما يقول الأسود. وهو أحد فرسان العرب من سادات تميم وفرسانها. أخباره في المؤتلف والمختلف: ١٧٣ وجمهرة الأنساب: ٢٢٤ وفرحة الأديب: ٢٩ وإثبات المحصل: ٢٧. وشرح المفضليات لابن الأنباري: ٢٤.

(٤) البيت له في أسماء خيل العرب: ٢٤، وإثبات المحصّل: ٢٧.

إلَّا مَكسوراً ، ولهذا انكَسَرت اللَّامُ في لِيَ ، والقياسُ الفَتحُ كما في لَنا ولَك . تمامُ البَيتِ :

* فَتُخُرِّموا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ *

هذا البيتُ لأبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيِّ(١) ، يقولُ : كنتُ أَهوى حَياتَهم فَسَبَقُوا هوايَ أي انقَرَضُوا ، وكان له عَشَرةُ أَبناءٍ فماتُوا بواحدةٍ ، وفي حَديثِ طَلحَةَ - رضي الله عنه(٢) - روايةٌ أُخرى : - عَرَفتَني بالحجازِ وأنكرتَني بالعِراقِ فما عدا مما بدا ؟ ! فقالَ : بايعتُ واللُّجُّ على قفيّ . كانت هذه المقاولةُ يومَ الجَملِ ، السَّيفُ يُشبَّهُ بكثرةِ(٣) بَصيصه(٤) وكثرةِ مائِهِ باللُّجِّ .

قال جار اللَّه : وقالوا جَميعاً : لَدَيَّ وَلَدَيْكَ وَلَدَيْهِ ، كما قالوا(٥) : عليَّ ، وعليهِ ، وعليكَ .

قال الْمشرّحُ : من العَرَبِ مَن يقولُ : عَلَاكَ ، ولَداك وإلَاك من غير طلبٍ للفرقِ ، كما فيهم من يُسَوِّي بينَ الأحوالِ الثَّلاثِ ، في كِلاهُما ، وأمَّا الفرقُ على ظاهِرِ الرِّوايةِ بينَ المُكَنَّى(٦) وغيرِ المُكَنَّى(٦) في الإضافةَ فلأنَّ المُكَنَّى يَتَّصِلُ بما قَبلَه من وَجهين :

أحدُهما : الإضافةُ .

والآخرُ : أنه خرْقٌ لا يمكنُ أن يُبْتَدَأَ(٧) به ، ويوقفَ عليه ، فجَرى في

---

(١) اسمه خُويلد بن خَالد تقدم ذكره. والبيت في قصيدته المشهورة في رثاء أولاده انظر شرح أشعار الهذليين للسّكري: ١/٢. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٢٧، ٢٨، والمنخّل: ٧٥ والخوارزمي: ٤٥ وزين العرب: ٢٧، وشرح ابن يعيش: ٣٣/٣، وشرح الزملكاني: ١٧٤/٢ وانظر: المحتسب: ٧٦/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٨١/١، والمقرّب: ٢١٤.

(٢) جملة الدعاء في (ب).

(٣) في (أ).

(٤) في (ب) لصيصه، وانظر شرح ابن يعيش: ٣٣/٣.

(٥) في (ب) فقط بعد قالوا: (جميعاً).

(٦) في (ب) المتمكن.

(٧) في (ب) أن يبدأ به.

شِدَّةِ الاتِّصالِ مَجرى المُكَنَّى عن الفاعلِ وذلك نَحْوَ : رَميتُ وقَضيتُ في أنَّه يُغَيِّرُ له لَفظُ الفِعْلِ ، وليسَ كذلك الظَّاهِرُ ، نحو عليّ زيدٌ ، وإليَّ بَكرٌ ، وَلَدَيَّ خَالِدٌ لأنَّه في تقديرِ الانفصالِ .

قال جارُ اللَّهِ : « وياءُ الإضافةِ مَفتُوحةٌ إلَّا ما جاءَ عن نافعٍ[1] : ﴿ مَحيايْ وَمَمَاتي ﴾[2] فهو غَريبٌ » .

قَالَ المُشَرِّحُ : ما قبلَ الإضافةِ إذا كان مكسوراً فللعربِ فيه ثلاثةُ[3] مذاهبَ الفتحُ ، والإسكانُ ، والحَذفُ .

فالفتحُ أصلُ كلِّ إضافةٍ ليكونَ على حَدِّ نظيرِها من كافِ المخاطبِ من نحو لَكَ وبكَ ، مع أنَّـه اسمٌ قد بَلَغَ المَجهودَ في العِلَّةِ فلم يكن بُدٌّ من تَقويتِها بالبِنَاءِ على الحَرَكَةِ ، والفَتْحُ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ فَبُنِيَ عليه ، والإسكانُ أَخَفُّ من[4] الحَركةِ [5]فبنـيَ عليـه[5] من غيرِ لَبسٍ ، وذلك لأنَّهم لما استثقلوا الحركة على[6] الياءِ لِثِقْلِهَا فَأَسْكَنُوها استِخفافاً ، والحَذفُ داخِـلٌ على الإسكانِ اكتفاءً بِكَسْرةِ ما قبلَ الياءِ منها ، وأمَّا قِراءَتُه فلما فيها من التقاءِ السَّاكنين ، لا على حدّه إلَّا أن يَقْصِدَ الوَقفَ . ذَكَرَهُ الشَّيخُ ـ رَحِمَـه[7] اللَّهُ ،[8] وفي « شَرْحِ الغايَةِ » لابن[9] مَهْرَان[10]إنَّما سُكِّنَ لمجاورة صَلاتي

---

(١) قراءة نافع في السّبعة لابن مجاهد: ٢٧٤، ٢٧٥، وحجة القراءات لابن زنجلة: ٢٧٩ والكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي: ٤٥٩/١ .
(٢) سورة الأنعام: آية: ١٦٢ .
(٣) في (ب).
(٤) في (ب) عن.
(٥ - ٥) في (أ).
(٦): في (ب) للياء.
(٧) في (ب).
(٨) في (أ).
(٩) في (أ) لأبي.
(١٠) على قراءة نسخة (ب) ذكره الشيخ ـ رحمه اللّه ـ في شرح الغاية لابن مهران، وتبعت شروح

ونُسُكي . وعن ابنِ مُجَاهِدٍ[1] عن أَصحابِهِ أنَّ العَرَبَ تَجْمَعُ بينَ السَّاكنين إذا كان الأوَّلُ منهما ألفاً ، أو ياءً ساكنةً قبلها كَسرة ، أو واواً ساكِنَةً قبلها ضَمَّة لأنَّ هذه الأحرف الثلاثة إنما الإعرابُ بهنَّ أو بحركاتهن ، فإذا كانَ قبلَ كُلِّ واحدةٍ منها حَرَكَتُها فكأنَّها مُتحركةٌ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « وأمَّا الياءُ فلا تَخلو من أن يَنْفَتِحَ ما قَبلها كالتَّثْنِيَةِ وياءِ الاثنين والمُصطَفَينَ ، والمُرامَينَ والمُعْلَينَ ، أو تَنْكَسِرَ كياءِ الجَمع ، والواوُ لا تَخلو من أن يَنْفَتِحَ ما قَبلها كالأشقَونَ وإخوَتِه[2]، أو يَنْضَمَّ كـ «المُسلِمُونَ» و «المُصطَفونَ» فما انفَتَحَ ما قبله من ذلك فَمُدغَمٌ، في ياءِ المُتَكَلِّم، ياءٌ ساكِنَةٌ بينَ مفتوحَتَيْنِ ، وما انكَسَرَ ما قبلَه أو انضَمَّ فمدغَمٌ فيها ياءٌ ساكنةٌ بينَ مكسورٍ ومفتوحٍ .

قال المشرّح : الأشقَينَ ، والمُصْطَفينَ ليس تَثْنِيَةً ، وإنَّما هو جمعٌ ، وكذلك المُرامَيْنَ والمُعْلَينَ ، والنُّون في هذه الأمثلةِ مَفْتُوحَةٌ ، ونحوه قول لَبيدٍ[3] :

الغاية فلم أجد فيها شرحاً للزمخشري، ولم أجد من بين مؤلفات الزّمخشري المتنوعة ما يحمل مثل هذا الاسم. لذلك رجّحت قراءة (أ). وكتاب الغاية لابن مهران ويسمى: «الشامل في القراءات» ومؤلفه أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري المقري المتوفى سنة ٣٨١ هـ. ترجمته في معجم الأدباء: ٤١١/١ وغاية النهاية: ٤٩/١، تذكرة الحفاظ: ٩٧٥. وعن الكتاب: الكشف:

ويوجد كتاب الغاية في مكتبة رشدي أفندي: ٢/٢٣، وعليه شرح لأبي الحسن علي بن محمد الفارسي المتوفى سنة ٤١٣ هـ نسخة في التيمورية كتبت عام وفـاة المؤلف رقم ٣٨٢ وهي الجزء الأول، والثاني في المكتبة البارودية ببيروت. وعليه أيضاً شرح لمحمود بن حمزة الكرماني المتوفى حوالي ٥٠٠ هـ في طهران بمكتبة أصغر حكمت. ولا أدري أي شرح هذا الذي نقل عنه صاحبنا الخوارزمي؟ ولم يرجع إليه إلاّ في هذا الموضع فقط.

(١) هو الإمام: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي مولده سنة ٢٥٤ ووفاته سنة ٣٢٤ هـ من مشاهير القراء قال ثعلب: ما بقي في عصرنا هذا أعلم بكتاب اللّه من أبي بكر بن مجاهد، ترجمته في تاريخ بغداد: ٥٦/٥، ومعجم الأدباء: ٦٥/٥، وغاية النهاية: ١٣٩/١.

(٢) في (ب) وأخواتها.

(٣) البيت في ديوانه: ١٩٧ من القصيدة التي أولها: =

مُـمْـقِـرٌ مُـرٌّ عــلى أعـدائِـهِ   وعـلى الأدنَيْـنَ حُلوٌ كـالـعَـسَــلِ

فأمَّا تَثْنِيَةُ الأشقى والمُصطَفى فَعلى الياءَين نحوَ أشقَيين ومُصْطَفَيين.

عليُّ بن عِيسَى[٢] : إذا كَان قبلَ ياءِ الإضافةِ وبعدَها ضَمَّةٌ ذهبتِ الواوُ ياءً وكُسِر ما قبلها فنقُولُ في مُسلِمون هؤلاء مُسْلِمِيَّ، وعِشرون هذه عِشريَّ وإنَّما وَجَبَ ذلك لأنَّ ياءَ الإضافةِ يُغَيِّر ما قبلها إلى الكَسْرِ في الحَرفِ الصَّحيحِ فإذا لم يكن الكَسر في حرفِ العلّةِ لِثِقَلِهِ ، غيَّرته إلى حَرفٍ يَقعُ في الإدغَامِ فمن أجلِ الثِّقَلَ وقوّةِ ياءِ الإضافةِ على تَغييرِ ما قَبلها لَزِمَ الحُكْمُ في الواوِ المَضمومةِ ما قبلها ، ولم يَلزم ذلك في الألفِ في قولك : هُدايَ ومسلمايَ فَتَفْتَحَ اليَاءَ وتَرُدُّها إلى أصلِها، وَتَترُكُ الألف على حالٍ لخفَّتِها ولا تَفِرُّ منها إلى حرفٍ أثقلَ / لخفَّتِها ، وإذا كانَ قبلَ هذه الياءِ ياءٌ ساكنةٌ تُدغَمُ [٥٨/أ] فيها ففيها لُغتَان، إحداهُما[٢]: الفَتْحُ والثانِيَةُ: كَسرُ اليَاءِ، قَالَ[٣]:

قــالَ لَهـا هَــلْ لَـكِ يــا تــافِيِّ   قــالت لَـه : مـا أنتَ بِـالمـرضِيِّ

قال جارُ اللَّه : والأسماءُ السِّتَّةُ إذا أُضيفت إلى ظَاهِرٍ أو مُضمَرٍ ما خَلا الياءَ فحُكمها ما ذُكر ، أمَّا إذا أُضِيفت إلى الياءِ فحُكمها حُكمُها غيرَ مُضافةٍ ، إلَّا « ذو » فإنَّه لا يضافُ إلَّا إلى أسماءِ الأجناس الظَّاهـرةِ ، وفي شعرِ كعبٍ[٤] :

= إنَّ تـقـوى ربِّـنـا خـيـرُ نَـفَـلْ   وبـإذن الـلَّهِ رَيْـثِـي وعَـجَـلْ

وانظر الخصائص لابن جني: ١٦٧/٢ .

(١) لم أجد مثل هذا في «باب النسب» من شرح الرماني على الكتاب، فلعله من كتاب له آخر، أو ذكره في موضع آخر.

(٢) في (ب) أجودهما.

(٣) من أرجوزة للأغلب العجلي، وقد ذكرته فيما تقدّم، والبيت في كتاب معاني القرآن للفراء: ٧٦/٢، والمحتسب لابن جني: ٤٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١٨٣/٢، والكشاف للزمخشري: ٣٧٥/٢، وانظر شرح شواهده المسمّى بـ(الإسعاف) لخضر الموصلي: ٣٨٧، والبحر المحيط لأبي حيان: ٤١٩/٥، وخزانة الأدب: ٢٥٧/٢ .

(٤) هو كعب بن زهير بن أبي سُلمى المُزني. البيت في ديوان شعره: ٢١٢ توجيه إعرابه وشرحه =

صَبَحنـا الخَـزْرَجِيَّـةَ مُـرْهَفَـاتٍ أبـادَ ذُوِي أرومَـتِـهـا ذَوُوهـا

وهو شَاذٌّ .

قالَ المُشَرِّحُ : قد ذَكَرنا أنَّ هذه الأسماء خَمسةٌ لا سِتَّةٌ ، لأنَّ هَناً لَيس منها لأنَّ[1] هذه الأسماءَ فيما وراءَ ذُو إذا أُضِيفت إلى ياءِ المُتَكَلِّم لم يَعُدْ حَرفُ الإعرابِ ، تَقُولُ جاءَني أبي ، ورأيتُ أبي ، ومررتُ بأبي ، فهي بمَنْزِلَةِ سائرِ الأسماءِ ، وذُو[2] لا تُضافُ إلى أسماءِ الأجناسِ لأنَّ المَقصودَ بوَضعِها تَحويلُ ما لَيس من أَسماءِ الأجناسِ المُظهرةِ صفاتٍ بخلافِ الضَّمائرِ والأعلامِ ، فإنَّها بَعيدةٌ من الوَصْفِ ، ولذلك لا تُحوَّلُ بوجهٍ ما صِفَةً . ونظيرُ هذه المسألةِ (الذي) فإنَّه يُوصَلُ بالجُمَلِ لا بالمَفَارِيدِ وأمَّا « ذووهـا » في البيت فشاذٌّ وكذلك[3] :

* إنَّما يَعْرِفُ ذا الفضلِ من النَّاسِ ذَوُوهُ *

قالَ الإمامُ عبدُ القاهِرِ الجُرجانيّ : وهذا أحسنُ من قولِك : ذَووها[4] وتُردُّ الهاء إلى زيدٍ وعمروٍ ، ولأنَّ الهاءَ في ذَوَوه ضَميرٌ يعودُ إلى الفَضلِ ، وهو اسم جِنسٍ ، فصارَ كأنَّه قالَ : إنَّما يعرف ذا الفضـلَ من النَّاس ذوو

= في إثبات المحصّل: ٢٩، والمنخّل: ٧٥، والخوارزمي: ٤٥، وزين العرب: ٢٧، وشرح ابن يعيش: ٣٦/٣، وشرح الزّملكاني: ١٧٦/٢ وانظر الحماسة: ٥٧٢/١، والمعاني الكبير: ١٠٢٦ والمقرّب: ٢١١/١.

(١) في (ب) ثم.

(٢) في (ب).

(٣) لم أعثر على قائله. وانظر شرح ابن يعيش: ٥٣/١، ٣٨/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٩٣ رواية عن أبي علي الفارسي، وهمع الهوامع: ٦١/٢.

ثم وَجدته في قصيدة لأبي العتاهية؛ وهو شاعر عباسي لا يحتج بشعره انظر ديوانه: ٤٢٣، وروايته هناك:

إنما يُعرَفُ بالفضل. . .

(٤) في (أ) ذووه.

الفَضلِ . والضَّمير[٢] في ذووها للمُرهفات . وعن شَيخنا ـ رَحِمَه اللَّه[٣] ـ وَجَدتُ هذا البيتَ في شِعرِ كَعبٍ ، فَعَرضتُهُ على فَريدِ العَصْرِ[٤] ، فقالَ : حقُّ هذا البيتِ أن يُحمل إلى شِيراز ، ويُكتَب على قَبرِ سيبويهِ ـ رحمَه اللَّه[٣] ـ

قالَ جارُ اللَّه : وللفَمِ مَجريان أحدُهما مَجرى أخواتِهِ[٥] ، وأن يُقال فَمِي والفَصيحُ « فِيّ » في الأحوالِ الثَّلاثِ ، وقد أجازَ المبرّدُ أبيَّ وأَخيّ وأنشدَ :

* وأبيَّ ، مالكَ ذو المجازِ بِدارِ *

وصِحَّةُ مَحمَلِهِ على الجَمعِ في قوله :

* «وفَدَّيننا بالأبِينا» *

يدفَع ذلك .

قالَ المُشرّحُ : الفَمُ يُضافُ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ على وَجهين :

أحدُهما : ـ وهو الفَصيحُ ـ أن يضافَ إضافةَ أَخواتِهِ من غيرِ إبدالٍ فيُقال بتَشديدِ الياءِ وكسرِ الفاءِ . فإن سألتَ : أليس أنه أبدَلَ الألفَ والواوَ في قولِكَ : رأيتُ « فيّ » ، وهذا « فيّ » ياء[١] ؟ أجبتُ : الإبدالُ وَرَدَ بعدَ

(١) في (أ) ولأنها في ذووه تعود إلى . .
(٢) جملة الدّعاء في (ب).
(٣) هو أبو مضر محمود بن جرير الضّبي أشهر شيوخ الزمخشري تقدم ذكره وهذه الحكاية عن الزمخشري موجودة في حاشية المفصّل: ورقة: ١١١.
(٤) في (ب) أخواتها.
ملاحظة: ذكر الصّغاني انّ الزّمخشري قال قبل ذكره بيت كعب: قال الكميت: قال الصّغاني: وهو تحريف، وأنت تراه هنا يقول: وجدتُ هذا البيت في شعر كعب. وقال ابن المستوفى في إثبات المحصّل: وجدت قصة أبيات كعب بن زهير في «أشعار مزينة وأخبارهم» من رواية أبي عمرو. . . انظر ورقة: ٣٠.
(٥) في (ب).

الإضافةِ . تقولُ : هذا فُويَ بالواوِ ، ورأيتُ فايَ بالألفِ ، وأخذته بفيٍّ ، وإنَّما قُلبتِ الواو ياءً بعدَ الإضافةِ ، لأنَّ حَقَّ ما قبل الإضافةِ الكَسرُ ، فلمَّا لم يُمكن أُقيمت أُختُهُ مقامَه ، وهي الياءُ . ونظير هذه المسألةِ مذهبُ بني هُذيلٍ في هَوَيَّ وبابها[1] إبدالُ حرفِ الإعرابِ بالميمِ المبردُ يُعاملُهُ معاملةَ ما أضيفَ إليه المُظهَرُ ، في شعرِ أبي طالبٍ[2] :

ألم تَــرَ أنِّي بعــدَ هَمٍّ هَمَمْتُــهُ ... لفُــرقَــةِ حُــرٍّ من أَبيــنَ كِــرَامِ

وأَنشدَ ابنُ جنِّي[3] :

* فَهي تُفَدِّى بالأَبينَ والخَالْ *

ويجوزُ أن يُحمل عليه قوله تعالى[4] : ﴿ وإِلهُ آبائِك إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحقَ ﴾ وهي قراءةُ ابن عبَّاسٍ ـ رضي اللّه عنه ـ[5] . صدر البيت[6] :

قَــدَرٌ أَحَلَّكَ ذُو المجازِ وَقَــد أَرى ... ـ وأَبِــيَّ ـ . . . . البــيــت

ذي المجاز : موضع[7] بمنى ، كان بـه سوقٌ في الجـاهلية[8] ، بالزَّاي[9] .

(١) في (ب) وثانيهـا.

(٢) المحتسب: ١١٢/١، والخزانة: ٢٧٥/٢.

(٣) المحتسب: ١١٢/١.

(٤) سورة البقرة: آية: ١٣٣.

(٥) جملة الدعاء في (ب).

(٦) البيت لمُؤرج السّلمي. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصّل: ٣١، والمنخّل: ٧٦، والخوارزمي: ٤٥، وزين العرب: ٢٧، وشرح ابن يعيش: ٣٦/٣ وانظر مجالس ثعلب: ٤٧٦، وأمالي ابن الشجري: ٣٧/٢ والخزانة: ٤٥٦/٣.
والبيت المذكور من قصيدة طويلة أوردها صاعد بن الحسن البغداديّ في كتـابه: (الفصوص).

(٧) انظر معجم ما استعجم: ١١٨٥، ومعجم البلدان: ٥٥/٥.

(٨) انظر أسواق العرب في الجاهلية والإسلام: ٣٤٧ ـ ٣٥٥.

(٩) في (ب).

(١ومما أعثرني عليه بعضُ التواريخ١): دخل (٢داخل على الكسائي في علته بالرَّيّ ، وهو مع الرشيد٢) ، قال له : كيفَ تَجِدُك ؟ فأنشأ يقول :

قـدرٌ أحلّك ذا النَّخيـل وقـد أرى   وأبيـك مـالَـك ذو النَّخِيـلِ بِـدارِ
إلاَّ كَـدَارِكُـم بِـذِي بقـرِ الحِمَى   هـيـهـات ذو بـقـرٍ من الـمـزدارِ

صدر البيت الثّاني[٣] :

فـلـمـا تَـبَـيَّـنَّ أصـواتَـنَـا بَكينَ .... البيت،

تَبَيَّنَّ : بِتَشْدِيدِ النُّون .

(١ ـ ١) في (أ).

(٢ ـ ٢) في (ب) مرض الكسائي بالريِّ مع الرّشيد. ، وقصّةُ وفاةِ الكسائي مع الرشيد وإنشاده البيتين موجودة في ترجمة الكسائي في كل من: معجم الأدباء: ١٣/١٩٩، ٢٠٠، وإنباه الرّواة: ٢/٢٦٩ وغيرهما.

(٣) البيت لزياد بن واصل السّلمي، شاعر جاهلي، انظر توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٣١، والمنخّل: ٧٦، والخوارزمي: ٤٧، وزين العرب: ٢٨ والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ٢/١٠١، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٢/٢٨٤، وقد ردّ الأسود الغندجاني على ابن السيرافي في تفسيره هذا البيت فقال: كذب ابن السيرافي في تفسير هذا البيت ولم يعرف منه قليلاً ولا كثيراً، كيف بكين إليهم حتى يستنقذوهن، وهن سبايا ـ كما زعم ـ؟! وأجاب ابن المستوفى عن ابن السيرافي فقال: قال المبارك بن أحمد: جاوز أبو محمد الأسود الحدّ في الرّد على ابن السيرافي فصحف ما قاله، وردّ عليه ما صَحّفه والذي ذكره ابن السيرافي في البيت «فلما تبيّن أصواتنا بكين» وفي شرحه بكين إليهم، وهذا معنى صحيح... «إثبات المحصّل: ٣٢».

وانظر البيت في المقتضب: ٢/١٧٤، والخصائص: ١/٣٤٦، والمحتسب: ١/١١٢ وأمالي ابن الشجري: ٢/٣٧، وخزانة الأدب: ٢/٢٧٥.

بَابُ التَّوابع

قال جارُ اللّه : « ذكرُ التَّوابعِ :

وهي الأسماءُ التي لا يَمَسُّها الإعرابُ إلَّا على سبيلِ التَّبعِ لغيرِها ، وهي خمسةُ أضربٍ ، تأكيدٌ ، وصفةٌ ، وبدلٌ ، وعطفُ بيانٍ ، وعطفٌ بحرفٍ .

[بَابُ التَّأكِيد]

التأكيدُ : وهو على وَجهين : تكريرٍ صَريحٍ ، وغيرِ صَريحٍ ، فالصريحُ نحو قولِكَ : رأيتُ زيداً زيداً ، وقال أعشى هَمدان[1] :

مــرَّ إنّي قَــد امتَـدَحْتُـكَ مُـرًّا   واثــقــاً أن تُـثِـيـبَنــي وتُـسَــرًّا
مــرَّ يــا مــرُّ مُــرَّةَ بــنُ بُـلَيْــدٍ   مـا وَجَدنـاكَ في الحَـوَادِثِ غِـرًّا

وغيرُ الصَّريحِ نحو قولِكَ : فَعَلَ زيدٌ نفسُه ، وعينُهُ ، والقومُ أنفسُهُم وأعيُنُهم[2] والرَّجلان كِلاهُما ، ولقيتُ قومَك كلَّهم ، والرِّجالَ أجمعين ، والنِّساءَ جُمَعَ » .

قالَ المشرِّحُ : حَذَفَ المفعولَ[3] في الفعلِ الثَّاني / وهو قولـه : « وتُسَرّا » وفي التَّنزيل[4] : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالاً فهَدَى ، وَوَجَدَكَ عائِلاً فَأَغْنَى ﴾ وعلى عكسِ هذا بيتُ العِرَاقِيَّاتِ[5] : [٥٨/أ]

(١) تقدم التعريف به في باب الحال. والبيتان في إثبات المحصّل: ورقة ٣٢ والمنخّل: ورقة ٧٦، وشرح الخوارزمي ورقة: ٤٦، وزين العرب ورقة: ٢٨، والبيت في شرح ابن يعيش: ٣٩/٣، والمقاليد: ١٩٩/١، وشرح الكافية لابن جمعة الموصلي المشهور بابن القوّاس: ورقة ٨٤.

(٢) في (ب) فقط وأعيانهم.

(٣) شرح هذه الفقرة كله نقله ابن المستوفى في إثبات المحصّل: ورقة ٣٢ مع تغيير يسير.

(٤) سورة الضّحى: الآيتان ٥، ٦.

(٥) ديوان الأبيوردي: ٦٣٤/١.

فعِش لِيَدٍ تُولي ومُلكٍ تَحُوطُهُ ونَائِبَةٍ تَكفي ونَعْمَى تُنِيلُها

وهَذَا كلُّه تَكْريرٌ ، لكنَّ هذا التَّكريرَ بَدَلٌ لا تَأْكِيدٌ ، بدليلِ أنَّه قد ذُكِرَ في بابِ النِّداءِ لأنَّ قولكَ : يا زَيدٌ زَيدٌ بَدَلٌ ، وقولكَ : يا زيدُ زيدُ معناه يا زَيْدُ يا زَيْدُ، لأنَّ البَدَلَ في حكمِ تَكْريرِ العامِلِ ، فيكونُ قولُه: يا مُرَّةُ يا مُرَّةُ[1] بدلاً أيضاً.

قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ : وجَدوى التَّأكيدِ : أنَّك إذا كَرَّرتَ فقد قررتَ المُؤكَّدَ ، وما عَلِقَ به نَفْسُ السَّامِعِ ، ومكَّنتَهُ في قَلبِهِ ، وأمطتَ شُبهَةً ربّما خالَجتْه[2] ، أو توهَّمتَ غَفلةً وذَهاباً عمَّا أنت بِصَدَدِهِ فأزلتَه ، وكذلك إذا جِئتَ بالنَّفسِ والعَينِ ، فإنَّ لظانٍّ أن يَظُنَّ حينَ قلتَ : فَعَلَ زَيدٌ أنَّ إسنادَ الفعلِ إليه تَجَوُّزٌ أو سَهوٌ أو نِسيانٌ » .

قالَ المُشَرِّحُ : التَّأكيدُ : لدَفْعِ التُّهْمَةِ[3] ، ألا تَرى أنَّك إذا قُلتَ : « جاءَني الخَلِيفَةُ » خِفتَ أن يَتَّهِمَك السَّامِعُ بأنْ بالغتَ أو سهوتَ ، أو نَسيتَ أو كَذبتَ فأتبعتَهُ بقولك « نَفْسُهُ » دَفعاً لِهذه التُّهمةِ ، الضَّميرُ « به » في قولِكَ : وما عَلِقَ به للمؤكَّدِ وتوهَّمتَ[4] مَعطوفاً على قَوْلِهِ : فقد قرَّرت ، « الفاء » في قوله[5] : فأزلتَه : للتَّعقيبِ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « وكلٌّ وأَجمعون يُجديان الشُّمولَ والإحاطةَ » .

قالَ المُشَرِّحُ: اِعلمَ أنَّ «كلاًّ»[6] و«أجمعين» وإن كانا يُجريانِ الشُّمولَ ، لكن بينهما فرقٌ ، اعتَبِره بقولِهِ تَعَالى : ﴿ فَسَجَدَ الملائكةُ كلُّهم

(١) في (أ) يا مرّ يا مرّ.
(٢) في (ب) خالجت.
(٣) في (ب) يدفع التهم.
(٤) في (ب) أو.
(٥) في (أ) فقط.
(٦) في (أ) كلا.

أَجمعون ﴾ وقد مَضَى في بابِ الاستِثناءِ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فَصلٌ[1] ؛ والتَّأكيدُ لصريحِ التَّكريرِ جارٍ في كلِّ شيءٍ في الاسمِ والفِعلِ والحَرْفِ ، والجُملةِ والمُظهَرِ والمُضْمَرِ ، وتقولُ : ضَرَبتُ زيداً زيداً وضَربتُ ضربتُ زيداً ، وإنَّ إنَّ زيداً مُنطلقٌ ، وجاءَني زيدٌ جاءَني زَيدٌ وما أكرمني إلَّا أنتَ أنتَ » .

قالَ المشرِّحُ : ضَربتُ زَيداً زَيداً تكريرٌ في الاسمِ ، وضربتُ ضربتُ زَيداً تكريرٌ في الفِعلِ ، وإنَّ إنَّ زيداً منطلقٌ تكريرٌ في الحَرْفِ ، وجاءني زيدٌ جاءَني زيدٌ تكرير[2] في الجملة . فإن سألت : كما أنَّ جاءَني زيدٌ جاءَني زيدٌ جُمْلَةٌ ، فكذلك : ضَربتُ ضَربتُ في قولِكَ : ضربتُ ضربتُ زيداً جملةٌ .

أجبتُ : المقصودُ في قولك : ضَربتُ ضَربتُ زيداً تكريرُ نفسِ الفِعلِ إلَّا أنَّ الفِعلَ لا يكونُ بدونِ الفاعِلِ فيتكرَّرَ الفاعلُ ضرورةً ، بخلافِ : جاءَني زيدٌ جاءَني زيدٌ فإنَّ[3] المَقصودَ ولو كانَ فيه تَكْريرُ نفسِ الفِعلِ كما كَرَّرتَ[4] المفعولَ ، وما أكرمني إلَّا أنتَ أنت تكريرٌ في الضَّميرِ[5] .

قال جارُ اللَّه : « فَصلٌ ، ويؤكَّدُ المظهَرُ بمثلِهِ وبالمُضمَرِ ، والمُضمَرُ بمثلِه وبالمظهَرِ جَميعاً » .

قالَ المُشَرِّحُ : متى عُرِّفَ شيءٌ بشيءٍ فإمَّا أن يكونَ الابتداءُ بالإشارةِ والانتهاءُ أيضاً بها ، وإمَّا أن يكونَ الابتداءُ بالنُّطقِ والانتهاءُ به أيضاً ، وإمَّا أن يكونَ الابتداءُ بالإشارةِ والانتهاءُ بالنُّطقِ وإمَّا على العكس فالأقسام الثلاثةُ

---

(١) ساقط من (ب).
(٢) في (ب) في تكرير الجملة.
(٣) في (ب) فإنّ المقصود فيه ولو كان.
(٤) في (ب) تكرر.
(٥) في (ب) في المضمر.

جائزةٌ بخلافِ القِسمِ الرَّابعِ فإنه انحطاطٌ من الأعلى إلى الأسفلِ وذلك لا يجوزُ . ونظيرُها ما إذا افتَتَحَ المُتَنَفِّلُ صلاتَه قاعداً وأتمَّها قاعداً ، وافتَتَحَهَا قاعِداً وأتمَّها قائِماً أو افتَتَحَها قائماً وأتمَّها قائماً فإنه يجوز بخلاف ما لو افتَتَحَها قائماً وأتمَّها قاعداً . فإن سألتَ : كيفَ جازَ في باب البَدَلِ رأيتُ زيداً اياه مع أنَّ الابتداءَ فيه بالنُّطق والانتهاءَ بالإشارةِ أجبتُ : لَستُ أُسلِّمُ أنَّ الابتداءَ بالنُّطقِ ها هنا وهذا لأنَّ البَدَلَ عِندي في حُكْمِ تَنْحِيةِ المُبْدَلِ .

قال جارُ اللَّه : « ولا يخلو المُضمَرَانِ من أن يكونا مُنْفَصِلين كقولِكَ : ما ضَربني إلَّا هو ، وانطلَقتَ أنتَ ، وكذلك : مررتُ بِكَ أنتَ ، وبه هو وبنا نحنُ ورأيتَني أنا ، ورأيتَنا نحنُ » .

قالَ المُشَرِّحُ : هذا الفصلُ مُشْتَمِلٌ على أنَّ[1] المُنْفَصِلَين المجرورَ والمنصوبَ يجوزُ تأكيدُهما بالمنفصلِ المَرفوعِ إلَّا أنَّ المؤكَّدَ في بِكَ ، وهو[2] الكافُ مُتَّصلٌ[3] مَجرورٌ ، والتَّأكيدَ وهو أنتَ منفصلٌ [4]مرفـوعٌ وكذلك المؤكدُ في بِهِ ، وهو الهاءُ متَّصلٌ مجرورٌ والتَّأكيدُ وهـو « هو » منفصـل[4] مَرْفُوعٌ ، وهلمَّ جرًّا ، إلى آخر الفَصْلِ . فإن سألتَ : فما بالُهُم لم يؤكِّدُوا المجرورَ بالمجرورِ ، والمنصوبَ بالمنصوبِ ؟ أجبتُ : أمَّا تأكيدُ المجرورِ بالمجرورِ فغيرُ ممكنٍ وذلـك أنَّ المجرورَ لا ضميـرَ له سـوى المُتَّصِلِ[5] ، ووصلُ المَجرورِ المتَّصلِ بالمَجرورِ المُتَّصلِ لا يكونُ ، أمَّا تأكيدُ المنصوبِ بالمنصوبِ فغيرُ جائزٍ[6] أيضاً ، لأنَّهُ منصرفٌ إلى البَدَلِ وإذا كان بَدَلاً استحالَ أن يكونَ تأكيداً لهما[7] ، لما بَيْنَهُما من المُغايَرةِ ، وذلك

(١) في (ب).
(٢) في (أ) وهي.
(٣) في (ب).
(٤ - ٤) في (ب).
(٥) في (أ) المنفصل.
(٦) في (ب) ممكن.
(٧) في (ب).

إذا قُلْتَ : رَأَيْتَني إيَّايَ ، ورأيتَنا / إيَّانا ، وهذا لأنَّ المُطَابَقَةَ بينَ البدلِ [٥٨/ب]
والمُبْدَلِ أكثرُ منها بينَ التَّأكيدِ والمُؤَكَّدِ ، ألا تَرى أنَّ البَدَلَ كأنَّه المُبْدَلُ ،
بدليلِ أنَّ البَدَلَ في حُكْمِ تَنْحِيَةِ المبدَلِ ، ولأنَّ ذلك العامِلِ الذي دَخَلَ
على البَدَلِ كأنَّه قد دَخَلَ على المُبْدَلِ ومن ثَمَّ لم يَجُز في قولِكَ : يا زيدُ
زيدُ سوى الضَّمِّ ، بخلافِ يا تَميمُ أجمعونَ وأجمعينَ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « ولا يخلو الضَّميرُ المتَّصلُ إذا أُكِّدَ بالمُظهَرِ من أن يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مَجروراً ، فالمرفوعُ لا يُؤَكَّدُ بالمُظهرِ إلاَّ بعدَ أن يؤكَّدَ بالمُضْمَرِ وذلك قولك : زيدٌ ذهبَ هو نَفْسُهُ ، وعَيْنُهُ ، والقومُ حَضروا هم أَنْفُسُهم وأعيانُهم ، والنِّساءُ حَضرنَ هُنَّ أنفسُهُنَّ وَأَعْيَانُهُنَّ ، سواء في ذلك المُستكِنُّ والبارزُ ، وأمَّا المَنصوبُ والمَجْرُور فيؤكَّدانِ بِغَير[1] شَريطةٍ ، تقولُ : رَأَيْتُهُ نَفْسَهُ ، ومررتُ بِهِ نفسِهِ » .

قالَ المُشَرِّحُ : إنَّما يُؤكَّدُ المُضمرُ من الفاعلِ بمضمرٍ مثلِهِ ثمَّ بمُظهَرٍ لأنَّ ذلك أخفى للقُبحِ فيكونُ أولى :

أمَّا بيانُ المقدّمةِ الأُولى : فلأنَّ[2] الفاعِلَ لا سِيَّما المُضمرَ لشدَّةِ اعتِناقِ الفعلِ إيَّاه نازِلٌ مَنْزِلَةَ الجُزءِ من الفعلِ ، وَتَأْكِيدُ الجُزءِ من الفِعْلِ قَبيحٌ ، وعلى الخُصُوصِ بالاسم ، إلاَّ أنَّه جازَ تأكيدُه بالمُضْمَرِ لِخَفَائِه وعَدَمِ تَصْريحِهِ .

أمَّا بيانُ المُقدِّمةِ الثَّانيةِ : فظاهرٌ ، فإن سألتَ : ما ذكرتَ من الدَّليلِ وإن[3] دَلَّ على أنَّ تأكيدَ المُضمَرِ أخفى فها هنا ما يَدُلُّ على العَكْس ، وذلِكَ أنَّه إذا تَأَكَّدَ بالمُضْمَرِ فقد تَأَكَّدَ مَرَّةً ثانيةً بالمُضْمَرِ ، عندَ ذلك يكونُ إظهارُ القبحِ أكثَرَ بخلافِ ما إذا تأكَّد بالمظهرَ ابتداءً . أجبتُ : ما الدليلُ

(١) في (أ) من غير.
(٢) في (أ) أنّ.
(٣) في (أ).

على أنَّه إذا توكَّد بالمضمرَ فَقد تَوكَّد مرَّةً ثانيةً بالمظهَرِ بل الذي يُؤكَّدُ بالمظهَرِ هو التَّأكيدُ دونَ المُؤكَّدِ ، ولا معنى لَتأكِيدِهِ بالمظهَرِ بعدَ المُضمَرِ سِوى أن يكونَ المُظهَرُ تأْكيداً للتَّأكيدِ . الحرفُ فيه أنَّ التَّأكيدَ ها هنا هو بِمَنْزِلَةِ إعادةِ[1] آخرِ الفعلِ ، وإعادَةُ آخرِ الكَلِمَةِ جائزٌ . ألا تَرى أنَّهَ يُعادُ في الوَقْفِ حتَّى يَجريَ فيه التَّشدِيدُ بخلافِ تَعْليقِ حُكْمِ الكَلِمَةِ على جُزءِ الكَلِمَةِ فإنَّه لا يَجُوزُ . وأمَّا المَنصوبُ والمَجرورُ فيُؤكَّدانِ من غَيرِ شَريطةٍ لأنَّ المَنصوبَ لم يعانِقِ الفِعلَ تلكَ المُطابقة[2] ، وكذلك المَجرورُ ، لأنَّه مَفعولٌ ، إلاَّ أنَّه غيرُ صَحيحٍ ، فيكونُ[3] حُكمُه حُكمَ الأوَّلِ ولأنَّ النَّفسَ والعينَ غيرُ مُخْتَصَّتَينِ بالتَّأكيدِ فعسى أن[4] يُتَوهَّمَ أنهما فاعِلٌ ، فإن سأَلتَ فما تَقُولُ في القومِ خَرجُوا هم أَنفُسهم وأعيانُهم لأنَّ ذلك التَّوهُّم مرتفعٌ والتَّأكيدُ مع ذلك في[5] المُظهَرِ لا يَجوزُ ؟ أجبتُ : الواضِعُ قد أَجراه مُجرى ما فيه ذلك التَّوهُّم ، ولذلك لا يَجُوزُ العَطفُ على الضَّمير[6] المَرْفُوعِ وإن كان بارِزاً . فإن سألتَ : فما بالُهم قد أَجازُوا تأْكِيدَ المُتَّصِلِ المَجْرورِ ولم يُجيزوا العَطفَ عَليه[7] ؟ أَجبتُ لأنَّ المُضافَ إليه غيرُ مَقصودٍ بالذِّكرِ بدَلِيلِ أنَّ الضَّميرَ اللَّاحِقَ ينصرفُ إلى المضافِ دونَ المُضافِ إليه ، وكونُهُ غيرَ مَقصودٍ بالذِّكرِ يُنافي العَطفَ ضَرورةَ أنَّ العَطفَ يَقْتَضِي كونَ المَعطوفِ عليه مَقصوداً بخلافِ التَّأكيدِ فإنَّه لا يَجُوزُ[8] فيه كونُ المَؤكَّدِ غيرَ مَقْصودٍ ألاَ تَرى أنَّه وُضِعَ لإعادةِ غَيرِ المَقصودِ مَقصوداً .

---

(١) في (أ).
(٢) في (ب).
(٣) في (ب) فيجري.
(٤) في (أ).
(٥) في (ب) بالمظهر.
(٦) في (ب) على هذا المضمر...
(٧) من (أ).
(٨) في (ب) لا يقتضي.

قالَ جارُ اللَّه : « فصلٌ ، والنَّفسُ والعَينُ مختصَّان بهذه التَّفضِلةِ بينَ الضَّميرِ المَرفوعِ وصاحِبَيه وفيما[1] سِواهما ، لا فَضْلَ في الجَواز بينَ ثلاثَتِها تقولُ : الكتابُ قُرِىءَ كلُّه ، وجاؤوني كلُّهُم ، وخرجُوا أجمعونَ » .

قالَ المُشَرِّحُ : النَّفسُ والعَينُ إنَّما اختصَّا بهذه التَّفضِلَةِ وذلك أنَّ التَّنبّه للمؤكَّدِ مع العينِ والنَّفسِ دون التَّنَبُّهُ له مع كلٍّ وأَجمعين[2] ، ألا تَرى أنَّ النَّفسَ والعَينَ غيرُ مُخْتَصَّين بالتَّأكيدِ بدَليلِ أنَّك تقولُ : طابت نَفْسُه ورَمدَت عينُه فيكونُ من التَّأكيدِ بمعزل . فَعَسَى لا يُطلَبُ معها[3] المُؤكَّدُ ، بخلافِ كلٍّ وأجمعين ، فإنَّهما به مُختصَّان ، والتَّنبيهُ للشَّيءِ الَّذي لا يُؤْبَهُ له مع الطَّلبِ أكثرُ منه ، لا مع الطَّلبِ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ ، ومتَى أَكَّدتَ بكلٍّ وأَجمع غيرَ جَمعٍ فلا مَذْهَب لِصِحَّتِهِ حتَّى تَقصِدَ أجزَاءه[4] كقولكَ : قرأتُ الكتابَ وسِرتُ النَّهارَ كُلَّه وأَجمعَ وَتَبَحَّرتُ الأرضَ ، وسِرتُ اللَّيلةَ كلَّها وجَمعاء » .

قالَ المُشَرِّحُ : مَحصولُ هذا الفصلِ أنَّ « كلًّا » و« أَجْمَعَ » موضوعان لتَأْكِيدِ الجُموعِ ، (٥فمتـى أكَّدتَ بهما غيرَهما لم يَجزْ حتَّى تَقْصِدَ أجزَاءه٥) ، فيحصُلَ تأكِيدُ الجَمْعِ ، فمعنى تَبَحَّرتُ الأرضَ تَوَسَّعتُ فيها وَتَعَمَّقتُ . والأرضَ ها هنا ظَرفٌ متَّسَعٌ فيه ونَحوه : نَدَبَ الضَّرا ، ويَمشي الخُمُر ، وَعَسَلَ الطَّريقَ الثَّعلبُ٥) .

قالَ جارُ اللَّه : « فَصلٌ ؛ ولا تقعُ « كـلُّ » و« أجمعون » تـأكيدَين للنَّكراتِ ، لا تقولُ : رأيتُ قوماً كلَّهم ، ولا أجمعين ، وقد أجازَ ذلك

---

(١) في (ب) وما سواهما.

(٢) في (ب) وأجمع.

(٣) في (ب).

(٤) في (أ) أجراه.

(٥ ـ ٥) ما بين القوسين مصحح على هامش (ب) ولم يظهر في التصوير.

الكوفيُّونَ فيما كانَ مَحدوداً كَقَولِه[1] :

* قد صرَّتِ البَكرةُ يَوماً أَجْمَعا » *

قالَ المُشَرِّحُ : تأكيدُ النَّكراتِ لا يجوزُ ، وذلك أنَّ تأكيدَ النَّكرةِ يَشتمِلُ على ضربٍ من التَّناقُض فلا يجوزُ ، بيانُه: أنَّ الغَرَضَ من التَّأكيدِ بَيانُ أنَّ إسنادَ الفِعلِ إلى تِلْكَ البُقْعَةِ التي استَبعد المخاطبُ / استنادَه إليها واقعٌ ، [٥٩/أ] وفي ذلك تَصْريحٌ من المُتَكَلِّم بأنَّ ذلك المُؤَكَّدَ مَعْهُودٌ للمُخاطبِ ، وتَنكيرُه تَصريحٌ منه بأنَّه غيرُ مَعهودٍ ، وذلك ضَربٌ من التَّناقُضِ .

والكوفيُّون يُجيزون تأكيدَ النَّكراتِ[2] إذا كانت مَحدودةً نحو : أكلتُ رَغيفاً كُلَّه وكقولِهِ :

* قَد صرَّتِ البكرةُ يَوماً أَجْمَعا *

ولَعلَّه في المَذهبِ البَصريِّ على الصِّفَةِ ، وبينَ كلٍّ وأجمعين فرقٌ ، وذلك أنَّه يَسوغُ لك[3] أن تَجيء بكلٍّ غيرَ تأْكيدٍ فتقولَ : جاءَني كلُّهم ورأيتُ كلَّهم ومررت بكلِّهم ، ولا يَسوغُ ذلك في أَجمعين فيقالُ مررتُ بأجمعين . اشتقاق (كُلٍّ) من تَكلَّةِ النَّسَبِ إذا أَحَاطَ به ، ومنهُ الكَلاَلَةُ لإحاطَتِها بالوَلَدِ . والكلَّةُ سِترٌ يُخاطُ كالبيتِ ، وهذا كلٌّ على مَولاهُ : أَي ثَقِيلٌ عَلَيه ، لإحاطَةِ

---

(١) البيت مجهول القائل، انظر إثبات المحصل: ورقة: ٣٣، والمنخّل: ورقة ٧٧، وشرح الخوارزمي: ورقة: ٤٦، وزين العرب ورقة: ٢٨، وابن يعيش: ٤٥/٣ وشرح الكافية للرضي: ٣٠٢/١، وخزانة الأدب: ٣٥٧/٢، والإنصاف: ٤٥٥/١، والهمع: ١٢٢/٢، وشرح الكافية لابن القواس: ورقة: ٨٤. وأورد ابن المستوفى قبله:

إنا إذا خطّافنا تقعقعا

وانظر تخريج ابن جني له في شرح الحماسة: ورقة ١٣٤، ورد ابن المستوفى والبغدادي عليه في كتابيهما.

(٢) انظر الخلاف في المسألة في الإنصاف: ٤٥١ وائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لليمني الزبيدي، المسألة الثامنة والأربعون في قسم الأسماء. ورقة ٢٠/ب.

(٣) في (ب).

الثِّقل به ، والإكليلُ لإحاطتِه بالرَّأس .

تَخْمير : ألفاظُ التَّأكيدِ كلُّها مَعارفُ إلَّا أَجمعين وما يَتبَعُهُ وذلك أن جَمعه أُقيم مقامَ إضافَتِه كأنَّ الأصلَ أن يُقالَ : مررتُ بالقَوْم أَجمعِهم ، فحُذِفَ الضَّميرُ وأُقيمَ الجَمعُ بالواوِ والنُّونِ مقامَه . وذلك أنَّ أَجمعَ له صِيغَةُ أَفعلِ التَّفضيلِ ، ومن شَرطِ أفعلِ التَّفضيلِ إذا أُضيفَ إلى مُعرَّفٍ أن يكونَ بعضَ ذلك المعَرَّفِ، ثُمَّ عَدَلوا عن الإضافةِ إلى الجَمْعِ لبقيَّةِ الشُّمولِ والإحاطةِ .

تَخمير : الأصلُ في التَّأكيدِ بالجَمْعِ ، أن يُقَدَّم « كلٌّ » على « أجمعين » ، و « أجمعون » على أخواتِه ، وهذا لأنَّ كلًّا أوسعُ باعاً وأكثرُ مَجالاً من أَجمعين بدليلِ أنَّه يَقَعُ مُبتدأ ، ولا كذلك أَجمعون ، فإنَّه لا يَقَعُ إلَّا تابعاً ، وتقديمُ الأقوى أَولى ، وأمَّا « أجمعون » فاشتقاقُهُ بيِّنٌ واضحٌ وكذلك أخواتُهُ فإنَّها غيرُ مشتقَّةٍ اشتقاقاً بيِّناً وتقديمُ المَعْرُوفِ البَيِّنِ أولى . فإن سألتَ : قَد تقدَّمَ غيرُ المَعروفِ بطريقِ الحجابةِ والنِّيابةِ ؟ أجبتُ : أمَّا في التَّأكيدِ فلا ، والدَّليلُ عليه قَولهم : « هو[1] حَسَنٌ بَسَنٌ[2] » و « شيطانٌ لَيطانٌ »[3] .

قالَ جارُ اللَّه : « فَصلٌ ، وأَكتعون ، وأَبتعونَ وأَبصَعونَ إتباعاتٌ لأجمَعون ولا تجيءُ إلَّا على أَثَرِهِ . وعن ابن كَيْسَانَ ، تَبتدأُ بأيَّتِهنَّ شئتَ بعدَهما ، وسُمعَ أَجمعُ أبصعُ ، جُمعُ كُتعُ وجُمعُ بُتعُ وعن بعضِهم : جاءَني القومُ أَكتَعون » .

---

(١) في (ب) .

(٢) انظر كتاب الإبدال . . للزّجاجي : ١٢ ، وأمالي القالي : ٢/٢١٦ ، والجمهرة : ٣/٤٢٩ ، والمخصص : ١٣/٣٦ .

(٣) في (أ) نيطان ، وبهما ورد ، انظر الإبدال . . للزّجاجي : ٧٥ ، وأمالي القالي : ٢/٢٠٩ والمخصص : ١٤/٢٩ .

قالَ المُشَرِّحُ: أكتعون[1] من قولهم: أتى عَليه حولٌ كَتيعٌ[2]. وَأبتعون من البَتَعِ[3] وهو: طُول العُنُق مع شدَّةِ مَغْرِزِهِ، والجامعُ بينَهما البيانُ والوكادة. وأبصَعون من قولهم: حَتَّى متى تَكرَعُ ولا تَبْصَعُ؟، أي تَروى. فإن[4] قُلتَ: جاءَني القومُ أجْمَعُون أبصَعُون، فمعناه: جاؤُوني بُصعَةَ الارتِواءِ، لا نقصانَ فيهم، ألَا تَرى أنَّ قَولكَ: فُلانٌ رَيَّان من العِلمِ، أي كامِلٌ. وعن الشَّيخِ: الذي قَرأناه بالصَّادِ غيرِ المُعجَمَةِ، وعن ابنِ الأعرابي بالضَّاد المُعْجَمة.

(1) في (أ)، وفي (ب) المنقول من قولهم:..

(2) الصحاح: ١٢٧٥ (كتع).

(3) الصحاح: ١١٨٣ (بتع).

(4) في (ب) فان...

[بَابُ الصِّفَةِ]

قالَ جارُ اللَّه : « الصِّفَةُ : هي الاسمُ الدَّالُّ على بَعضِ أحوالِ الذَّاتِ ، وذلك نَحْوَ : طَويلٍ ، وقَصيرٍ وعاقِلٍ ، وأحمقَ ، وقائِمٍ ، وقاعِدٍ ، وسَقيمٍ ، وصَحيحٍ ، وفَقيرٍ ، وغَنيٍّ ، وشَريفٍ ، ووَضِيعٍ ، ومُكرَمٍ ، ومُهانٍ » .

قالَ المُشَرِّحُ : الصِّفَةُ : هي الاسمُ الجارِي على ما قَبله كنحو[1] التَّفرقةِ، ثم الوصفُ إمَّا لازمٌ وإما غيرُ لازمٍ[2]، فاللَّازِمُ إمَّا مَحْسوسٌ كالطويلِ والقَصيرِ ، وإمَّا غيرُ مَحسوسٍ ، وهو إمَّا من قِبَلِ نَفْسِهِ كالعاقِلِ والأحمقِ ، وإمَّا من قِبَلِ أصلِهِ كالشَّريفِ والوَضِيعِ أو غيرُ اللازِمِ أيضاً، إمَّا[3] مَحسوسٌ كالقائمِ والقاعدِ ، وإمَّا غيرُ مَحسوسٍ ، وهو إمَّا من أمثالِهِ كالمُكرَمِ والمُهانِ ، وإمَّا لا من أمثالِهِ ، وهو إمَّا كَسبِيٌّ وإمَّا[4] غيرُ كَسبِيٍّ ، فالكسبيُّ كالفَقِيرِ والغَنِيِّ ، وغيرُ الكَسْبِيِّ كالصَّحِيحِ والسَّقيمِ .

قالَ جارُ اللَّه : « والذي تُساق له الصِّفةُ وهو التَّفرقةُ بينَ المُشْتَرِكِينَ في الاسمِ ، ويُقال إنَّها للتَّخصِيصِ في النَّكراتِ ، والتَّوضِيحِ في المَعارِفِ » .

---

(١) في (ب) لنحو.
(٢) في (أ) وغير اللازم.
(٣) في (ب) أو.
(٤) في (ب).

قالَ المُشَرِّحُ : الصِّفةُ للتَّفرقةِ بين المُشْتَرِكِينَ في الاسم ألا تَرى أنَّك إذا قُلتَ : جاءَني رَجُلٌ احتمل أن يكونَ ذلك الرَّجل هو القَصيرُ ، وأن يكونَ هو الطَّويلُ ، فإذا قلتَ : القصيرُ فقد فَرَّقت بينَ المشتركين في الاسم ، تَفْسِيرُ هذا أنَّك إذا قُلتَ : مَرَرتُ برجلٍ طويلٍ كُنْتَ قد نَقَصتَ من عُمومِ الاسمِ فَجعلتَه يَقَعُ على بعضِ الجِنسِ دونَ كُلِّه ، من حَيْثُ لا يَدْخُلُ من لَا يَكُون طَويلًا من الرِّجال . فهذا هو[1] المراد بالتَّخصيص . وأمَّا التَّوضيحُ : فالصِّفةُ هناكَ لا تَخْتَصُّ من الجنسِ ببعضِهِ ، إنَّما هي إزالةٌ للَّبسِ[2].

[٥٩/ب] قالَ جارُ اللَّه : « فصلٌ ؛ وقد تَجيءُ مَسبوقةً لمجرَّدِ الثَّناءِ / والتَّعظيمِ ، كالأوصافِ الجَاريةِ على القَديمِ سُبحانه وَتَعَالَى[3] ، أو لِمَا يُضادُّ ذَلك من الذَّمِ والتَّحقِيرِ كقولِكَ : فَعَلَ فلانٌ ، الفاعِلُ الصَّانعُ كذا . وللتَّأكيدِ كقولِهم : أمسُ الدَّابرِ ، وقوله تعالى : ﴿ نفحةٌ واحدةٌ ﴾ » .

قال المشرِّح : هذه الأوصاف[4] ـ وإن[5] كانت مسوقة لمجرَّدِ الثَّناءِ والتَّعظِيم ـ إلَّا أنَّها لا تَخلو من ملاحظةِ[6] ما هي عَليه في الأصل ، وهو التَّفرقَةُ بين مشتركين[7] في الاسم كأنَّك تَتَوَهَّمُ أنّ ها هُنا[8] ما يُشارِكُ اللَّهَ تَعَالَى في الاسمِ ، فَتَصِفُ اللَّهَ تَعالى للتَّفرقة بينَه وبينَه ، ثُمَّ تَتَوَهَّمُ فتزيدُه وصفاً آخر ، ثُمَّ وثُمَّ . . . دَبَرَ النَّهارُ[9] وأدبَرَ ، بمعنى الوَصْفِ للتَّفرقةِ بينَ المشتَرِك في الاسمِ أيضاً ، وذلك أنَّ الأموسَ كثيرةٌ ، إذ ما من يوم إلَّا وقبلَه

(١) ساقط من (ب).
(٢) في (أ) اللَّبس.
(٣) ساقطة من (ب) و (أ) وأصوله الخطبة.
(٤) في (أ) الصفة.
(٥) في (أ) إذا.
(٦) في (ب) عن ملاحظتها.
(٧) في (ب) المشتركين.
(٨) في (ب) هنا.
(٩) في (ب).

أمس ، فإن كان اليومُ متوقعاً لم يكن أمسُه دابراً . إنَّما وُصِفَت النَّفخةُ بالوحدة[١] لتُؤذِنَ أنّ المرادَ تعريفُ الوحدةِ في النَّفخِ لا تعريفُ أصلِ النَّفخةِ .

قال جارُ اللّه : « فَصل ؛ وهي في الأمر العامّ إمَّا أن تَكونَ اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبَّهة . وقولهم : تميميٌّ ، وبصريٌّ على تأويلِ منسوبٍ ، ومعزوٌّ . وذو مالٍ ، وذاتُ سِوارٍ ، متأوَّلٌ بِمُتَمَوِّلٍ ومُتَسَوِّرَةٍ ، أو بصاحِبِ[٢] مالٍ . وصاحبةِ سِوارٍ » .

قال المشرِّحُ : اسمُ الفاعل في الحقيقةِ ما يَجري على وزنِ المضارع من فعلِه كضاربٍ ومكرِمٍ ، فإنَّهما يُوازنان يَضربُ ويُكرِمُ وأمَّا الصفةُ المشبَّهةُ فلا تَجري ، وتَجري فيها التَّثنِيَةُ والجمعُ كما تَجريان على[٣] اسم الفاعِلِ ، وذلك[٤] نحو : حَسَنٍ .

قالَ جارُ اللّهِ : «وَتَقولُ : مَررتُ برجلٍ أيِّ رَجلٍ وأيِّما رَجلٍ على مَعنى كاملٍ في الرُّجوليَّةِ ، وكذلك أنت الرَّجلُ كلُّ الرَّجُلِ ، وهذا[٥] العالِمُ جِدُّ العالِمِ ، وحَقُّ العالِمِ ، يُرادُ به البَليغُ الكاملُ في شَأْنِهِ . ومَررتُ برَجلٍ رَجُلِ صِدقٍ ، ورَجُلٍ رَجُلِ سُوءٍ ، كأنَّكَ قُلتَ : صَالحٍ وفَاسدٍ ، والصِّدقُ ها هُنا بمعنى الصَّلاحِ والجَوْدَةِ . والسوءُ ها هُنا بمعنى الفَسادِ والرَّداءَةِ » .

قالَ المُشَرِّحُ : قالَ الشَّيخُ : إذا قُلتَ : أيُّ رَجُلٍ أنت ؟! في معنى التَّعجُّبِ فالمعنى أنَّ كمالَكَ في الرُّجوليَّةِ قد انتهى إلى رَجُلٍ من البَراعةِ يَجبُ أن يُسْتَفْهَمَ عنه لِخَفاءِ سَبَبِهِ . إذا قُلتَ : أنتَ[٦] الرَّجُلُ كلُّ الرَّجلِ

---

(١) في (ب) بالواحدة.
(٢) في (أ) صاحبة.
(٣) في (أ) باسم.
(٤) في (أ) وكذلك.
(٥) في (أ) وهو.
(٦) في (ب) فقط.

فمعناه : مَنْ سِواكَ من الرِّجالِ لَيس برجلٍ ، كأنَّكَ[١] قلتَ[٢] : أنتَ هذا الجِنسُ كُلُّه . هذا العالِمُ جِدُّ العالِمِ ، معناه : مَن سِواهُ من العُلَماءِ هو بالإِضافةِ إليه هَزلٌ . وكذلك حَقُّ العالِمِ ، معناه : مَن سِواه فهو بالإِضافةِ إليه باطِلٌ . وكذلك : مَررتُ برَجُلٍ كلِّ[٣] الرَّجلِ ، وبعالِمٍ[٤] حقِّ عالِمٍ ، وبتاجرٍ حقِّ تاجرٍ ، ولو قلتَ : مررتُ بزيدٍ كلِّ الرّجلِ لم يَجز . قال ابنُ السَّراج : لأنَّ زَيداً اسمُ عَلَمٍ[٥] وليس فيه معنى تَقريظ وتَحسين ، فلو قلتَ : زيدٌ كلُّ الرَّجُلِ فجعلتَه جُزءاً صَحَّ[٦] كما تَقول : زَيدٌ حَقُّ العالِمِ ، عينُ العالِمِ . قوله : « رَجُلٌ رَجُلُ صِدقٍ » يُحْتَمَلُ أنْ يَكونَ بـدلاً وهو الظَّاهِرُ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « وقد استَضْعَفَ سِيبَويهِ أن يُقالَ[٧] : مَررتُ بِرجُلٍ أَسدٍ على تَأْويلِ جَريءٍ » .

قَالَ المُشَرِّحُ : من القَبيحِ أن تُجرَى غيرُ الصِّفةِ صِفةً ، كما من القَبيحِ أن تُجرَى الصِّفَةُ على غَيرِ[٨] الصِّفَةِ ، ومن ثَمَّ لم يَجُز أَن يُجمَعَ فاعِلٌ في الصِّفاتِ على فَوَاعِلَ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ ، ويوصفُ بالمصادِرِ كقولهم : رَجلٌ عَدلٌ وصَومٌ وفِطرٌ وزَورٌ ورِضىً وضَربٌ هَبرٌ وطَعنٌ نَترٌ ، ورَميٌ سَعرٌ » .

---

(١) في (أ) مكانك.
(٢) في (ب) فقط.
(٣) في (أ) فقط.
(٤) في (أ) وبالعالم.
(٥) في (أ) فليس.
(٦) في (ب) صلح.
(٧) انظر: الكتاب: ٢١٦/١، والتعليق المختصر للواسطي: ورقة: ١٢٣ قال الواسطي: مررت برجل أسد، لأن أسد اسم نوع، ولا يوصف بالأنواع ولا الجواهر لأنّ الـوصف تحلية فضعف. . . ولا يستقبحون مررت بزيد أسد شدّة.
(٨) في (ب) فقط.

قال المُشَرِّحُ : رَجُلٌ عَدلٌ : على المُبالَغَةِ كأنَّه تَجَسَّمَ من العَدْلِ ، ومن قالَ بأنَّه على حَذْفِ المُضافِ وإقامَة المُضافِ إليه مَقامَه معناه : ذو عَدلٍ ، فقد أَذهب ماءَه ، ورونَقَه وكانت حالُه شبيهةً بحالِ من يقولُ في قولِهِ[(١)] :

بَـدَت قَمَـراً ومـالَت خُـوطَ بـانٍ وفـاحَـت عَنْبَـراً ورَنَـت غَـزالا

إنَّ هذه الأسماءَ منصوبةٌ على المَصْدَرِ . معناه : بَدت بُدوَّ قَمرٍ ، ومالَت مَيلانَ خوطِ بانٍ ، وهَيهات ، أينَ الغَربُ[(٢)] من النَّبعِ ؟ والحَصا من المَرجان ؟ والثَّرا من الثُّريَّا ؟ . الأزهري[(٣)] : ضَربٌ هَبرٌ ينفي قِطعة من اللَّحم إذا ضَرَبَه ، وطَعنٌ نَترٌ ، فيه اختلاسٌ . سَعَرتُ النَّارَ والحربَ : هَيَّجتُها وألهبتُها ، وسَعَرنَاهم بالنَّبلِ ، أحرقناهُم ، وأمضَضناهُم .

قالَ جارُ اللَّهِ : « ومررتُ برجـلٍ حَسبُكَ وشَـرعُكَ وَهَـدُّكَ وهَمُّكَ وكافِيكَ ؟ ونحوكَ يعني : مُحْسِبُكَ وكافيك ، ومُهمَّك ، ومُماثِلُكَ »[(٤)] .

قالَ المُشَرِّحُ : الحَسبُ والإحسابُ كالعَطَاءِ والإعطاء . مررت برجلٍ شَرعُك ، أي : حَسبُك ، و[(٥)] المعنى من النَّحوِ الذي تَشرَعُ فيـه وَتَطلُبُـه ، وفي المَثَلِ[(٦)] : « شَرعُكَ ما بَلَّغَكَ المَحلَّ » يضربُ في التَّبلُّغ باليسير . « مررتُ برجلٍ هَدِّكَ » معناه : أثقَلَكَ / وَصفُ محاسِنِهِ . الجَوْهَرِيّ[(٧)] : وفيه لُغَتان : [٦٠/أ]

(١) البيت لأبي الطيب المتنبي انظر شرح ديوانه التبيان: ٢٢٤/٣. وهـو من شواهد البلاغة: انظر دلائل الإعجاز: ١٩٨، ٢٨٢، وأسرار البلاغة ٢٢٢ وأمالي ابن الشجري: ٢٧٤/٢، وخزانة الأدب: ٥٣٧/١.

(٢) الغَرَبُ الماء الذي يقطر من الدَّلو بين البئر والحوض. وقيل: هو كل ما ينصبّ من الدلاء من لدن رأس البئر إلى الحوض، ويتغيّر ريحه سريعاً تاج العروس: ٣٦٦/٣ (غرب).

(٣) تهذيب اللغة: ٢٨٤/٦.

(٤) في (أ) ومثلك.

(٥) في (ب) وهي غير واضحة في (أ).

(٦) انظر: فصل المقال: ٢٥٠، مجمع الأمثال: ٣٦٢/١، والمستقصى: ١٣٢/٢.

(٧) الصحاح: ٢٥٥/١ (هدد).

فمنهم من يُجريه مُجرى المَصدَرِ فلا يُنوِّنُهُ ، ولا يُثَنِّيهِ ، ولا يَجْمَعُهُ ، ولا يُؤَنِّثُهُ[1] . ومنهم من يَجعلُه فِعلاً ، فيُثَنّى ويُجمَع . وقيل : ما ذكره الأزهري[2] ، الهَدُّ ، بِفَتحِ الهَاءِ ، الرَّجلُ القَويُّ ، وإذا أُريدَ ذَمُّهُ بالضَّعْفِ فهو بالكَسْرِ . « مَرَرتُ بِرَجُلٍ هَمِّك »[3] بِمَعْنَى حَسبكُ ، أي مِمَّن يُهِمُّكَ طَلَبُهُ . ونحوكَ : أي ممن تَنحوه وتَقْصِدُهُ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ ؛ ويوصفُ بالجُمَلِ التي يَدْخُلُها الصِّدقُ والكَذِبُ وأمَّا قولُهُ :

* جاؤُوا بِمَذقٍ هل رأيتَ الذِّئبَ قَطّ *

فبِمَعْنَى • مقول فيه[4] هذا القَوْلُ لِوُرقتِهِ لأنَّه سَمار[5] ، ونظيرُه قولُ أبي الدَّرداءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[6] : وَجَدْتُ النَّاسَ اخبُر تَقْلِهِ » أي وَجَدْتُهُم مَقُولاً فيهم هَذا المَقالُ »[7] .

قالَ المُشَرِّحُ : صَدْرُ البَيتِ :

ما زلتُ أَسعَى مَعَهُم وأختبِطْ[8]
حتَّى إذا جَنَّ الظلامُ واختَلَطْ
جَاؤُوا بِمَذْقٍ .... البيت[9]

---

(١) في (ب) فقط.
(٢) تهذيب اللغة: ٥/٣٥٤ (هدد).
(٣) في (أ) هدّك.
(٤) في (ب) عنده.
(٥) في (أ) سماء.
(٦) هذا الدعاء ساقط من (أ).
(٧) في (أ) القول.
(٨) البيت في (ب) فقط.
(٩) انظر: إثبات المحصّل: ورقة: ٣٣، والمنخّل: ورقة: ٧٧، وشرح الخوارزمي: ورقة ١٥٣، وشرح زين العرب: ورقة: ٣٨، ابن يعيش: ٥٣/٣ والبيت في المعاني الكبير لابن قتيبة: =

مَعناه(1) جاؤوا بِمَذقٍ مُسْتَفْهَمٍ لِشَبيهِهِ عن رُؤيَتِكَ الذِّئبَ . وَجَدتُ النَّاسَ مأموراً بتَجرِبَتِهِم وبُغضِهِم . والَّذِي ذكَرَهُ الشَّيخُ غيرُ بَعيدٍ وهو تَدْريسٌ ، لأنَّ القولَ غيرُ مَذكورٍ فيه .

قالَ جارُ اللَّهِ : ولا يُوصَفُ بالجُملِ إلَّا النَّكراتِ .

قالَ المُشرِّحُ : الجُملُ نَكِراتٌ لخلوِّها عن التَّعريفِ ، بدليلِ أنَّ التَّعريفَ لَيْسَ إلَّا الإشارةَ ، والإشارَةُ لَيست في الجُملِ ، ألا تَرى أنَّكَ إذا قُلتَ : مَررتُ بِرَجُلٍ يَضْرِبُ غلامُه زَيداً .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فَصلٌ ، وقد نَزَّلوا نَعْتَ الشَّيءِ بحالِ(2) ما هو من سَبَبِهِ منزلةَ نَعْتِهِ بحالِهِ هو ، نَحْوَ قولِكَ : مررتُ بِرَجُلٍ كَثيرٍ عَدوُّه ، وقَليلٍ مَن لا سَبَبَ بينَه وبَيْنَه » .

= ٢/٤ ، ٣٩٩، والكامل للمبرد: ٥١٨ والمحتسب: ٢/١٦٥، وأمالي ابن الشّجري: ٢/١٤٩ وسرّ صناعة الإعراب: ١/٣٨١ وأمالي الزجاجي: ٢٣٧، والإنصاف: ١١٥، لم يذكر الزمخشري، ولا الخوارزمي هنا قائل هذا الرجز. وقال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ورقة ٣٣. ووجدتها بخطي فيما علقتها لشاعر قديم وأورد هكذا:

بتنا بحسّانَ ومعزاه تِئِطْ   في لَبَنٍ منها وسَمْنٍ وأَقِطْ
حتّى إذا جنّ الظلام المختَلِطْ   أمهلتُها حتّى إذا النجمُ سَقَطْ
جاؤوا بنضحٍ هل رأيتَ الذّئبَ قَطّ   فَشَرِب القوم فلم يَبْقَى أحدْ

وأنت ترى أنّ قافية البيت الآخر مختلفة، وأورد لها رواية أخرى عن ابن الأعرابي. أما البغدادي فقد قال في خزانة الأدب: ١/٣٧٥، وهذا الرجز لم ينسبه أحد من الرّواة إلى قائله، وقيل قائله العجّاج. وانظر ملحقات ديوانه ٢/٣٠٤ ورواية الصّغاني:

ما زلتُ أسعى معهم وألتَبِطْ

لوحة: ٤٣

(1) نقل ابن المستوفي في إثبات المحصّل: ورقة ٣٣ شرح الخوارزمي هنا، ثم عقب عليه بقوله: قال المبارك بن أحمد: الذي قاله الزمخشري هو الوجه، وما قدره به في أخبر تقله فغير مستقيم، لأنّ النّاس غير مأمورين فيه بالتجربة والبغض، وإنما قد قيل فيهم: اخبرهم تقلهم، وأما ما ذكره في قوله:

جاؤوا بمذقٍ هل رأيتَ الذّئبَ قَطّ

فعبارة رديئة.

(2) في (أ) بما هو. . .

قالَ المُشَرِّحُ : السَّببُ هو القِطْعَةُ من الحَبل ، ثُمَّ سُمِّيَ به كُلّ شَيءٍ يُتَوصَّلُ به إلى غَيرِهِ وذلك أنَّ القِطعَةَ من الحَبلِ مما يُتَوصَّلُ بها إلى الماءِ ثم يُرادُ به المُتَعَلِّقُ . وفي حديثٍ مُختارٍ من كتابِ « التَّاجي »[١] للصَّابئ : أنَّه انصرفَ فَلَمَّا حَصَلَ في أطرافِ العِرَاق كاتَبهُ أخوه أبو[٢] محمد عليُّ بن العبَّاسِ الخازنُ وكاتبه وأسبابه بترك التَّأَخُّرِ عن الحَضرةِ . والمراد ها هنا بالسَّببِ الأوَّلِ المُتَعَلِّقاتُ ، وبالثَّاني التَّعلُّقُ يريدُ بحالٍ ما هو من مُتَعلِّقاتِهِ ، وقليلٌ مَن لا تَعَلُّقَ بينَه وبينَه يقولُ : كما يَجُوزُ نَعْتُ الشيءِ بحالِهِ ، وذلك أن تَقولَ : مررتُ برجلٍ قَائمٍ وضَاربٍ غُلامَه على مَعنى أنَّكَ كما نَعَتَّهُ بشيءٍ هو معنى[٣] حالٌ به وقائمٌ فيه فكذلك يَجُوزُ نَعْتُهُ بحالٍ ما هو مِنْ مُتَعَلِّقاتِهِ ، ولَهم في ذلك طَريقانِ :

أحدُهما : أن يكونَ لنا مَوصوفٌ ، وبعدَه صفةٌ مسندةٌ إلى اسمٍ مُضَافٍ إلى ضَميرِ ذلكَ الموصوفِ ، [٤]كقولك : مَرَرتُ بِرَجُلٍ كَثِيرٍ عَدُوُّه ، وقولُكَ : « برجلٍ » مَوْصُوفٌ ، و« كَثِيرٍ » صِفَةٌ لِرَجُلٍ ، وهو مُسْتَنِدٌ إلى اسمٍ ، وهو عَدُوٌّ ، وذلك الاسمُ وهو «« عدوٌّ » مُضافٌ إلى ضَميرِ ذلك المَوصوفِ[٤] ، الهاءُ الراجعةُ إلى رَجُلٍ فَعَدُوهُ مِن أسبابِ رَجُلٍ لأنَّهُ مُتَعَلِّقٌ به[٥] ، بواسطةِ هذا الضَّميرِ الرَّاجعِ إليهِ ، و« كثيرٌ » حالٌ لهذا السَّببِ ، وهو

---

(١) كتاب «التاجي»: هو كتاب ألّفه أبو إسحاق إبراهيم بن هلال الصّابي المتوفى سنة ٣٨٤ هـ لعضد الدولة، وسماه بالنّسبة إلى لقبه تاج الملّة. كما ألف الفارسي له كتاباً في النحو سمّاه «الإيضاح العضدي»، بالنسبة إلى لقبه عضد الدولة.

انظر عن التاجي ومؤلفه: يتيمة الدهر: ٢/ ٢٣، ووفيات الأعيان: ١/ ١٢ وكشف الظّنون: ١/ ٢٧٠ . ويوجد في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء في اليمن أوراق من الكتاب تسمى المنتزع من التاجي، وقد طبع المنتزع أخيراً في بغداد سنة ١٣٩٨ هـ.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) في (أ) ومعنى.

(٤ - ٤) ساقط من (أ).

(٥) في (ب) إليه.

صِفَةٌ لِرَجُلٍ ، فهذا أحدُ الطَّريقين في نعتِ[1] الشَّيءِ بما هو من سَبَبِهِ .

الطَّريقُ الثَّاني : أن يكونَ لنا مَوصوفٌ ، وبَعدَه صِفَةٌ مُسْنَدَةٌ إلى اسمِ مَوصولٍ في صِلَتِهِ ضَمِيرٌ راجعٌ إلى المَوْصُولِ نَحو : مَرَرتُ بِرَجُلٍ قَلِيلٍ من لا سَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فقولُكَ : « رَجُلٌ » موصوفٌ ، و « قليلٌ صِفَةٌ بَعده ، وهذه الصِّفَةُ مُسْنَدَةٌ إلى اسمِ مَوصولٍ وهو « مَنْ » ، وفي صِلَتِهِ وهو قَوْلُكَ : « لا سَبَبَ بينَه وبينَه « ضميرٌ راجعٌ وهو الهاءُ الثَّانِيَةُ إلى رَجُلٍ ، وأمَّا الهاءُ الأُولى فتَرجِعُ إلى « مَنْ » ويُحْتَمَلُ أن يكونَ الأمرُ على العكسِ ، لكنَّ الأوَّلَ أولى ، فمن لا سَبَبَ بَيْنَه وبَيْنَه من أَسبابِ الرَّجُلِ بواسطةِ هذه الهاء الثَّانِيَةِ الرَّاجِعَةِ إلى رَجُلٍ ، وقَلِيلٌ حَالٌ لهذا السَّبب . وقد نُعِتَ[2] بها رَجُلٌ . فهذا هو الطَّريقُ الثَّاني في نعتِ الشَّيءِ بحالِ ما هو من سَبَبِهِ ، ولا فَرْقَ في نَعْتِ الشَّيءِ بحالِ ما هو من سَبَبِهِ ، بينَ أن تَقولَ : مَرَرتُ بِرَجُلٍ قَليلٍ مَنْ لا سَبَبَ بَيْنَه وبَيْنَه ، وبينَ أن تَقولَ : مَررتُ بِرَجُلٍ قليلٍ من لا وُصلة بينه وبينَه .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فَصلٌ ، وكما[3] كانت الصِّفةُ وَفقَ المَوصوفِ في إعرابِهِ ، فهي وَفقُه في الإفراد ، والتَّثنيةِ والجَمع ، والتَّعـريفِ والتَّنكيرِ ، والتَّذكيرِ والتَّأنيـثِ ، (٤إلَّا إذا كانت فعلَ ما هو من سَبَبِهِ فإنَّها تُوافِقُهُ في الإعرابِ ، والتَّعريفِ ، والتَّنكيـرِ٤) دونَ ما سِواها » .

قالَ المُشَرِّحُ : الصِّفَة وَفقُ المَوصوفِ فيما ذَكَرَهُ من الأشيَاءِ السَّبعَةِ ـ اللَّهمّ ـ إلَّا إذا كانت فِعلَ ما هو مِن سَبَبِهِ فإنَّها تُوافقُه في ثَلاثَةٍ منها وهي : الإعرابُ والتَّنكيرُ والتَّعريفُ تقولُ : جاءَني رَجُلٌ فاضِلٌ ورأيتُ رَجُلاً فاضلاً ،

---

(١) في (أ) بنعت.

(٢) في (ب) فقط.

(٣) في (ب) ولما.

(٤ ـ ٤) ساقط من (أ) موجود في ط وأصوله الخطبة.

ومررتُ برجلٍ فاضلٍ ، وجاءَني رجلان فاضِلانِ ، ورأيتُ رَجلين فاضِلينِ ومررتُ برجلين فاضِلين ، وجاءَني رِجالٌ فاضِلُونَ ، ورأيتُ رِجالاً فاضِلينَ ، ومررتُ برجالٍ فاضِلينَ ، وكذلك تَقولُ : جاءَني الرَّجلُ الفاضِلُ ، والرَّجُلانِ الفاضِلان ، والرِّجالُ الفاضِلُونَ ، وكذلك تقولُ / جاءَتني امرأةٌ فـاضلةٌ ، [٦٠/ب] وامرأتانِ فاضِلتان ، ونساءُ فاضِلاتٌ ، فتوافقُ الصِّفَةُ الموصـوفَ إعرابـاً ، وإفراداً وَتَثْنِيَةً وجَمعاً ، وتَعريفاً وتَنكيراً وتَذْكِيراً وتَأْنيثاً ، لأنَّ الاسمَ قد وُصِفَ ها هُنا بفعلِهِ ، أمَّا إذا وُصِفَ بفعلٍ ما هو من سَبَبِهِ نَحْوَ مَررتُ بامرأةٍ ضَاربٍ غُلامُها وبرجلَينِ ضاربٍ غُلامُهما ، وبرجالٍ ضاربٍ غُلامُهم ، أَو برجُلٍ ضاربٍ جَاريتَه فَترى كَيفَ تُوافقُ الصِّفةُ الموصوفَ فيما كان من فِعلٍ ما هو من سَبَبِهِ في الثَّلاثةِ منها ، دونَ غَيرِها . فإن سَألتَ : إذا كانت الصِّفَةُ وَفقَ المَوصوفِ في تِلكَ السَّبعةِ فكيفَ جازَ « رأيتُ رِجالاً فاضِلةً » ؟ أَلَا تَرى أَنَّ الصِّفةَ ها هنا لم تَتْبَعِ المَوصوفَ جَمعاً وتَذْكِيراً .

أَجبتُ : كلُّ جَمعِ تَكسيرٍ فهو بمنزلةِ مؤنَّثٍ مُفرَدٍ ، « فرجالٌ » ها هُنا بمنزلةِ « جَماعةٍ » ، ولو قُلتَ : « رأيتُ جَماعةً من الرِّجالِ فاضِلةً » كَانت الصِّفَةُ وِفقَ المَوصوفِ في جَميعِ (١) ما للمَوصوفِ ، كَذلِكَ ها هُنا هَذا .

قالَ جارُ اللّهِ : أو كانَت صفةً يَسْتَوي فيها المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ نحو فَعول وفَعيل بمعنى : مَفعول ، أَو مؤنَّثُهُ يَجري على المُذكَّر نحوَ عَلَّامةٍ وهِلباجةٍ ورَبعةٍ ويَفعةٍ .

قالَ المُشَرِّحُ : فَعول يَستوي فيها المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ على الإطلاقِ ، وأما فَعيلٌ فإنَّه لا يَستوي فيها المذكَّرُ والمؤنَّثُ إلَّا إذا كانت بمعنى مَفعول ، وكذلك(٢) لا يَستوي في فَعيلٍ بمعنى مَفعول المذكَّرُ والمؤنَّثُ إلَّا إذا كانَ

(١) في (أ) في جمع.
(٢) في (أ) ولذلك.

جَارِياً على مؤنَّثٍ وسيَجيءُ بيانُهُ في موضِعِه إن شاءَ اللَّه . التَّاءُ في علَّامةٍ للمُبالغة . كان يُقالُ لأبي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بنِ المُثَنَّى التَّيمي : العَلَّامةُ ، ولِلخَليلِ[1]: علَّامةُ البَصرةِ. الهِلباجةُ: الأحمقُ. رَجُلٌ رَبْعَةٌ: ـ بالتَّسكِين ـ أي مَرْبُوعُ[2] الخَلْقِ لا طَويلٌ ولا قَصِيرٌ ، وامرأة رَبْعَةٌ وجمعها رَبَعَات ـ بالتَّحريك ـ وهو شَاذٌّ لأنَّ « فَعْلَة » إذا كانت صِفةً لا تُحرَّكُ في الجَمعِ . غُلامٌ[3] يَفعٌ ويَفعَةٌ ـ بالتَّحريك ـ وأيفَع الغُلامُ[4] : ارتَفَعَ ، وغِلمانٌ أيفاعٌ ويَفَعَةٌ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فَصلٌ ؛ والمُضمَرُ لا يَقَعُ مَوصوفاً ولا صِفَةً » .

قالَ المُشَرِّحُ : أمَّا أنَّه لا يَقَعُ مَوصوفاً فلأنَّ الصِّفَة للتَّفرِقَةِ بين المُشْتَرَكَين في الاسمِ ، والمُضمَرُ غَيرُ مُشْتَرَكٍ فيه لأنَّه بِمَنْزِلَةِ وَضْعِ اليَدِ ، وأمَّا أنَّه لا يَقعُ صِفَةً ، فالكَلامُ فيهِ مَبْنِيٌّ على مُقَدِّمَةٍ وهي : أنَّ من شَأنِ الصِّفةِ أن تَكونَ مَوْرِداً للنَّفي والإثباتِ . وأمَّا أن تَكونَ كاسم الإشارَةِ من حَيْثُ القُربُ والبُعدُ والتَّوسُّطُ مُتَعَدِّداً ، مثالُ الأوَّلِ : جاءني الرَّجلُ ، فَقَبلَ أن تَقولَ : الظَّريفُ، فكأنَّه قيلَ لَكَ : أيُّ الرِّجالِ ؟ ومعناه : الظَّريفُ من الرِّجالِ أم غيرُ الظَّريفِ ؟ مثالُ الثَّاني : جاءَني زَيدٌ ، فقبلَ أن تَقولَ : هذا ، فكأنَّه قيلَ لَكَ : أيُّ زَيدٍ جاءَك ؟، ومعناه : آلزَّيدُ الذي هو هذا جاءَك ، [6]أم الزَّيدُ الذي هوَ ذاك[5][6]؟ و« هذا » في ذَلك المَعنى إلى الأوَّلِ راجعٌ . إذا عرَّفناك هذا جِئنا إلى المَطلَبِ فقُلنا : المُضمَرُ لو وَقَعَ صِفَةً لكانَ

(١) في (أ) والخليل.
(٢) هذا التفسير من الصحاح: ١٢١٤/٣ (ربع)، وجاء فيه بعد قوله: لا تحرك في الجمع وإنما تحرّك إذا كانت اسماً، ولم يكن موضع العين واو ولا ياء.
(٣) الصحاح: ١٣١٠/٣ (يفع).
(٤) في (أ) الكلام.
(٥ ـ ٥) هذه العبارة كتبت مرتين في (ب).
(٦) في (أ) ذلك.

الموصوفُ لا يخلو من أَن يكونَ من قَبيلِ ما يَجري فيه الفَكُّ كالمُعَرَّف باللاَّم ، أو لا يكونُ كالعَلَمِ ، فلئِن كان تَعَذَّرَ وُقُوعُ المُضْمَرِ صِفَةً ، لأنَّ المَوصوفَ إذا كانَ من قبيلِ ما يَجري فيه الفَكُّ فالصِّفةُ يَجِبُ أن تكونَ كذلك ، لِمَا يَأتي في الأصلِ الثَّاني من هذا الفَصلِ ، والمُضمرُ مما لا يَجري فيه الفَكُّ فلا يَقَعُ صِفَةً له ، وإن لم يكنْ لَزِمَ أن يكونَ المُضمَرُ إمَّا مُفرَداً وإمَّا مُتَعَدّداً ، وكلا الأمرين فيه مُمتَنِعٌ .

أمَّا بيانُ المقدّمة الأُولى : فلِمَا قَرَّرناه .

وأمَّا بَيانُ المُقَدِّمةِ الثَّانِيَةِ : فلأنَّك إذا قُلتَ : جاءَني زَيدٌ ، فقبلَ أن تَقولَ « هو » فكأنَّك قيلَ لك : أيُّ زَيدٍ جاءَك ؟ ومعناه : آلزَّيدُ الذي هو هذا جاءَك ، أم الزَّيدُ الذي هو غَيْرُهُ وهذا مُحالٌ ، ضَرورةَ أنَّ الضَميرَ المَرفوعَ لا يَقَعُ مُضافاً إليه ، إذ مَعناهُ : آلزَّيدُ الذي هُوَ هُوَ ، أم الزَّيدُ الذي هُوَ هُوَ أم الزَّيدُ الذي هُوَ هُوَ حَسبَ ما تقولُ في اسمِ الإشارةِ ، وهذا أيضاً مُحالٌ ، ضَرورةَ أنَّ اسمَ الإشارةِ لا يَتَعَدَّدُ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « والعَلَمُ مثلُهُ في أنَّه لا يُوصَفُ به ويُوصَف بثلاثةٍ : بالمعرَّفِ باللاَّم ، وبالمضافِ إلى المَعرفةِ ، وبالمُبْهَمِ [1] ، كقولِكَ : مررتُ بزيدٍ الكريمِ ، وبزيدٍ صاحبِ عمرٍو ، وصَديقِك ، وراكبِ الأدهمِ ، وبزيدٍ هَذا » .

قالَ المُشَرِّحُ : ـ إنَّما لا يُوصَفُ بالعَلَمِ لأنَّه غيرُ جارٍ . فإن سألتَ : فما تقولُ في مررتُ بالرَّجُلِ زَيدٍ ؟ أجبتُ ذلك ليسَ بصفَةٍ إنَّما هو عَطفُ بيانٍ ، والدَّليلُ عليه أنَّه غيرُ جارٍ إذ لو كانَ جارياً لجازَ إعمالهُ عَمَلَ الفِعلِ ولا يَجوزُ . ويُوصَفُ العَلَمُ بما سِوى المُضمَرِ ، بالمُعرَّف باللاَّم وهو الكثيرُ الذي حَلا طَعْمُهُ ، وسَاغَ[2] مَذَاقُه ؛ وذلك مررتُ بِزيدٍ الكَريمِ ، وبالمُضافِ سَواءٌ

(١) في (أ) فقط تقدم المبهم على المضاف إلى المعرفة.

(٢) في (أ) سيغ.

كانَ مُضافاً / إلى عَلَمٍ أو مُضمَرٍ أو معرَّفٍ . [٦١/أ]

فإن سألتَ : لِمَ لَا يَجُوزُ أن يكونَ « صاحب عَمرٍو » عَطفَ بيانٍ لا صفةً ؟ أجبتُ : لأنَّ عَطفَ البَيانِ اسمٌ غيرُ صِفَةٍ ، وكما يُوصفُ العَلَمُ بالمعرَّفِ باللاَّم وبالمُضافِ يُوصَفُ باسمِ الإشارةِ أيضاً في نحو مررتُ بزيدٍ هَذا ، كأنَّك قُلتَ : بزيدٍ المُشارِ إليه . فإن سألتَ : لِمَ لا يَجُوزُ أن يكونَ « هذا » في « زَيدٍ هذا » عَطْفَ بيانٍ ، والدَّليلُ عليه أنَّ « هذا » غيرُ جارٍ ، لأنَّه لو كانَ جارِياً لجازَ إعمالُه عملَ الفعلِ كما ذكرتَ ؟ .

أجبتُ : لأنَّ هذا يُفَسَّرُ في نحو هذا المقام بالمعرَّفِ باللاَّم ، فَيَصِيرُ كأنَّه المعرّفُ باللاَّم ، ولو كانَ المُعَرَّفَ باللاَّم لكانَ صِفَةً فكذلك هذا . قالَ سيبويه(١) : وإنَّما وَصفتَ معنى المُبهَمَةِ بالأسماءِ لأنَّها والمبهمةَ كَشيءٍ واحدٍ ، ويَشهدُ لذلك أنَّك تقولُ : مَررتُ بالزَّيدينَ الرَّاكِبِ والجَالِسِ والضَّاحِكِ ، فتَجمعُ الاسم وتفرِّقُ الصِّفةَ ، وليسَ لك مثلُ هذا في المُبهَمِ . قالَ(٢) ابنُ السَّراجِ(٣) : لا يَجوزُ أن تَقولَ : بهذينِ الرَّاكعِ والسَّاجِدِ وأنتَ تُريدُ الوَصفَ بِهِ(٤) .

قالَ جارُ اللَّهِ : « والمُضَافُ إلى المَعْرِفَةِ مِثلُ العَلَمِ يُوصَفُ بما وُصِفَ به » .

قال المشرِّحُ : وذَلك قولُكَ : جاءَني ابنُكَ الكَريمُ ، وابنُك وزيرُ الأميرِ ، وابنُك هَذا .

قالَ جارُ اللَّهِ : « والمعرَّفُ باللاَّمِ يُوصَفُ بِمثله ، وبالمُضافِ إلى مِثلِهِ ، كقولِكَ : مررتُ بالرَّجُلِ الكَريمِ ، وصاحِبِ القَوْمِ » .

---

(١) الكتاب: ٢٢١/١.
(٢) ساقط من (أ).
(٣) انظر الأصول: ٣٢/٢، ونصه من قوله: وليس لك...
(٤) ساقط من (ب) ثابتة في الأصول لابن السراج.

قال المشرِّحُ : قولُ الشَّيخِ[1] : و« بالمضافِ إلى مثلِه » ، يُومي إلى أنَّ المُضافَ إلى العَلمِ ، واسمِ الإشارةِ ، والمُضْمَرِ ، لا يجوزُ أن يكون صِفةً للمعرَّفِ باللَّام ، والفرقُ بينَ الموضِعَين ظاهرٌ ، وذلك أنَّ المضافَ[2] قد تنزَّلَ تَنْزِيلَ المُضافِ[3] إليه ، فيكونُ المُضافُ إلى المعرَّفِ باللَّامِ بمنزلةِ المُعرَّفِ باللَّامِ ، وإلى العَلَمِ والمُضمَرِ ، واسم الإشارةِ ، بمنزلةِ العَلَمِ واسمِ الإشارةِ والمُضمرِ ، وكما يُوصفُ المعرّفُ باللَّامِ بالمعرّفِ باللَّامِ جازَ أن يوصفَ بما هو كائنٌ بمنزلتِهِ . وكما لا يُوصَفُ المُعَرَّفُ باللَّامِ بالعلمِ ، واسمِ الإشارةِ ، والمُضْمَرِ ، فكذلك لا يُوصَفُ بما هو كائنٌ بمنزلتِهِ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « والمُبهمُ يُوصَفُ بالمعرَّفِ باللَّامِ ، اسماً أو صفةً ، واتّصافُه باسمِ الجِنسِ ما هو مُسْتَبِدٌّ به عن سائِرِ الأسماءِ ، وذلِكَ قولُكَ : أبصرْ ذلك الرَّجُلَ ، وأُولئِكَ القومَ ، ويأيُّها الرَّجُلُ ، ويا هذا الرَّجُلُ » .

قالَ المُشَرِّحُ : اسم[4] الجنسِ ـ وإن كان غَيرَ جارٍ ـ جازَ أن يَقَعَ صِفَةً لاسم الإشارةِ ، لأنَّ اسمَ الجِنسِ إذا كان غيرَ جارٍ ، جازَ أن يقعَ صِفَةً للمُنادى المُبهمِ ، فكذلك ها هُنا . وَيَشْهَدُ لكونهِ وَصفاً هُناك ، أنَّهم اتَّفقُوا على أنَّ « أيّاً » في حالةِ النِّداءِ لا بُدَّ له من صِفَةٍ ، وغيرُ الجاري من اسمِ الجنسِ يقعُ بعدَه ، فيكونُ صِفةً ضَرورةً ، ولهذا المعنى حَكَموا على « هذا » في « مررتُ بزَيدٍ هذا » بأنَّه صِفَةٌ نَظراً إلى وُقوعِهِ صِفَةً في قولهم : يأيُّهذا .

---

(١) النَّصُّ هنا نقله الأندلسي في المحصّل: ٢/٢ مع حذف بعض كلماته.

(٢) في (أ) المضاف إليه.

(٣) في (أ) المضاف.

(٤) نقل الأندلسي شرح هذه الفقرة كلها في المحصل ٢/ ورقة ٣ مع بعض التّصرف ثم عقب عليه بقوله: أقول: أمّا وصف هذا بغيره فواضح، لأنه أقل تخصيصاً منه، وإنما الإشكال في وصفه بما أضيف إلى المعرف باللّام قبل، لأنّ اتصال المبهم بصفته أشدّ من اتصال صفة العلم به، وإذا كان كذلك ووصفته بالمضاف إلى اللّام كنت قد جعلت ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، وإذا امتنع أن يكون صفة كان بدلاً.

فإن سألتَ : لم لا يَجوزُ أن يكونَ « الرَّجُلُ » في قولِكَ : « أبصِرْ ذلك الرَّجلَ » عَطفَ بيانٍ لا صِفَةً ؟ أجبتُ : لأنَّ[1] عَطفَ البَيانِ هو : ذكرُ الشَّيءِ بأَشهرِ اسمَيه وأعرفهما ، والمُبهَمُ أعرفُ من المُعَرَّفِ باللاَّم فلا يصحُّ كَونُه عَطفَ بَيانٍ للمُبْهَم ، وهكذا تَقول في قَوله : يأيّها الرَّجلُ . فإن الصِّفةَ[2] صِفةُ « أيٍّ » وليس عَطفَ بيانٍ لأنَّ أيّاً بمنزلةِ اسم الإشارةِ ، بدليلِ أنَّهم قد أجرَوه مُجراه ، فكذلك جَمَعوا بَينَهما في حكمٍ ، فقالوا المنادَى المُبْهَمُ شَيئانِ : أيّ ، واسمُ الإشارةِ فيكون معنى قولِكَ : أبصِر ذلك الرَّجلَ ، أبصِر ذلكَ المُسمَّى بهذا الاسم ، ويأيُّها الرَّجلُ ، يأيُّها المُسمّى بهذا الاسمِ ، وَوَقَعَ الجنسُ غيرُ الجاري ها هُنا صِفَةً كما وَرَد على خِلافِ القياسِ ، وكذلك وقوعُ « ذا الجُمَّةِ » في قولهم : يا هذا ذا الجُمّةِ ، بَدلاً عن اسم الإشارة ، وَرَدَ على خِلافِهِ أيضاً .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فصلٌ ، ومن حَقِّ المَوصوفِ أن يكونَ أخصَّ من الصِّفةِ ، أو مساوياً لها ، ولذلك امتنعَ وَصْفُ المُعرّفِ باللاَّم بالمبهم ، وبالمُضافِ إلى ما لَيس مُعَرَّفاً باللاَّم لكونهما أَخَصَّ منه » .

قال المشرّحُ : اِعلم أنَّ أوهامَ النَّاسِ تَذهبُ فيه إلى أنَّ هذا عامٌّ في كلِّ صِفةٍ وَموصوفٍ ، ويعتَبرونه بنحوِ : رجلٌ طَويلٌ وقَصيرٌ ، قائلين بأنَّ رَجلاً[3] مَوصوفٌ و «طويلٌ» و « قصيرٌ » صفته ، فَتَرَى كيفَ وَقَعَ المَوصوفُ أَخَصَّ من الصِّفةِ . فإذا قِيلَ لَهم : فما قَولُكُم في شيءٍ طَويلٍ وقصيرٍ ؟ تحيَّروا ، ووقَعوا منه في مُظلمةٍ عَمياءَ ، والنَّحويون[4] لا يُريدون ذلك إنَّما

---

(١) في (أ) لا . . .

(٢) في (أ) فإن الرّجل.

(٣) في (أ) رجل.

(٤) من هنا إلى آخر شرح هذه الفقرة نقله الأندلسي في المحصّل: ٣/٢، ٤ وهذا النص من =

يُريدون المَعارفَ الخَمسةَ وهي المُضمرُ ، والعَلمُ والمُبهمُ والمُعرَّفُ باللاَّم ، والمضافُ إلى أَحدِهما إضافةً معنويّةً متى قُصِدَ وَصفُ بَعضِهَا بِبَعض ، فإنَّه يَجبُ أَن يَكونَ المَوصوفُ أَخَصَّ من الصِّفةِ ، أو مساوياً لها . مثالُ ذلك أنَّك تَقولُ : جاءَني زَيدٌ الظَّريفُ ، وذلك الفاضلُ / فتَصِفُ العلمَ واسمَ الإشارةِ [٦١/ب] بالمُعَرَّفِ باللاَّم ، ولا تَنْعَكِسُ هذه القَضِيَّةُ فيقالُ : الظَّريفُ زَيدٌ جاءَني ، والعالِمُ ذلك أكرمني ، ليكونَ « الظَّريفُ » موصوفاً و « زَيدٌ » صِفَتُه ، وكذلك « العالِمُ » مَوصوفٌ و « ذلك » صِفتُه ، لأنَّ الموصوفَ ها هنا أعمُّ من الصِّفَةِ فلا يَجوزُ . وهذا لأنَّ حَقَّ الكلام أن يُجْعَلَ الأخَصُّ هو الذي يُبْتَدَأُ به ، فإن اكتَفَى به المُخاطَبُ لم يَحْتَجْ إلى أن يأتِيَ بنَعتٍ ، وإن احتاجَ إلى زيادةٍ ولم يكتَفِ فحينئذٍ يزيدُ ، وإن كانا مُتساوِيَين في الاختِصاص جازَ أن يكونَ أحدهُما نَعتاً للآخرِ . هذا محصولُ كَلامِ السِّيرافي . ونَزيدُ هنا بَياناً فَنَقُولُ : العَلَمُ يُوصَفُ بثلاثةٍ ، بالمُعَـرَّفِ باللاَّم ، وبالمُبهم ، وبـالمُضافِ إلى المعرفةِ ، والعَلمُ أخَصُّ من هذه الأشياءِ ، لأنَّه في أوَّلِ أحوالِـهِ وُضِعَ لِشَخصٍ مُعَيَّنٍ من بين سائرِ الأشخاص بخلافِ المُعَرَّفِ باللاَّم ، وكذلك المُبهم ، فإنه[1] لم يُوضَع لشيءٍ بعينِهِ ، ألا تَرَى أنَّ الإشارةَ لا تَخْتَصُّ بزيدٍ دونَ عَمرو ، وأمَّا المُضافُ إلى المَعرفةِ فنقصان رُتبتِهِ من رُتبَةِ العلمَ ظاهِرٌ ، وذلكَ أنَّ تَعريفَه بغيرِهِ وهو المُضافُ إليه ، بخلافِ العلَم فإنَّه لا يَتَعَرَّفَ بغيره ، بل تَعريفه[2] لذاتِهِ ، (٣وما كانَ تَعريفُه لذاتِه كان٣) أَقْوَى تَعريفاً[4] مما تعريفُهُ بغيرِهِ. وأمَّا المُضافُ فلا يخلو من أن تكونَ إضافتُه إلى المُضمَرِ فتظهرُ

= أطول النصوص التي نقلها عن الخوارزمي، ولم يعقب عليه بشيء، بل قدّم له في بضعة أسطر، ثم أورده كاملاً، واكتفى بإيراده عن الشرح.

(١) في (ب) فقط ساقطة من نصّ الأندلسي.

(٢) في (ب) تعرفه.

(٣ - ٣) في (أ) فقط.

(٤) في (ب) تعرفاً.

خُصوصيَّتُهُ بالإضافةِ إلى الصِّفةِ ، أو إلى العَلَم ، فيظهَرُ أيضاً خُصوصيَّتُهُ بالإضافة إلى الصِّفَةِ ، لأنَّ صِفَتَهُ حِينَئِذٍ إمَّا المُبْهَمُ ، وإمَّا المُعرَّفُ باللاَّم ، والعَلَمُ أعرفُ منهما ، فيكونُ المُضافُ إلى العلَم أعرفَ منهما أيضاً ، أو إلى المُبهَم فيظهَرُ[1] أيضاً خُصوصيَّتُهُ أو مساواتُهُ، لأنَّ الصِّفةَ حِينئذٍ للمعرَّف باللاَّم والمُبهَم ، والمُبهَمُ[2] مساوٍ للمُضافِ إلى المُبْهَم ، والمعرَّفُ باللاَّم أنقَصُ منه ، وإمَّا المُبْهَمُ فيوصَفُ بالمُعَرَّفِ باللاَّم ، ولا يُوصَفُ المُعَرَّفُ باللاَّم[3] بالمُبْهَم ، وذلك أنَّ المبهمَ أعرفُ من المعرَّفِ باللاَّم ، لأنَّ تَعريفَ ما فيه الألفُ واللاَّمُ يتعلَّقُ بالقَلبِ دونَ العَيْنِ ، وتَعْريفَ الإشارةِ يَتَعلَّقُ بالقَلبِ والعَينِ جَميعاً . فهذا منتهى كلام النَّحويين في هذا الفَصلِ ، فإن سَألتَ : فما بالُهُم في باب[4] عطفِ البَيان أخَّروا الأخصَّ ، والأشهرَ ؟

أجبتُ: لأنَّ المتكلِّمَ هُناك عَنَى[5] أن يذكُرَ كلا الاسمين، وأمَّا هنا فليسَ عَنَى[5] ذلك ، وكلامُ النَّحويّين منظورٌ فيه ، وذلك : أنَّهم اتَّفقوا على أنَّ المضافَ إلى المُعرَّفِ باللاَّم يُوصفُ بالمُبْهَم نحو أن يقال : مَررتُ بغلام الرَّجلِ هذا ، فإنَّه يَجوزُ بغير شَكٍّ ، لاتفاقِهم على أنَّ المُضافَ يُوصَفُ بما وُصِفَ به العَلَم، [6]ومما وُصِفَ به العَلَمُ[6] المُبْهَمُ من قولِكَ[7] مررتُ بزيدٍ هذا فبعدَ ذلك المُعَرَّفُ باللاَّم لا يخلو من أن يكونَ أخصَّ من المُبهَم أو لا يكونُ ، فلئن كانَ أَخصَّ لَزِمَ التَّناقُضُ لأنَّه حِينَئِذٍ يَقْتَضِي أن لا يُوصَفَ المُبْهَمُ بالمعرَّفِ باللاَّم ، وأنَّه يوصَفُ به . ولئن لم يكن أَخَصَّ لَزِمَ أيضاً التَّناقُضُ ، لأنَّه لا يخلو حِينَئِذٍ من أن يكونَ مُساوِياً للمُبْهَم أو لا يكونُ ، فلئن كانَ وَجَبَ

(١) في (ب) فيلزم.
(٢) في (ب) فقط.
(٣) في (ب) فقط.
(٤) في (ب) فقط.
(٥) في (ب) على.
(٦-٦) في (ب) ونص الأندلسي.
(٧) في (ب) قولهم.

أن يُوصَفَ المُعرَّفُ باللَّام بالمُبْهَم ، وأنْ لا يُوصَفَ به ، وهذا تناقضٌ أيضاً . وهذا لأنَّ المعرَّفَ باللَّام يُوصَفُ بمثلِهِ وبالمضافِ إلى مِثْلِهِ ، ولئن لم يَكن مساوياً للمُبْهَم ، وهو ليس بأخصَّ من المُبهَم ، لَزِمَ أن يكونَ المُبْهَمُ أخصَّ من المعرَّفِ باللَّام ، وإذا كانَ أخصَّ من المعرَّفِ باللَّام وَجَبَ أن لا يَجوزَ: « مررتُ بغلامِ الرَّجُلِ هذا » وأنَّه(٥) يجوزُ ، وهذا تَناقضٌ ، وإنَّما قلنا بأنَّه وَجَبَ حينئذٍ أن لا يَجوزَ « مررتُ بغلامِ الرَّجلِ هذا »(٥) ، لأنَّ المضافَ إلى المُعَرَّفِ باللَّام بمنزلةِ المعرَّفِ باللَّام ، فيكونُ هذا بِمَنْزِلَةِ ما لو قُلتَ : مَررتُ بالغُلامِ هَذا ، وذَلِكَ لا يَجُوزُ . والذي عَليه التَّعويلُ في المسألةِ أن تقولَ : شَرطُ اتصافِ المُعرَّفِ بالمُعَرَّفِ أن يتكافآ من جهةِ التَّعريفِ وها هُنا أَصلان : الأصلُ الأوَّلُ : أنَّ التَّعريفَ إذا وَقَعَ في الموصوفِ مَقصوداً وَجَبَ أن يَقَعَ في الصِّفةِ كذلك ، بيانُه : أنَّك إذا قُلتَ : جاءَني الرَّجُلُ فكأنَّه قِيلَ لَكَ : الرَّجُل الذي جاءَك ، أيُّ الأنواعِ هو ، أهو العالِمُ أم الجاهِلُ ؟ فإذا قلتَ : العالِمُ أو الجَاهِلُ جازَ لأنَّ الموصوفَ وهو الرَّجُلُ كما وَقَعَ فيه التَّعريفُ مَقصوداً من حيثُ أنَّه وَقَعَ فيه مَبدوءاً به فكذلك الصِّفَةُ، ولو قُلتَ في الجَوابِ ها هنا يُوسَفُ لم يجز لأنَّ الصِّفَة والموصوفَ لم يتكافآ في جهة التَّعريفِ بدليلِ أنَّ التَّعريفَ وَقَعَ في جانِبِ المَوصوفِ مَقصوداً أو تكملةً(١) على حَدّه بخلافِ الصِّفةِ فإنَّ التَّعريفَ فيها وَقَعَ غيرَ مَقصودٍ ، لأنَّ الصِّفَةَ هنا عَلَمٌ ، والتَّعريفُ في العلَم غيرُ مَقصودٍ ، وحسب كونِهِ مقصوداً في اللَّام ضَرورةَ أنَّ التَّعريفَ في العَلَمِ غيرُ مبدوءٍ به، بل هو مُخْتَلِطٌ بأجزاءِ معنى العَلَم غيرُ ممتازٍ عنها ، بخلافِ المعرَّفِ باللَّام ، ولذلك قُلنا بأنَّ المُبهمَ لا يُوصفُ بالمُضافِ ، لأنَّ المُبهَمَ مَقصودٌ به من الأصلِ التَّعـريفُ (٣لأنَّـه للتَّعريفِ مَصـوغٌ٣) بخلافِ اسمِ المُضافِ فإنَّه غيرُ مقصودٍ من الأصـلِ

---

(١) في (أ) فقط ساقط من نص الأندلسي أيضاً.

(٢) في (ب) تكلمة.

(٣ ـ ٣) في (أ) لأن التعريف موضوع وما أثبتناه يوافق ما ورد في نصّ الأندلسي.

التَّعريفُ ولأنَّ التَّعر يفَ في المُبْهَم وَقَعَ مُعَجَّلًا بخلافِ التَّعريفِ في المُضافِ فإنَّه / (١إلى وقتِ التحاقِ١) المُضَافِ إليه بالمُضافِ مؤجَّلٌ ، والمؤجَّلُ لا يكافيءُ المُعَجَّل . فإن سألتَ : فكيفَ وُصِفَ المبهَمُ بالمعرَّفِ باللَّام مع أنَّهما لم(٢) يتكافآ في جِهَةِ التَّعريفِ لأنَّ المبهمَ كما ذكرتُ قد قُصِدَ به من الأصلِ التَّعريفُ ، ولا كذلك المعرَّفُ باللاَّمِ ، وكذلك المعرَّفُ باللاَّم يتَّصِفُ بالمضافِ إلى المعرَّفِ باللاَّمِ ، وعلى العَكس مع أنَّهما لم(٣) يتكافآ في جهةِ التَّعريفِ ، إذ التَّعريفُ بالمعرَّفِ باللاَّمِ ، وفي المُضافِ مؤَجَّلٌ ؟ [٦٢/أ]

أجبتُ : المبهمُ والمعرّفُ باللاَّم إمَّا أن يتكافآ في جِهَةِ التَّعريفِ أو لا يَتَكَافآ ، فإن تَكَافآ حَصَلَ الغَرضُ ، وإن لم يَتَكَافآ قُلنا : إنَّهما وإن لم يَتَكافآ حَقِيقةً فقد تَكَافآ حُكْماً ، لأنَّ ذلك المُقدَّرَ من التَّفاوتِ الواقعِ بَينهما ساقِطٌ حُكماً وهذا لأنَّ الحاجَةَ قد تَمَسُّ إلى وصفِ المُبْهَمِ بغيرِهِ من المعارِفِ ، وأشبهُ شيءٍ له(٤) من المعارِفِ التي يُوصَفُ بها المُعرَّفُ باللاَّمِ فَيَسْقُطُ ضَرورةً ، أمَّا أنَّ الحاجَةَ قد تَمَسُّ إلى وَصِفِ المُبهمِ بغيرِه من المَعارِفِ ، فلأنَّ المُبْهَمَ يُوصفُ بالمعرَّفِ باللاَّمِ ، والمعرّفُ باللاَّمِ غيرُ المُبْهَمِ من المَعارِفِ، فلولا أنَّ الحاجَةَ ماسَّةً إلى وصف المبهم بغيره من المعارف لما وصف به وأما أن المعرف باللاَّم أشبهُ شيءٍ به من المَعارِفِ التي يُوصَفُ بها، فلأنَّ المعارفَ خمسةٌ، أمَّا المضمرُ فلا يوصفُ ولا يُوصفُ به، وأمَّا المضافُ فالمعرَّفُ باللاَّمِ أشبهُ منه بالمُبهمِ(٥)، لأنَّ التَّعريفَ في المُعرَّفِ باللاَّمِ مُعَجَّلٌ، بخلافِ التَّعريفِ في المُضافِ، فيَبْقَى العَلَمُ والمُعَرَّفُ باللاَّمِ، فنقولُ: المعرَّفُ باللاَّمِ أشبهُ بالمُبْهَمِ من العَلَمِ إذ التَّعريفُ في العَلمِ لم

(١-١) في (أ) موقت والتحاق وما أثبتناه يوافق ما ورد في نصّ الأندلسي.

(٢) في (أ) لا يتكافآن وما أثبتناه يوافق ما ورد في نصّ الأندلسي.

(٣) في (ب) والمحصل.

(٤) في (ب) والمحصل.

(٥) في (أ) في المبهم.

يَقعْ مَقصوداً حَسبَ ما وَقَعَ في المعرّفَ باللاَّم ، بدليلِ ما ذكرتُهُ من قبل[١] من أنّ التَّعريفَ في العَلَم مُخْتَلطٌ بسائِرِ أجزاءِ معنى العَلَم، بخلافِ المُبْهَم والمعرَّفِ باللاَّمِ وكذلك قُلنا بأنَّ تَعريفَ المُبهَم كتعريفِ المُعَرَّفِ باللاَّمِ غيرُ قابلٍ للفَسخِ بخلافِ العَلَم ، فإنَّ تعريفَه قابلٌ للفَسْخِ ، وبهذا خَرَجَ الجَوابُ عن السُّؤالِ الثَّاني فإنَّ المضافَ والمعرّفَ باللاَّمِ مُتَكافآن حُكماً، ولذلك نابت[٢] اللاَّمُ عن الإضافةِ في قولِكَ: مررتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ. الأصلُ الثَّاني: أنَّ التَّعريفَ في الصِّفةِ يَجبُ أن يَكونَ على سَنَنِ التَّعريفِ في المَوصوفِ، فإذا وَقَعَ تَعريفٌ في الموصوف بكلمة وما وراء التعريف فيه بكلمة وجب أن يكون التعريف في الصِّفَةِ كذلك حَتَّى يَتَطَابَقَا، بيانُه: أنَّك إذا قُلتَ: جاءَني الرَّجُلُ فكأنَّه قيل لَكَ: أيُّ الرِّجالِ جاءَك العالمُ منهم أَم الجاهلُ؟، فإذا قلتُ العالمُ جاءَ زادَ التَّعريفُ في الجَـوابِ، على سَنَنِ التَّعريفِ في السُّؤالِ، وهذا لأنَّ معنى السؤالِ كما هو الذي هو عالمٌ من الرِّجال جاءَك أم الذي هو جاهِلٌ منهم فكذلِكَ معنى الجَواب الذي هو عالمٌ من الرِّجال جاءَني أم الذي هو جاهِلٌ، بخلافِ ما لَو قلتَ في الجَوابِ هذا، وهذا لأنَّ في قولك: هذا، لا يخلو من أن يَشْتَمِلَ على معنى وراءَ معنى الإشارَةِ أو لا، فلَئِن لم يَشْتَمِلْ لَمْ يَجز أن يَقَعَ جَواباً لأنَّه يَسألُك عن شَيئين فتُجيبُهُ عن أَحدِهما، ولئن اشتَمَلَ لم يَجُز أن يَقَعَ أيضاً جَواباً، لأنَّ الفَكَّ الذي ذَكَرْتُه فيما هُناك بَيْنَ لامِ التَّعريفِ وبينَ الدَّاخِلِ عليه لامُ التَّعريفِ غيرُ واقعٍ ها هُنا ضَرورةَ أنَّ الفَكَّ إنَّما يَجري بين كَلِمَتين، واسْمُ الإشارةِ كلمةٌ واحِدَةٌ، وكذلك إذا جِئتَ بالعَلَم .

قالَ جارُ اللَّه: «فَصلٌ، وحقُّ الصِّفةِ أن تَصحَبَ الموصوفَ إلاَّ إذا ظَهَرَ أمرُه ظُهوراً فيُستَغنى عن ذِكْرِهِ، فحينئذٍ يجوزُ تَركُه وإقامةُ الصِّفةِ مقامه كقوله[٣]:

---

(١) في (ب) فقط.

(٢) في (ب) فقط.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. وهو من عينيّته المشهورة التي أولها: =

وَعَلَيْهِما مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاودَ أَو صَنْعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ

وكقوله[1] :

رَبَّاءُ شَمَّاءُ لا يأوى لِقُلَّتِهَا إلَّا السَّحابُ وإلَّا الأَوبُ والسَّبلُ

وقوله تعالى[2] : ﴿ وعِنْدَهُم قاصِرَاتُ الطَّرفِ عِيْنٌ ﴾ » .

قالَ المُشرِّحُ : اِعلم أنَّ المَوصوفَ في هذا الفَصلِ مطروحٌ ، والجَمْعُ بينَه وبينَ هذه الصِّفةِ قَبيحٌ ، ألا تَرى أنَّك لو قُلتَ : عليهما دِرعان مَسرودتان قَضاهما داودَ كان مُسْتَقبَحاً[3] ، وكذلك لو قُلتَ : حُورٌ قاصراتُ الطَّرفِ عِينٌ وَقَعَ مسْتَقْبَحاً ، لأنَّه من المَعلومِ أنَّ مَسْرودتين قَضاهما داودَ لا يكونان إلَّا دِرعَين ، وأنَّ قاصرات الطَّرفِ عِين لا يكنَّ إلَّا حُوراً أو نَحوهُنَّ . وكذلك لو قُلتَ ناقَةٌ رَبَّاءُ ، هَضَبَةٌ شَمَّاءُ لا يَأْوِي لقُلَّتِها إلَّا السَّحاب عُدَّ قبيحاً لأنَّ الرَّبَّاء هي العالِيَةُ ، واشتقاقها من[4] الرَّبِّ لعُلُوِّه على المربُوبِ وكذلك الشَّماء من

= أمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِها تَتَوَجَّعُ

انظر شرح أشعار الهذليين للسّكري: ١٩/١. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصّل: ورقة ٣٤، والمنخّل: ورقة: ٧٧، وشرح الخوارزمي: ورقة ١٥٥، وزين العرب: ورقة ٣٨. وشرح المفصّل للأندلسي: ٢/ ورقة: ٥، والمقاليد: ١/ ورقة: ٢١٠ ، وشرح ابن يعيش: ٨٥/٣ والمفضّليات: ٤٢٨، والبديع في علم العربية: ١٠٥.

(١) البيت للمُتَنَخِّل الهُذَلِيِّ، وهو أبو أُثَيْلَةَ مالكُ بن عُوَيْمِر بن عُثمان بن حُبَيْش بن عادية الهُذلي انظر شرح أشعار الهذليين: ٣٧/٢. وتوجيه إعرابه وشرحه في المصادر السابقة في البيت الذي قبله ما عدا المفضليات وشروحها وانظره في: أمالي ابن الشجري ٣٢/٢، والخزانة: ٢٨٤/٢ . . . وغيرهما.

(٢) سورة الصافات: آية: ٤٨ .

(٣) في (أ) قبيحاً.

(٤) نقل ابن المستوفي هذا الاشتقاق ثم عقب عليه بقوله: قلت: كأنّه ذهب إلى أنّ ربّاء وشمّاء وصفان، لا أنّ أحدهما مضاف إلى الآخر. إثبات المحصل: ورقة ٣٥ كما علق عليه الأندلسي بقوله: ولو صح ما قاله الخوارزمي من أنّ ربّاء هضبة لصح أن تكون شمّاء صفة لها، وكان يكون مرفوعاً، لكنّ الرواية في البيت بإضافة ربّاء إلى شمّاء المحصل: ٦/٢ ونقل البغدادي في الخزانة ما قالاه: ٢٨٥/٢.

الشَمَمِ وهو الارتفاعُ ، ومن المَعلوم أنَّ العالِيَةَ المرتفعَةَ التي لها قُلَّةٌ يقصِدُها السَّحاب لِيُلِمَّ بها لا تكونُ إلَّا هَضَبةً .

الرِّوايةُ[1] صَنعُ برفعِ العين السَّوابغُ مجرورٌ على الإضافةِ ، الأوبُ هو المطرُ[2] ، لأنَّه بُخارٌ ارتفعَ من الأرضِ ، ثم آبَ إليها أي : رَجَعَ ، وبذلك يُسمى رَجْعاً . السَّبلُ : هو المطرُ بين السَّحابِ والأرضِ ، وقد أسبَلَتِ السَّماءُ ، وأصله من أَسْبَلْتُ[3] السِّترَ ، إذا أرخَيْتَه[4] / . [٦٢/ب]

قالَ جارُ اللَّهِ : « ومنه[5] قولُ النَّابِغَةِ[6] :

كـأنَّـكَ من جِمـالِ بَنِي أُقَيشٍ يُـقَـعْـقَـعُ خَـلفَ رِجـليـه بِـشَـنِّ

أي : جَمَلٌ من جِمَالهم ، وقالَ[7] :

لَـو قلتُ مـا في قَـومهـا لَـم تِيْثَمِ يَـفْضُـلُهـا في حَـسَبٍ ومِـيْـسَـمِ

---

(١) في (أ) الرواية.
(٢) نقل الأندلسي تفسير الخوارزمي للأوب، ونقل عن الزمخشري في حواشي المفصّل أن الأوب هو النّحل المحصل: ٦/٢، ٧. والثابت فيما يعتقد أنها حاشية المفصّل: ورقة: ١١٢، الأوب المطر.
(٣) في (ب) أسبل.
(٤) في (ب) أرخاه.
(٥) عقّب الأندلسيّ على الزمخشري في إيراده هذه الأمثلة بقوله: قلت قد كثّر هذا من الأمثلة تقوية لما ادّعاه من حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، وسواء كان اسماً أو فعلاً والقياس عدم الحذف، لما فيه من إخراج التّابع عن كونه تابعاً لفظاً، إذ معنى كونه تابعاً أن لا يباشر العامل لفظاً، وفي حذف الموصوف يلزم ذلك. . . المحصّل: ٥/٢.
(٦) انظر ديوانه: ص ١٩٨. والبيت في إثبات المحصّل: ورقة ٣٦، والمنخّل؛ ورقة ٧٨ وشرح الخوارزمي: ورقة: ١٥٥، وزين العرب: ورقة: ٣٨ و ٣٩، وشرح الأندلسي: ٦/٢، ٧ وابن يعيش: ٥٩/٣.
وهو من شواهد الكتاب: ٣٧٥/١. وشرح أبياته لابن السيرافي: ٥٨/٢، وشرحها للكوفي رقم ١٣٠، والمقتضب: ١٣٨/٢، وسر الصناعة: ٢٨٤/١ والخزانة: ٣١٢/٢. . .
(٧) تقدّم ذكره في باب النّداء.

أي : ما في قَومِها أَحَدٌ ومنه[1] :

* أنا ابنُ جَلا . . . . *

أي : رَجُلٍ جَلا وقوله[2] :

* بِكَفَّيْ كانَ مِنْ أَرمى البَشَر *

وسَمِع سيبويهِ[3] بعضَ العَرَبِ الموثوقِ بهم يَقولُ : ما منهما مَاتَ حتَّى رأيتُه في حالِ كَذَا وكذا ، يُريدُ : ما منهما أحدٌ ماتَ » .

قال المشرّحُ : اِعلَم أنَّ المَوصوفَ في هذا الفَصلِ مَطروحٌ ، لكنَّه لا يَقْبحُ أن يذكرَ مَع الصِّفةِ ، ألا تَرى أنَّك لَو قلتَ : كأنَّكَ جَمَلٌ من أجمالِ بني أُقيش لم يَقْبَح وكذلك : لَو قلتَ : ما في قَومِها أحدٌ يفضُلُها في حَسَبٍ لكانَ هو الأحْسَنُ ، وهكذا لو قلتَ : أنا ابنُ رَجُلٍ جَلا ، وكذلِكَ لو قُلتَ : بكفَّي رَجلٍ كان من أَرمى البَشَر ، كانَ هو الأحسَنَ، كذلك لو قُلت : ما مِنهما[4] واحدٌ ماتَ حَتَّى رأَيتُهُ في حالِ كَذَا[5] وكَذا ، وإذا جازَ حذفُ

---

(1) هذا جزء بيت تمامه:

أنـا ابـن جـلا وطـلّاع الـثـنـايـا   متى أضـع الـعـمـامـة تـعـرفـوني

وهو من أبيات لسحيم بن وثيل الرّياحي، في الأصمعيّات.

انظر إثبات المخصل: ورقة: ٣٧، والمنخّل: ورقة: ٧٩، وشرح الخوارزمي: ورقة: ٥٧ وزين العرب: ورقة: ٣٩، وشرح الأندلسي: ٥/٢، والمقاليد: ٢١٠/١ وشرح ابن يعيش: ١٦٠/١، ٥٩/٣، والبيت من شواهد سيبويه: ٧/٢، والمعاني الكبير: ٥٣٠، ومجالس ثعلب: ٢١٢، وتفسير الطبري: ٢١٠/٧، وخزانة الأدب: ١٢٣، وقد تقدم ذكر هذا البيت في باب الممنوع من الصرف أمّا سُحيم: فهو سحيم بن وثيل بن عمرو الرّياحي اليربوعي الحنظلي التميمّي. شاعر مخضرم من الطبقة الثانية من شعراء الإسلام، مشهور الذكر في الجاهلية والإسلام، له مع غالب بن صعصعة والد الفرزدق مفاخرة مشهورة. انظر ترجمته في جمهرة الأنساب: ٢١٥، وخزانة الأدب: ١٢٨/١، ١٢٩.

(2) سيأتي تخريجه بعد ذكر الشارح تكملته.

(3) انظر الكتاب: ٣٧٥/١.

(4) في (ب) منها.

(5) في (ب) فقط.

الاسمِ ومَعه حَرفُ العَطفِ في نَحو قَولِهِ[1] :

* ألا فالبِثَا شَهرين أو نصفَ ثالثٍ *

ألا تَرى أنَّ نِصفَ ثالثٍ لا يَكون ثالثاً حَتَّى يتقدمَه شَهران ، وكذلك قولُهُم : رَاكِبُ النَّاقةِ طَلِيحان ، والمعنى : رَاكِبُ النَّاقَةِ والنَّاقةُ طَلِيحان ، فلأنْ يَجُوزَ حَذْفُ الاسمِ المُجرَّدِ أولى ما قبلَ البيتِ[2] :

أتخـذُلُ نـاصِـري وتُعِـزُّ عَبسـاً   أيـربـوعُ بـن غَـيطٍ لـلـمُـعِـنّ
كأنَّك من جِمَالِ .... البـيـت

المُعِنُّ : الذي يَتَكَلَّمُ في الأُمورِ التي فيها كُفِيَ الكَلام . يَربوعُ بن غَيْطٍ : قومُ النَّابغةِ اللَّامُ في المُعن صِلةُ فِعلٍ مَحذوفٍ كأنَّه قالَ : يا يربوعَ بن غيطٍ اعجَبوا للمُعِنَّ عُيَيْنَةَ بن حُصَيْنٍ ، بَنُو[3] أُقيشٍ بطنٌ من عُكْلٍ ، وقيل : فَخِذٌ من أشْجَع ، وقيل : من اليَمَنِ ، وجِمَالُ بَنِي أُقَيْشٍ وَحْشِيَّةٌ لا تَكاد يَتْبَعُ[4] بها لشدّةِ نِفَارِها ، وسَبَبُ هذا الشِّعرِ[5] أنَّ بَني عَبسٍ قَتَلُوا رَجُلاً من بَني أسَدٍ فَقَتَلَتْ بنو أَسدٍ رَجُلين من عَبسٍ ، فأرادَ عُيَيْنَة بن حِصنٍ الفَزَاري أن يُعينَ بني عَبسٍ ، ويَنْقُضُ الحِلفَ الذي بَين بَني ذُبيان وبَني أسدٍ ، وبينَهم حِلفٌ وتَناصرٌ ، قولُه : كأنَّك من جِمالِ بَنِي أُقَيشٍ أي : سَريعُ الغَضَبِ والنُّفُورِ ، وَتَنفُرُ مما لا يَنْبَغِي لعاقلٍ أن ينفرَ منه . « لم تِيْثَم » أي لم تَأْثَم . الشَّيخُ : كَسرُ حروفِ المُضَارعِ إلاَّ الياء قِياسٌ عندَ بعضِ العَرَبِ مُتَلئِّبٌ[6] ،

---

(١) البيت لابن أحمر الباهلي كما في ديوانه: ١٧١ وهو بتمامه:
ألا فالبثا شهرين أو نصفَ ثالثٍ   إلى ذاكما ما غَيَّبتني غيابيا
انظر: كتاب الشعر: ٣٩، والخصائص: ٢/٤٦٠، والمحتسب: ٢/٢٢٧، ٢٢٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/٣١٧.

(٢) تقدم ذكره.

(٣) يبدو أنّ المؤلف نقل هذا عن ابن السيرافي: ٢/٥٨.

(٤) في (أ) تتبع.

(٥) ابن السيرافي: ٢/٥٨.

(٦) أي: مطّرد.

في بابِ فَعِلَ يَفْعَلُ[1] بكسرِ العينِ في الماضي وفَتحِها في المُسْتَقبَلِ، وقوله: فَيِيْجَعَا[2] شاذٌ. ونَظير ما في قولها قَوله تَعَالى[3]: ﴿ وما مِنَّا إلَّا له مقامٌ مَعْلُومٌ ﴾ أي ما منّا أحدٌ هذا عِنْدَ البَصريّين، والكُوفيُّون على أنَّ « مَنْ » مضمرةٌ مع « إلَّا »[4] والتأويلُ عندهم: إلَّا مَن له مقامٌ[5]. وأنا ابن جَلا أي: ابنٌ من رَجُلٍ جَلا أمرُه وَوَضُحَ، أو ابنُ رَجُلٍ كَشَفَ الشَّدائِدَ، ما قبل البَيْتِ[6]:

---

(١) انظر بغية الآمال: ١٠١، ١٠٢.

(٢) يقصد بيت متمّم بن نويرة اليربوعي ديوانه: ١١٥.

قَعيـدَكِ أن لا تُسمِعِيني مَـلَامَـةً ... ولا تنكئي قَـرح الفُـؤاد فَـيِيجَعَـا

شرح المفضليات للأنباري: ٥٤٠، وشرحها للتبريزي: ١١٨٤/٣، والخزانة: ٢٣٤/١.

(٣) الصافات: آية: ١٦٤ وانظر توجيه الزمخشري في الكشاف: ٣٥٦/٣ ورد ابن مكتوم عليه في الدرر اللقيط: ٣٧٧/٧.

(٤) في (ب) لا.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنّحاس: ٧٧٦/٢، قال: بعد أن أورد قول الكوفيين: وفيه ما لا خفاء فيه من حذف الموصول. وانظر البيان لابن الأنباري ٣١٠/٢.

(٦) البيت في إثبات المحصل: ورقة ٣٧، والمنخّل: ورقة ٧٩، وشرح الخوارزمي ورقة: ١٥٧، وزين العرب: ورقة: ٣٩، وشرح الأندلسي: ٢/ والمقاليد: ١/ ورقة ٢١١، وشرح ابن يعيش: ٥٩/٣.

قال ابن المستوفى: في المحصّل: ٣٧ أي بكفي رجل، كذا في النّسخ،

بكفي كان من أرمى البشر

وبخطّ الخوارزمي وعادته ـ رحمه اللّه ـ أن يختصر الاستشهاد، ولعلّ هذا من مختصراته، أو من سهو النّاسخ. وهو مزاحف مكسور.

أقول: ألا ترى كيف يلتمس العذر، فيقول: ويحتمل أنه من سهو الناسخ مع أنه ذكر أنه بخط الخوارزمي فكيف يكون ما كتبه بخطه خطأً من النّاسخ. ثم قال: وصحته على ما أنشده ثعلب: ـ جادت بكفي. وبخط المغربي [الأندلسي]:

وغير كبداء شديدات الوتر

وصوابه شديدة الوتر على الإفراد، وكذا أنشده ثعلب، ولم يذكر في البيت الثالث جادت أو نحوها ليقوم وزنه لكن أتى به معاً.

الخزانة: ٣١٢/٢، والخصائص: ٣٦٧/٢، ومجالس ثعلب: ٥١٣، والمحتسب: ٢٢٨/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٤٩/٢، والإنصاف: ١١٤، والتبيين: ٢٠٠.

مـالَـك عِنـدي غَيْـرُ سَهْمٍ وَحَجَـرْ
وغَـيـرُ كَـبـداءَ شَـدِيـدَةِ الـوَتَـرْ
تَـرمـي بِـكَـفَّـي ...... الـبـيـت

قوسٌ كَبداءُ : ملءُ الكَفِّ مقبضُها . جادت : من الجَوْدَةِ .

قالَ جارُ اللّهِ : « وقد يَبْلُغُ من الظُّهورِ أنَّهم يَطرحونَه رَأساً كقولِهم : الأجـزَعُ والأبْـطَحُ ، والفـارِسُ والصَّـاحِبُ ، والـرَّاكِبُ ، والأورَقُ ، والأطلَسُ » .

قَالَ المُشَرِّحُ : الأجرَعُ : الرَّجلُ المُنقادُ ، والأبطحُ : حَيْثُ يَنْبَطِحُ السَّيلُ في الوادي ، والأوْرَقُ : من الإبل الذي في لَونه بَيَاضٌ إلى سَوادٍ ، ومنه قِيل للرَّمادِ أورَقُ ، وقال أبو زيدٍ[1] هو الذي يَضْرِبُ لَوْنُه إلى الخُضرَةِ ، وهو أَطْيَبُ الإبل لَحْماً ، وليسَ عِندهم في عَمَلِهِ وسَيْرِهِ بمَحْمُودٍ[2] ، دَلَّ عليه قوله[3] :

يـا لَـيْـتَ أَنِّـي وَقَـشَـامـاً نَـلْتَـقِـي
وهْـوَ عَـلى ظَـهْـرِ الـبَـعِـيـرِ الأوْرَقِ

ذِئبٌ أطلس: هو الذي في لَوْنِهِ غُبرةٌ إلى السَّوادِ ، فإن سَألتَ أَيْشٍ يَعني باطِّراحِهِ رأساً . أيَعني به أنَّه لا يُسْتَعْمَلُ معه المَوصوفُ ، أم يَعني به أنَّه يُسْتَعْمَلُ وقد لا يُسْتَعْمَلُ ؟ إن عَنَيْتَ به الأوَّلَ فممنوعٌ ، وذلك أنَّ الثَّلاثَة

---

(١) لم أقف على هذا النّص في كتاب النوادر لأبي زيد.
(٢) في (ب) وليس عندهم محمود في...
(٣) وردا في شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السكيت شرح أبي محمد يوسف بن الحسن السّيرافي وبعدهما:
وأنـا فـوق ذات غـرب خـيـفـق ثـم اتـقـى وأي عـصـر أتـقـي
بعلبة فقلعة المعلق
وورد البيت الأخير في اللسان: (قلع) ونسبه إلى أبي محمد الفقعسيّ.

الأَوَل وهي : الأجزَعُ والأبْطَحُ والفارِسُ، وكذلك الأبرَقُ ـ بالباء المُوَحَّدة ـ وإن كان لا يُسْتَعْمَلُ معها المَوصوفُ ، فالأربعةُ الأُخر يُسْتَعْمَلُ معها ألَا تَرى إلى البَعيرِ الأورقِ ، وذِئبٍ أطلس بالسِّين . وإن عَنيتَ به الثَّاني فَجميعُ أسماءِ الصِّفاتِ كذلك ، قَد يُسْتَعْمَلُ مَعَهَا المَوصوفُ ، وقد لا يُسْتَعْمَلُ معها ؟

أَجبتُ : المعنى أنَّ هذه الأسامِيَّ إذا أُطلِقَت انصرفَت إلى مَوْصُوفاتِها المَعْهُودةِ ، وإن لم تَكُنْ مَعها مَذكورةً ، ألا تَرى أنَّك إذا قُلتَ : مرَّ بنا الأورقُ والأطلسُ انصرف الأوَّلُ منهما إلى البَعِيرِ والثَّاني إلى الذِّئبِ وفي عراقيَّاتِ الأبيوَرديِّ(١) :

وَضَبَّت عليه الطُّلسُ وهي سَوَابِغٌ(٢) تَجُوبُ(٣) عليه البِيدَ بالنَّسَلانِ(٤)

ثُمَّ الذي يَدُلُّ على القِسمِ الأوَّلِ تَنْزيلُ الأسماءِ تَكْسيرُهم إيَّاها تكسرُ الأسماءِ فَقالُوا : الأجازِعُ والأباطِحُ والأبارِقُ والفَوارسُ . فإن سألتَ : هذه الأسماءُ خَرَجَت إلى الاسميَّةِ كيفَ مُنِعَتِ الصَّرفَ ولم يكُن انصرافُها كأفكَلَ وأيدَعَ ؟ أجبتُ : لأنَّ قَضِيَّةَ كونِها صِفات في الأصل / أن تكونَ مقترِنَةً بها المَوصوفاتُ، وأن تكونَ غيرَ مصروفةٍ ، فإذا أغنانا كَثْرةُ الاستِعْمالِ عن اقترانِ المَوصوفاتِ بها فمِن أينَ تَخْرُجُ عن كَونِها غيرَ مَصروفةٍ ؟ [٦٣/أ]

(١) ديوان الأبيوردي: ٣٨٨/١.
(٢) في (ب) سواغب.
(٣) في (ب) تجوز إليه.
(٤) الطّلس: جمع أطلس، وهو الذئب. النّسلان: العدو.

[بَابُ البَـدْل]

قالَ جارُ اللَّه : « البَدَلُ على أَربعةِ أَضربٍ ، بَدَلُ الكُلِّ من الكُلِّ كقوله تَعَالَى[1] : ﴿ اِهدِنَا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وبَدَلُ البَعضِ من الكُلِّ كقولك : رأيتُ قومَك أكثرَهُم ، وثُلُثَيْهِم ، و « ناساً منهم[2] وَصَرَفْتُ وُجُوهَهَا أَوَّلِها » ، وبدلُ الاشتمالِ كقولك : سُلِبَ زيدٌ ثوبُه ، وأعْجَبَني عمرو حسنُهُ وأَدَبُهُ وعِلْمُهُ ونَحو ذلك مما هو منه ، أو بمنزلتِهِ من التَّلَبُّس ، وبدلُ الغَلَطِ كقولك : مررتُ برجلٍ حمارٍ ، أَردتَ أن تقولَ بحمارٍ فَسَبَقَكَ لِسَانُك إلى رجلٍ فَتَدَارَكْتَهُ وهذا لا يكـون إلاَّ في بَدأةِ الكلامِ ، وبما لا يَصْدُرُ عن رَوِيَّةٍ[3] وَفَطَانَةٍ » .

قالَ المُشَرِّحُ : البَدَلُ : هو ما يُذكَرُ بعدَ الشَّيءِ من غيرِ واسطةِ حَرفِ عَطفٍ على نِيَّةِ أن يُعَلَّقَ به غَير ما عُلِّقَ بالأَوَّلِ . الضَّميرُ في وُجُوهِهَا يَنْصَرِفُ إلى الإبلِ . الشَّيخُ : ما أردنا بهذا تَعْلِيمَ اللَّفظِ ، ولكن الغَرَضَ أَنَّهم إذا غَلِطُوا كَيْفَ يَتَدَارَكُونَهُ .

اِعلم أنَّ البَدَلَ على ثَلاَثَةِ أضربٍ[4] : بدلُ المِثلِ من المِثلِ كقوله

---

(١) سورة الفاتحة: آية ٣.

(٢) ساقط من (أ) فقط.

(٣) في (ب) رويّة الكلام.

(٤) نقل الأندلسي في المحصل: ٢/ ورقة ٩ هذا النّص، من قوله: اعلم أنّ البدل... إلى آخر =

تَعالَى : ﴿ اِهدِنَا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ صِراطَ الَّذِينَ ﴾ ، وبَدَلُ الاشتمالِ وهو على صِنْفَين : أحدُهما : بَدَلُ البَعْضِ من الكُلِّ كقولِكَ : رأيتُ قومَكَ أكثَرَهم الثاني : ـ أن لا يكونَ بَدَلَ البَعضِ من الكُلِّ لكنَّه شيءٌ يَلْتَبِسُ به كَقولِكَ : أعجَبَني عَمرٌو حُسْنُهُ ، وهذا النَّوعُ من بَدَلِ الاشتمالِ قَريبٌ من التَّمييز على[1] الجُمْلَةِ ، تَقولُ : طابَ زَيدٌ قَلْبُه كما تقولُ : طابَ زيدٌ قَلباً ، وَأَعْجَبَني كَرَمُه كما تَقُولُ : أَعجَبَنِي عَمرو كَرماً .

فإن سألتَ : أَجمعَ[2] النَّحويون على أنَّ البَدَلَ أربعةُ أَقسامٍ ، كلُّ واحدٍ منها قِسمٌ ، وأنت[3] جَعَلتَهُ على ثلاثةٍ ، أحدُها قسمان ، فما وجهُ التَّفاضلُ بين القَولين ؟ أَجبتُ : بأنَّهم جَعَلوا صِنْفَي النَّوعِ نَوْعَينِ ، وهذا سَهوٌ ، كما قُلتَ : الحَيوان ثورٌ وفَرَسٌ وَعَرَبيٌّ[4] وعَجَميٌّ .

قالَ جارُ اللَّه : « فَصلَ ، وهو الذي يُعْتَمَدُ بالحَدِيثِ ، وإنَّما نَذْكُرُ الأوَّلِ لِنَحوٍ من التَّوطِئَةِ ليُفادَ بِمَجْمُوعِهَا فَضلُ تَأكيدٍ وَتَبيينٍ لا يكونُ في

= النّص مع تصرف ظاهر. ثم عقّب عليه بقوله: أقول: الصحيح ما ذهب إليه الجماعة من أنّ الأقسام أربعة، لأنّ كل واحد منها يمتاز عن الآخر بخواص لا توجد في الآخر. وإذا كان كذلك وجب أن يوضع لكل واحد منها اسم على حدة، ولو صحّ ما قاله لجاز أن يقال هذا في التّوابع بأسرها فإن كل واحد منها ما امتاز بفضل ذاتي، بل بأمر عرضي، وهي الأمور التي أشرنا إليها قبل فيكون الكل أصنافاً للتابع، لا أنواعاً له وهو قد سلّم أنها أنواع فإنه قد سلم أنّ البدل على ثلاثة أنواع، . . . ثم قال: وسنبّين أن يدل الاشتمال ليس هو بدل البعض، وبالعكس ونذكر ما بينهما من الفروق ما يوجب أن يكون كل واحد منهما نوعاً برأسه . . ولما شرع الأندلسي، في شرحه بعد رده على الخوارزمي قال: الأول بدل الكل من الكل، وهو الذي سمّاه هذا الشارح [الخوارزمي] بدل المثل من المثل، وكأنّه تحاشى أن يقول: الكل والبعض، كراهية لإدخال اللام على كل وبعض، والزجاجي قد اعتذر عن إدخال اللاّم عليها فقال: وإنّما قلنا: البعض والكل مجازاً، وعلى استعمال الجماعة مسامحة. . . انظر تفصيل ذلك في الورقتين: ٩، ١٠.

(١) في (أ) عن.
(٢) في (أ).
(٣) في (ب) وأنت على أنّه ثلاثة.
(٤) في (أ) واعرابي وأعجمي، وما في (ب) يوافقه نصّ المحصّل.

الإفرادِ . قالَ[1] سيبويه عَقيبَ ذكرِه أمثلةَ البَدَلِ : أرادَ رأيتُ أكثرَ قومِك ، وثلثي قَومِك ، وصَرَفْتَ وُجُوهَ أوَّلِها ، ولَكِنَّه ثَنَّى الاسمَ تَوْكيداً »[2]

قالَ المشرِّحُ : المقصودُ في بابِ البَدَلِ هو الثَّانِي ، أمَّا في بابِ بَدَلِ المثلِ فلأنَّ الأوَّل [3] قد اشتَمَلَ على ما اشتَمَلَ[3] عليه الثَّاني ، لكنْ لا بُدَّ من أن يكونَ في الثَّاني فَضلُ [4]تبيينٍ لا يكونُ في الأوَّلِ[4]، فيكونْ أدخَلَ[5] في القَصدِ ، لأنَّه أكثرُ إفضاءً[6] إلى الغَرَضِ ، وأمَّا في صِنْفَي الاشتِمَالِ فظاهرٌ كونُ الثَّاني مَقصوداً ، وأمَّا في بَدَلِ الغَلَطِ فأظهرُ منه ، والبَدَلُ للتَّشييدِ بعدَ [7] التَّمهيدِ .

قال جارُ اللَّهِ : « وقولُهم : إنَّه في حكمِ تَنْحِيَةِ الأوَّلِ إيذانٌ مِنهم باستقلالِهِ بنَفْسِهِ ، ومفارقَتِهِ للتَّوكيدِ والصِّفَةِ في كونِهما تَتِمَّتَيْنِ لما يَتْبَعَانِهِ ، لا أَنّ يعنوا إهدارَ الأوَّلِ وطرحَه ، ألَا تَرَاكَ تَقُولُ : زَيدٌ رأيتُ غلامَه رَجُلاً صالِحاً ؟ فلو ذَهَبتَ تُهْدِرُ الأوَّلَ لم يَسُدَّ كَلاَمُكَ » .

قَالَ المُشَرِّحُ : اعلم[8] أنَّ شَيْخَنا ـ رَضِيَ اللَّه[9] عَنه ـ مما لا يُجري قولَهم : البَدَلُ في حكمِ تَنْحِيَةِ المُبدَلِ على حَقِيقَتِهِ ، بل يُؤوِّلُـهُ فيقولُ : المُرادُ بِهَذِهِ الكَلِمَةِ أنَّ البَدَلَ لَيس كـالصِّفَةِ والتَّـأكيدِ في كـونِهما تَتِمَّتَيْنِ

(١) الكتاب: ٧٥/١، وانظر شرح الصّفار: ١/ ورقة ١٨٥، والأصول: ٤٧/٢.
(٢) في (ب) فقط مؤكداً.
(٣ - ٣) من (ب).
(٤ - ٤) من (ب).
(٥) في (ب) الرّجل.
(٦) في (أ) اقتضاء.
(٧) في (ب) فقط يفد.
(٨) نقل الأندلسيُّ في المحصّل: ٢/ ورقة ١٤، ١٥. شرح هذه الفقرة مع حذف كثير من عبارات المؤلف. وقد أجاد في عرض أقوال العلماء في قول النّحاة: البدل في حكم تنحية المبدل فذكر رأي ابن جني، والثّمانيني، وابن برهان، وأبي البقاء العكبري والخوارزمي، والجرجاني ثم قال: فالقول المرضي في هذه المسألة ما قاله الجرجاني في حواشي الإيضاح. . . .
(٩) الترضي في (ب) فقط.

للأوَّلِ(١) ، إنَّما هو المَقصُودُ في هذا البَابِ لا أن يُريدُوا إهدارَ الأوَّلِ وطرحَه(٢)، بدليلِ أنَّك تَقولُ : زَيدٌ رأيتُ غُلامَهُ رَجُلًا صالِحاً ، فيكونُ « رَجُلًا » بدلاً من « غُلامه » ، ثم لا يُمكِنُ طَرحُ « غُلامه » ها هُنا ألَا ترى أنَّك لو قُلتَ : زَيدٌ رَأَيْتُ رَجُلًا صالِحاً ، لم يَرْتَبِطْ آخرُ الكلامِ(٣) بأوَّلِه ، وهذا كَلامٌ قد باضَ(٤) فيه الفَسَادُ وعشَّشَ، وذلك أنَّ رَجُلًا صالِحاً ها هنا منصوبٌ على أنَّه مَفعولٌ ثانٍ لرأيتُ، و«غلامَه» منصوبٌ على أنَّه مَفعولٌ أولُ لَهُ (٥فإن سألتَ: فَما تقولُ في زَيدٍ أدركتُ غُلامَه رَجُلًا صالِحاً؟ أجبتُ٥): هو مَنصوبٌ على الحالِ ، فإن سَأَلتَ: لو(٦) كانَ ذلك الكلامُ مُجرىً على حَقِيقَتِهِ لجازَ مررتُ برَجُلٍ قائمٍ رَجُلٍ آخر، ولما(٧) جازَ رأيتُ زيداً إيَّاه، كما لا يَجوزُ رأيتُ إيَّاه، ولَمَا جازَ زيدٌ ضَربتُهُ أخاكَ، كما لا يجوزُ زيدٌ ضَربتُ أخاكَ؟ أَجبتُ: أمَّا الأوَّلُ فإنَّما لا يَجوزُ لأنَّه لا يَتَمَيَّزُ فيه الأوَّل، وكذلك لو قلتَ: زَيدٌ ضَربتُ أخاكَ إيَّاه لجازَ، وأمَّا الثَّاني فهو وإن كانَ بَدَلاً من حَيثُ الصُّورة فهو تَأكيدٌ من حَيثُ المعنى ألا تَرى أنَّ معناه رَأيتُ زيداً نَفْسَهُ، فإن سَألتَ إيَّاهُ باتفاقِ النَّحويين لَيست من ألفاظِ التَّأكيد؟ أجبتُ: نَعم لكِنْ لمَّا سدَّ
[٦٣/ب] مَسَدَّ / التَّأكيدِ أُجرى مُجراه، ومن ثَمَّةَ قالَ ابنُ السَّرّاجِ(٨) في قولِكَ ضَربتُ قَومَك صَغِيرَهُم وكَبِيرَهُم بأنَّه على البدَلِ والتأكيدِ(٩)، وإن لم يكن صَغِيرُهم(١٠) وكَبيرُهم من ألفاظ التَّأكيدِ، أمَّا الثَّالثُ فالمَعنِيّ بقولنا البَدَلُ في

---

(١) في (أ) للأولى.
(٢) في (ب) واطراحه.
(٣) في (ب) كلامه.
(٤) في (ب) وكن.
(٥ - ٥) في (أ) فقط.
(٦) في (ب) لم.
(٧) في (أ) أو لما.
(٨) الأصول: ٢/٥٥.
(٩) في (ب) فقط وعلى التأكيد، وفي الأصول: على البدل والتأكيد جميعاً.
(١٠) في (ب) كبيرهم وصغيرهم.

حكم تنحِيَةِ المُبدلِ أنَّ المُبدَلَ يَجُوزُ تنحيتُهُ إمَّا حَقيقةً، وإمَّا حُكماً[1] وتقديراً، أمَّا حقيقةً ففي نحو: لم يَقعُدُوا إلاَّ زَيدٌ. وأمَّا تَقديراً ففي نحو ما ذكرتُه، وذلِكَ أنَّ كونَ[2] الكَلاَمِ الَّذي وَقَعَ فيه المُبدَلُ جُزءاً مِن كَلامٍ آخَرٍ أمرٌ عارضٌ، والعارِضُ بمنزلةِ العَدَمِ، إذ لا يُعتَدُّ به فكانَ البَدَلُ فيه في حُكم تَنحِيَةِ المُبدَلِ حُكْماً. ثُمَّ الذي يَشْهَدُ بكونِ البَدَلِ في حُكمِ تَنحيةِ المُبدَلِ حَقيقةً لَفظُ ابنِ السرّاجِ المُبدَلُ[3] منه بمنزلةِ ما لَيس من الكَلاَمِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ والذي يَدُلُّ على كَونهِ مُستَقِلاًّ بنفسِهِ أنَّه في حُكمِ تَكريرِ العَاملِ بَدليلِ مَجيءِ ذَلكَ صَريحاً في قَوله عَزَّ وجَلَّ[4]: ﴿ للَّذين استُضعِفُوا لِمَنْ آمن مِنهُم ﴾[5] وقولـه[6] ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بالرَّحمَنِ لِبُيُوتِهِم سُقُفاً من فِضَّةٍ ﴾ وهذا البَدَلُ[7] من بَدَلِ الاشتمالِ».

قالَ المُشَرِّحُ: تكريرُ العاملِ يدلّ على أنَّ البَدَلَ في حكمِ تَنحِيَةِ المُبدلِ لأنّه استئنافٌ للتّعليق بالثّاني لما علّقَ بالأوّل، فيكونُ البَدَلُ مُتَعلِّقاً بالشَّيءِ السَّابقِ، حَسبَ ما تعلَّقَ به المُبدَلُ، ولا نَعني بكونِ البَدَلِ في حُكمِ تَنحيةِ المُبدلِ سِوى هذا القَدرِ، مثالُه: رَجُلٌ تَوَسَّلَ إلى الأمير برَجُلٍ فإنّه لا يكونُ المُتَوسِّلُ في حكمِ تَنحِيَةِ المُتَوسَّل به أمَّا إذا ثَبَتَ للمُتَوسِّل عَينُ القرابةِ[8] التي هي ثابِتَةٌ للمُتَوسَّلِ بِهِ، فقد صارَ المُتَوسِّلُ في حُكمِ تَنحيةِ المُتوسَّلِ به.

---

(١) في (أ).
(٢) في (أ) يكون.
(٣) في (أ) البدل.
(٤) في (أ) فقط وعلا.
(٥) سورة الأعراف: آية: ٧٥.
(٦) سورة الزخرف: آية: ٣٣.
(٧) في (أ) فقط.
(٨) في (أ) القربة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وليسَ بمشروطٍ أن يَتطابَقَ البَدَلُ والمُبدَلُ منه تَعريفاً وتَنكيراً بل لَكَ أن تُبدِلَ أيَّ النَّوعين شِئتَ من الآخر، قالَ اللَّه تَعالى[1]: ﴿ صِراطٍ مُستقيمٍ صِراطِ اللَّهِ الذي لَهُ ﴾[2]، وقالَ[3]: ﴿ بالنَّاصِيَةِ ناصِيَةٍ كاذِبَةٍ ﴾ خَلا أنَّه لا يَحسُنُ إبدالُ النَّكِرَةِ من المَعرفَةِ إلاّ مَوصُوفَة كَناصيةٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: هذا بِناءً على أنَّ البَدَلَ فيه فَضلُ تبيينٍ لا يكونُ في الأوَّلِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فَصلٌ؛ ويُبدَلُ المُظهَرُ من المُضمَرِ الغائبِ دونَ المُتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ تقولُ: رأيتُهُ زَيداً، ومَرَرتُ به زَيدٍ، وصَرَفْتُ وُجُوهَها أوَّلِها، ولا تقولُ: بِيَ المِسكينِ كانَ الأمرُ، ولا عَليك الكريمِ[4] المُعوَّلُ».

قالَ المُشَرِّحُ: المُبدَلُ للتَّدرج[5] منه إلى البَدَلِ، وإنَّما يُتَدرَّجُ منه إليه إن لو لم يَكن بَينهما تَنافرٌ، والشّيئان متى اختَلَفا بالغَيبَةِ والخِطابِ، أو بالغَيبَةِ والحِكايةِ فَقَد تَنافَرا فإن سَألتَ فما تَقُولُ في قَولِهِ[6]:

ويَعْلَمُ أن سَيلقَاه كِلاَنَا

فإنَّه أبدَلَ فيه المُظهَرَ وهو غائِبٌ من ضَميرِ الحِكايةِ، وقولُه تَعالى[7]: ﴿ لَقَدْ كانَ لَكُم في رَسولِ اللَّهِ أُسوةٌ حَسَنَةٌ لمَن كانَ يرجُو اللَّهَ ﴾ فقد أبدَلَ

---

(١) سورة الشورى: آية ٥٢، ٥٣.
(٢) (الذي له) ساقطة من المفصّل.
(٣) سورة العلق: آية: ١٦.
(٤) في (ب) فقط كان المعوّل.
(٥) في (أ) للتّدرج.
(٦) صدره:

فإنَّ اللَّهَ يَعْلَمُني وَوَهْباً

وهو للنمر بن تولب، انظر ديوان شعره جمع الدكتور نوري حمّودي القيسي: ١٢٢، وقد تقدم ذكره في باب الإضافة فانظره هناك.
(٧) سورة الأحزاب: آية: ٢١.

فيه الغَائِبَ من المُخاطَبِ؟ أجبتُ: أمَّا الأوَّل فلأنَّ المُضافَ لمَّا كانَ في الحَقيقَةِ تَأكيداً للمُضافِ إليه، وهو ضَميرُ حِكايَةٍ كالمُبَدلِ منه جازَ إبدالُهُ منه، أمَّا الثَّاني فذاكَ من أَجلِ أنَّ الخِطابَ لَيس لِقومٍ بأعيانِهِم، فنزِّلُوا مَنزِلَةَ الغُيَّبِ لأنَّ المعنى لو كانَ للناسِ فيهم أُسوةٌ حَسَنَةٌ، أو لأنَّ المَعنى: لقد كان لكم فيهم أُسوةٌ حَسَنَةٌ لراجيكم اللَّهَ.

قالَ جارُ اللَّهِ: والمُضمَرُ من المُظهَرِ نحو قولِكَ: رأيتُ زَيداً إيَّاهُ، ومَرَرتُ بزَيدٍ بِهِ، والمُضمَرُ من المُضمَرِ كقولِكَ: رأيتُكَ إيَّاك، ومررتُ بِكَ بِكَ.

قالَ المُشَرِّحُ: أبدلَ فيه المضمرَ من المظهَرِ، وهو زَيدٌ، وكذلك الضَّميرُ المُنفَصِلُ وهو إيَّاك، من المتَّصلِ وهو الكافُ في رأيتُكَ إيَّاكَ[1]، فإن سَألتَ: لم لا يَجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ الثَّاني في رَأيتُك إيّاكَ تأكيداً؟ أجَبتُ: لأنَّ الضَّميرَ متى تَأكّدَ بضَميرٍ فلا يَخلو من أن يكونَ بينهما مُوافقةٌ إعرابيّةٌ، أو لا يكونُ، فلئن لم يَكُن بينَهما موافَقَةٌ إعرابيَّةٌ فهو تَأكيدٌ، ولئن كانت فَهو بَدَلٌ على ما قَرّرتُهُ قَبلُ.

---

(١) في (أ) فقط.

[بَابُ عَطفِ البَيَانِ]

قالَ جارُ اللَّهِ: «عطفُ البيانِ: هو اسمٌ غيرُ صِفَةٍ، يَكْشِفُ عن المُرادِ كَشفِها، ويُنزَّلُ من المَتبوعِ منزلةَ الكَلِمَةِ المستَعْمَلَةِ من العربيَّةِ إذا تُرجِمَت بها، وذَلِكَ نَحو قولِهِ:

أَقسَمَ باللَّهِ أبو حَفصٍ عُمَر

أرادَ عُمَر بن الخَطَّاب ـ رَضِي اللَّه عَنه ـ، فهو كما تَرى جَارٍ مَجْرى التَّرجمةِ، حَيثُ كَشَفَ عن الكُنيَةِ لقيامِهِ بالشُّهرَةِ دُونَها».

قالَ المُشرِّحُ: عَطفُ البَيانِ: هو الكَشفُ بغيرِ الـوَصفِ. ما بعـدَ البيتِ(١):

---

(١) مناسبةُ هذا الرّجز ما روي أنَّ أعرابياً أتى عُمَرَ بن الخطاب رضي اللَّه عنه فقال: يا أميرَ المؤمنين إنَّ أهلي بعيدٌ وإنّي على ناقةٍ دبراءَ نقباءَ، فاحملني، فقال عُمر: كذبتَ، واللَّه ما بها نقبٌ ولا دبرٌ فانطلق الأعرابي فحلّ ناقته، ثم استقبل البطحاء وهو يقول:

أقسَمَ باللَّهِ أبو حفصٍ عُمَرْ. . .

وعمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه مقبلٌ من أعلى الوادي، فجعل إذا قال:

فاغفر له اللّهمّ إن كان فَجَرْ

قال: اللّهم صدق، حتى التقيا، فأخذ بيده، فقال: ضع عن راحلتك، فوضع فإذا هي كما قال: فحملَهُ على بعير، وزوّده وكساه. وهناك روايات أخرى للقصة. ولعلّ هذه أقربها إلى الصواب إن شاء اللَّه. ولعلّ الأعرابي الذي دارت حوله القصة هو عبداللَّه أو عمرو ـ على اختلاف في اسمه ـ بن كَيسبة النَّهديّ، الذي ترجم له ابن حجر في الإصابة: ٩٥/٥، ١١٨ =

ما إن بها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ
فاغفِر له اللّهمَّ إن كانَ فَجَرْ/ [٦٤/أ]

قالَ جارُ اللّهِ: «فَصلٌ؛ والّذي يَفصِلُه لَكَ من البَدَلِ شيئان، أَحَدُهُما: قَولُ المَرّارِ الأسَديّ(١):

أنا ابنُ التَّارك البَكريّ بِشرٍ عليهِ الطَّيرُ ترقُبُه وُقُوعاً

لأنَّ بِشراً لو جُعِلَ بَدَلاً من البَكريّ، والبَدَلُ في حُكمِ تَكريرِ العاملِ، لكانَ التَّارِكُ في التَّقديرِ دَاخِلاً على بِشرٍ».

قالَ المشرِّحُ: «بشرٍ» عَطفُ بَيانٍ من البَكْرِيِّ، لا بَدلٌ، إذْ لَو كانَ بَدَلاً والبَدَلُ في التَّقدِيرِ بمنزِلَةِ أن يُقالَ: أنا ابنُ التَّارِكِ البَكريّ التَّارك بِشرٌ إذ البدلُ في حكمِ تكريرِ العامِلِ والتَّارك بِشرٍ لا يَجوزُ لما ذَكَرتُهُ في الضّارب زَيدٍ.

قالَ جارُ اللّه: «والثّاني أنّ الأوَّل ها هُنا هو ما يَعتَمِدُه الحديثُ،

= ونسب إليه الرجز نقلاً عن ترجمته المفقودة من معجم الشعراء المطبوع، وكذلك نقلها عن معجم الشعراء، وعن الإصابة أيضاً البغدادي في خزانة الأدب: ٢/٣٥٠، وخطّأ البغداديُّ ابنَ يعيشٍ الذي نَسَبَ هذا الرجز إلى رؤْبة بن العجاج انظر إعراب وشرح هذا الرجز في: إثبات المحصل: ورقة ٣٧، ٣٨ والمنخّل: ورقة ٨٠، وشرح الخوارزمي: ورقة: ١٥٧، ١٥٨، وزين العرب: ورقة ٢٩ وشرح الأندلسي: ٢/٢١، والمقاليد: ١/٢١٤، وابن يعيش: ٣/٧١ وانظره في المخصص: ١/١١٣، ومعاهد التنصيص: ١/٩٤. وغيرها.

(١) المرار الأسديّ: هو سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة بن الأشيم الفقعسيّ الأسدي، من شعراء الدولة الأموية، وأدرك الدولة العبّاسيّة. ترجمته في الشعر والشعراء: ١/٢٦٦، ومعجم الشعراء: ٤٠٩، واللآلي: ١/٢٣١ والأغاني: ٩/١٥٨، والخزانة: ٢/١٩٦، وإثبات المحصّل: ورقة ٣٨. والبيت في مجموع شعره الذي جمعه الدكتور نوري حمودي القيسي ضمن (شعراء أمويون) القسم الثاني: ٤٦٥، انظر في توجيه إعرابه وشرحه إثبات المحصّل: ورقة ٣٨، والمنخل: ورقة: ٨٠ وشرح الخوارزمي: ورقة: ١٥٨ وزين العرب: ورقة: ٢٩، والمقاليد: ١/٢١٥ والمحصّل: ٢/ ورقة: ٢٢، وابن يعيش: ٣/٧٢. والبيت من شواهد الكتاب: ١/٩٣ وانظر شرحه للصّفّار: ١/٢١٠، والنكت عليه للأعلم: ص ٨٧، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١/٢٠٦، وشرحها لابن خلف: ورقة: ٨٦، ٨٧ وشرحها للكوفي: ٤٦، وفرحة الأديب: ٦، والغرة لابن الدّهان: ٢/٦٣ وشرح لإيضاح لابن أبي الربيع: =

وَوَرَدَ[1] الثَّاني من أجلِ أن يُوضِّحَ أمرُه، والبَدَلُ على خِلافِ ذَلِكَ إذ هو ـ كَما ذَكرتُ ـ المُعتَمَدَ بالحَديثِ والأوَّلُ كالبِساطِ لذِكرِه».

قالَ المُشَرِّحُ: المَقصودُ في بابِ عَطفِ البَيانِ هو الأوّلُ، وإنّما نَذكرُ الثَّاني للتَّفسيرِ، ولا كَذلِكَ في بابِ البَدَلِ، فإنّ المَقصودَ هو الثَّاني وإنما يُذكرُ الأولُ للتَّمهيدِ.

= ٣٨٤/٢، والملخص في القوانين النحويه له: ١٦/٢، والتعليقة على المقرّب لابن النحاس ورقة: ٨١، والتذييل والتكميل لأبي حيان: ١٣٦/٤... وغيرها والبيت موجود في كثير من كتب النحو، وذكرت هذه المراجع لما فيها من الفوائد النحويّة حول هذا البيت.

(١) في (ب) فقط فورود.

[بَابُ العَطفِ بالحَرفِ]

قالَ جارُ اللَّهِ: «العَطفُ بالحَرفِ، هو نحوَ قولِكَ: جاءَني زَيدٌ وعَمرٌو، وكذلك إذا نَصبتَ أو جَرَرتَ، يَتوسَّطُ الحَرفُ بينَ الاسمين فيُشركُهُما في إعرابٍ واحدٍ، والحُروفُ العاطِفَةُ تُذكرُ في مكانِها، إن شَاءَ اللَّهُ تَعالى»[1].

قالَ المُشَرِّحُ: العَطفُ بعُمُومِهِ يفيدُ[2] الاشتراكَ في الإعرابِ، وأمّا الاشتراكُ في المَعنى فذاك للعطفِ بخُصُوصِهِ.

قالَ جارُ اللَّه: «فَصلٌ؛ والمُضمَرُ منفَصِلُهُ بمنزلَةِ المُظهَرِ يُعطَفُ ويُعطَفُ عليه، تَقولُ: جاءَني زَيدٌ وأنت[3]، ودَعوتُ عَمراً وإيَّاكَ، وما جاءَني إلاّ أنت وزَيدٌ، وما رأيتُ إلاّ إيَّاك وعَمراً، وأمَّا متّصلهُ فلا يَتأَتّى أن يُعطفَ ويُعطفَ عليه، خَلا أنَّه يُشتَرطُ في مَرفوعِهِ أن يُؤكَّدَ بالمُنْفَصِلِ[4]، تَقولُ: ذَهبتَ أنت وزَيدٌ، وذَهبوا هم وَقومُك، وخَرَجنا نَحن وبَنو تَميمٍ، وقالَ اللَّه عَزَّ وجَلّ[5]: ﴿ اذهبْ أنتَ ورَبُّك ﴾[6]».

(١) ساقطة من المفصل نسخة الصّغاني فقط.
(٢) في (أ) فعند.
(٣) في (أ) فقط وإيّاك.
(٤) في (ب) فقط بالفصل.
(٥) في (أ) قال الله تعالى، وفي (ط) قال تعالى، وما أثبتُّه من (ب) ويؤيده نسخة الصَّغاني وشرح ابن يعيش.
(٦) سورة المائدة: آية: ٢٤.

قالَ المُشَرِّحُ: المُنفَصِلُ من الضَّمير يُعطَفُ ويُعطَفُ عليه، ألا تَرَى أنَّ قولَكَ: جاءَني زيدٌ وأنت قد عُطفَ فيه الضَّميرُ المنفَصِلُ المرفوعُ، أعني أنتَ على المُظهرِ (١وهو زيدٌ، وكذلكَ: دَعوتُ عَمراً وإيَّاك قَد عُطِفَ فيه الضَّميرُ المَنصوبُ وهو إيَّاك، على١) المُظهَرِ، أعني عَمراً، وأمَّا مُتَّصِلهُ، فالبَتّةَ لا يكونُ معطوفاً لِعَدَمِ الإمكانِ، ولكنّه يُعطفُ عليه بِشرطٍ، وذلك أن يُؤكَّدَ بالمنفَصِلِ تَقولُ: ذَهبتَ أنَت وزَيدٌ، فزَيدٌ إنّما جَازَ عَطفُه على الضَّميرِ في ذَهبتَ لأنَّه تأكّدُ ذلك بالضَّميرِ المُنفَصِلِ وهو أنت، وهذا لأنَّ الفاعِلَ لاسيَّما المُضمَرُ منه لِشدّةِ اعتِناقِ الفِعل إيَّاه صارَ بمنزلةِ الجزءِ منه.

ضَمَمتُهـا ضَمَّةً عُـدنا بهـا جَسَـداً　　فلو رَأتنـا عُيـونٌ مـا خَشِينَـاهَـا[٣]

والجُزءُ من الفِعلِ لا يُعطَفُ عليه الاسمُ، فإذا تَأكَّـدَ بالضَّميرِ المُنفَصِلِ امتازَ عن الفِعلِ، وذَهَبَ عن كونِهِ جُزءاً، واستَبَدَّ اسماً، فحينَئذٍ يُعطَفُ عليه، ثُمَّ ذلك القُبحُ على مراتبَ، فالأقبحُ العَطفُ على المُستَتِرِ نَحو: اذهبْ وزَيدٌ، والقَبيحُ ذَهبتُ وزَيدٌ وللمائلِ[٤] عن القَبيحِ قَليلاً: ذَهبا[٥] وزَيدٌ. قوله: ولا يتأتّى أن يعطف ويُعطَفَ عليه الثّاني وهو المَعطوفُ بالرَّفعِ.

قالَ جارُ اللّه[٦]: وقَولُ عُمرَ بنِ أبي رَبيعَة:

قُلتُ إذ أقبَلَتْ وزُهرٌ تَهادَى

من ضَروراتِ الشِّعرِ.

قالَ المُشَرِّحُ: عَطفَ زُهرٍ على الضَّميرِ المُتصِلِ في أقبَلَت من غيرِ

(١ - ١) في (ب) فقط.

(٢) من هنا إلى آخر شرح هذه الفقرة نقله الأندلسي في المحصلّ: ٢/٢٥.

(٣) البيت لأبي إسحاق الفارسيّ وهو في أسرار البلاغة ص ١٨٦ وروايته هناك ضممته..

(٤) في (ب) المسائل.

(٥) في (أ) ذهبنا.

(٦) في (ب) فقط ومنه قول...

تأكيدٍ وهي على ما ذكرنا في الدَّرجَةَ العُليا من القُبحِ. تَمامُهُ[1]:

. . . . كَنِعَاجِ المَـلا تَعَسَّفْنَ رَمْـلا

قَـدْ تَنَقَّبْنَ بـالحـر وأبـدَيـنَ عُيُـونـاً حُـورَ المَـدَامِـعِ نُجْـلا

التَّهادِي: أن يَمشيَ بَينَ اثنين مُعتمداً عليهما من ضَعفِهِ وتَمايُلِه، المَلَا: هو الصَّحراء مَقصورٌ، يَقـولُ: هؤلاءِ النِّساءُ يَمشِينَ مَشيَ نِعـاجِ الوَحشِ إذا وَقَعَت في الرَّملِ فَهُنَّ ينقُلنَ قوائمَهن نقلاً بَطِيئـاً، وتَتَحرَّكُ أحشاؤُهُنَّ لِتكلُّفِهِنَّ نَقلَ قوائِمِهِنَّ ويُروى[2]:

قُلتُ إذْ أقبَلَـتْ تَهادى رُويداً

قالَ جارُ اللَّهِ: وتَقولُ في المَنصوبِ ضَربتُكَ وزيداً، ولا يُقالُ مَررتُ به وزَيدٍ ولكنْ يُعادُ الجَارُّ، وقراءةُ حَمزَةَ[3]: ﴿والأرحامِ﴾ ليست بِتلك[4] القويَّة».

قالَ المُشَرِّحُ: العَطفُ على المتَّصلِ المَنصوبِ يَجوزُ وذلك ضَربتُكَ وزَيداً ألا تَرى أنَّ الكافَ في ضَربتُك ضَميرٌ مُتَّصِلٌ[5] مَنصُوبٌ، وزَيداً مَعطوفٌ عليه.

---

(١) انظر ديوانه: ٤٩٠، وانظر إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ورقة ٤٠، والمنخّل: ورقة: ٨١، وشرح الخوارزمي: ورقة ٥٩، وزين العرب: ورقة ٣٠.

والبيت من شواهد سيبويه: ٣٩٠/١، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ١٠١/٢، وشرحها للكوفي: ورقة: ١١٣، والنكت للأعلم الشنتمري: ٢٤٩. وانظر الخصائص: ٣٨٦/٢، والإنصاف: ٢٥٢/٢، والكامل: ٣٢٢/١، ٣٩/٣ والتعليقة على المقرب: ٨٣، والبيان في شرح اللمع: ٦٨/١، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٨١، وربما روي للعرجي انظر ديوانه ص١٢٣ وديوان العرجي برواية أبي الفتح ابن جني. وقد أورده ابن جني في بعض مؤلفاته منها الخصائص وشرح الحماسة ولم ينسبه. وروايته في ديوان العرجي (تهادى وزهر) من قصيدة طويلة ولعل روايته له هي الأقرب للصواب لأنه ورد منفردا ملحقاً بالديوان وليس ضمن قصيدة.

(٢) انظر شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه: ١٠٢/١.

(٣) سورة النساء: آية: ١.

(٤) ساقط منَ (أ) فقط.

(٥) في (أ).

[٦٤/ب] فإن سألتَ: فكيفَ جازَ العَطفُ / على المُتَّصِلِ المَنصوبِ ولَم يَجُزْ على المُتَّصِلِ المَرفوعِ؟ أجبتُ: لأنَّ المَنصوبَ لم يُعانِقْهُ الفِعْـلُ تلكَ المعانقـةَ، بخلافِ المرفوعِ، وبخلافِ المَجـرورِ أيضاً، لأنَّ المُضـافَ والمُضافَ إليه بِمَنزلَةِ شَيءٍ واحدٍ، ولِذَلِكَ سَقَطَ التَّنوين من المُضافِ، ولَم يَجُزْ بينهما الفَصلُ بخلافِ الفعلِ والمَفعولِ والعَطفُ على بَعضِ الشَّيءِ الّذي هو بَعضُ الاسمِ لا يَجوزُ وأمَّا قِراءةُ حَمزةَ فمُستَضعَفَةٌ[1] ونَظيرُها ما أنشدَهُ المُبرِّدُ في (الكامِلِ).

---

(١) انظر قراءة حمزة في الحجة لأبي علي الفارسي: ٣/ ورقة ٢٢٩ ـ ٢٣٣ «نسخة الاسكندرية» والحجة في القراءات لابن زنجلة: ص ١٨٨ فما بعدها، والسبعة لابن مجاهد: ص

وقد ضعّف قراءةَ حمزةَ كثيرٌ من العلماء منهم الفّراء في المعاني: ٢٥٢/١ قـال:... وفيه قبح، لأنّ العربَ لا تردُّ مخفوضاً على مخفوض وقد كنى عنه. ومنهم الزّجاج قال في إعراب القرآن ومعانيه: ٢/٢، ٣... فأما الجرّ في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعرٍ، وخطأ أيضاً في أمر الدين لأنّ الرسول ﷺ قال: لا تحلفوا بآبائكم..، وقال النحـاس في إعراب القرآن: ٣٩٠/١: وقد تكلم النحويون في ذلك فأمّا البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا هو قبيح. وانظر: إعراب القرآن للأصبهاني ورقة ٢٥، وزاد المسير: ٣/٢، وتفسير الطبري: ٥١٧/٧ ـ ٥٢٣، والبحر المحيط: ١٥٨/٣، والمحرر الوجيز لابن عطية: ٥/٤ وقد جعل ابن الأنباري هذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين واحتج لكل فريق. انظر الإنصاف: ٤٦٣ ـ ٤٧٤ المسألة رقم ٦٥، ومثله فعل العكبري في كتابه التبيين عن مذاهب الكوفيين، وتبعهم اليمني في ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة المسألة رقم ٤٩ في قسم الأسماء. وقد تقدم نصّ ابن النّحاس في إعراب القرآن وهو يفيد أن البصريين والكوفيين لا يجوزون ذلك وابن النحاس ممن ألّف في مسائل الخلاف بين الفريقين، والذي يظهر لي أنّ هذا خطأ وقع به ابن الأنباري وتبعه من بعده.

وقد أيّد أبو حيّان في كتابه التذييل والتكميل قراءة حمزة، وأجاز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة للجار. قال: والذي أختاره في المسألة جواز العطف عليه مطلقاً لفساد هذه العلل، وعلى تقدير صحتها فهي مصادمة النّص من لسان العرب فلا يلتفت إليها، والدليل على ما اخترناه القياس والسّماع، أما القياس فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه، ويؤكد من غير إعادة جارّ كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جـار، وأمّا السماع... وأورد آيتين وقول العرب ما فيها غيره وفرسه وعشرة أبيات ثم قال: وأنت ترى هذا السماع وكثرته وتصرّف العرب في حروف العطف على هذا الضمير من غير إعادة الخافض. التذييل والتكميل: ١٧٤/٥، ١٧٥. =

فاذهَبْ فما بِكَ والأيّامِ من عَجَبِ

ولأنَّ هذا العَطْفَ ضَعيفٌ في القِياسِ، قَليلٌ في الاستِعمالِ، أمَّا ضَعفُهُ في القِياسِ فلأنَّ المُضمَرَ المُتَّصلَ في نَحو غُلامِهِ وغُلامِكَ وغُلامي قد صارَ عِوَضاً لِما[1] كان فيه مِنَ التَّنوين، فَقَبُحَ أن يُعطَفَ عليه، كما لا يعطفُ على التَّنوين، والّذي يَدُلُّ على أنَّ هذا المُضمَر قد صار عِوَضاً من التَّنوين وُقُوع المُعاقَبَةِ بينَ التَّنوينِ وبينَ هذا المُضمَرِ في مقامِ المُضافِ إليه، ويعضُدُ ذلك[2] اختيارُ حَذفِهِم الياءَ في المُنادى المُضاف إليه كَحَذفِهِم التَّنوينَ. فإن سألتَ: فكيفَ لم يَقبُحْ عَطْفُ الظّاهِرِ المَجرورِ على الظّاهِرِ المَجرورِ؟ أجبتُ: بأنَّ المُضمَرَ أذهَبُ في مُشابَهَةِ[3] التَّنوين من المُظهرِ[4] ألا تَرى أنَّ هذا المُضمَرَ على حَرفٍ كما أنَّ التَّنوين كذلك، وأنَّهما مُجتمعان في السُّكونِ بِخلافِ المُظهَرِ، ولأنَّ المُضمَرَ لا يَفصل من[5] الاسم في الوَقف[6] كما لا

= وقرأ بقراءة حمزة: ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، والأعمش، وابن وثاب، وابن رزين، شرح عمدة الحافظ: ٦٥٥.

وأيّد هذه القراءة من النحويين الأخفش ويونس كما في الهمع ٢/١٢٩، وابن مالك انظر كتابه شرح عمدة الحافظ: ٦٥٥ قال: وهو اختياري. وأبي علي الشلوبيني انظر حاشيته على المفصّل: ورقة ٦٢. وشرحه الكبير للجزولية: ورقة ١٨٢، وحمزة صاحب القراءة هو: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيميّ الزّيات. أحد القراء السبعة مولده سنة ٨٠ هـ ووفاته سنة ١٥٦ هـ قال الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب اللّه إلاّ بأثر. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٣/٢٧، ووفيات الأعيان ١/١٦٧. وأمّا البيت فصدره:

واليوم قرّبتَ تَهجُونا وتَشتُمنا

ولم أجد من نسبه إلى أحد، وهو من شواهد سيبويه: ١/٣٩٢، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢/٢٠٧، وشرحها للكوفي: ٣٥١، والخزانة: ٢/٣٣٨.

وإنشاد المبرد له في الكامل: ٢/٣٩ وانظر أغلب كتب التخريج السابقة.

(١) في (أ) مما.

(٢) في (ب) هذا.

(٣) في (أ) مشابهته.

(٤) في (أ) من المضمر.

(٥) في (أ) بين.

(٦) في (أ) للوقف.

يَفصل التَّنوين في الوَصلِ[1]، لأنَّه لاَ يفصَلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه، إلا إذا كانَ المُضافُ[2] إليه ظاهِراً، كما في قوله[3]:

قَرعِ القِسِيِّ الكنائِنِ

بِخلافِ ما إذا كَانَ مُضمَراً.

(١) في (ب).

(٢) في (ب) المضاف.

(٣) البيت بتمامه:

يَطُفنَ بِحوزيِّ المراتِعِ لم يُرع ... بِواديه من قَرعِ القسيِّ الكنائِنِ

وهو للطرماح بن حكيم الطائي كما في ديوانه: ٤٨٦ بتحقيق الدكتور عزة حسن وقد تقدم تخريجه في باب الإضافة.

[بابُ البِنَاء]

قالَ جارُ اللَّهِ : ومن أصنافِ الاسمِ المَبْنِيّ ، وهو الذي سُكونُ آخِره ، وحَرَكتُهُ لا بعاملٍ ، وسَبَبُ بنائِهِ مناسبةُ ما لا تَمَكُّن له بِوَجْهٍ قَريبٍ أو بَعِيدٍ [١] بتضمن معناه [١] .

قالَ المُشَرِّحُ : المُعَربُ إذا بُنِيَ فلا بُدَّ فيه من سَبَبٍ ، وسَبَبُ بِنائِهِ مناسبةُ [٢] ما لا تمكُّنْ له [٣] ، ومناسبته بأَحدِ أسبابٍ وهي : إمَّا جَريُه مَجرى الحَرْفِ ، كالضَّمائِرِ واسم الإشارةِ لأنَّها [٤] جَرَتْ مَجْرَى اللاَّمِ المُعَرِّفَةِ ، أَلَا تَرى أنَّ اللاَّمَ المُعَرِّفَةَ للإشارَةِ لأنَّها [٤] لَيْسَتْ إلَّا للتَّعْريفِ ، وهـو بعينِهِ الإشارةُ . أمَّا تَضَمُّنه معنَى الحَرفِ كتضمُّن [٥] المَنْفِيِّ الجَنس معنى « مِنْ » الاستغراقية ، وكتضمُّن أَمسِ معنى [٦] اللاَّمِ ، وذلك إذا عَنَيْتَ به أمسَ يَومكِ ، وأمَّا إذا عَنَيتَ به أَمساً فهو مُعَرَّبٌ كقولِهم :

* كُلُّ غَدٍ صائرٌ أمساً *

وإمَّا مُجاورة المَبْنِيِّ مُجاورة مخصوصةً كما في : غُلامي ، وَتَفْعَلِين ،

(١ ـ ١) ساقط من (ب).
(٢) في (ب).
(٣) في (ب) فيه.
(٤) في (ب) أنّها.
(٥) في (ب) كتضمين.
(٦) في (أ).

وَفَعَلُوا . فعلى هذا الحَرْفِ مَدارُ المَبْنِيَّات ، فإن سَألتَ : أيش[1] تَعْنِي بعاملٍ في قولِكَ لا بعاملٍ ، أتعني به الموجبَ للسُّكونِ أو الحَرَكَةِ ، أم تَعني به شَيئاً آخر ؟ [2]إن عَنيتَ به شَيئاً آخر[2] فلا بُدَّ من بنائِه ، وإن عَنَيْتَ به ما ذَكَرْنَاه[3] . قُلنا كلّ مَبْنِيٍّ فلا بُدَّ لِسكونِهِ وحَرَكَتِهِ من سَبَبٍ بهذا التَّفسيرِ ، ألَا تَرَى[4] أنَّهم يَذكرون لِنَفْسِ بناءِ[5] الاسمِ كَمِّيَّةً[6] ، ولبنائه على الحَرَكَةِ كَمِّيَّةً[6] أيضاً ، وكذلك لِبنَائِهِ على الحركةِ المَخْصُوصَةِ ، أجبتُ : المعنِيُّ بالعامِلِ سَبَبُ السُّكونِ أو[7] الحركةِ المناسبِ لِقَصْدِ الواضِعِ بَدِيّاً ، وهذا لأنَّ الواضعَ قد قَصَدَ بالأسماءِ تَصريفَها من حالٍ إلى حالٍ ، وكذلك بالفِعلِ المُضَارِعِ ، إلَّا أنَّه قد يَتَّفِقُ فيهما الجُمُودُ لِعارضٍ .

قالَ جارُ اللَّه : يَتَضَمَّن معناه نحوُ أينَ وأمسِ ، أو شِبهِهِ كالمُبْهَمات .

قالَ المُشَرِّحُ : أينَ بُنِيَ لجريهِ مَجرى هَمْزَةِ الاستفهام ، وعلى الحَرَكَةِ فِراراً من التقاءِ السَّاكنين ، وعلى الفَتحِ لأنَّه من ظروفِ المكانِ ، وقَضِيَّةُ الظَّرفِ أن تَكُونَ لَهُ صورةُ النَّصبِ ، وأن يكونَ له هذه الصُّورةُ من قِبَلِ العامِلِ ، [8]إلَّا أنه لما بُنِيَ بَطَلَ أن تَكُونَ هذه الصُّورةُ من قِبَلِ العامل[8] فَبَقِيَ له نَفْسُ الصُّورةِ[9] . أمسِ بناؤُه على ما ذَكرناه لِتَضَمُّنِهِ مَعنى اللَّامِ ،

---

(١) في (ب) ما تعني.

(٢ - ٢) في (ب).

(٣) في (أ) ذكرنا.

(٤) في (ب) تراهم.

(٥) في (ب) بناء من الاسم.

(٦) في (ب) ثلاثة.

(٧) في (أ) والحركة.

(٨ - ٨) ما بين القوسين ساقط من (أ) ثم صحح هامش النّسخة فظهر بعضه في الصورة وبعضه لم يظهر، وما ظهر منه مخالف لما في نسخة (ب) والعبارة هناك هي: إلّا أنه لما بني بطل أن يكون له صورة النّصب وأن. . .

(٩) في (أ) نفس النصب.

لأنَّه لا يُبنى إلَّا إذا أَردتَ به أَمسَ يومِكَ كما في قولهم : (أَمس الدَّابر) فإن سَألتَ : فهذا يَنْتَقِضُ بقولكَ غَداً من[1] قولكَ : أفعلُه غَداً فإنه مُتَضَمِّنٌ لِمعنى اللَّامِ وهو مُعَرَّبٌ وأما أنه متضمن لمعنى اللام فلأن المراد به غد يومك وأما أنه معرب فظاهِرٌ، أَجبتُ: ما الدَّليلُ على أنَّ غداً مُتَضَمِّنٌ لِمعنى اللَّامِ (٢)؟ وعلى أنَّه مُنْصَرِفٌ إلى غَدِ يَومك[٢] لَكِنْ لأنَّه ما قَصَدَ ذلك ابتداءً، بل لأنَّه أقربُ إلى الذِّكرِ وَأَخْطَرُ في[3] البالِ. فإن سَألتَ: فَقولُهُم: أمس الدَّابرِ كذلك؟ أَجبتُ: ما الدّليلُ على ذلكَ؟، وهذا لأنَّ أمس المكسورَ مما لا تَدخلُ عليه اللَّامُ المعرِّفَةُ، فلولا أنَّه مُتَضَمِّنٌ لمعنى اللَّامِ لَدَخلَ بخلافِ / غداً فإنَّه تَدخُلُ عليه اللَّامُ، ولذلك يُوصَفُ بالمعرفَةِ بدَليلِ أمس الدَّابرِ [٦٥/أ]
بخلافِ غداً، وبُنِي على الحَرَكَةِ فِراراً من التقاءِ السَّاكنين، وعلى الكَسرِ لئلَّا يُتَوَهَّم أنَّه غيرُ مُنْصَرِفٍ كما هو مَذهبُ قومٍ من بَني تَميمٍ ، حَيْثُ يَمْنَعُونها الصَّرفَ. المُبهمات شَيئان أسماءُ الإشارةِ والمَوصولات، وكِلَا الصِّنفين يُبنى[4] لجريهِ مَجرى اللَّامِ المُعَرِّفَةِ وبُنِيَ على السُّكونِ لأنَّ الأصلَ في البِناءِ هو[5] السُّكونُ.

قالَ جارُ اللَّه : « أو وُقُوعِهِ موقِعَه كَنَزالِ ، أَو مُشَاكَلَتِهِ للواقِعِ مَوْقِعَه كفَجَارِ وَفَسَاقِ » .

قالَ المُشَرِّحُ : نَزَالِ إنَّما بُني لِجَريهِ مَجْرى انزل ، وهو من قَبيلِ القِسمِ الأوَّلِ ، من الأقسام الثَّلاثةِ ، وعلى الحَرَكَةِ ذَهاباً (٦ عن التقاءِ السَّاكنين٦) ، وعلى الكَسْرِ لِيُعلَمَ في أوَّلِ الأمرِ أنَّه ليسَ من قبيلِ ما لا

---

(١) في (أ) في قولك.

(٢ - ٢) في (ب) وعبارة (أ) هكذا: غاية ما في الأمر أنه ينصرف إلى غد يومك، لا لأنه قصد ذلك. .

(٣) في (أ) بالبال.

(٤) في (ب) مبنيّ.

(٥) في (ب).

(٦ - ٦) في (ب).

يَنْصَرِفُ كما هو مَذهَبُ قَومٍ من بَني تَميمٍ ، ولذلك يَكُونُ عِنْدَهم حَذَامِ غَيْرَ مُنْصرِفٍ ، وفي أصلِ بنائِهِ وَجْهٌ آخرُ ، وهو أن يكونَ بناؤُه لِتَضَمُّنِهِ مَعْنى لام [١] التَّعريفِ ، وهذا لأنَّ فَعالِ قد جَاء بمعنى المَصدرِ المعرفة ، أَلَا ترى أنَّ فَجَارِ عَلَمٌ للفَجْرَةِ كما أنَّ بَرَّةَ عَلَمٌ للمَبَرَّةِ ، فيكون نَزَالِ في الأصلِ معناه النُّزُول فيكونُ بناؤُه لِتَضَمُّنه مَعنى اللَّامِ [٢] المُعَرِّفَةِ ، فإن سألتَ : نَزَالِ ، وتَرَاكِ لو كانا مُتَضَمِّنَين مَعنى اللَّام[٢] المُعَرِّفَةِ لما جَازَ تَراكِها ، وَمَنَاعِها . كما لا يَجوزُ أن يقالَ : التَّركِها والمَنَاعِها ؟ أجبتُ : فَرقٌ[٣] بينَ ما فيه اللَّام ظاهراً ، وبينَ ما فيه مَعنى اللَّام بدليلِ أنَّ العَلَمَ بمنزلةِ المُعَرَّفِ باللَّام ، وأنَّه يَجوزُ إضافتُه ولا كذلك المُعَرَّفُ ، بِدَلِيلِ أنَّه يَجوزُ أن يُقال[٤] زَيدُكم وَعَمرُكم ولا يَجوزُ : الرَّجُلُكُم والأحمرُكم. وهـذه العِلَّةُ في بِنَاءِ فَجَارِ وفَسَاقِ ، وأَمَّا قولهم بُنِيَ فَجَارِ لأنَّه شَابه في الوَزْنِ نَزَالِ ، فمن مَكارِهِ النَّحوِ وهذا[٥] لأنَّه ما من شَيءٍ إلَّا وهو يُشْبِهُ شيئاً ثم لا يُعطى حَقَّه .

قالَ جارُ اللَّهِ : « أو وقوعِهِ مَوْقِعَ ما أَشْبَهَهُ كالمُنادى المضمُومِ » .

قالَ المُشَرِّحُ : النَّحويُّون يقولون إنَّ المفردَ المُنادى المَعرفةَ[٦] بُنِيَ لوقوعِهِ موقعَ الكَافِ من (أَدعوك) ، وهذا لأنَّ قَولَنا : يا زَيْدُ بمنزلةِ أَدعوكَ ، فكما أنَّ ذلك الكافَ مَبْنِيٌّ فكذلِكَ زَيدٌ في يا زيدُ ، لأنَّه واقعٌ موقِعَه ، وَتَحْقِيقُ الكلامِ فيه أنَّ الأسماءَ المُظهَرَةَ كلَّها غَيبٌ لا خِطَابَ فيها ولا حِكايَةَ ، إنَّما الخِطَابُ والحِكايةُ من خَصَائِصِ المُضْمَرَاتِ ، فإذا انجرَّ إلى المظهَرِ الخِطابُ نُزِّلَ مَنزِلَةَ المُضْمَرِ فَبُنِيَ .

---

(١) في (ب) معنى اللام.
(٢) في (ب) لام التعريف.
(٣) في (ب) فرقا.
(٤) في (ب) أن تقول.
(٥) في (ب).
(٦) في (ب).

قَالَ جارُ اللَّهِ : « أو إضافتُه إليه كقولِهِ تَعالى[1] : ﴿ من عَذَابِ يومَئِذٍ ﴾ و﴿ هذا يَومَ لا يَنْطِقون ﴾[2] فيمن قَرأها بالفتحِ[3] ، وقولُ قَيسِ بن رفاعة : [4]

لم يَمنع الشُّربَ عَنها غيرَ أن نَطَقَتْ   حَمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوقالِ

وقولُ النَّابغَةِ :

* على حِينَ عاتبتُ[5] المَشِيبَ على الصِّبَا » *

قالَ المُشَرِّحُ : ظَرفُ الزَّمانِ إذا أُضيفَ إلى جُملةٍ أوَّل أجزائِها مَبْنِيٌّ جازَ فيه الإعرابُ والبناءُ، قالَ الإمامُ عبدُ القاهِرِ الجُرجاني : قد أَجازوا فيه الفَتحَ على البِنَاءِ والجرَّ على الإعرابِ تَقولُ: خَرجتُ من[6] حينَ خَرَجَ زَيدٌ، وفي حين خَرَجَ. هذه ألفاظه. أمَّا الإعرابُ فلأنَّ لها شَبَهاً بالإضافة من نحو ثوب زيد ودار عمرو وأما البناء فلأن له شبهاً بتَرْكيبِ بَعْلَبَكَّ وحَضرَموت، وهذا لأنَّ شَطرَهُ الثَّاني من[7] حين عاتبتُ المَشيب غيرُ مُتَضَمِّنٍ لِمعنى الحَرفِ، كما أنَّ الشَّطرَ الثَّاني في بَعْلَبَكَّ وحَضْرَموت كذلك، وإنما قُلنا بأن الشطرَ الثاني في حين عاتبت المشيبَ غيرُ مُتَضَمِّنٍ لِمَعْنى الحَرْفِ، لأنَّه لو كانَ مُتَضَمِّناً لِمَعْنى

---

(١) سورة المعارج: آية: ١١.

(٢) سورة المرسلات: آية: ٣٥.

(٣) هي قراءة أبي رجاء، والقاسم بن محمد، والأعمش، وابن أبي عبلة. زاد المسير: ٤٥١/٨.

(٤) في النسختين وفي شرح الأندلسي، قيس بن رفاعة، وفي سائر نسخ المفصّل وأكثر شروحه وشروح أبياته «أبو قيس» وكذلك في شرح أبيات الكتاب للزمخشري أمّا في كتابه «الأحاجي النّحوية» فنسبه إلى الشماخ بن ضرار، وهو خطأ ظاهر والصّواب إن شاء اللّه أنّ البيت لأبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي الجاهلي. أدرك الإسلام، وفي إسلامه خلاف والأكثرون على أنه لم يسلم ومات جاهلياً. أخباره في معجم الشعراء: ٣٢٢، وجمهرة الأنساب: ٣٤٥، والخزانة: ٤٧/٢ وجمع شعره الدكتور حسن باجودة ونشره في مكتبة دار التراث بالقاهرة سنة ١٩٧٣ م.

(٥) في (أ) عاينت.

(٦) في (أ).

(٧) في (ب) في.

(٨) في (ب).

الحَرفِ لكانَ[8] لا يَخْلُو من أن يكونَ هو معنى حَرفِ الجَرِّ أَو معنى غَيرِهِ، لا وَجه إلى أن يَكونَ مُتَضَمِّناً لمعنىً غير[1] مَعنى حَرفِ الجَرِّ بالإجماع. ولا وَجهَ إلى أن يكونَ مُتَضَمِّناً لِمعنى حَرْفِ الجَرِّ، لأنَّ حَرفَ الجَرِّ لا يَدْخُلُ على الجُمْلَةِ. فإن سألتَ: فكيفَ[2] لم يَجُز[3] البناءُ فيما إذا كَانَ المُضافُ إليه مُعرَباً؟ أجبتُ: وإذا كان مَبْنِياً جازَ أن يَسري منه إليهِ البناءُ كما سرَى إليه في بَعضِ المَواضِعِ التَّأنيثُ وذلك في نَحو شَلَّت بعضُ أصابعِه وقوله[4]:

* وَقَد شَرِقَت صَدرُ القَناةِ من الدَّمِ *

كما سَرى منه[5] إليه الاستفهامُ والجَزاءُ في نَحْوِ: غُلامِ من تَضْرِبُ؟ وغلامُ مَنْ تَضْرِبه أضربه؟ ومما سَرى منه إليه البِناءُ قولُه تَعالَى[6]: ﴿ وإنَّه لَحَقٌّ مثلَ ما أنَّكُم تَنْطِقون ﴾ وكذلك[7] فيما أنشده ابنُ السَّراجِ[8]:

وَتَـداعـى مَـنْـخِـراه بِـدَمٍ   مِثلَما أثمَرَ حُمَّاضُ الجَبَلِ[9]

كانَ من الواجبِ أن يُرفَعَ مثلُ في الأُولى وتُجرّ في الثاني، لكونِهِ وَصفاً إلاَّ أنَّه بُني لِكَونِهِ مُضافاً إلى ما على أنَّا نَقولُ: ما الدَّليلُ على أنَّه لا يَجُوزُ ذلكَ؟ والدَّليلُ عليه قَولهم: وقَد يَجُوز[10] أن يُبنى ظَرفُ الزَّمانِ إذا [٦٥/ب] أضيف إلى المُضارِعِ / كقولك[11] يُعْجِبُني يومَ يَقومُ.

---

(١) في (أ) لمعنى غير حرف الجرّ.
(٢) في (أ) كيف.
(٣) غير واضحة في (أ).
(٤) تقدّم ذكره. وهو لعنترة العبسيّ.
(٥) في (أ).
(٦) سورة الذاريات: آية: ٢٣.
(٧) في (ب) وكان.
(٨) الأصول: ١/ ٣٣٤.
(٩) لم أعثر له على نسبة؛ انظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٦، وشرح ابن يعيش: ٨/ ١٣٥ . . . وغيرهما.
(١٠) في (ب).
(١١) في (ب).

تَخْمير: كَيف يُجْمَعُ بين نصِّ الشَّيخ ـ رضي الله عنه[1]ـ ها هُنا وفتحةِ الميم في ﴿ هذا يومَ لا يَنْطِقون ﴾[2] فإنَّهما دَلَّا على جَوَازِ البِناءِ ، ولفظُ الإمام عبدِ القاهرِ الجُرجاني وكذلك الحُكمُ إذا كانَ الفِعلُ مُضارِعاً كقولِهِ : ﴿ هذا يومَ يَنْفَعُ الصَّادقين صِدقُهُم ﴾[3] و ﴿ يومَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيئاً ﴾[4] من فتح[5] في هذا لم تَكن الفَتحةُ حَرَكَةَ بناءٍ ولكنْ حَرَكَةُ إعرابٍ ، ويكونُ مَنصوباً على الظَّرفِ ، فإنه يَدُلُّ على أنَّ الفَتحةَ في ﴿ يومَ لا يَنْطِقُون ﴾ إعرابيَّةٌ لا بنائيَّةٌ ، لا يُجمع[6] بينهما لأنَّهما مُتَنافِيـان لكنَّ الصَّوابَ قولُ شَيخِنا لا قولُ الإمام ، وكفاكَ دَليلاً فتحةُ الميم في ﴿ يومَ لا يَنْطِقون ﴾ إذ لو كان مُعرباً لرُفِعَ لأنَّه خَبرُ المبتدأ على أنَّ مثلَ[7] قوله : « كيومَ وَلَدَتْهُ أُمّه »[8] ، يُحْتَمَلُ أن يكونَ منصوباً على الـظَّرفِ ، ومعناه كَخُروجِهِ من ذُنُوبِهِ كيوم وَلَدَتْهُ أُمُّه ، كانَ القياسُ : في « غَير أن نَطَقَت » أن يكونَ مَرفوعاً لأنَّه فاعِلٌ يَمنع ، وإنَّما انفَتَحَ[9] لئلَّا يُتَوَهَّمَ أنَّ المُضافَ إليه مُنْقَطِعٌ عنه وأنَّه على الغايةِ مَضمومٌ وهذا[10] لأنَّ غيراً مما يُضَمُّ عندَ البَصريّين على الغايةِ كما مَضى ، فإن سَألتَ : لم بُنِيَ على الفَتْح ؟ أَجبتُ : لأنَّ أكثرَ هذا النوعِ من المبنيِّ ظُروفٌ فيها الفَتحةُ الأصليةُ ، فصارَ الفَتحُ كهذا النَّوعِ من المَبْنِيِّ بمنزلةِ العَلَمِ .

(١) جملة الدعاء في (ب).
(٢) سورة المرسلات: آية: ٣٥.
(٣) سورة المائدة: آية: ١١٩.
(٤) سورة الانفطار: آية: ١٩.
(٥) تقدم تخريج قراءة الفتح قبل قليل.
(٦) في (أ) فجمع.
(٧) في (أ).
(٨) هذا جزء من حديث شريف أورده البخاري في صحيحه: ١٦٤/٢ في كتاب الحجّ، باب فضل الحجّ المبرور من رواية أبي هريرة وانظر صحيح مسلم: ٩٨٣/٢ بلفظ آخر، وتمام الحديث كما ورد في البخاري: «من حَـجَّ ولم يرفُثْ ولم يَفسُق رَجَعَ كيومَ ولدتْه أمّه».
(٩) في (ب) الفتح.
(١٠) في (أ) وغير.

رِفاعةُ : بالرَّاء المكسورة وبالفاءِ وبالعَيْنِ المُهْمَلَةِ . وقبله[1] :

ثُمَّ ارعويتُ وقد طالَ الوُقُـوفُ بنا فيهـا فَصِرتُ إلى وَجْنَـاءَ شِمـلالِ
تُعْـطِيـكَ مَشيـاً وإرقـالاً ودَأْدَأَةً إذا تَـسَـربَـلَـتِ الآكـامُ بـالآلِ
تُـردِي الأكَامُ إذا صَـرَّت جَنَادِبُهـا منهـا بِصُلبٍ وقاحِ البَـطْنِ عَمَّالِ
لَمْ يَمْنَـعِ الشُّـربَ مِنهـا . . . . البـيـت

يصفُ وقوفَهُ في دارٍ خَلت من أَهلِها ، فلمَّا طالَ وقوفُه ارعوى أي رَجَعَ فصارَ إلى راحِلَتِهِ . الوَجْنَاءُ : هي الصُّلبـةُ الوَجْنَتَين . والإرقـالُ والدَّأدأةُ ضَربان[2] من العَدوِ ، وَتَسَرْبَلَتِ الآكامُ بالآلِ أي عَلاها السَّـرابُ فَصارَ كالسِّربالِ لَها ونحوه :

* واجتابَ أرديةَ السَّرابِ أكامُها[3] *

يريدُ أنَّها في وَقْتِ الهاجِرَةِ نَشيطةٌ تُردي الأكام أي تَرميها بِخُفٍّ صُلبٍ تَظُنُّه عَمَّالٌ يَعملُ في السَّيرِ ولا يَفْتُرُ . ويُروى : لم يَمْنَعِ الوِردَ مكانَ لم يَمْنَعِ الشُّربَ ، الضَّميرُ في مِنها للوَجنَاء والأوقالُ : جمع وَقْلٍ وهو شَجَرُ المُقل ، يقولُ : لم يَمْنَع هذه الراحلةَ أن تَشْرَبَ الماءَ إلَّا أنَّها سَمِعَت صَوتَ حَمامةٍ فَنَفَرَت ، يُريدُ أنَّها حَديدَةُ النَّفسِ قويَّةُ الحسّ ، فيها لِحِدَّةِ نَفسها فَزَعٌ وذُعرٌ وذلك مِمَّا[4] لا يُحْمَدُ منها .

---

(١) ديوانه: ٨٤ انظر توجيه إعراب الشاهد وشرحه في إثبات المحصّل: ٤٠ والمنخّل: ٨٢ والخوارزمي: ٥٢ وشرح ابن يعيش: ١٣٤/٨ والأندلسي: ٣٢/٢ والبيت في معاني القرآن للفراء: ٣٨٣/١ والأصول: ٣٣٦/١، وشرح السيرافي: ١١٦/٣، وأمالي ابن الشجري: ٤٦/١، والعيني: ٢٣٣/١، والخزانة: ١٤٤/٣.

(٢) في (ب) ضرب.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري، ديوانه: ٣١٢.
من معلقته المشهورة، وصدر البيت:
فَبِتلك إذ رَقَصَ اللوامـعُ بـالضُّحى . . . .
انظر شرح المعلقات لابن النحاس: ٤١٥/١، وشرح السّبع الطوال لابن الأنباري ٥٧١.

(٤) في (ب).

ما قبلَ البيتِ الثَّاني[1] :

فـأسبـلَ مِنّي عبـرةٌ فـرددتُـهـا على النَّحرِ منّي مُسْتَهِلٌ ودامـعُ
على حينَ عاتبتُ[2] المَشِيبَ على الصِّبا فقلتُ ألمَّـا تَصـحُ والشَّيبُ وازعُ

يقولُ : قد آن لَكَ أن تَصحو ، وَيَزولَ عَنك ما كُنْتَ تَجِدُهُ مِمَّن تَهواه فإنَّ الشَّيبَ عن أَمثالِ هذه الأفاعيلِ كافٌّ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « والبناءُ على السّكون هو القِياسُ ، والعُدولُ عنه إلى الحركةِ لأحدِ[3] ثلاثةِ أَسبابٍ ؛ للهَرَبِ من التقاءِ السَّاكنين في نحو هؤلاء ، ولِئَلَّا يُبتدأ بساكنٍ لَفظاً أو حُكماً ، كالكافَين التي هي[4] بِمَعْنَى مثلِ والتي هي ضَميرٌ ، ولِعروضِ البِنَاءِ ، وذلك في نَحو يا حَكَمُ ، ولا رَجُلَ في الدَّار ، ومن قبلُ ومن بعدُ ، وخَمْسَةَ عَشَرَ » .

قالَ المُشَرِّحُ : « هؤلاء » بِـنَاؤه ، لما ذَكَرنا من الضَّمـائِرِ وأسمـاءِ الإشارةِ ، وبُنِي على الحَرَكَةِ لالتقاءِ[5] السَّاكِنين ، وعلى الكَسْرِ لما ذَكرتُهُ في نَزَالِ . كافُ التَّشبيه لم يُبنَ على السُّكون لئلاّ يُبدأ بساكنٍ حُكماً[6] ، وبني على الكَسْرِ لأنَّه أخُو السُّكون ، وكافُ الضَّميرِ لم يُبنَ على السُّكون لَئِلاَّ يُبْتَدَأَ بساكنٍ حُكماً ، لأنَّه من جُملةِ الأسماءِ . البِناءُ إذا كَانَ عارِضاً لم يَكن على

---

(١) البيت للنَّابغة الذبياني، ديوانه: ٤٤ توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصّل: ٤١ والمنخّل: ٨٣ والخوارزمي: ٥٣ وزين العرب: ٣٠ وشرح الأندلسي: ٣٢/٢، وابن يعيش: ١٣٦/٨ البيت من شواهد كتاب سيبويه: ٢٦٩/١، انظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٥٣/٢ وشرحها للكوفي: ٨٠، ٢٢٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٧/١، والأصول لابن السراج: ٣٣٥/١، والكامل للمبرد: ١٠٥/١، وشرح السيرافي: ٤٨/١، وأمالي ابن الشجري: ٤٦٢/٢، والعيني: ٣٥٧/٤، والخزانة: ١٥١/٣.

(٢) في (أ) عاينت.

(٣) في (أ) وفي المفصّل (ط) لأجل وهو تحريف.

(٤) في (أ).

(٥) في (ب) هرباً لالتقاء الساكنين.

(٦) في (أ) لفظاً.

السُّكونِ ، فَرقـاً[1] بينَه وبينَ البِنَاءِ الأصلي ، وهذا شَيءٌ ضَعيفٌ ، لأنَّ البِناءَ على الحَرَكَةِ إنَّما يَقَعُ فارقـاً[1] بينَ الأصليِّ والعارِضِ والعارِضُ[2] أن لو لم يَكُن بِناءٌ أصلي على الحَرَكَةِ . يا حكمُ إنَّما بُني لما ذَكرناه ، لا رَجُل في الدَّارِ إنَّما بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ معنى (من) الاستغراقيّة ، وبُنِيَ على الفَتحِ ليكون اسمُ لا النَّافِيَةِ للجنسِ على نَسَقٍ واحدٍ ، وأمَّا بناءُ الغاياتِ والمركّباتِ فَسَيَجِيءُ بَيانه[3] في مَوضِعِهِ إن شاءَ اللَّهُ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « [وسكون الباء يُسمى وقفاً وحركاته ضَمّـاً وفتحاً وكسراً] وأنا أَسوقُ لك عامةَ ما تَبنيه العَرَبُ من الأسماءِ إلاَّ ما عسى أن يَشِذَّ منها ، وقد ذَكَرناه في هذه المُقَدِّمةِ في سَبعةَ أبوابٍ ، وهي المضمراتُ ، وأَسمـاءُ الإشارةِ ، والمـوصولاتُ وأسمـاءُ الأفعـالِ والأصـواتُ ، وبعضُ الظّروف ، والمُركباتُ والكِناياتُ » .

قالَ المُشرِّحُ[4] : الرِّوايةُ « والأصواتُ » بالرَّفعِ . فإن سألتَ : فلم[5] جعل أسماء الأفعال والأصوات قسماً واحداً ؟ أجبتُ : لأنَّ أسماءَ الأفعالِ كما تَدلُّ على الفِعلِ ، فكذلك الأصواتُ تدلُّ أيضاً ، ألا تَرى أنَّ معنى قولِكَ : « أفٍّ » أي[6] أَتَكَرَّهُ وَأَتَضَجَّرُ ، وهَلاَ زَجرٌ للخَيْلِ .

(١ ـ ١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب).

(٣) في (ب).

(٤) في نسخة (أ) أدخل الفقرة التي تلي هذه الفقرة بها فبعد قوله: الكنايات قال: المضمرات على ضربين. . . بعد أن حذف «قال جار اللّه» ثم أدمج شرح الفقرتين معاً. فرأيت فصلهما في فقرتين موافقة لنسخة (ب) ولانفـراد «باب الضمائر» عن هذه المقدمة التي كتبها تمهيداً في المبنيات جملة، ولاعتقادي أنّ هذا الخلل سهو من الناسخ رحمه اللّه.

(٥) في (أ) لم.

(٦) في (ب).

[بَابُ الضَّمائِر]

(1 قالَ جارُ اللَّهِ 1): «المُضمراتُ على ضَربين(2)، مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ، فالمتَّصِلُ ما لا ينفكُّ عن اتصاله بكلمةٍ كقولك أُخوك، وَضَرَبَكَ ومَرَّ بِكَ. وهو على ضَربين بارزٍ ومُستَتِرٍ، فالبارزُ ما لُفظَ به كالكاف في «أخوك»، والمستَتِرُ / ما نُوِيَ كالَّذي في زَيدٍ ضَرَبَ. والمُنفصِلُ ما جَرى مَجرى المُظهر في استِبدَادِهِ كقولِكَ: هو وأَنتَ. [٦٦/أ]

قالَ المُشَرِّحُ: إذا قُلت: ضَرَبَ ففي ضَرَبَ ضَمِيرٌ راجعٌ إلى زيدٍ، ذلكَ المُضمَرُ هو الفاعِلُ، لا زَيدٌ وقد مَضى.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولكلِّ من المُتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ والغائِبِ، مُذَكَّرُهُ ومُؤَنَّثُهُ، مُفردُه، ومُثنَّاه ومَجمُوعه ضَميرٌ مُتَّصِلٌ(3) ومنفصل في أحوالِ الإِعرابِ ما خلا حالِ الجَرِّ فإِنَّه لا مُنفَصِلَ لها تَقولُ في مرفوعِ المُتَّصلِ ضَربتُ ضَربنا ضَربتِ إلى ضَربتينَّ، وزيدٌ ضَرَبَ إلى ضَرَبنَ، وفي منصوبهِ ضَرَبني إلى ضَرَبَنا، وضَرَبَكَ إلى ضَرَبَكُنَّ وضَرَبَه إلى ضَرَبَهُنَّ، وفي مَجرُورِهِ غُلامي غُلامنا غُلامك إلى غُلامِكُنَّ، وغُلامه إلى غُلامِهُنَّ، وتقولُ في مَرفوعِ المُنفَصِلِ(4) أنا نحن أنتَ إلى أَنتن، وهو إلى هُنَّ، وفي منصـوبهِ إِيَّايَ، وإِيَّانا، وإِيَّاك إلى إِيَّاكُنَّ، وإِيَّاهُ إلى إياهُنَّ».

(1 - 1) ساقط من (أ).

(2) في (ب) «هي ضربان».

(3) في (أ) والمنفصل.

(4) في (أ).

قالَ المُشَرِّحُ: اعلم أنَّ الضَميرَ المُنفَصِلَ له مَرفوعٌ ومَنصوبٌ، ولا مَجرورَ له، وذلِكَ لأنَّ الضَميرَ المَرفوعَ والمَنصوبَ مِمّا يَقَعُ إلى فَصلِهِ عن الفِعلِ (١)، وتَقديمِه عليه للحاجَةِ وذلك نَحو: ما أكرمني إلا أنت، و(٢) «إيّاكِ أعني واسمعي يا جارة»(٣) بخلافِ المَجرور، فإنّه لا يقع مُنفصلاً عما اتّصلَ به، ولا مُقَدَّماً عليه، وذلك(٤) لأنَّ انجرارَ الاسمِ إمّا بحرفِ الجرِّ وإمّا بالإضافةِ، والمجرورُ بحرفِ الجَرِّ كما لا يَتَقَدَّمُ على الجارِ لا يَنفَصِلُ عَنه، وهكذا المُضافُ إليه، فبعدَ(٥) ذلك لو وُضِعَ المنفَصِلُ المَجرورَ لا يَخلو من أن يُوضَعَ بموضِعِ(٦) الوَصلِ أو بموضعِ(٦) الفَصلِ، وَوَضعُهُ لكلٍّ الموضعين مُمتَنِعٌ، فيمتَنِعُ الوَضعُ رأساً، (٧أما أنّه لا يجوزُ أن يُوضَعَ بموضِعِ(٦) الوَصلِ، فلأنَّ الحاجةَ قد اندفَعَت بأدنى الضَّميرين وهو المُتَّصلُ٧) وأمّا أنَّه لا يَجوزُ أن يُوضَعَ بموضعِ(٦) الفَصلِ فلأنَّ مَوضعَ الفَصلِ في المجرورِ لا وجودَ له. ومما عَسى أن يَقَعَ إليه في هذا الفَصلِ حاجةٌ أنّ الواوَ والياءَ في هو وهي من نفسِ الاسمِ عندَ أكثرِ البَصريّين، وقالَ الكوفيُّون وبعضُ البصريّين الواوَ والياءَ فيهما زيادتان(٨)، واحتجَّ الكُوفيُّونَ وبعضُ البصريّين بأنَّهما لا تَسقُطان في التَّثنِيَةِ والجَمع قالوا: والَّذي أحوَجَهم

---

(١) في (ب).

(٢) في (ب).

(٣) هو من أمثال العرب: انظر جمهرة الأمثال: ١/٢٩، وفصل المقال: ٧٦، ٧٧ والمستقصى: ١/٤٥٠، وقائله نهشل بن مالك في رجز له هو:

يا أختَ خيرِ البَدو والحَضارَةْ ... كيفَ تَرينَ في فَتى فَزارةْ

أصبَحَ يَهوى طفلةً مِعْطَارَةْ ... إيّاكِ أعني واسمَعي يا جارةْ

(٤) في (ب) وهذا.

(٥) في (ب) فعند...

(٦) في (أ) لموضع.

(٧ - ٧) في (أ) فقط.

(٨) انظر المسألة في الإنصاف: ص ٦٧٧ - ٦٨٧ المسألة رقم ٩٦، وائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: المسألة رقم: ٥٤ من قسم الأسماء.

إلى ذلكَ أنَّ الكنايةَ لمّا انفصَلتْ احتاجُوا فيها إلى ابتداءٍ ووقفٍ، والابتداءُ لا يكونُ إلا بالمُتحرّكِ، والوقفُ لا يكونُ إلا على السَّاكنِ، والحَرفُ الواحدُ لا يكونُ ساكناً[1] ومُتَحركاً في حالةٍ واحدةٍ، فزادُوا عليهما واواً صِلةً لضَمَّةِ الهاءِ من هو، ويا صلةً لكسرةِ الياءِ من هيَ.

حجةُ أكثر البصريين ثباتُهما في الوَقفِ والخَطِّ وتحركُهُما في الوَصلِ، وإنّما سَقَطَتَا من التَّثنيةِ والجمعِ، وذلك: هُما وهُم لأنَّهما بُنيتا[2] على غيرِ لفظٍ واحدٍ مثل أنا ونحنُ، وما أشبَه ذلك.

قالَ جارُ اللَّه: فصلٌ؛ «والحروفُ التي تَتَّصِلُ بإيا من الكافِ ونحوها لواحقُ للدّلالةِ على أحوالِ المَرجوعِ إليه. وكذلك التّاءُ في أنت ونحوها في أخواتِه، ولا مَحَلَّ لهذه اللَّواحِقِ من الإعرابِ، إنَّما هي عَلاماتٌ كالتَّنوين وتاءِ التَّأنيث وياءِ النَّسبِ وما حكاه الخليلُ عن بعضِ العَرَبِ: إذا «بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتّين فإيّاه وإيّا الشَّوَابِّ» مما لا يُعمَلُ عليه».

قالَ المُشَرِّحُ: عنى بأحوالِ المرجوعِ إليه التَّذكيرَ والتَّأنيثَ والإفرادَ والتَّثنيةَ والجَمعَ. الضَميرُ في أنتَ هو الهَمزةُ مع النون، ومعناه: وَضعُ اليدِ على المخاطَبِ، والتاء ها هنا بمنزلةِ الهاءِ والكافِ في: (إيّاه)، و(إيَّاك).

اختَلَف النَّحويون في «إيّا»[3] مع الكافِ ونَحوها، فقالَ الخليلُ[4]: إنّ إيّاً اسمٌ مُضافٌ إلى ما بعدَه، في موضع خَفضٍ وهو مَذهبُ سيبويه أيضاً، استَدلَّ على ذلك بما حَكاه من[5] أنّه سَمِعَ أعرابياً يقولُ: إذا بَلَغَ الرَّجُلُ

---

(١) في (أ).
(٢) في (أ) بثبتا.
(٣) في (ب).
(٤) رأى الخليل في الكتاب: ١/١٤١، وشرحه للسيرافي: ٢/٩٩، والمختصر المحتاج إليه من شرح أبي سعيد للواسطي: ١٠٤..
(٥) في (ب).

السِّتِّين فإيّاهُ وإيا الشّوابّ ثم اختَلَفَ الخليلُ وسيبويه فقالَ الخليلُ: إيا مُضمرٌ لكونهِ مقصوراً على وَجهٍ من الإعراب، وذلك آية[1] الإضمارِ. وقالَ سيبويهِ: مُظهَرٌ إذ المُضمَرُ يَسْتَحِيلُ إضافته لأنَّ المضمرَ لا معنى له سوى الإشارة التي هي التَّعريفُ، وعندَ الإضافةِ يَنسَلِخُ الاسمُ عن التَّعريفِ، فلو أُجيزَ إضافةُ المُضمَرِ لَتعطَّلَ عن المَعنى رأساً وذلك لا يَجوزُ. قال الأخفشُ وعَليه[2] جَماعةٌ مِن النَّحويين: لا يَجوزُ أن تكونَ إيّاً مُضافاً إلى ما بَعدها[3]، لأنَّه ضَميرٌ، والضَّميرُ لا يُضافُ، وكذلك قَالوا: الإخبارُ عن المضاف في بابِ الّذي لا يَجوزَ، لأنَّه يَلزَمُ إضمارُ المُضافِ والمُضافُ لا يُضمَرُ. (٤صورتُهُ لو قيلَ لَكَ: هَذا غُلامُ زَيدٍ / فَأخْبِرْ عن غُلامِ زَيدٍ لم يَجُز، لأنَّه يَلزَمُك أن تَقُولَ: الذي هو غُلامُ زيدٍ، وذلِكَ مُحالٌ٤)، وما حَكاه الخَليلُ شَاذٌّ لا يُعمَلُ عَليه. (٥وأمَّا الكُوفيُّون٥) فَقالوا[6] إيَّاك بكمالِها اسمٌ في مَوضعِ نصبٍ. وقالَ بَعضُهُم الياءُ والكافُ بعد إيّا اسمان وإيّاً عماد لَها لا تَقومُ بِنَفسِها في الإبانَةِ عن مَعانِيها وَحدَها، وهذا لأنَّك تَقُولُ: ضَربتُكَ فيكونُ هذا هو الأصلُ ثمَّ تَقولُ: إيَّاكَ ضَربتُ فكانَ حَقُّ هذا أنْ يَتَّصِلَ بالفعلِ فلمَّا قَدَّمُوه لما يَستحِقُّه المفعولُ من التَّقديمِ والتَّأخيرِ أتوا بإيَّا فتوصَّلوا بها إلى التَّقديم والتَّأخير، ونَظيرُ هذه المسألةِ يأيُّها الرَّجلُ. فائدةُ الخِلافِ بينَهم وبينَ الخَليلِ فيما لو قالَ إيَّاك نَفسِكَ أكرمتُ بالجَرّ على تأكيدِ الكافِ جازَ. وعندَهم لا يجوزُ، يقولُ كما أنَّ التَّنوينَ، وتاءَ التَّأنيثِ، وياءَ النَّسبِ لا مَحَلَّ لها بانفرادِها من الإعرابِ، فكذلك هذه اللَّواحِقُ.

[٦٦/ب]

(١) في (أ) أنه للإضمار.
(٢) في (ب).
(٣) في (ب) بعده.
(٤ - ٤) في (أ) فقط.
(٥ - ٥) في (ب).
(٦) الإنصاف: ٦٩٥، وائتلاف النّصرة: المسألة رقم: ١٢١ في قسم الأسماء.

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ، ولأنَّ[1] المُتَّصِلَ أَخصرُ لم يسوِّغُوا[2] تَركَه إلى المنفصلِ إلا عندَ تَعَذُّرِ الوصلِ، فلا تقولُ ضَرَبَ[3] أنت، ولا هو، ولا ضَربتُ إيّاك إلا ما شَذَّ من قَولِ حُمَيدٍ الأرقَطَ[4]:

إليكَ حتَّى بَلَغت إيَّاكا[5]

وقولِ بعضِ اللُّصوصِ[6]:

كـأنَّـا يَـومَ قُـرَّى إنَّمـا نَقـتُـلُ إيَّـانَـا

قالَ المُشَرِّحُ: لا تَقولُ ضَرَبَ أنتَ، لإمكانِ ضَربتُ، ولا تقولُ: ضَرَبَ هو لإمكان ضَرَبَ مكنِيّاً فيه عن الضَّميرِ المُتَّصلِ، كان القِياسُ إليك حتَّى بَلَغْتُكَ. فإن سألتَ: أليسَ[8] أنّ مَحصولَ هذا الفَصلِ أنَّه عندَ تَعَذّرِ الوَصلِ يُصارُ إلى الفَصلِ، وفي قولِهِ: (نقتُلُ إيّانَا) تَعَذَّرَ الوَصلُ لاستحالةِ أن يُقال: نَقتُلُنَا، وهذا لأنَّ الجَمعَ بينَ ضَميرَي الفاعِلِ والمَفعولِ لا يَجوزُ إلا في أفعالِ القُلوبِ، وفيما إذا كانَ المَفعولُ غيرَ الصَّحيحِ[9] كقولِكَ: ضَمَمتَهُم

---

(١) في (ب) ولما كان.

(٢) في (أ) سوّغوا.

(٣) في (أ) ضرب هو ولا أنت.

(٤) هو حميد بن مالك التميميّ. أحدُ بُخَلاَء العرب من شعراءِ صدرِ الإسلام خزانة الأدب: ٢/٤٥٤، وإثبات المحصّل: ٤٢، وكان ديوانه عند ابن المستوفي.

(٥) توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصَّل: ٤٢، والمنخّل: ٩٠، والخوارزمي: ١٦٠ وزين العرب: ٣٠ وشرح الأندلسي: ٢/٤٤ وابن يعيش: ٣/١٠٢ والسخاوي: ٣/٧. وانظر كتاب سيبويه: ١/٣٨٣، والخصائص ١/٣٠٧، ٢/١٩٤، وأمالي ابن الشجري: ١/٤٠، والإنصاف: ٦٩٩ والبيان في شرح اللّمع: ٨١، وشرح الجزولية للشلوبين: ٤١ والخزانة: ٢/٤٠٦.

(٦) سيذكره الشارح بعد قليل.

(٧) في (ب).

(٨) في (ب) ليس.

(٩) في (أ) الصحيح.

إليّ، وضَممناهُم إلينا، ونَقتُلُ ليس من أفعال القُلوبِ وكذلك المَفعولُ ها هنا لَيس[1] بمعزلٍ عن غَيرِ الصَّحيحِ ؟!

أجبتُ: الكَلامُ فيه مَبنِيٌّ على أصلٍ، وهو أنَّ المفعولَ في الحَقيقةِ اثنان مُظهَرٌ ومُضمَرٌ، لكنَّ المُضمَرَ أيضاً اثنان مُتَّصِلٌ ومُنفَصِلٌ فيكونُ المَفعولُ ثَلاثةً فنقولُ: هذه الثَّلاثة مما يَجري فيه التَّغييرُ والمناوبةُ، بيانهُ أنَّ الفاعِلَ إذا كان مُضمراً غائباً، والمَفعولَ غَائبٍ، فالمُناوَبَةُ قبلَ الاستثناءِ بين المُتّصلِ وبينَ المُظهَرِ، وأمَّا بعدَه فبينَ المُنفَصِلِ وبينَ المظهر تقولُ: اكرمَه واكرمَ زَيداً وكذلك النَّفي وما أكرمَ إلا إياهُ، وإلا زيداً، وإن كانَ المفعولُ مُخاطباً فالمناوبة بينَ الضَّميرين المتّصلِ قبلَ الاستثناءِ والمنفَصِلِ بعدَه، وذلك أكرمك، وما أكرَم إلا إيَّاكَ، وإن كان المَفعولُ حِكايةً فكذلك تَقولُ: أكرمني، وما أكرمَ إلا إيَّايَ وإن كان الفاعلُ مُخاطباً والمفعولُ غائباً فكما إذا كان الفاعِلُ غَائِباً والمفعولُ غائباً، وإن كان المفعـولُ مُخاطباً فقبلَ الاستثناء يَتَعَيَّنُ المُظهَرُ وبعده يَجري بين المُظهَرِ والمنفصلِ المناوبةُ، تقولُ[2] أكـرمتَ نفسك، وما أكرمت إلا نفسك وإلا إياك، وإن كان حكايةً فبين المتَّصل والمنفصلِ تَجري المناوبةُ المُتَّصِلِ قبلَ الاستثناءِ والمنفَصِلِ بعدَه تقولُ: أكرمتَني، وما أكرمتُ إلاّ إيَّايَ وإن كانَ الفاعِلُ حِكايةً والمَفعولُ غائباً فكما إذا كانَ الفاعلُ مُخاطباً والمفعولُ غائباً، وإن كان المَفعولُ مُخاطباً فَبَينَ المُتَّصلِ والمنفَصِلِ تَجري المناوبةُ المُتَّصِلُ قبلَ الاستثناءِ والمنفَصِلُ بَعدَه، تقولُ أكرمتك وما أكرمتُ إلا إيَّاكَ، وإن[3] كان المفعولُ حكايةً فقبلَ الاستثناءِ يَتَعَيَّنُ المظهرُ وبعدَه يَجْري بينَ المُظهَرِ وبين المُنفَصِلِ المُناوبةُ، كقولِكَ: أكرمتُ نَفسي، وما أكرمتُ إلا نَفسي، وإلا إيّاي. إذا عَرفتَ هذا فَوجهُ

---

(١) في (أ).
(٢) كتبت مرتين في (أ) سهواً.
(٣) في (ب) فإن.

انسكابه بكَ إلى الغَرَض أن قولَه لم يُسَوِّغُوا تَركه إلى المُنفَصِل إلا عندَ تعذُّر الوَصلِ معناه إذا كانت النَّوبةُ للإضمار وأما إذا كانت للإظهار فتركُهُ إلى المُنفَصِلِ خِلافُ الأصل، وها هنا النَّوبةُ للإظهارِ لأنَّ المُظهَرَ ها هنا قَبلَ الاستثناءِ يتعيَّنُ كأنه أورَدَ[1] هذا البيتَ على وجهِ التَّمثيلِ للبيتِ.

أَخْصَرُ: أفعلُ تفضيلٍ من الاختِصَارِ بحَذفِ الزَّوائد. حُمَيْدٌ بضم الحاءَ المهملةِ الأَرْقَطُ: بالرّاء المهملةِ وبالقاف[2]. الضَّميرُ في بَلَغَتْ للنَّاقةِ. البيتُ الثَّاني لذي الإِصْبَعِ العَدْوَاني[3] وقبله[4]:

لَقِينَـا منهُمُ جَمْعاً فَأَوفى الجَمْعُ ما كَانَا
كـأنَّـا يَـومَ قُـرَّى .... البـيـت

وبعده:

قَتَلْنَا مِنْهُمُ كُـلَّ[5] فتىً أَبْيَضَ حُسَّـانَا
يُرَى يَرْفُلُ في البُرْدَيـ ـنِ من أَبْرادِ نَجْرَانَا

قوله: فأوفى الجَمعُ ما كان أي ما كان عَليه أن يعملَه، قُرَّى: بالضَّمِ موضعٌ ومنه بيتُ الحماسة[6]:

أَلهفي بِقُرَّى سَحبَلٍ حين أَحلبت عَلينـا الـوَلايـا والعَـدُوُّ المُبـاسِـلُ

يقول: إنَّ قَتْلنا إيّاهم بمنزلةِ من يَقتُلُ نَفسَه، وهذا لأن هؤلاء قَومٌ / قَد | [٦٧/أ]

(١) في (أ) وأفرد...
(٢) في (أ) والقاف.
(٣) تقدم التعريف به.
(٤) ديوانه: ٧٨.
(٥) ساقطة من (أ).
(٦) شرح المرزوقي: ٤٤/١.

تَقَاتَلُوا وتَعَادوا وهم عَشيرةٌ واحدةٌ، ونَجْرَان[1]: من نَواحِي اليَمَن، وعَليه: أفعى نَجران.

قالَ جارُ اللَّه: «وتَقولُ: هو ضَرَبَ والكريمُ أنتَ، وإنَّ الذّاهبين نَحن، و:

ما قَطَّرَ الفَارِسَ إلاّ أنَا[2]

وجاءَ عبدُاللَّه وأنتَ، وإيّاكَ أكرمتُ».

قال المشرِّحُ: الشيخُ قد حَصَرَ في هذا الفَصل مواقِع الضَّمير المُنفَصِل وهي سِتّةٌ، المُبتدأُ كقولِكَ: هو ضَرَبَ، وكيفَ أنتَ، وخَبَـرُ المُبتدأ نَحو الكريمُ أنتَ، وخبرُ إن نحو إنَّ[3] الذَّاهبين نحنُ، وما بعد الاستثناء كقولِه:

ما قَطَّر الفارسَ إلاَ أنَا

وبعدَ حرفِ العَطفِ نحو: جاءَني عبدُاللَّه وأنتَ، والمفعولُ المُتَقَدِّمُ كقولك: إيّاكَ أكرمتُ، و«إيّاكِ أعني واسمَعي[4] يا جَارة». يقالُ هذا البيتُ للفرزدَقِ، والظَّاهرُ أنَّه لعمرو بن معدي كرب[5] وأوّلُ البيت:

لقد[6] عَلِمَتْ سَلمى وجَارَاتُها ما قَطَّرَ..... البيت

(١) في (أ) سحيل.

(٢) تقدم تحديدها وذكر ما قيل فيها في الجزء الأول عند ورودها في بيت عبد يغوث بن وقّاص الحارثي:

نَدامايَ من نَجران ألاّ تَلاَقِيَا

(٣) في (ب).

(٤) في (ب) فاسمعي.

(٥) سبق ذكره والبيت في ديوانه: ص ١٥٥ توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٤٣ والمنخل، ٨٤، والخوارزمي: ١١٦ وزين العرب: ٣٠ وشرح ابن يعيش: ١٠١/٣، والأندلسي: ٤٤/٢ والسخاوي: ٧/٣. وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٣٧٩/١ وعليه الأعلم الشنتمري، وانظر الردّ على الأعلم في الفصول والجمل لابن هشام اللخمي: ٥١، ودلائل الإعجاز: ٢٢١، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٢٥٠/٥، ٢٥٦.

(٦) في (ب) قد.

وبعده:

شَكَكتُ بالرُّمحِ حَيازِيمَهُ والخَيلُ تَجْري زِيَماً بَينَنا

زِيَماً: أي متفرقةٌ، وانتصابُها على الحالِ. يقولُ: طَعَنتُ برمحي صدرَه، وكلٌّ من الخيل في كَرٍّ[1] وفَرٍّ.

قالَ جارُ اللَّهِ: إلا ما أنشدَهُ ثعلبٌ[2]:

وما نُبالي إذا ما كنتِ جارتَنَا ألّا يُجاوِرُنا إلّاكِ دَيَّارُ

قالَ المشرّحُ: كانَ الواجبُ أن يقولَ إلا إيّاكِ لكنَّه تَرَكَ المنفَصِلَ إلى المُتَّصلِ كما تَرَكَ المتّصل إلى المنفَصِل في (بَلَغَتْ إيّاكَا).

قالَ جارُ اللَّه: فَصلٌ: وإذا[3] التَقى ضَميران في نحوِ قولِكَ: الدِّرهَمُ أعطيتُكَه، والدِّرهَمُ أعيتُكمُوهُ، والدِّرهمُ زَيدٌ مُعطِيكَهُ، وعَجِبتُ من ضَربِكَهُ، جازَ أن يَتَّصلا كما تَرَى، وأن ينفَصِلَ الثّاني كقولِكَ: أعطيتُك إيّاه، وكذلك البَواقِي.

قال المشرّحُ: إذا التَقى ضَميران منصوبان فلا بُدَّ أن يكونَ أحدُهما مُتَّصِلاً وفي الثَّاني يجوزُ الاتِصّالُ والانفصالُ كقولِكَ: الدِّرهمُ أعطيتُكه أو

---

(1) في (ب) كره وفره.

(2) لم أعثر على نسبته. انظر توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصّل: ٤٣، والمنخل: ٨٥ والخوارزمي: ٤٥ وزين العرب: ٣٠ وشرح ابن يعيش: ١٠١/٣ والأندلسي: ٤٤/٢.
وانظر الخصائص: ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، وضرائر القزاز: ١٧٧، وضرائر ابن عصفور: ٢٦٢، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٦٣، والخزانة: ٤٠٥/٢ وضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل ضرورة من ضرائر الشعر، بل هي من أقبح الضرورات قال صاحب «المنخّل» يجوز للمتقدم ما لا يجوز للمتأخر ووجدت في كتاب «المصون» المنسوب إلى المازني أنّ إلاّ هنا بمعنى غير، والكاف مجرورة به، وأظنّ أنّ الخطّابي جوز مثل هذا في بعض الأحاديث، وقد روي عن بعض غلمان المبرّد لا إلّه إلا اللّه بجرٍّ هذه اللفظة بعد إلاّ حكاه أبو جعفر النّحاس في «شرح أبيات الكتاب».

(3) في (ب) فإذا.

أعطيتُك إيّاه، والانفصالُ فيه قَليلٌ. قالَ ابنُ السّرّاجِ[١]: وأقلُّ العربِ من يقولُ أعطيتُكه[٢]، فإن سألتَ: ألستَ قد ذكرتَ في الفصلِ[٣] المتقدِمِ أن الضَّميرَ المُتَّصلَ إنّما يُصارُ إليه عندَ تعذُّرِ الوصلِ، وهُنا[٤] ما تعذَّرَ الوصلُ؟.
أجبتُ: إنه وإن لم يَتَعَذّرِ الوَصلُ ها هنا صُورةً ـ فقد تَعَذَّرَ مَعنىً، وذلِكَ أنَّ الضَّميرَ الثّاني حَقُّه أن يكونَ مُنفَصِلاً بدليلِ أنَّ الضَّميرَ المُتصلَ المَنصوبَ لا يَتَّصِلُ إلاّ بالفِعلِ ألا تَرى أنَّهم حَمَلُوا قوله[٥]:

هُمُ الآمرون الخَيرَ والفاعِلُونَه

على ضرورةِ الشِّعر، وها هُنا يَتَّصِلُ بالاسمِ وهو كافُ الخِطابِ، وقد وَقَعَ في كافةِ نسخ المفصّل: «أعطيتمُوه» بدون الكافِ، والصَّوابُ أعطيتُكُموهُ بالكافِ ويَشهدُ له قوله: وأن ينفَصِلَ الثّاني كقولك: أعطيتُك إيَّاه، لأنّ هذه الصُّورة الثانيةَ هي الأولى بعينها إلاَّ أنَّ الضَّميرَ في الثَّاني ها هنا مُتَّصِلٌ[٦]، وفي الأُولى مُنفَصِلٌ[٧]، ثُمَّ المَفعولُ الأوّلُ في الثَّانيةِ كافُ الخِطابِ فكذلِكَ الأولى.

قال جارُ اللَّه: «ويَنبغي إذا اتّصلا أن يُقدّمَ منهما ما لِلمُتَكَلِّم على غَيره، وما للمخاطَبِ على الغائِبِ فتقولُ: أعطانيكَ، وأعطانِيه زيدٌ الدِّرهَمُ أعطاكَهُ زَيدٌ، وقالَ اللَّهُ تَعالى[٨] ﴿ أنلزمُكُمُوها ﴾» ـ.

قالَ المُشَرِّحُ: ضَميرُ المُتَكَلّم على ضَمير المُخاطَبِ مُقدَّمٌ، وكذلك

(١) الأصول: ١٢٤.
(٢) في (أ) ضربته وهو سهو من النّاسخ.
(٣) في (ب) في فضل.
(٤) في (ب) وها هنا.
(٥) تقدم ذكره.
(٦) في (أ) منفصل.
(٧) في (أ) متصل.
(٨) سورة هود: آية: ٢٨.

ضَميرُ المخاطبِ على ضَمير الغائب، وفيه وَجهان أحدُهما وَقَعَ في (حَواشي المفصَّل) وذلك أنّ[1] الكلامَ يَنشأُ عن المُتَكَلِّم ويَنتهي إلى المخاطَبِ ثم إلى[2] الغائبِ. والوجهُ الثَّاني وعليه الاعتمادُ أنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الضمائرِ الثَّلاثةِ إنّما يَصِلُه[3] بالفعلِ إذا ظَهَرَ لَنا كَونُهُ طالباً للفعلِ وإنَّما يَظهَرُ[4] لنا كونُه طالباً للفِعلِ [5] إذا ظَهَرَ لنا كَونُه ضَميراً مُتَّصِلاً. [6]وإنمـا يظهرُ لنا كونه ضميراً متصـلاً[6]. إذا ظَهَرَ لنا كونُه ضَميراً ثم ضَميراً مُتَّصِلاً فنقولُ: ضَميرٌ به ضَميرُ الحِكايةِ أسرعُ ظُهوراً من ضَميرٍ، به ضَميرُ الغائبِ لكونِ الأوَّلِ حكايةً، والحكايَةُ في الأسامي المُظهَرَةِ[7]غيـرُ مُمكِنَةٍ، وكون الثَّاني خِطاباً والخِطابُ وإن لم يكن وُجودُه في الأسامي المُظهرةِ[7] وَضعاً لكنْ يُمكنُ وجُـودُهُ فيها بجَرِّه[8] إليها وذلك بتَوسُّطِ حَرفِ النِّداءِ، بخلافِ ضَمير الغائبِ فإن الغَيبَةَ بأصلِ الوضعِ في جَميعِ الأسامي المُظهَرَةِ مَوجودَةٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وإذا انفَصَل الثَّاني لم تُراعِ هذا التَّرتيبِ فقلتَ أعطاهُ إيّاك وأعطاكَ إيّاي».

قالَ المُشرِّحُ: وذلك أنَّ الضَّميرين إذا كان أحَدُهُما مُتَّصِلاً والآخرُ مُنفَصِلاً فإنَّه يَجوزُ أن يَكونَ المُتَّصلُ غائباً والمُنفَصِلُ مخاطَبـاً أو حكايةً، وعندَ ذلك يَتَّصل[9] الضَّميرُ المُتَّصِلُ لا مَحالة بالفِعلِ / فَيَفسُدُ [10]ما ذكرناه من[10] التَّرتيبُ. [٦٧/ب]

(١) في (ب) لأنّ.
(٢) في (ب).
(٣) في (أ) فصله.
(٤) في (ب) ظهر.
(٥) في (أ).
(٦ - ٦) في (أ).
(٧ - ٧) في (أ).
(٨) في (أ) لجرّه.
(٩) في (أ) ينفصل.
(١٠ - ١٠) في (أ).

قالَ جارُ اللَّه: «وقَد جَاءَ في الغائبيـن أعطاهاهُ، وأعطاهُوها، ومنه قَولِه(1):

وقَدْ جَعَلَتْ نَفسِي تَطِيبُ لَضَغْمَةٍ   لِضَغْمِهُمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُها

وهو قَليلٌ».

قَالَ المُشَرِّحُ: قَولُه: وهو قَلِيلٌ يَنْصَرِفُ إلى ما لو كانَ الضَّميران فيه مُتَّصلين سَواءٌ كانا غائِبَين، أو أحدُهما مُخَاطباً، وإن شِئتَ فاستَدِلّ بما ذكرناه من لَفظِ ابنِ السَّرَّاجِ: يَجوزُ أَعطاكَني فإن بَدَأَ بالغايات قالَ: أَعطاهوني. قالَ سيبويهِ: هو قَبيحٌ لا يَتَكَلَّمُ بِهِ العَرَبُ، وقالَ أبو العبَّاس هو كَلامٌ جَيِّدٌ ليسَ بِقَبِيحٍ معنى أَعطاهاه(2) أعطى المُؤَنَّثُ المذكَّرَ، ومعنى

---

(1) البيت لمغلّس بن لَقيط. وفي إثبات المحصل: ٤٤ وخزانة الأدب: ٤١٥/٢ نقلًا عن «ضالة الأديب» لأبي محمد الأعرابي الأسود أنّ مغلساً من ولد معبد بن نضلة وقد سماه المرزباني في معجم الشعراء: ٣٠٨ مغلساً السعدي وأورد قصيدته التي منها هذا البيت. ثم ذكر بعده مغلّس بن لقيط بن حبيب بن خالد بن نضلة بن الأشتر بن حجوان. أمّا مناسبة القصيدة التي منها هذا البيت فهي أنّ مغلساً له ثلاثة أخوه هم أطيط ومدرك ومرّة وكان أطيط يحبّه ويحسن إليه، ولمّا مات أظهر الآخران عداوتهما له فقال فيهما:

وقد أبقت الأيامُ بَعدَكَ مُدركاً   ومُرَّةَ والدُّنيا كثيرٌ عتابُها

إذا رأيا بي غفلة آسداً بها   أعاديَّ والأعداءُ كَلْبي كِلابُها

وقد أورد ابن المستوفي، والسّخاوي، والبغدادي وابن برهان في شرح اللّمع هذه الأبيات. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٤٤، ٤٥ والمنخّل: ٨٥، والخوارزمي وزين العرب: ٣٠، وشرح ابن يعيش: ١٠٥/٣، والأندلسي: ٤٧/٢، والسخاوي: ١٠/٣ وانظر كتاب سيبويه: ٣٨٤/١، والإيضاح لأبي علي: ٣٤، وشرح أبياته لابن بري ورقة: ٣ وشرحها لأبي الحجاج بن يسعون: ٩، وأمالي ابن الشجري: ٨٩/١، ١٠١/٢ وخزانة الأدب: ٢١٥/٢.

قال ابن المستوفي: وأنشد أبو الحسن علي بن عيسى الرّبعي الزّهيري البيتين الأولين مثلهما وأنشد بعدهما:

إذا رَأيانِي قد تَعَمَّدَا   لِرِجْلِيَ مَغْواة هَيَالي تُرابُها

واعرضتُ أستبقيهما ثم لا أرى   حُلُومَهُمَا إلا سريعاً ذهابُها

فقد جَعَلت نفسي تهمُّ بضغمةٍ   علي عِلِّ غيضٍ يَهزِمُ العظمَ نابُها

وليس فيه شاهد على هذا الإنشاد.

(2) في (أ) أعطا.

أعطاهوها أَعطى المذكَّرُ المؤنّثَ ، الضَميران إذا كانا غائِبَين جازَ وَصْلُهما وفَصلُ الثَّاني وهذا لأنَّ أحدَ الضَّميرين ها هُنا لا بُدَّ من أن يكونَ مُتَّصِلاً لأنَّ المَوضعَ مَوضعُ الوَصْلِ ، كما في ضَربتُهُ وأكرَمتُهُ ، وأمَّا الثَّاني فَيَجوزُ وَصلُه قِياساً على الضَّميرِ الأوَّلِ ، لأنَّ تَعَلُّقَ الثَّاني بالفِعلِ كَتَعَلُّقِ الأوَّلِ به وفي الاستِحسانِ لا يَجوزُ لما ذَكرنا من أنَّ الضَّميرَ المَنصوبَ لا يَتَّصِلُ بالاسم فإن سَألتَ : فَكَيفَ وَرَدَ ضَميرُ المُذَكَّرِ الغائبِ ها هُنا مع الواوِ ولم يَجيءْ مَعه ضَميرُ المذكَّرِ المخاطَبِ ، أجبتُ : لأنَّ الهاءَ لخَفائِها وبُعدِ مَخرجِها أَصلُها أن تَكونَ بالمَدِّ تَقويَةً وإبانةً ويَشهدُ لكونِها خَفيَّةً قولُهم أرادَ أن ينزعَهَا ويَضربها بالإمالةِ ، وكذلكَ أجازوا في رُدَّ أمراً الوجوهَ بخلافِ رُدَّه فإنَّه لا يجوزُ إلَّا الضَّمّ ، لأنَّهم قَدَّروه تقديرَ رَدُّوا ، وقالُوا فصارتِ الدَّالُ كَأنَّها قَد وَلِيَتِ الوَاوَ التي بَعدَها ولذلك صارت في رَدَّها كأنَّها قد وَلِيَتِ الألِفَ وهذا معنَى قَولِهم : الهاءُ حَرفٌ[1] حاجِزٌ غيرُ حَصِينٍ ، والذي يَدُلُّ على ذلك أيضاً أنَّ الَّذين يَمدُّون بينَ كلمتين الثـانيةُ منهما ألفُ قَطعٍ من القراءَةِ نحوَ قولِهِ[2] : ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إنَّه ﴾ ﴿ إنَّا مَعَكُمُـوا ﴾[3] إنَّما لم يَمُـدُّوا ، وقولـه منه : ﴿ إنَّـه ليـؤُوسٌ ﴾[4] و﴿ استَغْفِرهُ إنَّه كَانَ ﴾[5] ونحوه لأنَّه يُؤدي إلى التقاءِ السَّاكنين معنى ، إلَّا أنَّه جازَ طرحُه في سائِرِ المواضِعِ تَخْفيفاً ، وها هنا لم يَجُز لِيَقَعَ فَصلاً بينَ الخَفيفَين المُتجانِسَين .

الضَّغمةُ : هي العَضَّةُ ، لضَغمِهُماها بَدَلٌ من قوله بِضَغْمَةٍ، الضَّميرُ الأوَّلُ في قولِهِ[6] لِضَغمهماها لِسَبُعَين ، وأمَّا الثَّاني فلِضَغْمَةٍ ، ومنها اشتقاقُ

(١) في (أ).
(٢) سورة البقرة: آية: ٥٤، وفي (أ) فتاب عليهم.
(٣) سورة البقرة: آية: ١٤.
(٤) سورة هود: آية: ٩.
(٥) سورة النصر: آية: ٣.
(٦) في (أ).

الضَّيْغَم وهو فَيْعَلٌ ، الضَّميرُ في نَابِها : لضَغْمَةٍ ، وهذا من بابِ إضافَةِ الشَّيءِ إلى الشَّيءِ بأدنى مُلابَسَةٍ بَيْنهما ، كأنَّه يقولُ : إنِّي لكثرَةِ ما ابتُليتُ به من المِحَنِ قد طَابَتْ نَفْسِي أن يَعُضَّنِي سَبُعان ناباهُما يَضرِبانِ العَظم ، وقَرعُ[1] النَّابِ العَظَم كِنايَةٌ عن التَّصويتِ .

قالَ جارُ اللَّهِ : والاختيارُ في ضَمِيرِ خَبَرِ كان وأَخواتِها الانفصالُ كقولِهِ :

* لَئِن كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا *

قالَ المشرِّحُ : خبرُ كان كما يَجيءُ مُنفَصِلاً فكذلك يَجِيءُ[2] مُتَّصِلاً ، وفي كلامِ أبي الرَّيحان البَيروني[3] ، ولا يكونُ مَعَهمَا إلاَّ ثالثٌ ورُبَّما كنتُه . قالَ ابنُ السَّراجِ[4] ويَجوزُ كانَنِي وكُنتُهُ ، كقولِكَ : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُ وأَنشد لأبي الأسودِ الدُّؤلي[5]:

---

(١) في (أ) ويقرعان.

(٢) في (أ).

(٣) البَيْرُونيُّ : محمد بن أحمد البَيْرُونيّ الخُوَارَزْمِيّ عالمٌ متنوعُ الثقافة فهو حكيم رياضي فلكي طبيب، أديب لغوي مؤرخ مولده في خوارزم وأقام في الهند ومولده سنة ٣٦٢ هـ ووفاته سنة ٤٤٠ هـ له آثار كثيرة جداً تدل على علمه وفضله منها الآثار الباقية عن القرون الخالية، والجماهر في معرفة الجواهر. . . قال ياقوت في معجم الأدباء: أما سائر كتبه في علم النجوم والهيئة والمنطق والحكمة فإنّها تفوق الحصر. . . قال: رأيت فهرستها في وقف الجامع بمرو في نحو السّتين ورقة بخط مكتز. ترجمته في معجم الأدباء: ١٨٠/١٧، عيون الأنباء: ٢٠/٢.

(٤) الأصول: ١٠٤/١.

(٥) أنشده ابن السراج في الأصول: ١٠٤/١ وهو من النّص المتقدم. والبيت لأبي الأسود في ديوانه: ١٢٨. قالهما يخاطبُ به مولىً له كان حمل له تجارة إلى الأهواز، وكان إذا مضى إليها تناول شيئاً من الشراب فاضطرب أمر البضاعة.

والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ٢١/١، وانظر شرح أبياته لابن خلف: ١٤/١ وشرح الكتاب لأبي سعيد: ٣٠٧/١، والمقتضب: ٩٨/٣، والإنصاف ٨٢٣، وشرح السخاوي: ١١/٣، وإثبات المحصل: ٤٥ نقل نصّ الخوارزمي من قوله: قال ابن السراج ولم ينسبه إلى

فإلَّا يكُنها أو تَكُنْهُ فإنَّهُ أَخُوها غَذَتهُ أمُّه بلَبانِها

وتقولُ كُنتَكَ وكنتَ إيَّاكَ ، كما تَقولُ : ظَننتُكَ زَيداً ، وظَنَنْتُ[1] إيَّاكَ يَقَعُ المُنْفَصِلُ مَوقعَ المُتَّصِلِ في الكِنَايَةِ على الاسمِ والخَبرِ والاختيَارُ في خبرِ كانَ وأخواتِها الانفصالُ وذلك لأنَّه في الأصلِ خَبَرُ المبتدأ ، وخَبَرُ المُبتَدَأ إذا وَقَعَ ضَميراً لم يَقع إلَّا مُنْفَصِلاً ، وأمَّا الاتِّصالُ فلأنَّ خَبَرَ كان يُشبهُ المفعولَ كما أنَّ اسمه يُشْبهُ الفاعِلَ فكما تَقولُ ضَربْتُهُ فكذلِكَ[2] تَقولُ كُنتُهُ ، والَّذي يُبَيِّنُ لَكَ أن خبرَ كانَ شُبِّهَ[3] بالمَفعولِ لا مَفعولٌ حقيقةً ، إقامَتُكَ أَحَدَ الضَّميرين مَقامَه ، وَتَرجَمَتُكَ إيَّاه بعينِ هذه اللُّغَةِ .

هذا البيتُ لعمرَ بنِ أَبي رَبيعةَ وقبله[4] :

قِفِي فانظُري يا اسمَ هَل تَعرفِينَهُ أهذا المُغيريُّ الَّذي كان يُذكَرُ
أهذا الَّذي أَطربْتِ[5] نَعتاً فلم أَكنْ وعَيشِكِ أَنْسَاهُ إلى يومَ أقبَرُ

لئِن كانَ البَيتُ[6]

وبعدَه[7] :

= الخوارزمي على غير عادته. وشرح ابن يعيش: ١١٧/٣، وشرح الجزولية للشلوبين: ١٢٤، وشرح الشاطبي على الألفية: ٧٣/١، والأشموني: ٩٧/١، والعيني: ٣١٠/١، والخزانة: ٤٢٦/٢ وأورده ابن هشام اللّخمي في الفصول والجمل: ٤٠ في سياق ردّه على الأعلم الشَّنتَمريّ ورده على هذا البيت في غاية الجودة.

(١) في (أ) ظننتك إياك.

(٢) في (ب) لذلك.

(٣) في (أ) يشبّه.

(٤) ديوانه عمر بن أبي ربيعة: ٨٦.

(٥) في (ب) أطنبت.

(٦) توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٤٦، والمنخّل: ٧٨ والخوارزمي: ٦٣ وزين العرب: ٣١ وشرح ابن يعيش: ١٠٧/٣، والأندلسي: ٤٩/٢ والسّخاوي: ١١/٣ وشرح الجزولية لأبي علي الشلوبين: ١٢٤، والخزانة: ٤٢٠/٢.

(٧) في (ب) وتمامه.

عَنِ العَهدِ والإنسانُ قد يَتَغَيَّرُ

المُغِيريُّ : مَنسوبٌ إلى المُغِيرَةَ بنِ عبدِ اللّه بن عَمر بن مَخْزُوم ، وهو من أَجدادِهِ .

قالَ جارُ اللّه : وَقَولُه[1]

ليسَ إيَّـــايَ وإيَّـــاكِ ولا نَخْشَى رَقِيبـــا[2]

قالَ المُشَرِّحُ : المَحفوظُ (ولا نَخْشَى رَقِيبا) . هذا البيت لعمرَ بنِ أبي رَبيعةَ أيضاً وقبلَه :

ليتَ هذا اللَّيلَ شَهـرٌ لا تَرَى فيـه عَرِيْبَـا
لـيسَ إيَّـــايَ وإيـــاكِ ولا نَخْـشَى رَقِـيْبَـا

« عريباً » : أي أحداً يريدُ لَيس فيه غَيري وغَيرُك أحدٌ .

[٦٨/أ] قال جارُ اللّه / : وعن بعضِ العَرَبِ : « عليه رَجُلًا ليسنى » وقال[3] :

* إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي *

---

(١) في (ب).
(٢) هذا البيت ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة، وقيل للعَرْجِيّ.
قال ابنُ المستوفى: كذا وجدته في بعض حواشي الكتاب لعمَر بن أبي ربيعة، وأورده أبو جعفر أحمد بن محمد إسماعيل [بن النّحاس] لعمر بن أبي ربيعة في متن الكتاب. وذكره أبو الفرج الأصبهاني للعرجي. ديوان عمر: ٤٢١، وديوان العرجي: ٦١ توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٤٦، والمنخل: ٨٧، والخوارزمي: ٦٣ وزين العرب: ٣١ وشرح ابن يعيش: ٧٥/٣، ١٠٧ والأندلسي: ٤٩/٢، والسخاوي: ١١/٣ وانظر الكتاب: ٣٦٧/١، وشـرحه للسيـرافي: ١٣٨/٣، والنكت لـلأعلم: والأصـول لابن السـراج: ١٢١/٢، والمقتضب: ٩٨/٣، والمنصف: ٦٠٢/٣، والبيان في شرح اللّمع: ٨٢، وشرح الجزولية: ١٢٤، والخزانـة: ٤٢٤/٢ والبيت في ديوان العرجي هكذا:
غـيـرَ أسـمـاءَ وجُـمْـلٍ ثُـم لا نَـخْـشَـى رَقِـيـبـاً
(٣) هذا البيت ينسب إلى رؤبة. انظر ملحقات ديوانه: ١٧٥ وممن نسبه إليه الخليل في «العين» توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٤٦، والمنخّل: ٨٨ والخوارزمي: ١٦٤ وشرح ابن يعيش: ١٠٨/٣، والأندلسي: ٤٩/٢، والسخاوي: ١١/٣ والخزانة: ٤٢٥/٢، ٤٥٤.

قالَ المشرِّح : اجتَمَعَ في قوله : (عليه رجلاً ليسني) شيئان[1] شاذان أحدهما : ـ عليه للغائبِ والأصلُ فيه أن يُقال للمخاطبِ ، وهذا لأنَّ بعضَ أحد نوعي الظَّرف يقام مقامَ أمرِ المُخاطَبِ دونَ أَمْرِ الغائِبِ والمُتَكَلِّمِ فإن سألتَ : فما الموجِبُ[2] لتَخصِيصِهِ بأمرِ المُخاطَبِ ؟ أَجبتُ : لأنَّ إضمارَ أمرِ المُخاطَبِ أخصَرُ ألا تَرى أنَّه لا يَحْتَاجُ إلَّا إلى نَفْسِ الفِعلِ بخِلَافِ إضمارِ أَمري المُتَكَلِّمِ[3] والغائِبِ فإنه كما يَحْتَاجُ إلى نَفْسِ الفِعلِ يَحْتَاجُ إلى الأمرِ أيضاً ، وقَد جَاءَ في الحديثِ كذلك[4] : (عَليكم بالباءَةَ فمن لم يَسْتَطِعْ فَعَلَيهِ بالصَّوم فإنَّ الصَّومَ له وِجَاءٌ) . الثَّاني ليسني والأصل ليس إيَّايَ كما مضى وليس في البيت على حذفِ نون العمادِ أبعد مَخْـرَجاً من ليسني بالنُّون . وقبله :

* عَهْدي بقَومي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ[5] *
إذ ذَهَــبَ . . . . . . البيــت

وهو الكَثِيرُ من الرَّملِ والماءِ وغيرِهما ، وكذلك الطَّيْسَـلُ ، واللاَّمُ مَزيدَةٌ ، كما في عَبْدَلٍ وَزَيْدَلٍ ويروى[6] : ـ عَدَدتُ قَومي . . .

قالَ جارُ اللَّهِ : فَصلٌ ، والضَّميرُ المُسْتَتِرُ يكونُ لازِماً وغيرَ لازمٍ فاللَّازمُ

---

(١) في (ب) شذوذان.

(٢) في (ب) الواجب.

(٣) في (ب) الغائب والمتكلم.

(٤) أورد البخاري في صحيحه: ٣٤/٣ عن عبدالله بن مسعود وأوّل الحديث «أيّها الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنّه أغضّ للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصّوم فإنه له وجاء» هكذا لفظه في صحيح البخاري كتاب الصّوم: ٣٤/٣، وكتاب النكاح: ٣/٧. وللحديث ألفاظ أخرى ولكنّ هذا اللّفظ هو الأقرب لما أراد المؤلّف.

(٥) قال ابنُ المستوفي: اختلفوا في تفسير الطّيس فقال بعضهم هو كل ما على وجه الأرض من خلق الأنام. وقال بعضهم بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوامّ، وقال غيره: الطيس الكثير من الرمل والماء وغيرهما وأراد به الراجز هنا الرّمل.

(٦) قال ابن المستوفي: كذا أنشده العلماء [يعني: عددت] ويروى عهدي بقومي وهو الصّحيح.

في أَربعةِ أَفعالٍ افعَل وتَفعل للمُخاطَب ، وافعَل ونَفْعَل .

قالَ المُشَرِّحُ : إذا قُلتَ أفعل فالفاعِل فيه مستكنٌ لا يمكن إبرازه غايةَ الأمرِ أن تَقولَ افعلْ أنتَ ، فأَنتَ ها هُنا هو[1] لَيس الفاعِل وإنَّما هو تأكِيدٌ بدَلِيلِ افعلا أَنتما وافعلوا أَنتم ، وافعلي أَنت .

قالَ جارُ اللَّه : وغيرُ اللَّازم في فِعلِ الواحِدِ الغائبِ وفي الصِّفاتِ . . ومَعنى اللُّزومِ أن إسنادَ هذه الأفعالِ إليه خاصَّةً لا تُسْنَدُ البَتَّةَ إلى مُظهَرٍ ، ولا إلى مُضْمَرٍ بارِزٍ ونحو فعل ويفعل يسنَدُ إليه وإليهما في قولك : عَمرو قامَ وقامَ غلامهُ ، وما قامَ إلاَّ هو ومن غَيرِ اللاَّزِمِ ما يَسْتَكِنُّ في الصِّفَةِ في نحو قَولِكَ زَيدٌ ضارِبٌ لأنَّك تُسْنِدُهُ إلى المُظهَرِ أيضاً في قولك : زَيدٌ ضارِبٌ غُلامَه .

قالَ المُشَرِّحُ : إذا قُلتَ زَيدٌ ضَرَبَ ففيهِ ضَميرٌ مُسْتَكِنٌ راجِعٌ إلى زَيدٍ ، فإذا قُلتَ : زَيدٌ ضَرَبَ غُلامُه لم يَبقَ فيه ذلك الضَّميرُ يُسمَّى فارغاً ، وكذلك إذا قُلتَ : زَيدٌ ضارِبٌ فيه ضَميرٌ راجعٌ إلى زَيدٍ فإذا قُلتَ : زَيدٌ ضارِبٌ غلامُه لم يَبْقَ فيه ضَمِيرٌ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « وإلى الضَّمير[2] البارِزِ في قولِكَ : هندٌ زيدُ ضاربتُهُ هِيَ ، والهندان الزَّيدان ضاربتُهُما هُما ، ونَحوهما مِمَّا أَجرتهما فيه على غَيرِ من هيَ له » .

قالَ المُشَرِّحُ : للنَّحويين في هذه المَسألةِ كلامٌ فاسدٌ أَحكيه أولاً ثُمَّ أَعترِضُ عليه ثانياً ، فأقولُ : إنَّهم يقولون هِندٌ مُبتَدَأ وزيدٌ مبتَدَأٌ ثانٍ ، وضاربتُهُ خبرُ المبتدأ الثَّاني وهي فاعلٌ[3] للمبتَدَأ الأوَّلِ ، والخَبَرُ إذا جَرى على غيرِ ما

(١) في (أ) هو لبس.

(٢) في (ب) المضمر.

(٣) في (ب) فعل.

هو لَه فلا بُدَّ معه من ضَمير بارزٍ يَرجعُ إلى المُبتَدَأ الأوَّل ، ليكونَ هذا الضَّميرُ مُعلِماً أنَّ هذا الخبرَ فِعلٌ للمرجُوع إليه[1] ، وكذلِكَ إذا قُلتَ : عَمرو زَيدٌ ضاربُه هو ، فلا بُدّ فيه من هذا الضَّميرِ لِيُعلَمَ أنَّ الضَّاربَ ها هُنا هو عَمرو ، ولو لم يَكن مَعه هذا الضَّميرُ لكانَ المعنى زَيدٌ يَضْرِبُ عَمراً . فهذا كَلامُهم .

أما الاعتراضُ عليه فلأنَّ الضَّميرَ لو كان للإعلام بأنَّ الخَبَرَ قد جَرى على غَيرِ ما هو له لما لَزِمَ الضَّميرُ في قَوْلِكَ : هِندٌ زَيدٌ ضارِبَتُهُ هِيَ ، لأنَّ الخَبَرَ بدون هذا يُعلَمُ كَوْنُهُ جارياً على غَيرِ ما هو له ، ولأنَّ هِنداً مُبتدأ وزَيدٌ مُبتدأٌ ثانٍ وضَاربتُه مُبتدأٌ ثالثٌ وهي خَبَرُ المبتدأ الثالثُ ثم المُبتدأُ الثَّالثُ وخَبَرُه خَبَرُ المبتدإ الثَّاني ، والمُبتدأُ الثَّاني وخَبَرُه خَبَرُ المبتدَإ الأوَّل والَّذي يَدُلُّ على أنَّ ضارِبتَه مُرْتَفِعَةٌ بالابتداء وهي خَبَره [2]أنّـا إذا قُلنا : أَزيدٌ ضاربتُه هي كانَ ضَارِبتُه مُرْتَفِعَةٌ بالابتداءِ وهي خَبَـرُه[2] ، فكذلك إذا قُلنا : زَيدٌ ضارِبتُه هي وكذلك إذا قُلنا : هِندٌ زَيدٌ ضارِبَتُهُ[3] هِيَ .

فإن سَأَلتَ : فإذا كانت ضَارِبَتُهُ مـرتَفِعَةً بـالابتداء فكيفَ لم تَقُـلْ ضاربه[4] هي أَجبتُ : بأنَّ ذلك أيضاً يَجوزُ لكن بَينهما فَرقٌ وذلِكَ أنك إذا قلتَ ضـاربـه[4] هي فهذا كَلامٌ مع من عَلِمَ أنَّ زيداً ضُرِبَ ولم يَعْلَم أنَّ الذي ضَرَبَهُ مُذَكَّرٌ أم مُؤَنَّثٌ بخلافِ ضارِبَتُهُ فإنَّه كَلامٌ معَ من عَلِمَ أنَّ زيداً ضُرِبَ ، وعَلِمَ أيضاً أنَّ ضارِبه مُؤَنَّثٌ ، ولكن لم يَعلَم على التَّعيينِ فهو بهذا الكلامِ يُعَيِّنُهُ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « فَصلٌ ؛ وَيَتَوَسَّطُ بينَ المُبْتَدَأ وخَبَرِهِ قَبـلَ دخولِ العواملِ اللَّفظِيَّةِ وبعدَه إذا كان الخَبَرُ مَعْرِفَةً أو مُضارِعاً له في امتِناعِ دُخُولِ

---

(١) في (أ).

(٢ ـ ٢) في (ب).

(٣) في (أ) ضاربتها.

(٤) في (أ) صاربته.

التَّعريفِ عليه كأفعلَ من كَذَا أحدُ الضَّمائرِ المنفَصِلَةِ المرفوعةِ ليؤذنَ من أوَّلِ أمرِه[١] بأنَّه خَبَرٌ لا نَعْتٌ ، وليفيدَ ضَرباً من التَّوكيدِ ويُسمِّيه البَصرِيُّون فَصلاً والكُوفيُّون عِماداً / وذلك في قَولِكَ : زَيدٌ هو المُنْطَلِقُ وزيدٌ هو أَفضَلُ من عمرٍو قالَ اللَّه[٢] : ﴿ إن كانَ هَذا هُو الحَقَّ من عِندِكَ ﴾ ، وقال[٣] : ﴿ كُنْتَ أَنتَ الرَّقيبَ عَلَيْهِم ﴾ وقال[٤] : ﴿ ولا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتاهُمُ اللَّهُ من فَضْلِهِ هو خَيراً لَهم ﴾ وقال[٥] : ﴿ إن تَرَنِي أنا أَقَلَّ مِنكَ مالاً ﴾ » . [٦٨/ب]

قالَ المُشَرِّحُ : هذا الضَّميرُ مَتى تَوَسَّطَ بينَ المُبتَدَأ وخَبرِه إذا كانَ مَعرفَةً دَلَّ على أنَّ الصِّفَةَ الواقِعَةَ بعدَ ذلك الضَّميرِ خَبَرٌ لا صِفَةٌ ، وهذا لأنَّ ذلكَ الضَّميرَ يكونُ مُرْتَفِعاً بالابتداءِ والاسمُ المرفوعُ بعدَه مُرْتَفِعاً بأنَّه خَبَرٌ ، ثم إنَّ هذا المُبتدأ والخَبرَ هو خَبَرُ المبتَدَإ الأوَّلِ فإن سألتَ : هذا التَّجويزُ كما هو واقعٌ في المبتَدَإ الأوَّلِ فكذلك في الثاني فما فائِدَةُ هذا الفَصلِ ؟ أجبتُ : ما الدَّليلُ على ذلكَ ؟ وهذا لأنَّ المُبتدَأ الثَّاني ضميرٌ والضَّميرُ يَسْتَحِيلُ أن يُوصَفَ ، وهذا الضَّميرُ يُسَمِّيه البَصريُّون فَصلاً لِفَصْلِهِ بينَ الخَبَرِ والصِّفَةِ ، والكُوفيُّون عِماداً لأنَّ المبتَدَأ يَتَقَوّى بِهِ ويَعْتَمِدُ عَليه . فَيجر إلى نَفْسِه ذلكَ الواقِعُ ويَجْعلُهُ خَبَراً لَهُ ويَجِبُ أن يكونَ هو الأوَّلَ في المعنى أَلَا تَرى أنَّك لَو قُلتَ : كانَ زَيدٌ أنت خَيرٌ منه لم يَجُز . المنطَلِقُ في قولك : زَيدٌ هو المُنطَلِقُ مَعْرِفَةٌ ، وأفضلُ من عَمرو مضارِعٌ للمعرفةِ مُنَزَّلٌ منزلَتَها ، وذلك من حَيْثُ أنَّ من التَّفضيلية فيه مع ما دَخلت عليه تُفيدُ نوعَ تَعْريفٍ ودخولُها عَلَيهِ يُعاقِبُ دُخُولَ لامِ التَّعريفِ . وهذا لأنَّ أَفعَلَ التَّفضِيلِ يَتَعَاقَبُ عليه أحدُ الأشياءِ

---

(١) في (أ) مرّة، وفي (ب) وهلة. وما أثبته من المفصّل، وهو كذلك في شرحي الأندلسي وابن يعيش.

(٢) سورة التوبة والأنفال: آية: ٣٢.

(٣) سورة المائدة: آية: ١١٧.

(٤) سورة آل عمران: آية: ١٨٠.

(٥) سورة الكهف: آية: ٣٩.

الثَّلاثَةِ وَنَظِيرُ هذه المسأَلَةِ إثنا عَشَر حيثُ لا يضافُ ، وذلك أنَّ حكمَ آخرِ شَطريه حكمُ نونِ التَّثنِيَةِ لأنَّ بَينهما معاقَبَةً ولذلك قالَ الكوفيُّون بأنَّ صَرفَ ما لا يَنْصَرِفُ في الشِّعرِ جائِزٌ إلَّا أفعَلَ مِنْ ، ويعضِدُهُ إجازةُ الخليل ما يَحسنُ بالرَّجلِ خَيرٍ منك أن يَفعلَ ذاكَ ومَنعُهُ ما يَحْسُنُ بالرَّجُلِ شَبيهٍ بِكَ أن يَفعلَ . وكذلك أَجازوا كان زَيدٌ هو يَقولُ ذاك لامتِناعِ يَقولُ من اللَّامِ ، « هو خيراً لَهم » مضارِعُ المُضَارِعِ لأنَّه بمنزلةِ « أَفعلَ مِن » ومن ثَمَّ مُنِعَ الصَّرف في قولِ البُحْتُرِيِّ[1] .

وَعَدَوتَ خَيرَ خَليطَةٍ منِّي على نَفْسِي وأَرأَفُ بـي هُنـالِـكَ مِـن أَبِـي

وفيما أَنشدَهُ ابن[2] جَوَاهِرِ المَوْصِلِيِّ[3]:

لبعضُ[4] جِيْفَـةِ كَلْبٍ خَيرُ رَائِحَـةً مِن كِذْبَةِ المَرءِ في جِدٍ وفي لَعِبِ

فإن سألتَ : فما مَحَلُّ (هو) من قوله : (هو خَيراً لهم) أَجبتُ : لا محلّ له من الإعراب لأنَّه انقلب علامةً مُؤذِنَةً بأَنَّ ما بَعْدَه خَبَرٌ لا صِفَةٌ ونظيرُه النونُ في :

* يَعْصُرنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُه [5] *

---

(١) ديوانه: ٨٢/١ من قصيدة يمدح بها مالك بن طوق. وفيه: «خير حياطة».

(٢) في (أ).

(٣) لم أقف له على ترجمة. وفي «شرح سقط الزند» للمؤلف وأنشد الموصلي في نوادره وكذلك ذكر النوادر منسوبة إلى الموصلي في شرح المقامات (التوضيح).

(٤) في (أ).

(٥) في (أ) قرائبه. والبيت للفرزدق، ديوانه: ٥٠/١ قالها في هجاء عمر بن عفراء وقد تقدم مطلعها وبعض أبياتها في الجزء الأول. والبيت بتمامه:

ولـكـنّ دَيّـافـيّ أبـوه وأُمُّـهُ بحَـورَانَ يَعْصُـرنَ السَّلِيطَ أقـاربُـه

والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ٢٣٦/١. انظر شرح أبياته لابن خلف ١٧٤/١، وشرحها لابن السيرافي: ٤٩١/١ وشرحها للكوفي: ١٩١. وانظر الخصائص: ١٩٤/٢، وابن الشجري: ١٣٣/١، والبيان في شرح اللّمع: ١٨ وشرح ابن يعيش: ٨٩/٣، ٧/٧، والخزانة: ٣٨٦/٢، ٢٩٣/٣، ٥٥٤/٤.

قالَ ابنُ السرَّاجِ [1] : وقد ذُكِرَ هذا الضَّمير المُسمى بالفَصلِ والعماد : هو مُلغىً من الإعرابِ ، فلا يؤكّد ولا يُنسَقُ عليه .

تخمير : فإن كانا جميعاً نكرتين أو كانَ أحدُهُما مَعرفةً والآخرُ[2] نَكِرَةً لا يُشبِهُ المَعْرِفَةَ لم يَصِحَّ وُقُوعُ الفَصلِ بَيْنَهُما . قالَ الإمامُ عَبدُ القاهِرِ الجُرجاني لو قلتَ : كانَ رجُلٌ من بَنِي تَميمٍ هو شاعراً زَيدٌ أو قلت كان هو مُنْطَلِقاً ، كانَ خَطَأً.

قالَ جارُ اللَّه : « وتَدخُلُ عليه لامُ الابتِداء تقولُ : إن كَانَ زَيدٌ لهوَ الظَّريفُ وإن كُنّا لنحنُ الصَّالِحين، وكثيرٌ من العَرَبِ يَجْعَلُهُ[3] مبتَدَأً وما بَعده مَبْنِيٌّ عليه. عن رُؤبة أنَّه كانَ يَقولُ: أظُنُّ زَيداً هو خَيرٌ مِنك، ويَقرَؤون[4]: ﴿ وما ظَلَمْنَاهُم ولكنْ كانُوا هُم الظَّالِمين ﴾ و[5] ﴿ أنا أَقَلُّ ﴾».

قال المُشَرِّحُ : إنْ ها هنا[6] هي الخَفيفة من الثَّقيلة ، وهذه اللاَّم[7] هي الفارِقةُ ، وكما أنَّ الضَّميرَ في قولِهِ : ﴿ هو خيراً لَهم ﴾ لم يَبقَ على ما كان عَلَيه فكذلِكَ هذه اللاَّمُ ، لأنَّها كانت تدخُل على المبتدأ لتأكيدِ معنى الابتِدَاءِ ، وها هُنا ما دَخَلَت على المُبتَدَأ وإنَّما دَخَلَت على ما كانَ مبتدأ، الأصلُ في هذا الضمير أن يكونَ في مَحَلِّ الرَّفع بالابتِداء ويكون[8] وما بعده أيضاً مَرفوعاً بالخَبَرِيَّةِ لأنَّه اسمٌ وله من الإعرابِ مَحَلٌّ وَمَحَلُّه الرَّفعُ ، والذي يُمكنُ ارتفاعه بِهِ أنَّه ها هُنا مَعنى الابتِدَاء ، وإنَّما يَرْتَفِعُ بالابتِدَاءِ أن لو ارتَفَعَ

---

(١) النّص في الأصول: ٢/ ١٢٩.
(٢) في (ب) والثاني.
(٣) في (أ) يجعلونه.
(٤) سورة الزّخرف: آية: ٧٦، وفي نسختي الكتاب (الظّالمون).
(٥) سورة الكهف: آية: ٣٩.
(٦) في (ب) هنا.
(٧) في (ب) وهذه الثقيلة.
(٨) في (ب) أو يكون.

ما بَعده بالخَبَرِ فمن قَرأَه برفعِ ما بَعده فقد جَرَى على الأصل ، ومَن نَصَبَه فقد أَخرجَ هذا الضَّمير عن أصلِه ، وجَعَلَه حَرفاً مُؤذناً بأنَّ ما بَعده خَبَرٌ لا صِفَةٌ ، وتَقولُ : كأنَّ زَيداً قائِمةٌ جارِيَتُهُ ، ولو أدخلتَ اللاَّمَ لقلتَ : كأنَّ زَيداً القائِمةُ جارِيَتُهُ ، فلَكَ أن تَأتي بالفَصلِ في هذا فَتَقُولُ : كأنَّ زَيداً هو القائِمةُ جارِيَتُهُ ، وكان الكِسائِيّ يُجيزُ كأنَّ زَيداً هي القائمةُ جارِيَتُهُ قالَ ابنُ السَّرَّاج[1] : وهذا لا يَجوزُ عِندي ، ولا عِندَ الفَرَّاء من قِبَلِ أنَّ الفَصلَ يَنْبَغِي أن يكونَ هو الأوَّلُ والثَّاني جَميعاً . فإن سألتَ : ففي الفَصلِ ، الأوَّلِ ليسَ هو الثَّاني ؟ أَجبتُ : بَل هو هو ومعنَى الكَلامِ كانَ زيدٌ هو الرَّجلُ الذي قامت جارِيتُهُ .

قالَ جارُ اللَّه : « فَصل ؛ ويقدِّمون قبلَ الجُملةِ ضَميراً يُسمى ضَميرَ الشَّأنِ / والقِصَّةِ ، وهو المَجهولُ عندَ الكوفيِّين ، وذلك نَحو قولِكَ : هو زَيدٌ مُنْطَلِقٌ أي الشَّأنُ والحَديثُ زَيدٌ مُنْطَلِقٌ . . منه قوله عَزَّ وَجَلَّ[2] ﴿ قُل هو اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ وَيَتَّصِل بارزاً في قولِكَ ظَنَنْتُهُ زَيدٌ قائمٌ ، وحَسِبتُهُ قام أخوك وإنه أمةُ اللَّه ذاهبةٌ ، وإنه من يَأتِنا نأتِهِ وفي التَّنزيلِ[3] : ﴿ وأنَّه لما قامَ عبدَ اللهِ يَدْعُوه ﴾[4] » . [٦٩/أ]

قَالَ المُشَرِّحُ : معنى الآيةِ الشَّأنُ والقِصَّةُ اللَّهُ أحدٌ ، وكذلِكَ ظننتُ الشَّأنَ والقِصَّةَ زَيدٌ قائِمٌ . فإن سَألتَ : لِمَ لا تَكونُ الهَاءُ ها هُنا ضَميرَ الظَنِّ كما في قَولك : عبدُ اللَّهِ أظُنُّه مُنْطَلِقٌ أجبتُ : لأنَّ فِعْلَ القَلبِ ها هُنا مُقَدَّمٌ على المَفعولين فلا يَجوزُ إلغاؤُه ، ولو جَعَلتهُ ضَميرَ الظَّنِّ لكانَ الفعلُ مُلْغىً بخلافِ ما إذا جَعلتَهُ ضَميرَ الشَّأنِ ، فإنَّه يكونُ أحدُ المفعولين هذا الضَّميرَ ، والمفعولُ الثَّاني هو الجُملةُ الابتدائيةُ .

---

(١) الأصول: ٢/١٣٠.

(٢) سورة الصمد: آية: ١.

(٣) سورة الجنّ: آية. ١٩.

(٤) في (ب).

قالَ جارُ اللَّه : ومُسْتكنّاً في قولِهم : ليس خَلَقَ اللَّهُ مثلَه ، وكان زيدٌ ذاهبٌ ، وكان أَنت خيرٌ منه .

قالَ المشرّحُ : اعلَم أنَّ كان ها هُنا عندَ النَّحويين هي النَّاقِصةُ ، واسمها ما استَكَنَّ فيها من ضَمِيرِ الشَّأنِ والجُمْلَةُ الابتدائيَّةُ وهي زيدٌ ذاهِبٌ في مَقامِ الخَبَرِ . وكذلك كان أَنتَ خَيرٌ منه . اسم كانَ مستكنٌ فيها وهو ضميرُ الشأنِ والقصةِ ، والجملةُ الابتدائيةُ [و] هي أنت خَيرٌ منه خبرُ كان ، وهكذا ليس خَلَقَ اللَّهَ مثله ، اسم ليس مُسْتَكِنٌّ فيها ، والجُملةُ الفِعْلِيَّة بَعدَها في مَحَلِّ النَّصب على أنَّها خَبرُ لَيس . وعِندي أنَّ كان في الموضعين[1] هي التَّامة ، والجُملةُ بعدَها مَحْكِيَّةٌ ، والمعنى وَقَعَ هذه الواقِعَةُ ، وهي أنَّ[2] زيداً ذاهِبٌ ، أو ثَبَتَ هذا الشَّأنُ ، وهو أنتَ خيرٌ منه وأمَّا قولهم : لَيسَ خَلَقَ اللَّهُ مثلَه فمن باب تَوجيهِ الفِعلين إلى اسمٍ واحدٍ ، وإسنادُ أحدِهما إلى الظَّاهِرِ ، والآخرُ إلى ضَميره ، ونحوه : ما زالَ يُفتي أبو حنيفة .

قالَ جارُ اللَّه : و ﴿ كـاد يَزِيغُ قُلُوبُ فَريقٍ منهم ﴾[3] .

قالَ المُشَرِّحُ : في كادَ ضَميرُ الشَّأنِ والقَصدِ على أنَّه اسمُ كاد « يزيغُ قلوب فَريقٍ منهم » خبرُ كادَ . فإن سألتَ : أصلُ إضمارِ الشَّأن والقَصَّةِ في الابتِداء نَحو قولِهِ : ﴿ هو اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ وقوله تَعالى[4] : ﴿ فإذا هِيَ شَاخِصَةٌ أبصارُ الَّذين كَفَروا ﴾ ثم يَدْخُلُ على المُبتدأ الذي هو ضَميرُ القِصَّةِ العواملُ الدَّاخِلَةُ على المُبتَدَأ أجبتُ : لَمَّا لَزِمَ الخَبَرُ لها أشْبَه العَوَامِلَ الدَّاخلةَ على المبتدأ . فإن سَألتَ : فهل يَجوزُ أن يكونَ في « عَسى » ضَميرُ الشأنِ والقِصَّةِ وهذا لأنَّ « عسى » من أخواتِ كادَ أجبتُ : لا يَجوزُ لأنَّ فاعلَ « عَسى »

(١) في (ب) الصورتين.
(٢) في (ب).
(٣) سورة التوبة: آية: ١١٧.
(٤) سورة الأنبياء: آية: ٩٧.

يكونُ مُفرَداً في كَثِيرٍ من الأمرِ بخلافِ « كادَ » ، ويُحتَمَلُ أن يكونَ هذا على مذهَبِ الكُوفيين لتكـونَ « كاد » مسنَـدَةً[1] إلى القُلوب ، ويَزيـغُ إلى[2] ضميرها . قالَ الشيخُ أبو عَلِيّ الفارِسيُّ : كأنَّه قالَ : من بَعْدِ ما كادَ قلوبُ فَريقٍ منهم يَزيغُ ، لكنَّه قدّمَ يَزيغ كما قَدّم خبر كانَ كما في قوله تعالى[3] : ﴿ وكانَ حقاً[4] علينا نَصرُ المُؤمنين ﴾ كما يُقَدّمُ الضّميرُ في ضَرَبَ غُلامَه زيدٌ، لما كانَ النِّيةُ فيه التّأخيرُ ويكونُ التّقديرُ : كادَ قلوبُ فَريقٍ منهم تَزيغُ ، وهذا لأنَّ كادَ إذا كانَ بغَيرِ أنْ بمنزلةِ كان على ما يَأتي بَيَانُهُ إن شاءَ اللَّهُ تَعالى . ويَجوزُ أن تَقولَ : كانَ يضربُ زيدٌ ، فيكون زيدٌ اسمُ كانَ ، ويَضربُ خَبره ، وكذلك ها هُنا . وفي فاعلِ كادَ وجهٌ ثالثٌ : وهو أن تُضَمِّنَهُ ذِكرَ ما تَقدّم ، لما كَانَ النَّبيُّ ﷺ والمهاجِرون والأنصارُ فريقاً واحداً جازَ أن يُضمَر في كادَ معنى الحرب [والمعنى] كاد الحربُ يزيغُ قلوبَ فريقٍ منهم ، وأما الضّميرُ في منهم فحُمِلَ على المَعنى ونحـوه : ﴿ من آمن باللَّهِ واليومِ الآخِرِ ﴾[5] ثم قال : ﴿ فلا خوفٌ عليهم ولا هُم يَحزنون ﴾ .

قالَ جارُ اللَّهِ : « ويجيءُ مؤنَّثاً إذا كان في الكَلامُ مؤنَّثٌ نحو قولِهِ عزَّ وَجلَّ[6] ﴿ فإنَّها لا تَعمى الأبصارُ ﴾ وقوله[7] : ﴿ أَوَ لَمْ تَكُنْ لَهم آيةً أن يَعلَمَهُ علماءُ بني إسرائيل ﴾ وقال :

* عَلى أنَّها تَعْفُو الكُلُومُ » *

قال المُشَرِّحُ : القِصَّةُ مضمرةٌ في تَكُن ، ولهم آيةٌ جُملَةٌ ابتدائيةٌ في

---

(1) في (أ) مسنداً.
(2) في (ب).
(3) سورة الروم: آية: ٤٧.
(4) في (أ) حقّ.
(5) سورة المائدة: آية: ٦٩.
(6) سورة الحج: آية: ٤٦.
(7) سورة الشعراء: آية: ١٩٧.

مَحَلِّ النَّصب على أنَّها خَبَرُ كان ، وأن يعلَمَهُ علماءُ بني إسرائيل في مَحَلِّ الرَّفعِ فإنَّه بَدَلٌ من آيةٍ، تمامُ البيت :

.... وإنَّـمـا يُوَكَّلُ بالأدنى وإن جَلَّ مَا يَمْضِي

وهو من أَبياتِ الحَماسةِ[1] ، وأوَّلُ المقطوعةِ :

حَمِـدتُ إلٰهي بعدَ عُـرْوَةَ إذ نَجَـا خِرَاشٌ وبعضُ الشَّرِّ أهونُ من بَعْضِ

قالَ جارُ اللَّه : فَصلٌ ؛ والضَّميرُ[2] في قولِهم : رُبَّهُ رَجُلًا نكرةٌ مُبْهَمٌ يُرمى به من غَيرِ قَصدٍ إلى مُضمرٍ ثم يُفَسَّرُ كما يُفَسَّرُ العَدَدُ المُبْهَمُ في قولِكَ : عِشرون دِرهَماً ، ونَحوه في الإبهامِ والتَّفسيرِ الضَّميرُ في نِعْمَ رَجلًا .

قالَ المُشَرِّحُ : الشَّيخُ : هذا القسمُ صالحٌ لنَصبِ التَّمييزِ عنه لإبهامِهِ وتمامِهِ لامتناعِهِ عن الإضافةِ ، بل هو أوغَلُ / في الامتناعِ عن الإضافةِ لأنَّ الضَّمائِرَ لا تُضافُ وسائِرُ المُمَيِّزات قابلَةٌ للإضافَةِ. [٦٩/ب]

تخميرٌ : اعلم أنَّ الضَّمِيرَ المَرفوعَ[3] والمَجرورَ كما يكونُ مَعرفةً يكونُ

(١) انظر شرح المرزوقي : ٨٧٦، وشرح التبريزي : ١٤٤/٢ . والبيت لأبي خراش خويلد بن مرة الهذلي من قصيدة في شرح أشعار الهذليين للسكري : ١١٣٠/٣، والأغاني : ٦٣/٢١، وإثبات المحصل: ٤٧ . . . وغيرها وسبب هذه القصيدة أنَّ بطنين من «ثمالة» بنو رزام وبنو بَلَّالٍ أسروا عُروة بن مُرّة أخا أبي خِرَاشٍ، وخِرَاشَ بن أبي خِرَاشٍ، فنبت بنو رِزَامٍ عن قتلهما حتى كاد يكون بينهما شرّ، فطرح رجل من القَوم على خِرَاشٍ ثوبه حتى شُغل القوم بقتل عروة، ثم قال: انجُ. وانحرف القوم ليقتلوا خراشا فقال الرجل: انفلت مني فطرده القوم فأعجزهم ولحق بأبيه فخبَّره الخبر، فمدح أبو خِرَاشٍ الرجلَ وهو لا يعرفه، وكان يُقالُ: لا نَعلمُ شاعراً مَدَحَ رجلًا لا يعرفه غيرَ أبي خراش. «إثبات المحصل: ٤٧» والبيت الذي استشهد به المؤلف. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٤٧ والمنخّل: ٨٨، والخوارزمي: ١٤٦، وابن يعيش: ١١٧/٣، والأندلسي: ٦٣/٢، والسخاوي: ٣٠/٣، وانظر: الخصائص: ٧/١، والمحتسب: ٢٠٩/٢، وأمالي القالي: ٢٦٧/١، واللآلي: ٦٠١، وزهر الأدب: ٧٦٠، والإنصاف: ١٧٠/٢، والخزانة: ٤٥٨/٢.

(٢) في (ب) المضمر.

(٣) في (ب) المجرور والمرفوع.

أيضاً نَكِرةً بدَلِيلِ أنَّك تَقولُ : رُبَّه رَجُلاً ، و« رُبَّ » لا تَدْخُلُ إلَّا على النَّكِراتِ وقالَ[1] :

* أظبيٌّ كانَ أُمُّك أَم حِمارُ *

أمَّا المضمرُ المَنصوبُ فلا يكونُ إلَّا مَعرفةً بدَلِيلِ أنَّ الإخبارَ عن « قائماً » في قَوْلِكَ : ضربي زيداً قائماً لا يَجوزُ ، لأنَّكَ لو قُلتَ : الذي ضَربني زَيداً إيَّاه قائمٌ ، أضمرتَ في الحالِ قالوا[2] : والإضمارُ إنَّما يَسوغُ فيما يَسوغُ تَعْريفُه . في نِعْمَ ضَميرٌ مرفوعٌ على أنَّه فاعلُه ، وهذا لأنَّ نِعْمَ لا بُدَّ له من اسمين مرفُوعين أحدُهما فاعِلُه والآخر المَخصوصُ بالمدحِ . فإذا قُلتَ نِعْمَ رَجلاً زيدٌ فـزيدٌ[3] مرفوعٌ على أنَّـه[3] هو المَخْصُوصُ بالمدحِ وفاعلُه مضمرٌ تُفسِّرُه هذه النكرةُ الظَّاهِرَةِ ومعناهُ نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيدٌ ، فذلك الضَّميرُ المُسْتَكِنُّ في نِعْمَ مِثلُ هذا الضَّميرِ البارزِ في رُبَّه رَجُلاً من حَيثُ إنَّه مُبهمٌ ومُفتَقِرٌ إلى التَّفسيرِ ، لا من حَيْثُ التَّنكِيرِ .

قَالَ جارُ اللَّهِ : « فَصلٌ ، وإذا كُنّي به عن الاسمِ الواقِعِ بَعدَ لَولا وعَسى فالشَّائعُ الكَثيرُ أن يُقالَ : لولا أنتَ ، ولولا أنا، وعسيتُ وعَسيتَ قالَ الله تَعالى[4] : ﴿ لولا أنتم لكُنَّا مُؤمِنِين ﴾ وقال[5] : ﴿ فهل عَسَيْتُم ﴾ وقد رَوى الثِّقاتُ عن العَرَبِ لولاكَ ولولايَ ، [6]وعسـاكَ وعسـاني[6] ، قالَ يَزيدُ بن أمِّ الحَكَمِ :

---

(١) البيت لثروان بن فزارة وتمامه:

فـإنَّـك لا تُبـالي بعـد حَـوْلٍ أظَـبْـيٌ كـانَ أمُّـك أم حِـمَـارُ

وسيأتي ذكر المؤلف له في باب «كان» فانظر تخريجه هناك إن شاء الله.

(٢) في (ب).

(٣ - ٣) في (ب).

(٤) سورة سبأ: آية: ٣١.

(٥) سورة محمد: آية: ٢٢.

(٦ - ٦) في (ب).

وكم مَنزلٍ لَولايَ طِحتُ كما هَوى   بـأَجـرامِـهِ في قُلَّةِ النِّيقِ مُنهـوى

وقالَ :

* لَولاكَ هذا العامُ لم أَحجُجِ *

وَقالَ :

* يا أبتا عَلَّك أو عَساكا *

وقَالَ :

ولـي نَـفسٌ تـنـازِعُـنـي إذا مـا   أَقـولُ لَـهـا لعـلِّي أو عَـسَـانِـي

واختُلِفَ في ذلك : فمذهبُ سيبويهِ وقد حَكَاه عن الخَليلِ ويُونسَ أنّ الكافَ والياءَ بعدَ لولا في موضعِ الجَرِّ ، وأنَّ لِلَولا مع المُكنّى حالاً ليس له مع المُظهَر ، كما أنَّ للدُن مع الغُدوة حَالاً ليس له مع غَيْرِها ، وهما بعدَ عَسَى في مَحَلِّ النَّصبِ بمنزِلتِهما في قولِكَ : لَعلَّك ولعلي ، ومَذْهَبُ الأخفش أنَّهما في المَوضعين في مَحَلِّ الرَّفعِ ، وأنَّ الرَّفع في لَولا محمولٌ على الجَرِّ ، وفي عَسَى على النَّصبِ ، كما حُمِلَ الجَرُّ على الرَّفعِ في قولِهم : ما أنا كأنت ، والنَّصبُ عَلى الجَرِّ في مَواضعَ » .

قَالَ المُشَرِّحُ : الأصلُ فيما بَعدَ لولا أن يكونَ مَرفوعاً كقولِكَ : لولا زَيدٌ لكان كَذا فإذا جئتَ بالضَّميرِ المَرفوعِ بعدَه فهو على هذا الأصلِ ، وإذا جئتَ بغيرِه فقلتَ : لولاكَ ولولايَ فهو على وَجهين :

أحدُهُما : ـ أن يكونَ في محلِّ الجَرِّ ، وهو مَذْهَبُ يُونسَ والخَليلِ وسيبويهِ[1] وذلك أن يكونَ على حَذْفِ المُضافِ ، وإقامةِ المُضافِ إليه مَقامه مَعناه لولا وُجُودُكَ .

---

(١) في (ب).

والثّاني : ـ أن يكونَ في مَحَلِّ الرَّفعِ ، وهو مَذْهَبُ الأخفش ، إلاَّ أنَّ الضَّميرَ المَنصوبَ أُقيمَ مقامَ المَرفوعِ ، كما أُقيمَ المَرفوعُ مقامَ المَنصوبِ في رأيتَني أنا ، ورأيتُنا نَحن وإنَّما قالَ الشَّيخُ ـ رضي[1] اللَّهُ عنه : وقَد رُوي فأكَّد لأنَّ في النَّحويين من يُجري هذا مُجرى الغَلَطِ وهو المُبرِّدُ ، وَزَعَم أنَّ ذلك لم يأتِ عَن ثِقَةٍ[2] . والوَجْهُ لَولا أنتَ ولَولا أنا ، وعَلَيْهِ القرآنُ : ﴿ لولا أنتم لكُنَّا مؤمنين ﴾ .

تَخميرٌ: فرقٌ بين العِلّةِ وبينَ الغَرَضِ فَعِلَّةُ الفِعلِ مُتَقَدِّمٌ وجُودُها على وُجودِ الفِعلِ ، وهذا ضَروري بخلافِ الغَرَضِ فإنّه مُتَوَقَّعٌ تقولُ: جئتُك لِتُكرمني فإكرامُ المخاطَبِ إياه لم يَكُن حالةَ المجيءِ مَوجوداً وإنّما هو مُتَوَقَّعٌ فإذا عُرِفَ[3] هذا جئنَا إلى ما نَحنُ بِصَددِهِ فقُلنا: قولُهم لولا أنت لِلْعِلّةِ ولولا تحتَمِلُ كلا الأمرين، والكاف فيه إما في مَحَلِّ الجرّ وإما في مَحَلِّ الرّفعِ قوله: إنَّ لِلَولا مع المُكنى حالاً يَعني لا يُستَبعَدُ أن يكونَ ما بعده لولا مَعَ المُظهَرِ مَرفوعاً، ومع المُضمَرِ مَجروراً، كما أنَّ ما بعدَ «لَدُن» إذا كان غُدوةً فهو مَنصوبٌ، وإذا كان شيئاً آخر فهو مَجرورٌ. وأما أنا كأنت فنظيرُهُ قول المُتَكَلِّمين: لَزِمَ أن يكون الشّيءُ مع غَيره كهو لا مع غَيره. عَسى: تُقام مَقام

(١) جملة الدّعاء في (ب).

(٢) ردّ كثير من العلماء على المبرّد، وقبل أن أورد إشارات إلى ردودهم عليه نشير إلى ما قاله هو في بعض مؤلفاته فقد جاء في كتابه: «المقتضب»: ٧٣/٣: وكذلك قول الأخفش: وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في لولاي فليس بشيء، وقال في كتاب الكامل: قال أبو العباس: والذي أقوله أنّ هذا خطأ لا يصلح إلاّ أن تقول: لولا أنت كما قال اللّه عزّ وجلّ ﴿ لولا أنتم لكنّا مؤمنين ﴾ . . . قال ومن خالفنا . . . يجيزه على بعده. وقد ردّ على المبرّد كثيرٌ من العلماء منهم ابن الشّجري في أماليه: ١٨١/١ وأبو علي الشلوبين، قال: اتفق أئمة البصريين والكوفيين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء على رواية لولاك عن العرب فإنكار المبرّد هذيان، وإن يكن يزيد بن الحكم لحانا كما قال فقد قال رؤبة . . . وأورد عدداً من الشواهد انظر التذييل والتكميل لأبي حيان: ٧٣/٤، والجنى الداني: ٥٤٦ وانظر ردّه الأندلسي في شرحه: ٦٤/٢، ٦٥، وكتاب الأصول لابن السراج: ١٣٦/٢.

(٣) في (ب) عرفنا.

لَعَلَّ فيقالُ: عَساكَ تَفعل كما يُقالُ: لَعلَّكَ تَفعَلُ كَذا، كما تُقامُ لَعلَّ مَقامَ عَسى فيُقالُ: لَعلَّك أن تفعلَ كَذا قالَ[1]:

لَعَلَّكَ يَوماً أن تُلمَّ مُلِمَّةٌ عَليكَ من اللاّئِي يَدَعْنَكَ أجدَعَا

يُقَالُ: عَسَاكَ أن تَفعلَ كذا[2] حَمْلُ النّصبُ[3] على الجَرِّ كما في التَّثنِيَةِ وجَمعِ السَّلامَةِ. قَبلَ البيتِ[4]:

---

(١) البيت لمُتَمّم بن نُوَيْرَةَ اليَربُوعِيّ التَميميّ من قصيدته في رثاء أخيه مالك وقد قتل في حروب الرّدة مدعياً النّبوة. وهي من أجود قصائد الرثاء. أولها:

لَعَمري ما دَهْري بتأبين هالِكٍ ولا جَزعاً مما أصاب فأرجَعَا

موجودة في أكثر المجاميعَ الشعرية والمختارات الأدبية مثل المفضليات، والحماسة وجمهرة أشعار العرب، ومنتهى الطلب وغيرها وهي أيضاً موجودة في ديوان مالك ومتمم ابناً نويرة الذي جمعته الأستاذة ابتسام مرهون الصفّار: ١٠٦ وانظر المقتضب: ٧٤/٣، وابن يعيش: ٨٦/٣، والخزانة: ٤٣٣/٢.

(٢) في (ب).

(٣) في (أ) حمل الجرّ على التثنية وجمع السّلامة.

(٤) البيتُ من قصيدةٍ ليزيدَ بن الحكم الثَّقَفِيّ، تقدّم التّعريف به. رواها أبو عَليٍّ الفارسيُّ في «المسائل البصريات» ورقة: ٧٦ كاملة، وعنه أوردها البغدادي في خزانة الأدب: ٤٩٦/١، ٤٩٧، وشرح أبيات المغني: ١٨١/٥.

وقد أوردها برواياتها المُختَلفة الدكتور نُوري حمُّودي القيسي في «شعر يزيد» الذي نشره في مجلة المجمع العلمي العراقي. ورواية أبي علي الفارسيّ لها في «المسائِل البَصْريَّات» هكذا: قال أبو علي الفارسيّ - أيّده اللّه - أنشدنا أبُو الحَسن عَليُّ بن سُليمان الأخفش قال أنشدنا أبو العبَّاس ثعلب، قال أبو الحَسن أخبرني بها الأحولُ، يروي عن رجلٍ عن أبي عبيدة أنشدنيها أبي قال يزيدُ بن الحكم بن أبي العاصي الثّقفي لأخيه من أبيه وأُمّه عبد ربه بن الحكم.

وأكثر الروايات قال يُعاتبُ ابن عمّه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاصي. وأورد ابن المستوفي في إثبات المحصّل: ٤٨ القصيدة ليزيد بن الحكم ثم قال: وقيلَ لزيد بن عبد ربّه. وأورد منها اثني عشر بيتاً ثم قال ونقلتها قديماً من خطّ عمّي أبي الحسن علي بن المبارك بن موهوب - رحمه اللّه -.

أمّا صاحب «المنخَّل في إعراب أبيات المفصّل» فقد أورد بعض أبيات القصيدة ونسبها إلى يزيد، ثم قال: وقيل لعمران حطّان الخارجي. إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصّل: ٤٨ والمنخّل: ٨٩، والخوارزمي: ١٦٥ والبيت في المقتضب: ٧٣/٣، والخزانة: ٤٩٦/١ .... وغيرها.

عَـدُوُّكَ يَخشَى صَـولَتِي إن لَقِيتُــهُ   وأنتَ عَـدُوِّي ليسَ ذاكَ بِمستَـوِي

هَوى وانهَوَى بِمعنى، الجَوهري[1]: وأنشدَ البَيَّارِيُّ[2] لعمرَ بن أبي ربيعة[3]:

أُومتْ بكـفيِّـهـا مِنَ الـهَــودَجِ   لَـولاكَ هـذا العـامُ لم أحْجُجِ

(١) الصحاح: (هوى) وأنشد البيت.

(٢) هكذا في النّسختين وأنشد «البيَّاري» ولم أجد رواية له في غير هذا الموضع يذكر فيها اسم يميزه عن غيره ممن ينتسب هذه النّسبة. وقد تحريت في هذا الموضع في الشروح الأخرى لعلي أجد اسمه أو الكتاب الذي أنشده فيه فلم أظفر بشيء من ذلك والبيّاريُّ منسوب إلى «بيَّار» مدينة لطيفة من أعمال قرمس بين بسطام وبيهق. معجم البلدان: ٥١٧/١، قال ياقوت: خرج منها جماعة من أعيان العلماء وذكر عدداً منهم. أقول: وممن اشتهر بالعلم والأدب واللّغة وانتسب إليها الإمام أبو الحسن علي بن الحارث البيّـاري الخراساني. قال القفطي في ترجمة أبي النّدى الغُندَجاني. ومن تلاميذه أيضاً علي بن الحارث البيّاري الأديب البليغ الفاضل صاحب التصانيف الجليلة كشرح الحماسة وصنعة الشعر... إلى غير ذلك.

أقول: ومن شيوخه أبو الفتوح ثابت الجرجاني أخذ عنه بجرجان ذكره الإمام ابن عطية في «معجم شيوخه» ٤٣، ٤٤، وانظر إنباه الرواة: ١٧٤/٢، ١٨١/٤، ودمية القصر: ٣٠٢. كما ترجم القفطي أيضاً في إنباه الرواة: ٣٠٦/٢ لأبي الحسن علي بن محمد السَّعِيديّ البيَّارِيّ، ونعته بالأستاذ الأديب، وقال: رجل فاضل من أهل بيت الفضل والأدب، وقال أيضاً له «شرح الحماسة» حسن جميل أحسن منه غاية إمكانه، وترجم له ياقوت في معجم الأدباء: ٥٨/١٥ إلّا أنه لم يذكر أنه شرح الحماسة، ولم يترجم ياقوت لعلي بن الحارث. فلعلّهما رجل واحد والتبس الأمر على القفطي حيث وجده في بعض المصادر علي بن محمد فظنّه غيره.

قال القفطي: ـ في ترجمة الفصيحي: ٣٠٧/٢: رأيت بخطه شرح الحماسة للبيّاري، وهي في غاية الجودة.

أقول: وقفت على نسخة من شرح الحماسة لعلي بن الحارث البياري في يوم ٢٠/ شعبان سنة ١٣٩٧ هـ في مكتبة راغب باشا باستنبول وهو موجود في المكتبة برقم: ١١٢٣ نسخة كتبت سنة ٥٢١ هـ في ٢٢٣ ورقة.

(٣) قال ابن المستوفي في إثبات المحصّل: ٤٨: ورويناه في شرح شعر أبي تمّام صنعة أبي زكريا يحيى بن علي قوله: وأنشد بيتاً ينسب إلى العرجي:

أو مت بـكـفـيـهـا مـن الـهـودَجِ   لـولاك هـذا الـعـامَ لم أحـجُـجِ

والذي رواه العلماء لعمر بن أبي ربيعة ولم أجده في ديوانه، وللعرجي أبيات على هذا البحر منها قوله: وأورد مقطوعة في ستة أبيات. وانظر ملحقات ديوان عمر: ٤٧٨ توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٤٨ والمنخّل: ٨٤ والخوارزمي: ١٦٥ وابن

أنتَ إلى مَكَّـةَ أخـرَجتَنـي حُبّـاً ولـولا أنت لم أخـرُجِ

الكافُ في لولَاك مفتوحةٌ كما أنَّ التَّاءَ في أنتَ كذلك، والخِطابُ لعمرَ[1] ما قبلَ البيتِ الثَّالث[2]:

تقولُ بِنتِي قد أنى أناكا

يا أبتا..... البيـت

أي قد حانَ وقتُ رَحيلِكَ إلى من تَلتَمِسُ منه مالاً تنفِقُه. قَولُه: عَلَّكَ

[٧٠/أ] أي / لَعلَّك إن سافَرتَ أَصبْتَ ما نَحتاجُ إليه. ما قبلَ[3] البيتِ الرّابع:

وَمَنْ يَقصُـد لأهـلِ الحَقِّ مِنهم فـإنِّـي أتّـقِيـه بـمـا اتَّـقـانِـي

وَلِي نفسٌ .... البـيـت[4]

= يعيش: ١١٨/٣، ١٢٠، وشرح السخاوي: ٣٠/٣.

وانظر ابن الشجري: ١٨١/١، والإنصاف: ٦٩٣/١، والتذييل والتكميل: ٧٣/٤.

أقول: رجعت إلى ديوان العرجي برواية أبي الفتح عُثمان بن جني - رحمه الله - وتحقيق: خضر الطائي ورشيد العبدي ووجدت القصيدة التي أشار إليها ابن المستوفي وهي في ص ١٧ - ٢٠ إلّا أنه لم يَثْبُت في الديوان في آخر القصيدة بيتان رواهما ابن المستوفي وهما:

إنـه مـا نـال مـحـبٌ لِـدَا نـيـن حـبـيـب قـولـه عَـرِّجِ

نقضِ إليكم حـاجـة لـم نَقُـل هـل لي ممـا بِي من مـخـرجِ

(١) في (ب).

(٢) هذه الرواية هي رواية ابن السيرافي ونسبهما إلى رؤبة بن العجاج. وردّ عليه الأسود الغندجاني في «فرحة الأديب»: ٢٩، ٣٠ وبين أنّ البيت الأول من قصيدة والبيت الثاني من قصيدة له أخرى. انظر ديوان رؤبة: ٨٥ توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٤٩، والمنخّل: ٨٤، والخوارزمي: ٦٦ وشرح ابن يعيش: ١٢/٢، ١٢٠/٣، ١٣/٧، والسّخاوي: ٣٠/٣ وانظر سيبويه: ٣٨٨/١، ٢٩٩/٢ (عساكن) وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ١٦٤/٢، وشرحها للكوفي: ٦١، ١٥١، ١٩٩. والمقتضب: ٧١/٣ والخصائص: ٩٦/٢ والمحتسب: ٢١٣/٢، وأمالي ابن الشجري: ٧٦/٢، ١٠٤ والإنصاف: ٢٢٢، والخزانة: ٤٤١/٢، وشرح أبيات المغني: ٣٣٤/٣.

(٣) في (أ) ما بعد وهو خطأ ظاهر.

(٤) توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٤٩، والمنخّل: ٣٢ والخوارزمي: ١٦٧ وابن يعيش: ١٠/٣، ١١٨، والأندلسي: ٦٥/٢ وانظر سيبويه: ٣٨٨/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٥٢٤/١، وشرحها للكوفي: ١٩٨، والمقتضب: ٧٢/٣، والخصائص: ٢٥/٣ وخزانة الأدب: ٤٣٥/٢.

يقولُ: من قَصَدَ الخَوارِجَ وحالَفَها فإنّي أُدافعه وأُحاربه وأتَّقيه كما يَتَّقِيني. ومَعنى البيتِ الثَّاني[1] إذا نازَعتُها لأحمِلَها على ما هو أصلحُ لَها ثُمَّ سوَّفتني قلتُ لها: لَعلّي أفعلُ هذا الّذي تَدعونَنِي إليه. البَيتان لِعمران بن حِطّان[2].

قالَ جارُ اللَّهِ: «فَصلٌ[3]»، وتُعمَدُ ياءُ المُتَكَلِّمِ إذا اتَّصلَت بالفِعلِ بنونٍ قَبلها صَوناً لها عن أخي الجَرِّ.

قالَ المُشَرِّحُ: عَنى بأَخي الجَرِّ الكَسرَ».

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويُحملُ عليها الأحرفُ الخَمسةُ تَشبيهاً بِهِ فيقالُ: إنَّني وكذلك الباقِيَةُ، كما قِيلَ ضَرَبَني ويَضرِبُنِي».

قالَ المُشَرِّحُ: الحُروفُ المُشبَّهَةُ بالفعلِ سَتَّةٌ لكن الشَّيخَ جَعَلَها خَمسةً لأنَّه جَعَلَ المَكسورةَ والمَفتوحَةَ حَرفاً واحِداً.

قال جارُ اللَّهِ: «وللتَّضعيف مع كَثرة الاستِعمالِ جَازَ حذفُها في أربعةٍ مِنها في كلِّ كَلامٍ، وجَاءَ في الشِّعرِ: «لَيتِي» لأنَّها منها وقالَ زَيدُ الخَيل[4]:

كمنيَــةِ جــابــرٍ إذ قــال لَيتِي   أُصــادفُه وأُفقِـدُ بَعضَ مـالي[5]

---

(١) إثبات المحصل: ٤٩.
(٢) تقدم التعريف به في أول الجزء الأول.
(٣) ساقط من (ب).
(٤) هو زيد بن مهلهل بن يزيد بن مُنهَب النَّبهاني الطَّائي. من مشاهير فرسان العرب وشجعانها عاش في الجاهلية وكان يلقَّب «زيد الخيل» لكثرة خيله، ولما جاء الإسلام وفد على الرسول ﷺ وأسلم فسمّاه الرسول ﷺ: «زيد الخير» وأقطعه فيداً ولما رجع من المدينة مات في طريقه بموضع يقال له: «فردة» في نفس العام سنة ٩ هـ. ترجمته في الشعر والشعراء: ٢٨٦/١، والإصابة ٥٥٥/١، وإثبات المحصل: ٥٠، والخزانة: ٤٤٨. وقد جمع شعره الدكتور نوري حمودي القيسي ونشره سنة ١٩٦٨ م.
(٥) البيت في ديوانه: ٨٧، توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٥٠، والمنخّل: ٩٢، والخوارزمي: ١٦٦، وزين العرب: ٣٢، وشرح ابن يعيش: ٩٠/٣، ١٢٣، وشرح =

قالَ المُشرِّحُ: إنما سَقَطَ نُون العمادِ من الثَّلاثةِ احترازاً من اجتماعِ المُتَجَانِسات مع كثرةِ الاستعمالِ، ومن لَعلّ لأنَّ اللام شبيهةٌ بالنُّون والدَّليلُ عليه قوله[1]:

أُصيلًا لا أُسائِلُها

أما لَيتني فلا يَجوزُ سُقوطُ النُّون منها - اللّهم - إلّا في ضرورةِ الشِّعرِ لأنَّ القياسَ إلحاقُها بأخواتِها. سُقُوطُ النُّون في لَيتني كَسقوطِها في قَدني وليسني، وهذا يَدُلُّ على أنَّ المَحذوفَ في قوله[2]:

تَـراهُ كـالثَّغـامِ يُعَـلُّ مِسكـاً يَسـوءُ الغَـالِيـاتِ إذا فَلَيـنِي

المُصاقبة للياءِ، وكذلك[3] في قوله[4]:

= الأندلسي: ٧٠/٢، والسخاوي: ٣٢/٣. وهو من شواهد الكتاب: ٣٨٦/١ وعليه الأعلم الشنتمري، وانظر ردّ ابن هشام على الأعلم في الفصول والجمل.../ ٤٩ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٩٧/١، وردّ الأسود عليه: ٢٦، وشرحها للكوفي: ٣٣٦، ٣٧٩، وانظر نوادر أبي زيد: ٦٨، ومجالس ثعلب: ١٢٩، والمقتضب: ٢٥٠/١ وشرح الجزولية للشلوبين: ١٢٧ وخزانة الأدب: ٤٤٦/٢ وللبيت روايات مختلفة اللفظ متفقة المعنى، وقصة هذا الشعر في «فرحة الأديب» و«إثبات المحصل».

(١) هو النابغة الذبياني انظر ديوانه: وعجزه:

عيّـت جواباً وما بالرّبع من أحد

وانظر: كتاب سيبويه: ٣٦٤/١، ومعاني القرآن للفراء: ٢٨٨/١، والمقتضب للمبرد ٤١٤/٤، والبيان في شرح اللّمع لأبي البركات الكوفي: ٤٨...

(٢) هو عمرو بن معدي كرب الزّبيدي، ديوانه: ١٦٩.

وانظر الكتاب: ١٥٤/٢، وعليه الأعلم الشّنتمري، وانظر الردّ على الأعلم في الفصول والجمل... لابن هشام اللّخمي: ٤٤، ٤٥، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي: ٣٠٤/٢، ٣٧٣، وتفسير عيون سيبويه لهارون بن موسى القرطبي: ٥٦، والنكت للأعلم: ١٨٤، وشرح ابن يعيش: ١٩/٣، وشرح الجمل للخفاف: ١٦٢/٣ والخزانة: ٤٤٥/٢.

(٣) في (ب) وكذا.

(٤) هو أبو حيّة النميري: ديوانه: ١٧٧، والبيت في الكامل: ٣١٣، ٥٦٣، والمقتضب: ٣٧٥/٤، والخصائص: ٣٤٥/١، وأمالي ابن الشجري: ٣٦٢/١ وشرح ابن يعيش: ١٠٥/٢، وشرح السّخاوي ٣٤/٣، والخزانة: ١١٨/٢.

أبـالمـوت[1] الَّـذي لا بُـدَّ أنّي مُـلاقٍ[2] لا أبـاك تُـخَـوِّفِـيـنـي

وفي هذا على الخُصوص شَيءٌ آخرُ وهو: كونُ الأوّلِ فيه عَلامةَ الإعرابِ ولأنَّ الاستثقالُ إنما يقعُ في التَّكريرِ والتَّكثير[3]، والتَّكريرُ إنما يقعُ مع الثَّاني دونَ الأوّلِ. وزعمَ بعضُ البَصريّين أنَّها لغةٌ لغَطَفَان.

زيدُ الخَيل هو الّذي سمّاه الرُّسول صلواتُ [اللّهِ] عليه زَيدَ الخَيرِ، قَوله:

وأَفقِدَ بَعضَ

بالنَّصب كما لو كانَ مكانَ الواو الفاءُ.

فإن سألتَ: فما الفرقُ بينَ نوني أنّي وأنّا أجبتُ: بَينهما فَرقٌ أن النُّون في أنّي هي نُونُها والسَّاقِط نُون العِمادِ كما في لَيتي ولَعلّي، وأمَّا في أنا فالأوّل من النُّونين نُونُ إنَّ والثَّانيةُ نونُ الضَّميرِ والسَّاقطُ الوَسَطُ بَدليلِ أنَّهم لم يقُولوا: لَيتَا ولا لَلعَلاَّ. فإن سَألتَ: فكيفَ حَذَفُوا من لَعَلّي ولم يَحذِفُوها من لَعَلَّنا أجبتُ: لأنَّ الضَّميرَ في لَعلَّنا هذه الألفُ[4] والنُّونُ معاً بِخلافِ لَعلّني فإنّ الضَّميرَ هو الياءُ وحدَها والنُّونُ حَرفٌ مَزيدةٌ لتَكُونَ عِماداً أو كما لم يَحذفوا الياءَ من لَعَلّي لم يَحذِفوا النُّون من لَعَلّنا.

فإن سَألتَ: أيُّ نوني إنَّ المحذوف: أجبتُ: الثَّـانيةُ لأنهـا طَرفٌ والحَوادِثُ إلى الطَّرفِ أسرعُ منها إلى الوَسَطِ، والدَّليلُ عليه أنَّ إنْ المُخَفَّفَة من الثَّقيلةِ في قولِك: إنْ زيداً لمُنطَلِقٌ، ألا تَرى كَيفَ بَقِيت النُّونُ السَّاكِنةُ وذَهبت المُتَحَرِّكَةُ.

---

(١) في (أ) أو الموت.
(٢) في (أ) حلاق.
(٣) في (أ).
(٤) في (ب) النون والألف.

قالَ جارُ اللَّه: «وقَد فَعَلُوا ذلك في من وعَن ولَدُن وقَط وقَد إبقاءً عَليها من أن يُزيلَ الكَسرةَ سكونُها وأمَّا قوله[1]:

قَدني من نَصر الخُبَيبَين قَدِي

فقالَ سيبويه[2]: لما اضطرَّ شبَّهَهُ بِحَسْبي، وعن بَعض العَرَب مِنِي وعَنِي وهو شاذٌ ولَم يفعلوا في عَلي وإلي ولدي لأمْنِهِم الكَسرةَ قَبلَها»[3].

قالَ المُشَرِّحُ: نُونُ العِمادِ تُزاد لِمَعنَيين:

أحدُهُما: ـ وقايةُ آخر الكَلِمةِ عن طُرُوِّ الكَسرِ عليه.

والثَّاني: ـ صِيانةٌ للضَّميرِ المَنصوبِ عن اختِلاطِهِ بالمَجرورِ، ولذلِكَ قالوا في عَليكَ زيداً عَليكنى، وها هُنا يُؤتَى به لنَفسِ وقايةِ الآخِرِ عن الكسرِ. فإن سَألتَ. فَفي ذلك اختِلاطُ الضمائِرِ؟ أجبتُ: ما فيه اختلاطٌ وذلك أنَّ حرفَ الجَرِّ يفيدُ أنَّ الضَّميرَ لا مَحالةَ مَجرورٌ وأنشدَ بعضُ النَّحويين[4]:

أيُّها السَّائلُ عَنهم وعَنِي ... لَستُ من قَيسٍ ولا قَيسٌ مني

كذا الروايةُ. الشَّيخ كان يَجوِّزُ على القِياس أن يُقالَ: عَلاي وإلاَي

---

(١) يروى هذا البيت لأبي نُخَيله، ويروى لحُميد الأرقط كما يروى «الخبيبين» على التثنية وعلى الجمع. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصّل: ٥١، والمنخّل: ٩٣، وشرح الخوارزمي: ١٦٧، وزين العرب: ٣٢، وشرح ابن يعيش: ١٢٤/٣ وانظر كتاب سيبويه: ٣٨٧/١، ونوادر أبي زيد: ٢٠٥، واللآلي للبكري: ٦٤٩، والمحتسب: ٢٢٣/٢، والبيان في شرح اللمع: ٨٠، وأمالي ابن الشجري: ١٤/١، ١٤٢/٢، والإنصاف: ١٣١ وشرح الجزولية لأبي علي الشلوبين: ١٢٧، والخزانة: ٤٤٩/٢.

(٢) الكتاب: ٣٨٧/١، وشرحه للسيرافي: ١٥٠/٣.

(٣) في (أ) فيها.

(٤) البيت في شرح ابن يعيش: ١٢٥/٣، وشرح الأندلسي: ٧٠/٢، وإثبات المحصل: ٥١ وانظر: التوطئة لأبي علي الشلوبين: ١٧٨، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٨٠/١ وشرح الأشموني: ٥٦/١، والعيني: ٥٢/١، والخزانة: ٤٤٨/٢. ولم أجد من نسبه إلى قائله.

(٥) من هنا سقط ورقة من (ب).

ولداي إلاّ أنَّ آخرَها ألفٌ فتُقلبُ مَع ياءِ الإضافة ياءً وتُدغَمُ فيها فيَتأكَّدُ سُكونُها بالإدغامِ ، فلا سَبيلَ إلى زِيادةِ النُون التي تُزادُ للإبقاءِ على السُّكون. عبدُ اللَّهِ بنُ الزُّبير هو الذي ادّعى الخِلافة كُنيتُهُ المَشهورة أبو بكرٍ، وكانوا إذا أرادوا ذَمَّه كنَّوه أبا خبيبٍ فمن ثَنَّى ها هُنا عَنَى عَبداللَّهِ / ومُصعباً ابني الزُّبيرِ ومن [٧٠/ب] جَمَعَ فالمرادُ عبدُاللَّه وجَميعُ قَومِهِ.

[بَابُ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ]

قالَ جارُ اللَّه: «أسماءُ الإشارةِ ذا للمُذَكَّرِ، ولمِثنَّاهُ ذانِ في الرَّفع، وذَين في النَّصب والجَرِّ، ويَجيءُ ذانِ فيهما في بعضِ اللُّغات، منه قوله تعالى[1]: ﴿إن هذانِ لساحرانِ﴾.

قالَ المُشرِّحُ: أبو الحَسَنِ الأخفش: إنَّ قولَهم: ذا من مضاعفِ الياءِ، وذلك أنَّ سيبويه حَكَى فيه الإمالة، فإذا جَازت فيه حُمِلَ على انقلابِ الألفِ فيه عن الياءِ في الأمرِ الأكثرِ وإذا ثَبَتَ أنَّ الألفَ ياءٌ لم[2] يَجُز أن تَكونَ اللاّمُ واواً، لأنَّه ليسَ في الكلامِ مثلُ «عَيَّوت» فإذا لم يَجُز أن تكونَ واواً ثَبَتَ أنه ياءٌ، وأنَّه من بابِ حَنَيتُ وعَنَيتُ.

قالَ الشيخُ أبو علي الفارِسيُّ: وأمَّا[3] قولهم: «ذا» فليس من الأصواتِ، ولكنَّه من الأسماءِ المُظهَرَةِ، ألا[4] تَرَى أنَّه قَد وُصِفَ[5] به، وحُقِّرَ في نحوِ مَرَرتُ بذا الرَّجُلِ، وزيدٌ ذا، وذيًّا. ذانِ: ليس بتثنية ذا، وإنَّما هو اسمٌ موضُوعٌ لمثنّاه كالنساءِ لجمعِ المرأةِ، وذلك أنَّه لو كان تَثنِيَةَ ذا لقيلَ:

(١) سورة طه: آية: ٦٣.
(٢) في (ب) لم يكن.
(٣) في (ب) فأمّا.
(٤) في (أ) إلّا أنه.
(٥) في (ب) وصف.

ذا أن بقلبِ ألفِ التَّثنِيَةِ همزةً لأنَّ ألفَ[1] ذا لا يَجوزُ إلغاؤُه، ولا يَجوزُ أيضاً إلغاءُ ألفِ التَّثنيةِ. مَن لَم يسوِّ في تَثْنِيَةِ ذا بينَ النَّصب[2] والجَرِّ فعلى القِياسِ، لأنَّه ساوى التَّثنيةَ صورةً ومعنىً ومن سَوّى فَعَلَى إلحاقِ المُثنى بالواحدِ.

تَخميرٌ: اسمُ الإشارةِ والمَوصولِ يُسمَّى مُبهماً على مَعنى أنَّه لا يَدُلُّ على جِنسٍ من الأجناسِ المُختَلِفةِ.

قالَ جارُ اللَّه: «وتَا، وتِي، وتِهِ، وذِهِ بالوصلِ وبالسكون وذي، للمؤنث ولمثَّناه تان وتَين ولم يُثنَ من لغاتِه إلا تَا وحدها ولجمعها[3] جميعاً أولى بالقصرِ والمَدّ مُستَوِياً في ذلك أولى العقلِ وغيرهم قالَ جريرٌ[4]:

ذُمَّ المنازلَ بعدَ منزلةِ اللِّوى والعيشَ بعدَ أولئكَ الأيَّامِ»

قالَ المُشَرِّحُ: الوَصلُ تِهي، وذِهي، والسُّكون تِهْ وذِهْ، والهاءُ في ذِهِ بَدَلٌ من اليَاءِ في ذِي عندَ البصريِّين، لأنَّ الهاءَ أبيَنُ من الياءِ، ويَشهَدُ له أنَّ التاءَ للتأنيثِ في تَقومينَ وتَقعدين، ولَم تُوجَد الهاءُ للتَّأنيثِ في شَيءٍ من كَلامِهم، وأمَّا قائمةٌ وقاعِدةٌ فلأنَّ الأصل فيها التاءَ وإنما يُوقَفُ عليها بالهاءِ للفَرقِ بينَ تأنيثِ الاسمِ وتأنيثِ الفعلِ مع الإيذانِ بزيادتها ويَشهدُ له أنّ طَيِّئاً تَقِفُ عليها بالتَّاء، وإنَّما جازَ أن تكون تاءً في تأنيثِ ذا لأنَّ ما كانَ غيرَ متمكنٍ في بابه فإنَّه يؤنَّثُ بغيرِ لفظِهِ نحو أحمر وحَمراء وغَضبان وغَضبي مع أنّ التّاءَ من علاماتِ التَّأنيثِ وهي قَرِيبَةُ المَخرجِ من الذَّالِ، وجَازَ في تأنيثِهِ ذِهِ وذِي

---

(١) في (أ).

(٢) في (ب) بين الجر والنصب.

(٣) في (ب) ولجمعها.

(٤) ديوانه: ٥٥ توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٥١، والمنخّل: ٩٣ والخوارزمي: ١٦٦، وزين العرب: ٣٢، وابن يعيش: ١٢٦/٣، ١٣٣، والأندلسي: ٨٥/٢ وانظر شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٩٥، والعيني: ٤٠٨/١، والخزانة: ٤٦٧/٢.

(٥) في (أ) ته.

أيضاً لأنَّه لما كان لا يَصلُحُ أن يُصرَفَ منه لَفظُ المُؤنَّثِ بتائِهِ دَخلت عليه العَلامةُ لِئَلّا يكونُ قد أخَلَّ به. قوله ولم يُثَنَّ من لُغاتِه إلا تَا وَحدها معناه على ما ذَكره الشّيخُ لم يُوضَعْ في لغاتِه للتثْنية إلاَّ «تا» وحدها كثيراً[1] ما يَجيءُ في الحديثِ «مَن قال هؤلاء الكلمات».

قالَ جارُ اللَّه: «فَصلٌ: ويُلحقُ حرفُ الخِطاب بأواخِرها فيُقَالُ: ذاكَ وذانِّك بتخفيفِ النُّون وتَشديدها قال اللَّه تعالى[2]: ﴿فذانِّكَ برهانان من رَبِّكَ﴾ وذينِك وتاكَ وتَيك وذِيك وَتَـانِـك وتَينِكَ وأولاكَ وأولئِكَ».

قالَ المشرِّحُ: بقاءُ النُّون في ذَينك[3] من أَقوى الأدلة على أنَّ الكافَ فيه لَيس بضمير إذ لو كانَ ضَميراً لسَقَطَ كما في غُلاماك. بَعضهم شَدّدَ نونَ الاثنينِ في المُبهَمَاتِ خاصةً توكيداً للدَّلالةِ على أنَّها عِوَضٌ من الحَرفِ المَحذوفِ وهو لامُ الكلمةِ في (ذا) والياءُ في الذي فإن سألتَ: الحَذفُ في تَثنيةِ اللَّذان إنّما هو لالتقاءِ السَّاكنين، وما حُذِفَ لالتقاءِ السَّاكِنين فهو في تَقديرِ الثَّبات بَدليلِ قوله[4]:

ولا ذاكرَ اللَّهَ إلاَّ قَليلاً

بِنَصبِ اللَّهَ؟ أجبتُ: اللاَّمُ في اللّتان والّذان وإن حُذِفت لالتقـاءِ السّاكنين فيها لكنْ[5] لما لم تَظهر في التّثنية التي كان يَلزمُ أَنْ يثبت فيها

(١) في (ب) كثير.
(٢) سورة القصص: آية: ٣٢.
(٣) في (أ) ذانك.
(٤) هو أبو الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو، تقدم التّعريف به، ديوانه: ١٢٢ وانظر الكتاب: ٨٥/١، وعليه الأعلم، وانظر الردّ على الأعلم في الفصول والجمل... لابن هشام اللّخمي: ٥٣، وشرح أبيات الكتاب لابن خلف: ٨٢ وشرحها لابن السيرافي: ٩١/١، وشرحها للكوفي، ٢٧٣، وانظر معاني القرآن للفراء: ٢٠٢/٢، ومجالس ثعلب: ١٤٩، والمقتضب: ١٩/١، ٣١٣/٢، والخصائص: ٢٣١/٢ وأمالي ابن الشجري: ٣٨٣/١، والإنصاف: ٦٥٩، والخزانة: ٥٤٥/٤.
(٥) في (أ).

ويتحرَّك أشبه ما حُذِفَ حَذْفاً لِغيرِ التقاء السَّاكِنين فاقتضى العِوَضُ كما اقتضى المُبهمةُ نحو هذان، وكذلك[1] اتَّفقت هذه الأسماءُ في التَّعويض كما اتَّفقت في التَّحقيرِ تَقولُ الّذيّا كما تَقول ذيّا وتيّا. فإن سألتَ: فهلّا وَجَبَ التَّعويضُ[2] في المَنقوصِ في التّثنية نحو دَمٍ ويَدٍ وغَدٍ أجبتُ: [3-الحذف لما لم يَلزمْ هذه المُتَمَكِّنَةَ كان-3] الحَذفُ كلا حَذفَ ألا تَرى أنَّ منه ما يَتِمُّ في الواحدِ نَحو غَدٍ[4] ومنه[5] يَتِمُّ في / التَّثنِيَةِ نحو يَدَانِ ودَمَيان، وفي الجَمع نحوَ أيدٍ ودماءٍ، وفي التَّحقيرِ نحو دُمِيٍّ ويديّ بخلافِ المبهم، وقد[6] شُدِّدَت للفَرقِ بينَ المُبهَمِ وغَيره، لأنَّ المُبهَمَ [7لا يُضافُ إلى شيءٍ أبداً تَسقُطُ منه النُّون للإضافَةِ كما تَسقُطُ من غيرها7] لها فصارَ حالُها في المبهمِ أقوَى من حالِها في غيره فَشُدِّدَت، وتَشديدُها في جَميعِ المُبهَماتِ قِراءةُ عبدالله بن كثيرٍ، ومن خَصَّصَ بالتَّشديدِ قوله[8] ﴿ فَذَانِّك ﴾ وهي قراءةُ أبي عمرو وأمّا تَخصيصُ أبي عَمرو التَّعويضَ في المُبهَمَةِ في نَحو: ﴿ فَذَانِّك ﴾ وتَركُ التَّعويض في اللَّذانِ فيُشبِهُ أن يكونَ ذلك لأنَّ الحذفَ في المُبهمةِ ألزَم فَبِحَسَبِ لُزُومِ الحَذفِ إلزامها العِوَضَ، ولم يُعَوِّضْ في اللَّذانِ ألا تَرَى أنَّ اللَّذَينِ إذا قُلتَ: اللَّذيّا فحقَّرتَ أظهرتَ اللاّمَ المحذوفةَ في التَّثنيةِ في التَّحقيرِ، وإذا حَقَّرتَ المُبهَمَ فقُلتَ: هاذَيَّا فالحَذفُ في الاسمِ قائِمٌ على ما يَأتيكَ بيانُهُ في صِنفِ التَّحقيرات إن شاءَ اللَّهُ تَعالى.

[71/أ]

قالَ جارُ اللَّهِ: ويَتَصَرَّفُ مع المخاطبِ في أحوالِه من التَّذكير والتَّأنيث

(1) في (ب) ولذلك.
(2) في (أ).
(3 - 3) في (أ).
(4) في (أ) وما.
(5)
(6) في (أ) وقيل.
(7 - 7) في (ب).
(8) سورة القصص: آية: 32.

والتَّثنِيَةِ والجَمعِ ، قالَ اللَّهُ تَعالى[1]: ﴿ كذلِكَ قالَ رَبُّكَ ﴾ وقالَ[2]: ﴿ ذٰلِكُم مما عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ وقالَ[3]: ﴿ ذَلِكُم اللَّهُ رَبُّكُم ﴾ وقالَ[4]: ﴿ فذالكُنَّ الذي لُمتُنَّني فيه ﴾.

قالَ المُشَرِّحُ: تَبَرَّكَ الشَّيخُ بِكتابِ اللَّه في جَميعِ هذه الأمثِلَةِ.

قالَ جار اللَّهِ: «وقولُهم: ذلِكَ: هو ذاكَ زِيدت فيه اللاَّمُ، وفُرِّقَ بينَ ذا وذاك وذلك، فقيلَ: الأولُ للقَريبِ، والثَّاني للمُتَوسِّطِ، والثَّالثُ للبَعيدِ.

قالَ المُشَرِّحُ: عن عَلِيِّ بن عيسى[5]: فوضِعَت ألفاظُها على حَسَبِ معانِيها وكانَ المجرّدُ من الزِّيادةِ للقَريبِ، لأنَّه بِمَنزلَةِ المعنى المُجَرَّدِ من زِيادة، وذاك[6] للمتوسِّطِ لأنَّه زادَ عن القَريبِ بِمَرتَبَةٍ، فدخَلَتهُ زِيادَةٌ في اللَّفظِ واحِدَةٌ، وذلك للأبعدِ فَدَخلَته زِيادَتان، وهذا من بابِ تَطبيقِ اللَّفظِ بالمَعنى. وقالَ غيرُهُ: إنَّما صارَ ذا بدُخولِ الكافِ عليه للإشارةِ إلى البَعيدِ وقد كانَ مَدَّ للحاضرِ القَريبِ لأنَّها لما كانَت للخِطابِ، وكان المُخاطبُ أقربَ من المُشيرِ، صار «ذا» في حكمِ البَعيدِ. ونَظيرُ ذا ذاك، وذلك هُنا وهُناكَ وهُنالِكَ.

قالَ جارُ اللَّهِ: وعن المُبَرِّدِ أنَّ ذانِّك مُشَدَّدةً تَثْنِيةُ ذلك.

قالَ المُشَرِّحُ: ذانِّك مُشَدَّدَةً تَثنيةَ ذلك كان أصلُه ذانلك[7] فأُدغمت اللاَّمُ في النُّون لما بَينَهُما من قُربِ المَخرجِ ويَشهَدُ له قِراءَةُ أبي[8] عَمرٍو: ﴿ وعادَلولَّي ﴾.

(١) سورة الذاريات: آية: ٣٠.
(٢) سورة يوسف: آية: ٣٧.
(٣) سورة يونس: آية: ٣، وفي (ب) «فذالكم» وهي آية أخرى في سورة يونس: آية: ٣٢.
(٤) سورة يوسف: آية: ٣٢، وفي (أ) «ذلكن» وهو خطأ.
(٥) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني صرّح باسمه الأندلسي في شرحه: ٧٦/٢.
(٦) في (أ) ذلك وهو خطأ ظاهر.
(٧) في (أ) ذنلك.
(٨)

قالَ جارُ اللَّه: ومثلُ ذلِكَ في المُؤنَّثِ تلكَ وتالِكَ[1] وهي قَلِيلَةٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: تللك من تِلك بمنزلة ذَالِكَ من ذَاكَ وأنشدَني بَعضُ الأُدباءِ البَنَاكِتِيَّة[2]:

وحانَ لِتَالِكَ الغَمِّ انقشاعُ[3]

قالَ جارُ اللَّهِ: «فَصلٌ؛ وتَدخُلُ ها الّتي للتَّنبيهِ على أوائِلِها تَقولُ: هاذا، وهاذَاكَ، وهاذَانِ، وهاتَانِ، وهاتِي[4]، وهذِي، وهاتِيكَ، وهؤلاءِ، وهولا.

قالَ المُشَرِّحُ: هؤلاءِ الأُولى ممــدودةٌ والثَّانيةُ مَقصورةٌ، وكذا الرِّوايَةُ فإن سألتَ: فهل يَجوزُ هـاذالِك بكسر اللاَّم أجبتُ: لا يجوزُ، وإنّما كانَ ذلِك من قِبَلِ أنَّ ها[5] نائبٌ عن اللاَّمِ الّتي هي عَلامةُ البُعدِ فَكرِهوا الجَمعَ بين علامَتين لِمعنىً واحِدٍ. فإن سَألتَ فما بالُهــم لَم يَجمَعوا[6] بينَ تِلكَ في نَحو قولِهِ[7]:

يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكا

---

(١) في (أ) ذالك وذاك.

(٢) في (أ) بعض الأدباء اليابسة، يورد الخوارزمي في مؤلفاته كثيراً قوله: «بعض اليابسة»، أو بعض الأدباء اليابسة، ولا أدري ماذا تعني هذه النّسبة هل تعني النّسبة إلى موضع ذكره الحموي في معجم البلدان «يابسة» جزيرة في بلاد الأندلس أو إلبى يابس اسم موضع لم يحدده. ولكنّ الغالب على ظنّي أنه نسبه إلى موضع في بلاد ما وراء النّهر. أما البناكتيه فهي نسبة إلى اسم موضع تقدم ذكره.

(٣) هكذا في النّسختين، وفي شرح المفصّل للأندلسي: ٢/٧٧ نقل عبارة المؤلف ولم ينسبها إليه. ولم أعثر على البيت بهذه الرواية، إنما وجدت بيت القطامي: ديوانه: ٣٥:

تـعـلّم إنّ بـعـد الـغـي رشـداً   وأن لـهـذه الـغـمـم انـقـشـاعـا

فلعلّ هذا هو ذاك فغير ليصح الاستشهاد به.

(٤) في (أ) هذي وهاتي.

(٥) في (ب) إن الهاء.

(٦) في (أ) يكرهوا.

(٧) تقدم ذكره.

ويا أُمَّتا حَيثُ جَمَعُوا بينَ التّاءِ النّائِبَةِ عن ياءِ الإضافةِ والألفِ النائبةِ عَنها أيضاً؟ أجبتُ: كما أنَّ اللاَّمَ عَلامةٌ للبُعدِ فكذلك الكافُ بِمَنزِلَةِ العَلامةِ عَليها أيضاً ومن ثَمَّ كان ذاكَ أبعد من ذا فكانَ اللاَّمُ[1] والكافُ وحرفُ التَّثنِيَةِ فيه بِمَنزِلةِ الجَمعِ بينَ العلاماتِ وبِهِ تَبَيَّنَ أنَّ الجَمعَ بينَ البَدَلَينِ غَيرُ مُمتَنِعٍ، ونَحوه[2] ﴿ألا يا اسجُدُوا﴾ وقَد مَضى[3].

قالَ جارُ اللَّهِ: «فَصلٌ؛ ومن ذلك قَولهم: إذا أشارُوا إلى القَريبِ من الأمكنـةِ: هُنا، وإلى البَعيدِ هُنَّا، وقد حَكى فيه الكَسر، وثَمَّ، وتَلحقُ كافُ الخِطابِ وحرفُ التَّثنِيَةِ بهُنا وهُنَّا فيقالُ: هُنالك كما يُقال ذَلكَ.

قالَ المُشَرِّحُ: هُنا الأُولى بِضَمّ الهاءِ وتَخفِيفِ النُّونِ، وَهنَّا الثانية بفتحِ الهاءِ وتَشديدِ النّونِ.

---

(١) في (أ) فكان الكاف واللاّم.

(٢) سورة النمل: آية: ٢٥.

(٣) في (أ) وقد مضين.

[بَابُ الموصُولات]

قالَ جارُ اللَّه: المَوصولاتُ الَّذي: للمُذَكَّرِ، ومن العَرَبِ من يُشَدِّدُ ياءَهُ، واللَّذانِ لِمُثنَّاه، ومنهم مَن يُشَدِّدُ نُونَه، والَّذينَ، وفي بَعضِ اللُّغاتِ الَّذونَ لِجَمعِهِ.

قالَ المُشَرِّحُ: زَعَمَ بَعضُهم أنَّ أصله «ذا» واستَدَلَّ بعضُهُم بشيئَين أحَدُهُما: ـ أنَّك تَقولُ: ما ذا رأيتُ بمعنى ما الَّذي رأيتُ.

والثَّاني: ـ أنَّك تقولُ: في تَصغِيره الذَّيَّا بالتَّشديد كما تُصَغِّرُ ذا كذلك[1]. الَّذينَ: مما تَستَوي فيه / الأحوالُ، وقد يُقالُ في مقامِ الرَّفعِ الَّذون قالَ[2]. [٧١/ب]

نحنُ الَّــذون صَبَّحـوا الصَّبــاحَــا　　يــومَ النُّخَيــلِ غــارةً مِلحــاحَــا

كأنَّ قائلَه قابَل به الجَمعَ الثَّاني وهو الَّذون، فكما أنَّ ذلك يَختَلِفُ بينَ حالةِ الرَّفعِ وحالَتي الجَرِّ والنَّصب كذلِكَ هذا. كما أنَّ مَن خَفَّفَ في التَّثنية فقد

---

(١) الخلاف في أصل (الذي) في التذييل والتكميل: ٢٠٥/١، وابن يعيش: ١٣٩/٣ ذهب الكوفيون إلى أنّ أصل الذي الذال وحدها، وقال البصريون كلها اسم انظر التفصيل المسألة في الإنصاف: ٦٦٩ المسألة: ٩٥، وائتلاف النصرة المسألة رقم ٥٣ في قسم الأسماء.
وقول المؤلف وزعم بعضهم هو رأي الفراء، انظر التذييل والتكميل: ٢٠٥/١.

(٢) الرجز لأبي حَرْبٍ الأعلم العُقيلي شاعرٌ جاهليٌّ ذكره البغدادي في الخزانة: ٥٠٦/٢ نقلًا عن نوادر أبي زيد: ٤٧. والبيت في التذييل والتكميل: ٢٢٧/١ وفيه: (يوم النُّمير) وهو بخطِّ ابن مكتومٍ القيسيّ، وانظر الأشموني: ٤٩/١، والتصريح: ١٣٣/١.

قابَلَ به التّخفيفَ في المُفرَدِ، ومن شَدَّدَ فيها[١] فَقد قابَلَ به[٢] التَّشديدَ فيه فإن سألتَ: فما تصنع بالّذي عندَ التَّشديد فيه أتعربُهُ أم تَبنِيه؟ أجبتُ: نُقِلَ عن الشَّيخ ـ رَضِي اللَّه[٣] عَنه ـ أنَّه قالَ وقد يَجري بوجوهِ الإعرابِ تَقولُ[٤]: جاءَني الّذيُّ، ورأيتُ الّذيَّ ومررتُ بالّذيِّ، فإن سَألتَ: فكيفَ إعرابُ الاسمِ المَوصولِ مَعَ قيامِ المُوجِبِ للبِنَاءِ فيه؟ أجبتُ: كأنَّ هذه اللُّغَةَ ناظِرةٌ في لُغَةِ مَن[٥] يقولُ: في جَمعه اللّذون، واللّذين، وذلك أنَّ إعرابَهُ في الجَمعِ أورثَ في قيامِ المُوجِبِ للبناءِ في اسمِ المَوصولِ شُبهَه[٦]. وقد كَتَبُوا الّذي والّذين[٧] مُفرداً وجَمعاً بلامٍ واحدةٍ، وإذا صارُوا إلى التّثنيةِ كَتَبوها بلامين، وكذلك إلى التّثليثِ إذا كان مُعرباً. فإن سألتَ: فهل فيه سِرٌّ؟ أجبتُ: نَعم[٨] وأيُّ سرٍّ وذلك لأنَّ[٩] الّذي مُشَبَّهٌ بالحروفِ[١٠] ونازِلٌ مَنزلَتها ولامُ التَّعريفِ لا تَدخلُ على الحُروفِ، فإذا تَثنية فقد زَالَ شَبَهُ[١١] الحَرفِ، لأنَّ الحُروفَ لا تُثَنّى ولا تُجمعُ ولهذا أُعربَ وهو مثَنّىً، والجَمعُ الّذي لَيس على حَدِّ التَّثنيَةِ كالواحِدِ، فلذَلك جاء بلامٍ واحدةٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «واللاَّؤونَ في الرَّفعِ واللاَّئيـن في الجَرِّ والنَّصبِ والتي لِمؤنَّثِهِ واللّتانِ لمثنَّاهُ واللاَّتي واللاَّتِ واللاّئِي واللاّءِ واللاَّى واللّواتي لجمعِهِ».

---

(١) في (أ).
(٢) في (ب).
(٣) جملة الدعاء في (ب).
(٤) نقل الأندلسي هذه الفقرة في شرحه: ٨٢/٢.
(٥) في (ب) من جمعه.
(٦) بعد قوله: شبهه في (أ) «وأمّا أنه فصل بين الحالتين في الجمع إذا كان على تلك اللّغة فلكونه قابلاً للتثنية» وكتب في أولها وآخرها طرّة.
(٧) في (أ) اللذون.
(٨) في (ب).
(٩) في (أ) أنّ.
(١٠)في (ب) بالحروف.
(١١)في (أ) شبهه.

قال المُشَرِّحُ: قوله واللاّتي واللاّتِ: كلاهما بالتّاء المثنّاة الفَوقانيّة[1] واللائِي واللاّءِ كلاهما بالهَمزَةِ، واللاّي وحدها هذه بالياء، واللّواتي بالتّاءِ ثانياً[2] الفَوقَانِيَّة.

قالَ جارُ اللّه: «واللاّمُ بمعنى الّذي في قولِهِم: الضّارِبُ أباهُ زَيدٌ، أي الّذي يَضربُ أباه زَيدٌ»[3].

قالَ المُشَرِّحُ[4]: ها هُنا مَسألةٌ عَجيبةٌ، قد أشرتُ إليها فيما مَضى إلاّ أني أُعيدُها ها هُنا ليتمكّن من قلبك، وليتبيَّنَ لَكَ أنَّ الأمر فيها فيما ذَكرتُه على ما ذكرتُه وذلك[5] أنَّ اللاّمَ ها هُنا بمعنى الّذي، ومحلُّه الرَّفعُ بالابتداء، وضاربٌ صِلةُ هذا الموصولِ، وهو بِمَنزِلَةِ الفعلِ المُضارعِ، وأباه مَفعولُ هذا[6] الّذي هو[7] بِمَنزِلَة الفِعلِ المُضارعِ وزَيدٌ خبرُ المُبتدأ السّابقِ، فإن سألتَ: فما هذه الرَّفعةُ في ضاربٌ؟ أجبتُ: أنّه بمنزلةِ رَفعَةِ المُضارعِ في قَولكَ الّذي يَضربُ أباه زيدٌ[8] فإنّ سألتَ: فإذا[9] كان فِعلاً فما هذه اللاّمُ المعرفةُ؟ أجبتُ: اللامُ ها هنا كما ذكرتُه بمعنى الذي ولأنّه اسمٌ من وَجهٍ فِعلٌ من وَجهٍ، فمن حيثُ أنّه فعلٌ فرفعتُه بمنزلةِ رفعَةِ المضارعِ، ومن حيثُ أنه

---

(١) في (أ).

(٢) في (ب).

(٣) في (ب).

(٤) قال الأندلسي في شرحه: ٨٣/٢: قلت: هذا مما اختلف في اسميته، فذهب المازني إلى أنها حرف والعائد يرجع إلى ما دلت عليه وهو الموصول المحذوف، أي الرجل الذي ضرب، وابن السراج يقول: هي اسم والعائد يرجع إليها، وكأنه يجعلها لام «لذ» حذفت منها اللاّم، والمصنف اختار مذهب المازني حيث قال: واجتزؤا بالحرف الملتبس به وهو اللاّم...

(٥) نقل الأندلسي هذا النّص في شرحه: ٨٣/٢.

(٦) في (ب).

(٧) في (أ).

(٨) في (ب).

(٩) في (ب) إذا.

اسمٌ دَخَلت[1] عليه هذه اللّام عَملاً بالشَّبهين، ونَظيرُ هٰذه المَسألةِ أقائِمٌ أخواك وقد مَضى[2].

قالَ جارُ اللّه: «وما[3] ومَنْ في قولِكَ[4]: عرفتُ ما عرفتُه، ومن عرفتُه، وأيُّهم في قولِكَ: اِضرب أيُّهم في الدَّارِ».

قالَ المُشَرِّحُ: معناهُ: اِضرِب الّذي في الدّارِ منهُم وفيه نَظَرٌ لأنَّ أيّاً ها هُنا مُعَربٌ. والصَّوابُ تَضربُ أيُّهم أفضلُ. فإن سألتَ: فلم بُنِيَ أيُّ ها هُنا ولم بُني على الضَّمِّ؟ أجبتُ: أولاً: أذكُرُ اختلافَ النَّاس في هذه المَسألةِ. ثُمَّ أذكر ثانياً ما هو الحَقُّ فأقولُ: قولُهُ تَعالى[5]: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ من كلِّ شِيعةٍ أيُّهُم أشَدُّ على الرَّحمنِ عِتِيّاً﴾ في رَفعِ «أيُّهم» ها هُنا أربعةُ أقوالٍ[6]:

---

(١) في (ب) دخل عليه اللّام.

(٢) ذكر المؤلف هذه المسألة في عدة مواضع من كتبه في شرح سقط الزند (الضّرام)، وفي شرح مقامات الحريري (التّوضيح)، وفي شرح اليميني (اليمني) ونقلها عنه كثير من العلماء منهم الإسفندري والأندلسي والكاتبي وصاحب المقاليد. وما ذهب إليه المؤلف هنا هو رأي ابن السراج في الأصول: ٣٤٧/٢.

(٣) في (ب) و (من) و (ما).

(٤) في (ب) في قولهم.

(٥) سورة مريم: آية: ٦٩.

(٦) وردت هذه المسألة في الإنصاف: ٧٠٩، وائتلاف النّصرة: وهي المسألة رقم: ٥٨ فصل الأسماء وقد نسبا للبصريين البناءَ، وللكوفيين الإعرابَ. مع أنَّ البناءَ مذهبُ سيبـويه: ٣٩٨/١، وانظر شرح السيرافي: ٣/٧٠ - ٧٢. وجمهور البصريين يخطئون سيبويه في بنائها حتى قال أبو جعفر النحاس ٣٣٨ - وهو من المؤلفين في الخلاف بين البصريين والكوفيين - ما علمت أحداً من النحويين إلاّ وقد خطّأ سيبويه في هذا، وسمعت أبا إسحاق يقول: ما تبيّن لي أن سيبويه غلط في كتابه إلاّ في موضعين هذا أحدهما. قال: وقد علمنا سيبويه أنه أعرب أيا وهي منفردة لأنها تضاف، فكيف يبنيها وهي مضافة؟! إعراب القرآن للنحاس: ٣٢٣/٢. وقد اختلف البصريون والكوفيون في بنائها وإعرابها اختلافاً آخر فقد نقل الأندلسي عن ابن كيسان ٢٩٩ هـ وهو أيضاً من المؤلفين في الخلاف بين الفريقين - قوله: «وأمّــا أيّ فهي عند البصريين والكوفيين بمنزلة (ما) و(من) إلا أنّ الكوفيين لا يعربونها إلاّ إذا وصلت بالمستقبل وما كان في معناه، ويكون معربها قبلها، ولا يجوز أن يكون بعدها كقولك: سأضرب أيّهم قام ويأتيني أيهم قام، ولأمررن بأيهم قام، ولا يجيزون ضربت أيّهم قام بالنصب ولا أيهم قام =

الأولُ[1]: قولُ سيبويه: ـ وهو أنَّها مَبنِيَّةٌ على الضَّمِّ وهو في مَوضع نَصبٍ وإنَّما بُنِيَت لأنَّه اطَّرَدَ فيها حَذفُ المُبتدأ كقولِكَ: اضرب أيّهم أفضلُ، وأصلُه اضرب أيُّهم هو أفضلُ فصارت بِذَلِكَ بِمنزلَة من قَبلُ ومِن بَعدُ، وهذا مَحصولُ كَلامِهِ.

الثَّاني: قولُ الخَليل[2] وهو: أنّه رَفعٌ بالابتداء على أنّه حِكايةٌ بعدَ قَولٍ[3] مُضمَرٍ، المعنى لنَنزعَنَّ من كلِّ فِرقَةٍ[4] الَّذي إذا قِيلَ أيُّهم أشَدُّ على الرَّحمنِ عِتِيّاً قِيلَ هو «وأَيُّهُم» في قَولِهِ استفهامٌ، وحَمْلُهُ على الحِكايَةِ أقوى من حَملِهِ على البِناءِ لِكثرةِ إضمارِ القَولِ في القُرآن كَقولِهِ عَزَّ وجَلَّ[5]: ﴿ والمَلائِكَةُ يَدخُلُونَ عليهم من كُلِّ بابٍ، سَلامٌ عَليكم ﴾. [6-أي يقُولُونَ سَلامٌ عَليكُم-6].

الثَّالث: قولُ يُونس[2] وهو: أيُّهم رَفعٌ بالابتِداء والفِعلُ فيها[7] مُعَلَّقٌ كتَعليقِهِ في قولِكَ: أيُّهم في الدَّارِ، ومَعنى تَعليقِهِ أنَّه يَبطُلُ عَمَلُهُ عمَّا بَعده، ويكونُ أيُّهم في هذا استِفهاماً أيضاً، وتقديرُهُ[8] ثم لَنَنزِعَنَّ من كلِّ قَومٍ

= أخوك وكل هذا في قول البصريين جائز.

ويؤكد هذا ما نقله الأندلسيّ وغيره أنّ مروان بن سعيد المهلّبي قال للكسائي في حلقة يونس كيف تقول: لأضربـن أيّهم في الدّار؟ فقال: لأضربـن أيّهم في الدار، فقال: فكيف تقول: ضربت أيّهم في الدار؟ فقال: لا يجوز ثم قال إنما تلزم النّصب إذا أكملت لوجود الموجب للنصب ورفع المانع. شرح المفصل للأندلسي: ١٠٨/٢، ومجالس العلماء للزجاجي: ٢٢٤ مع اختلاف في الرواية.

(١) في (ب).

(٢) الكتاب: ٣٩٨/١، وشرح السيرافي: ١٦٩/٣ وشرح الرّماني: ٣٠٤/١ والإنصاف: ٧١١.

(٣) في (أ) فعل.

(٤) في (ب) شيعة.

(٥) سورة الرعد: آية: ٢٤.

(٦ - ٦) في (ب).

(٧) في (أ) قبلها.

(٨) في (ب).

تَشايَعوا لِيَنظُرُوا أيُّهم أشدُّ على الرَّحمٰنِ عِتِيّاً.

الرّابعُ: قولُ الفَرّاء والكِسائي[1]: وهو أنَّ «أيُّهم» رَفعٌ بالابتداءِ «وأشدُّ» [٧٢/أ] / خَبرُه، ويَكونُ قَولُه لَنَنزعَنَّ بما ذُكر مَعه مكتَفِياً عَن المفعولِ به بمنزلةِ قولِكَ: قد أكلتُ من طعامٍ، إذا عَرفتَ هذا الاختلافَ قُلنا: أيُّ غَيرُ مبنيٍّ ها هُنا، إنّما هو مُرتَفِعٌ بالابتِداء، وفي الدّارِ خَبرُ مبتدأ محذوفٍ وهو بمنزلةِ الشَّرطِ والجَزاءِ مُقَدَّمٌ تقديرُه أيُّهم هو في الدَّار فاضربْهُ، وأيُّهم هو أفضلُ فاضربْهُ، وأيُّهم أشَدُّ على الرَّحمن عِتِيّاً فلننزِعَنَّه ثم إنَّ الدّليلَ على أنّ «أيُّهم» ها هُنا معربٌ[2] أنَّ أيّاً في حالِ الإعرابِ مُفردُ فلو بُنِيَ في حالِ الإضافةِ لَلَزِمَ من ذلك عَكسُ الحَقِيقَةِ، وهذا لأنَّ المبنيَّ إذا أُضيفَ أُعرِبَ، فإذا[3] أُفرِدَ عن الإضافةِ بُنِيَ[4]، وإن شِئتَ فاعتَبرِ المَسألةَ بالغاياتِ[5].

قالَ جارُ اللَّه: «وذو الطّائيَّةُ الكائِنةُ بمعنى الَّذي في نحوِ قَولِ عارقٍ[6]:

لأَنْتَحِيَن للعَظْمِ ذُو أنا عَارِقُهْ»

قالَ المُشَرِّحُ: «ذو» في لُغةِ طَيّء تكونُ بمعنى الّذي: معناه للعَظمِ الّذي[7] أنا عارقُه. وهذا الشّاعرُ لُقِّبَ بآخرِ هذا البَيتِ «عارِقاً» وأوَّلُ البيت:

لأن لَم تُغَيِّر بعضَ ما قد صَنَعتُمُ لأَنتَحِين لِلعَظمِ[8] ....

---

(١) انظر رأي الفراء والكسائي في التذييل والتكميل: ٢٢٦/١.
(٢) شرح الأندلسي: ١٠٧/٢.
(٣) في (ب) وإذا.
(٤) شرح اللّمع لابن برهان: ١٨٧.
(٥) في (ب).
(٦) تقدم ذكر البيت والتّعريف بالشّاعر وانظر المزيد من الأشعار التي قيلت على هذه اللّغة في شرح ألفية ابن مالك للإمام الشاطبي: ١٠٦/١، ١٠٧.
(٧) كتبت مرتين سهواً من الناسخ في (ب).
(٨) في (ب) فقط.

قالَ جارُ اللَّهِ: «(وذا) في قولك ماذا صَنعتَ؟ بمعنى أيُّ شَيءٍ الّذي صَنعتَهُ».

قالَ المُشَرِّحُ: ماذا[١] صَنَعت في مَحَلِّ الرَّفعِ في بابِهِ مُبتَدأٌ «وما» خَبَرُهُ ومعناه الّذي صَنَعَت مَسؤُولٌ عَنه، والرّاجعُ إلى المَوصولِ مَحذوفٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: فَصلٌ؛ «والمَوصولُ ما لا بُدَّ له في تمامِه اسماً من جُملَةٍ تَردِفُه من الجُمَلِ التي تَقَعُ صفاتٍ ومن ضَميرٍ فيها يَرجعُ إليه وتُسمى الجُملةُ صِلةً وَيسميها سيبويه الحَشوَ، وذلك في[٢] قولِكَ: الّذي أبُوه مُنطَلِقٌ زَيدٌ، وجاءَني مَن عِندَه عَمرٌو».

قالَ المُشَرِّحُ: المعنى من الجُملِ التي تَقَعُ صِفاتٍ أي من الجُملِ الّتي[٣] يَتَطَرَّقُ إليها التَّصديقُ والتَّكذيبُ، فإن سَألتَ فإذا كانَ المَوصولُ لا بُدَّ له في تَمامِهِ اسماً من جُملةٍ تَردِفُه حُذفت في نحو قوله[٤]:

فإن أدع اللّواتي من أناسٍ أَضاعوهُنَّ لا أَدَعُ الَّذينا

أجبتُ: الحَذفُ على وَجهين:

أحَدُهُما: ـ أن لا يكونَ الحَذفُ كلا حَذفٍ، كما لو قُلتَ: الّذي سأزورُهُ ويكونُ المَعنى الّذي أكرَمني سأزوره، فهذا الحَذفُ لا يَجوز، لأنَّه لَيس بمنزلةِ المَذكورِ.

والثّاني: ـ أن يكون حَذفاً كلا حَذفٍ، وذلك إذا كانَ المَحذوفُ ظاهِراً بمنزلةِ المَذكورِ كقولِكَ: غَداً أدخلُ في الجَنّةَ، وأنت أيضاً تَدخُل فَحَذفُ

(١) في (أ) ما صنعت.
(٢) سقطت من (أ).
(٣) في (ب) التي إليها يتطرق.
(٤) البيت للكميت بن زيد الأسدي تقدم ذكره، انظر ديوانه: ٢/ ١٣٠. وانظر البيت في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي: ١٢٨، والأصول لابن السراج: ٢/ ٣٧٥ وإثبات المحصل: ٥٢، وارتشاف الضرب: ١٣٥؛ والخزانة: ٢/ ٥٦٠.

الصِّلةِ في البَيتِ من قبيلِ هذا الحَذفِ.

قالَ جارُ اللَّه: «واسمُ الفاعلِ في الضَّارب في معنى الفِعلِ، وهو مَعَ المرفوعِ بِهِ جُملةٌ واقعةٌ صلةَ اللاَّمِ، ويَرجعُ الذِّكرُ منها إليه كما يَرجعُ إلى الّذي».

قالَ المُشَرِّحُ: هذه المَسألةُ قد ذَكرتُها آنفاً فلا أُعيدُها.

قالَ جارُ اللَّه: «وقد يُحذفُ الرَّاجِعُ كما ذَكرنا وسَمِعَ الخَليلُ أعرابيّاً يَقولُ: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً. وقُرىء[1]: ﴿ تماماً على الذي أحْسَنَ ﴾ بحذفِ شَطرِ الجُملةِ».

قالَ المُشَرِّحُ: معناه «ما أنا بالّذي هو قائلٌ لكَ شَيئاً»، وكذلِكَ: «تماماً على الّذي هو أحسنُ» وهي قراءةُ يَحيى بن يَعْمُر[2] ونظيرُهُ[3]: مررتُ[4] بمَن صالحٌ، أي: بِمن هو صالحٌ فإن سَألتَ: أين ذَكَرَ الشَّيخُ حَذفَ الرّاجعِ إلى المَوصولِ؟ أجبتُ[5]: في قولِهِ «ماذا صَنعتَ».

قالَ جارُ اللَّه: «وقد جاءَت الّتي في قولِهم: بعدَ اللُّتيّا والّتي مَحذوفَةَ الصِّلةِ بأسرِها، والمعنى بعدَ الخُطَّةِ التي من فَظاعَةِ شَأنِها كَيتَ وكَيتَ، وإنّما حَذَفُوا ليُوهِموا أنَّها بَلَغَتْ من الشِّدّةِ مَبلَغاً تقاصَرت العِبارةُ عن كُنهِهِ».

قالَ المُشَرِّحُ: مِثلُ هذا الحَذفِ حَذفُ صِفَةِ النَّكرةِ في نَحوِ: لو

---

(١) سورة الأنعام: آية: ١٥٤.

(٢) يحيى بن يعمر أبو سليمان العدواني البصري تابعي جليل من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي يقال إنه أول من نقط المصحف. النهاية في طبقات القراء: ٣٨١/٢ وقراءته ذكرها ابن الجوزي في زاد المسير: ١٥٢/٣ وذكر معه أبو عبد الرحمن السلمي وأبو رزين والحسن.

(٣) في (ب).

(٤) في (أ).

(٥) نقل الأندلسي في شرحه: ٨٦/٢ شرح هذه الفقرة.

أبصرتَ فُلاناً لأبصرتَ رَجُلاً، أي رَجُلاً[1] كامِلاً في الرُّجوليّةِ، بِحيثُ لا يَفي الوَصفُ بتَقدير[2] وَصفه.

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ والّذي وُضِعَ وَصلةً إلى وَصفِ المَعارف بالجُملِ ومِن حَقّ الجُملِ الّتي يُوصفُ بها أن تَكونَ مَعلومةً للخاطبِ كقولِكَ: «هذا الّذي قَدِمَ أبوه[3] من الحَضرةِ»، لِمَن بَلَغَه ذلِكَ.

قالَ المُشرِّحُ: نظيرُ هذه المَسألةِ «ذو» فإنّه وُضِعَ إلى الوَصفِ بالأجناس.

تَخميرٌ: ـ ثم إنّه إذا كان «الّذي» مُحدَّثاً عنه كانت الصّلةُ معلومةً للمخاطبِ عَينَ[4] من هي لَه، كقولِكَ: جاءَ الّذي كانَ مَعَنا أمس، وكذلك الأمرُ إذا كانَ «الّذي» مَفعولاً كقولِكَ: رَأيتُ[5] الّذي كانَ مَعَنا أمس، فإن كانَ «الّذي» خبرَ مُبتدإٍ كان المَعنى على أنّك عَرَفتَ قِصّةً تَعلَمُ أنّه لا بُدَّ من أن يكونَ لَها صاحِبٌ مُتَعَيِّنٌ إلا أنّك لا تَعرفُ عَينَ ذلِك الصّاحِب، مثل أن يبلُغَك أنّ رَسولاً قَدِمَ من جهةِ السُّلطان في أمرٍ خاصٍّ ولا تَعرفُ عَينَ ذلك الرّسول فإذا أريدَ أن تعرِفَ عَينَه قيلَ لك: هذا الّذي وَرَدَ من جِهةِ السُّلطان، فيكونُ فائِدَةُ «الّذي» هي / تَعيينُ صاحِبِ قِصّةٍ قد عَرَفتَها. [٧٢/ب]

قالَ جارُ اللَّه: «ولاستطالَتِهم إيّاهُ بِصلَتِهِ مع كَثرةِ الاستعمالِ خَفَّفُوهُ من غَيرِ وَجهٍ فَقالوا: (الّذِ) بِحَذفِ اليّاءِ ثُمَّ (الّذْ) بِحَذفِ الحَرَكَةِ، ثم حَذَفوه رأساً، واجتَزؤُا عنه بالحَرفِ المُلتَبِسِ وهو لامُ التّعريفِ، وقد فَعَلوا مثلَ ذلِكَ بمؤنَّثِهِ فقالوا: (الّتِ) و(الّتْ) والضّاربته هندٌ بمعنى الّذي ضَرَبَتْهُ هِندٌ، وقد

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٢/٨٧ شرح هذه الفقرة دون نسبه.

(٢) في (ب) بتقرير.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب) غير.

(٥) في (أ) أنت.

حَذَفُوا النُّون من مُثنَّاهُ ومَجموعِهِ قالَ: الأخطلُ(١):

أبنِي كُلَيبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللّذا   قَتَلا المُلوكَ وفكَّكَا الأغلالا(٢)

وقالَ:

إنَّ الَّذي حانَت بِفَلجٍ دِماؤُهُم

وقالَ اللَّه(٣) تَعالى(٤): ﴿ وخُضتُم كالّذي خاضُوا ﴾»

قالَ المُشَرِّحُ: في الّذي أربعُ لُغاتٍ الَّذي والَّذِ ـ بكسرِ الذال ـ والَّذْ بإسكانِها، والّذيّ بتَشديدِ الياءِ، وفي تَثنِيَتِهِ ثَلاثُ لُغاتٍ، اللَّذانِ واللَّذا بحذفِ النُّون واللّذانّ بتَشديدِ النُّون، وفي جَمعها لُغَتَانِ الّذينَ في الأحوال، والَّذي بحذفِ النُّون، وأمَّا قولُه تَعالى: ﴿ مَثَلُهُم كَمَثَلِ الّذي استَوقَدَ ناراً فَلَمَّا أضاءت ما حَولَه ذَهَبَ اللَّهُ بنورِهم ﴾ فهو للإفرادِ. لأنَّ المستَوقِدَ في الأغلبِ مُفردٌ، وأمَّا الجَمعُ فلأنَّ أصحابَ النّورِ كَثيرةٌ فإن سَألتَ: ما المرادُ من قَولِه خَفَّفوه من غَيرِ وَجهٍ؟ أجبتُ: المُرادُ به خَفَّفوهُ لا من وَجهٍ واحدٍ بل من وُجُوهٍ. ألا تَرى أنَّه حَذَفَ الياءَ منه ثم كَسَرَ الذَّالَ، ثمّ الذّالَ نَفسَهَا، فإن سألتَ: هل يَجوزُ(٥) أن يكونَ المرادُ به تَخفيفَه من غيرِ عِلّةٍ. أجبتُ لا يَجوزُ لأنَّ قولَهم ولاستِطالَتِهم إيّاه يَدفَعُ إلى ذلِكَ بدَليلِ أنَّك لَو قُلتَ للسَّرقةِ قُطِعت يَدُ فُلانٍ من غَيرِ عِلّةٍ كانت بِمَحَلٍ من التَّناقُضِ كَذا هو في حاشِيَةِ نُسخَتي

---

(١) في (أ) قال الفرزدق، وهو خطأ من الزّمخشري صححه الصّغاني، قال: البيت للأخطل كما أثبت، وكذا أنشده له سيبويه، وفي نسخة الزّمخشري [التي بخطّه] قال الفرزدق، وهو تحريف.

(٢) توجيه إعرابه وشرحه في أثبات المحصل: ٥٢، والمنخّل: ٩٤، وشرح ابن يعيش: ١٥٥/٣، والأندلسي: ٨٨/٢. والبيت من شواهد الكتاب: ٩٥/١ وانظر شرح أبياته لابن خلف: ٩٧/١، والمقتضب: ١٤٦/٤، والمنصف: ٦٧/١، وأمالي ابن الشجري: ٣٠٦/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٠٩، والخزانة: ١٧٣/٣.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) سورة التوبة: آية: ٦٩.

(٥) في (ب) هل يراد به تخفيفه.

من (المُفَصَّل). يَعني بعَمَّيهِ: ابنَ هُبَيرةَ التَّغلبي والهُذَيلَ بنَ عُمرانَ الأصغَر. فإن سألت فكيف يكونان عَمَّيه، وأحَدُهما ابنُ عُمران، والآخرُ ابنُ هُبَيرَة؟ أجَبتُ: ـ يُحتَمَلُ أن يكونَ أحَدُهُما عَمَّه والآخرُ عَمَّ أبيه أو جَدِّه، وكلاهُما يُسمَّى عَمّاً. تَمامُ البَيتِ الثّاني[1]:

هُمُ القَومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خالِدِ

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ؛ ومَجالُ «الّذي» في بابِ الإخبارِ أوسَعُ من مَجالِ «اللّام» الّتي بِمعناهُ حَيثُ دَخَلَ في الجُملَتين الاسميَّةِ والفِعليَّة جَميعاً، ولَم تَكن اللّامُ تدخُل إلّا في الفِعليَّةِ وذلِكَ قَولُكَ: إذا أخبرتَ عن زيدٍ في قامَ زَيدٌ، وزيدٌ مُنطَلِقٌ، الّذي قامَ زَيدٌ، والّذي هو مُنطلقٌ زَيدٌ، والقائِمُ زَيدٌ، ولا تَقولُ: الهوَ مُنطَلِقٌ زَيدٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: المَعنِيّ بالأخبار أن تَرفعَ بخبرِ مبتدإٍ موصولٍ جَهالةَ شَيءٍ في الصِّلَةِ مَجهولٌ، ألا تَرى أنَّك إذا قُلتَ: (٢الّذي قامَ زَيدٌ، فَفي قامَ ضَميرٌ راجِعٌ إلى الّذي، وهو شيءٌ مَجهولٌ٢)، لأنَّه لا يُدرى مَن هو، أهو زَيدٌ أم

(١) البيت للأشهب بن رميلة وهي أمه، وأبوه ثور بن أبي حارثه نهشلي من بني دارم بن عمرو بن تميم. شاعر جاهلي أدرك الإسلام وأسلم ولم تعرف له صحبة ترجمته في المؤتلف والمختلف: ٣٢، والإصابة: ١/ ١١٠، والخزانة: ٢/ ٥٠٩ قال ابن المستوفي: وروي زميلة بالزاي المعجمة، والأول أكثر وقال: ووجدت في كتاب قصر على ذكر أبيات الكتاب لم يسمّ مؤلفه بخط قديم لعبيد بن هلال وتمامه:

.... هم القوم كلُّ القوم يا أمّ خالدِ
هُمُ ساعدُ الدَّهر التي يُتَّقى بِها وما خيرُ كفٌّ لا ينوءُ بِسَاعِدِ
أسود شرىً لاقَت أسودَ خَفيَّةٍ تساقوا على لوح دماء الأساود

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٥٣، والمنخّل: ٩٥، وشرح ابن يعيش: ٣/ ١٥٤، ١٥٥، وشرح الأندلسي: ٢/ ٨٨ وهو من شواهد الكتاب: ١/ ٩٦، وانظر شرح أبياته لابن خلف: ١/ ٩٨ ومجاز القرآن: ٢/ ١٩٠، والمقتضب: ٤/ ١٤٦، والمحتسب: ١/ ١٨٥، والمنصف: ١/ ٦٧ وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٠٧، وضرائر الشعر لابن عصفور: ١٠٩ والعيني: ١/ ٤٨٢، والخزانة: ٣/ ٤٧٣.
(٢ ـ ٢) في (ب) فقط.

عمروٌ، فإذا قُلتَ: زَيدٌ فَقد رَفَعت جَهالَته، بِخَبَرِ مُبتَدإٍ مَوصولٍ، وكذلك إذا قُلتَ: الَّذي هو مُنَطَلِقٌ زَيدٌ فهو شَيءٌ في الصِّلَةِ مَجهولٌ إذ لا يُدرى أهو هذا أم ذاك فإذا قُلتَ: زَيدٌ فَقد رَفَعتَ الجَهالةَ بخبرِ مُبتَدَإٍ مَوصول، فإن سَألتَ: فما بالُ النَّحويينَ جَعلوا الخَبَرَ مُخبَراً عَنه، ألا تَرى أنَّهم إذا قيلَ لَهم أخبروا عن زَيدٍ في «زَيدٌ مُنطلقٌ» قالوا: «الَّذي هو مُنطلِقٌ زَيدٌ»؟ أجبتُ: لأنَّ الخَبَر ها هُنا في المَعنى مُحَدَّثٌ عنه وكل خَبرٍ لا يكون من قَبيلِ ما يُحَدَّثُ عَنه بدليلِ أنَّه إذا كان فِعلاً أو حَرفاً لم يَجر الحَديثُ عنه، ولذلكَ لا يَجوزُ أن يُخبَر عن (عِندَ) لو قُلتَ: الموضعُ الَّذي فيه زَيدٌ عِندَك، لم يَجز لأنَّ «عندَك» لا يُرفَعُ، ولو قُلتَ: الموضعُ الذي قُمتَ فيه خَلفَك، جَازَ لأنَّ خَلفَك» قد يَرتَفعُ.

قالَ جارُ اللَّه: «والإخبارُ عن كلِّ اسمٍ في جُملةٍ شائعٌ إلّا إذا مَنَعَ مانعٌ، وطَريقَةُ الإخبارِ أن تُصَدِّرَ الجُملةَ بالموصولِ وتُزَحْلِقَ الاسمَ إلى عَجزِها، واضعاً مكانَه ضَميراً عائداً إلى المَوصولِ، بيانُهُ أنَّك تَقولُ في الإخبارِ عن زَيدٍ في زَيدٌ مُنطلقٌ، الّذي هو مُنطلقٌ زَيدٌ. وعن مُنطَلِقٍ، الّذي هو زَيدٌ مُنطلقٌ، وعَن خالدٍ في قامَ غُلامُ خالِدٍ، الّذي قامَ غُلامُهُ خالِدٌ أو القائِمُ غُلامُهُ خالِدٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: الزَّحلقَةُ: كالدَّفعِ والدَّحرَجَةِ يقالُ: زَحلَقتُهُ فَتَزَحلَق ابنُ الأعرابيِّ: الزُّحلُوقَةُ مكانٌ مُنحَدِرٌ يُمَلَّسُ لأنّه يَتَزَحلَقون فيه.

قالَ جارُ اللَّهِ: وعن اسمك في ضَربتُ زيداً، الذي ضَرَبَ زَيداً أنا، أو الضّارِبُ زَيداً أنا.

قالَ المُشَرِّحُ: في ضَرَبَ ضَميرٌ راجعٌ إلى الّذي ذلك الضَّميرُ هو الّذي يُرفَعُ جَهالَتُه بِخَبَرِ مبتدإٍ مَوصولٍ وهو أنا، وكذلك في الضّـارِبِ.

قالَ جارُ اللَّه: «وعن الذُّبابِ في يَطِيرُ الذُّبابُ فيغضَبُ زَيدٌ، الذي يَطيرُ

فيَغضبُ زَيدٌ الذّبابُ أو الطائرُ فيغضبُ زَيدٌ الذُّبابُ، وعن زَيدٍ الذي يطيرُ الذُّبابُ فيغضبُ زَيدٌ أو الطائرُ الذُّباب فيغضَبُ زَيدٌ.

قالَ المُشَرِّحُ: المَجهولُ الّذي يُرفَعُ بخبر المبتدأ جهالتُه ها هُنا الضَّميرُ المُستَكِنُّ في يَطيرُ، وكذلك المُستَكِنُّ في الطّائرِ، وفي المسألةِ الثّانيةِ هو الضَّمير المستَكِنُّ / في «فيَغضَبُ». [٧٣/أ]

قال[١] جار الله: «ومما امتَنَعَ فيه الإخبارُ ضَميرُ الشَّأنِ لاستحقاقِهِ أوّلَ الكلامِ، والضَّميرُ في مُنطَلِقٍ في: زَيدٌ مُنطلقٌ، والهاءُ في زَيداً ضَربتُه».

قالَ المُشَرِّحُ: إذا قُلتَ: هو اللّه أحدٌ فهو[٢] ها هُنا ضَميرُ الشَّأنِ والقِصَّةِ، معناه الشَّأنُ والقِصَّةُ هذه هي: إنَّ اللّه أحدٌ، ولو زَحلَقتَ هذا الضَّميرَ فقلتَ: هو اللّهُ أحدٌ هو لم يَجُز، لأنَّ هو الواقعَ في عَجزِ هذا الكَلامِ هو الّذي بِمَعنى الشَّأنِ والقِصَّةِ، وضَميرُ الشَّأنِ والقِصَّةِ لا يكونُ إلّا في أولِ الكَلَامِ، وكذلِكَ الضَّميرُ في مُنطَلِقٍ في زَيدٌ مُنطلقٌ، لأنَّك إذا قُلتَ: الّذي زَيدٌ مُنطلقٌ هُو هُو، فَهو الأوّلُ إذا عاد إلى المَوصولِ بَقِيَ الخبرُ بلا عائدٍ إلى المُبتَدأ، وإن عاد إلى المُبتَدَأ بقِيتِ الصِّلَةُ بلا عائدٍ إلى المَوصولِ. فإن سَألتَ: الضَّميرُ الأوّلُ يَنصَرِفُ إلى المُبتَدأ، والثّاني يَنصرِفُ إلى المَوصولِ أجبتُ: عَودُ الضَّميرِ إلى المَوصولِ إنَّما يُغنِي إذا عادَ إليه من حَيِّزِ صِلَتِهِ، فَبعدَ[٣] ذلكَ الضَّميرِ الثّاني لا يخلُو من أن يكونَ في حَيِّزِ الصِّلةِ؛ أو في حَيِّزِ الخَبَرِ، فَلئِن كانَ في حَيِّزِ الصِّلةِ فأينَ الخَبَرُ؟ وإن كان في حَيِّزِ الخَبَرِ فأينَ العائدُ؟ فإن سَألتَ: إذا[٤] زدتَ فيه ضَميراً ثالثاً فهل تَصِحُّ المَسألةُ؟ أجبتُ: نَعَمَ لكنْ لَا تكون هذه المَسألةَ، بل مَسألةً أُخرى.

---

(١) في (ب) فصل: قال جار اللّه.
(٢) في (ب).
(٣) في (ب) فعند.
(٤) في (أ) فإذا.

قالَ جارُ اللّهِ: «ومنه السَّمنُ منـوانِ منه بدِرهَمٍ، لأنَّها إذا عادت إلى المَوصولِ بَقِيَ المُبتدأُ بلا عائِدٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: إعلم أنَّك إذا التَمستَ الإخبارَ عن الهاءِ في مِنه في[1] قولِكَ: السَّمنُ منوان منه بِدرهَمٍ وَجَبَ أن تَجعلَ في مـوضِعِهِ ضَميـراً للمَوصولِ فَتَقولُ: الّذي[2] السَّمنُ منوانِ[3] منه بدرهمٍ هو، وإذا أعدتَ الضَّميرَ في مِنه إلى الّذي لم يَعُد إلى السَّمنِ[4] شَيءٌ فيبقى الخبرُ بلا عائدٍ إلى المُبتدأ، ولو أعدتَ إلى السَّمنِ بَقِي الصِّلةُ بلا عائدٍ إلى المَوصولِ فلا يَجوزُ. هذه ألفاظُ الإمام عبد القاهرِ الجُرجاني.

قالَ جارُ اللّه: «والمَصدرُ والحالُ بمنزِلَتِهما[5] في نحو ضَربي زَيداً قائماً، لأنَّك لو قلتَ: الّذي هو زَيداً قائِماً ضَربي أعملتَ الضَّميرَ، ولو قُلتَ: الّذي ضَربي زَيداً إياه قائِمٌ أضمرتَ الحالَ والإضمارُ إنّما يَسوغُ فيما يَسوغُ تَعريفُه».

قالَ المُشَرحُ: الإخبارُ عن المَصدرِ في نحو: ضَربي زَيداً قائِماً لا يَجوزُ لأنَّك لو قلتَ: الذي هو زيدٌ قائماً أعملتَ الضميرَ في زيداً وقائماً، وإعمالُ الضَّمير البتَّةَ لا يَجوزُ فإن سَألتَ: فما تَقولُ فيما إذا رَفعتَ المَنصوبَين؟ أجبتُ: تلكَ مَسألةٌ أُخرى، لأنَّ المَسألةَ فيما إذا زَحلَقتَ الاسمَ الذي تُريدُ عنه الإخبارُ إلى عَجزِ الجُملةِ فَوَضعنَا[6] مكانَه ضَميراً، مع بَقاءِ ما كانَ على ما كانَ من أجزاءِ الجُملةِ وها هُنا لم يَبقَ فَلَم[7] يَجُزْ، وكذلك الإخبارُ عن

(١) في (ب) من.
(٢) في (ب).
(٣) في (ب) منه منوان.
(٤) في (أ) إلى الجملة.
(٥) في (أ).
(٦) في (ب) واضعين.
(٧) في (ب) فلا.

الحالِ ها هُنا لا يَجوزُ لأنَّك لو قُلتَ: الّذي ضَربي زَيداً إياهُ قائمٌ أضمرتَ الحَالَ، والحَالُ نَكِرَةٌ، والضَّميرُ مَعرفةٌ فلا يَجوزُ إضمَارُها[1].

قالَ جارُ اللّه: «فَصلٌ؛ ومَا إذا كانت اسماً على أربعةِ أوجهٍ، مَوصولةٍ كما ذُكر، ومَوصوفَةٍ كقولِ الشَّاعرِ:

رُبَّمـا تَكـرَهُ النُّفـوسُ مِن الأمـرِ لـه[2] فُـرجَـةٌ كَحـلِّ العِقَـالِ

ونَكرةٍ في معنى شيءٍ من غيرِ صِفَةٍ ولا صِلةٍ كقوله تعالى[3]: ﴿ فَنِعمَّا هِيَ ﴾ وقولِه:

ولا سِيَّما يومٌ [4]-بدَارةَ جُلجُلِ-[4]

وقـولِهم في التَّعجُّبِ: ما أحسنَ زَيـداً، أو مُضَمَّنَـةٍ مَعنى حَـرفِ الاستفهامِ والجَزاء كقولِهِ تَعالى[5]: ﴿ وما تلكَ بِيَمِينَـك يا مـوسى ﴾[6] وقوله[7]: ﴿ وما تُقَدِّمُوا لأنفُسِكُم من خَيرٍ تَجِدُوه عَندَ اللّهِ ﴾.

قالَ المشرِّحُ:

رُبُّما تكرهُ النُّفوسُ من الأمرِ

---

(١) بعد أن شرح الأندلسيّ كلام صاحب المفصّل في هذا الفصل قال: هذا آخر شرح هذا الباب (يقصد الفصل) وقد رأينا أن نتمم هذا الباب بضوابط جميلة، وقواعد كلية يستدل منها على ما يندرج تحتها من الصور الخبر، واستقصى هذا المبحث في اللوحات: ٩٤ ـ ٩٦ من الجزء الثاني.

أقول: يقصد الفصل، لأنّ باب الموصول لم ينته بعد، ولو أخر هذه الفوائد إلى آخر باب الموصول لكان أجمل.

(٢) في (أ) لها.

(٣) سورة البقرة: آية: ٢٧١.

(٤ ـ ٤) في (أ).

(٥) سورة طه: آية: ١٧.

(٦) في (ب).

(٧) سورة المزمّل: آية: ٢٠.

«ما» فيه نكرةٌ مَوصوفَةٌ بقولِه: تَكرَهُ النُّفوسُ، فإن سَألتَ: لِمَ لا يَجوزُ أن تَكونَ «ما» ها هُنا الكافَّةُ كما في قولِه[1]: ﴿رُبَما يَوَدُّ الّذين كَفَرُوا﴾ أجبتُ: لأنَّها لَو كانَت الكافَّةَ لمّا كانَ لِمن التَّنبيهيَّةُ بعدَها، مَعنىً [كحلِّ العِقَالِ] أي: كما يُحَلُّ العقالُ من ركبتَي البعيرِ. البيت لأميّة[2] وقبله:

ولإبـراهيـمَ الـمـوفّـى بـالـنُّـذ ... ـرِ احتِسـابـاً وحـامـلِ الأجـذَالِ
أَبُنَيَّ إنّي نَـذَرتُـكَ للّهِ شَحِيْـطاً ... فـاصـبـر فـداً لَـكَ خَـالِـي
فـأجـابَ الغُـلامُ أن قـالَ فيـهِ ... كـلُّ شَيءٍ لِلّهِ غيـرَ انتِحَـالِ
جَعَـلَ اللّهُ جيـدُه من نُـحـاسٍ ... إذ رَآه زَولاً مِـنَ الأزوالِ
بَينـمـا يَخـلَعُ السَّـرابيـلَ عَنـه ... فَـكَّـهُ رَبُّـهُ إلَـهُ الـجَـلاَلِ
(²-قالَ: خُذه-²) وأرسلِ ابنكَ عنه ... إنّمـا[3] قـد فَعَلتُـه غيـرَ قَـالِ
لا تَـضِيـقَنَّ بـالأمـورِ فَـقَـد تُفـ ... ـرجُ غَمّـاؤُهـا بِغَيـرِ انتِحـالِ
(رُبَّما .... الـبـيـت[4]

(١) سورة الحجر: آية: ٣.
(٢ - ٢) في (ب).
(٣) في (ب) قال إنّما فعلته.
(٤) اختلف في قائله، ومن ثمّ قائل القصيدة التي منها هذا البيت التي أثبت منها الشّارح (الخوارزمي) ثمانية أبيات، وقد تتبعت أكثر كتب النحو وشروح الشواهد فوجدت أكثرها ينسبه إلى أميّة بن أبي الصلت الثقفي، شاعر جاهلي أدرك الإسلام ولم يسلم، وكان يقرأ في كتب الأديان السابقة وكان يحاكي أسلوبها وألفاظها في شعره، وادّعى في آخر أيّامه أنّه هو النبي المبشّر به، ولما بُعِثَ محمّد (ﷺ) حَسده ولم يُؤمن به فمات كافراً. أخباره في طبقات ابن سلام ٢٦٢، وسيرة ابن هشام: ١٨/١، والشعر والشعراء: ١٠٧، والخزانة: ١١٩/١ وطبع ديوان أميّة طبعة قديمة ناقصة، ثم جمع الدّكتور عبد الحفيظ السّطلي شعره وحققه ودرسه وطبعه في سفر كبير سنة ١٩٧٤ م في دمشق. وكذلك فعلت الأستاذة بهيجة عبد الغفور الحديثي وطبعته سنة ١٩٧٥ في بغداد وعمل كل واحد منهما فيه يختلف عن عمل الآخر. انظر البيت في طبعة دمشق ص: ٤٤٤، وفي طبعة بغداد ص ٣٦٠ (في الشعر المنسوب إليه) وانظر تخريج البيت هناك وأسماء الشعراء الذين يتنازعونه وانظر خزانة الأدب: ٥٤٤/٢ وأميّة بن أبي الصلت من الشعراء الذين نحلوا شعراً ليس لهـم فاختلط بشعرهم ولذلك أدرك ابن المستوفي - وهو العالم بالأشعار - هذه الحقيقة فقال في إثبات المحصل: ٥٥ بعدما أورد أبياتاً من =

عَنى بالأجدَالِ ها هُنا الأجمَالَ شَحِيطاً: أي ذَبيحاً، «أنْ قالَ فيه»: أي بَأنْ قالَ(١) في ذلك الأمر وتلكَ الواقِعَةِ(٢)، الزَّولُ هو الظَّريفُ / قَالٍ: من قَلاهُ إذا أبغضَهُ، يُريدُ ما فَعلتُهُ غيرُ مَقلُوٍّ إلي(٣)، وهذا على مَعنى النَّسب. [٧٣/ب]

أبو عُبَيدَةَ: عن أبي عمرو بن العَلاء(٤): أخافَنا الحَجَّاجُ فَهَرَب أبي نحوَ اليَمن فَهربتُ مَعَهُ، فبينَا نَسيرُ وقد دَخلتُ إلى أرضِ اليَمَن لحِقنا أعرابيٌّ على بَعيرٍ له يُنشِدُ: لا تَضِيقَنَّ بالأمورِ. . . . . البيتين.

فقالَ أبو عَمروٍ: ما الخَبَرُ؟!

فقالَ: ماتَ الحَجّاجُ. قالَ أبو عمروٍ: وكُنتُ بقـولـه: (فَرجة) بفتح الفَاءِ أشَدَّ منّي فَرَحاً بقولِهِ: ماتَ الحَجَّاجُ، والفُرجَةُ بالضَّمِّ في الحائِطِ. ﴿ فَنِعِمَّا هي ﴾ أي فَنِعمَ شَيئاً الصَّدقة، وهي المَخصُوصَةُ بالمَدحِ، وفاعلُ نِعَم مضمرٌ فيه، وأمَّا قولُهُ(٥) ولا سِيَّما يومٌ

= هذه القصيدة قال: وماأعلم صحة هذه الأبيات انمّا كذا وجدتها فأثبتّها على ما وجدتها، ولم أرها في ديوان أميّة بن أبي الصّلت، ثم قال: وروى الأصمعي قوله: «ربما تكره النفوس» من قصيدة أولها:

سبّحوا المليك كل صباح ... طلعت شمسه وكل هلال

لأبي قيس اليهودي، وقال: أو ابن صرمة الأنصاري، ووجدته في أبيات لأبي قيس صرمة بن أبي أنس من بني عدي بن النجار.

انظر الفوائد النحوية واللغوية التي كتبت حول هذا البيت في كتاب سيبويه: ٢٧٠/١، ٣٦٢، والمقتضب: ٤٢/١، ومجالس العلماء: ٤٢/١، والأصول لابن السراج: ١٧٥/٢، ٣٤٢، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي: ٦٦، ١١٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٣٨/٢، والعيني: ٤٨٤/١، والخزانة: ٥٤١/٢، ١٩٤/٤.

(١) في (أ) قال فيه.

(٢) في (ب) الموافقة.

(٣) في (ب).

(٤) حاشية المفصّل للزّمخشري: ١١٥.

(٥) امرىء القيس، والبيت من المعلقة وتمامه:

ألا ربّ يوم صالح لك منهما ... ولا سيّما يوم بدارة جلجل

وقد تقدم ذكره.

ففيه نَظَرٌ لأنَّ المَعنى لا سيَّ شَيءٌ هو يَومٌ، فَقولُنا: هو يَومٌ في مَحَلِّ الرَّفع بأنَّهُ صِفةٌ لِشَيءٍ. ما أحسنَ زَيداً معناه: شَيءٌ أحسنَ زَيداً، والفَرق بينَ إن وما الشَّرطِيَّتَين أنَّ (ما) للإبهامِ، وإنْ للإيضاحِ تَقولُ إذا أردتَ الإبهامَ: ما تفعلْ أفعلْ وما يأكُلْ زيداً آكلْهُ، فإذا أردتَ الإيضاحَ قُلتَ: إنْ يأكلْ زَيدٌ التَمر اكلْهُ، وإن يَضربْ أضرِبْهُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وهي في وَجهَيها مُبهَمَةٌ تَقَعُ على كلِّ شيءٍ، تَقولُ لِشَبَحٍ[1] رُفعَ لَكَ من بَعيدٍ لا تَشعُر بِهِ: ما ذَاك؟ فإذا شَعَرتَ أنَّه إنسانٌ قُلتَ: مَن[2] هُوَ وقَد جاءَ: «سُبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لَنا» وسُبحانَ ما سَبَّح الرَّعدُ بِحَمدِهِ».

قالَ المُشَرِّحُ: اللاَّمُ[3] في قولِهِ: لِشَبَحٍ لَيست على نَهجِ اللاَّم في قولِكَ: قلتُ لِزَيدٍ: كَذا، بَل هو بمعنى من أجلِ إطلاقِ ما في هَذين المَوضوعين كأنَّه يُنبىء عن عَظَمَةِ شَأنِ اللَّهِ تَعالى[4]، وكَيفيَّةِ مَلَكُوتِهِ وكبريائِه. وفي (حاشِيَةِ المفصَّل)[5] إذا قُلتَ: قالَ المُبَرِّدُ: ما هذا الرَّجلُ؟ فهو سُؤالٌ عن صِفاتِهِ، فَجوابُه عالِمٌ أو جاهِلٌ، فإذا قِيلَ مَن هذا الرَّجُلُ فهو سُؤالٌ عن ذَاتِه فجوابُه ابنُ[6] فُلانٍ، والدَّليلُ عَليهِ قولُهُ تَعالى[7]: ﴿ أُدعُ لَنَا ربَّك يُبَيّن لَنا ما هِيَ ﴾ والسُّؤالُ عن الوَصفِ دُونَ الجِنسِ[8] لأنَّه قَد تَبَيَّنَ[9]

(١) في (ب) فقط للشبح.
(٢) في (أ) ما هو.
(٣) في (ب) الشّبح.
(٤) في (ب).
(٥) حاشية المفصل: ورقة: ١٠٨.
(٦) في (أ).
(٧) سورة البقرة: آية: ٧٠.
(٨) في (أ) الحسن.
(٩) في (أ) أبين.

أولاً أنَّ المأمورَ بِذَبحِهِ بَقَرَةٌ، وقد يُسألُ بها عن وَصفِ ما يَعقِلُ يقالُ: ما زَيدٌ كأنَّه قِيلَ: أَجُوادٌ أم بَخِيلٌ، أم شُجاعٌ، أم جَبَانٌ؟ وعلى ذلِكَ ما أنشدَه الإمامُ عبدُ القاهِرِ الجُرجَاني:

وقَــائِــلَةٌ لِــي مــا أَشــجَــعُ فَـقُلتُ: تَـضُــرُّ ولا تَنفَــعُ[1]

قال جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ ويُصيبُ ألفَها القَلبُ والحَذفُ، فالقَلبُ في الاستفهاميَّةِ: جاءَ في حديثِ أبي ذُؤيبٍ: قَدِمتُ المَدينةَ ولأهلِهَا ضَجيجٌ بالبكاءِ[2] كَضَجيجِ الحَجيج أهلُّوا بالإِحرامِ فقلتُ: مَـه؟. فقِيلَ: هَلَكَ رَسولُ اللَّهِ «ﷺ».

قالَ المُشَرِّحُ: اِعلم أنَّ الواقِعةَ المُستَفهَمَ عنها، مَتى كانَت هـائِلَةً مُستَشنَعَةً بتر ألف[3] الاستفهام وقلب الاستفهاميَّةُ منه[3] هاءً استعظاماً للواقِعَةِ وتَوضِيحاً أنَّ السؤالَ قد تَمَّ، ليُجِيْبَهُ المَسؤُولُ عَنه على أسرعِ الأحوالِ لا ينتظر تَمام السُّؤالِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «والجَزائيَّةُ وذلكَ عند إلحاقِ (ما) المَزيدةِ بآخرِها[4]، كَقوله تَعالى[5]: ﴿ مَهما تأتِنا به من آيةٍ لِتَسحَرَنا بِهَا ﴾[6].

قالَ المُشَرِّحُ: مَعنى «مهمـا» أيُّ شَيءٍ. وأَصلُهُ ما ذكـرَه عليُّ بنُ عِيسى[7]: وقالَ بَعضُهم: هو «ما» الجَزائِيَّةُ ضُمَّ إليها «ما» المَزيدَةُ، وقيلَ: «مَه» بمعنى «أكفُفْ» ويَشهدُ لكون «ما» الجزائيَّةِ قولُكَ: مَهمَا تأتِني أشكُرْكَ

---

(١) شرح الأندلسي: ٩٨/٢.
(٢) ساقط من (أ).
(٣) في (ب).
(٤) في (ب) آخرها.
(٥) سورة الأعراف: آية: ١٣٢.
(٦) في (أ).
(٧) هو الرّماني انظر شرح الكتاب: .

عَليه، كما تَقولُ: ما تَأكُلْ آكله فتُرجِعُ الضَّميرَ إلى «ما»، قالَ اللّه تَعالى: ﴿ مهما تأتِنَا به من آيةٍ لتسحَرنا بها فما نحنُ لك بمُؤمِنِين ﴾ أبدلَ من الألفِ في «ما» الأولى الهاءَ. قالَ الإمامُ عبدُ القاهِرِ الجُرجانيُّ: كما فَعَلُوا ذلِكَ في «أنا» في الوَقفِ حيثُ قالوا: أنَهْ.

(١-وَجهُ القولِ الأوّلِ: أنَّ حروفَ الجَزاءِ تُزادُ عليها «ما» كقوله[٢]: ﴿ فإمَّا تَثقَفَنَّهم ﴾ و[٣] ﴿ أينَما تَكونُوا ﴾-١).

وجَهُ القَولِ الثَّاني: في قَولِ مَن يَقولُ: الجَزاءُ مَهمن قال[٤]:

أمـاوِيَّ مَهمَنْ يَستَمعْ في صَـديقِه   أقـاويلَ هـذا النَّاسِ مـاوِيَّ يَندَمِ

«ومَن» لمَن يَعقُل، كما أنَّ «ما» لِمن لا يَعقُل، والفَرقُ بينَ ما ومهما، أنَّ «ما» فيها مَعنى المُبالغة أقلَّ، وفي «مهما» أكثرُ، إذا قالَ القائِلُ: مَهما تَفعلْ أفعلْ فكأنَّه قالَ: لا أصغرُ عن كَثيرِ فِعلِـكَ ولا أكبرُ عن صَغِيرِه. هذا مَحصولُ كلامِ ابنِ السَّرّاجِ[٥].

قال جارُ اللّه: «والحَذفُ في الاستفهامِ عندَ إدخالِ حُروفِ الجَرِّ عَليها، وذلِكَ قولُكَ: فِيمَ، وبِمَ، وعَمَّ، ولِمَ، وحتَّامَ وإلامَ[٦]، وعَلامَ».

(١ - ١) في (أ).
(٢) سورة الأنفال: آية: ٥٧.
(٣) سورة النساء: آية: ٧٨.
(٤) لم أعثر على قائله، وقال البغداديُّ في خزانة الأدب: ٦٣٠/٣ وهو شبيه بشعر حاتم الطائي، ولم أجده في شعره. وقد حقق ديوانه الذي صنعه يحيى بن مدرك الطائي ورواه هشام بن محمد الكلبي الدكتور عادل سليمان جمال ونشره سنة ١٩٧٥ م ولم يرد هذا البيت لا في الديوان ولا في المُستدرَك. ورواه الأندلسي في شرحه: ٩٩/٢ (يندما) فلعله توهّم ما توهمه البغدادي فظنه من قصيدة حاتم الميميّة المنصوبة التي أولها:
أتـعـرف أطـلالاً ونـؤيـاً مـهـدّمـا   كخـطك في رق كتـابـاً منـمنـمـا
(٥) انظر النقل عن ابن السراج في شرح الأندلسي: ٩٩/٢.
(٦) ساقط من (أ).

قالَ المُشَرِّحُ: حَرفُ الجَرِّ متى دَخلَ على «ما» الاستفهاميّة سَقطَ ألفها إيهاماً أنَّ الاستِفهامَ غَيرُ مُنحَطٍّ عن رُتبَةِ الصَّدرِ.

قالَ جارُ اللَّه: «فَصلٌ؛ ومَنْ كما في وجوهِها إلّا في وقوعِها غيرَ مَوصولةٍ ولا مَوصوفةٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: تقول في (مَن) المَوصولة، مررتُ بمَن أبوه مُنطَلِقٌ، ورَأيتُ مَن أخوهُ قائِمٌ، وفي المَوصوفَةِ رَأيتُ مَن مُنطلِقاً ومررتُ بِمَن صالحٌ. قالَ الأنصاريُّ[1]:

فَكَفَى بِنـا فضلاً على مَن غَيرِنـا حُبُّ النَّـبِيِّ مُـحَمَّـدٍ إيَّـانـا[2]/ [٧٤/أ]

ويَجوزُ في مَررتُ بمن صالحٌ الرّفع، والتَّقديرُ عن أو مَنْ هو صالحٌ، ومما يَدُلُّ على أنَّ «مَنْ» تكونُ نكرةً قولُ عَمرو بن قَمِيئَةَ[3]:

يـا ربَّ مَـن يُـبـغِضُ أذوادَنـا رُحنَ على بَـغْضـائِـهِ واغـتَـدَيْن

(١) هو حسّان بن ثابت الأنصاري، وقيل: كعب بن مالك الأنصاري، ويروى لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، ويروى لعبد اللّه بن رواحة ومن أراد التخلص من هذا الخلاف قال: قال الأنصاري وكلهم من الأنصار.

(٢) ديوان حسّان: ٥١٥/١، تحقيق الدكتور وليد عرفات، وديوان كعب: ٢٨٩ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٢٦٩/١، وعليه الأعلم، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٥٣٥/١، وشرحها للكوفي: ٢٠٠، وانظر الجمل للزّجاجي: ٣١١، وشرح أبياته لابن سيدة: ١٠١ وشرحها لابن هشام (الفصول والجمل...): ٢٣٣، وشرحها لأبي جعفر اللّبلي: ٦٤. وانظر أمالي ابن الشجري: ١٦٩/٢، ٣١١، وشرح ابن يعيش: ١٢/٤، وشرح الأندلسي: ١٠٢/٢، والمنتخب الأكمل في شرح الجمل للخفاف الأشبيلي: ١٥٣/٣ والعيني: ٤٨٦/١.

(٣) رواه المرزباني في معجم الشعراء: ٢٤ لعمرو بن لأي، وهو عمرو بن لأي بن موألة بن عائذ بن ثعلبة بن تميم اللّات بن ثعلبة، من أشراف بكر بن وائل في الجاهلية، وهو فارس: مجلز. وانظر من اسمه عمرو من الشعراء رقم (٤٥) نشر قسطاً منه الشيخ حمد الجاسر في مجلة العرب سنة ١٣٩٠ هـ. والبيت من شواهد كتاب سيبويه: ٢٧٠/١، والمقتضب: ٤١/١، وأمالي ابن الشجري: ٣١١/٢، وشرح ابن يعيش: ١١/٤، والأندلسي: ١٠٠/٢ وانظر ديوان عمرو بن قميئة الذي نشره الدكتور حسن كامل الصيرفي: ١٩٥ وانظر أيضاً ديوانه الذي نشره الأستاذ خليل إبراهيم العطية: ٨١.

واعلم أنَّ «من» في المجازاةِ لا تكونُ إلَّا مبتدأةً غيرَ واقعٍ عليها عاملٌ لأنَّ لها صدرَ الكلامِ لوقوعِها موقعَ حرفِ الجَزاء، إلَّا أن يكون العامِلُ حَرفَ جَرٍّ في صِلةِ حرفِ الشَّرطِ أو اسماً مُضافاً قد عَمِلَ فيه فِعلُ الشَّرط، أو مُبتَدأً مضافاً كقولِكَ: بمن تَمْرُرْ أَمْرُرْ به، وعلى مَنْ تَنْزِل أنزلْ عليه، وغُلامُ مَن تَضربْ أضربْهُ، وثَوبَ مَن تَلبَس[1] ألبَسهُ، فإن وَقَعَ عليها عامِلٌ قَبلها من غيرِ ما ذَكَرنا بَطَلَت المَجازاة، وصارَت بمنزلَةِ «الَّذي»، تَقولُ: كَانَ مَن يزورُني أزورُهُ، وإنّ مَن يكرِمُني أكرِمُهُ، وامرُرْ بمن تَمُرُّ به. وأجازَ الكِسائِيّ[2] في «مَنْ» أن تَكونَ صِلَةً مُؤكّدَةً وأنشَد[3]:

آلُ الزُّبيرِ سَنَامُ المَجدِ قَد عَرَفَت ذَاكَ العَشِيرةُ والأثـرون مَن عَـدَدَا

أي: الأثرون عَدَداً.

[4]-وقال عَنتَرة[5]:

يـا شـاةُ مـا قُنصٌ لِمَن حَلَّت لَـه حَــرُمَت عَلَيَّ ولَيتَهـا لَم تَحْــرُمِ

قِيل «مَنْ» نكرةٌ كإنسانٍ، وقُنصٌ بمعنى قانِصٌ، «ومَنْ عددا» بمعنى مَن يَعُدُّ عَدَداً، فاكتَفى بالمَصْدَرِ عن الفِعلِ نَحوَ: ما أنَت إلَّا سَيراً-[4] ورَواهُ[6]

---

(١) في (ب) تلبسه.

(٢) قال الأندلسي في المحصّل: ٢/١٠٠... وأنكر ذلك سيبويه وأبو علي وغيرهما، وأوّلوها بأنّها في البيت موصوفة بالمصدر... قال: وروي يا شاه ما قنص فتعارضت الروايتان.

(٣) لم أعثر على قائله، وهو في أمالي ابن الشجري: ٢/٣١٢، وشرح المفصّل للأندلسي: ٢/١٠٠، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٨١، وشرح السّبع الطوال: ٣٥٣ والتذييل والتكميل: ٢/٧، والمنتخب الأكمل في شرح الجمل للخفّاف الأشبيلي: ٣/١٥٣، والخزانة: ٢/٥٤٨.

(٤ - ٤) في (أ) فقط.

(٥) ديوان عنترة: ١٥٢، والمعلقات العشر: ١٣١، وتأويل مشكل القرآن: ٢٠٦، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٨١، وضرائر القزاز: ١٦٧، وشرح ابن يعيش: ٤/١٢، وشرح الأندلسي: ٢/١٠٠ والتذييل والتكميل: ٢/٧ والمنتخب الأكمل في شرح الجمل للخفّاف الأشبيلي: ٣/١٥٣، والخزانة: ٢/٥٤٩.

(٦) قال الأندلسي: الرواية عند البصريين «الأثرون ما عددا»، وعنه في خزانة الأدب: ٢/٥٤٩.

بَعضُهُم «ما عَدَدًا» «ما» تكونُ غيرَ مَوصوفَةٍ ولا مَوصولةٍ كقولِه تَعالى[1]: ﴿ فنعمَّا هِيَ ﴾ بخلافِ «مَن» فإنَّها إما موصولةٌ، وإما موصوفَةٌ.

قـالَ جارُ اللَّه: «وهي تَختَصُّ بـأولي العِلمِ، وتَقَعُ على الـواحِدِ والاثنين والجَمعِ والمُذَكَّرِ والمؤنَّثِ ولَفظُها مُذكَّرٌ، والحَملُ عليه هو الكثيرُ وقد تُحمَلُ على المَعنى وقُرِىء قولُه تَعالى[2]: ﴿وَمَنْ يَقنِتْ منكُنَّ للَّهِ ورَسولِهِ وتَعملْ صالِحاً ﴾ بتَذكيرِ الأوَّلِ، وتأنيثِ الثَّاني، وقال تعالى[3]: ﴿ ومِنهُم من يستَمِعُون إليكَ ﴾، وقالَ الفرزدقُ:

نَكُن مثلَ مَن يا ذئبُ يصطَحِبانِ

قالَ[4] المُشَرِّحُ: قولُه: وهي تَختَصُّ بأولي العِلمِ، أجودُ من قولِهم: يختصُّ بأُولي العَقلِ وذلك أنه يَجوزُ إطلاقُها على اللَّهِ تَعالى، واللَّهُ من أُولي العِلمِ، وليسَ من أُولى العَقلِ. وفي «حاشية المفصَّل»[5] إنَّما يَصلحُ أن تُوقَعَ «مَن» على الواحِدِ والاثنين والجَمعِ والمذكَّرِ والمؤنَّثِ لإبهامه، وقولُ مَن قَال إنَّ «مَنْ» موضوعٌ للجنسِ ارتكابٌ، لأنَّه لو كانَ كذلك لما وَقَعَ على الواحدِ والاثنين والجَماعةِ إنَّما حَسُنَ التَّذكيرُ في الفِعلِ الأوَّلِ لأنَّه لا دلالةَ فيه على التَّأنيثِ فلمَّا قال مِنكُنَّ دَلَّ على كونِهِ مؤنَّثاً، فَحُمِلَ عليه الفِعلُ الثَّاني.

صدرُ البيتِ:

تَعَشَّ فإن عاهَدتَنِي لا تَخُونَنِي   نَكُن (مثَل من)[6].... البيت

وقَبلَهُ:

---

(١) سورة البقرة: آية: ٢٧١.
(٢) سورة الأحزاب: آية: ٣١.
(٣) في (أ).
(٤) سورة يونس: آية ٤٢.
(٥) لم يرد هذا النّص في نسخة ليدن.
(٦) في (ب).

فَقلتُ لَـه لما تَكَشَّـرَ ضـاحِكـاً وَقـائمُ سَيفِي من يدي بِمَكَـانِ
تَعَشَّ . . . .

يصفُ ذِئباً أتاهُ في القَفْرِ وأنَّه أطعَمَهُ، وألقى إليه ما يأكُلُه. تَعَشَّ خطابٌ لِلذِّئب، فإن عاهَدتَنِي بعد أن تَتَعَشَّى على أن لا يَخُونَ كلُّ واحدٍ منّا الآخَرَ كُنّا مثلَ رَجُلَين، ويَصطَحِبَانِ صِلةُ «مَن»، «ويا ذيبُ» اعتراضٌ بَينَ الصِّلةِ والموصُول[1].

قالَ جارُ اللَّه: «وإذا استَفهَم بها الواقِفُ عن نَكرةٍ قابَل حَرَكَته في لفظِ الذاكر من حروفِ المدِّ بما يجانِسُها تقولُ: إذا قالَ جاءني رجلٌ مَنُو، وإذا قالَ: رأيتُ رَجلاً مَنَا، وإذا قـالَ: مَررتُ برجلٍ مَنِي».

قالَ المُشَرِّحُ: اِعلَم أنَّ الاستفهامَ بِمَن لا يخلُو من أن يكونَ في حالَةِ الوَصلِ، أو في حالةِ الوَقفِ، وفي حالةِ الوَقفِ لا يخلُو من أن يكون السُّؤالُ عن مَعرفةٍ أو عن نَكرةٍ، فلئِن كانَ عن نَكرةٍ قابلَ المُستَفهِم الحَركةَ بِمَا يُجانِسُها من حُروفِ المَدِّ وصُرفَ، وليست هذه علاماتِ الإعرابِ بدَليلِ أنَّها لا تُصرف. وإن كان عن معرفةٍ لا يَخلو من أن يكونَ عَلَماً، أو لا يكونُ، فلئن كان عَلماً فمذهبُ أهلِ الحِجَازِ أن يَحكيَهُ المستفهمُ كما نَطَقَ به، وإذا

---

(1) البيت في ديوانه: ٨٧٠/٢.
توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصّل: ٥٦، والمنخّل: ٩٦، وشرح ابن يعيش: ١٣٢/٣، وشرح الأندلسي: ١٠١/٢، وعرائس المحصّل: ٦١/٢ وهو من شواهد الكتاب: ٤٠٤/١، وانظر شرح أبياته لابن السّيرافي: ٨٤/٢، والمقتضب للمبرّد: ٩٥/٢، والجمل للزّجاجي: ٤٤٣، وشرح أبياته لابن سيدة: ٨٣، وشرحها (الفصول والجمل. . .) لابن هشام اللخمي: ٢٨، ٢٣٦، وشرحها لأبي جعفر اللّبلي: ٦٤، والخصائص: ٤٢٢/٢، وأمالي ابن الشجري: ٣١١/٢، والمحتسب: ٢١٩/١، ١٤٥/٢ والمغني: ٤٠٤/٢، وشرح شواهده للسّيوطي: ٨٢٩.
(2) التفسير الذي مرّ كله من ابن السِّيرافي: ٨٥/٢ وبعد قوله: والموصول قال ابنُ السيرافي: وقد ذكر جماعةٌ من العرب أنهم قَرَوُا الذئبَ لمّا أتاهم وهم مسافرون منهم الفرزدق ومضرّس وغيرهما.

كانَ غيرَ عَلَمٍ رُفعَ لا غيرُ، ومذهبُ بَني تَميمٍ أن يَرفَعُوا في المَعرفةِ البَتّةَ. وإن[1] كانَ في حالَةِ الوَصلِ قالَ: مَنْ يا فَتى، بِغَيرِ عَلامةٍ، مَجيئها في الوَقفِ فإن سَألتَ: فما الفَرقُ بين هذه العلاماتِ وعلاماتِ التَّثنِيَةِ والجَمعِ، والأسماءِ السّتةِ حيثُ جَعَلُوا تلكَ إعراباً، ولم تُجعَل هذه؟ أجبتُ: الفَرقُ بَينهما أنَّ هذه العلاماتِ ها هُنا لَيست بإعرابٍ راجعٍ إلى الكَلِمَةِ التي فِيها بخِلافِ التَّثنِيَةِ وجَمْعِ السّلامة[2] والأسماء السِّتَّة[3]. ومنهم من لا يَصرف[4].

قالَ جارُ اللَّه: «وفي التَّثنِيَةِ مَنان، ومَنين، وفي الجَمعِ مَنُون ومَنين وفي المُؤنَّثِ مَنيت، ومَنْتان ومَنْتين ومَنَاتٍ، والنُّون والتَّاء ساكِنتان».

قالَ المشرِّحُ: تقولُ في المؤنّث[5] منَه ومنت ونحوها ابنة وبنت حَرَّك النُّون في مَنَتانِ لتَحَرُّكِها في مَنه، وسَكَّن النّون في مَنْتان لِسُكُونها في مَنْت، وأمَّا تحريكُها في مَنَه فلأنَّ هذه التّاء تاءُ التأنيثِ، وما قبلَ تاءِ التَّأنيثِ لا يكونُ إلَّا مُتَحَرِّكاً. وهذه المسألةُ من أوضحِ الدَّلائِلِ على تَحريكِ ما قبلَ تاءِ التَّأنيثِ. أمَّا تَسكينُها فللإبقاءِ على الحَركةِ البِنائيَّةِ وعَدَمِ تَمَحُّصِ التَّاءِ ها هُنا للتَّأنيثِ بدليلِ أنَّها كما هي في التأنيث فهي أيضاً حِكايةٌ لِلَفظِ / الذَّكَرِ [٧٤/ب]
فصارت بمنزلةِ التَّاء في بنتٍ وأختٍ ألا تَرى أنّ التاءَ فيهما[6] هي للتأنيثِ فهيَ أيضاً عوضٌ من الحرفِ المَحذوفِ، وإنَّما سُكِّنَتِ النُّونُ والتّاءُ لأنَّ الحالَ حالُ الوقفِ «ومَنْ» في جميعِ هذه المواضِعِ في مَحَلِّ الرَّفعِ بأنَّه خَبَرُ مبتدإٍ

---

(١) في (ب) ولئن.
(٢) في (أ) والجمع للسّلامة.
(٣) في (ب).
(٤) كتب الناسخ بعد قوله: «ومنهم من لا يصرف» وإن كانت غير معربة.. فكتب سطرين سهواً مما تقدم ذكره سبق نظره لقوله: «ومنهم من لا يصرّف» الأولى ثم استمر...
(٥) شرح الأندلسي: ١٠٣/٢.
(٦) في (أ) فيها.

مَحذوفٍ وتقديرُه مَن الرَّجل الذي ذَكرتُه. (١-كأنك قُلتَ: الّذي ذكرتُه-١) مَسؤولٌ عَنه.

قالَ جارُ اللّهِ: وأمَّا الواصلِ فَتَقولُ في هذا كُلِّه من يا فَتى بغيرِ علامةٍ.

قالَ المشرِّحُ: أي بغيرِ علامةِ الحَرَكات، وعَلامةِ التَّصريفِ، فإن قالَ: رأيتُ رَجُلًا وامرأةً قُلتَ: مَن ومَنه، وإذا قالَ: رأيتُ امرأةً ورجلًا قُلتَ مَن ومَناً فَتَلحقُ العَلامةُ في الآخرِ لأنَّ الأولَ موصولٌ.

قالَ جارُ اللّه: «وقد ارتَكَبَ مَن قالَ:

أَتَوْا نَارِي فقلتُ مَنُونَ أنتُم

شُذُوذَينِ، إلحاقُ العلامةِ في الدَّرجِ، وتَحرِيكُ النُّونِ».

قالَ المُشرِّحُ: نظيرُه[٢]:

وامرحباه بحمارِ ناجيَه

وكانَ ذلك على تَشبيه مَنْ بأيّ، لاشتراكِهما في الجزاءِ والاستفهام، تمامُه:

. . . . فقالُوا الجنُّ[٣] قلتُ: عِمُوا ظَلَامَا
فقلتُ إلى الـطَّعـامِ فقـالَ مِنهُم فـريقٌ نَحسِـدُ الإنَسَ الـطَّعـامَـا

عِمُوا ظَلاماً أي انعِمُوا ظلاماً، إلى الطَّعامِ، أي تَقَدَّمُوا إلى الطَّعامِ الإنَسُ: بتحريكِ النُّونِ كَذَا الرّوايةُ. الشِّعرُ لِشَمِر بن الحارث الضَّبيِّ[٤] وقبله:

(١ - ١) صححت في هامش (أ) ولم تظهر في الصورة.

(٢) سيذكره الزّمخشري في باب «هاء السّكت» من قسم الحروف لذلك نذكره هناك إن شاء اللّه.

(٣) في (أ) نحن.

(٤) أوردَ الأندلسيّ في شرحه ١٠٣/٢، هـذه الأبيات وزاد:

لـقـد فُـضِّـلـتم بـالأكـل فـيـنـا ولـكـنْ ذاك يـعـقِـبُـه سَـقَـامَـا =

وَنَـارٍ قَـدْ خَضـأْتُ بُعَيـدَ وَهْنٍ   بِـدَارٍ لا أُريـدُ بِـهـا مَقَـامَـا
سِـوَى تَـحلِيـلِ راحِلَةٍ وَعَيْـنٍ   أُكـالِئُـهـا مَخـافَـةَ أن تَـنَـامَـا

خَضَأْتُ النَّارَ: حَرَّكتُها وسَعَّرتُها، والعودُ الذي يحرَّكُ به مِخضَأ فإذا لم يُهْمَز فهو مِخْضَاء على مِفْعَال. جَاءَ بَعْدَ هَدءٍ من اللَّيل، وهدأةٍ منه أي بَعد ما (1-هدأ الناسُ أي: سَكنوا-1)، وجاءَ بعد وهنٍ من اللّيلِ أي بعدما وَهَنَت

= ثم قال: وقد رُويت قصيدةٌ أُخرى على حرفِ الحاءِ فيها هذا البيت: وهي لِجَذَع بن سنان الغَسَّاني:

نَـزلتُ بشعبِ وادي الجـنّ لمّـا   رأيتُ اللَّيـلَ قـد نَشَـرَ الجَنَـاحَـا
أتـيـتُـهـم ولـلأقـدارِ حـتـمٌ   تـلاقي المـرء صبحـا أو رواحَـا
أتيتُـهم غـريبـاً مستَـضِـيفـاً   داو أقتلى إذا فـعـلوا جـنـاحَـا
أتـوا نـاري فقلتُ: منـون أنتـم؟   فقـالوا: الجنّ قلت: عموا صباحَـا
أتـوني سـافـريـن فـقـلت أهـلاً   رأيت وجـوههم وُسمـاً صِبَـاحَـا
نحـرت لهـم وقـلت: ألا هَـلُمُّـوا   كـلوا ممـا طـهيت لكـم سَمـاحَـا
أتـانـي نـاشـرٌ وبـنـوا أبـيـه   وقـد جنّ الـدّجـا والنجم لاحَـا
فنـازعني الزّجـاجـة بعـد وهنٍ   مـزجتُ لهـم بهـا عَسَـلاً ورَاحـا
وجَـادلـني أمـوراً سـوف تـأتـي   أهـزّ لـهـا الـصـوارم والـرِّمـاحَـا
سـأمـضي لـلذي قـالـوا بـعـزم   ولا أبـغـي لـذلـكـم مـراحَـا
أخـاف الـظن فـيـه مـن أسـاةٍ   بكـل النّـاسِ قـد لاقى نَجَـاحَـا
وقـد تـأتي إلى المـرءِ المـنـايـا   بـأخـوافِ المنى سـوداً صـراحَـا
سيبقى حكمُ هـذا الدّهـرِ يـومـاً   ويَـهـلكُ آخـريـنَ بـه ذَبـاحَـا

قال: وهذه القصيدةُ بتمامِها مذكورةٌ في كتاب «سد مأرب» مع حكاية طويلة زعموا أنّها جرت له مع الجنّ، وهي من أكاذيب العرب. وهذه القصيدة ذكرها على هذا الوضع أبو محمّد بن السيد البطليوسي ٥٢١ هـ في كتابه «الحُلل في شرح أبيات الجُمل»: ٣٩٠ - ٣٩٣، في معرض رده على الزّجاجي حيث قال في الجمل: ٣٢٠، ورأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر يرويه: «عموا صباحاً» وهو غلط. وعن ابن السيد ذكره ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل. . . :

وأبو جعفر اللّبلي في وشي الحلل: وغيرهما. وقد نقل الأندلسي عن الحلل انظر: ١٠٧/٢. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصّل: ٥٧، ٥٨ والمنخّل: ٩٦ وشرح ابن يعـيش والأندلسي: ١٠٣/٢ وانظر نوادر أبي زيد: ١٢٣، والكتاب ٤٠٢/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١٨٣/٢ وشرحها للكوفي: ٢٣٣، والخصائص: ١٢٩/١، وضرائر ابن عصفور: ٣٢ والخزانة: ٢/٣.

(١ - ١)مصحح في هامش نسخة (ب) ولم يظهر في الصورة.

الأعنَاقُ من غَلَبَةِ النُّعاسِ، أحلَلتُه أنزَلتُه، وكذلك حَلَلتُه، ومنه مكانٌ مُحَلَّلٌ يَكثُرُ فيه النَّاسُ الحُلُول، يريدُ: سوى[1] تَرويحِ رَاحِلَةٍ، أُكالِئُها: أي أمنَعُها وأقصُرُها.

قالَ جارُ اللَّه: «ومنهم مَن لا يَزيدُ إذا وَقَفَ على الأحرفِ الثَّلاثَةِ وَحَّدَ أم ثَنَّى [أم أنَّثَ] أم جَمَعَ».

قالَ المُشرِّحُ: عَنَى بالأحرُفِ الثَّلاثةِ الواوَ والألفَ[3] والياءَ في مَنو ومَنا ومَني، وهذا لأنَّ مَن مبهمٌ يصلُحُ لِهذه الأوجهِ كلِّها، والأولُ أجودُ لأنَّه أبينُ.

قالَ جارُ اللَّه: «وأمَّا المَعرفةُ فمذهَبُ أهلِ الحِجَازِ فيه إذا كانَ علماً[4] أن يَحكيَه المُستَفْهِمُ كما نطق به فيقولُ لمن قالَ جاءَ زيدٌ، مَن زيدٌ، ولِمن قالَ رأيتُ زَيداً مَن زيداً، ولمن قالَ مررتُ بزيدٍ مَن زَيدٍ، وإذا كانَ غيرَ عَلمٍ رُفِعَ لا غيرُ تقولُ لِمَن قالَ: رأيتُ الرَّجُلَ مَن الرَّجلُ».

قالَ المُشَرِّح: وجهُ الفَرقِ أن حَرَكَة الاسمِ تَبَعٌ لَه، والعَلَمُ مما يَجِبُ فيه الحِكايةُ، فكذلِكَ تَوابِعُهُ بخلافِ الجنسِ. نَظيرُهُ موالي بَنِي هاشمٍ في بابِ الزكاة وموالي غيرهم فإن سألتَ: فلِمَ لَم يلفِظُوا[5] بالنكرة إذا استَفهَمَ الواقِفُ بِمَن عنها كَما في فَصلِ العَلَمِ فيقولون في جوابِ رأيتُ رَجُلاً: مَن رَجُلاً؟

أجبتُ: لأنَّ تكرَار المُنكَّرِ يُوهِمُ أنَّ الثَّاني غيرُ الأولِ، ألا تَرى أنَّك إذا

(١) في (ب) به.
(٢) في (ب).
(٣) في (ب) والياء والألف.
(٤) قال الأندلسي في شرحه: ١٠٤/٢، وذكر المبرّد في المقتضب رواية عن يونس أنّ الحكاية جائزة في جميع العارف. قال السيرافي: وما أدري من أين لأبي العباس هذه الرواية عن يونس؟!.
(٥) في (أ) يفعلوه.

قُلتَ: جاءَني رَجُلٌ، وحَيَّيْتُ رَجُلاً فالثّاني غيرُ الأوّلِ بخلافِ العَلَمِ فإنَّه بَريءٌ عن هذا[1] الإبهامِ.

تَخْمير: وأمّا إذا عُطِفَ بالواو والفاء فَقلتَ: ومَن زَيدٌ، أو فَمنَ زَيدٌ كلّهم يُبطل الحِكايَة، لأنَّ حُروفَ العَطفِ لا يُبتَدَأُ بها ففيها دِلالةٌ على أنَّ هذا السُّؤال مَعطوفٌ به على كَلامِ المخاطبِ فاستغنوا عن الحِكايةِ.

قالَ جارُ اللّه: ومَذهبُ بَني تَميمٍ أن يَرفعوا في المَعرفةِ البَتَّةَ.

قالَ المُشرِّحُ: هذا قِياسٌ، والأول استِحسانٌ.

قالَ جارُ اللّه: «وإذا استَفهم عن صِفَةِ العَلَمِ قيلَ إذا قَال: جاءَني زَيدٌ المني أي القُرشيُّ أم الثَقَفِيُّ والمَنَيَانِ والمنيونَ».

قالَ المُشرِّحُ: النُّون في المَنَيَانِ والمَنَيُونَ ها هنا مَكسورةٌ ومفتُوحَةٌ كما في التَّثنِيَةِ وجمعِ السَّلامةِ كذلك السَّمَاعُ[2]. في كلامِ الشَّيخِ ها هُنا إيماءٌ إلى أنَّ المَنيّ لا يُستفهم به عن المَنسوب إلى البلدان والصناعات، فلا تَقولُ: البَصريّ والشِيرازيّ[3] المَني وهذا لأنَّ «مَن» موضوعةٌ للعُقلاء.

قالَ جارُ اللّه: وأيٌّ كَمن في وجوهها، تقول مُستفهماً: أيُّهم حَضَرَ؟ ومُجازياً: أيُّهم يَأتِني أُكرِمْه، وواصلاً: اِضرِب أيُّهم أفضلُ، وواصفاً: يا أيُّها الرّجلُ.

قال المشرّحُ: أيُّهم في قولِهم أيهم حَضَرَ؟ للاستِفهامِ، وفي يَأتِني أكرمْه، للمُجازاة، وفي اِضرب أيُّهم أفضلُ بِمَعنى الَّذي[4]، ومما يكون فيه أيّ

(١) في (ب).
(٢) انظر شرح الأندلسي: ٢/١٠٦، ونقل صاحب: «عرائس المحصّل» هذا النّص في ٢/٦٤.
(٣) في (ب) الشوازي.
(٤) قال الأندلسي في شرحه: ٢/١٠٦ اعلم أنّ أيا لها سبعة مواضع. وذكرها وانظر عرائس المحصّل: ٢/٦٥.

بمَعنى الّذي ما كانَ من الكلام مثلَ بَيتِ أبي الطّيّب[1]:

وَيغبِطُ الأرضَ منها حَيثُ حَلَّ بها   ويَحسِدُ الخَيلَ منها أيَّها رَكِبا

[أ/٧٥] بنصبِ أيٍّ بِيحسُدُ والتقديرُ أيَّها ركبَهُ/

قالَ الإمامُ عبد القاهر الجرجاني: لأنّه في معنى وَيحسدُ الخيلَ الذي رَكبَه منها وفي يا أيُّها الرجل مَوصوفٌ ونظيره (مَن) في قولك: مَن عندَك، ومن يَأتني أُكرِمْهُ وأكرِمْ من هو أفضلُ منك[2]، ورأيتُ مَن مُنطَلِقاً، ومَررتُ بمَن صالحٍ.

قالَ جارُ اللّهِ: وهي عندَ سيبويهِ[3] مَبنيةٌ على الضّم إذا وَقعت صِلتُها مَحذوفَةَ الصَّدرِ كما وَقعتْ في قولِهِ تَعالى[4] ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ من كُلّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرَّحمنِ عِتِيًّا﴾ وأنشدَ أبو عمرو الشّيباني في كتاب «الحُروف»[5]: -

إذا ما رأيتَ بني مَالكٍ   فَسَلِّم على أيُّهم أفضَلُ

(١) شرح الديوان للعكبري: ١١٥/١.

(٢) في (أ).

(٣) انظر الكتاب: ٣٦٨/١ وشرح السّيرافي: ٣/٧٠ - ٧٣.

(٤) سورة مريم: آية: ٦٩.

(٥) اختلف في كتاب الحروف لأبي عمرو الشيباني هل هو نفسه كتاب «الجيم» وهو المسمّى أيضاً كتاب: «النوادر» وكتاب: «اللّغات» وهل هذه المسميات كلها ترجع لمؤلف واحد هو المطبوع في ثلاثة أجزاء باسم «كتاب الجيم» أو أنّها مؤلفات كل واحد منها مستقل بنفسه انظر مقدمة كتاب الجيم: ٢٩.

أمّا أنا فالذي يغلب على ظنّي أنّ كتاب «الحروف» فقط هو نفسه كتاب الجيم لأنني رأيت العلماء يحيلون إلى كتاب «الجيم» وبنفس الإحالة يحيل آخرون إلى كتاب: «الحروف» ولولا ضيق المقام هنا وخروجي عن الموضوع لأثبتّ هذه الإحالات، ومنها قول الزّمخشري هنا: أنشد أبو عمرو في كتاب «الحروف» والبيت في كتاب الجيم: ٢٦٤/٢ وقد نسب البيت لغسّان بن وعلة، أو لرجل من غسّان. أمّا غسان بن وعلة فهو راوي البيت كما جاء في كتاب الجيم لأبي عمرو: ٢٦٤/٢: قال غسّان: رجل عدلة عند القاضي... وأنشده: إذا ما رأيت... فرفع أيّهم.

وانظر توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصّل: ٥٨، والمنخّل: ٩٧ والخوارزمي: ٦١ وزين العرب: ٣٣ وابن يعيش: ١٢/٤، والأندلسي: ١٠٧/٢ وانظر شرح =

قالَ المشرِّحُ: قد ذَكرنا اختلافَ العُلماءِ في هذه الرَّفعَةِ في «أيُّها» فإذا رَفعتَ فَعَلَى الابتداءِ عندنا، والمعنى راجعٌ إلى مَعنى المجازاة، وحذفُ الصَّدرِ من جُملتها الثَّانية، إنَّما يكونُ إذا وَقعت المجازاةِ، ولأنَّها مَتى وَقَعَت لها فالمحذوفُ مَدلولٌ عليه من جِهَتَي الوَصلِ والمُجازاةِ، ضَرورةَ أنَّ الصِّلَةَ والشَّرطَ لا يَكُونان بدونِ جُملتين، ولا تكونُ للمجازاةِ إلَّا إذا كانت مَرفوعةً، لأنَّ حرفَ الشَّرطِ له صدرُ الكلامِ، ثم إذا وقعتْ للمجازاة لم يجز أن يكونَ الفعلُ المُتَقَدِّم عَليها ماضِياً. لأنَّ الجَزاءَ إذا كان فِعلاً ماضِياً لا يكادُ يَحسُنُ تَقديمُه فيما إذا كانَ الحَرفُ مُشتَهراً بالجَزاءِ، فكيفَ إذا لم يَكن مُشتَهراً به؟!. ويَشهدُ لذلك مقامة مَروان بن سَعيدٍ مع الكِسائي في حَلقة يُونس[2].
أبو عَمرو الشَّيباني غير أبي عَمرو بن العَلاء، هذا اسمُه إسحاقُ، وذاك اسمُه (زبان)، وهذا كُوفيٌّ، وذاك بَصريٌّ.

قالَ جارُ اللَّه: «فإذا كَمُلت فالنَّصبُ كقولِكَ: عرفتُ أيَّهم هو في الدَّارِ».

قالَ المشرِّحُ: إنَّما يلزمُ النَّصبُ ها هنا لأنَّ المُقتضِي للنَّصبِ موجودٌ والحاجَةُ إلى الرَّفعةِ[3] الواقِعَةِ في صورةِ الحَذْفِ[4] معدومةٌ ها هنا، فيلزمُ النَّصبُ أمَّا المُقتَضي لِلنّصبِ فلأنَّ الفعلَ السابقَ يقتَضي انتصابَها، وأمّا عدمُ تلكَ الحاجَةِ فلأنَّ تلكَ الحاجةَ هي الحاجةُ إلى تعاضُدِ الدّلالَتين لإيضاح

= السيرافي: ٣/ ١٣٠، والإنصاف: ٧١٥، والتذييل والتكميل: ١/ ٢١٤، ٢٢٦، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ١/ ١١٨ والخزانة: ٢/ ٥٢٢.

(١) في نسخة (أ) بعد قوله: حلقة يونس قال: قال مروان: فكيف تقول: لأضربن أيهم في الدار؟ فقال لا يجوز، أيّ كذا خلقت. وهذه العبارة ساقطة من (ب) وحددها في نسخة (أ) وكتب عليها حاشية. فلعلها ليست من أصل المؤلف.

(٢) نقدّم هامش هذه الفقرة في الصفحة التي قبلها فارجع إليه.

(٣) في (ب) الرفع الواقع.

(٤) في (ب) الخلاف.

المَحذوفِ، وهي ها هُنا مَعدومةٌ بيَقينٍ، إذ لا حَذفَ.

قالَ جارُ اللَّه: ـ وقد قُرِىءَ: ﴿ أيَّهم أشَدُّ ﴾ بالنّصب[١].

قالَ المُشَرِّحُ: وأمّا[٢] مَن قرأهُ بالنَّصبِ فقد اكتفى فيهِ بِدلالَةِ الوَصلِ».

قال جارُ اللَّه: ـ «فصلٌ؛ وإذا استُفهِمَ بها عن نَكِرَةٍ في وصلٍ قيلَ لِمَن يَقولُ: جاءَني رَجلٌ أيٌّ بالرَّفع[٣]، ولمن يَقولُ: رأيتُ رَجُلاً أيّاً، ولِمَن قالَ: مررتُ برَجُلٍ أيٍّ وفي التَّثنِيَةِ والجَمْعِ في الأحوالِ الثّلاثِ أيّان وأيّون وأيِّين، وأيِّيين، وفي المؤنث أيّة: وأمّا[٤] في الوقفِ فإسقاطُ التَّنوين وتَسكينُ النُّون.

قالَ المُشرِّحُ: أي ما تَجري عليه في حالةِ الوَصلِ وُجُوهُ الإعرابِ لأنّه مُعَرَبٌ بخلافِ «مَنْ»، وإجراءُ هذه الوُجُوهِ عَليه بطريق الحِكايَةِ، وحَكى سيبويه[٥] أنَّ بَعضَهم قيلَ [له] ألستَ قُرشِيّاً؟ قالَ: لستُ بقرَشِيّاً، وهذا لأنَّ مَناً متى وَجَبَ تَصريفُه مع بنائِهِ فتصريفُ المعرَبِ أولى، فإن سألتَ: كيفَ ثَبَتَتْ ها هُنا الحِكايةُ في الوَصلِ وسَقطت في الوَقفِ؟ أجبتُ: لأنَّ الحِكايةَ ها هُنا إعرابيّةٌ بخلافِها في الفَصلِ الأوَّلِ، فإنّها كما ذَكرتُ بمنزلةِ الوَقفِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومَحَلُّه الرّفعُ على الابتداء في هذه الأحوالِ كلِّها وما في لفظة «مَنْ» الرفعُ والنّصبُ والجَرُّ حكايةٌ، وكذلك قولُ مَن قالَ: مَن زَيدٌ، ومَن زَيداً، ومَن زَيدٍ، «مَنْ» والاسم بعده فيه مرفوعا المَحَلِّ مبتدأً وخَبراً».

قالَ المُشَرِّحُ: هذا الكلامُ منظورٌ فيه، وذلك أنَّه إذا قيل: أيّ في

---

(١) في (ب).
(٢) في (أ) أمّا من قرأه.
(٣) ساقط من (ب) فقط.
(٤) في (ب) فقط فأمّا.
(٥) الكتاب: ٤٠٣/١.

جوابِ من يقـول: جاءَني رَجُل، فأيٌّ مرتَفِعٌ بأنَّه خبر مُبتَدإٍ.

تقديره: ذلك الرَّجُلُ الَّذي رفعتَ اسمَه مُستَفهمٌ عنه. وكذلِكَ مَن زيدٌ، فزيدٌ مبتدأ، ومَنْ خَبَرُهُ، معناه: زَيدٌ المرفوعُ اسمُه ؟مستَفهَمٌ عَنه، فمن والاسم بعدَهُ مَرفوعَا المَحَلِّ خَبراً ومُبتَدَأً لا مُبتَدَأً وخَبَراً.

قالَ جارُ اللَّه: «ويجوزُ إفرادُهُ على كلِّ حالٍ وأَن يُقالُ أيّاً لِمَن قالَ: رأيتُ رَجلين أو امرأتين، أو رجالاً أو نِساءً».

قالَ المُشَرِّحُ: نظيرُه في الفَصلِ الأوّلِ «مَنْ» يريد إذا وَقَفَ على الأحرفِ الثَّلاثةِ وَحَّد أم ثَنَّى.

قالَ جارُ اللَّه: «ويُقالُ في المَعرفةِ إذا قالَ رأيتُ عَبداللَّه أيُّ عبدَاللَّهِ لا غَيرُ».

قالَ المُشَرِّحُ: أيٌّ ها هُنا بالتَّنوين، فإن سألتَ لِمَ لَم تقع الحِكَايةُ ها هنا إعراباً (١-(كما وقعت في النَّكرةِ-١)؟ أجبتُ: لأنَّ الحِكايَةَ بقَالَ وقَد وَقَعَتْ / تَنْكِيراً فجازَ أن تَقَعَ إعراباً أمَّا ها هُنا فَبِخِلافٍ، وذلك أنَّ الحكايةَ لم تَقَعْ [٧٥/ب] تَعريفاً فَجَاز أن لا يَقع إعراباً. فإن سَألتَ: فما بالُهم لم يلزَموا الحِكايَة ها هُنا في المَسؤُولِ كما أَلزَمَتها الحِجازيَّةَ فيه(٢) في الفصلِ الأوّلِ، وذلك قولُكَ من زَيدٌ (٣-ومن زَيداً-٣) ومَن زيدٍ؟ أجَبتُ: لأنَّ خَبرَ المُبتَدأ ثَمَّ غيرُ مُعرَبٍ فجازَ أن لا يُعرَب المبتدأ إعرابَه، أمَّا ها هُنا فمعرَبٌ ونظيرُ هذه المسألةِ إجازَتُهُم أيُّهم أجمعون ذاهبون، وعَدَمُ إجازَتِهم أنَّ القَومَ أجمَعون ذاهِبُون.

قالَ جارُ اللَّهِ: فَصلٌ؛ ولم يُثبِت سِيبَويه «ذا» لِمعنى الَّذي إلا في

(١ - ١) في (أ).
(٢) في (ب).
(٣ - ٣) في (أ).

قَولهم: ماذا وأثبتَه الكُوفيُّون وأنشدوا[1]:

عَــدَسْ مـا لِعَبَّــادٍ عَلَيـكِ إمــارةٌ   أمِـنتِ وهــذا تَـحـمِلِيـنَ طَـلِيـقُ

أي والَّذي تَحمِلينَه طَليقٌ، وهذا شَاذٌ عِندَ البَصريّين[2].

قالَ المشرِّحُ: «ذا» إذا كان بِمَعنى «الذي»، فلا بدَّ عندَ البَصريّين من أن يكونَ قبلَهُ «ما» لأنّه نُقِلَ من بابٍ إلى بابٍ، وذلِكَ خُروجُهُ عن مَعنى الإشارة إلى الحاضِرِ إلى معنى «الَّذي» وهو الغائبُ، واحتاجَ كذلك إلى الصِّلةِ كاحتياجِ الَّذي، وأُدخلت قَبلَه «ما» ليؤذِنَ بذلك كما أدخلُوها على حَيثُما حين نَقَلُوها عن بابِ الإضافةِ إلى الجُملة إلى بابِ الجَزاءِ ومِثلُ هذا كثيرٌ، والكوفيُّون[3] يُجيزونَ أن تكون «ذا» بمعنى «الذي» وإن لم تصحَبْهُ (ما) لأنَّه الأصلُ في «الَّذي» عِندَهم، فُردَّ إلى أصلِهِ، ولم يَحتَجِ إلى مـا ليُؤذِنَ بأصلِهِ ويَحتَجُّونَ أيضاً بقولِهِ[4]: ﴿وما تِلكَ بِيَمينكِ يا مُـوسَى﴾ فَيَتأوَّلُونَه على أنَّ المعنى ما الّتي بِيَمِينِكَ[5]، عَدَسَ: زَجرٌ للبَغلِ[6] كأنَّه

(١) البيت ليزيد بن مفرّغ الحميرّي وهو يزيد بن زياد بن ربيعة ومفرّغ نسبة إلى جده الذي شرب سقاء لبن حتى فرغ. شاعر أموي هجاء خبيث اللسان، عاش في زمن عباد وعبيداللّه ابني زياد، كان معهما على صحبة، ثم خاصمهما فسماه الخسف والحبس، وأنقذه يزيد بن معاوية وأطلق سراحه فمات بالطاعون سنة ٦٩ هـ أخباره في الشعر والشعراء: ٢٧٦/١ والأغاني: ٢٥٤/١٨ وطبقات ابن سلام: ٥٥٤، ومعجم الأدباء: ٤٣/٢٠. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٦٠، والمنخّل: ٩٧، وشرح ابن يعيش: ٢٣/٤، وشرح الأندلسي: ٢٠٨/٢، وانظر المحتسب: ٩٤/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٧٠/٢، والإنصاف: ٣١٧، والعيني ٤٢/١، والخزانة: ٥١٤/٢.

(٢) ائتلاف النصرة: قسم الأسماء، المسألة رقم: ٤٥.

(٣) لم تظهر في (أ).

(٤) سورة طه: آية ١٧.

(٥) انظر الخلاف في المسألة في كتاب الإنصاف: ٧١٧ المسألة رقم: (١٠٣) وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: المسألة رقم: (٥٩) في قسم الأسماء.

(٦) وقيل: هو اسمها، قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٦٠ كذا قالوا والصحيح انّه زجرها به ولم تكن له، لأنّها من بغال البريد كما تقدم، وقال الأصمعي في باب من الزّجر في كتاب: «الفرق» له ويقال للحمار حرّ وللبغل عد وعدس قال ابن مفرغ وأنشد بيته المذكور.

زَجَرَهَا ثُمَّ قال: ما لِعبَّادٍ عَليك إمارةٌ، ويُحتَمَلُ أن يُرادَ بها البَغلُ تَسمِيَةً لها بزجره كما في قولِهِ[1]:

إذا حَملتُ بزَّتِي على عَدَسْ

بعضُ البَصريّينَ خَرَّجَ البيتَ فقالَ: هذا على أصله من الإشارةِ وحَمَلَ تَحمِلين على الحالِ من «هذا» بمَعنى حاملةً له[2] وكذلك: «بيَمينِك» يَجوزُ أن تكونَ ظَرفاً في مَوضعِ الحالِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: ذَكَرَ سيبويهِ[3] في «ماذاصَنعتَ» وَجهَين:

أحدُهُما: أن يكونَ المعنى أيُّ شيءٍ الّذي صَنَعتَهُ، وجوابُه حَسَنٌ بالرَّفعِ وأنشدَ لَبيد[4]:

ألا تَسـألانِ المـرءَ مـاذا يُحَـاوِلُ أنَحبٌ فَيُقضَى أم ضَـلالٌ وباطـلُ

والثّاني: أن تَكونَ «ماذا» كما هو بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ كأنَّه قيلَ لَه: أيُّ شيءٍ صَنعتَ، وجَوابُه بالنَّصبِ.

قالَ المُشرِّحُ: والّذي يَدُلُّ على أنَّها بِمَنزلَةِ شيءٍ واحدٍ قالَ العَرَبُ

---

(١) لم ينسب هذا الرجز وتمامه:

إذا حـملـت بـزتـي عـلى عـدس على التي بين الحـمـار والفـرس
فما أبالي من عزا ومن جلس

انظر: إثبات المحصل: ٥٩، والمنخل: ١٤٦، ونسخة أخرى ٩٨، وانظر: المحتسب: ٢/٩٤، والمخصص: ٦/١٨٣، والاقتضاب: ٣٩٥، وشرح ابن يعيش: ٤/٧٩، والخزانة: ٢/٥١٧.

(٢) في (أ).

(٣) الكتاب: ١/٤٠٤.

(٤) البيت في ديوانه: ٢٥٤، وانظر توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٦٠، والمنخل: ٩٨ وشرح ابن يعيش: ٤/٢٣، وانظر كتاب سيبويه: ١/٤٠٤، ومعاني القرآن للفراء: ١/١٣٩، وإيضاح الوقف والابتداء: ١/٣٢٥، والجمل للزجاجي: ٣٣١، وانظر شرح أبياته لابن سيدة: ٦٤، والحلل: ٣٣٩، والفصول والجمل.../٢٣٧ ووشي الحلل: ٥٤، والعيني: ١/٧، ٤٤٠، والخزانة: ١/٣٣٩.

عَمَّاذا تَسألُ؟ فأثبتوا الألفَ في «ما» فَلولا أنَّ «ما» مع «ذا» بمنزلَةِ اسمٍ واحدٍ لقالوا: عَمَّ ذا تسألُ؟ وقوله[1]:

يا خَزرُ تَغلبَ ماذا بَالُ نِسوَتِكُم

فاستعمل ذا استعمالَ «ما» من غيرِ أن يُضَمَّ إليها شَيءٌ، وهذا لأنَّ المُستَعمَلَ ما بالُك دونَ الآخرِ، ومنه قَوله[2]:

دَعِي مــاذا علمتُ فـأتَّقِيـهِ ولـكنْ بـالـمغـيَّـبِ نَـبِّئِـنِي

كأنَّه قالَ: دَعي شَيئاً علمتُ، ويُشبهُ المَسألةَ المَذكورةَ قَولُكَ: يأيُّها الرَّجلُ فقد أُجريَ الموصوفُ والصّفةُ مُجرى شَيءٍ واحدٍ[3]. «ذا» في الوَجه الثّاني بِمَنزلَةِ البَدَلِ عمَّا نُويَ في «ما» من المُضافِ إليه، وفيه تَأكيدٌ وبَيَانٌ إنَّ «ما» لَيست بالنّافية، وعن ابن الأنباريّ[4]: إنَّمـا جـازَ أن يُجعَلَ ما مع ذا اسماً واحداً في ماذا، ولم يجز أن يُجعل مَن مع ذا اسماً واحداً، لأنَّ (ما) اسمٌ عامٌّ، وذا كذلك، فيَقَعانِ على الأسماءِ كلّها، فلمَّا اتّفقا[5] من جهةِ العمومِ ضُمَّ أحدُهما إلى الآخرِ، فأمّا (مَنْ) فاسمٌ خاصٌّ لما يَعقِلُ، وذا عامٌّ فلم يَجُز أن يُضَمَّ العامُّ إلى الخاصِّ لاختلافِ معناهما. لا يعني بالمرءِ مرءاً

---

(١) هو جرير انظر ديوانه: ١٦٧ وعجزه:

لا يستفقن عن الدّيرين تحنانا

وانظر: معاني القرآن للفراء: ١٣٩/١، وإيضاح الوقف والابتداء: ٣٢٨/١ وتفسير الطبري: ٣٤٦/٤ والتذييل والتكميل: ٢١٢/١. والمنتخب الأكمل في شرح الجمل للخفاف الأشبيلي: ١٦٢/٣.

(٢) البيت ينسب إلى المثقّب العبدي، ديوانه: ٢١٣ وانظر في هامش الصفحة إثبات صحة نسبته إليه، ومصادر تخريجه هناك. وانظر إيضاح الوقف والابتداء: ٣٢٨/١ والمنتخب الأكمل في شرح الجمل للخفاف الأشبيلي: ١٦٢/٣.

(٣) شرح الأندلسي: ١١٥/٢.

(٤) النص في كتابه إيضاح الوقف والابتداء: ٣٢٩/١.

(٥) شرح الأندلسي: ١١٦/٢ نقل النّص كاملاً إلى آخر شرح المؤلف.

(٦) في (أ) يقال.

معيناً، يقولُ أعليه نذرٌ في الاجتهادِ في طَلَبِ المالِ وتَحْصِيل المَنَالِ فهو يَسْعَى أبداً في الوَفاءِ بنَذْرِهِ أم هذا الفعلُ منه ضَلالٌ صادِرٌ لا عَن حُجَّة[1].

قالَ جارُ اللَّهِ: وقُرِىء قولُه تَعالى[2]: ﴿وَيَسأَلُونَكَ ماذا يُنفِقُون قُلِ العَفوُ﴾ بالرّفعِ والنَّصبِ[3].

قالَ المُشَرِّحُ: عَفوُ المالِ ما يفضُلُ عن النَّفقَةِ، يقالُ: أعطيـتُه عفوَ المالِ، يَعني بِغيرِ مَسألةٍ قال[4]:

خُذِي العفوَ مِنِّي تَستَدِيمِي مَوَدَّتِي

---

(١) في النّسختين: «حجره» وهو تحريف وصوابه ما أثبته عن شرح الأندلسي: ١١٦/٢ نقلاً عن الخوارزمي.

(٢) سورة البقرة: آية ٢١٩.

(٣) قراءتي النّصب والرفع ذكرهما الطبري في تفسيره: ٣٤٦/٤، ٣٤٧ وابن عطية في المحرر الوجيز: ١٧٣/٢... وغيرهما.

(٤) عجزه:

ولا تسألي عن سورتي حين أغضب

انظر: الصحاح، واللّسان: «عفا» وانظر أيضاً في شرح الأندلسي: ١١٦/٢ وقال بعد ذكره البيت: ونحن نسير إلى أحكام الاستفهام والجواب...

[بَابُ أسماءِ الأفعَالِ وَالأصوَاتِ]

قالَ جارُ اللّهِ: «أسماءُ الأفعالِ والأصواتُ».

قالَ المُشرِّحُ: «والأصواتُ» مرفوعةٌ، كذا الرِّوايةُ.

قالَ جارُ اللّهِ: «وهي على ضَربين: ضربٌ لتسميَةِ الأوامرِ، وضَربٌ لِتَسمِيَةِ الأخبارِ، والغَلَبَةُ منها(١) للأوَّل، وهو يَنقسمُ إلى مُتعدٍّ للمأمورِ بِهِ وغيرِ مُتَعَدٍّ له، فالمُتَعَدِّي نحو قولك: رَويدَ زَيداً أي أروِدهُ / وأمهِلْهُ ويُقالُ: تَيدَ زَيداً: بمعنى رُويدَ». [٧٦/أ]

قال المشـرّحُ: تَيْدَ: بِفَتحِ التَّاءِ والدَّالِ وسكونِ الياءِ.

قالَ جارُ اللّهِ: «وَهلُمَّ زيداً؛ أي قَرِّبهُ وأحضِرهُ، وهاتِ الشَّيءَ أي: أعطِنيه، قال اللّه تعالى(٢): ﴿ هاتُوا بُرهانَكُم ﴾ وها زيداً، أي خُذه، وحَيَّهَلَ الثَّريدَ أي آتِهِ، وَبلْهَ زيداً أي دَعهُ، وترَاكِهَا ومَناعِهَا أي اترُكها وامنَعها، وعليكَ زيداً أي اِلزمهُ، وعليَّ زيداً أي أولِنِيهِ».

قالَ المُشَرِّحُ: هاتِ بمعنى أحضِرْ، ويُقالُ: أعطِ، من آتى يُؤْتى أو يُواتِي، والهاءُ فيه مُبدلَةٌ من الهَمزةِ كما في هَرَقتُ الماءَ. وحكى بَعضُهم: ما

(١) ساقط من (ب).

(٢) سورة الأنبياء: آية: ٢٤.

أُهاتيكَ بمنزلةِ ما أعاطيك، وهاتِ فِعلٌ مَحضٌ، لأنَّ معناه معنى الفِعلِ وظاهرَه ظاهرُه، وهو مع ذلكَ يتصَّرفُ تصرُّفَ سائِرِ الأوامرِ الواقِعةِ في بابِ أفعلَ أو فاعلَ، فلستُ أدري ما وَجهُ الحِيلَةِ في جَعلِهِ اسماً؟! الضَّميرُ في تَراكها ومَناعِهَا للإبلِ. والكافُ في عليكَ زيداً ضَميرٌ ولهـا مَوضـعٌ من الإعرابِ، ولذلك يصحُّ أن تُؤكدَ فيُقالُ: عليكَ نَفْسَكَ زيداً[١]، ويقالُ: عليكُم أجمعين زَيداً. قالَ الإمامُ عبدُ القاهِرِ الجُرجَانِيّ ولو كانت مُجَرَّدةً للخطابِ لم يَجُز ذلك كما لا يَجوزُ أن تقولَ: خُذ ذاكَ نفسَكَ، عليَّ زَيداً: أي أولِنيهِ، كأنَّه قال: قَرِّبهُ مِنّي، وأصلُه من وَلِيَهُ إذا قَرُبَ منه، ولَفظُ ابن السَّراج[٢]: فإذا قلتَ عليَّ زيداً فمعناهُ أعطِني[٣]، وإذا قلتَ: عَليكَ زيداً فمَعناه خُذْ زَيداً.

قالَ جارُ اللَّه: «وغيرُ المُتَعَدّى في نحوَ قولِكَ مـهْ: أي اسكُت، وصَهْ: أي اكفُف وإيهِ: أي حَدِّث، وهَيْتَ، وهَلاَ: أي أسرع، وهيَّك، وهَيْك، وهَيَّا: أي أسرع فيما أنت فيه قالَ[٤]:

فَقَد دَجَا اللَّيلُ فَهَيَّا هَيَّا»

قالَ المشرِّحُ: كذا وَقَعَ في نُسخ[٥] (المفصّل) والمَسموعُ فيه[٦]:

---

(١) في (ب) يا هذا.
(٢) النص في كتاب الأصول: ١/١٧٢.
(٣) في (أ) أعطى.
(٤) هو ابن ميّادة، واسمه الرّماح بن أبرد، تقدم في أول الجزء الأول عند قوله رأيت الوليد في باب العلم.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٦١، والمنخّل: ١٤٧ (راعب)، وفي نسخة (الأحمدية) ٩١ تقدم لاضطراب في الصفحات. وانظر: الكتاب: ١/٢٧ وشرح أبياته لابن خلف: ١/٢٦ وشرحها لابن السيرافي: ١/١٦٦ وشرحها للكوفي: ١٣٨، ١٤٣ ونوادر أبي زيد: ١٩٤، والمقتضب: ٤/٩١، والخزانة: ٤/٩٥.
(٥) في (ب) في النّسخ.
(٦) في (ب).

مَه(١)، أي اكفُف وصَه(٢)، أي اسكت(٣)، وهَيْتَ: بِفَتحِ الها والتَّاءِ كذا الرِّوايَةُ عن الشَّيخِ ها هنا.

وقال الشَّيخُ أبو عليّ الفارِسيّ: ومثلُ هذه الكَلِمَةِ في أنَّ الآخرَ منه قَد جاءَت فيه الحركاتُ لالتقاءِ السَّاكنين قَولهم: كانَ من الأمرِ ذَيتَ وذَيتَ وذِيت والرِّوايةُ المشهورةُ الفَتحُ. قالَ رجلٌ لأميرِ المؤمنين عليّ بن أبي طالبٍ ـ رَضي اللَّه عنه(٤) ـ:

أبلغ أميرَ المؤمنين أخَا العراقِ إذا أتَيتَا
إنَّ العِرَاقَ وأهلَهُ عُنُقٌ إليكَ فهَيَت هَيتَا

فإن سألتَ: فإذا كان معنى «هَيت» أسرع فما هذه اللاّمُ في قولِهِم هيتَ لَكَ؟ أجبتُ: للتبِّيين بمنزلةِ قَولهم: هَلُمَّ لَكَ، ومِثلُ تَبيينِهم إيّاهُ بِلَكَ تَبينُهم «رَويدَ» بالكافِ في(٥) رُويدَكَ، وتَبينيهم هَا بالكافِ في قَولِهم: هَاكَ وهَاكِ. فإن سألتَ: فما بالُ هذه الأسماءِ جُعل تَبيينُ بَعضِها باللاّمِ مع الضَّميرِ، وتَبيينُ بَعضِها بنفسِ الضَّميرِ؟ أجبتُ: تَشبيهاً لِتَبيينِها بتعديَتها(٦) بالأسماءِ اللاّزمةِ والمُتَعَدِّيةِ. الأولُ بتَشديدِ الياءِ وكذلك الثَّالثُ، والأوسطُ بسكونه. فإن سَألتَ: فإذا كانَ مَعنى الأولَيين الإسراعُ، فما وَجهُ هذه الكافِ فيهما؟ أجبتُ: يُحتَمَلُ أن يكونَ عكسُ قولَك: عَندَك أنتَ مُنطَلِقٌ، وكذلكَ

---

(١) في (أ) صه.

(٢) في (أ) مه.

(٣) قال الصّغاني: في نسخة الزّمخشري ـ رحمه اللَّه ـ مه: أي اسكت وصه: أي أكفف. والصواب ما كتبته في المتن. وما كتبه في المتن هو العكس، وهو كما ذهب إليه الخوارزمي إلاّ أن الخوارزمي لم يتصرف في متن الكتاب فأبقاه واكتفى بالتعليق عليه.

(٤) لم أعثر على قائلهما، وهما في كتاب معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٠، وكتاب سيبويه: ١/ ٣٧٧ وتفسير الطبري: ١٦/ ٢٥، والخصائص: ١/ ٢٧٩، وشرح ابن يعيش: ٤/ ٣٢، وشرح الأندلسي: ٢/ ١٢٠، وعرائس المحصّل: ٢/ ٧٣.

(٥) في (ب).

(٦) في (أ) بتعديته.

الحُكمُ في قولِهم: رويدَكَ التجاءك[1] وحَيَّهلَك. قال ابنُ السّراج[2]: ولا يَجوزُ مثلُ هذا لأنَّ هذا الباب إنّما يُوضعُ في الأمرِ مع المخاطَبِ والمُتَكَلّم، ولا يجوزُ أن تقولَ: رُويدَه زيداً، أو دُونَه عَمراً تريدُ غيرَ المخاطبِ وحُكي أنّ بعضَهم قالَ: عليهِ رَجُلًا لَيس، وهو قَليلٌ.

قال جارُ اللَّه: «ونَزالِ: أي انزل، وقَدك[3]، وقَطك: أي اكففُ وانتهِ[4] وإليكَ: أي تَنَحَّ، وسَمِعَ أبو الخَطَّابِ من يُقال[5] له: إليكَ فيقولُ: إليَّ، كأنَّهُ قيل له تَنَحَ فقالَ أنْتَحِي، ودَعْ أي انتَعِش، يقال: دَعاً لك، ودعدعاً لك، وآمين آمين: بِمَعنى استَجِب».

قالَ المُشَرِّحُ: الأوّلُ منها بالهَمزةِ المُجَرّدةِ، والثّاني بالهمزةِ المُعقَبةِ بالألف.

قالَ جارُ اللَّه: «وأسماءُ الأخبار نحو هَيهاتَ ذلِكَ: أي بَعُدَ، وشتَّان زَيدٌ وعَمرٌو أي افتَرقا وتَباينا، و«سَرعانَ ذا إهالَةً» أي اسرع و: «وشيكان ذا خُروجاً»: أي وشَك، «وأفٍّ» بمَعنى: أتَضجَّرُ، وأوّهْ بمعنى: أتَوَجَّعُ».

قالَ المُشَرِّحُ: «وَشْكُ البَين»: سُرعةُ الفِراقِ، «وخَـرَجَ وشيكاً» أي سَريعاً، و«ووشكا ذا خُروجاً»: أي عَجلانَ أسرع، و«ووشك» بضم العَين فيهما كذا السماعُ. ونقل في (المُلح المُونِقَةُ)[6] أنّ أعرابياً جاءَ لراعٍ لِيشتَرِيَ

---

(١) في (أ) والنجاك في (ب) والمجادل سيبويه: ١٢٣/١، ١٢٤.

(٢) الأصول: ١٦٨/١.

(٣) في (ب) فقط: قطك وقدك.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (ب) يقول.

(٦) لعلّه يقصد كتابه: «بدائع الملح» وهذه الحكاية فيه ورقة: ٩٢ ونقل النّص الأندلسي وتحرفت في شرحه إلى «الفائقة» كما نقلها صاحب «عرائس المحصّل»: ٧٥/٢، والمسترشد وغيرهما ومصدرهم «التخمير» وأصل هذه القصة المثل: «سرعان ذا إهالة» انظره في جمهرة الأمثال: ٥١٩/٢ ومجمع الأمثال: ٣٣٦/١، ومجمع الأقوال في معاني الأمثال لابن العكبري: ورقة ٢٤٦، ٢٤٧ وروايته هناك: «سرّع».

منه شاةً، فقال له: أعندك شاةٌ سمينةٌ ذاتُ نِقْيٍ؟ فقال: نَعَم عِندي شَاةٌ طفحت شَحماً، وامتلأت دَسَماً وَوَدَكاً، قال: عليَّ بها، فأتي الرّاعي بشَاةٍ يَسيل رُغابُها، وهي لا تَتَحَرَّكُ هُزالاً وسوءَ حالٍ، فقالَ الرّجُلُ ما وَعَدتَنا بمثلِ هذه، أينَ الشَّحمُ واللّحمُ؟ فقالَ: ألم تَر أنَّ الشَّحمَ يسيلُ من مَنْخِرِها، فقالَ الرجلُ ذلِكَ. ويُقالُ أصله أن بَعضَ الحَمقَى اشترى عَنزاً فَعلَّفه فسالَ من أنفه مُخاطُهُ فقالَ لأمّه: هذه أهالة ما عَلفتُهُ، فقالت: ذلِكَ. وذا إمَّا إشارةٌ إلى العَلفِ أي اسرَعَ / انقلابُ العَلَفِ دَسَماً، وإمَّا إلى العَنزِ، والمعنى: أسرَعَ [٧٦/ب] العَنزُ إسالة إهالِهِ، وهو الوَدَكُ. أوَّهْ: مُشَدَّدَةُ الواوِ ساكِنَةُ الهاءِ كذا الرِّوايةُ عن الشَّيخِ - رفع[١] اللّه دَرَجَتَهُ -

قالَ جارُ اللّه: فَصل؛ وفي[٢] رُوَيدَ أربعةُ أوجُهٍ، هو[٣] في أحدِها مَبنيٌّ، وهو إذا كان اسماً للفِعلِ، وعن بَعضِ العَرَبِ: لو أردتَ الدّراهمَ لأعطيتُكَ رُوَيدَ ما الشِّعرَ، وهو فيما عَداهُ مُعربٌ. وذلِكَ أن تَقعَ صِفةً كقولِكَ: ساروا سَيراً رُويداً ووضَعَهُ وضعاً رُويداً، وقولكَ للرَّجُلِ يُعالِجُ شَيئاً: رُويداً أي عِلاجاً رُويداً، أو حالاً كقولِكَ: ساروا رُويداً أو مَصدراً في معنى «إرواد» مضافاً كقولِكَ: رُويدَ زَيدٍ[٤]، وسَمع بعضُ العَرَبِ: «رُويدَ نَفسِه»، وجَعله مصدَراً كـ ﴿ ضَربَ الرّقابِ ﴾»[٥].

قالَ المُشَرِّحُ: في «سارُوا سَيراً رُويداً» كأنه تَصغيرُ رُودٍ من قولهم: «فُلانٌ يَمشِي على رُوْدٍ» أي على مَهَلٍ قال[٦]:

(١) جملة الدّعاء في (ب).
(٢) في (أ) ومن.
(٣) في (ب) وهو.
(٤) في (أ) فقط زيداً.
(٥) سورة محمّد: آية: ٤.
(٦) البيت للجموح الظّفري وصدره:

تكاد لا تثلم البطحاء وطأتها

انظر البيت في اللسان، والصحاح: (رود) وهو في شرح الأندلسي: ١٢١/٢ وشرح الفصول لابن أياز: ١٩٢، والتذييل والتكميل: ١٩/٥.

كأنَّها ثَمِلٌ يَمشي على رُودِ

وأمَّا في «رُوَيدَ زيداً» فقد قالَ أبو سَعيدٍ السِّيرافي[1]: رويدَ تَصغيرُ إرواداً، مَصدرِ[2] أرْوَدَ، أي: أمهَلَ، وصَغَّروهُ تَصغيرَ التَّـرخيمِ، بِحذفِ الزَّوائِد، فَبقِي رُودَ كما قال[3]:

فإن تَهلَك فذلِكَ كان قَدري[4]

قالَ الإمامُ عبدُ القاهرِ الجُرجاني: يريد «تقديري» كقولهم: عَمرك اللّهُ، والأصلُ تَعمركَ اللّهُ، من قَولهم: عَمّرتُكَ اللّهَ أي سألتُ اللّهَ أن يطيلَ عُمُرَك. (٥-وتفسيرُ رُويداً مَهلاً، وتَفسيرُ رُوَيدَكَ أمهِل، لأنَّ الكافَ إنما تُدخلُ بمعنى أفعل دونَ غَيره.

الشَّيخُ: ساروا رُويداً هو حَالٌ عن السَّيرِ المقدّرِ، تَقديرُهُ: سارُوا السَّيرَ رُويداً. وهذا تَفسيرُ سيبويهِ، ويَجوزُ أن يكونَ حالاً عن القَوم أي «مُرودِينَ» أي ذَوي إروادٍ ـ انتهى كلامه ـ. قالَ السِّيرافي[6] إذا لم يَجيء بالموصوف كانَ الاختيارُ أن يكونَ حالاً-٥) لضعفِ الصِّفةِ، ويَجوزُ أن يكونَ صِفَةً قامَت

---

(١) شرح الكتاب: ٥٢/٢.

(٢) في (ب).

(٣) صدره:

فإن يبرأ فلم أنفث عليه

من قطعة أوردها المفضل في المفضّليات: ٧١، وانظر شرحه للأنباري: ١٢٢، وشرحه للتبريزي: ٣٥٢/١، والنقائض: ١٠١٦ من أبيات قالها يزيد بن سنان من غيظ بن مرّه بن سعد بن ذبيان الغطفاني. شاعر جاهلي مشهور الذكر يلقب بـ«المقشعر» و«ذي الرقيبة»، وكنيته أبو ضمرة. وهو أخو هرم بن سنان ممدوح زهير قال هذه القصيدة بمناسبة قتله أبا عمرو ابن صخر القينيّ وكان ساهم «يوم ذات الرّمث». ترجمة الشاعر وأخباره في معجم الشعراء: ٤٨٣، والأغاني: ٤٣/١٠. والبيت في المخصص: ٩٢/٩، وأمالي ابن الشجري: ٣٥٠/١، وشرح الأندلسي: ١٢١/٢.

(٤) في (أ) قدرك.

(٥ ـ ٥) من (ب).

(٦) شرح الكتاب: ٥٢/٢.

مقامَ المَوصوفِ، تَقولُ: «ضَعهُ رُويداً» أي وَضعاً رُوَيداً.

الشَّيخُ: لا فرقَ بينَ «رُوَيداً زَيداً» و«رُوَيدَ زَيدٍ»[1]. المُبَرِّدُ[2]: هذا رَجُلٌ مدحَ رَجُلاً فقالَ المَمدوحُ للمادحِ هذا القولَ. أي: لو أردتَ الدّراهمَ لأعطيتُكَ فَدَعِ الشّعر لا حاجةَ بكَ إليهِ. وعن أبي سَعيدٍ السِّيرافي: وقد يقالُ: إنّ سائلاً سأل آخر أن يُنشِدَ شِعراً، وكان إنشادُهُ عليه سَهلاً، فقالَ: لو أردتَ الدَّراهمَ التي إعطاؤها صَعبٌ لأعطيتُك، فَدَعِ الشِّعرِ الذي هو سَهلٌ تَقرُّباً إلى مبادرتِه في قضاءِ حاجَتِهِ، و«ما» فيه مَزيدةٌ. وقوله: «وَضَعَه وَضعاً رُوَيداً». هو بواو العطفِ والأمر قوله: رُويداً أي عِلاجاً رُوَيداً، بمعنى تُعالجُهُ، قوله: «وسمع بعضُ العَرَبِ: رُوَيدَ نَفسِه» هو مبني للمَفعول ويقولُ محذوف، (٧-نفسه مجرور-٧) على أنّه مضافٌ إليه وإنّما بُني رَوُيداً لجَريِهِ مُجرى أمرِ المخاطبِ، وحُرِّكَ تَفادياً من التقاء السَّاكنين وبُني على الفَتح لأنَّه كان من حَقِّهِ أن يكونَ له هذه الحركة من قِبلِ العامل، والتّنوين لأنَّ وقوعَه في الأصلِ موقعَ الأمرِ وقوعُ المَصادِرِ ذلك المَوقع إلاّ أنّه لما لَزِمَهُ معنى الأمرِ أُجرِيَ مُجراهُ فَذَهَبَ عنه كونُ هذه الحركةِ من قِبَلِ العاملِ مع التّنوينِ، وبَقِيَ لها نَفسُ الحَركةِ.

تخمير[8]: وتَلحقُ الكافُ للخطابِ فيقالُ: رُوَيدكَ زيداً، ورُوَيدَكُما زَيداً، ورُوَيدكُم زيداً، ورُوَيدك زيداً ورُوَيدكما زَيداً، ورُوَيدكُنَّ زَيداً حكمُ

---

(١) الكتاب ١/١٢٣.
(٢) شرح الكتاب ٢/٥٢.
(٣) في (ب) سير.
(٤) في (ب).
(٥) المقتضب: ٣/٢٠٨.
(٦) شرح الكتاب: ٢/٥٢، ٥٣.
(٧ - ٧) في (أ).
(٨) نقل الأندلسي في شرحه: ٢/١٢٢ شرح هذه الفقرة بالمعنى لا باللّفظ وقد نسب ذلك إلى الخوارزمي.

الكافِ حُكمها في ذلك، في أنَّها حَرفٌ مُتَجَرِّدٌ للخِطَابِ، فليسَ لها مَوضعٌ من الإعرابِ وفيه وَجهٌ آخرُ. قال الإمامُ عبدُ القاهرِ الجُرجانيّ: وهو أن تُستعمل مَصدراً صَحيحاً فيقالُ: رُوَيدكَ على أن تكون الكافُ ضَميراً مِثلُها في قَولِك: ضَربُك زَيداً تُريدُ ضَرَبَ زَيدٌ ضرباً، ثم تَحذفُ[1] الفِعلَ وتُضِيفُ المَصدرَ إلى الفاعِلِ وأنتَ في هذا الوَجه تَقولُ: رُوَيدكَ نَفْسَكَ زيداً ولا تقولُه في الوجهِ الأوّلِ[2].

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ هَلُمَّ مُرَكَّبَةٌ من حَرفِ التَّنبيهِ مع «لُمَّ» محذوفةً منها ألفُها عندَ أصحابِنَا، وعند الكوفيّين من «هَلْ» مع «أُمَّ» محذوفةً همزتُها، والحجازيُّون فيها على لفظٍ واحدٍ في التّثنيةِ والجَمعِ والتّذكيرِ والتّأنيثِ، وبنو تَميمٍ يقولون هَلُمَّا وهلُمـوا واهلُمِّي وهَلمُمْنَ وهي على وَجهين: مُتَعَدِّيَةً كَهَاتِ، وغَيرُ مُتَعَدِّيةٍ بمعنى تَعالَ وأقبلْ، قالَ اللَّهُ تعالَى[3]: ﴿ قل هَلُمَّ شُهَدَاءكُم ﴾ وقالَ[4] ﴿ هَلُمَّ إلينا ﴾ وحَكى الأصمعي: أنَّ الرَّجَلَ يقالُ له: هلمَّ فيقولُ لا أهلُمَّ».

قالَ المُشرِّحُ: في «حاشيةِ المُفَصِّلِ»[5] تُرَكَّبُ أسماءٌ من الكلماتِ كما تُركَّبُ من الحُروفِ فإنّه يُنسى فوائِدها عند التركيب. لا أهلَمَّ: بفتح الهَمزة والهاء وضَمِّ اللاّمِ وتَشديدِ المِيم. الشَّيخُ[6] كأنَّ لا أَلُمَّ فزيدَت الهَاءُ بينَ

(١) في (أ) بخلاف.
(٢) قال الأندلسي في شرح المفصّل: ١٢٢/٢ وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الكاف في موضع رفع، ومنهم من قال: هي في موضع نصب، أما الأول فباطل، لأن الكاف لو كانت فاعلة لما حلا حذفها، أيضـاً فإن جميع هذه الأوامر لا يبرز فيها الفاعل نحو حذار زيداً، والثاني أيضاً باطل، لأنّ أورد الذي هو الأصل لا يتعدى إلاّ إلى واحد، ولو كان الكاف منصوباً لكان قد تعدى إلى مفعولين.
(٣) سورة الأنعام: آية: ١٥٠.
(٤) سورة الأحزاب: آية: ١٨.
(٥) هذا النّص ساقط من نسخة ليدن من الحاشية.
(٦) النّص من حاشية المفصّل للزمخشري، ذكره الأندلسي في شرحه: ١٢٣/٢ منسوباً إليه، وقد أخلت به نسخة ليدن من حاشية المفصّل لخرم وقع فيها بهذا الموضع.

همزَتِه ولامه، ومن قالَ لا أهلُمَّ فقد حَرَّفَ يَعني بِحَرَّفَ بِضَمٍّ[1] الهمزةِ / [٧٧/أ] وفتحِ الهاءِ وكَسرِ اللاّمِ، وإنّما بُني لأنَّه في الأصلِ لم يَكُن[2] مقترناً به حرفُ التَّنبيهِ على ما هو المذهب البَصريِّ، وأهلُمّ[3] مقترناً به حرف الحَثِّ والزَّجرِ كما هو المَذهبُ الكُوفي[4] ثم حُذِفَ منها الألفُ، والأوّل أليقُ بمعنى المُتَعَدِّيةِ[5]، والثّاني بغيرِ المُتَعَدِّيةِ[6].

قالَ جارُ اللّه: «فصلٌ؛ «ها» بمعنى خُذ وتَلحق الكافُ فيقالُ: هَاكَ فَيصرَّفُ مع المخاطبِ في أحواله، وتُوضَع الهَمزةُ موضِعَ الكافِ فيقالُ: هاءِ، وتُصرَّفُ تَصريفَهما ويُجمعُ بينهما فَيُقالُ: ها آكَ بإقرارِ الهَمزةِ على الفَتحِ، وتَصريفِ الكافِ، ومنهم من يَقولُ «هَاءِ» كَرامِ، وتصرَّفُ تَصريفَه، ومنهم مَن يقولُ «هَأْ» بوزنِ هَبْ وتُصَرَّف تصريفه».

قال المشرِّح: لم تُوضع الهَمزةُ موضعَ كافِ الخِطاب[6] إلا في هاءِ وَحدها ومَن قالَ: هأكَ فقد جَمَعَ بين البَدَلِ والمُبدَلِ. ونظيرُه يا أبتا يا أُمّتا، بِمعنى المضاف إلى ياءِ المُتَكَلّمِ.

قالَ جارُ اللّه: «فَصلٌ؛ حيَّهل مرَّكبٌ من حَيَّ وهَل، مبنيٌ على الفَتحِ، ويقالُ: حَيَّ هَلًا بالتَّنوين، وحيَّهلا بالألفِ ذَكَرَ هذه اللّغات سيبويهِ[7] وزاد

(١) في (ب) فقط.
(٢) في (أ) فقط.
(٣) في (ب) وألم.
(٤) لم يذكر هذه المسألة ابن الأنباري في الإنصاف، واستدركها عليه ابن أياز البغدادي: ٦٨١ هـ في كتابه: «الإسعاف المتمم للإنصاف». انظر شرح الفصول لابن أياز: ١٩٣ وقال الفراء إنها مركبة من هل وأمّ وقد أجبت عن ردّ الفارسي عليه في «المسائل الخلافية»، كما أوردها صاحب كتاب «عرائس المحصّل في شرح المفصّل»: ٧٧/٢ بالتفصيل. وانظر التعليق المختصر: ٢٨.
(٥) في (ب) التّعدية... وغير التّعدية.
(٦) في (أ) فقط.
(٧) الكتاب: ١٢٣/١.

غَيره حَيهل وحَيَّهل وحَيَّهَلاَ بالألف، وقد جاءَ مُعَدًّى بِنفسِه وبالباءِ وَبعلَى وبإلى، وفي الحَديثِ[1]: «إذا ذُكر الصَّالحون فحَيَّهلاً بعمر» وقال[2]:

بِحَيَّهـلاَ يـزجُــون كـلَّ مَــطِيَّـةٍ   أمـامَ المطايَـا سيرُهـا المُتَقَاذِفُ

وقالَ الآخرُ[3]:

وهَيَّــجَ الحَيَّ في دَارٍ فَظَلَّ لَهم   يــومٌ كـثيــرٌ تَـنـادِيــه وحَـيْـهَـلُهُ

---

(١) هو من قول أمّ المؤمنين عائشة «رضي اللّه عنها» أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ١٤٨/٦.

(٢) البيت لمزاحم العقيلي. تقدم التعريف به والبيت في ديوانه: ١٠٥ من قصيدة له طويلة جيدة اختارها ابن ميمون في منتهى الطلب، وأوّلها:

أمِـن أجـل دار بـالأغـرّ تـأبّـدت   من الحيّ واستنت عليها العـواصف
صبـا وشمـالاً نيـرج يعـرّيـهمـا   أهـابيّ أرواح المصيف الـزّفـازف

ورواية الدّيوان له:

بحيّهــلا يتبعـن حـرفـا رمى بـهـا   أمـام المـطايـا سـدوهـا المتقـاذف
تـقـاذف رحّـاويـن يـطّردانـهـا   تبـار بهمـا حتى يمـلّ المسـالـف

وقد روي البيت للنابغة الجعدي، والصحيح أنه لمزاحم. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٦٢ والمنخّل: ٩٩ والخوارزمي: ٦٢، وزين العرب: ٣٤، وشرح ابن يعيش: ٤٦/٤، والأندلسي: ١٢٤/٢ وعرائس المحصل: ٧٩. وهو من شواهد الكتاب: ٥٢/٢، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٢٢٣/٢، وشرحها للكوفي: ١٤٣، والمقتضب: ٢٠٦/٣، والتذييل والتكميل: ١٨/٥، والخزانة: ٤٢/٣ وذكره جامع ديوان النابغة الجعدي منفرداً ص: ٢٤٧.

(٣) قال صاحب كتاب: «عرائس المحصّل في شرح المفصّل»، ٨٠/٢: اعلم أنّ هذا البيت كالدّخيل في هذا الفصل، لأنّه لا حجّة فيه على شيء تقدّم ذكره من اللّغات، لأنه ليس فيها ما لامه مرفوعة. قال أبو سعيد: الدليل على أنه حي وهل جعلا اسماً واحداً قول الشاعر:

وهـيّــج الحـيّ من دار فـظل لـهم   ....

البيت والقوافي مرفوعة.

قال أبو الخطّاب وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس زعم أنه شعر أبيه. وذكر عند سيبويه أنّ الشعر لرجل من بني بكر بن كلاب وإنما احتج به سيبويه بالبيت ليرى أنه من شيئين لأنّه ليس في الأسماء المفردة ولا في الأفعال مثل هذا البناء وقد رواه المبرّد في كتابه المسمى بـ «الشّافي» بالألف بعد اللاّم فقال:

يوم كثير تناديه وحي هلا

بالألف، وعلى هذه الرواية يكون حجّة على اللّغة الثانية كما في البيت المتقدم. وقال

وتُستعمَلُ «حَيَّ» وحدَهُ بمعنى أقبل، ومنه قولُ المُؤذِّن: «حَيَّ على الصَّلاةِ» و«هَلا» وَحده قال[1]:

ألا أبلِغا لَيلَى وقولاَ لَها هَلاَ

قالَ المُشَرِّحُ: قولُه: زادَ غيره حَيهْل: هو بسكون اللام وحَيَّهْلَ: بسكون الهاء وفتح اللام، وحَيَّهْلاً بسكون الهاء ومع[2] التنوين أي أسرع بعمرَ في الذّكرِ فإنه منهم. الرّوايةُ: (بَحيَّهلاَ يَزجونَ...) بالألف غير منوّنة، «المُتَقَاذِفُ» الّذي يَتبعُ بَعضُه بَعضاً، كلّما تَمَّ لَها سيرٌ قُذفَ بها إلى سيرٍ آخر: ومثلُه قولُ عمرَ بن أبي رَبيعة[3]:

أخُو سَفَرٍ جوّاب أرض تقاذَفَت   بـه فَلَواتٍ فهـو أشـعَث أغبـرُ

صاحب: «المختلف» الضمير الذي يكون في حي هل ينبغي أن يكون في مجموع الاسمين ولا يكون في كل واحد منهما ضمير كما كان في «حي على الصلاة» ضمير، لأنّ الاسمين جميعاً بمنزلة اسم واحد ولا يعرف على التعيين قائل البيت، وإنما ذكر أنه رجل من بني بكر بن كلاب. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٦٢، والمنخل: ٩٩، والخوارزمي: ٦٢ وزين العرب: ٣٤ وشرح ابن يعيش: ٤/٤٦ والأندلسي: ٢/١٢٤، وعرائس المحصل: ٨٠ وهو في كتاب سيبويه: ٢/٥٢، والمقتضب: ٣/٢٠٦، والمسائل الشيرازيات: ٥٣ والخزانة: ٣/٤٢.

(١) البيت للنابغة الجعدي واسمه عبدالله بن قيس على الأرجح، شاعر إسلامي معمّر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، مغلب في الشعر هاجى بعض شعراء عصره فغلبوه. ووفاته في أصبهان سنة ٦٥ هـ. انظر أخباره في الشعر والشعراء: ١/٢٠٨، والأغاني: ٥/١ ـ ٣٧ معجم الشعراء: ٣٢١، الخزانة: ٣/١٦٧.

والبيت في ديوانه: ١٢٣، في هجاء ليلى الأخيلية، وانظر ردّها عليه في ديوانها: ١٠٢ توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٦٣، والمنخل: ١٠٠، والخوارزمي: ٦٢ وزين العرب: ٣٤، وشرح ابن يعيش: ٤/٧٤، والأندلسي: ٢/١٢٤، وانظر التذييل والتكميل: ٥/٣١ والخزانة: ٣/١٣١.

(٢) في (ب).

(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٨٦ والبيت في شرح الأندلسي: ٢/١٢٥، وعرائس المحصل: ٢/٨٠.

وسيرُها المُتَقَاذِفُ[1] مبتدأ[2] وصِفة، وأمـام المَطايا خَبَرُه، ويُروى[3]:

بِحَيَّهلاً عجلى[4] الرَّواحَ رَمى بِهَا   أمامُ المَطايا ....

عجلىٰ: اسمُها، ومَعناه: يا عَجلِي، الرَّواحَ منصوبٌ، لأنَّه مَصدرٌ في مَوضع فِعلِ الأمرِ، ومَعناه: رَوِّحي الرَّواحَ، وتَقولُ بهذا القول رَمى بهذه[5] النَّاقةِ سَيرُها قُدام الإبلِ، والمعنى: هذا الزجر لها كان سَبَباً لِسراعها وتَقَدُّمِها الإبلَ. هذا البيتُ الثَّالثُ للنَّابغةِ الجَعديِّ.

قال جارُ اللَّه: «بَلْهَ» على ضربين، اسمُ فعلٍ، ومصدرٌ بمعنى التَّرك مضافٌ، يقالُ: بَله زَيدٍ [6]-كأنَّه قالَ: تَرك زَيدٍ[6]، وأنشد أبو عُبيدٍ[7] قوله:

بَلهَ الأكفِ كأنَّها لم تُخلَقِ

منصوباً ومجروراً، وقد رَوى أبو زَيدٍ فيه القلب إذا كان مَصدراً وهو قَولُهم بَهلَ زَيدٍ.

قالَ المُشَرِّحُ: صَدرُ البيت[8]

---

(١) شرح الأندلسي: ١٢٥/٢.

(٢) في (أ).

(٣) هذه الرواية لم ترد في الديوان، وانظرها في عرائس المحصل: ٨٠/٢.

(٤) في (أ) عجلى.

(٥) في (أ) هذه.

(٦ - ٧) في (ب).

(٧) في (أ) أنشد أبو عبيدة، وكذلك في المفصل (ط)، أمّا نسخة الصغاني فهي كما أثبته وكذلك أغلب شروح المفصّل، وفي نسخة (طهران) من المفصل تحرف إلـى (عبداللّه) والمقصود هو أبو عبيد القاسم بن سلاّم، وهذه الرواية عنه موجودة في كتابه «غريب الحديث»: ١٨٦/١. قال أبو عبيد والأكف ينشد بالخفض والنّصب على معنى دع الأكفّ. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصّل: ٦٣ والمنخّل: ١٠٠ وشرح الخوارزمي: ٦٣، وزين العرب: ٣٤، وشرح ابن يعيش: ٤٧/٤. وانظر: كتاب الشعر لأبي علي: ١٠، وشرح الأشموني: ١٢١/٢، والتصريح: ١٩٩/٢، والخزانة: ١٠/٣.

(٨) لكعب بن مالك الأنصاري، ديوانه: ٢٤٥.

تَلِدُ الجَمَاجِمَ ضاحياً هاماتها   بلهَ الأكفِّ...... البيت

في «حاشِيةِ المفصل[1] «بَلهَ الأكفِّ» اسمُ فعلٍ تقديره دَع الأكُفَّ كأنّها لَم تخلقِ أي قَطَعَها من الأيدي كأنَّ الأكفَّ لم تكُن عَليها مَخلوقةً.

قال جارُ اللَّه: «فَعَالِ على أربعةِ أوجهٍ[2]، الّتي في مَعنى الأمرِ كَنزالِ وتَراكِ، وبَراكِ ودَراكِ، ونَضارِ، وبَدادِ أي ليأخذ كل منكم قرنَه، ويقالُ أيضاً: جاءَت الخيلُ بدادِ أي مُتَبَدِّدَةً ونعاءِ فلاناً، ودَبابِ للَضَّبُعِ أي دُبّي، وخَراجِ لُعبَةٌ للصِّبيان أي اخرجوا، وهي قِياسٌ عندَ سيبويهِ في جَميع الأفعالِ الثُّلاثيَّةِ، وقد قَلَّت في الرُّباعيّة كقِرقارِ في قولِهِ[3]:

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبا قِرْقَارِ

وَقالَ[4]:

يَدعُو وَلِيدُهُمْ بها عِرعَارِ

قالَ المُشَرِّحُ: دَرَاكِ: أي أدرك، ونَظارِ أي انظُر. مَعناه قَرْقَرَ كالرَّعدِ وبَعدَه:

واختَلَطَ المعرُوفُ بالإنكارِ

كأنَّه يَعني من صَوتِ الرَّعدِ، والمنكَرُ منه. البَيتُ الثّاني للنابغةِ الذُّبيانيّ إذ لم يَجد من الصبيان أحداً رَفَعَ صوتَه قائلاً: (عِرعار) فإذا سَمِعوا صَوته

---

(١) ساقط من نسخة ليدن.

(٢) في (ب) أضرب.

(٣) البيت في إثبات المحصل: ٦٤، والمنخل: ١٠١، وشرح الخوارزمي: ٦٣ وزين العرب: ٣٤، وشرح ابن يعيش: ٤٩/٤، ٥٢، والأندلسي: ١٢٦/٢ وانظر التعليق المختصر: ٢٧.

(٤) البيت للنابغة في ديوانه: ١٠٢.
توجيه إعرابه في إثبات المحصل: ٦٤، والمنخل: ١٠١ والخوارزمي ٦٣، وزين العرب: ٣٤، وشرح ابن يعيش: ٤٩/٤، ٤٠، والأندلسي: ١٢٦/٢. وانظر: التعليق المختصر: ٢٧، والتذييل والتكميل: ٢٨/٥.

خَرَجُوا إليه فَلَعِبوا معه تلكَ اللُّعبَة.

قالَ جارُ اللَّه: «والّتي في مَعنى المَصدَر المَعرفةِ كفَجارِ للفُجُورِ، ويَسارِ للمَيسَرَة وجَمادِ للجُمود، وحَمادِ للمحمدةِ».

قالَ المُشرِّحُ: الوَجهُ في جَمادِ بالجِيم أن يُقالَ، وحَماد للمَحمدة بمعنى الحمود لِتوافي في التَّأنيث أخوَاتِها. قالَ أبو سَعيدٍ السِّيرافي[1]: غيرَ أنَّ الّذي عُدِلَ عَنه هذا اللّفظ كأنَّه الحَمدة والجَمدة أو ما جَرى هذا[2] المَجرى من المؤنَّثِ المَعرفةِ.

قالَ جارُ اللَّه: «ويَقولون لِلظِّباءَ إذا وَرَدَتِ الماء فلا عُبابِ، وإذا لم تردِ الماء فلا أُبابِ، ورَكبَ فلان هَجَاجِ أي: الباطِلَ ويقالُ / دعنى كَفافِ أي تَكفُّ عَنِّي وأكفّ عَنك، ونَزلَت بَوارِ على الكفّار، ونَزَلَت بَلاءِ على أهلِ الكِتابِ». [٧٧/ب]

قالَ المشـرّح: رَكِبَ فلانٌ هَجاجِ، إذا رَكِبَ رأسَهُ في الهَجِيجِ، وهو الوادِي العَميق.

قالَ جارُ اللَّه: والمَعدولةُ عن الصِّفةِ كقولِهِم في النِّداءِ يا فَسَاقِ، ويا خَبَاثِ، ويا لَكَاعِ، ويا رَطَابِ[3]، ويا ذَفَارِ، ويا خَصَافِ، ويا حَبَاقِ[4] ويا خَرَاقِ.

قالَ المُشرّح: أي يا فاسقةُ ويا خَبيثةُ، ويا لَكعاءُ، ويا رَطبةَ الهَنِ ويا مُنتِنَةُ من الذِّفرِ وهو النَتَنُ، ويقال للدُّنيا أم ذِفرٍ، ويا خاصفةُ[5] من الخصفِ وهو الضُّراط، ويا حابقةُ، ويا خارقةُ من الخَرق بالخاء المعجمة وهو الذّرق.

---

(١) شرح الكتاب: ٤/ ١٢٠.
(٢) في (أ) مجرى هذا.
(٣) في (أ) يا ذفار، ويا رطاب.
(٤) في (ط) يا خراق، ويا حباق.
(٥) في (أ) يا ضارطة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وفي غير النداءِ نحو حَلاَقِ وجَبَاذِ للمنيَّةِ ـ وضَرَامِ للحَربِ، وكَلامِ وَجَداعِ وأزامِ لِلسَّنةِ، وحَنَاذِ للشَّمسِ، وسباطِ للحُمَّى، وطَمارِ للمَكَان المُرتَفع يقالُ: هوى من طَمارِ «وابنا طَمارِ» ثَنِيَّتانِ[1]. وَوَقَعَ في بَناتِ طَمارِ وطبارِ أي في دواه، ورَماه اللَّهُ ببنتِ[2] طَمارِ وسَبَّتُهُ سُبّه تكونَ لِزَامِ أي لازمةٌ».

قال المشرِّحُ: سميت بذلك لأنَّ المنيةَ تحلقُ وتجذُّ، والحربُ تضرمُ، وسنة القَحطِ تكلَحُ وتخدَعُ وتأزمُ أي تَعضُّ، والشَّمسُ تَحْنِذُ أي تَشوي، والحُمى تَسبط أي تَمُدُّ والمكان المُرتَفعُ كأنَّه طامِرٌ أي واثبٌ، وَوَقعَ في دَواه كالجِبالِ، الباءُ والميمُ كأنَّهما يَتعاقَبانِ لكونِهما شَفَهِيَّتَينِ ومنه ما زِلت على هذا الأمرِ راتباً وراتما.

قال جارُ اللَّهِ: «ويقولن للرَّجُلِ يَطلع عليهم يكرهون طَلعَتهُ: حَدَادِ حُدّيه؛ «وكَرارِ» خَرَزَةٌ يؤخَّذنَ بها أزواجَهُنَّ يَقُلنَ: «يا هَصر. اهصريه، ويا كَرارِ كُرِّيه، وإنْ أدبر فَرُدّيه، وإن أقبلَ فَسُّريه» وفي مَثَلٍ «فَشاشِ فُشِّيه من آستِه إلى فِيه» و«قطاطِ» في قَوله[3]:

أطلت فـراطَهم حتى إذا مـا قَتلتُ سـراتَهم كـانت قَـطَاطِ

أي كانت تلك الفعلة كافيةً لي وقاطةً لِثَأري أي قاطعةً، ولا تبل فلاناً عندي بلالِ أي باله، ويقال لِلّداهِيَة: صُمى صَمَام، وكويتُه وقاع وهي سِمَةٌ على الجاعرتين، وقيلَ في طولِ الرأسِ من مُقَدّمِهِ إلى مُؤَخَّرَتِهِ قالَ:

---

(١) معجم البلدان: ١/ ٧٨ وكتاب «فعال» للصغاني.

(٢) في (ب) بنات.

(٣) البيت لعمرو بن معدي كرب الزّبيدي، ديوانه: ١٣٤.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٦٥ والمنخّل: ١٠١، والخوارزمي: ٦٣ وزين العرب: ٣٤، وشرح ابن يعيش: ٤/ ٥٨، والأندلسي: ٢/ ١٢٧، وعرائس المحصل: ٢/ ٨٥ وانظر الصحاح: (قطط) وكتاب فعال للصّغاني: ٦٠ والخزانة: ٣/ ٧٥.

وكنتُ إذا مُنيتُ بخَصمِ سُوءٍ   دَلَفتُ له فأكويه وَقَاعِ»

قالَ المُشرِّحُ: أي يا حادَّةُ حُذِّيهِ والمعنى يا داهيةُ المانعة امنعيه عن مَصيره إلينا، يَؤخِّذن من الأُخذ بالضَّم، وهي: رُقية كالسِّحرِ أو خَرَزٌ يَعقِدنَها عَقد السّحر. الهَصرُ هو الكَسر والإمالةُ[1] ومه أسدٌ هصورٌ لكسرهِ الفرائِسَ، «كرارِ» خَرَزَةٌ تُؤخَّذُ بها نساءُ الأعراب. «الكرُّ» يَتَعدَّى ولا يَتَعدَّى وكُرّيه من المُتَعدّى، فشُّ الزِّقِّ إذا أخرجَ ما فيه من الرِّيح وفي المَثَل[2]: «لأَفُشَّنَّك فشَّ الوَطَبِ» والمعنى: يا داهِيَةُ أخرجي منه ريحَ الكبرِ. قَطاطِ: بمعنى حَسْبِي، أي أطلُبُ إمهالهم، والثَّاني إلى أن قَتلتهم. مَعنى المثل: استمري على الصَّم[3] يا صمام، أي: كُوني شديدةً، وأصلُها من الحَيَّةِ الصَّمَّاءِ وهي التي لا تجيءُ بالرُّقى فكأنَّها تَصِمُّ عنها. والجاعرتان: مَضربا الفَرَس بذنبهِ على فَخِذَيهِ، من الجَعرِ وهو النَجوُ، دَلَث ودَلَفَ متقارِبان. هذا البيتُ لعوفِ بن الأخوَصِ[4]:

أولئكَ إخوَتي وخِيارُ رهطي   بِهِم نُهضي حَسبتُ أو امتِنَاعِي

ومَعنى البيت على حَسَبِ مَعنى الأوّل: أي أهزِمُه، وعلى حَسب معنى الثَّاني أضرب قَونَسَهُ.

قالَ جارُ اللَّه: «والمَعدولةُ عن فاعلةٍ في الأعلامِ كَحَذامِ، وَقَطامِ

---

(١) في (أ) والإصالة.

(٢)

(٣) في (أ) الضّيم.

(٤) هو عوف بن الأخوص، واسمه ربيعة بن جعفر بن كلاب بن عامر بن صعصعة، يكنى أبا يزيد شاعر جاهلي شهد يوم الفجار. أدرك الإسلام وفي إسلامه خلاف اختار له المفضّل. وترجمته في شرح المفضّليات لابن الأنباري: ٣/١، واللآلي لأبي عبيد البكري: ٣٧٧، ومعجم الشعراء ١٢٣.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٦٥، والمنخل: ١٠٢، والخوارزمي: ٦٥، وزين العرب: ٣٤، وابن يعيش: ٥٩/٤، والأندلسي: ١٢٨/٢، وعرائس المحصل: ٨٥/٢، وانظر النوادر: ١٥١، والمخصص: ١٦٥/٦، ٦٩/١٧، وكتاب فعال: ٦٩.

وغَلاب، وبَهانِ، لِنسوةٍ، وسَجاحِ للمُتَنَبِّيَةِ، وكَساب وخَطافِ لكلبتين[1] وقَتام وجَعارِ وفَشاحِ للضَّبُع، وحَصانِ وسَكاب لفرسين، وعَرارِ لبقرةٍ يُقالُ: «باءَت عرارِ بكَحْلِ»، وظَفارِ للبلدِ الّذي ينسب إليه الجزع، ومنها قولهم: «مَن دَخَلَ ظَفارِ حَمَّرَ»، وملاع وَمناع لهَضبَتَينِ وَوبارِ وشَرافِ لأرضين، ولَصافِ لِجَبَلٍ وبَرَاحِ للشَّمس.

قالَ المُشرِّحُ: حَذام: من الحَذم، وهو القَطعُ، كما أنّ قَطام من القَطم وهو القَصُّ. الذي نسألُ عنه في هذا الباب هو قول[2] الشّيخ في الكَلام المتقدِّم: المَعدولةُ عن الصّفةِ كقولهم في النِّداءِ: يا فَساقِ، وقوله ها هنا: المعدولةُ عن فاعلةٍ في الأعلام كحَذام وقَطام، كيفَ لم تُقلَب والمَعدولةُ عن فاعلةٍ في الصِّفة والأعلام؟ والجَوابُ أن المَعدولَة عن الصِّفةِ لَيست بمَعدولةٍ عن فاعِلةٍ على سَبيل الثَّبات بدَليل يا رَطاب: ألا تَرى أنَّ رَطابِ غَيرُ مَعدولةٍ عن راطِبَةٍ، بَل عن رَطْبَةٍ سَجَاحِ[3]: امرأةٌ من بَني يَربوع، تَنبَّأت، وهي امرأةُ مُسيلَمةَ الكَذّاب، واشتقاقها من قولهم مِشيَةٌ سُجُح أي سَهلةٌ. كَساب: من الكَسب، كما أنَّ خَطَافِ من الخَطْفِ. سُمي الضَّبُعُ بجَعَارِ لِتَلَطُّخِها بجُعرِها فكأنّها تَجمعه، وبقَثامِ من قَثَمَ، واقْثَم بمعنى جَمَعَ واجتَمَعَ، ومن ثَمَّ سُمِّيت جَعارِ، وفي المَثَل[4] / «رُوغِي جَعَارِ وانظُري أينَ [٧٨/أ]

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ١٢٨/٢ شرح هذه الفقرة.

(٣) انظر كتاب «فَعَالِ» للإمام الصّغاني: ١٧ وسَجاح: هي بنت الحارث بنُ سويدٍ بن عُقفان اليَربوعيّة التّميميّة. ادّعت النّبوة بعد وفاة النّبي ﷺ، وكانت تجد المساعدة والمناصرة من أخوالها بني تغلب فاجتمعت عليها جُموع من بني رَبيعة وتَميم، وقَصدت اليمامة، فتلقاها مسيلمة الكذاب، ثم تفاوضا وتزوجها مسيلمة، ثم أسلمت سجاح بعد مقتل مسيلمة وحَسُنَ إسلامُها، وأقامت بالبصرة. انظر أخبارها في تاريخ الطبري: ٢٣٧/٣، والأغاني: ١٦٥/١٨، والكامل: ١٣٥/٢.

(٤) انظر جمهرة الأمثال: ٤٨٨/١، ومجمع الأمثال: ٢٨٩/١، والمستقصى للزمخشري: ١٠٥/٢.

المَفَرّ»؟ فَشَاحِ عَلَمٌ للضَّبْعِ، خَصَافِ: بالصّادِ المهمَلة واشتقاقُه يعـرف بقوله[1]:

خَصَفْنا بآثارِ المَطِيِّ الحَوَافِرا

سَكَابِ: من السَّكبِ، وكذلك تُشَبَّهُ الفرسُ الكثيرةُ الجَري بالبحر، ومن ثَمَّ قالَ عليه السَّلام على ما أعثَرَنِي عَليه (أمثالُ أبي عُبيدٍ)[2] في فَرَسٍ رَكِبَهُ وجدتهُ بَحراً، ولهذا يُقال له «اسكوب» عَرارِ[3] وكَحْل بفتح الكافِ وسكون الحاء: هما بَقَرَتَان تَناطَحتا فماتَتا جَميعاً فقيلَ[4]: «باءَت هذه بهذه» يضربُ لكلّ مستويين. حَمَّرَ: تكلَّم بالحِميَرِيَّة[5]، وهذا كما يقالُ في المثلِ الأعجميِّ[6]: من دَخَلَ قَريةَ الغُورِ تَغَاوَر». مَلاعِ من المَلَع: وهو السَّير الخَفيفُ سُمِّيت بذلك[7] لأنَّ من انحدر عنها أسرعَ، مناعِ من المَنعِ. وبَارِ: كانت لعادٍ، واشتقاقهـا من وَبَرَتِ الأرنَبُ توبيراً، إذا أخفَت أثرَها لمَشيها في الحزُونَةِ، فكأنها في منخَفَضٍ من الأرضِ، كما أنَّ شَرافِ سمّيت لظهورِهَا

---

(١) البيت لمقعاس العائذي، واسمه مسهّر بن النّعمان العائذي القرشي يكنى أبا جعدة. انظر معجم الشعراء: ٤٠٤، والمؤتلف والمختلف: ٧٩. والبيت له في اللسان: ٧٢/٩ (خصف) وروايته هناك: (خصفن) وصدره:

أولى فأولى يا مرأ القيس بعدما

(٢) كتاب «الأمثال» لأبي عبيد القاسم بن سلاّم طبع ضمن مطبوعات مركز البحث العلمي بكلية الشريعة بمكة بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش سنة ١٤٠٠ هـ وانظر تشبيه العرب الفرس الكثير الجري بالبحر في أمثال المفضل الضبي: ص ٢٥.

(٣) في (أ).

(٤) وفيهما المثل: باءَت عَرَارِ بكَحْلٍ» انظر جمهرة الأمثال: ٢٢٦/١، والمستقصى: ٢/٢.

(٥) في كتاب عرائس المحصل: ٨٧/٢، عن الأصمعي أنّ رجلاً من العرب دخل على ملك ظفار فقال له الملك: (ثب) ـ وثب بالحميرية اجلس ـ فوثب الرجل فاندقت رجلاه فضحك الملك، وقال: ليست عندنا عربيتك، ومن دخل ظفار حمّر» أي تكلم بالحميرية وانظر: المثل في المستقصى: ٣٥٥/٢.

(٦) نقل صاحب المسترشد في شرح المفصل هذا المثل عن الخوارزمي.

(٧) في (أ) ولعلها المعروفة اليوم باسم «اللّصافة» في شمال شرق المملكة العربية السعودية.

فكأنَّها على شَرَفٍ من الأرض لَصَافِ[1]: من منازل بَني تَميم، قال[2]:

قَــد كُنتُ أحسِبُكُم أُسُـودَ خفيَّــة   فــإذا لَصَــافِ تَبيضُ فيهــا الحُمَّــرُ

واشتقاقُها على ما رأيتُهُ في (حاشيةِ المفصَّل)[3] مِنْ لَصَفَ لونهُ إذا بَرَقَ. سُمّيت الشَّمسُ ببراحِ، لأنَّها أبداً في الزَّوالِ والبَرَاحِ، فإنْ سألْتَ: فما بَالُهم جَعلوا «حَنَاذِ» من الصِّفاتِ و «بَرَاحِ» من الأعلامِ مع أنَّ كلاًّ منهما اسمٌ للشَّمسِ؟ أجبتُ: لأنّه إذا قِيل للشَّمسِ حَنَاذِ فمحصولُه الشَّمسُ حانِذَةٌ، وإذا قِيل للشَّمس بَرَاحِ فَمَحصولُه الكَوكَبُ الذي يُسمى الشَّمسَ يُسمَّى أيضاً بَرَاحِ كما إذا قُلت: أبُو حَفصٍ عُمَر.

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ والبِناءُ في المعدُولةِ لُغَةُ أهلِ الحِجَازِ، وبنُو تَميمٍ يعربونَها، ويَمنعونَها الصَّرفَ، إلاَّ ما كان آخرُه راءً كقولهِم: حَضَارِ لأحدِ المُحلفين، وجَعارِ فإنَّهم يوافقون فيه الحِجازيين، إلا القليلَ مِنهم كقولِه[4]:

ومرَّ دهـرٌ   عــلى   وَبــارٍ   فــهَـلَكَــت جَــهــرةً وبــارُ

بالرّفع».

---

(١) انظر: معجم البلدان: ١٧/٥.

(٢) البيت لأبي المهوِّش الأسدي، وقيل المهوس بالسِّين المهملة، اسمه حوط بن رئاب، شاعر مخضرم أسلم ولم ير النبيّ ﷺ، بينه وبين نهشل بن حرّي مناقضـات. انظر الإصـابة: ٢١٧/٤، والخزانة: ٨٦/٣، والبيت من قصيدة أوردها البغدادي نقلاً عن «ضالة الأديب» لأبي محمد الغندجاني. وانظر معجم البلدان: ١٧/٥، واللّسان (حمر) و(لصف).

(٣) حاشيةُ المفصَّل: ١٢٠.

(٤) البيت للأعشى ميمون بن قيس. ديوانه: ٢٨١ من قصيدته التي أولها:

ألــم   تــرو   إرمــاً   وعــادا   أودى بــهــا الــليــل والــنــهــار

تـوجيه إعـراب البيت وشرحـه في إثبـات المحصـل: ٦٥، والمنخّـل: ١٠٢، والخوارزمي: ٦٦، وزين العرب ٣٥، وشرح ابن يعيش: ٦٥/٤ والأندلسي: ١٢٩، وعرائس المحصل: ٨٩ وهو من شواهد كتاب سيبويه: ٤١/٢، انظر شرح أبياته لابن السيرافي: =

قال المشرِّح: إنما يوافقُ بنو تَميمٍ للحِجازيين لأنَّ الراءِ أشدُّ مُناسبةً للكَسرةِ من سائِرِ الحُروفِ، ولذلِكَ نَرى الألثَغَ يخرِجُ الرّاءَ ياءً، ومن ثَمَّ تُمللُ مع الراءِ المكسورةِ الفَتحةُ، وذلِكَ في نحو: مِنَ الصغرِ ومِنَ الكبرِ، ولهذا نقلـت[1] الراءُ المكسورةُ إلى الحروفِ المُستعليةِ، ولا كذلك سائرُ الحروفِ، حَضارِ وجَعارِ: لِكوكبين يَطلُعان قبلَ سُهيلٍ وهما المُحلِّفان لِتَحالُفِ[2] النّاسِ بكلِّ واحدٍ منهما، يَحلِفُ بَعضُهم أنّه سُهَيلٌ، ويحلِفُ البَعض أنه لَيس به. البيتُ للأعشى، وهو على مَذهبِ ذلِكَ القليل[3]. فإن سألتَ لَعلَّ تَحويلَه مُعرباً لِضرورةِ الشّعرِ؟ أجبتُ: ذكرَ الشيخُ أنَّ ضَرورةَ الشّعرِ لا تجيزُ إعرابَ المبنيِّ. ما بعدَ البيت[4]:

وَحيٍّ بـالحيِّ من جَديسٍ ... يـومٌ مـن الشَّـرِّ مُسـتـطارُ
وأهـلَ جَـوٍّ أتـت عَليهـم ... فـأفسـدَت عَيشَهم فبَـارُوا
وقَبلهُـم غـالت المَنَـايَـا ... طَسمـا ولم يُنجِهم حِـذارُ
بـادُوا كَمـا بـادَ أوَّلـوهُم ... عَفَّى عـلى آثـارِهِم قِـدَارُ

زَعم ابنُ إسحاقَ[5]: أنَّ أميمَ بن لاوذ بن سام بن نوح نَزلوا «وَبَارِ» فكثروا وزَركوا ثم عَصَوا فأصابتهم من اللّهِ نِقمَةٌ فَهلكوا وَبقِيَت منهم بقيّةٌ يقال لهم النّسناسُ للرّجُلِ منهم يدٌ ورجلٌ من شِقٍّ واحد ينفُرون نَفر الظباءِ. و «وَبارِ» بلادٌ لا يطؤُها أحدٌ من الإنسِ لما فيها من حسِّ الجِنِّ، وهي فيما

= ٢/٢٣٩ والتعليق المختصر: ١٨ وشرحها للكوفي: ١٤٢، وانظر المقتضب: ٣/٥٠، ٣٧٦، وأمالي ابن الشجرى: ٢/١١٥ والمحصول في شرح الفصول: ١٩٥، وشرح الأشموني: ٣/٢٦٩..

(١) في (أ) يغلب.

(٢) في (ب) لحلف.

(٣) في (أ) القائل وفي شرح الأندلسي: ٢/١٣٠ القبيل.

(٤) الديوان ص ٢٨١ ـ ٢٨٢ وردت الأبيات في الديوان غير متتالية، وانظر اختلاف الرّواية هناك.

(٥) هو صاحب السيرة التي هذّبها ابن هشام.

يَزعمون أكثرُ أرضِ اللّهِ نَخلاً وشَجَراً[1]. وحُكِيَ أنَّ رَجُلاً وَقَفَ في الجاهِليّةِ على بَعيرٍ له بعُكاظ مثلَ الشّاه وهو يَقولُ[2]:

وَمن يُعــطِني ستّــاً وستّين بَكــرةً   هِــجــانــاً وأُدمــاً أَهْــدِهِ لِـوبَـارِ

ثم ضَرَبَ بَعيرَهُ فَلَمَع به لَمعَ البرقِ قال الفرزدقُ[3]:

وَلَقَـد ظَلَلتُ أبـاكَ تَـدعُـو دَارِمــاً   كَــظَلاَلِ مُلتِمِسٍ طَـرِيـقَ وَبَــارِ

جِئنا إلى بناءِ فَعَالِ: قالَ النّحويونَ: الأصلُ فيها الّتي بمعنى الأمرِ وبناؤُها لِجَريها مَجرى أمرِ المُخاطَبِ وسَدِّها مَسَدَّه، وأمّا الّتي بمعنى المَصدَرِ المَعرفةِ والمَعدولتان فَمُشَبَّهٌ بِفَعالِ الّتي هي بمعنى الأمرِ من حَيثُ الصُّورةُ، واجتِماعِهما على وَزنٍ، وهذا يَنتَقِضُ بنحو السَّحابِ والظَّلامِ والغَمَامِ، فإنّ، تلك المُشابَهَةَ فيها قائِمةٌ وهيَ مُعَربةٌ[4].

---

(١) هذه الحكاية التي أوردها المؤلف هنا عن ابن إسحاق لا أوافق على صحتها بل هي من توهمات القصاص والأخباريين. ولعلّ الصواب هو ما ذهب إليه أبو محمد الغندجاني المشهور بالأسود الأعرابي في كتابه: «فرحة الأديب» ٥٦، في الرد على ابن السيرافي الذي أثبت في شرح البيت ما رواه الخوارزمي هنا، بل ان الخوارزمي نقل عنه دون إشارة إليه. قال أبو محمد: والصواب أن وبار هي من ناحية الشحر، آخر رمال بني سعد بن زيد مناة بن تميم، وذلك أن وبار بن أميم بن لاوذ بن سام بن نوح نزلها فسميت به، وقريباً من تحديد أبي محمد حددها الجغرافيون في كتبهم منهم البكري في معجم ما استعجم: ٨٣٥، وياقوت في معجم البلدان: ٣٦٥/٥، والحميري في الروض المعطار: ٦٠٦ والزمخشري في الجبال والأمكنة: ٢٢٤. ويورد بعضهم ما قيل حولها من قصص وحكايات غير معقولة بلفظ: زعم بعضهم أو زعموا... ومن تحديدهم يتضح لنا أنها تقع في الجزء الغربي الجنوبي مما نسميه اليوم - (الربع الخالي) وهي منطقة رملية واسعة جداً في الجزء الجنوبي الشرقي من المملكة العربية السعودية وهي منطقة موحشة لخلوها تقريباً من السكان، ولعل هذا ما جعل الإخباريين والقصاص ينسجون حولها الأخبار التي لا يمكن أن تصدق.

(٢) لم أعثر على قائل البيت، وهو في شرح الأندلسي: ١٣٠/٢، وعرائس المحصل: ٩٠/٢، وكلاهما عن التخمير، ويبدو أنه مصنوع مع هذه القصة.

(٣) ديوان الفرزدق:

(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ٣٠/٢ شرح هذه الفقرة من قوله: قال النحويون ثم عقب عليه بقوله: قلت: لم يقل أحد أن العلة في بنائها هي المشابهة لها في الوزن فقط، بل مع الوزن =

وَالوجَهُ: أنَّ التي بمعنى المَصدرِ المَعرفةِ بُنِيَت لتَضَمُّنِها مَعنى اللَّام، وأمَّا الَّتي بِمَعنى الأمرِ فكذلِكَ لأنَّ مَعنى تَراكِ ودَراكِ التَّركُ، والدَّركُ، وهذا كما يُقامُ المَصدَرُ المعرّفُ باللّامِ مقامَ الأمر فإن سألتَ: فَهَل سُمِع بِنَحوِ جَيادِ وحَلاقِ ونَزالِ مَصادرَ لأنَّ فَعالِ بمعنى الأمرِ، لو كانت هي في الأصل فَعالِ بمعنى المَصدرِ[1] المعرّف باللّامِ لجازَ أن يُقالَ: تَراكِها كما لا يُقال التَّراكِها.

أجبتُ: أمَّا الأولُ فلأنَّ هذه الأمثلةَ لا تَخلو من أن تكونَ في الأصل مَصادِرَ أو لا تكون. فلئن كانت فذاكَ، ولئن لم تَكن قلنا: الواضِعُ / أقامَ [٧٨/ب] هذا الوَزنَ مع إرادةِ الوَصفِ والأمرِ به مقامَ المَصدَرِ المُعرَّفِ باللّامِ تسهيلاً للأمرِ على طالبِ الإعرابِ والبناءِ في هذه الأمثلة. وأمَّا الثَّاني: فبَينَ المُعَرَّفِ باللّامِ وبَينَ ما هو في مَعنى المُعَرّفِ باللّامِ[2] تَلاقٍ[3]، ألا تَرى أنَّ العَلَمَ في مَعنى المعرَّف باللامِ في أنَّه[4] لا تَجوزُ إضافتُهُ، وأمَّا المَعدولةُ فإنَّها

= أن يكون معرفة مؤنثة معدولة فالمشابهة بينهما من أربعة أوجه، الوزن واحد منها، وإذا كانت للعلة مجموع أربعة أمور فكيف يرد النقض على بعض العلة.

ثم نقل الأندلسي النص من قوله: والوجه ولم يلتزم بحرفيته، ونسب إلى الخوارزمي كلاماً لم أجده هنا فما أدري هل هو سقط في النسختين المعتمدتين هنا، أو نقله الأندلسي من شرح آخر للخوارزمي غير التخمير. وإليك نصه: والوجه أن التي بمعنى المصدر المعرفة بنيت لتضمنها معنى اللام، ولذلك قالوا: بأن فعال إذا سمي به الفعل لا تدخل عليه النّافية، ومن ثم قالوا في قوله تعالى: ﴿ لا مساس ﴾ بفتح الميم وكسر العين وكذلك في قول الكميت:

لا همام لي لا همام

أي لا أقول همام. هذا تفسير ابن جني وفي «المدخل الكبير» لا وجدت منهم المماسة. هنا ينتهي نصّ الخوارزمي على ما يفهم من كلام الأندلسي. ثم عقب عليه بكلام يطول ذكره قال بعد نهايته: قلت: قد اشتمل هذا البحث على جيد ورديء فليعتف هذا بهذا، وقد اجتهد والجواب عما قال سهل يسير ونقض القواعد المقررة من لدن أربع مائة سنة صعب عسير.

(١) في (أ).

(٢) في (ب).

(٣) في (أ) فرق.

(٤) في (أ) فإنه.

مُتَضَمِّنَةٌ أيضاً[1] لمعنَى لام التَّعريف، لأنَّها في الأصلِ مَصدرٌ مَعرفَةٌ سُمِّي بِهِ، وبُني على الحَرَكَةِ ذَهاباً عن التقاءِ السّاكنين، وعلى الكَسرِ عندَ أهلِ الحِجَازِ لئلَّا يُتَوَهَّمَ أنَّها مُعرَبَةٌ، كما هو مَذهبُ بَنِي تَميمٍ.

تَخمير: فَعالِ بمعنى الأمر قياسٌ، وما كان منه مصدراً فالقياس عَليه باطلٌ وأمَّا ما كان صِفَةً فإنه لا يُقاسُ عليه عندَ سيبويه إلَّا ما جاءَ في النِّداءِ خاصَّةً مثل قَولهم: يا خَباثِ يا فساقِ.

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ هيهاتَ بفتح التاءِ لغةُ أهل الحجازِ، وبكسرها لغةُ أَسَدٍ وتَميمٍ، ومن العَرَبِ من يضُمُّها وقَد قُرِىء بِهن جميعاً، وقد تُنوَّنُ على اللُّغاتِ الثَّلاثِ قال[2]:

تَـذَكَّـرتُ أيَّـامـاً مضينَ من الصِّبـا فَهيهـاتَ هَيهـاتٍ إلينـا رُجـوعَهَـا

وقد رُوي:

هَيهاتُ من مَصبَحِها هَيهاتِ

بِضَمِّ الأوّلِ وكَسرِ الثَّاني، ومنهم مَن يَحذِفُها، ومِنهم مَن يُسَكِّنُهـا، ومنهم مَن يَجعَلُها نُوناً، وقَد تُبدَلُ هاؤُها هَمزةً، ومنهم من يَقولُ: إيهات[3] وإيهان وإيهاً وقالوا: إنّ المَفتوحةَ مفرَدةٌ وتاؤُها للتأنيثِ مثلها في غُرفَةٍ مُظلِمةٍ، ولذلك يَقلبُها الواقفُ هاءً فيقول: هيهاه، وألِفُها عن ياءٍ لأنَّ أصلَها هَيهيَةٍ، من المضاعف كزَلزَلَةٍ، وأمّا المَكسورةُ فجمعُ المَفتوحَةِ وأصلها هَيهاتْ بحَذفِ اللاّم والوَقفِ عليها بالتّاءِ كمسلماتِ».

قالَ المُشَرِّحُ: الأغلبُ على الأصواتِ الأمرُ والنّهيُ إلَّا شتَّانَ وهَيهات

---

(1) في (ب) فإنها أيضاً متضمنة.

(2) لم أعثر على قائل هذا البيت. انظر توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصـل: ٦٧، والمنخّل: ١٠٣، والخوارزمي: ٦٦، وزين العرب: ٣٥، وشرح ابن يعيش: ٦٥/٤، والأندلسي ١٣١/٢، وعرائس المحصل: ٩٠/٢. وهو من شواهد الكتـاب: ٣٥٥/١، والمقتضب: ٣٦١/٤ وأمالي ابن الشجري: ٢٢٥/٢، والأشموني: ١٨/٢، وخزانة الأدب: ٨٨/٢.

(3) في (ب) إيهاك.

فإنَّهما قد وَرَدا في الخَبَر، هَيهات لا تُستَعمَلُ استعمالَ بعُدَ على الإطلاق. قالَ الإمامُ عبدُ القاهِر الجُرجَانِيّ: لا يقالُ هَيهات مِنِّي زَيدٌ بمعنى بَعُدَ مِنّي[1]، ثُمَّ هَيهات [2-لا تكادُ تَجيء-2] إلّا[3] مُكَرَّرةً قال[4]:

فَهيهاتَ هَيهاتَ العَقيقُ وأهلُه

وقالَ تعالى[5]: ﴿هَيهـاتَ هَيهاتَ لِمَـا تُوعَـدون﴾[6] أسَدٌ وتميمٌ يقولون: هَيهاتِ هَيهاتِ بكسرِ التاءِ. وهي قراءةُ أبي جَعفر المَدَني[7]، ومِنهم مَن تقولُ هَيهاتُ بِضَمِّ التّاءِ، وهي قراءةٌ للزُّهري[8]، ومنهم مَن يَضُمُّها بالتَّنوين وهي قراءةُ أبي حَيوَةَ[9]، ومنهم مَن يكسِرُها بالتّنوين وهي قراءةُ عِيسى بن عُمر[10]، ومنهم مَن يَفتَحُها بالتَّنوين وهي قراءةُ الأعرجِ[11]، ومنهم

(١) في (ب).

(٢ - ٢) في (أ).

(٣) في (ب) مكررة ساقطة منها لفظة (إلّا).

(٤) عجزه:

وهيهات خلّ بالعقيقِ نُواصلُه

تقدم ذكره في باب الإضافة. وانظر المسائل الحلبيات لأبي علي: ١٩٣.

(٥) في (أ).

(٦) سورة المؤمنين: آية: ٣٦.

(٧) هو: يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني، أحد العشرة تابعي مشهور كبير القدر. غاية النهاية: ٣٨٢/٢.

قراءته في معاني القرآن للفراء: ٢٣٥/٢، ومختصر ابن خالويه: ٩٧.

(٨) لعلّه عبدالله بن عمر الزهري. روى عن أبي زيد الأنصاري عن أبي عمرو. غاية النهاية في طبقات القراء: ٤٣٨/١.

(٩) أبو حيوة الحضرمي الحمصي سريح بن يزيد ٢٠٣ هـ صاحب القراءة الشاذة ومقرىء الشام. ذكره ابن حبان في الثقات. غاية النهاية: ٣٢٥/١ قراءته في زاد المسير: ٤٧١/٥، والمحتسب: ٩٠/٢.

(١٠) عيسى بن عمر الثقفي: عرض على ابن أبي إسحاق والمحدري، وسمع وروى عن ابن كثير، وابن محيصن، وعنه اللؤلؤي، وهارون بن موسى والأصمعي والخليل. طبقات النحويين: ٢١ ونزهة الألباء: ٢١، وغاية النهاية: ٦٠٢/١ قراءته في معاني القرآن للفراء: ٢٥٧/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٤١٨/٢، والمحتسب ٩٠/٢.

(١١) عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود الأعرج مولى بني هاشم. أدرك أبا هريرة وروى عنه مات =

مَن يضمُّ الأولَ ويَكسِرُ الآخر وهي قراءةُ قُعنُب[1]، ومنهم مَنْ يَكسِرُ[2] التّاء، وهي قِراءَةُ عِيسى الهمذاني[3] الواقف يَقلُبها هاءً عنـدَ الكسائي والبَصريّين، وأمّا عندَ الفَرّاءِ وأصحابِهِ فالوقفُ عليها بالتّاءِ لأنَّ ما قَبلها ساكِنٌ فصارَ بمنزلةِ التّاء في بنت وأخت وهنّه[4] في (حاشية المفصل)[5] إن قيل ما الاسمُ الذي يكون تارة مفتوحاً في المُفردِ مكسوراً في الجَمع قِيلَ: هَيهات في المُفرد بالفَتح، وفي الجَمعِ بالكَسرِ، وهذا صَنعَةُ التَّصـرِيفيّن، وأصلُها هَيهات، وَوَزنُها فَيعَلات[6] فحذِفَ منه اللاّمُ الثّانيةُ في الجَمع.

فإن سألتَ: فَما الفرقُ بينها مُفرداً وبَينها جَمعاً من حَيثُ المَعنى؟ أجبتُ: هَيهات إذا كانَ جَمعاً كانَ أشدَّ إبعاداً من المُفرَدِ لِتناوُلِهِ أنواعَ البُعدِ. إليكَ رُجُوعُها قدَّم فيه صِلَةَ المصدَرِ على المَصدَرِ ومثله[7]:

والسَّيرُ عن حَلَبٍ إليك رَحيلُ

قالَ جارُ اللَّهِ: «فَصلٌ؛ والمَعنى في شَتّان تَبايُن الشَّيئين في بَعض المَعاني والأحوال، والّذي عَليه الفُصحَاءُ شَتّان زَيدٌ وعَمرٌو، وشَتّان ما زَيدٌ وعمرٌو قال:

= بالإسكندرية سنة ١١٧ ترجمته في نزهة الألبا: ١٨، وغاية النهاية: ٣٨١/١، وقراءته في زاد المسير: ٤٧١/٥ وهي قراءة أبيّ بن كعب.

(١) قعنب بن أبي قعنب البصريّ، أبو السمّال، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة ترجمته في غاية النهاية: ٤٧/٢. قراءته في المحتسب: ٩٠/٢.

(٢) في (أ) يسكن.

(٣) عيسى بن عمر الهمداني الكوفي، مقرىء الكوفة بعد حمزة وفاته سنة ١٥٦ هـ ترجمته في غاية النهاية: ٦١٢/١. وقراءته في المحتسب لابن جني: ٩٠/٢.

(٤) حاشية المفصل: ١٢٠.

(٥) لم يرد في نسخة ليدن.

(٦) في (أ) فعللات.

(٧) انظر شرح الأندلسي: ١٣١/٢.

شَتَّــان مــا يَــومي على كــورِهــا ويــومِ حَــيَّــانَ أخِــي جــابِــرِ

قال[1]:

شــتَّــان هــذا والــعِــنَــاقُ الــنَّــومْ والمَشــرَبُ البــاردُ في ظِــلِّ الــدَّومْ

وأمَّا نَحو قَولِهِ:

لشتَّانَ ما بينَ اليَزيدَينِ في النَّدى يَــزيــدِ سُليمٍ والأغــرِّ بنِ حــاتِمِ

فقد أباه الأصمعي، ولَم يَستَبعِده بعضُ العُلماء عن القِياسِ».

قالَ المشرّحُ: شَتَّانَ: من الشَتّ وهو التَّفرّقُ والتَّباعدُ، وبُني هو وهَيهاتَ على الفَتح لِوُقوعِهما موقعَ الفِعل الماضي. الّذي عليه الفُصحاء شتّانَ زَيدٌ وعمرٌو ولأنَّ التفرُّقَ والتَّباعُدَ لا يكونُ إلّا بين اثنين، وكذلك: شتّان ما زيدٌ وعمرٌو، لأنَّ ما مزيدةٌ. قال الأصمعي: لا يقالُ شتّان ما بينهما، لأنّك إذا جعلتَ ما مزيدةً لم يبقَ في الكلام لشتَّان فاعلٌ، وإن جعلتَه بِمَعنى الّذي

[٧٩/أ] كُنتَ قَد جَعَلتَ فاعلَ / شَتَّان شَيئاً واحِداً، وهو كما عُلمَ يَقتَضِي شَيئَين[2]. ولم يَستبعِده بَعضُ العلماءِ عن القياس. لأنَّ الفاعِلَ فيه من حَيثُ المَعنى شَيئان، ونَحوه ﴿عَوانٌ بينَ ذلِكَ﴾ البيتُ الأوّلُ للأعشى[3]، وقبلَه:

---

(١) نسبه ابن المستوفي إلى لقيط بن زراره بن عدس التميمي، وهو أخو حاجب بن زرارة صاحب القوس يكنى أبا دختنوس، وهي ابنته، وأبا نهشل. وقال صاحب المنخّل هو للأعشى. ولم أجده في ديوان الأعشى، وربما أن الذي جعله يتوهمه للأعشى أن الزمخشري أنشده بعد بيت الأعشى فتوهمه له. وأنشدا قبله:

يــا قــوم حــرقــتــمــونــي بــاللّوم ولم أقــاتــلْ عــامــراً قبــل اليــوم

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٦٩، والمنخّل: ١٠٤، والخوارزمي: ٦٧، وزين العرب: ٣٥، وشرح ابن يعيش: ٣٧/٤، ٦٨، والأندلسي: ١٣٢/٢، وعرائس المحصل: ٩٣/٢ وانظر المقتضب: ٣٠٥/٤، والمخصص: ٦٣/١٤، ٨٥، والتذييل والتكميل: ٢٣/٥.

(٢) انظر التعليق المختصر من شرح السيرافي للحسن بن علي الواسطي: ٢٧.

(٣) ديوان الأعشى: ١٣٩ ـ ١٤٧، من قصيدته التي أولها: =

وقَـد أُسلي الهَـمَّ حيـن اعتَـرى   بِـجَـسْـرة دَوسَـرةٍ عـاقِـرِ
شَتَّان مايَومي .... البـيـت

الجَسرَةُ العَظيمةُ، والدَّوسَرَةُ مثلُها[1] والعاقِرُ التي لم تَحمِل، وذلك أصلَبُ لها. «حَيَّانُ»: رَجُلٌ[2] من بَني حَنيفةَ كان يُنادِمُ الأعشى، وله أخٌ يقالُ له: جابرٌ يقول: كُنّا نَشرَبُ ونَنعَمُ مع[3] جابرٍ. [و] جابرٌ[4] كانَ ـ فيما يُقال ـ مَلكاً يُحسِنُ إلى حيَّانَ لأنَّه نديمه. «في ظِلِّ الدَّوْم»: على الإضافةِ أي الدَّائِم ويُروى« في الظِّل الدَّوْم» على الوَصفِ أي الدّائم، ومن أنكر[5] على من رَوى «ظل الدَّومْ» قالَ: أي ظِلٍ يكونُ للدَّوم ؟! وهو شَجَرُ المُقل.

= شـاقـتـك مـن قـتـلـت أطـلالـهـا   فـالـشّـط فـالـوتـر إلـى حـاجـر
والبيتان اللذان أنشدهما المؤلف هنا ليسا متوالين في الديوان بينهما قوله:
زيّـافـةٍ بـالـرَّحـلِ خـطّـارةٍ   تـرمـي بـشـرحـي ميـسـه فـاتـر
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٦٨، والمنخل: ١٠٣، وشرح ابن يعيش: ٣٧/٤، ٦٨ والخوارزمي: ٦٨، وزين العرب: ٣٥، وشرح الأندلسي: ١٣٢/٢، وعرائس المحصل: ٩٣/٢ والتذييل والتكميل: ٢٣/٥.

(١) في (ب).

(٢) قال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٦٩: قال المغربي [الأندلسي] والأخ يقال له جابر، يقول كنا نشرب مع جابر. وهذا غلط ظاهر لمتأمله يلزم منه أن يكون حيّان وجابر مبينين للأخ، وهذا محال. وقال في نسخة أخرى بخطه، وحيّان رجل من بني حنيفة، كان ينادم الأعشى وله أخ يقال لـه جابر فيقول: كنا نشرب مع جابر، وهذا الثاني هو لفظ الخوارزمي بعينه، وسياق تمامه: كنا نشرب ونتنعم مع جابر كان فيما يقال ملكاً يحسن إلى حيّان لأنه نديمه. هذا كلام الخوارزمي وهو غير صحيح، لأنّه يصف حيّان، ويذكر عيشه معه، ولم يكن يشرب مع جابر، إنما كان نديمه أبو حيّان؟، وما فسّره به يدل على فساد ما ذهب إليه الخوارزمي.

(٣) في (ب) معاً.

(٤) في (أ) فقط.

(٥) الذي أنكرها الأصمعي كما سيأتي. وقد رد الصغاني على ما جاء في المفصل من إضافة الظل إلى الدوم قال: والإنشاد الصحيح «في الظل الدوم» أي الدائم وصف بالمصدر قال ابن المستوفي: رواه أبو عبيدة في طل الدوم، وقال يعني المقل، قال الأصمعي قد أحال ابن الحائك، لأنّه ليس بنجد دوم، إنّما هو «في الظل الدوم» أي الدائم وجعله بنجد. قال: الخوارزمي: . . . وأورد نصه المتقدم ثم قال: وأمّا شجر المقل فله ظلّ لا محالة.

البيتُ الثالثَ لرَبيعةَ الرَّقي[1]، وهو مِمَن لا يُستَشهَدُ بشعره لأنَّه مولدٌ.

«اليزيدان»: يَزيدُ بن حاتِم المُهَلَّبي[2] وهو الممدوحُ، ويَزيدُ بن أُسَيِّد السُّلَمِيّ وكان المَنصورُ قد عَقَدَ ليزيدَ بن أسيدٍ[3] على ديارِ مصرَ، وعَقَدَ ليزيدَ بن حاتم على أفريقيَّة، فسارا معاً، وكان يزيدُ بن حاتِم يُموِّنُ الكَتيبَتَين مَعاً، فقالَ رَبيعةُ[4]:

يَـزيـدُ الخَيـرِ إنَّ يـزيـدَ قَـومي ... سَمِيُّـك لا يَجـودُ كمـا تَـجـودُ
تَـقـودُ كَـتِـيـبَـةً ويـقـودُ أُخـرى ... وَتـرزُقُ مَـن يَقُـود ومَـن تَـقُـودُ

---

(١) هو ربيعة بن ثابت بن لجأ بن العيذار الأسدي. قال ابن المستوفي مولى سليم، ومثله البغدادي. أبو ثابت، وقيل أبو شبابه، وتصحفت في إثبات المحصل إلى: سيابه، والخزانة أسامة؟ شاعر غزل عباسي ضرير يلقب بـ (الغاوي) عاصر المهدي والرشيد، وله معهما نوادر وأشعار قال أبو الفرج: وهو من المكثرين المجيدين. توفي سنة ١٩٨ هـ. أخباره في الأغاني: ٣٧/١٥، ونكت الهميان: ١٥١، ومعجم الأدباء: ٢٠٧/٤، والخزانة: ٥٥/٣.

(٢) يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي. ولي مصر سنة ١٤٤ هـ للمنصور ثم ولاه أفريقية (تونس) سنة ١٥٢ واستمر والياً عليها ما ينيف على خمس عشرة سنة توفي سنة ١٧٠ هـ وقيل سنة ١٧١ هـ النجوم الزاهرة: ١/٢ والبيان المغرب: ٨٧/١.

(٣) يزيد بن أُسَيِّد بن زفر السلمي. أمه نصرانية. ولي أرمينية للمنصور، ثم لولده المهدي، وفتح حصن فاليفلا سنة ١٢٦ هـ وفيها توفي. أخباره في المحبر لابن حبيب: ٣٠٥، والكامل: ٢٠/٦..

(٤) قال ابن المستوفي في إثبات المحصّل: ٧٠: وقال الصولي حدثنا سليمان بن داود للمهلبي قال حدثنا القاسم بن محمد، قال لما ولي يزيد بن حاتم أفريقية أتاه رجل من بني سليم من أهل يزيد بن أسيد السلمي فأنشد:

يـزيـد الـخيـران يـزيـد قـومي ... سـميـك لا يـريـد كـمـا تـريـد
يـقـود عـصـابـة وتـقـود أخـرى ... فـترزق من يـقـود ومن تـقـود
شـبيـهـك في الـولايـة والـمسمى ... ولـكـن لا يـجـود كـمـا تـجـود

ولعلّ نسبة المؤلف هذيه البيتين إلى ربيعة سهو منه ـ رحمه الله ـ والرواية المثبتة بالسّند أقرب إلى الصحة.

أما البيت الذي أورده المؤلف فتوجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٧٠، والمنخل: ١٠٤، وشرح ابن يعيش: ٣٧/٤، ٦٨، والأندلسي ١٣٢/٢، والخوارزمي: ٦٧، وزين العرب: ٣٥، وعرائس المحصل: ٩٣، وانظر العقد الفريد: ٢٨٧/١، والتذييل والتكميل: ٢٣/٥، وخزانة الأدب: ٤٥/٣...

قالَ جارُ اللَّه: فصلٌ؛ وأُفٍ يفتحُ ويُضَمُّ ويكسَرُ، ويُنَوَّنُ في أحوالِه، وتَلحَقُ به التَّاء مُنَوَّناً فيَقالُ: أُفَّةً.

قالَ المشرِّحُ: صاحبُ[1] (العَين)[2] الأفُّ وَسَخُ الأُذُن، والتُّفُّ وَسَخُ الأظفارِ، والتَّنفيفُ من التُّفِ كالتَّأفيفِ من الأُفِ، وإنّما بُنِيَ لغَنائِهِ عن الجُملةِ وعلى الحَرَكَةِ فِراراً من التقاءِ السَّاكنين. والحَرَكاتُ في أُفٍ لُغاتٌ.

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ وهذه الأسماءُ على ثلاثةِ أضربٍ منهـا ما يُستعملُ مَعرفةً ونكرةً، وعلامةُ التَّنكيرِ لَحاقُ التَّنوينِ كقولك إيه وإيهٍ، وصَه وصَهٍ، ومَه ومَهٍ، وعَاق وعَاقٍ، وأُفَ، وأفٍّ.

قال المشرِّحُ: ابنُ السّراج[3]: إذا قلتَ: إيهِ يا رجلُ فإنَّما تأمُرُه بأن يَزيدَكَ من الحَديثِ المَعروفِ بينَكُما، كأنَّك قُلتَ: هَاتِ الحَديثَ، وإن قلتَ إيهٍ بالتَّنوينِ فكأنَّك قُلتَ: هاتِ حَديثاً.

قالَ جارُ اللَّه: «ومما لا يُستعمل إلَّا معرفةً نحو بَلْهَ وآمين، وما التُزِمَ فيه التَّنكير كإيهاً في الكفِّ ووَيهاً في الإغراءِ، وواهاً في التَعَجُّبِ، يُقالُ: واهاً لَه ما أطيَبَهُ».

قالَ المُشَرِّحُ: واهاً له صَوتٌ يخرجُ به المُتَعَجِّبِ من فيه، أي عَجَباً لَه، فاللّام صِلةٌ لعَجَبٍ، ويَجوزُ دُخُولُ اللاّمِ لِلبَيَانِ كما في قولِهِ وَيحاً لَه أي هذا لَه لا لِغيرِه، ويهاً يا فُلان، وهو تَحريضٌ كما يُقال: دونَك يا فُلان.

قالَ جارُ اللَّه: ـ «ومنه فِداءٍ لَكَ فُلانٌ بالكَسرِ والتَّنوين قال[4]:

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١٣٢/٢ شرح هذه الفقرة.

(٢) في نسبه العين إلى الخليل بن أحمد شك وليس هذا محلّ بيانه وإنّما أريد أن أبين هنا أن الخوارزمي إنما قال صاحب العين ولم ينسبه ليخرج من الخلاف.

(٣) في (ب) ابن السّري، وهو ابن السراج لأن اسمه: محمد بن السَّري.

(٤) البيت للنّابغة، ديوانه: ٢٦، وتمامه:

وما اثمّر من مالٍ ومن وَلَدِ =

مَهلاً فِداءٍ لَكَ الأقوامُ كلُّهُم»

قالَ المشرّحُ: الأصلُ في فِداءٍ أن تُبنى على السُّكون، إلا أنّه يُحرك تحاشياً من التقاءِ السّاكنين، وإنما حُرّك بالكَسرِ كما تُحَرّكُ الأوامرُ السَّاكنةُ، والتَّنوينُ فيه كما في «صهٍ»، و«مَهٍ». الشَّيخُ: يُروى فِداءٌ وفِدَاءً. أما وَجهُ الرّفع فهو أنّه خَبَرٌ مقدّمٌ على المُبتَدَأ وهو الأقوام. وأمَّا وجهُ النَّصبِ فَعلى أنَّه مَصدَرٌ تَقديره تَفْديكَ الأقوامُ فِدَاءً.

قالَ جارُ اللّه: «فَصلٌ، ومن أسماءِ الأفعالِ، دُونك زَيداً أي خذه، وعِندَك عَمراً، وحِذْرك بَكراً، وحِذارَك، ومكانَك، وبعدَك إذا قُلتَ تأخَّـر وحذّرتُه خَلفه، وفَرطَك وأمامَك، إذا حذّرتُه من بين يَديهِ شَيئاً، أو أمرتُه أن يَتَقَدّمَ، ووراءَك أي انظُر إلى خَلفِكَ إذا بَصّرتُه شَيئاً».

قالَ المُشَرِّحُ: المصادِرُ والظُّروفُ المَجازية والحَقيقيّةُ لاقتضائها الفِعلَ تُقامُ مَقامَه فمن ذلِكَ: عِندَك عَمراً أي خُذه وهو ظَرفٌ، ومكانَك وبَعدَك الأول منهما ظَرفٌ والثّاني مصدَرٌ. وفي «شرح الكتاب»[1] وأمَّـا ما لا يَتَعَـدّى فقولُهم: مكانَك وبعدَك وحِذْرَك وحِذارَك، كلاهما مَكسورُ الحاءِ إلّا أنَّ الأوَّلَ بسكونِ الذّالِ. فإن سألتَ: هذا التَّفسيرُ تَفسيرُ الثَّاني من الاسمين أم الأول منهما؟ أجبتُ: تَفسيرُ كِلَيهما بِدَليلِ قولِهِ: وحذَّرتُه شَيئاً خَلْفك يَنصَرِفُ إلى بعدَك، وأمّا تَأخَّر فيُصرَفُ إلى مَكانَك ألا تَرى أنَّ معناه تأخَّرتَ عن مكانِكَ الّذي أنتَ فيه الآن والزم مكانَك الأوّلَ. وهذا المَوضعُ الأوَّلُ من حَيّاتِ كلامِهم وعقارِبه إذا قُلت: تأخَّر فَرَطَك بِفَتحَتَين.

قالَ جارُ اللّه: «فصلٌ؛ ومن الأصوات قولُ المُتَنَدِّمِ والمُتَعَجِّبِ: وَيْ

= توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٧١، والمنخّل: ١٠٥، والخوارزمي: ٦٧ وزين العرب: ٣٥، وشرح ابن يعيش: ٧٣/٤، والأندلسي: ١٣٤/٢، وعرائس المحصل: ٩٤/٢ وانظر التذييل والتكميل: ٢٦/٥، والخزانة ٧/٣، ٣١.

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥٦/٢.

تقولُ: وَيْ ما أغفَلَهُ، ويقالُ: وَيْ لُمِّه، ومنه قوله تَعالى: ـ ﴿ ويْكَأنَّه لا يُفلِحُ الكافِرون ﴾ وضَرَبُه فَما قَال: / حَسِّ ولا بَسِّ، ومـضٍّ لمَنْ يَتَمَطَّقُ بِشَفتيه [٧٩/ب]
عِند ردِّ المُحتَاجِ قالَ(٢):

سألتُها الوَصلَ قالت مِضِّ

وَفي أمثَالِهم(٣): (إنَّ في مِضٍّ لَمَطمَعاً). و«بَخٍ» عند الإعجَابِ، و«أخ» عِندَ التَّكرُّهِ قالَ العَجَّاجُ(٤):

وصارَ وَصلُ الغَانِيَات أخّا

ويُروى كَخًّا، و«هَلا» زَجرٌ لِلخَيلِ «وعَدَس» لِلبغلِ وقد سُمي(٥) به،

---

(١) سورة القصص: آية ٨٢.
(٢) بعده:
وحرّكت لي رأسها بالنّغض
قال ابن المستوفي: ووجدت على وزن هذين البيتين وعلى رويّهما لأبي عوف أحد بني مبذول من تيم بن قيس بن ثعلبة، ولعلّ هذين البيتين منها إن شاء اللّه.
كيف تريني يا أميم أمضي أرعي أناضيّ هشيم الحمض
أضل أدني بعضها من بعض
وقد استشهد سيبويه بقوله: «أرعى...» وأورد الأبيات منسوبة إلى أبي عوف ابن السيرافي: ٣٧٢/٢.
والبيت الذي استشهد به المؤلف انظر توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصّل: ٧١، والمنخّل: ١٠٥ وشرح الأندلسي: ١٣٨/٢، وشرح ابن يعيش: ٧٨/٤ والخوارزمي: ٦٨، وزين العرب: ٣٦ وانظر: اللسان: (مضض) والهمع: ١٠٧/٢.
(٣) المستقصى: ٤١٣/١.
(٤) ينسب هذا البيت إلى العجّاج، ولم أجده في ديوانه الذي حققه الدكتور السّطلي قال ابن المستوفي: البيت للعجاج، واسمه عبداللّه بن رؤبة.. وهو من أبيات أنشدها ثعلب. قلت: نعم أنشدها ثعلب في المجالس: ٣٨٣ ولكن دون نسبة قال: أنشدنا أبو العبّاس، ثم أورد الأبيات. والبيت الذي أورده المؤلف تجد إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٧٢، والمنخل: ١٠٥، وشرح الخوارزمي: ٦٨، وزين العرب: ٣٦، وشرح ابن يعيش: ٧٩/٤، والأندلسي: ١٣٨/٢، وعرائس المحصل: ٩٨. وانظر أمالي الزّجاجي: ١٢١، والمخصص: ٤٠/١١، والخزانة: ١٠٣/٣.
(٥) في (أ) وبه سمّي.

و «هِيْدَ» بفَتحِ الهاءِ وكَسرِها للإبل، و «هادِ» مثلُه، ويُقالُ: أتاهم فما يُقالُ لَه: «هَيْدَ مالك» إذا لم يَسألوهُ عن حالِه، و «جَهْ» «وذَهْ» مثله ومنه: «إلاده فلاده»[١] «وحُوب» و «عاي» مثلُه و«سَع» حثٌّ للإبلِ، وجُوتِ دعاءٌ لها إلى الشُّربِ وأنشد قوله[٢]:

دَعـاهُنَّ رِدفـي فارعَـوينَ لِصـوتـهِ ... كما رُعت بالجُوتِ الظِّماءَ الصَّوادِيا

بالفتح مَحكياً مع الألف واللاّم، و «جِيءْ» مثلُه و «حِل» زَجرٌ للنّاقةِ، و «حِت» من قولهم للجَمَل: «حت لا مشيت»، و «هَدَعْ» تَسكين لصغارِ الإبلِ، و «ذوَّه» دعاءٌ للربع، وتَـخ مشدّدةً ومخفّفةً صوتٌ عند إناخةِ البَعيرِ، و «هيخ» «وإيخ» مِثلُه، و «هَس» و «هيـح» «وقاعَ» زجرٌ للغَنَمِ، و «بُس» دعاءٌ لها، وهَج وهَجا وخَسى للكَلبِ قال[٣]:

سَفَـرتَ فقلتُ لها هَـجِ فَتَبَـرقَعَت ... فَـذَكَـرتُ حين تَبَـرقَعَت ضَبَّـارا

وهَيج صوت يصوت به الحادي وحَح وعَه وعَيز زَجرٌ للضَّأن وثِيء دعاءٌ

(١) هذا مثل انظر عنه: جمهرة الأمثال: ١/٩٤، وفصل المقال: ٣٤٨.

(٢) البيت لعويف القوافي، وهو عوف بن معاوية بن عقبة بن حصن الفزاري سمي لقوله:

سـأكـذب من قـد كـان يـزعم أنني ... إذا قلت قـولاً لا أجيـد القـوافيـا

وذكر ابن المستوفي أن صدر البيت المستشهد به ورد في بيت لمضرس بن ربعي، كما أنّ عجزه ورد في بيت لعبد بني الحسحاس. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٧٢، ٧٣، والمنخّـل: ١٠٥، ١٠٦، وزين العرب: ٣٦ وشـرح ابن يعيش: ٤/٧٥، ٨٢، والأندلسي: ٢/١٣٩، وعرائس المحصـل: ٢/٩٨. وانظر: العيني: ٣٠٩، والخـزانة: ٣/٨٦، ٨٩.

(٣) البيت للخزرج بن عوف. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٧٣، والمنخّل: ١٠٦، وشرح الخوارزمي: ٦٩، وزين العـرب: ٣٦، وشرح ابن يعيش: ٤/٧٥ والأنـدلسي: ٢/١٣٨، وعرائس المحصـل: ٢/٩٨.

وانظر الحيوان: ١/٢٥٩، ٢/٢١، والصحاح واللّسان: «هجج، هبر ضير» قال ابن المستوفي: . . . قاله الجوهري، وأنشد عليه:

سفرت . . . . هبّارا

بالهاء في «هبار» فرده أبو زكريا يحيى بن علي [الخطيب التبريزي] على طرة الكتاب، =

للتَّيسِ عندَ السّفادِ، ودَج صِياحُ بالدّجاجةِ «وسأ» و«تشو» دعاءٌ للحمارِ إلى الشُّربِ وفي المَثَلِ: «إذا وَقَفَ الحِمارُ على الرَدهَةِ فلا تَقُل له سَأ» وجاهْ زجر للسَّبعِ، وقوس دعاءٌ للكلبِ، وطيخ حِكاية صَوتِ الضَّاحِكِ، وعَيط صوت للفتيان إذا تَصايَحوا في اللَّعِبِ، وشِيب صوتُ مشافِرِ الإبلِ عندَ الشُّربِ، «وماء» حكاية بُغَام الظَّبيةِ، و«غاقِ» حكايةُ صوتِ الغرابِ، و«طاقِ» حكايةُ صوتِ الضَّربِ، وطَقْ حكايةُ صَوتِ وقعِ الحِجارةِ بعضِها [ببعضٍ][1]، و«قَب» حِكايةُ وَقعِ السَّيفِ».

قالَ المْشرِّحُ: اِعلَم[2] أنّ الأصواتَ المحكيَّةَ لا تَكادُ تُبنى علىٰ الضمّ، لأنَّها في المعنى لا تَتَفرّقُ ذلك التّفريقَ والضمُّ على غايةِ المخالفةِ، وهذا لأنَّ الأصلَ في البناءِ هو السُّكونُ، فإن تَعَذَّرَ فالفَتحُ، فإن تعذَّر فالكسرُ، فإن تعذَّرَ فحينئذٍ الضّمُّ، فالضمُّ ليس بعدَه، وقد يعتَقِبُ على الصوتِ السُّكونُ والحركةُ، وقد يعتَقِبُ عليه الحَرَكتان، وقد يَعتَقِبُ عليه الحَرَكات. فها هُنا ستةُ أقسام. الأصواتُ السَّاكِنَةُ، الأصواتُ المفتُوحَةُ، الأصواتُ المكسورةُ، الأصواتُ المُعتَقِبُ عليها السُّكونُ والحَرَكَةُ، الأصواتُ المُعتَقِبُ عليها الحَرَكَتَانِ، الأصواتُ المُعتَقِبُ عليها الحركاتُ. أمّا الأصواتُ السّاكنةُ فنحو «ثِيء» دُعاء للتّيس عندَ السِّفادِ، قالوا: ومن هذا الباب «حِي» دعاءٌ للإبل إلى الشُّرب، ومه حَاجَا بالإبلِ وسَأْ بالسين المهملة و«تُشُؤْ» بالشّين المُعجمة وبالضّمتين، وهو دُعاءٌ بالحمارِ إلى الشُّربِ، «وحِت» من قولهم للحَمَل:

= وقال: الصواب: «ضبارا» وهو اسم كلب. ذكره الجوهري في باب «هـ ب ر». وحول البيت فوائد نقلها ابن المستوفي عن الأسود الغندجاني، ونوادر اللّحياني، وكتاب الفرق للأصمعي... وغيرها انظرها ورقة: ٧٣/ب.

(١) من المفصّل.

(٢) نقل الأندلسي في شرحه: ١٣٨/٢ شرح هذه الفقرة كلها الى قوله: والأول رواية المفصّل وبها شرح عبارة الزّمخشري، ولم يزد عليها شيئاً، لما أورد عبارة المؤلف قال: قلت: قال الخوارزمي:

«حَتْ لا مشيت»، و«قَب» حكايةُ وقع السّيفِ و«حَح» زجرُ الضّأنِ، و«دَج» صِياحٌ بالدّجاج، و«هَج» زَجرٌ للغنم، وهو أيضاً، «خَسأ للكلبِ»، و«هَجا» بمعنى الخَسا، و«بُس» بضم الباء الموحَّدة للغنم، و«عَدَس» زجرٌ للبَغل، و«سُمع» حثٌّ للإبل، و«هدع» تسكين لصغارِ الإبلِ و«حَلْ» زجرُ للنّاقة و«هَلاَ» زَجرٌ للخيلِ، وأمّا قوله(١):

قَدْ حَدَوناها بِهيْدٍ وَهَلاَ

فَللإبلِ، «وعَه» زجرٌ للضّانِ، وقولُ المُتَندِّم والمُتَعَجِّبُ يقُول: وَي ما أغفَلَه، ويُقالُ: وَيْ لُمِّه، وعَليه بيتُ الكتاب(٢):

ســألتَـانِي الــطلاقَ إذ رَأتَـانِي قَـلَّ مـالي قَـد جِئتُمـاني بنُكـرِ
ويَ كَــأنَّ من يَكن لــه نَشَبٌ يُحْبَبْ ومن يَفْتَقِر يَعِـشْ عَيْشَ ضُرِّ

---

(١) يروى هذا البيت لغيلان بن حريث، وللقتال الكلابي، وهو: عبيد الله بن المضرّجي أبو المسيّب، لقب القتال لتمرده وفتكه من بني بكر بن كلاب بن ربيعة، شاعر إسلامي قضى حياته منفياً متوحشاً ومات مقتولاً، أخباره في الأغاني: ١٦٩/٢٤، والشعر والشعراء: ٥٩٤ وجمع ديوانه الدكتور إحسان عباس وطبع في بيروت سنة ١٩٦١ م.

أورد ابن يعيش في شرحه: ٨٠/٤ دون نسبه هكذا:

بـاتـت تـبـاري شـعـشـعـان ذيـلاً فـهـي تـسـمـى زمـزمـاً وعـيـطلا
حتى حـدودنـاهـا بـحـيـد وهـلا حتى يـرى أسـفلـهـا صـار عـلا

قال البغدادي: ٨٩/٣ ولم توجد في ديوانه، وأوردها الدكتور إحسان في المنسوب له ولغيره ص ١٠٠ مقطوعة رقم ٩٤. ونسبها أبو محمد الأعرابي إلى غيلان بن حريث الرّبعي. أكثر مصادرها كما رواها المؤلف:

وقد حدوناها بحيد وهلا

وهي خلاف ما أثبتَ ابن يعيش: «حتى حدوناها».

قال ابن بري: صوابه: «بهيد وحلا» لأن زجر الإبل(حلا) وزجـر الخيل (هلا) والراجز انّما وصف إبلاً.

(٢) كتاب سيبويه: ٢٩٠/١، ١٧٠/٢، وانظر شرح أبياته لابن السّيرافي: ١١/٢ وهي تنسب إلى نبيه بن الحجّاج السّهمي، وإلى زيد بن عمرو بن نفيل.

أما نبيه فهو: شاعر متقدم من شعراء قريش، قتل مع أخيه منبّه يوم بدر مشركاً انظر سيرة ابن هشام: ٣١٥/١، وجمهرة ابن حزم: ١٦٥، والخزانة: ١٠١/٣. =

ومنه: ﴿ ويكأنَّه لا يُفلِحُ الكافِرون ﴾[1] فإن سألتَ كيفَ جازَ التَّعجُّبُ على اللَّهِ، والتَّعجّبُ استعظامٌ للشَّيءِ لخروجِهِ عن عادتِهِ من غَيرِ أن يُعرفَ سَبَبُهُ واللَّه عَلاَّمُ الخَفِيَّات لا يَخفى عَليه شيءٌ؟ أجبتُ: المُرادُ به تَعَجُّبُ العِبادِ من الكافِرين، والمَعنى أنَّهم مُستَحِقُّون لأن يُتَعَجَّبَ منهم، والمُرادُ بالآية نِسبةُ أمرِهم وشأنِهم أنّهم لا يُفلِحُون.

أمَّا الأصواتُ المَفتوحَةُ، فإنَّها تَحَرَّكتْ لأنّه ما أمكنَ على السُّكون بناؤها لِسُكونِ ما قبلَ أواخِرها، وبُنِيت على الفَتح طَلَباً للخِفَّةِ، إذ الفَتحُ أخفُّ من الحَركتين الأخيرتين، ومن ثَمَّ قالوا: الفَتحةُ أُختُ السُّكون، وذلك نَحو جَوْث بفتح الجيم.

شرحُ البَيت: الضَّميرُ في «دعاهُنَّ» لِلنساءِ؛ «رَدْفـي»: فاعلُ دعا، يَقولُ لما دَعا تلكَ النِّساءِ رَدْ في اجتَمَعنَ وَرَجعنَ عمّا كُنّ عَليه من الشُّغل كما لو دَعوتَ إلى الشُّرب الإبلَ فالتَقَينَ وتَضامَمنَ للشُّربِ.

وأمّا الأصواتُ المَكسورةُ فلا تَخلو من أن تكونَ في معنى الأمر أولا تكونُ فلئن كانَ في معنى الأمرِ ثُم مَسَّت إلى تَحريكها / الحاجةُ حُرِّكت [٨٠/أ] كالأوامرِ إلى الكَسرِ، ولئن لم يَكُن في معنى الأمرِ لا يخلو من أن يكون أوّلُ الكَلمة مَكسوراً أو لا يكونُ، فلئن كان فَبناؤُها على الكَسرِ أولى، وذلِكَ لِتَجاذُبِ آخرِ الكلمةِ أوَّلَها. فإن سَألتَ: فكيفَ لم يُحـافِظوا على هـذا

= وأمّا ابن نفيل: فهو زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى، القرشي العدوي، ابن عم عمر بن الخطاب، لم يدرك الإسلام، وكان يكره عبادة الأوثان، ويقاوم وأد البنات.. وعبد الله على دين إبراهيم عرفه الرسول ﷺ واجتمع به قبل البعثة ومات قبل البعثة بنحو من سبع عشرة سنة. أخباره في: الأغاني: ١٥/٣، والخزانة: ٩٩/٣ وانظر الأبيات التي منها الشاهد في فرحة الأديب: ٣٣، وخزانة الأدب: ٩٥/٣، وانظر الشاهد في معاني القرآن للفراء: ٣١٢/٢، وشرح ابن يعيش: ٧٦/٤، والأشموني: ٤٨٦/٢، والتذييل والتكميل: ٢٤/٥.

(١) سورة القصص: آية: ٨٢.

التَّجاوُبِ في قَوسٍ. أجبتُ: لِئلَّا يَستغرِق حروفَ الكَلِمةِ ضَمَّاتٌ.

وإن لم يَكُن كقولهم: «ضَرَبَه فما قالَ حَسٍّ ولا بَسٍّ» فإنّما بُنِيَ على الكَسرِ لئلَّا يُوهِم الفَتحُ أَنَّهما فِعلان ماضيان، من الحَسِّ، وهو الفَتلُ والاستئصالُ ومن البَسِّ وهو السَّوقُ الرَّقيقُ اللَّينُ وهي (إيخ) و(هيخ) بمعنى، وكلٌّ منهما بكسرِ الهاء ونَخّ بفتحِ النُّون وهي مشدّدةٌ ومخففةٌ صَوتٌ عند إناخةِ البعيرِ، وبَخ بالباء الموحّدةِ عندَ الإعجابِ، وطِيخ بكسر الطّاء حكايةُ صوتِ الضّاحكِ وغيز أيضاً بالكسر يُصوِّتُ به الحادِي. وهِس بكسر الهاء مثل إيخٍ. ومَضٍ لمن يَتَمَطَّق بشفتيه عند رَدِّ المُحتاج، وفي أمثالهم: (إنّ في مِضٍّ لَمَطمعاً) وقال:

سَأَلتُها الوَصلَ فَقالت: مِضٍّ

ويُروي: (هَلْ وَصلٌ) بهل للاستِفهامِ، والأوَّل روايةُ (المُفضَّل) وعيط صوتٌ للفتيان إذا تَصايحوا لِلَّعِبِ، وفاع بالفاءِ زَجرٌ للغَنَم، وطَاق حكايةُ صوتِ الضَّرب وغَاق حِكايةُ صَوتِ الغُرابِ. فإن سألتَ: كيفَ لم تُبنَ طاقِ وغاقِ على الفتح لأنّه أخفُّ الحركات أجبتُ: لئلَّا تكونَ صيغة الفعلِ الماضي مُشتَركاً فيها بين الفعلِ والاسمِ. فإن سألتَ: فبناؤُه على الكَسرِ أيضاً يُوجِبُ أن يكونَ من بابِ المفاعلةِ منقوصةً مشتركاً فيه أجَبتُ: نَعم لكنَّ الاشتراكَ ها هنا اتِّفاقِيٌّ، لا قَصديّ، ودوِّهِ[1]: دعاءُ الرّبع، وعاي وحاي مثل هَيد. أمَّا الأصواتُ المُعتَقَبِ عليها الحَركةُ والسُّكونُ فنحو «دِهْ» و«هَبْ» ومنه «إلادِهْ فلادِهْ» ساكنةُ الهاء وهي رِوايةُ ابن الأعرابيِّ، والروايةُ المشهورة «إلّا دِهٍ فلادِهٍ» وهي كَلمةٌ فارِسيةٌ تَفسيرُها الضَّربُ، وأصلُه أنَّ الموتورَ كان يَلقى واتِـرَه فلا يتعرّضُ له فيقالُ له ذلك، ومعناه إن لم يضربه الآن فلا يضربه أبداً يُضرَب في كلِّ ما لا يُقدِم عَليهِ الرَّجلَ وقَد كانَ حِينهُ فَوَجَبَ إحداثُه.

---

(١) قال صاحب العرائس: ٢/٩٩: قال أبو محمد: والهاء مكسورة.

أمَّا الأصواتُ المُعتَقَبُ عليها الحَركتانِ فنحو أخٍ عند التَّكرُّهِ، ويروى كَخاً لما شَنَيْتَ وكَرِهتَ وهيدَ زجرٌ للإبلِ .

أما الأصواتُ المعتَقبُ عليها الحركات فنحو حَوث بمعنى هَيْدَ.

[بَابُ الظُّرُوف]

قال جارُ اللَّه: «الظُّروفُ، منها الغاياتُ وهي: قَبلُ وبَعدُ وَفوقُ وتَحتُ وأمامُ وقُدَّامُ وخَلفُ وأسفلُ ودُونُ، ومن عَلُ، ومن الغايات «وابَدأ بهذا أوَّلُ»، وقد جاءَ ما لَيسَ بظرفٍ غَايةً نحوَ: حَسبُ ولا غَيرُ ولَيس غَيرُ، والذّي هو حدُّ الكلام، وأصله أن يَنطَقَ بهنَّ مضافاتٍ فلما اقتُطِعَ عنهنَّ ما يُضَفنَ إليه وسُكِتَ عَليهنَّ صِرنَ حُدوداً يُنتَهى عِندَها فلذلك سُمِّينَ غاياتٍ، وإنّما يُبنينَ إذا نُوِيَ فيهنَّ المُضافُ إليه، وإن لم يُنوَ فالإعرابُ كَقولِهِ[1]:

فَسَاغَ لي الشَّرابُ وكُنتُ قَبلاً أكادُ أغصُّ بالماءِ الفُراتِ

وقَد قرىء[2] ﴿ للهِ الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ ﴾ وابدأ به أولاً، ويُقالُ جِئتُهُ من عَلٍ[3] وفي معناه من عالٍ ومن معالٍ.

قالَ المُشَرِّحُ: ها هنا مَسائِلُ:

(١) هذا البيت ليزيد بن الصعق على الأصح من أبيات ذكرها البغدادي في الخزانة: ٣٠٥/١ توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٧٤، والمنخل: ١٠٦، والخوارزمي: ٦٩ وزين العرب: ٣٦، وشرح ابن يعيش: ٨٨/٤، والأندلسي: ١٤١/٢، وعرائس المحصل: وانظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٧٩، وشرح الأشموني: ٢٦٩/٢ والتصريح: ٥٠/٢، والعيني: ٣٥٤/٣، والخزانة: ١٠٤/١، ١٣٥/٣.

(٢) سورة الروم آية: ٣.

(٣) في ب من على.

الأُولى: أمَّا[1] الغايةُ اسمٌ إضافيٌّ اقتُضِبَ عنه المُضافُ إليه ونُوِيَ فيه، وبُنِيَ على الضَّم فإنَّه يُسمَّى غايةً، وذلك مثلُ: قَبلُ وبَعدُ في قوله[2-]: ﴿ للَّهِ الأمرُ مِن قَبلُ ومِن بَعدُ ﴾[-2] فإنَّهما اسمانِ إضافيَّانِ، وقد[3] اقتُضِبَ عَنهما المضافُ إليه، ونُوِيَ فيهما، وبُنِيا على الضَمِّ، أمَّا أنَّهما اسمان فَظاهِرٌ، وأمَّا أنّهما إضافيَّان فكذلِكَ، لأنَّ القَبْلِيَةَ والبَعْدِيّةَ لا بُدَّ وأن تَكونَ بالإِضافةِ إلى شَيءٍ وأمَّا أنَّه نُوِيَ فِيهما فكذلِكَ لأنَّ المُرادَ به من قَبلِ الأشياءِ ومن بَعدِها، وأمَّا بناؤُهما[4] على الضَّم فظاهرٌ.

الثَّانيةُ: ـ ما الفرقُ بينَ ما إذا نُوِيَ المضافُ إليه فيها وبينَ ما إذا لم يُنو، لأنظرْ هل نُوِيَ المضافُ إليه هاهُنا أم لا؟ إنَّه إذا قيلَ جئتُ قَبلُ فمعناه في الزّمانِ المُتَقدّمِ على هذا الزّمانِ، وإذا قُلتَ: جئتُ قَبلًا: فمعناه في زمانٍ من الأزمنةِ المُتَقَدِّمةِ على هذا الزّمان. فإن سَألتَ: فَهَل يَحسُنُ هذا المَعنى في قولِهِ تَعالى: ﴿ للَّهِ الأمرُ من قَبلٍ ومن بَعدٍ ﴾ على قراءَةِ من قرأه[5] نَكرةً مُنَوَّنَةً أجبتُ: نَعم: لأنَّ ذلك الزّمانَ المنكّرَ هو ذلك[6] الزَّمان الواقعُ قبلَ وُجُودِ الأشياءِ وبَعدَ الأزلِ لأنَّ ذلِكَ الزَّمانَ كأنّه جُزءٌ من الأزمنةِ الّتي فيها قيامُ[7] أمرِ اللَّهِ تَعالى[7].

الثَّالَثةُ: ـ لِمَ بُنِيَ إذا نُوِيَ به المُضافُ إليه؟ لأنَّه إذا نُوِيَ به المضافُ إليه يكون مُتضمّناً لِمعنى الحَرفِ، وهو مَعنَى[8] اللاّم ، وقد تَقَرَّرَ في قواعِدِ النَّحو

---

(1) في (ب) فأمّا.
(2 - 2) في (ب).
(3) في (ب) قد اقتضب..
(4) في (أ) بناؤها.
(5) البحر المحيط: ٧/١٦٢.
(6) في (ب) تلك.
(7) في (ب).
(8) في (ب).

أنَّ الاسمَ متى تَضَمَّنَ معنى الحَرفِ بُنِيَ.

الرَّابعةُ: - لِم بُنِيَ على الحَركةِ؟ لأنَّ هذه / الأسماءَ لا تَخلو من [٨٠/ب] أن يُمكنَ بناؤُها على السّكونِ أو لا يُمكِنُ بأن يَكونَ ما قبلَ أواخرَها ساكِناً فلئن لم يُمكِنْ بناؤُها على السُّكون فذاكَ، وإن أمكن فَبناؤُها على الحَركةِ أولى، وذلِكَ أنَّ هذه الاسماءَ حَقُّها أن تَقعَ في ذَيلِ الكلامِ، فبناؤُها على السُّكون يُوهِمُ أنَّ بناءَها للوقفِ، فَيَختَلُّ الغَرَضُ المطلوبُ من البناءِ، بخلافِ نَحوكم»، فإنّه لا يقعُ في ذيلِ الكلامِ، فبناؤُه على السُّكون لا يُخِلُّ بالغَرضِ المطلوبِ(١).

الخَامِسةُ: لِم بُنِيَ على الضَّم؟. لأنَّ هذه الأسماءَ قد كانَ لَها حَرَكَةُ للنَّصبِ إمَّا بالظَّرفيَّةِ وإمّا بغيرها، ولها الكسرُ أيضاً، لأنَّها تُضاف إلى ياءِ المُتَكلِّم، والاجتزاءُ عن ياءِ المُتَكَلِّم لا يَجوزُ بالكَسرِ، فلو بُنِيَت على الفتحِ لأوهمَ الحَرَكَةَ الإعرابيةَ، ولو بُنِيَت على الكَسرِ لأوهمَ الاجتزاءَ فَتَعَيَّنَ الضَّمُّ. فإن سَألتَ: ما تقولُ(٢) في(٣) أوّلِ وغَيرِ لأنَّهما كما لهما حَرَكَةُ النَّصبِ والكَسرِ فكذلك(٤) لَهُما حَرَكَةُ الرَّفعِ؟ أجبتُ: إذا وَقَعَ التَّعارُضُ بينَ المَحمَلين(٥)، فَحملُ الضَّمِّ(٦) على الضَّمِّ أولى، وذلِكَ لأنَّ مَحَلَّ الضَّمِّ ينظِمُهُما وأخواتهما في سِلكٍ واحِدٍ بخلافِ المَحمَلينِ الآخَرين.

وَنَظيرُ هذه المسألةِ حَذوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ المُنادَى المَضمومُ. وكذلك إذا أُضيفا أو نُكِّرا أُعرِباً، وإذا أُفرِدا غَيرَ نكرتَينِ بُنِيَا.

---

(١) في (أ).
(٢) في (ب) ما تقول.
(٣) في (ب) فقط.
(٤) في (أ) فذلك.
(٥) في (أ) الجملتين.
(٦) في (أ) فحمله على الضم أولى.

الرّوايةُ في البيتِ «بالماءِ الفراتِ»[١]. ورواه إمامُ خُراسانَ أبو مَنصورٍ الثّعالِبيُّ عن أبي عمرٍو (بالماءِ الحَميمِ)[٢] وَهو البارِدُ[٣] وهو[٤] المحفوظُ.

قالَ جـار اللَّه: «ومِن علاَ».

قالَ المُشرِّحُ: هو بالألفِ غَيرَ منَّونٍ. فإن سألتَ: هذا في مَعنى الغايةِ فلِم لا[٥] يُضمُّ؟ أجبتُ: الكلمةُ إذا كانَ في آخِرِها ألفٌ مَقصورَةٌ لم تَقبلَ الحَرَكَةَ فَلَعَلَّها مَضمُومةُ المَحَلِّ.

قالَ جارُ اللَّه: «ويقالُ: جِئتُه من عَلو وعِلو وعُلو».

قال المشرّح: عَلو لَمَّا[٦] لم يَكُن له حركةٌ إعرابيةٌ، وهو لا يضافُ إلاّ[٧] إلى ياءِ المُتَكَلِّم فيُجيزون[٨] في بِنَائِه بأيٍّ[٩] الحَركاتِ، ونَحوُهُ[١٠] من المُشَبَّهةِ بالغاياتِ «حَيثُ».

قالِ جارُ اللَّه: «وفي معنى حَسبُ» «بَجَلْ» قالَ:

«ردُّوا عَلينا شَيخَنَا ثُمَّ بَجَلْ»

---

(١) في (أ) الحميم.

(٢) قال البغدادي: ورواه الثعالي والزمخشري: «أكاد أغصّ بالماء الفرات» وهذا يخالف ما ذكره المؤلف هنا من اختلافهما في رواية آخر البيت. قال ابن المستوفي: البيت في نسختي بالماء الحميم، وهو في غيرها بالماء الفرات.

(٣) رَدّ ابن المستوفي على تفسير الخوارزمي الحميم بالماء البارد فقال: والذي ذكره اللّغويون أنّ الحميم الماء الحار، ثم قال: ولعله على رواية أبي عمرو من الأضداد. ورواه الواسطي في التعليق المختصر: ١٨«بالماء الزلال».

(٤) في ب وهكذا.

(٥) في (أ) لم.

(٦) في (ب) إذا.

(٧) في (ب) لما ياء المتكلم..

(٨) في (أ) فيجيزوا.

(٩) في (أ) بين.

(١٠) في (أ) ونحوها.

قالَ المُشَرِّحُ: سَألني(١) بعضُ العِراقِيَّةِ ما المرادُ بذلِكَ؟ آلمرادُ به تَعريفُ لُغةٍ أم تَعريفُ شَيءٍ آخَرَ؟ إن كان المُرادُ به تَعريفَ شيءٍ آخرَ فما هو؟ وإن كان المُرادُ به ذلكَ فالمُفصَّل لَيس لِتَعريفِ اللُّغاتِ.

فَقُلتُ: المرادُ به تَعريفُ شيءٍ آخر، وذلك أنَّ «بَجَل» وإن وُجد فيه مَعنى الغايةِ لكونِه إضافيًّا قد اقتُضِبَ عنه المُضافُ إليه ونُويَ فيه، إلَّا أنَّه لا يُسمَّى غايةً، لأنَّه غَيرُ مَضمومٍ، ومن شأنِ الغايَةِ أن يكونَ فيه ذلكَ وبُنِيَ على السُّكونِ لأنَّ الأصلَ في البناءِ هو السُّكونُ. فإن سَألتَ: فكيفَ لم تُبنَ على السُّكونِ الغاياتُ؟ أجبتُ: لِمَا ذَكرنـاهُ من أنَّ الغَاياتِ تَقَعُ في ذَيلِ الكلامِ فَبناؤُها على السُّكون يُوهِمُ الوَقفَ، بخلافِ بَجَلْ فإنَّه لا يَقَعُ في الذَّيلِ. فإن سَألتَ: ما الدَّليلُ على أنَّ «بَجل» لا يَقَعُ في ذَيلِ الكَلامِ؟. أجبتُ: لأنَّه وإن كانَ يَقَعُ خَبَراً إلاَّ أنَّ المُبتدأ يَقَعُ مُنَوّناً فلا يَكن في ذَيلِ الكَلامِ واعتبِرهُ(٢) [بقولِهِ:](٣)

بَجَلِي الآنَ من العَيشِ بَجَل(٤)

أن معناه «حَسبي من العَيش. ذلك ألا تَرَى أنَّ «بَجَلي» في محلِّ الرَّفعِ بالابتداءِ، والخَبرُ محذوفٌ ومعناه «حَسبي ذلِكَ»، وكذلِكَ قَولُهُ(٥):

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١٤٣/٢ شرح هذه الفقرة، ونسب لصدر الأفاضل ما سأله عنه العراقي. وقد ردّ ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٧٤، ٧٥ على الأندلسي وأورد ما قاله صدر الأفاضل الخوارزمي نقلاً حرفياً أميناً قال في نهايته: هذا فصّ كلامه. وأخلّ المغربي بمعنى ما أراده الخوارزمي وحكى عنه ما سأله عنه غيره، وأوضح أن السّائل العراقي الذي كتب إلى الخوارزمي موصلّي الآ أنّه لم يذكر اسمه.

(٢) في (ب).

(٣) زيادة في إثبات المحصّل للإمام المبارك بن أحمد بن المستوفي الأربلي الذي نقل نصّ كلام الخوارزمي.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة العامري ـ رضي الله عنه ـ ديوانه: ١٩٧، واللسان: ٤٥/١١ (بجل).

(٥) ينسب هذا البيت لعمرو بن يثربي، وللأعرج المعني، وللحارث الضّبي، مع أبيات قالها الشاعر يوم وقعة الجمل، والظاهر أنها للأعرج المعني الطائي لأنه يقول في أولها: =

رُدُّوا عَلينا شَيخَنا ثُمَّ بَجَل

معناهُ: «ثُمَّ حَسبُنا ذلِكَ»، فإن سألت: فما بالُ «حَسْب» مع أنَّه في مَعنى بَجَلْ لم يُبنَ على السُّكونِ؟ أجَبتُ: لأنَّ «حَسْب» لا يَخلو من أن يَكونَ واقعاً في ذَيلِ الكلامِ لا مَحالَة، أو لا يكونُ، فلئِن كانَ فذَاكَ، وإن لَم يَكُن لم يُمكن بناؤُه على السُّكونِ لأنَّ ما قبلَ (١-آخرِه ساكنٌ-١) فبُنيَ على الضَّمِّ حتَّى تَكُونَ لَه صُورةُ سائِر الغاياتِ.

تَخميرٌ: حَسبي لم يُعمَد بالنُّون لأنَّ العِمادَ لصونِ السُّكونِ أو الحَركةِ اللاَّزِمَةِ كما في قَدني، وقَطني، وأكرَمني، وإنَّني وتُكرِمُني.

تَخمير: بَجَلي لم يُعمَد كَقَدني وقَطني بالنُّون وذلِكَ لأنَّ اللامَ والنُّونَ متقاربا المَخرجِ، فَبَعدَ ذلِكَ لو عُمِدَ بالنُّون لا يَخلو من أن يَجري منهما إدغامٌ، أو لا يَجري، فلئن لم يَجرِ لَزِمَ الإثقالُ، ولئن جَرى لَزِمَ الإعلالُ(٢)،

= أنا أبو بردة إذ جدّ الوهل   خلقت غير زمّل ولا وكل

والأعرج المعنّي هو أبو بردة كما جاء في ترجمته في الإصابة: ١٠٥/٥ والخزانة: ١٥/٤ واسمه عدي بن عمرو بن سويد.. أما نسبتها إلى غيره فقد نقل ابن المستوفي عن أبي رياش أحمد بن أبي هاشم بن شبيل القيسي في شرحه لحماسة أبي تمام: بعد أن نقل أبياتاً من القصيدة وأثبتها للأعرج قال أبو رياش: هذا ما جاءت به الرواية لأبي بردة، وقد زاد أبو تمام أبياتاً لا أعرفها الا لرجل من بني ضبّة يوم الجمل.. وأوردها قال ابن المستوفي: ووجدت في نسخة أخرى بالحماسة الأبيات الأربعة التي آخرها: *لا جزع اليوم على قرب الأجل*.

للأعرج المعني، وروى سائرها مفرداً لرجل من ضبّة.

والذي يتبين من ذلك أنهما رجزان، أحدهما للأعرج المعني، والثاني لرجل من ضبّة تداخلا فنسبا مرة لهذا ومرة لذلك، والصحيح الفصل بينهما. أمّا عمرو بن يثربي فلعلّ نسبتها إليه عن طريق الرواية، ربما أنه رواها أو تمثل بها فنسبت اليه. والبيت في إثبات المحصل: ٧٤، والمنخل: ١٠٦، والخوارزمي: ٦٩، وزين العرب: ٣٦، وشرح الأندلسي: ١٤٢/٢ وابن يعيش: ٨٩/٤، وعرائس المحصل: ١٠٢/٢، وانظر تفسير الطبري: ٢١٧/٥، واللّسان(بجل) والحماسة: ٢٩١.

(١ - ١) في (ب).

(٢) في (ب).

فخُذها مباحثَ[1] فيها رائِحَةٌ مَذهَبِيّةٌ.

قالَ جارُ اللّه: «فَصلٌ؛ وشُبِّه حَيثُ بالغايـات من حَيثُ مُلازَمَتُهـا الإِضافَةَ».

قالَ المُشَرِّحُ: حَيثُ من الظُّروفِ المُشَبَّهةِ بالغايات وذلك أنَّها مضافةٌ من حيثُ المعنى غيرُ مضافةٍ من حيثُ الصُّورةُ، أمَّا إضافَتُها من حَيثُ المَعنى فلأنَّك مَتى قُلتَ: اجلِس حَيثُ زَيدٌ جالِسٌ فكأنَّك قُلتَ: اجلِس مكانَ جُلُوسِ زَيدٍ ولذلك قالَ ابنُ السَّرَّاجِ: اعلم أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ المُضافُ إلى الفِعلِ نَكِرةً لا تَقولُ: رُبَّ يَومِ يَقومُ زيدٌ ولا قامَ، ولو كان يَوم يقومُ زيدٌ[2] / نَكرةً لجازَ دُخولُ رُبَّ عليه وهذا واضحٌ[3] أمَّا أنَّها غَيرُ مُضافةٍ من حَيثُ الصُّورةُ فلأنَّ الجُملةَ لا تَصلُحُ لكونها مضافاً إليها إذ الجُملةُ لَيست في مَعنى ما يُدخلُ عليه حَرفُ الجَرّ، والمُضافُ إليه في مَعنى ذلِكَ وهُما في طَرفي نَقيضٍ، ونظيرُها من الظُّروفِ الزَّمانِيّة «إذ» و«إذا»، ولم يُبنَ على السُّكون هَرَباً من التقاءِ السَّاكِنَين. [٨١/أ]

قالَ جارُ اللّهِ: «ويقالُ: حَيثُ وحوثُ بالفتحِ والضَّمِّ فيهما وحَكى الكِسائي حَيثِ بالكسر».

قالَ المُشَرح: جازَ فيه الحَركات، لأنَّه لَيسَت له حركةُ النَّصبِ، ولا يُضافُ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ.

قالَ جارُ اللّه: إلا ما رُوي من قولِهِ[4]:

---

(١) في (ب) مباحيث.

(٢) في (أ).

(٣) في (ب) الواضح.

(٤) بعده: *نجماً يضيء كالشّهاب لامعا*

لم أعرف قائله. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٧٦، والمنخّل: ١٠٧، والخوارزمي: ٧٠، وزين العرب: ٣٦، وشرح ابن يعيش: ٩٠/٤؛ والأنـدلسي: ١٤٢/٢، وعرائس =

أما تَرى حَيثُ سُهَيْلٌ طَالِعاً

أي مكانَ سُهيلٍ ، وقد رَوى ابنُ الأعرابِيّ بَيتاً عَجزُهُ:

. . . . حيثُ لِيّ العَمَائِمِ [1]

قالَ المُشَرِّحُ: القِياسُ أن لا يُضاف حَيثُ إلى المُفردِ كإذْ وإذا، إلَّا أنَّ الشّاعِرَ استَحسَنَ إضافَتَهُ إليه لإجرائِهِ مُجرى المَكَانِ.

قالَ جارُ اللَّه: «وتَتَّصِلُ به «ما» فيصيرُ للمُجازاة».

قالَ المُشرِّح: أنشد الإمامُ عبدُ القاهِرِ الجُرجَانِي [2]:

وحيثُما يَكُ أمرٌ صالحٌ يَكُنِ

= المحصل: ١٠٣/٢، وانظر الأزمنة والأمكنة للمرزوقي: ٣١٥/٢، والعيني: ٢٨٤/٣، والخزانة: ١٥٥/٣.

(١) يوجد أكثر من بيت آخره«حيث لي العمائم»، وقد اقتصر الزمخشري على ذكر آخر البيت فقط لأمرين، أحدهما: أنه اقتصر على ذكر محلّ الشاهد، وهو كثيراً ما يفعل ذلك، والثاني: عدم تأكده من صدر البيت لأنه يروى بعدة وجوه يختلف فيها باختلاف قائله، أو على الأقل باختلاف راويه، وسوف أورد بعض الروايات التي تذكر البيت كاملاً. منها ما رواه الأندلسي في شرحه: ٤٢/٢، قال ووجدت أنا تمامه في بعض حواشي المفصّل: وهو:

ونحن قتلناه بالشآم مغفلاً ... وقد كان منا حيث لي العمائم

وقال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٧٦ وأوله على ما انشدنيه شيخنا محمد بن يوسف البحراني: رحمه الله:

ونطعنهم حيث الحبا بعد ضربهم ... ببيض المواضي حيث لي العمائم

يروى لعملس بن عقيل. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصّل: ٧٦، والمنخّل: ١٠٨، وزين العرب: ٣٦ وشرح ابن يعيش: ٩٠/٤، ٩٢، والأندلسي: ١٤٢/٢، وعرائس المحصل: ١٠٣/٢ وانظر أمالي ابن الشجري: ١٣٦/١، والعيني: ٣٨٧/٣، والخزانة: ١٥٢/٣.

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٩٩، وهو عجز بيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: ١٢٣، وصدره:

هناك ربّك ما أعطاك من حسن

وانظره في: إثبات المحصل: ٧٧، وشرح الأندلسي: ١٤٣/٢، كلاهما عن الخوارزمي.

قالَ جارُ اللَّه: فصلٌ[1] ومنها مُنذُ وهي إذا كانت اسماً على مَعنيين:

أحدُهما: أوَّل المُدَّةِ كقولِكَ: ما رأيتُه مُنذُ يومُ الجُمُعَةِ أي أوّلُ المُدّةِ التي انتَفَت فيها الرُّؤيَةُ مبدؤُها[3-ذلِكَ اليومُ-3].

والثَّاني: جَميعُ المُدّةِ كقولِكَ ما رأيتُهُ مُنذُ يومان أي مُدّةُ انتفاءِ الرُّؤيةِ اليَومانِ جَميعاً».

قالَ المُشَرِّحُ: قولُه: «ومنها» راجعٌ إلى الظُّروفِ، مُذ ومُنذُ يكونان حَرفين واسمَين. ابنُ السَّراجِ: فإذا أردتَ بِهِما معنى الحَرفِ فَقَدِّرهُما تقديرَ «مِن» و«فِي»، الكلامُ إذا رَفَعتَ جُملتان، وإذا خَفَضتَ جُملَةٌ واحِدَةٌ فهما إذا رَفعتَ اسمان، مُبتدآن، وما بَعدَهُما خبرٌ لهما منذُ في الأزمنَةِ بمنزِلَةِ «من» في الأمكنَةِ، وهيَ مَتَى دَخلَت على نَكِرَةٍ فالمُرادُ بها جَمِيعُ المُدّةِ كَقولِكَ: ما رَأيتُهُ منذُ[4] يومِ الجُمُعَةِ ومُذْ شَهرٍ ومُذْ عَامٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: ومُذ مَحذوفَةٌ منها، وقالُوا: هي لِـذلِكَ أدخَـلُ في الاسميّةِ».

قالَ المُشرِّحُ: الذي يَدُلُّ على أنَّ مُذ محذوفةٌ منها أنَّه يُقَالُ في تَصغيرُ مُذْ: مُنَيذٌ رَدَّها[5] إلى الأصلِ[6] ولكونِها مَحذوفةً منها[7] هِيَ أدخلُ في الاسميَّةِ منها في الحَرفيَّةِ لأنَّ الحَذفَ من الحرفِ ضَعِيفٌ، والاسمُ هو[8]

(١) ساقط من (ب).
(٢) في (ب).
(٣ - ٣) في (أ).
(٤) في (أ) مذ.
(٥) في (ب) ردا لها إلى الأصل.
(٦) في (ب).
(٧) في (ب).
(٨) في (أ).

الّذي يَجُوزُ الحَذفُ منه[1] [٢]-والتّصرُّف فيه-[٢].

قالَ جارُ اللَّهِ: «وإذا لَقِيهَا ساكنٌ بعدها ضُمَّت ردّاً إلى أصلِها».

قالَ المُشرِّحُ: هذا أيضاً من الأدِلَّةِ على أنَّ مُذْ مَحذوفَةٌ من مُنذُ.

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ ومنها إذ لِما مَضَى من الدَّهرِ، و«إذا» لما يُستَقبلُ منه، وهما مضافتان أبداً، إلا أنَّ إذ تُضافُ إلى كِلتي الجُملتين، وأختها لا تُضاف إلا إلى الفِعلية، تقولُ: جئتُ إذ زَيدٌ قائمٌ وإذا قامَ زيدٌ وإذ زَيدٌ يَقومُ، وإذ يَقومُ زَيدٌ.

قالَ المشرِّحُ: إذ لما مَضى من الدَّهرِ، فإن سألتَ: فما تقولُ في قوله تَعالى[٣]: ﴿ فَسوفَ يَعلمون، إذ الأغلالُ في أعناقِهم ﴾؟ أجبتُ: إذ ها هُنا هيَ الخارِجَةُ إلى معنى التَّعليلِ، وهذا كما تَقولُ: الوَلدُ يَتبَعُ الأمَّ في الرِّقِّ والحُرِّيّةِ إذ الوَلَدُ جُزءٌ منها.

قالَ الإمامُ عُمرُ الجَنزيُّ[٤]: فاوَضتُ جارَ اللَّهِ ـ رَضي اللَّه عنه[٥] ـ في قولِه تَعالى[٦]: ﴿ والنَّجم إذا هَوى ﴾[٧] ما[٨] العاملُ في الظَّرفِ أعني إذا؟

---

(١) في ب.
(٢ ـ ٢) في (أ).
(٣) سورة غافر: الآيتان: ٧٠ ـ ٧١.
(٤) هو الإمام عمر بن عثمان بن الحسين، قال السّيوطي في البغية: ٢/٢٢١: هو إمام في النحو والأدب لا يشق غباره، قرأ الأدب على الأبيوردي وتوفي سنة ٥٥٠ هـ. له كتاب«القوافي» اطّلعت على.نسخة منه في مكتبة أيا صوفيا في استنبول؛ ضمن مجموع رقمه: (٤٧٩٥) واسمه الكامل كما هو مدوّن على الكتاب:«ناصر الدين أبو المفاخر عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزي. وهو من شيوخ السّمعاني، ترجمته في معجم الأدباء: ٦٢/١٦، والتحبير في المعجم الكبير للسّمعاني: ٥٢١/١، والأنساب: ٣٥٥/٣، وإنباه الرواة: ٣٢٩/٢.
(٥) جملة الدعاء في (ب).
(٦) في (أ).
(٧) سورة النجم: آية: ١.
(٨) في (ب) والعامل.

فقالَ: العاملُ فيه ما تَعَلَّقَ به الواو، فقلتُ: كيفَ يعملُ فِعلُ الحالِ في المُستقبلِ؟! وهذا لأنَّ معناه: أقسمُ الآن وليس معناه أُقسِمُ بعدَ هذا فَرَجَعَ وقالَ: العاملُ فيه[1] مصدرٌ مَحذُوفٌ، وتَقديرُه: وهُوِيِّ النَّجمِ إذا هَوى فعَرَضتُه على ذِي[2] المَشَايخِ فلم يَستَحسِن قَولَه الثَّاني.

والـوَجه أنَّ «إذا» قَـد انسلخَ عن معنى الاستقبالِ، وصـارَ للوقتِ المُجَرَّدِ، ونَحوه أتيتُك إذا احمرَّ البُسر، لأنَّ معناه أتيتُك وقتَ احمرارِ[3] البُسرِ، فقد عَرِي عن معنى الاستِقبَالِ لأنَّه قد وَقَعَت الْغُنْيَةُ بقولِهِ: آتيكَ.

قالَ جارُ اللَّهِ: وقَد استَقبَحُوا إذْ زَيدٌ قائمٌ».

قالَ المُشرِّحُ: جِئتُك إذ قامَ زيدٌ لا بأس به، وأمَّا جِئتُك إذ زيدٌ قائمٌ فَقَبيحٌ، لأنَّ قامَ ها هُنا مَوضِعُهُ رَفعٌ بخَبَرِ المُبَتَدأ، وخَبَرُ المُبتَدأ حَقُّهُ أن يكونَ صِفَةً أو ما يُضارِعُها من الفِعلِ والفِعلُ الماضي مضارعتُه ناقِصَةٌ غيرُ تامّةٍ، ونُقصانُه من حَيثُ أنَّه مُعتَرِضٌ للمُضِيِّ لا سيّما إذا لم يَكُن بالكَلامِ حاجَةٌ إلى معنى المُضِيِّ لأنَّ ذلك مُستَفَادٌ من الظَّرفِ بخلافِ جِئتُك إذا قامَ زَيدٌ، لأنَّ قامَ ليس في موضِعِ الخَبَرِ.

قالَ جارُ اللَّه: « / وتَقولُ: إذا قامَ زَيدٌ، وإذا يقومُ زَيدٌ وإذْ يقومُ زَيدٌ، [٨١/ب] قالَ اللَّهُ تعالى[4]: ﴿ واللَّيلِ إذا يَغشى والنَّهار إذا تَجَلَّى ﴾».

قالَ المشرِّحُ: في الآيةِ اللُّغتان لأنَّه أُضيفَ إلى الماضِي والمُستَقبَلِ.

قالَ جارُ اللَّه: «ونحو قوله[5]:

---

(١) في (أ).

(٢) لعله زين المشايخ، أحد تلاميذ الزّمخشري نقل عنه الاسفندري في المقتبس في مواضع عدة يظهر منها أنّ له تعليقات على المفصّل. ولم أتحقق من ذلك كما نقل عنه الكنيدي صاحب المقاليد، والسّغناقي صاحب الموصل.. وغيرهم..

(٣) في (ب) وقت احمراره.

(٤) سورة اللّيل: الآيتان: ١، ٢.

(٥) البيت لربيعة بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن ضبيعة يلقب جحدر. توجيه إعراب البيت وشرحه =

إذا الرِّجالُ بالرِّجالِ التقَتِ

ارتفاعُ الاسمِ فيه بمضمرٍ يفسرُه الظَّاهِرُ».

قالَ المُشرِّحُ: قد مَضى هذا الفَصلُ على ما عَلَيه.

قالَ جارُ اللَّه: «فَصلٌ[1]؛ وفي إذا مَعنى المُجازاة دُونَ إذ إلَّا إذَا كُفَّت بما كَقَولِ العبَّاسِ بنِ مِردَاس:

إذا ما دَخلتَ على الرَّسولِ فَقُل لَه حَقّاً عَلَيكَ إذا اطمَأنَ المَجلِسُ»

قالَ المُشرِّحُ: «إذا» يُجازى بِها بخلافِ «إذْ» تَقولُ: إذا أكرمتَنِي أكرمتُك، ولا تقولُ في معناه إذْ أكرمتني أكرمتُك - اللَّهمَّ - إلا إذا كُفَّت، لأنَّه متى دَخَلَت عليها (ما) ورُكِّبَتْ بِها إذْ صَارت مُبهمةً وحَلَّت مَحَلَّ مَتى. قالَ الإمامُ عبدُ القاهِرِ الجُرجانِيُّ: وذلك أنَّ إذ تُضاف إلى الجُمل، وتكونُ لوقتٍ مَخصُوصٍ، فإذا قُلتَ: خرجتُ إذ خَرَجَ زيدُ كُنتَ أشرتَ إلى وَقتٍ مَخصوصٍ، والجَزاءُ يُنافِي الخُصوصَ، فألزِمَ «ما» الكافّة ليَكُونَ عامّاً. وأمرٌ آخرُ وهو أنَّه في غير الجَزَاءِ يكونُ لما مَضَى ويكونُ الجَزاءُ لما يُستَقْبَلُ، لأنَّ المُجازاةَ تَقتَضي الاستِقبَالَ، وفرّقَ سيبويه[2] بينَ حيثُما «وإذ ما» فَجَعَل حَيثُما في جُملةِ الظُّروفِ التي بها يُجازَى وهي اسمٌ بمنزلةِ أيٍّ ومَتى، وجَعَلَ «إذ ما» في حَيِّزِ الحُرُوفِ لأنَّه قالَ: وما كانَ من غيرِ الأسماءِ والظُّروفِ إن، «وإذ ما» وما فيها هي المسلّطةُ، لأنَّها هي التي مُسَلَّطَة على عَمَلِ الجَزمِ، عَنَى بالرَّسولِ رَسولَ اللَّهِ ﷺ، مفعولُ قُلْ هو البَيتِ الثَّاني حَقّاً عليكَ أي حقَّ القولُ عَلَيكَ، وبعده[3]:

= في إثبات المحصل: ٧٨، والمنخّل: ١٠٨، والخوارزمي: ٧٠، وزين العرب: ٣٧، وشرح ابن يعيش: ٩٥/٤، ٩٦، والأندلسي: ٤٧/٢.

(١) ساقط من (ب).

(٢) الكتاب: ٤٣٢/١، ٤٣٣، وشرح السّيرافي: ٢٢٥/٣.

(٣) ديوان العباس بن مرداس: ٧٢، ٧٣، توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٧٩، =

يا خيرَ من رَكِبَ المُطِيَّ ومَن مَشَى   فَــوقَ التُّــرابِ إذا تُعَــدُّ الأنفُسُ

يُرِيدُ: يا خَيرَ مَن مَشَى.

قالَ جارُ اللَّه: «وقد يَقَعَانِ للمُفاجَأةِ كقولِكَ بينا زَيدٌ قائمٌ إذ رأى عمراً، وبَينَما نَحنُ بمكانِ كذا إذا فُلانٌ قَد طَلَعَ علينا، وخَرجتُ فإذا زَيدٌ بالبابِ قالَ(1):

وكَنتُ أُرى زَيـداً كَما قِيـلَ سَيِّـداً   إذَا أنَّــه عَبـدُ القَفـا واللَّهــازِمِ»

= والمنخّل: ١٠٨، والخوارزمي: ٧٠، وزين العرب: ٣٧ وشرح ابن يعيش: ٩٧/٤، والأندلسي: ١٤٩/٢، وعرائس المحصل: ١٠٧/٢. وانظر كتاب سيبويه: ٣٤٢/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٩٣/٢، وشرحه للسيرافي: ٢٢٥/٣ والمقتضب: ٤٧/٢، والجمل للزجّاجي: ٢٢٢، وشرح أبياته لابن سيدة: ٦٩، وشرحها لابن السيد: (الحلل): ٢٨٩، وشرحها لابن هشام اللخمي: (الفصول والجمل..): ٢١، ١٩٥، وشرحها لأبي جعفر اللّبلي(وشي الحلل): ٥٥، وانظر شرح الجمل لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف: ٧٨/١، وهو شرح مختصر اهتم فيه بنسبة الأبيات المستشهد بها في كتاب الجمل وتتمها وإعرابها. وانظر الخصائص: ١٣١/١، والمحتسب: ٨٤/٢، والبديع في علم العربيّة لابن الأثير: ٦١، والخزانة: ٤٣٦/٣. رواه ابن سيدة: أمّا مررت. وقال ابن السيرافي وفي شعره أمّا مررت. وفي ديوانه: أما أتيت.

(1) هذا البيت من شواهد الكتاب: ٤٧٢/١، لم ينسبه سيبويه ولا الأعلم، ولم يذكره ابن السّيرافي، وذكره ابن النّحاس نقل نصّ كلامه ابن المستوفي والذي يظهر منه أنه لم ينسبه واعتبره البغدادي والأستاذ عبد السلام هارون من أبيات سيبويه الخمسين التي لم تُعرف نسبتها، أقول نسب ابن المستوفي هذا البيت لأحد بني قيس عَيلان، ونسبه عزّ الدّين الحسن ابن عبد المجيد المراغي النّحوي المتوفى سنة ٦٦٦ هـ في كتابه(المنخّل في إعراب أبيات المفصّل) إلى الفرزدق، وذكر قبله:

منعتُ تميمـاً منـك إنّي أنـا ابنهـا   وشـاعـرهـا المعـروف عنـد المـواسـم

وأكد هذه النسبة الإمام الصّغاني الحسن بن محمد المتوفى سنة ٦٥٠ هـ. حيث نسبه إليه في هامش نسخته من المفصّل.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٧٩، والمنخّل: ١٠٩، والخوارزمي: ٧١ وزين العرب: ٣٧، وشرح ابن يعيش: ٩٧/٤، والأندلسي: ١٤٩/٢، وعرائس المحصّل: ١٠٧/٢، وانظر كتاب سيبويه: ٤٧٢/١، والمقتضب: ٣٥١/٢، والخصائص: ٣٩٩/٢، والتصريح: ١٢٨/١، والأشموني: ٢٧٦/١، وخزانة الأدب: ٣٠٣/٤.

قالَ المُشرِّحُ: فَبَينا: فَعْلى من البينِ، أُشبِعَت الفَتحَةُ فَصارَت ألفاً، قالَهُ الجَوهَريّ[١] ومَحصولُ المَعنى: زَيدٌ بَينَ أوقاتِ قِيامِه فاجَأ رُؤيَتَهُ عَمراً. إذا للمُفاجَأةِ تَدخُلُ على الجُملَةِ الفِعليَّةِ والاسميّةِ، وتَعطِفُ على الجُملَةِ الفِعليَّـةِ بالفاءِ، اللَّهزمان[٢] عَظمَانِ نَاتيانِ في اللَّحيَين تَحتَ الأُذُنين. عن مَعنِ بن زَائدة[٣]: ما رَأيتُ قَفَا رَجُلٍ قَطُّ إلاَّ عَرَفتُ عَقلَه، قِيل له: فإذا رَأيتَ وَجهَهُ قالَ: ذَاكَ حِينَئذٍ كتابٌ أقرؤُه. وسَمعتُ بَعضَ الأُدباء اليَابسة[٤]: أنَّهم يُضِيفُونَ اللَّومَ إلى القَفا، كما يُضِيفُون الكَرَمَ إلى الوَجهِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وكان الأصمَعِيُّ لا يَستقبحُ إلاّ طَرحَهما في جوابِ بَينما وبَينا وأنشدَ[٥]:

فَبينــا نَحـنُ نَـرقُبُــه أتــانــا مُـعَـلِّقُ وَفْـضَــةٍ وزِنــادَ راعِـي

وأمثالاً له».

(١) الصحاح: ٥/٢٠٨٤(بين).

(٢) في (ب) اللهزمتان.

(٣) هو سيِّد من سادات العرب، من أشهر أجوادها، وأحد شجعانها الفصحاء، اسمه الكامل معن ابن زائدة بن عبد الله بن مطر الشيباني، أبو الوليد، من مخضرمي الدولتين؛كان في الأموية يتنقل بين الولايات، وفي أول الدولة العبّاسية استتر في البادية أول أمره،ثم ظهرت له مواقف حسنة فجعله المنصور من خواصه وولاه اليمن ثم سجستان وقتل بها غدراً سنة ١٥١ هـ تقريباً، وللشعراء فيه مدائح قال بعضهم.

معن بن زائـدة الـذي زيـدت بـه نـسـبـاً إلـى نـسـب بـنـو شـيـبـان

أخباره في تاريخ بغداد: ١٣/١٣٥، والخزانة: ١/١٨٢.. وغيرهما.

(٤) في (ب) البناكيته.

(٥) البيت لنصيب بن رباح، تقدم ذكره. انظر شعره: ١٠٤، وروايته تختلف عن روايته هنا توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٨٠، والمنخّل: ١١٠، والخوارزمي: ٧١، وزين العرب: ٣٧، وشرح الأنـدلسي: ٢/١٤٩، وابن يعيش: ٤/٩٧،وعرائس المحصـل: ٢/١٠٨، وانظر كتاب سيبويه: ١/٨٧، وشرح أبياته لابن خلف: ١/٨٣، وشرحها لابن السيرافي: ١/٤٠٥، وشرحها للكوفي: ٤٥، ١٥٧، وانظر كتاب الشعر لأبي علي: ٦٥، والمحتسب: ٢/٧٨، وسر صناعة الإعـراب: ١/٢٧، والمغني: ٢/٣٧٧...

قَال المُشرِّحُ: إذا كانَ جوابُ بَينا وبَينَما بدون إذا فالكَلامُ لا يَقَعُ مُخالفاً لأصلٍ مَا، أمَّا إذا كانَ معهُ فإنَّه يَقَعُ مُخالفاً للأصلِ بَيَانُهُ أنه إذا كانَ بدون إذا فانتصابُ بَينا على الظَّرفِ والعامِلُ فيه الفِعلُ المَذكورُ في جَوابِ بَينا كما في البيتِ والمَعنى أتانا أوقاتَ رِقبَتِنا، وهذا مما لَيس فيه مُخالَفَةُ أَصلٍ، أمَّا لَو قُلتَ: إذا أتانا فإنه يَنقلِبُ فيه الظَّرفُ اللازِمُ مرتَفعاً لأنَّه يكونُ المَعنى حِينئذٍ بينَ أوقاتِ رؤيَتِنا إيّاهُ وقتَ إتيانِهِ، وهذا مُخالفٌ للأصلِ. الرِّوايةُ وزِنادَ راعي ـ بالنَّصب ـ وسيبويهِ إنَّما أنشدَ البيتَ في الكِتابِ بنَصبِ «زنـادَ» ونَصبَه لأنَّه[1] لمَّا قالَ: أتانا مُعَلَّقٌ وَفضَةٍ فكأنَّه قال: أتانَا معلقاً وَفضةً وزنادَ راعي. الوَفضَةُ: جُعبَةُ[2] السِّهامِ وفي البَيتِ يُريدُ شيئاً يُجعَلُ مِثل الخَريطَةِ والجُعبَةِ تكونُ مَع الفُقراءِ والرُّعاة يَجعلون فيها أزوادَهُم[3]. وزَعموا أنَّ أهلَ الصُّفَّةِ كان مَعَهُم وِفاضٌ، وأمَر رَسُول اللّهِ ـ ﷺ ـ أن تُجعَلَ الصَّدقةُ في الأوفاضِ[4].

قالَ جارُ اللّه: «ويُجابُ الشَّرطُ بإذ كما يُجـابُ بالفَـاءِ، قالَ اللّهُ تَعالى[5]: ﴿ وإن تُصبِهم سَيِّئَةٌ بما قَدَّمتَ أيدِيهِمْ إذا هُمْ يَقْنَطُون ﴾».

قالَ المُشرِّحُ: فاجَأهُمْ قُنُوطُهُم.

قالَ جارُ اللّه: «ومنها لَدَى» والَّذي يَفصِلُ بَينها وبَينَ «عِندَ» أنَّك تَقولُ: عِندي كَذا لِمَا كانَ في مِلكِـكَ / حَضَرَكَ أو غَاب عَنكَ، وَلَدَيَّ كَذا لِما لا يَتَجاوزُ حَضرَتَكَ، وفيها ثَمان لُغاتٍ، «لَدى» و«لَدَنْ» و«لَدُنْ» و«لُد» بحذفِ نُونها «لَدْن» و«لُدْنِ» بالكَسرِ لالتقاءِ السَّاكِنين و«لَدْ» «ولُدْ» بحذفِ نونيهما [٨٢/أ]

(١) هذا تعليل ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب: ٤٠٦/١.
(٢) وهذا شرح ابن السّيرافي أيضاً حرفاً حرفاً.. إلى آخر الشرح.
(٣) في (ب) أزوادهم فيه.
(٤) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ١٢٤/١، والفائق: ١٥٧/٣ وانظر الحديث في مسند الإمام أحمد: ٣٩١/٦.
(٥) سورة الرّوم: آية: ٣٦.

وحكمهما أن يُجرّ بهما على الإضافةِ كقولِهِ تَعالَى[1]: ﴿ مِنْ لَدُن حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾.

قال المُشرِّحُ: الأُولى بالألفِ، والثَّانيةُ بفتحِ الدَّالِ [2-وسكونِ النُّونِ-2] والثَّالثة بضمِّ الدّالِ وسكونِ النُّون، والرّابعةُ بضمّ الدّالِ، والخامِسَةُ بفتح اللاّمِ وسكون الدَّالِ وبالنُّون، والسَّادِسةُ بضمّ اللاّم وسكونِ الدَّالِ وكسرِ النُّون، والسَّابعةُ لَدْ بوزنِ هَبْ، ولُدْ بوَزنِ قُمْ. ولَدن يُضافُ إلى ما بَعدَه من زَمانٍ يَتَّصِلُ بِهِ أو مكانٍ إذا قَرَّبت به إلى كَقَولِكَ حَسَبتُ من لَدن صَلاةِ العَصْر إلى وقتِ المَغرب، وذَرعتُ من لَدن الحائطِ إلى الأُسطُوانَةِ. فإن سألتَ: لِمَ بُنِيَ لَدُن [3-وهو يُضافُ بِدَليلِ-3] قولِهِ تَعالى[4]: ﴿ مِن لَدُن حَكِيمٍ عَلَيمٍ ﴾ ولم يُبنَ «عندَ»؟.

أجبتُ لأنَّ كونَ «عندَ» مضافٌ يَقتضي كونَه مُعرَباً، بخلافِ لَدُن فإنّه وإن كان مُضافاً من حَيثُ المَعنى فإنَّه غيرُ مُضاف من حَيثُ الصُّورةِ، ولذلكَ انتَصَب غُدوَةً في «لَدن غُدْوةً»، وأمَّا بناءُ «لَدن» على الكَسرِ فلأنَّ هذه النُّون تُشبهُ التَّنوين من حَيث وَقَعَت في آخرِ الاسمِ، وحَقُّها السُّكونُ، والتَّنوينُ إذا حُرِّكَ حُرّكَ إلى الكَسرِ.

تَخميرٌ: أمَّا «لَدَا» بالألف فكأنَّه الأصلُ وهو أكثر استِعمالاً من غَيره، أمَّا «لَدَن» بفَتح الدَّالِ وسكونِ النُّون فكأنَّ النُّون فيها مُنقَلِبَةٌ من الألفِ في الأوّلِ، كما يُقلَبُ التَّنوينُ الّذي هو نونٌ ألفاً في الوَقفِ وأمَّا لَـدُ بفتحِ اللاّم وضَمِّ الدَّالِ فهي مخفَّفَةٌ من لَدُن بفتحِ اللاَّمِ وضَمّ الدَّالِ وسكونِ النُّون، وإنّما سَوَّغُوا سقوط النُّون منه لأنَّهم أجروا: النُّون فيه مُجرَى التَّنوين، حيثُ

---

(1) سورة هود: آية: ١.

(٢ - ٢) في (ب).

(٣ - ٣) في (أ).

(٤) سورة النمل: آية: ٦.

قالوا: لَدُن. (١-وأما لَدْن غُدوةً-١) - بفتح اللّام وسكون الدّال فالأصلُ فيه(٢) لَدُن على وَزنِ عَضُد إلّا أنّها خُفِّفَت الدّالُ بإزالَةِ الضّمة عَنها، وهذا كَما لَو قلتَ في عَضُد عَضْد بتَخفيفِ الضّاد، وأمّا لُدْن بضَمّ اللّام وسُكونِ الدّالِ فهي مُخَفَّفَةٌ من لَدُن أيضاً إلّا أنّه نَقَلَ ضَمَّة العَينِ إلى الفَاءِ كما لو قُلتَ: عَضدُ وعُضْد بسكون الضّاد وضَمّ العَين، وأمَّا لَد ولُد فَهُما مُخفَّفَتَان من لَدن ولُدن.

تَخميرٌ: وقَد جاءَت «لَدن» مُضافةً إلى الفِعلِ قالَ بعضُ عَبدِ القَيس(٣):

وإنَّ لُكيــزاً لم يَكُن رَبَّ غُــدوَةٍ لَــدُن ضُرِّجَت حُجَّـاجُهُم فَتَفَـرَّقُـوا

وقالَ رَبيعةُ بنُ مَقرومٍ(٤):

من أن لَدُن قَرَعت نَفسَ الصَّلاةِ إلى أن وَلَّتِ الشَّمسُ في عَلٍّ وفي نَهَلِ

يُمكنُ أن يكونَ إضافتُها إلى الفِعل كإضافةِ(٥) حيثُ إليه لأنَّها في الإبهامِ مِثلُها وكإضافَةِ ذِي إلى تَسلم. قالَ الشَّيخُ أبو عَليٍّ الفارِسيُّ(٦): ويُمكنُ أن يكونَ المَعنى في(٧) بيتِ الأعشى(٨):

(١ - ١) في (ب).

(٢) في (ب).

(٣) البيت في كتاب البديع لابن الأثير: ٦٣، وإثبات المحصل: ٨١، وشرح الأندلسي: ١٥٣/٢.

(٤) هو الشاعر رَبيعةُ بن مقروم بن قيس الضّبي، أدرك الجاهلية، ووفد على كسرى ثم لما جاء الإسلام أسلم، وشهد الفتوح وحضر القادسية وتوفي بعد سنة ١٦ هـ. أخباره في الإصابة: ٢٢٠/٢، والشعر والشعراء: ١١٥ والخزانة: ٥٦٦/٣ وقد جمع شعره الدّكتور نوري حمّودي القيسي ونشره في مجلة الآداب العدد الحادي عشر سنة ١٩٦٨ م. ولم أجد هذا البيت في شعره. وفيه ثلاثة أبيات على وزنه وقافيته فربّما أنه من القصيدة ذاتها منها:

يـا دار أسمـاء بـالأمثـالِ فـالـرّجـل حُيِّيت مـن دِمَنـةٍ قَـفـرٍ ومن طَـلَلِ

(٥) في (أ) كافة.

(٦) النص من المسائل الشيرازيات: ٢٠.

(٧) في (أ) قال الأعشى.

(٨) ديوانه: ٨٩، وأمالي ابن الشجري: ٣٢٣/١.

أراني لَدُن أنْ غابَ رَهطِي كأنَّما   يـرانِي فيكُم طـالِبُ الضَّيمِ أرنَبـا

قالَ جارُ اللّهِ: «وقد نَصبتِ العَرَبُ بها غُدوَةً خاصةً قالَ:

لَـدن غُـدوةً حتَّى ألاذَ بِخُفِّهـا   بَقِيَّةَ مَنقـوصٍ من الـظِّل قـالِصُ

تَشبيهاً لِنونِها بالتَّنوين لَمَّا رأوها تَنزِعُ عنها وَتثبُتُ».

قالَ المُشَرِّحُ: قبلَ أن أُطلِعَكَ على السِّرِّ الّذي لَمَحَتْهُ العَرَبُ في نَصبِهم غُدوَةً، أسوقُ إليكَ فَصلاً وهو أنَّ غُدوةً أكثرُ تَصرُّفاً وأوسَعُ مَجالاً من أخواتِها ألا تَرى أنَّ قولَهم: غُدوَةَ البَين وغَداةَ البَين، وعَدَم القولِ بِسحرَةَ البينِ، وبكرةَ البَينِ، وصَباحَ البَينِ وفي شعرِ امرىء القيس[1]:

وَقَد أغتَذِي والطَّيرُ في وُكُناتِها

ولا يُقالُ: استَحسر وابتَكَر وأظهَر. إذا ثَبَتَ هذا رَقَّيناك إلى مَطْلَب فَقُلتُ: معنى[2] قَولِهم لَدن غُدوةٍ وغُدوةً بجرِّ الأوّلِ ونصب الثَّاني أمَّا أنَّ المُضاف إليه مَحذوفٌ فلأنَّ لَدُن من الإضافيَّات والمَنصوبُ لا يَصلُحُ أن يكونَ مُضافاً إليه، فيكونُ المُضافُ إليه لا مَحالَةَ مَحذُوفاً، وأمَّا أنَّ المحذوفَ غُدوةً فلأنَّ غُدوةً المَذكورَ يَقتَضِي أن يكونَ المَحذوفُ كَذلِكَ، والّذي يَدُلُّ على أنَّ المَحذوفَ كذلِكَ قَولُ شُبرُمَةَ بن الطُّفَيلِ[3]:

وَيَـومٍ شَديـد الحَـرِّ قَصَّـرَ طُـولَـهُ   دَمُ الدّق عنَّا واصـطكاكُ المَـزاهِر

---

(١) تقدم ذكر البيت في الجزء الأول.

(٢) كتبها الناسخ سهواً مرتين.

(٣) لم أعثر على ترجمته وقد ورد له بعض الشواهد في معاجم اللّغة وهذان البيتان ورد لهما ثالث هو قوله:

كـأنّ أبـاريـق الـشـمـول عـشـيّـة   أوزّ بـأعلى الـطّفّ عـوج الحنـاجـر

وهذه الأبيات الثلاثة لشبرمة في الحماسة انظر شرح المرزوقي: ١٢٦٩/٣ والمقامات، المقامة رقم ٢٧ . . . وغيرهما.

ونسب البيت الأول ليزيد بن الطثرية في الحيوان: ١٧٩/٦، واللآلـي للبكري: ٩٣٨. . وغيرهما وأثبته جامع شعره الدكتور حاتم الضّامن انظر تخريجه هناك. =

لَـدُن غُـدوةً حتَّى أروحُ وصُحْبَتِي عُصَـاةٌ على النَّاهِين شُمُّ المَنَـاخِرِ

ألا تَرى[1] أنَّه لو لم يَكن المَعنى على ما ذَكرناه لَما وَقَعَت حَتَّى موقِعَهَا لأنَّه حِينَئذٍ يكونُ المَعنى شَربنا قَبلَ غُدوة حَتَّى أروحُ وذلكَ عَن الجَوازِ مُنحَرِفٌ. فإن سألتَ: ما الدَّليلُ على أنَّ المَعنى حِينئذٍ يكون كذلِكَ أجبتُ: لأنَّكَ إذا قُلتَ: شَربنا لَدى النَّهر فمعناهُ قَريباً منه[2]، فكذلِكَ قولُك: شَربنا لَدى الغُدوة، ومَعناه قَريبٌ من الغُدوةِ وقَريباً من الغُدوةِ / مَعناه قبلَ الغُدوةِ، [٨٢/ب] ولو قُلتَ: قَبلَ الغُدوة حَتّى أروحُ لَما صَحَّ. فإن سألتَ: فإذا كانَ المَعنى على ما ذَكرتَ فلِمَ اختَصَّ غُدوةٌ بلَدُن، ولَدُن بغُدوةٍ؟ وكَيفَ لم يَجُز أن يُقالَ: لَدى غُدوَةٍ وكذلك: لَدُن سَحْرَةٍ؟ أجبتُ: أمَّا الأوّلَ فلأنَّ النُّون في لَدُن مما يُوهِمُ كونَه مُنَوَّناً، والتَّنوينُ مانعٌ من الإضافةِ، أمَّا الثَّاني فلأنَّ «غُدوةً» على ما ذَكرناهُ أكثرُ تَصرُّفاً وأوسعُ مَجَالاً من أخواتِها. مَعنى هذا البَيتِ كقولِهِ:

وانتقلَ الظِلُّ فصارَ حُوريّاً

قالَ جارُ اللَّهِ: «فَصلٌ، ومنها «الآن» وهيَ للزَّمان الَّذي يقعُ فيه كلامٌ للمُتَكَلِّم وقد وَقَعَت في أوَّلِ أحوالِها بالألفِ واللاَّمِ وهي عِلَّةُ بنائها».

قالَ المُشرِّح: «الآن» معناه الزَّمانُ الّذي يَقَعُ فيه كَلامُ المُتَكَلِّمِ وهي آخرُ ما مَضَى من الزَّمانِ[3]، وأوَّلُ ما يأتي منه كقولِكَ: الآن جِئتَ، والآنَ يَجِيءُ ومعناه في هذا الزَّمانِ الذي فيه أُكَلِّمُكَ جِئتَ أو تَجيءُ وأصلُ الآن أوان فحُذفت منه الواو كما قالوا: راحَ للجمعِ في رَياحٍ بالفَتحِ [٤-وهو أحدُ قَولَي الفَرَّاء ونَحوه زَمَنٌ في زَمَانٍ وأنَّه مَبْنِيٌّ وفي أمثلةِ النَّحويين-٤] مِنَ لآن[5]

= تنبيه: ضبط الخوارزمي في كتابه«التَّوضيح» شرح مقامات الحريري: ١٤٤ (الطِّفيل) بكسر الطاء وسكون الفاء كالعثير، قال: كذا سمعته من بعض الأدباء اليابسة.

(١) ساقطة من (أ).

(٢) في (ب) من النهر.

(٣) في (ب) الوقت.

(٤ - ٤) في (ب).

(٥) في (أ) إلا أنّ بتحريك..

بتحريكِ النُّون وملآنَ بحذفِها، وإنما بُنِيَ لأنَّه لَزِمَهُ النَّصبُ بلزوم الظَّرفيّةِ إيّاهُ فصارَ بمنزلةِ اللَّامِ من رَجُلٍ والدَّالِ من زَيدٍ، والإعرابُ لا يكونُ كذلِكَ وبُنِيَ على الفَتحِ لأنَّه في الأصلِ ظَرفٌ، وحَقُّ الظَّرفِ أن يكونَ لَه هذه الصُّورةُ من قِبَلِ العامِلِ، والبناءُ ذَهَبَ منه كونُ هذه الصُّورة من قِبَلِ العامِلِ فَبَقِيَ نَفسُ هذه الصُّورةِ. وأمَّا قولُ الشَّيخِ ـ رَحمه اللَّه[1] ـ: فلأنَّ وقوعَها في أوَّلِ أحوالِها بالألفِ واللَّامِ، وهي عِلَّةُ بنائِها فَشيءٌ مُزَيَّفٌ بدَليلِ العَيُّوقِ والدَّبرانِ[2] والسِّماكِ والثُّرَيَّا وَقَعَت في أوّلِ أحوالِها كذلِكَ وهي غَيرُ مَبنيَّةٍ ولأنَّهم يَعنُون بذلِكَ أنَّه يَحتاجُ إلى غَيرِه وهو الألفُ واللَّامُ فَصارَ لَه شَبَهٌ بالحرفِ، وهَذا يَنتَقِضُ بالفِعلِ المُضارِعِ لأنَّه بِهِ حاجَةٌ إلى الفاعِلِ وهو غَيرُ مَبنِيٍّ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومَتى وأينَ وهُما يَتَضَمَّنان مَعنى الاستفهامِ ومَعنَى الشَّرطِ، تَقولُ: مَتى كانَ ذلِكَ؟ ومتَى تأتِني أُكرِمكَ، وأينَ كنتَ أكن، وأينَ تَجلِسْ أجلِسْ ويَتَّصِلُ بهما «ما» المَزيدة فتَزيدُهما إبهاماً، والفَصلُ بينَ متى وإذا أنَّ مَتى للوَقتِ المُبهَمِ وإذا للمُعيَّنِ».

قالَ المشرِّحُ: مَتى الاستِفهاميّة بناؤها لِجَريها مَجرى هَمزةِ الاستفهامِ، والشَّرطِيّة لِجريها مَجرى إنْ، وكذلِكَ أينَ، والفَصلُ بَينَهما أنَّ إذا للأُمورِ الواجِبَة الوُجودِ أو ما جَرَى ذلِكَ المَجرى مما عُلِمَ أنَّه كائِنٌ. وهي[3] لِمَا يَتَرَجَّحُ بين أن يكونَ، وبينَ أن لا يكُونُ، تَقولُ: إذا طَلَعت الشَّمسُ خَرَجتُ، وإذا أُذِّنَ للصَّلاةِ قُمتُ، ولا يَصلُحُ في هذا النَّحو «متى»، وتَقولُ: مَتى تَخرُجْ أخرُجْ، تَقولُهُ مَع من لا تَتَيَقَّنُ أنَّه خَارِجٌ ولا يَغلِبُ ذلِكَ على ظَنِّكَ أيضاً، بل تَقولُ فيه يَجوزُ أن يكونَ، ويَجوزُ أن لا يكونَ.

---

(١) جملة الدعاء في(ب).

(٢) في (ب).

(٣) (هي) تحرّفت في (أ) إلى متى.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأيانَ» بمعنى «مَتى» إذا استفهم بها.

قالَ المُشرِحُ: قُرِىءَ: (١«﴿إِيَّانَ يومُ القيامةِ﴾(٢) بكسرِ الهمزة وهي لُغةٌ في أيَّان بفتحها. ابنُ جنّي: وينبَغي أن تكونَ أيَّان من لفظةِ (أيّ) لا من لَفظةِ (أين) لأمرين: أحدُهما: أنَّ أينَ مكانٌ وأيَّانَ زمانٌ، والآخرُ لَهُ فَعَالٌ في الأسماءِ مع كَثرةِ فَعَلانٍ، فَلَو سَمَّيتَ رَجُلاً بأيَّانَ لم تَعْرِفه فإنه كَسَعدان ومَروان١). وأيَّان أصلُه «أيُّ أوانٍ» فحذفَت الهمزةَ (٣وإحدى اليَاءَين٣) فَصارَ «أيوان»، ثم قُلِبت الواو ياءً (٤ثم أُدغمت الياءُ في الياءِ٤)، والفَرقُ بينَ مَتى وأين وأيَّان من وجهين: أحدُهما: كثرةُ استعمالِ مَتى لخِفَّتِهِ حتى صار أظهرَ من أيَّانَ فَصَلُحَ أن يفسَّرَ أيَّانَ بمتى، ولا يَنعَكِسُ.

والآخرُ: أنَّ في «أيَّانَ» تَفخِيمَ الشَّأنِ لأنَّها تُستَعمَلُ في مواطِن التَّفخِيم كقولِهِ تَعالى: ﴿ يَسأَلُ أيّانُ يومُ القِيامة ﴾.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولَمَّا في قولِكَ: لَمَّا جئتُ جئتَ بمعنى حِين».

قالَ المشرِّحُ: قالَ سيبَويه: وأمَّا لمَّا [فهي للأمر](٥) الذي وَقَعَ لِوُقُوعِ غيرِه. قالَ ابنُ السَّراجِ ويكونُ ظرفاً.

قالَ جارُ اللَّه: «وأمسِ وهي مضمَّنةٌ(٦) معنى لام التَّعريفِ مبنيةٌ على الكَسرِ عند الحِجَازِيين وبنو تَميمٍ يَمنَعونَها الصَّرف فيقولون: ذَهَبَ أمسَ بما فيه وما رأيتُه مـذ أمسَ، قالَ(٧):

(١ - ١) في (أ).

(٢) سورة القيامة: آية: ٦.

(٣ - ٣) في (أ) وأقيم الياء.

(٤ - ٤) في (ب).

(٥) في (أ)، (ب) ورد هكذا: أمّا لمّا مدى اللام والتصحيح من كتاب سيبويه: ٣١٢/٢.

(٦) في (ب) فقط متضمنة.

(٧) هذا الرجز لم ينسب الى قائل، قال ابن المستوفي في شرحه: ٨٣: ووجدت هذه الأبيات في =

لقد رأيتُ عَجَباً مُذ أمسَا عَجَائِزاً مثلَ السَّعالِي خَمسا»

قالَ المُشرِّحُ: الكلامُ فيه قد مَضى في أوائلِ الكِتابِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقَطُّ» «وعَوضَ» وهما لِزمانَي المُضِيّ والاستقبالِ على سَبيلِ الاستغراقِ تَقولُ: ما رأيتُه قَطُّ، ولا أفعَلُهُ عَوْضَ، ولا يُستَعملانِ إلاَّ في مَوضعِ النَّفي قالَ:

رَضِيعي لَبانِ ثَديِ أُمٍّ تَقاسَما بِأَسحَمَ داجٍ عَوضَ لا نَتَفَرَّقُ

وقد حُكى «قُطّ» بِضمّ القاف، و«قَط» خَفيفةَ الطّاءِ وعَوضُ مضمومةً.

قالَ المشرّحُ: بناؤُهما لجَريهما مَجرى «مِن» الاستغراقيّة، وعلى [٨٣/أ] الحركةِ للاحترازِ من التقاءِ السَّاكنين، وبُنِي «عَوضَ» على الفَتحِ / لأنَّه في الأصلِ مَنصوبٌ على الظَّرف فَيبقى بعدَ ذهابِ الإعرابِ عنه على صُورةِ ما كانَ عَليه، وبُني «قَطُّ» للمبالغةِ في المَعنى، وهذا لأنَّ زيادَةَ اللَّفظِ كما هيَ لِزيادةِ المعنى فكذلك قوةُ اللَّفظِ لِقُوة المَعنى ألا تَرى أنَّ فَعيلاً أبلغُ من فاعِلٍ، وفَواعِلاً أبلغُ من فَعيلٍ، ومن ثَمَّ جاء «قُطّ» بِضمّ القاف لِزيادةِ المبالَغَةِ. فإن سألتَ: فكيفَ لم يَبنَ «عوضَ» على الضَّم للمبالغةِ؟ أجبتُ: قد وَرَدَ أيضاً فيه

= كتاب نحو قديم للعجاج أبي رؤبة، وأراه بعيداً عن نمطه. وعن هذه الرواية أورده الدكتور السّطلي في ديوان العجاج نقلاً عن خزانة الأدب: ٢١٩/٣ الذي أورد نصّ ابن المستوفي المتقدم. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٨٢، والمنخّل: ١١٢، والخوارزمي: ٧٢، وزين العرب: ٣٧، وشرح ابن يعيش: ١٠٦/٤، ١٠٧، والأندلسي: ١٥٥/٢، وعرائس العرب: ٣٧، وشرح ابن يعيش: ١٠٦/٤، ١٠٧، والأندلسي: ١٥٥/٢، وعرائس المحصل: ١١٢/٢، وانظر كتاب سيبويه: ٤٤/٢، والنوادر: ٥٧، والجمل: ٢٩٦، وشرح أبياته لابن سيدة: ٩٣، وشرحها لابن السيد (الحلل) ٣٥١، وشرحها لابن هشام اللخمي (الفصول والجمل..) ٢٢١، وشرح أبياته لأبي جعفر اللّبلي: (وشي الحلل...): ٦١، وانظر أمالي ابن الشجري: ٢٦٠/٢، والتصريح: ٢٢٦/٢، والعيني: ٣٥٧/٤، والخزانة: ٢١٩/٣.

(١) في أ.

(٢ - ٢) في ب.

الضَمُّ كما وَرَدَ في «قَط» التَّخفيفُ والسّكونُ على أنَّا نَقولُ: الحاجةُ إلى ضَمِّ «قَط» فوقَ الحاجةِ إلى ضَمِّ أُختها(١)، لأن «قَط» أصابَ فيه(٢) الإدغام خِفَّةً بخلافِ عَوض. ما رأيتُه قَط مَعناه فيما انقَطَعَ ومَضى من عُمرك. وذَكَر ابنُ جِنّي(٣)، واشتقاقُه من قَطَطتُ أي قَطَعتُ ما قبلَ البيتِ(٤):

تُشَبُّ لمقــرَورَين يَصــطَليــانِـهــا وبـاتَ على النَّار النَّـدى والمُحَلَّقُ

المَقْرورُ هو الذي أصابَـهُ القَرُّ أي البَـردُ، عَني بمَقرُورَين النَّـدى والمُحَلّق، وهو اسمُ رَجُلٍ وفي عَطفِ المُحَلَّق على النَّدى مـا فيه من الفَصاحة كأنَّه يُريدُ أنهما من جنسٍ واحدٍ، بل أخوان. اللّبان بالكسر: لَبَنُ المرأةَ خاصةً ومنه اشتقاق اللَّبانِ بالفَتحِ لأنَّه موضِعُ اللَّبن فكأنَّه في الأصلِ خَاصٌ ثم عُمِّمَ ومعناه: رَضَعا لَبانَ لِبانِ ثَدي أُمٍّ، وهو بَدَلُ المِثلِ من المِثلِ، «تَقاسما» تَحالفا وفي التَّنزيلِ(٥): ﴿تَقاسَمُوا باللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وأهلَهُ﴾(٦)، عنى «بأسحم داجٍ» اللَّيلَ وهو لَيس بالمُقسَم بِهِ وإنَّما هو ظَرفٌ بمنزلةِ أن تقولَ: تقاسما في لَيل داجٍ، يكونُ تآلفُهما فيه، واستئناسُ كلٍّ واحدٍ(٧) منهما

(١) في (أ).
(٢) في (أ).
(٣) الخصائص: ١/٢٦٥.
(٤) البيت في ديوان الأعشى:
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصّل: ٨٢، والمنخّل: ١١٢، والخوارزمي: ٧٢، وزين العرب: ٣٧، وشرح ابن يعيش: ٤/١٠٧، والأندلسي: ٢/١٥٦، وعرائس المحصل: ٢/١١٤ والبيت من شواهد الجمل للزجّاجي: ١٧. انظر شرح شواهده لابن سيدة: ١٨(نسخة أخرى) وشرحها (الحلل) لابن السّيد: ١٠٤، وشرحها (الفصول والجمل...) لابن هشام اللّخمي: ١٠٤ وشرحها لأبي جعفر اللّبلي: وشرح الجمل لابن خروف: ١/٣٦، وانظر الخصائص: ١/٢٦٥، والانصاف: ٤٠١، والخزانة: ٣/٢٠٩.
(٥) سورة: النحل: آية: ٤٩.
(٦) في (ب).
(٧) في (ب).

بصاحِبِه أكثرَ، يقالُ لا أفعلُ كَذا وكَذا عَوضَ نَاقَتي. قالَ بَعضُهم: العَوضُ هو الدَّهرُ سُمّي بذلك لأنَّ المَلَوين كأنَّهما يَتَعاوَضانِ، ووُضِعَ موضِعَ الأبَدِ، وهو المُستَقبلُ من الزمانِ، وقالَ صاحبُ (العَين) عوضُ كلُّه يَجري مَجرى القَسَم، فعوضُ ها هنا على القولِ[١] الأوّلِ ظرفٌ محضٌ معناه تقاسَما لا نَتَفرَّقُ الدّهرَ، وعلى الثّاني أقسما بالدَّهرِ لا نتفرّقُ[٢]، فَحَذَفَ حرفَ القَسمِ، ونَصبَ المُقسمَ به كما في قولِكَ: واللّه لأفعلنَّ.

قالَ جارُ اللّهِ: «فَصلٌ؛ وكيفَ جارٍ مَجرى الظُّروف، ومَعناهُ السُّؤالُ عن الحالِ تَقولُ: كَيفَ زَيدٌ أي على أيِّ حالٍ هو وفي مَعناها «أنَّى» قالَ اللّه تَعالى[٣]: ﴿ فأتوا حَرثكم أنَّى شِئتُم ﴾ وقال الكُميتُ:

أنَّى ومِن أينَ آبَكَ الطَّربُ

إلاَّ أنّهم يُجازُونَ بأنَّى دُونَ كَيفَ قالَ لَبيدٌ

فَأصبَحتَ أنَّى تأتِها تَلتَبس بِها

وحَكى قُطربٌ عن بَعضِ العَرَبِ: «انظر إلى كيفَ تَصنَع».

قالَ المُشرّحُ: الّذي يَدُلُّ على أنَّ كيفَ اسمٌ حكايةُ قُطربٍ[٤] عن بعضِ العَرَبِ: «على كيفَ تَبيعُ الأحمَرَين» وهُما اللَّحْمُ والخَمرُ[٥]، ومِنهُ: «أهلكَ الرَّجُلَ الأحمران»[٦] و«كيف» تُنَظِّمُ الأحوالَ كلَّها، كما أن أين تُنَظِّمُ

(١) في (أ) الوجه.

(٢) في (ب) يتفرقان.

(٣) سورة البقرة: آية: ٢٢٣.

(٤) هو محمد بن المستنير، تلميذ سيبويه، وسيبويه هو الذي لقبه بقطرب اسم دويبّة.

(٥) انظر: كتاب المثنى لأبي الطيب اللغوي: ٢٩.

(٦) هما الزعفران والذهب: المثنى: ٢٩، وفي جنى الجنتين للمحبي: ١٦ الزعفران والذهب الأصفران.

الأماكنَ كلِّها[1]، كما أنَّه لا يُجازَى بكيفَ[2] إلَّا عندَ ابن كَيسَان قالَ أبو سَعيد السِّيرافي: أمَّا ابنُ كَيسان فَعدَّها من الشُّروط. وَجهُ ابنِ كَيسان القِياسُ، ولذلِكَ جاز لَكَ أن تَقولَ: كيفَ تكونُ أكونُ[3]، وَجهُ سائرِ النَّحويين ما ذكرنا من أنَّ السؤالَ عن حالِ الشَّيءِ ليسَ لَه[4] رُتَب ليترتَّب[5] عليه في الخارجِ فِعلٌ، بخلافِ السُّؤال عن المكانِ فإنّه له رُتَب ليترتّب[5] عليه في الخَارج فِعلٌ.

تمامُ المِصراعِ الأوَّلِ[6]:

.... مِـنْ حَيـثُ لا صَبـوةٌ ولا رِيَـبُ

تمامُ المِصراعِ الثّاني[7]:

.... كِلا مَركَبيهـا تَحتَ رِجلَيكَ، شَـاجِرُ

---

(١) ذكر العكبري في كتابه: «التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين» «كيف»، وهي المسألة الثالثة في الكتاب، قال: كيف اسم بلا خلاف، وإنما ذكرتها هنا لخفاء الدليل على كونها اسماً، والدليل على كونها اسماً من خمسة أشياء...

(٢) عقد ابن الأنباري في الإنصاف: ٦٤٣ مسألة: «هل يجازى بكيف؟» ونسب الى الكوفيين المجازاة بها، وإلى البصريين عدم المجازاة..

(٣) في (ب) أكن.

(٤) في (أ).

(٥) في (ب).

(٦) توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٨٤، والمنخّل: ١١٣، والخوارزمي: ٧٣، وزين العرب: ٣٨، وشرح ابن يعيش: ١٠٩/٤، ١١١، وشرح الأندلسي: ١٥٩/٢، وعرائس المحصل: ١١٦/٢، وانظر: أمالي ابن الشجري: ٣١٠/١.

(٧) البيتان للبيد بن ربيعة العامري الصحابي رضي الله عنه، انظر ديوانه: ٢٢٠ توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٨٥، والمنخّل: ١١٤، والخوارزمي: ٧٣، وزين العرب: ٣٨، وشرح ابن يعيش: ١١٠/٤، والأندلسي: ١٥٩/٢، وعرائس المحصل: ١١٧/٢، وانظر كتاب سيبويه: ٣٤٢/١، والمقتضب: ٤٨/٢ والجمل للزجاجي: ٢٢٧، وانظر شرح أبياته لابن سيدة: ٦٩ وشرحها لابن السيد: (حلل) ٢٩١، وشرحها لابن هشام اللّخمي: (الفصول والجمل..): ١٩٥ وشرح الجمل لابن خروف: ٨٢/١، وشرح أبياته: (وشي الحلل) لابي جعفر اللّبلي: ٥٥، وانظر خزانة الأدب: ١٩٠/٣.

فقلتُ: ازدَجِر أحناءَ طَيرِك واعلَمن   بـأنَّـك إن قَـدَّمتَ رِجلَك عـاثِـرُ

يُخاطِبُ به عَمّه عامرَ بنَ مالكٍ، وكانَ لَبيدٌ عَتَبَ عليه في شَيءٍ عَمِلَه، ازدجر: أزجُر. أحناءُ كلِّ شَيءٍ جَوَانِبُهُ ومنه[1]:

شَديداً بأحناءِ الخِلافةِ كاهِلُه

ومعنى ازجُر طَيرَك: انظر فيما تَعمَلُه، وتأمَّل أمُخطِيءٌ أنتَ فيما صَنَعتَهُ أم مُصِيبٌ، وانظُر في أمرِك من كلٍّ[2] نَواحِيه، وقلِّبهُ ظَهراً لبَطنٍ «إن قدّمتَ رِجلكَ عاثر». أي إن استعجلتَ فيما تُريدُ أن تَعملَه.

قوله: «فأصبحتُ أنَّى تأتِها تَلتبِس بها» أيْ من أيِّ جِهَةٍ أتيتَ هذه الخُطَّة التي وَقَعت فيها تَلتَبِس بِمكرُوهِهَا وشَرِّها عَنى بالمركَبَين قادمةَ الرِّجل وآخرتَه الشَّاجِرُ الذي دَخَل بعضُهُ في بَعضٍ، ومنه اشتجارُ الأَسّنةِ، وكذلكَ الشَّجرَةُ لِتَداخُلِ أغصانِهَا، وعَنى به الَّذي تَغَيَّر نَظمُهُ، وهذا على طَريق المَثَل يقولُ: لا يُجدي في الأمرِ الَّذي تُريدُ أن تَعمَلَه رأياً صَحِيحاً ولا مَركَّباً وَطِيّاً أين[3] رَكبتَ منه آذاك وفَرّق بينَ رِجليك فلم تَثبُت عَلَيه ولَمْ تَطمَئِنَّ.

---

(١) تقدم في أول الجزء الأول وهو لابن ميادة وصدره:
رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

(٢) في (ب) جميع.

(٣) في ب أيّ شيء ركبت منه.

[بابُ المركَّبات]

قالَ جارُ اللَّه: المُركَّبات: هي على ضَربين، ضَربٌ يَقتَضي تَركيبُه أن يُبنى الاسمان معاً، وضَربٌ لا يَقتضِي تَركيبُه إلَّا بناءَ الأولِ منهما فمن الضَّربِ الأوّلِ نحو العَشرةِ مع ما نَيَّفَ عليها[1]، وقولُهم: وَقعوا في حَيص بَيص، ولَقيتُه / كَفةً كفةً، وصَحرة بَحرة، وهو جاري بَيتَ بَيتَ، وَوَقَعَ بينَ بينَ، وأتيتُك صَباحَ مَساءَ، ويومَ يَومَ، وتَفَرَّقوا شَغَر بَغَر وشَذَر مَذَر، وخُدع مـدع، وتَركوا البِلادَ حَيثُ بَيثُ وحاثَ باثَ ومنه الخازَ بازَ. [٨٣/ب]

والضَّربُ الثَّاني قولُهم: أفعلَ ذلك بادِيء بدءٍ، وذهبوا أيدي سَبأ ونحو مَعدِي كَربٍ، وبعلَبكَّ، وقالي قَلا.

قالَ المشرّحُ: اعلم أنَّهم لا يُعِلُّون من هذه المركبات أعني بيتَ بيتَ وصَباحَ مساءَ، بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ إلَّا إذا أردتَ الحالَ والظَّرفَ، والقِياسُ هو الإضافةُ.

قالَ ابن السَّراج: فإذا قُلتَ تأتينا في كلِّ صَباح مساء أضفتَ، لأنَّه قَد زالَ الظَّرفُ وصارَ اسماً خالِصاً، نَحوه[2] صَحرة بَحرة، بالباء المُوحدّة حاثَ

(١) في (ب) الى اثني عشر.
(٢) في (أ).

باتَ باتِ ـ بالكسر ـ وكذلك الخازَ بازَ ها هنا. أفعل هذا بادىء بدءٍ (1كلاهما بالسكون1). قالي قَلا بالقافين مَوضعٌ(2)، وهو بوزنِ اسمِ الفاعلِ من قَلا بوزنِ الماضي منهُ.

قالَ جارُ اللَّه: فصلٌ؛ والذي يفصلُ لك بينَ الفَريقين أنَّ ما تَضَمَّن ثانيه مَعنى حَرفٍ بُنِيَ شطراه لِوُجودِ عِلّتي البِنَاءِ فيهما معاً(3). أمَّا الأولُ فلأنَّه ينزَّلُ صَدرُ الكلمةِ من عَجزها. وأمَّا الثاني فلأنَّه تَضَمَّنَ معنى الحَرفِ وما خَلا ثانيه من التَّضمنِ أُعربَ وبُني صَدره.

قالَ المُشرِّحُ: (4-فإن سألتَ: بَعلَبَكَّ ثانِيه خالٍ من التَّضمين نَحو حَضرموتَ خلا ثانيه الَّذي هو عَجزُهُ فَوَجَبَ كَونُه مُعَرباً بِخلافِ ما إذا كان ثانيه مُتَضَمّناً فإنه يكونُ مَبنيّاً-4)، فإن سألتَ في هذا الكَلامِ تَدافعٌ وذلك أنَّ كونَ الثاني مُتَضَمِّناً معنى الواوِ يقتَضي أن لا تُنَزَّلَ الكلمتَان منزلة كلمة واحدةٍ، لأنَّ هذا يُشعِرُ بكونِ الثّاني مَعطوفاً على الأوَّل، وذلِكَ يَقتَضي أن يكونا كَلِمَتَين، وتَنَزُّلُ الأولى منزلةَ صَدرِ الكَلِمَةِ من عَجزِها يَقتضي أن لا يكونا كلمتين. أجبتُ: بأنَّ كونَهما كَلِمتين وغيرَ كَلِمَتين إنما يكونُ تَدافعاً إذا رَجَعَ الكونان إلى شَيءٍ واحدٍ، أمَّا إذا رَجَعَا إلى شَيئين مُختلفين فَلا. وها هُنا(5) رَجَعَا(6) إلى شَيئين، بيانه أنَّ كونَ الثَّاني مُتضمّناً معنى الواوِ، وإن اقتَضَى كونَهما كَلِمتَين، لكنْ لا من حيثُ الظَّاهِرُ، لكن من حيثُ المَعنى، وكون الأوَّلِ مُنَزَّلاً مَنزلةَ صَدرِ الكَلِمَةِ من عَجزها، وإن اقتَضَى كونُهما غيرَ كَلِمَتين لا من حيثُ المَعنى بل من حَيثُ الظَّاهِرُ، ألا تَرى أنّك إذا قُلتَ: جاءَني خَمسَةَ

(1 ـ 1) في (أ).
(2) ينسب إليه الإمام أبو علي القالي، وانظر معجم البلدان: 4/299.
(3) في (ب) فقط جميعاً.
(4 ـ 4) في (ب).
(5) في (ب) وهنا.
(6) في (ب).

عَشَرَ رَجلاً فَخَمسَةَ عَشَرَ بِمَجموعِهما أُقيم مقامَ الفاعلِ.

قالَ جارُ اللَّه: «والأصلُ في العَدَدِ المُنيفِ على العَشَرةِ أن يُعطفَ الثَّاني على الأوَّلِ فيُقالُ: ثَلاثَةَ وعشرةَ فمُزِجَ الاسمان وصُيِّرا اسماً واحداً وبُنيا لِوُجُودِ اللَّتينِ».

قالَ المُشرِّحُ: العلةُ في جَعلهم الاسمين اسماً واحداً أنَّهم لو اقتصروا بقولِهم خَمسةَ عَشَرَ لوقعَ في بعضِ المواضعِ اللَّبسُ، ألا تَرى أنَّك لو قُلتَ لِغيرِك أعطيتُك بهذا الثَّوبِ مرةً خمسةً فلم تَبع ومرةً عَشرةً فلم تَبع لالتَبَسَ.

قالَ جارُ اللَّه: «ومن العَرَبِ من يُسكِّنُ العَينَ من أحدَ عَشَرَ، احتِرازاً من تَوالي المُتحرِّكات في كَلِمَةٍ واحدةٍ».

قالَ المُشرِّحُ: العَرَبُ لا تُوالي بَينَ أربعِ مُتحركاتٍ من الحروفِ حركةً أصليّةً في إحدَى الكلمِ الثَّلاث. وأمَّا[1] غلبَطَ وهَدْبَدَ فهو مُخفَّفٌ من غَلابِطٍ وهَدَابِدٍ.

قال جارُ اللَّه: «وحرفُ التَّعريف والإضافة لا يُخلَّان بالإضافة، تقولُ: الأحدَ عَشَرَ، والحادِي عَشَرَ إلى التّسعةَ عَشَرَ والتّاسعَ عَشَرَ، وهذه أحدَ عَشَرَ وتِسعةَ عَشَرَ».

قالَ المُشرِّحُ: قَضيَّةُ القياسِ أن يُعرب المَبنِي إذ عُرِّفَ باللَّامِ أو أُضيف، أما إذا عُرِّفَ باللام فلأنَّ الاسمَ يُبنى لمناسَبَةِ الحرفِ، وصيرورَتِهِ من حيثُ المعنى بِمنزلتِه، فإذا دَخلَه اللَّامُ التي لا تَدخُلُ إلّا على الأسماء تَقوَّت[2] الاسميّة وانصرفَ[3] من الحَرفيَّةِ، فَوَجَب أن يُعرَبَ. أمَّا إذا أُضيفَ فلأنَّ المُضافَ إليه بمنزِلةِ التَّنوين للمُضافِ، ولهذا لا يَجوزُ دُخولُ اللَّامِ على

---

(١) (ب).

(٢) تقرب.

(٣) في (أ) وانتصر.

المُضافِ إضافةً حَقيقيَّةً ومُحالٌ أن يكونَ الاسمُ مُنوَّناً ولا يكونُ مُعرَباً، والّذي يَقعُ التَّقصّي به[1] عن هذه الشُّبهة أنَّ إعرابَ هذا المُركَّب مُمتَنِعٌ ها هنا، إذ لو أُعربَ لا يخلو من أن يُعرَبَ إعرابَ الشَّطر الأوّل، أو لا مع إعرابه، لا وَجهَ إلى أن يكونَ مع إعرابِ الشَّطرِ الأوّلِ لأنَّه لو أُعربَ الشَّطرُ الأوّل لَتَعَدَّدَ الفاعِلُ في نَحو: جاءَني الأحدَ عَشَرَ رَجُلاً، وتَعَدُّدُ الفاعِلِ مُمتَنِعٌ، ولا وَجهَ إلى أن يكونَ لا مع إعرابِ الشَّطرِ الأوّل، وذلك أنّه متى أُعرِبَ الشَّطرُ الثَّاني دَلَّ ذلك[2] على أنَّه لم يبقَ مُتَضَمِّناً مَعنى الواوِ حُكماً، وإذا لم يَبقَ مُتَضَمِّناً مَعنى الواوِ حُكماً[3] دَلَّ على ارتفاعِ التَّركيبِ بَينَ الاسمين، وإذا ارتَفَعَ التَّركيبُ بينَ الاسمين وَجَبَ أن يَعودَ الأوّلُ مُعَرباً.

[٨٤/أ] قالَ جارُ اللَّه: / «وكان يَرى الأخفشُ فيه الرَّفعَ إذا أضافَهُ، وقَد استَرذَلَهُ سيبويهِ».

قالَ المُشرِّحُ: مَذهَبُ الأخفشِ قِياسٌ، ومَذهَبُ سِيبويهِ استحسانٌ وهو ما ذَكرناه آنفاً، فإن سألتَ: فما الفرقُ عندَ الأخفش بينَ التَّعريفِ باللَّام وبينَ الإضافةِ، حيثُ جَعَلَ الإضافة مُستَرجعةً للإعراب[4] دون اللَّام ؟

أجبتُ: لأنَّ الإضافةَ أظهرُ العامِلينَ أثراً فلا يجوزُ تَركُها، وهذا لأنَّ الإضافةَ كما يَظهرُ أثَرَها من حيثُ المعنى فكذلك يظهرُ أثرُها من حيثُ الصُّورةُ وهو إلى[5] جُزءِ المضافِ إليه وسقوطِ التَّنوين من المضافِ.

قالَ جارُ اللَّه: وإن سُمِّيَ رَجُلٌ بخَمسَةَ عَشَرَ كان فيه الإعرابُ[6] والإبقاءُ على الفَتحِ».

(١) في (ب) به التقصي.
(٢) في (ب).
(٣) في ب.
(٤) في (أ) الإعراب.
(٥) في (ب).
(٦) في (ب) الرفع.

قالَ المشرّحُ: من أبقى فيه الفَتحة (١-فقد جَعَلَها من نفس العَلَم، فصارت الفَتحةُ -١) بمنزلةِ الراءِ من عُمر والدالِ من زيدٍ(٢) فكما أنَّ ذلك لا يجوزُ طَرحُهُ كذلك هذا، ومَن رَفَعَهُ لم تَكُن الفَتحةُ من العَلَمِ في شيءٍ ونظيرُ هذه المسألةِ مررتُ بزيدٍ فإنَّه يَجوزُ فيه الفَتحُ، والرَّفعُ بَدَلُ الفتحِ على الحِكايةِ كما في قوله: «بَنِي يَزيدُ».

قالَ جارُ اللَّه: فصلٌ؛ وكذلك الأصلُ(٣) وقعوا في حَيصَ بَيصَ، أي في فِتنَةٍ تَموجُ بأهلِها مُتَأخّرينَ(٤) ومُتَقدّمين، ولقيتُهُ كَفّةَ كَفةَ، أي ذَوي كَفَّتين كفةً من اللاقي وكفةً من الملقِيّ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهُما في وهلةِ التَّلاقِي، كافٍ لِصاحِبه أن يَتجاوَزَه، وصَحرةَ بَحرة، أي ذَوِي صَحرَةَ وبَحرةَ، أي انكشافٍ واتّساعٍ لا سُترَةَ بَيننَا، ويقالُ(٥): أخبرتُهُ بالخَبَرِ صحرةَ بَحرةَ، ويقولون: صَحرةَ بحرةَ(٦) نَحرةَ فلا يُنونون لئلَّا يمزجُوا بين ثلاثة أشياءِ، وهو جاري بَيتَ بَيتَ(٧) أي بيت(٨- إلى بيتٍ، أو بيتٌ لبيتٍ-٨)، أي: هو جاري مُلاصقاً(٩)، (١٠وَوَقَعَ بينَ بينَ، أي بينَ هذا وبينَ١٠) هذا قالَ عَبيدُ(١١):

وبعضُ القومِ يَسقُطُ بَينَ بَينا

(١ - ١) في (أ).
(٢) في ب من خالد.
(٣) ساقط من (ب).
(٤) في (ب) فقط متقدمين ومتأخرين.
(٥) ساقط من (ب).
(٦) ساقط من (ب).
(٧) ساقط من (أ).
(٨ - ٨) في (ب) أي لبيت.
(٩) في (أ) ملاصقاً لي.
(١٠ - ١٠) في (أ) وبين هذا وبين هذا قال عبيد..
(١١) ديوانه: ٢٧، توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٨٥، والمنخّل: ١١٤، وزين العرب: ٣٨، والخوارزمي: ٧٤، وابن يعيش: ٤/١١٧، وعرائس المحصل: ٢/١٢٢، وانظر الهمع: ١/٢١٢، واللّسان: (بين).

قالَ المُشرِّحُ: «بَيَص» أصله بَوَص فقلبت الـواو ياءً طَلَباً للمُشاكَلَةِ والازدِواجِ يمزجُون بينَ ثلاثةِ أشياءَ ولذلك لم يُرغِموا نحو قَولِهِ[1]: ﴿ وَخَرَّ رَاكِعاً ﴾ و﴿ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾[2] صدر البيت:

نَحمِي حَقيقَتَنـا وبَعضُ القَـومِ ....

أي يَتَساقَطُ ضَعيفاً غيرَ مقتَّلٍ، وجَعْلُ الهَمزةِ بينَ بَينَ أحدُ وُجوهِ التَّخفِيفِ..

قالَ جارُ اللَّهِ: رَأيتُهُ صَباحاً ومَساءً، ويَوماً ويَوماً[3]، أي كلَّ صَباحٍ ومَساءٍ، وكلَّ[4] يومٍ، وتفرَّقُوا شَغَراً بَغَراً، أي: مُنتَشِرينَ في البلادِ هائِجين من استَشغَرت عليه صَنيعة إذا فَشَت وانتَشَرت، وبَغَرَ النَّجمُ هَاجَ بالمَطَرِ قالَ العَجَّاجُ[5]:

بُغرةَ نَجْمٍ هاجَ لَيلاً فانكَدَر

قالَ المُشَرِّحُ: يَجوزُ أن يكونَ اشتقاقُه من قولِهم: شَغَرَ الكَلبُ إذا رَفَعَ إحدى رِجليه فباعَدَها من الأخرى، وبَغَرَ من قولهم: بَغَرَ الرَّجُلُ إذا شَرِبَ فلم يَروَ. فكأنَّه عَطَشٌ لا رَيَّ بَعده فَجُعِلَ عبارةً عن التَّفرُّقِ الذي لا اجتماعَ بَعدَه.

قالَ جارُ اللَّهِ: وَشَذراً مَذَراً، من الشَذَرِ وهو التَّفَرُّقُ[6] والتَّبذِيرِ، والميمُ

(١) سورة ص: آية: ٢٤.
(٢) سورة الزمر: آية: ٦٧.
(٣) في (أ).
(٤) في (أ).
(٥) ديوانه: ١٧، توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصـل: ٨٥، والمنخّل: ١١٥ والخوارزمي: ٧٤، وزين العرب: ٣٨، وانظر الخصائص: ٢٢٢/٢، وشرح ابن يعيش: ١١٨/٤.
(٦) في (أ) التفريق.

في مَذَرَ بدلٌ من الياءِ، وخُدعاً ومُذعاً، أي منقَطِعينَ مُنْتَشِـرين[1]، من الخَدْع وهو القطعُ، ومن قولهم: فلانٌ مَذّاعٌ أي كَذّابٌ يُفشي الأسرارَ وينشُرها وحيثاً وبيثاً من قولهم: فلانٌ يَستَحِيثُ ويَستَبِيثُ، أي يَستَبحِثُ ويَستَشيرُ.

قالَ المُشرِّحُ: يحتملُ أن يكونَ من قولهم مَذَرَتِ البَيضةُ إذا فَسَدَت لأنَّ الشَّيءَ إذا أفسدَتهُ تَفَرَّقَ.

قالَ جارُ اللّه: «فَصلٌ؛ وفي خازَ بازَ سبعُ لغاتٍ، وله خَمسةُ معانٍ فاللغاتُ: خازِ بازِ، وخازَ بازَ، وخازِ بازُ، وخازَ بازُ، وخازُ بازِ، وخَازِ بَازٍ كقاصعاء، وخِزبَازٍ كقرطاس. والمعاني: ضَربٌ من العُشبِ قالَ:

والخازَ بازَ السنّم المَجُودَا

وذبابٌ يكونُ في العُشبِ قالَ:

وجُنَّ الخازَ بازَ به جُنُونَا

وصوتُ الذُّباب وداءٌ في اللَّهازِمِ قالَ:

يا خازَ بازَ أرسلِ اللَّهازمَاوالسِّنورُ»

قالَ المُشرِّحُ: الأولى خازِ بازِ بالكَسرتَين والثّانية بالفَتحتَين، والثّالثة بكسرِ الأولى وضمِّ الثّانيةِ، والرَّابعةُ بفتحِ الأُولى وضَمِّ الثّانِيَةِ والخامِسةُ: بضمِّ الأولى وكسرِ الثّانِيَةِ[2].

هذا الفَصل يَشتَمِل على ثَلاثِ مَسائلَ: الأُولى: أصل مَعنى التَّركيبِ في الكَلِمَتين، والثّانيةُ: تَطبيقُ أصلِ مَعنى التَّركيبِ بالمَعـاني الخَمسةِ، الثّالثة: بيانُ أنَّ العِلَلَ[3] مما يَتَعَاقَبُ على الكَلِمتين من الحركاتِ.

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ) حرّ.

(٣) في (أ) لأن العلل.

أمَّا المسألةُ الأولى: فبازٌ من البزوانِ وهو الوَثْبُ، وبَزا عليه يَبزُو إذا

[٨٤/ب] تَطاول، وسُمِّيَ البازيُّ لتطاوله على سائرِ الطُّيور، ومنه البِزاءُ وهو خروجُ / الصَّدرِ وتطاوُلُهُ[١]، ومنه خَزاه يَخزُوه خَزواً إذا ساسَه وقَهَرَهُ، ومَعنى التَّطاوُلِ فيه لائحٌ.

أمَّا المَسألةُ الثَّانيةُ: فمعنى التَّطاوُل في العُشبِ ظاهرٌ، وذلِكَ أن العُشبَ من شأنِه أن يَنمُو ويَتطاوَلَ، وفي الذُّبابِ كذلك لأنَّه يُؤدي الحَيوانَ ويَعَضُّه، وهذا تطاولٌ عليه وزيادةٌ، وفي صوتِ الذُّبابِ أيضاً كذلك لأنّه صِياحٌ وشَغَبٌ وهذا بعينه مَعنى التَّطاوُل، وفي الداءِ أيضاً بهذه المَنزلةِ لأنَّه يَغلِبُ الحيوانَ ويَقهَرُه وكأنَّه يَتَطَاولُ عليه، وفي السِّنورِ غيرُ خَفِّي لأنّه أبداً يَتعرّضُ للحيوانِ، ويَصيدُه، وهذه نِهاية التَّطاوُلِ.

أمَّا المسألةُ الثالثةُ: فلأنَّها في الأصلِ اسما فاعِلٍ معتلِّ اللاَّمِ ذهبَ منه اللاَّمُ واجتُزِىء بالفتحِ والكسرِ فيهما تنزيلاً لهما منزلةَ خَمسَةَ عَشَرَ بعدَ إجرائِها مَجرى الصَّحيحِ ولذلك يقالُ في البازِيّ طارَ البازُ وطيَّرتُ البازَ فالرَّفعُ والنَّصبُ والكَسرُ في الأولِ[٢]، مع الرفعِ في الثَّانِي اجتزاءً في الأوَّلِ، وإجراءَ الثاني مَجرى الصَّحيح والفتحُ في الأوّلِ مع الـرَّفعِ في الثَّـاني كحضرموت والإعرابِ في الأوّلِ مع انجرارِ الثَّاني كمعدي كَربٍ[٣] وأمَّا الخازَ باز، والخاز باز فتنزيلٌ لهما منزلةَ المُفردِ.

ما قبلَ البيت الأول[٤]:

رعيتُهمـا أكـرم عـودٍ عُـوداً ... الصِّـلَّ والصّقيـلَ واليَعضِيـدا
والخـاز بـازَ السّنم المَجُـودا ... يُجيبُ يَدعـو عـامِـراً مَسعُـودَا

---

(١) الصحاح: (بزا).

(٢) في (ب) الأولى.

(٣) تحرفت في (أ) هكذا: (يعد تكررارا).

(٤) هذا الرجز لم ينسب، توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٨٥، والمنخّل: ١١٦، والخوارزمي: ٧٥، وزين العرب: ٣٨، وابن يعيش: ٤/١٢٠، والانصاف: ٣١٤.

الصِّلُ نَبتٌ والصِّقيلُ أيضاً، كلاهُما بالكَسرِ واليَعضِيد أيضاً نبتٌ، سَنَمٌ مرتفعٌ، وتَسميتها عُوداً على اعتبارِ تَسميَته النّبتَ شَجَرَةً وعامرٌ ومسعودٌ رَاعيان. قالَهُ الجَوهَري[1]، كأنَّه يدعوه للفَرجِ بالخِصبِ.

وصدرُ البيتِ الثّاني[2]:

تَفقَّأ فوقَه القِلَعُ السَّواري وجُنَّ............. البيت

القِلْعَةُ القِطعةُ العَظِيمةُ من السَّحابِ، والجَمعُ قِلَعٌ. الخازَ بازَ في هذا البيتِ كما يُحتَمَلُ الذُّبابُ فقد قالَ السّيرافي[3]: يحتملُ أن يكونَ هو العُشبُ[4] وفي المَثَلِ: (الخازَ بازَ أخصَبُ) ألا تَرى إلى قَولِه[5]:

تَبرَّجتِ الأرضُ معشُوقَةً وجُنَّ على وَجهِها كلُّ نَبتِ

وقيلَ المرادُ بالخازَ بازَ ذُبابٌ يَظهرُ في الرَّبيعِ فَيَدُلُّ على خِصْبِ السَّنَة، يُضرَبُ لمن هو في الرَّخاءِ والدَّعةِ والبَيتُ لابنِ أحمرَ. ما بعدَ البيتِ[6]:

إنِّي أخافُ أن يكونَ لازِمَا

(١) الصحاح: ٨٧٤/٢ (خاز باز).
(٢) البيت لابن أحمر الباهلّي، ديوانه: ١٥٩.
توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٨٥، والمنخّل: ١١٦، والخوارزمي: ٧٥ وزين العرب: ٣٨، وشرح ابن يعيش: ١٢١/٤، وعرائس المحصل: ١٢٤/٢، وهو من شواهد الكتاب: ٥٢/٢، والأعلم بهامشه، وانظر الرّد على الأعلم في الفصول والجمل.. لابن هشام اللخمي: ٥٧ وإصلاح المنطق: ٤٤، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣٥، والمسائل الشيرازيات لأبي علي: ٣٥، والانصاف: ٣١٣، والخزانة: ١٠٩/٣.
(٣) شرح الكتاب: ٥٩/١ (شهيد علي) رقم: ٢٤٦٦.
(٤) في (أ) النبت.
(٥) انظر شرح السيرافي: ١٣٠/٤، وشرح المفصّل: ١٢١/٤.
(٦) لم أعرف قائله، وتوجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٨٥، والمنخّل: ١١٦، والخوارزمي: ٧٥ وزين العرب: ٣٨، وشرح ابن يعيش: ١٢٠/٤، ١٢٢، وعرائس المحصل: ١٢٤/٢، وانظر نوادر أبي زيد: ٢١٨، ٢٣٥، وإصلاح المنطق: ٤٤، وشرح أبياته : ٣٦ والانصاف: ٣١٥، والخزانة: ١٠٩/٣

قالَ جارُ اللَّهِ: فَصلٌ؛ وأفعلُ هذا بادِىء بَدا أو بادىَء بَديّ أصله بادِي بدءٍ وبادىءَ بَداء، مُخَفَّفٌ بطرحِ الهَمزَةِ والإسكانِ، وانتصابه على الحالِ، ومعناه مُبتَدِئاً به قَبلَ كلِّ شيءٍ، وقَد يُستَعمَلُ مَهموزاً وفي حَديثِ زَيدِ بنِ ثابتٍ: «أمَّا بادىء بدء فإنّي أحمدُ اللَّهَ».

قالَ المُشَرِّحُ: (١-اجعل هذا بادي بدا افعل ظاهِراً من بَدا يبدُو وما في المَتن أجود-١) بدليلِ حَديثِ زيدِ بنِ ثابتٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: فصلٌ؛ ويقالُ: ذَهَبوا أيدي سَبأ، وأيادي سَبأ أي مثلِ أيدي سَبَأ بن يَشجُب في تَفَرُّقِهم وتبدُّدِهم في البلادِ حينَ أُرسِلَ عليهم سَيل العَرِمِ، والأيدي كنايةٌ عن الأبناء والأُسرة لأنهم في التَّقوِّي والبَطش بهم بمنزلةِ الأيدي.

قالَ المُشَرِّحُ: هذا الفصلُ والفصلُ المُتقدّمُ ليسا من فُصُول التَّركيبِ، بل هُما من فصولِ الإضافةِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: فَصلٌ في مَعدِيكَرب لُغتان أحدهُما: التَّركيبُ ومنعُ الصَّرفِ. والثَّانيةُ: الإضافةُ: فإذا أُضيفَ جازَ في المُضاف إليه الصَّرفُ وتَركُهُ تَقولُ: هذا مَعديكرَب ومَعدِيكربٍ وكذلك: قالي قَلا وحَضرموتَ وبَعلَبكَّ ونظائرِها.

قالَ المشرّحُ: إذا قُلتَ: هذا مَعديكربَ فهو بمنزلة بَعلَبَكَّ، وأمّا مَعديكربٍ فهو على الإضافةِ والصَّرفِ، ومنهم من يقول: مَعدِيكربَ يضيفُ ولا يَصرِفُ كَرِباً يَجعَلُهُ مَعرفةً(٣)، مؤنَّثاً. فإن سألتَ: فلم مُنِعَ الصَّرفَ

(١ - ١) في (ب).
(٢ - ٢) على هامش نسخة (أ) ولم يظهر في الصورة.
(٣) في (ب) مؤنثاً معرفة.

«موتَ» و«بك» من حضرموت وبعلبكَّ؟ أجبتُ: لأنَّ ذلِكَ مؤنثٌ إلاَّ أنَّه لم يَظهَر فيه التَّاءُ (١-فهو في تقدير التاءِ-١). فكأنّه حضرموتـه وبَعلَبَكَّه ومَوتَه وبَكَّه فيهما التأنيثُ المُستحكِمُ بالعَلَمِيَّةِ.

(١-١) في (ب).

[بَابُ الكِنَايَات]

قالَ جارُ اللَّهِ: الكِناياتُ: وهي «كَم» و«كذا»، و«كَيت»، و«ذَيت»، و«كَمْ» و «كَذا» كناياتٌ عن العَدَدِ على سَبيلِ الإبهامِ، وكيتَ وذَيت كنايَتان عن الحَديثِ والخَبَرِ كما كُنِّي بفلانٍ و «هَنٍ» عن الأعلامِ والأجناسِ / تقولُ: [٨٥/أ] كَمْ مالكَ؟ وكَم رَجُلٍ عِندي؟، وله كذا وكَذا درهماً، وكان من القصة كيتَ وكيتَ، وذيتَ وذيتَ.

قالَ المُشرِّحُ: الكِنايةُ: ذِكرُ مُجمل وإرادةُ مُفَصَّلٍ. «وكَمْ»: بُنِيَ لِجَريها مَجرى هَمزةِ الاستفهام وقد مَضى، كَذا: بُنِيَ لأنَّه في الأصلِ اسم إشارةٍ وأسماءُ الإشارةِ مَبنِيَّةٌ لجَريهَا مَجرى اللاَّم المُعَرِّف. أمَّا تَعريفُ مَعناه فقد قالَ الإمامُ عبدُ القاهِرِ الجُرجاني: - رَحمه اللَّه[1] تعالى - عندي كالعَدَد درهماً، كيتَ كنايةٌ عن الجُملةِ والجملةُ من حيثُ وهي جملة مبنية، فكذلك ما فيه مَعنى الجُملةِ، كَم مالُكَ؟ كم هي[2] الاستفهامِيَّةُ، ومميزها مَحذوفٌ، كم رَجُلٌ عندي هي الخَبريّة.

قالَ جارُ اللَّهِ: فصلٌ؛ وكَم على وَجهين، استفهاميّةٌ وخَبرِيَّةٌ، فالاستفهامِيَّةُ يُنصَبُ مميِّزها مفرداً كمميّز أحدَ عَشَرَ، والخَبَرِيَّةُ تَجُرّهُ مُفرداً أو

(١) جملة الدّعاء من (أ).

(٢) في (ب) هي كم الاستفهامية.

مَجموعاً كمميِّز الثَّلاثةِ والمائةِ، تَقولُ: كَم رَجُلٍ عِندي، وكَم رِجالٍ، كما تَقولُ: ثلاثةُ أثوابٍ ومائةُ ثَوبٍ.

قالَ المُشرِّحُ: اعلَم أنَّ الخبرَ مُقدَّمٌ على الاستفهامِ تَقولُ: أفي الدَّارِ زيدٌ، وضربَ[1] عَمرو، فالخَبرُ بحكمِ تَقَدُّمها أصابت حكم المرتَبة الأولى، وهو خبرُ المُمَيِّزِ المَجموعِ. ثم الإخبارُ عن القَليلِ يكون أيضاً عن الكَثير فأعطيت حكمَ المَرتبةِ الثّالثةِ أيضاً وهو المميِّزُ المُفرَدُ فَعلى هذا قَولُك: كم رجلٍ عندي أكثر من قولك: «رِجالٍ» ولما استَولت الخَبَرِيَّةُ على المَرتَبَتَينِ لَم يبقَ للاستفهامِيَّةِ إلا النَّصبُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: فصلٌ وتقعُ في وِجهَتِها مبتدأةً ومَفعولةً، ومُضافاً إليها تقولُ: كَم درهمٍ عِندك؟ وكَم غُلامٍ لَكَ، على تَقديرِ أيِّ عَدَدٍ من الدَّراهمِ حاصلٌ عِندَك، وكثيرٌ من الغِلمانِ كائنٌ لَكَ.

قالَ المُشَرِّحُ: كَم سواءٌ كانت خَبَرِّيَةً أو استفهاميةً تَجيءُ تارةً مُبتَدَأةً وأُخرى مَفعولةً، ومرَّةً مضافاً إليها. أمَّا المبتدأةُ فقولُكَ: كم دِرهماً عِندك؟ وكم غُلام لَكَ، فكم دِرهماً استفهامية وهي مُبتَدَأةٌ، ودِرْهَماً مميِّزُها وعِندَك خَبَرُها[2]، و«كم» في كَم غلامٍ لَكَ خَبَرِيَّةٌ، وهي مُبتدأةٌ مضافَةٌ إلى غُلامٍ، ولَكَ خَبَرُهُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتقولُ: كَم مِنهم شاهدٌ على فُلانٍ، وكم غلاماً لَكَ ذَاهِبٌ تَجعل لَكَ صفةً للغُلامِ، وذاهباً خبراً لِكَم».

قالَ المشرّحُ: «كم» في (كَم مِنهم شاهِدٌ على فُلانٍ) هي الخَبَرِيَّة، (٣-وهي مُبتَدَأة-٣) والظَّرفُ وهو «مِنهُم» في مَحَلِ الرَّفعِ بأنَّه صِفَةٌ لِهذا المُبتَدَأ، وشاهدٌ خَبَرُ هذا المُبتَدأ وعلى فلانٍ صِلةٌ شاهدٌ كما إذا قُلتَ: مررتُ

(١) في (أ) اضرب.

(٢) في (ب) خبره.

(٣ - ٣) في (أ) فقط.

بزَيدٍ فـ «بزَيدٌ» صِلَةُ مَرَرتُ[1] وتقديرُهُ[2] كثيرٌ منهم شاهِدٌ، ويُحتَمَلُ أن تكُونَ هي الاستفهاميَّة و«كَمْ» في كَم غُلاماً لَكَ ذاهبٌ هي الاستفهاميَّةُ، وهي المُبتَدَأةُ وغُلاماً مُمَيِّزُها، ولَكَ صِفَةٌ لِغُلام[3] وذاهِبٌ خَبَرُهُ، تقديره: أيُّ عَدَدٍ من غِلمانٍ مَملوكةٍ لَكَ ذاهِبٌ ولو قَدَّمتَ ذاهبٌ على لَكَ لكانَ ذاهبٌ صِفَةً لكم، والظَّرفُ وهو لَكَ خبرُ المُبتَدأ فإن سألتَ: لِمَ لَمْ يُجعل الظَّرفُ في هذه المسألة صِفَةً للمُبتدأ كما في المَسألةِ المُتَقَدِّمةِ؟

أجبتُ: هذا أيضاً يَجُوزُ إلَّا أنَّ الأحسن أن يُجعَلَ المرفوعُ الأوّلُ صفةً للمبتَدَأ، والمَرفوع الثَّاني خبرَ المُبتدأ حتَّى لا يَقَع الخَبَرُ فاصِلاً بينَ الصِّفةِ والمَوصوف. ولا يجوز في هذه المَسألة كم غِلماناً لَكَ؟ كما لا يَجـوزُ أعشرون غلماناً لَكَ أم ثلاثون؟. قالَ الأخفشُ: الكوفيّونَ يُجيزُونَ كَمْ غِلماناً لَكَ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتقولُ في المفعوليّة: كَم رَجُلاً رأيتَ؟ وكم غُلاماً مَلكتَ؟ وبكم رَجُلٍ مررتَ وأنفُسَ كم رَجُلٍ أنقذتَ، وعلى كَمْ جِذعٍ بُنِيَ بَيتُكَ؟

قالَ المُشَرِّحُ: كَم في كَمْ رَجُلاً رأيتَ؟ هي استفهاميّة، وهِيَ منصوبٌ بأنَّها مَفعولَة رأيتَ رَجُلاً مميِّزها تَقديرُهُ أيُّ عَدَدٍ من الرّجـالِ رَأيتَ «وكَم» في كَم غُلامٍ مَلَكتَ هي الخبرية، وهي منصوبة على أنَّها مَفعولة مَلَكتَ، تَقديرُهُ: كثيرٌ من الغِلمان مَلَكتَ[4]، وكذلك كَم في قولِكَ[5]: بكم رَجُلٍ مررتَ هي الخَبَرِيَّة وهي في مَحَلِّ النَّصبِ على أنَّها مَفعولةٌ لكنَّها مَفعولةٌ غيرُ

(١) في (أ).
(٢) في (ب) تقديره بدون واو.
(٣) في (ب) لغلاماً.
(٤) في (ب).
(٥) في (ب) في قوله.

صَحِيحةٍ هذا هـو الصَّحيحُ. «كم» في على كَمْ جِـذْعاً بُنِيَ بَيتُـكَ هي الاستِفهاميَّة بأنَّها مفعولةُ بُنِيَ تَعدّى إليها الفِعلُ بواسِطَةِ حَرفِ الجَرِّ، وجِذْعاً تَمييزُها[1].

[٨٥/ب] تَخمير: سِيبوَيهِ: سألتُ الخَليلَ / عن قولِهِمْ: على كَمْ جِذعٍ بَيتُك؟ أمَبنِيٌّ؟ فقالَ القِياس هو النَّصب، وهو قَولُ الأكثر وأما الّذين جَرُّوا فإنّهم أرادوا مَعنى «مِنْ» ولكنَّهم حَذَفوا «من» تَخفيفاً على اللِّسانِ.

قَال جارُ اللَّهِ: «وفي الإضافةِ رِزْقَ كم رجلاً[2] وكم رجلٍ أطلَقْتَ».

قال المشرِّح: «رزقَ»: منصوبٌ على أنَّه مفعولُ أطلَقت[3]، وكم هِيَ الخَبَريَّة، ورزق مضافٌ إليها، وكَم مضافٌ إلى رَجُلٍ تقديرُه رزقُ كَثِيرٍ من الرِّجالِ، أطلقت[4]، وإن نَصبتَ رَجُلاً ها هُنا فكم هِيَ الاستفهامِيّة وتقديرُهُ رزقُ أيِّ عَدَدٍ من الرِّجالِ أطلَقتَ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وقد يُحذَفُ المُمَيَّزُ فيقالُ: كم مالُكَ أي كَم دِرهماً أو كَمْ دِيناراً مالُكَ، وكم غلمانُك: أي كَمْ نفساً غِلمانُكَ، وكم دِرهُمك[5]: أي كم دانِقاً درهَمُك، وكم عبدُاللَّه ماكِثُ[6] أي كم يَوماً أو شهراً».

قالَ المشرِّحُ: المُمَيّز كما ذكره الشَّيخ في جَميـع[7] هذه الأمثلةِ محذوفٌ، فإن سألت: فما تقولُ في «كم» ها هُنا: أهو المُبتدأ أم المالُ؟

---

(١) في (أ) تمييز.
(٢) في (ب) رزق كم رجلاً أخذت.
(٣) في (ب) أخذت.
(٤) في (ب) كتب عليها: في (ط) أخذت.
(٥) بعدها في (ب) وكم دراهمك.
(٦) في (أ) مكث.
(٧) في (أ).

أجبتُ: المُبتدأ هو المالُ كأنَّكَ قُلتَ: مالُكَ مسؤولٌ عن عَدَدِهِ، ولأنَّ معنى كَم مالُك[1]: العشرون أم الثَّلاثون، والعِشرون في هذا المقام خَبَرُ المبتدأ ألا تَرى أنَّ التَّأكيدَ يقعُ له فيقالُ العشرون لا الثَّلاثون[2] مالُكَ ولا يقع لمالِكَ فَلا يقالُ: العِشرون مالُكَ لا غيرَ مالك لأنّ الرابطة في كم مالك تلتحق بكم لا بمالك.

تَخميرٌ: إذا قُلتَ: كم دِرهَمُكَ فالسُّؤالُ عن وَزنِ الدِّرهَم، وإذا قُلتَ: كَم دراهُمِكَ فالسُّؤال عن عَدَدِها.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وكذلك كم سِرْتَ، وكمْ جاءَك فُلانٌ، أي كَمْ فَرسخاً وكم مرَّةً أو كَم فَرسَخٍ وكم مَرَّةٍ».

قالَ المُشرِّحُ: [3]-«كم» في كَمْ سِرتَ، وكم جاءَكَ فلانٌ يُحتَمَلُ أن تكونَ هي-[3] الاستفهامِيَّة، وأن تكونَ هي الخَبَرِيَّة، وإذا أتيتَ بالمميِّز منصوباً فهي الاستفهامِيَّة وإن كان مَجروراً فهي الخَبَرِيَّة، وأمَّا إذا جِئتَ به مَرفوعاً فَيُحتَمَلُ المَحذوف ها هُنا كما يُحتَمَل أن يكون ظَرفَ مكانٍ يُحتَمَلُ أن يكونَ ظَرفَ زَمَانٍ.

قالَ جارُ اللَّهُ: «فصلٌ؛ ومُمَيِّز الاستفهاميَّة مُفردٌ لا غيرَ، وقولُهم: كم لك غلماناً المُمَيِّز فيه محذُوفٌ، والغِلمانَ مَنصوبةٌ على الحالِ بما في الظَّرفِ من مَعنى الفِعل والمَعنى كم نفساً لَكَ غلماناً».

قال المشرِّح: هذا كما تقول: عبدُ اللَّهِ في الدَّارِ قائماً لو قَدَّمتَ فقلتَ: كَم غِلماناً لَكَ على الحالِ لم يَجُز. كما لا يَجوزُ عبدُ اللَّهِ قائماً فِيها، لأنَّ الحالَ لا يَتَقَدَّم إذا كانَ العاملُ فيها[4] مَعنى.

(١) في (ب) ولأن معنى كم: العشرون مالك أم الثلاثون.
(٢) صححت في هامش نسخة (ب) ولم تظهر في الصورة.
(٣ - ٣) في (أ) فقط.
(٤) في (ب) فقط.

قَال جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وإذا فُصِلَ بينَ الخَبَرِيَّةِ ومميِّزها نُصِبَ تَقولُ: كَم في الدَّارِ رَجُلاً و:

كَمْ نَالَني مِنكُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ

وقال:

تَـؤُمُّ سِـنَـانـاً وكَـم دُونـه   من الأرضِ مُحدَودِباً غَارُها»

قالَ المُشَرِّحُ: هذا الفَصلُ يَحتَوي على مَسألَتَينِ:

إحداهما: ـ أنه[1] يَجوزُ الفَصلُ بينَ «كم» الخَبَرِيّةِ ومُمَيِّزها بالظَّرفِ وأحياناً بِغَيرِه وهذا كما [يُفْصَلُ][2] بينَ المُضافِ والمُضافِ إليه.

الثَّانية: ـ أنَّ المُمَيِّزَ يَنتَصِبُ عندَ وقوعِ الفَصلِ.

فإن سألتَ: فكيفَ لم ينتصِب المُضافُ إليه إذا وَقَعَ الفَصلُ بالظَّرف بينَ المُضافِ والمُضافِ إليه؟ أجبتُ: لأنَّ سُقوطَ التَّنوين من[3] المُضافِ يَدفَعُ النَّصبَ في المضافِ إليه، أمَّا ها هُنا فبِخلافِه، وهذا لأنَّ ثُبوتَ التَّنوين وسُقوطَه غيرُ ثابتٍ في الظَّاهِرِ، إنَّما هو ثابتٌ نِيَّةً وتَقديراً، أو ساقِطٌ كَذلِكَ فإذا جَرَرنا المُمَيَّزَ فقد نَوَينا سُقُوطَ التَّنوينِ، وإذا أسقَطناهُ[4] فَقَدْ نَوينَا إثباتَه[5]، وهذه المَسألة تَدُلُّ على أنَّ تمامَ «كم» فيما يَرجِعُ إلى انتصابِ المُمَيِّزِ بها كَونها في تَقديرِ الثُّبوتِ[6]. البيتُ الأولُ[7] للقَطَامِيِّ، تمامُهُ[8]:

(١) في (أ) أن.
(٢) ساقط من النسختين.
(٣) في (أ) في.
(٤) في (أ) وإذا نصبناه.
(٥) في (ب).
(٦) في (ب) التنوين.
(٧) في (ب).
(٨) ديوان القطامي: من قصيدة طويلة أوّلها:

.... إذ لا أكادُ من الإقتارِ أحتَولُ

يقولُ: كَمْ فَضلٍ نالَني مِنهُم، وفي فَضْلٍ[1] يَجوزُ الرَّفعُ بتقدير كَمْ نالَني منهم فَضلٌ، وهو الوَجهُ: أحتَولُ من الحِيلَةِ، والحِيلَةُ واويَّةٌ إلَّا أنَّهُ انقَلَبَ فيه[2] الواو ياءً[3] لِكَسرَةِ ما قَبلَها ونَظيرُهُ قَولُهُ: تَعتَورُهُ حالتان مُتَضادَّتان. البيتُ الثَّاني لزهَير[4] الضَّميرُ في تَوْءُمٌ للناقَةِ. سِنَانٌ: اسم رَجُلٍ الضَّميرُ في دونه لِسنانٍ. مُحدَودِباً غَارُها من باب:

تَحِيَّةُ بَينِهم ضَربٌ وجِيَعُ[5]

قالَ جارُ اللَّه: «وقد جَاءَ الجَرُّ في الشِّعرِ مع الفَصلِ قال[6]:

= أنـا محيّـوك فـاسلم أيّهـا الـطلل وإن بليت وإن طالت بك الـطّيل
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٨٧، والمنخّل: ١١٦، والخوارزمي: ٧٥، وزين العرب: ٣٩، وعرائس المحصّل: ١٢٩/٢، وشرح ابن يعيش: ١٢٩/٤، ١٣١ وهو من شواهد سيبويه: ٢٩٥/١، والمقتضب: ٦٠/٣، واللمع لابن جنى: ١٤٧، وشرحه لابن برهان: ١٣٨، وشرحه (البيان) للكوفي: ١١٦، وانظر الانصاف: ٣٠٥، والعيني: ٤٩٤/٤، والأشموني: ٨٤/٤، والخزانة: ١٢٢/٣.

(١) في ب ويجوز في فضل.

(٢) في (ب) للواو فيه.

(٣) في (أ) فقط.

تنبيه: لم أجد من رواه: (أحتول) إلا الخوارزمي والمثبت في المصادر: (أحتمل) وهي رواية الديوان

(٤) ينسب هذا البيت لزهير، أو لابنه كعب، أو للأعشى.

توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٨٧، ٨٨، والمنخّل: ١١٦، والخوارزمي: ٧٥، وزين العرب: ٣٩، وشرح ابن يعيش: ١٢٩/٤، ١٣١، وعرائس المحصل: ١٢٩/٢.

وهو من شواهد الكتاب: ٢٩٥/١ والإيضاح لأبي علي الفارسي: ٢٢٠، انظر شرح أبياته لابن بري: ٢٥، وشرحها لابن يسعون: ٧٩،والمحتسب: ١٣٨/١، والانصاف: ٣٠٦، والأشموني: ٨٣/٤.

(٥) صدره: *وخيل قد دلفت لها بخيل*

وهو لعمرو بن معدي كرب، تقدم ذكر البيت في الجزء الأول.

(٦) قال البغدادي: في الخزانة: ١٢٢/٣ زعم العيني:[٣٩٢/٤] أنّه للفرزدق. توجيه إعرابه =

كَم في بَني بَكرِ بنِ سَعدٍ سَيّدٌ   ضَخمُ الدَّسيعةِ ماجِدٌ نَفَّاعُ»

قال المشرّح: الدَّسيعةُ: هي العَطِيَّةُ، يقالُ: فلانٌ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ، وفي الحَديثِ: «ألم أجعلك تَربَعُ وتَدسَعُ»، أي: تَأخُذُ المِرباعَ وتُعطي الجَزِيلَ وأصلُها من دَسَعَ البَعيرُ[1] / بِجُرَّتِهِ إذا[2] دَفَعَها[3] من جَوفه[4] إلى فِيه. [٨٦/أ]

قالَ جارُ اللَّهِ: «فَصل؛ ويَرجِعُ الضَّميرُ على اللَّفظِ والمَعنى تقولُ: كم رَجُلٍ رأيتَهُ ورأيتَهُم، وكم امرأةٍ لَقِيتَها ولَقِيتُهُنَّ، قالَ اللَّهُ تَعالى[5]: ﴿وكَم من مَلَكٍ في السَّمواتِ لا تُغني شَفَاعَتُهم شَيئاً﴾».

قالَ المُشَرِّحُ: يُريدُ[6]: يَجُوزُ أن يَرجعَ الضَّميرُ إليه مفرداً لأنَّ اللَّفظَ لَفظُ المُفردِ، ويجوزُ أن يَرجِعَ إليه مَجموعاً، لأنَّ المعنى مَعنى المَجموع.

قال جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وتقولُ: كم غَيرُهُ لَكَ، وكم مِثْلُهُ لَكَ وكَم خَيراً مِنك لَكَ وكَمْ غَيرُه مِثلُهُ لَكَ، تَجعَلُ مِثلَهُ صفةً لغَيره، فَتَنصِبُهُ[7] نَصبَه».

قالَ المُشرِّحُ: كم ها هُنا هي الاستِفهاميَّة، وغَيرَه نصبٌ على التَّمييز، وهو في الأصلِ صفةٌ للمُمَيِّزِ المَحذوفِ، المعنى كَم رجلاً غير هذا الرَّجل

= وشرحه في إثبات المحصل: ٨٨، والمنخّل: ١١٧، والخوارزمي: ٧٦ وزين العرب: ٣٩، وشرح ابن يعيش: ١٣٠/٤، ١٣٢، وعرائس المحصل: ١٣٠/٢.
وهو من شواهد الكتاب: ٢٩٦/١، والمقتضب: ٦٢/٣، والانصاف: ٣٠٤ والأشموني: ٨٢/٤، ويروى: (كم في بني سعد بن بكر) وهو كذلك في نسخة (ب).

(١) انظر النّص في الصحاح: (دسع) ١٢٠٧/٣.
(٢) في (ب) أي.
(٣) في الصحاح أخرجها.
(٤) في (ب) إلى فيه من جوفه، وما أثبته من (أ) موافق لما في الصحاح.
(٥) سورة النجم: آية: ٢٦.
(٦) في (ب) يريد أنّ الضمير يجوز أن يرجع..
(٧) في (أ) فينصب.

لَكَ أو غُلاماً غيرَ هذا الغُلام لَكَ، وكذلك مثلُهُ لَكَ، وخيراً منه لَكَ. وأما كَم غيرَه مثلَه لَكَ فغيرُه انتَصَبَ على التَّمييزِ، ومثلُهُ انتَصَبَ على الوَصفِ لِغَيرِهِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وقد يُنشَدُ بيتُ الفرزدَقِ[1]:

كَمْ عَمَّـةً لكَ يـا جَـريـرُ وخـالـةً فَـدعـاءَ قـد حَلَبتَ عَليّ عِشـاري

هي على ثَلاثةِ أوجُهٍ النَّصبِ على الاستفهامِ، والجَرِّ على الخَبَرِ والرَّفعِ على معنى كَم مرّةٍ حَلَبتَ عَلَيّ عَمَّاتِكَ».

قالَ المُشرِّحُ: المُبَرِّدُ[2]: وإن قُلتَ كم عَمّةٌ [أوقعت][3] «كَم» على الزَّمانِ فقلتَ كم يوماً عمةٌ لَكَ وخالةٌ حَلَبَتْ عَلَيّ عِشَاري، أو كَم مرةً ونَحو ذلِكَ. وعلى ذلك تقولُ: كم امرأةٌ قامت بالرَّفع. قالوا: ولم يَجز في هذه المَسألة الجَمعُ، لأنّ «كم» لم تَقَع على النّساءِ، وإنّما المَعنى كَمْ مَرّةً امرأةٌ قامَتْ. الفَدَعُ: التِوَاءٌ في الرَّسغ. فإنْ سألت[4]: فما مَعنى «على» في قَولِهِ: حَلَبَت عَلَيّ؟ أجبتُ: مَعناهُ على كُرهٍ مِنّي، وهذا كما يُقال: باعَ القاضِي عَليه دارَه، يَقولُ: كنتُ أستَنكِفُ أن يَحلِبَ أمثالُها عَلَيَّ عِشارِي، ويشهَد لهذا المَعنى الفَدعَاءُ.

---

(١) ديوان الفرزدق: ٤٥١، والنقائض: ٢/٣٩.
توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٨٨، والمنخّل: ١١٧. والخوارزمي: ٧٦، وزين العرب: ٣٩، وشرح ابن يعيش: ١٣٣/٤، وعرائس المحصل: ١٣١/٢، وانظر الكتاب: ٢٥٣/١، والأعلم في هامشه، وانظر الرّد على الأعلم في الفصول والجمل.. لابن هشام اللخمي: ٦٥، وشرح أبيات الكتاب لابن خلف: ١٨٦/١، ومعاني القرآن للفراء: ١٦٩/١، والمقتضب للمبـرد: ٥٨/٣، والأصـول لابن السـراج: ١٨٤/١، والجمل للزّجاجي: ١٤٨، وانظر شرح أبياته لابـن السيد الحلل: ١٧٩، والفصول والجمل... لابن هشام اللخمي: ٢٨، ١٣٤، ١٣٥، وانظر اللّمع لابـن جنى: ١٤٧، وشرحه لابن برهان: ١٣٨، وشرحه (البيان) للكوفي: ١١٧ والعيني: ٥٥٠/١، والخزانة: ١٢٦/٣.
(٢) المقتضب: ٥٨/٣.
(٣) في النّسختين«رفعت» والتصحيح من المقتضب.
(٤) نقل النّص ابن المستوفى في إثبات المحصّل: ٨٨.

قالَ جارُ اللّهِ: فَصلٌ؛ والخَبَريَّةُ مضافةٌ إلى مَميِّزها عاملةٌ فيه عَمَلَ كلِّ مُضَافٍ في المُضَافِ إليه فإذا وَقَعتَ بعدَها «من» وذلك كَثِيرٌ في استعمالهم منه قولُه تَعالى[1]: ﴿ وكم من قَريةٍ ﴾ ﴿ وكَم من مَلَكٍ ﴾[2] كانَت منويَّةً في التَّقديرِ كقولِكَ كثيرٌ من القُرى والمَلائِكَةِ، وهي عندَ بَعضِهم منويَّةٌ أبداً، والمَجرورُ بَعدَها بإضمارِ «مِنْ».

قالَ المُشَرِّحُ: هذه المسألةُ كما ذَكرنا تَدُلُ على انتصابِ المُمَيِّزِ في «كم» الاستفهامِيَّة لتمامِ الاسمِ بالتَّنوينِ.

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ؛ وفي معنى «كَمْ» الخبريَّة «كأيِّن» وهي مركَّبَةٌ من كاف التَّشبيه وأي، والأكثرُ أن تُستَعمَل مع «من» قال اللّه عزَّ قائلاً[3]: ﴿ وكأيِّن من قَريَةٍ أهلكَناها ﴾[4] وفيها خَمسُ لغاتٍ كأيِّن وكاءٍ بوزن كاعٍ، وكِيْنَ بوزَنِ كِيْعَ، وكأيِّ بوَزنِ كعَى، وكإٍ بوزنِ كَعٍ.

قالَ المُشَرِّحُ: دخولُ «من» في كأيٍّ أحسنُ من سُقُوطِها، لتَدُلَّ على أنَّ ذكرَ الاسمِ بَعدَها على طَريقِ التَّفسيرِ، وتَقُولُ: وكأيِّ رَجُلاً لَقِيتُ[5]، بنَصبِ ما بعدَ كأيٍّ وأنتَ في حالِ الخَبَرِ، قال أبو سَعيدٍ السّيرافي[6]: وكأيِّ مَعناهُ رُبَّ عندَ سيبويهِ، وعندَ الفراءِ معناها: «كَمْ» وقد أكثَرَ استعمال النَّحويين من البَصريّين والكُوفيّين تَفسيرَها بكَمْ والّذي قالَ سيبويه أصحُّ، لأنَّ الكافَ حرفٌ دخولُه على ما بعدهُ كدخولِ ربَّ وكم في نِفْسها اسمٌ وأنتَ تقولُ: كم لَكَ، ولا تَقول: كأيِّ لَكَ، كما لا تَقُولُ: ربَّ لَكَ ـ وهي مُرَكَبَةٌ من أيِّ وكافِ

---

(١) سورة الأعراف: آية: ٤.
(٢) سورة النجم: آية: ٢٦.
(٣) في (أ) عزّ وجل، والآية من سورة الأعراف: آية: ٤.
(٤) ساقط من (أ).
(٥) في (أ).
(٦) شرح الكتاب: ٢٤/٣ نقلاً حرفياً أميناً.

التَّشبيهِ، وأيّ في الأصل للعَدَدِ والاستفهام . إذا قُلتَ: أيُّ القَومِ أتاكَ فقد دَلَلتَ على جَماعةٍ تَسأل عن واحدها بأي، وإنّما نَقَلَها من الاستِفهام إلى الخَبَرِ على مَعنى التَّكثير، كما نُقلَت «كَمْ» ولزمتها كافُ التَّشبيه، كما لَزمت كَذا وكَذا. وهذا أصلها، ثُمَّ أُكثِرَ استعمالُ الكَلِمَة فصارت كَلِمةً واحدةً فقلب قلب الكلمة الواحدة، كما فُعِل ذلِكَ في قَولِهِم: لَعمري، ورَعملي[١]، فَصارت كياين فحذفَت الياءُ الثّانية كما حُذفت في كَينونَة[٢] فصارت بعد الحَذفِ كيان[٣]، ثم أُبدِلت مِنَ الياءِ الأُولى الألفُ كما أُبدلت في طَائيٍّ فصارت كأيّ، بوزن كاعِن[٤]، أمّا كئي بوزن كَعي فهو على تَخفيف اليَاءِ وإسكان الهمزةِ كما في بيتِ الفَرزدق[٥]:

تَنَظّرتُ نَصرا والسِّماكين أيْهُما عليَّ من الغَيثِ استَهَلَّت مَواطِرُه

وأما كَإٍ بوزن كَعٍ فهو تَخفيفُ كأيّ.

قال جارُ اللّه: «فصلٌ؛ وكيتَ وذيتَ مخفَّفتان من كيَّة وذيَّة، وكثير من العَربِ يَستعملونَهما على الأصلِ، ولا يُستَعملان إلاّ مُكَرَّرتين، وَقَد جاءَ فِيهما الفَتحُ والكَسرُ والضَمُّ».

قالَ / المُشَرِّحُ: أمّا بناؤُهما فلأنَّهما كنايَتان عن الجُملة وكأنّهما يَسُدّانِ مَسَدَّ الجُملةِ، والجُملةُ[٦] من حَيثُ هي جُملةٌ غيرُ مُعرَبَةٍ، ولأنَّ الكناياتِ جاريةٌ مَجرى لامِ التَّعريفِ، وأمَّا بناؤُهما على الحَرَكَةِ فلِسُكونِ ما قبلَ أواخرِهما، والحركاتُ فيهما لُغاتٌ. [٨٦/ب]

---

(١) ساقط من (أ).
(٢) في (أ) في بينونه.
(٣) في (ب).
(٤) في (أ) كاي.
(٥) ديوانه : ٣٤٧، والمحتسب: ٤١/١، ١٠٨، ونصر: هو نصر بن سيّار.
(٦) في (ب).

قالَ جارُ اللَّهِ: والوقفُ عليهما كالوقفِ على بنتٍ وأُختٍ».

قالَ المشرّحُ: عن الشَّيخ ـ رَحمَهُ اللَّهُ[1] ـ التاءُ في بنتٍ بَدَلٌ من لام الاسمِ، وأصلُهُ بَنَوٌ ولكنَّهم خَصُّوا بهـذا الإبدال المؤنَّث دونَ المُـذَكَّرِ فاقتنعوا[2] بالاختصاص عن علاقةَ التَّأنيثِ وكذلك التَّاء في كَيتَ وذَيتَ، أمَّا في ابنَة فهي تاءُ تأنيثٍ كما في كَيَّة وذَيَّة. فإن سألتَ: ما أدراكَ أنَّ التاءَ في بنتٍ لَيست تاءَ تأنيثٍ؟ أجَبتُ عَنه بوَجهَين[3]:

أحَدُهُما: أنَّها لَو كانَتْ تَاءَ تأنيثٍ لانفَتَحَ ما قَبلها.

الثَّاني: أنَّها لو كَانَتْ كذلِكَ لَقَلَبَها في الوقفِ في اللُّغةِ الشَّائعةِ هـاءً.

فإن سألتَ: فلم قَلَب ما قَبلها هاء في الوقفِ فقال البَنونَ والبَناه؟

أجبتُ: رآها تُعطى ما تُعطيه[4] تاءُ التَّأنيثِ فتوهَّمَها مثلَها[5].

تَخميرٌ: اعلم أنَّ ما لا يَظهر فيه الإعرابُ على شَيئين:

أحدِهُما: أن يكونَ مَبنيّاً.

والآخر: أن يكونَ مُعرَباً. والمبنيُّ على أمرين: مفردٌ وجملةٌ أمَّا المُفردُ فهو على قسمين: ما يَعرِضُ له عندَ التَّركيبِ البناءُ، وما لا يَعرِضُ له عندَه ذلِكَ. أمَّا ما يَعرِضُ له عندَ التَّركيبِ البناء فهو على عَدَدينِ، ما كانَ يَتَضَمَّن مَعنى الحَرفِ، وما لم يَكُن، فما كانَ يَتَضَمَّن معنى الحَرفِ فهو الشَّطر[6] الآخرُ في نحوِ خمسةَ عشرَ، واسم لا التي لنفي الجِنسِ وكلّما تَضمَّنَ مَعنى

---

(١) جملة الدعاء من (ب).

(٢) في ب فاتبعوا.

(٣) في (ب) من وجهين.

(٤) في (ب) ما تعطى.

(٥) في (ب) فبوّبها.

(٦) في (ب) الصدر الأخير.

اللّام بنى[1] وهو أنواعٌ: نوعٌ رأيتُه بكرَة وسَحَرَ، ونوعُ الغايات، وما لم يَكن يَتَضمَّن معنى الحَرفِ فهو الصَّدرُ، من خَمسةَ عَشَرَ، ونحو بَعلَبَكَّ، وهو ضُروبٌ: ضربُ المُضافِ إلى ياءِ المُتَكَلّم، وضَربُ: مثلُ بغدا ذيّ، وضَربُ نحوَ ضارِبُهُ وضَربُ: الحمدِ للّه بكسر الدال ـ، وضَربُ الظَّرفُ المضافُ إلى جُملةِ أوّل أجزائِها مَبنِيٌّ وضربُ الفِعلِ المُضارِعِ مُتَّصِلاً به إحدى النُّونات نَحو يَضرِبان، ويَضرِبْنَ، واضرِبْنَ، واضرِبَنّ، وما لا يعرِضُ له عندَ التَّركيب البناءُ فهو الحُروفُ، وما مضى[2]، وصيغةُ الأمرِ، ومنه أسماءُ الأفعالِ، والأصواتُ المحكيَّةُ، والأسماءُ الجارِيةُ مَجرى المَبنِيّ، وهي على صِنفَين صنفٌ يُجرى مُجرى الحَرف، وصنفٌ يُجرى مُجرى المُضمَر[3]. أمَّا الّذي يُجرى مُجرى الحَرفِ فَفُنونٌ من المُضمراتِ، ومن المُبهماتِ، ومن الكناياتِ، ومن الاسمين المُشبَهَّين بمن الاستغراقيَّة، وهما قَط وعَوض، وأمَّا الَّذي يُجرى مُجرى الجُملةِ فالمُنادى المُفردُ المَعرفةُ.

وأما الجُملةُ فمثالُ كلِّ جملةٍ سواءٌ كانت اسميّةً أو فعليَّةً، إذا كانت الجُملةُ من حيثُ هي جُملةٌ قد حرمت الإعرابَ اللَّهمَّ ـ إلّا إذا وَقَعت موقعَ المُفردِ فحينئذٍ تَحظى[4]. وأمَّا المُعرب الّذي لا يَظهر فيه الإعرابُ فهي[5] على نَوعين: نوعٌ يكونُ الظُّهور[6] فيه باختِيارِ المُتَكَلّم، ونوع لا يكون، أما الّذي يكونُ فهو المُعَربُ الموقوفُ عليه والمَحكِيُّ نحو ما إذا قيلَ لَكَ هل مَعَكَ تَمرَتانِ فقلتَ: دَعني من[7] تَمرتان ومنه بيتُ الكتاب[8]:

(١) في (أ).
(٢) في (ب) والماضي.
(٣) في (ب) الضّمير.
(٤) في (ب).
(٥) في (ب) فعلى.
(٦) في (ب) اللاظهور.
(٧) في (ب) وتمرتان.
(٨) هكذا في النسختين، فإن كان يعني: «كتاب سيبويه» فهو سهو من المؤلف ـ رحمه الله ـ لأنّ =

نُبِّئْتُ أخوالي بَنِي يَزِيدُ

وأمّا الذي لا يكونُ فَعَلى ضَربين: ضَربٌ لا يَظهرُ فيه في كلّ أحوالِهِ الإعرابُ، وضربٌ لا يَظهَرُ فيه في بَعضِ أحوالِهِ دونَ البَعض. أمَّا الّذي لا يَظهَرُ في كلِّ أحوالِهِ فهو ما في[1] آخرِه ألفٌ مقصورةٌ، وأمّا الّذي لا يَظهَرُ فيه في بَعضِ أحوالِهِ دونَ البَعضِ فهو على صِنفَين: صِنفٌ يَستَوجِبُ امتناعَ الصَّرفِ وصِنفٌ لا يستوجِبُهُ، فالّذي لا يَستَوجِبُهُ القاضِي في حالَتَي الرّفعِ والجَرّ وأمَّا الذي يستَوجِبُهُ فهو على فَنَّين: فنٌّ يَدخله التَّنوينُ، وفنٌّ لا يدخُلُه وأما الّذي يدخُلُه فنحو جوارٍ في الحالَتين، وأما الذي لا يَدخله فهو غيرُ المنصَرِفِ في حالةِ الجَرِّ. فخُذه حَصْراً أليَقُ بالمسائِلِ المَذهَبيّةِ.

= البيت ليس من أبيات الكتاب، وإن كان يقصد بالكتاب كتاب (المفصّل) أي الكتاب الذي يشرحه فهو صحيح لأنّ هذا البيت هو أول شاهد في كتاب «المفصّل»، تقدم ذكره في أول الجزء الأول، وهذه العبارة توهم أنه من أبيات سيبويه.

(١) في (ب).

[بَابُ المثَنّى]

قالَ جارُ اللَّهِ: ومن أصنافِ الاسمِ المُثَنَّى وهو ما لَحِقَ آخره زِيادتان ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها ونونٌ مكسورةٌ لتَكونَ الأولى عَلماً لِضَمِّ واحدٍ إلى واحدٍ والأُخرى عِوَضاً مما مُنِعَ من الحَرَكَةِ والتَّنوينِ الثَّابِتَين في الواحِدِ».

قالَ المُشرِّحُ: الزِّيادةُ الأُولى في التَّثنيةِ عَلَمُ ضَمِّ واحدٍ إلى واحدٍ والأخرى تَدُلُّ على التَّنوين. وها هُنا مسألـةٌ مختلَفٌ فيها بينَ الأخفش وصاحِبِ الكِتابِ[1] فذهَبَ الأخفشُ إلى أنَّ الألفَ والياءَ في التَّثنِيَة إعرابٌ، وليس حروفَ إعرابٍ بدليلِ أنَّه يَنقلبُ، ومذهبُ سيبويهِ: أنَّه حرفُ إعرابٍ ولَيس بإعرابٍ لأنَّ هذه الألف إن كانت رَفع إعرابٍ فأينَ حرفُ الإعراب؟ وكذا الخِلافُ في جَمْعِ السَّلامة المُذَكَّرِ ونحو أخوكَ وأبوكَ / وفُوكَ[2]، وقولُ [٨٧/أ]

(١) عدّ ابن الأنباري هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. انظر الانصاف: ٣٣ المسألة رقم: ٣، ومثله اليمني في ائتلاف النّصرة: في قسم الأسماء. وأما العكبري فقد ذكرها في التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين المسألة رقم: ٢٢ إلا أنه لم ينسبها إلى الكوفيين والبصريين، إنّما قال: حروف المدّ في التثنية والجمع حروف إعراب عند سيبويه، واختلف أصحابه في الإعراب ، فقال بعضهم: . . . وقال الأخفش والمازني والمبّرد ليست حروف إعراب. ورأي سيبويه في الكتاب: ٤/١، وانظر شرحه للسيرافي: ٤/١، وشرحه للرّماني: ١/، والتعليقة عليه لأبي علي: وشرحه للصّفار: والنكت للأعلم.

ووافق سيبويه : الزّجاج وابن السراج وابن كيسان، وانظر شرح ابن يعيش: ١٣٩/٤، ورأي الأخفش في المقتضب: ١٥٣/٢، ووافقه المازني والمبـرّد.

(٢) في (أ).

الشَّيخ ـ رَحِمَه اللَّه[1] ـ لتكونُ الأُولى عَلَماً لِضَمِّ واحدٍ إلى واحدٍ على مَذهَبِ سيبَويهِ. ثمَّ كونُ النُّونِ ها هُنا بَدَلاً عن التَّنوينِ في مَعنى الكَبسِ لا في غَيرِه، والغَرَضُ[2] في هذا الفِعل لا يَكادُ يلوحُ إلا إذا ثَبَتَتْ[3] فائدةُ التَّنوين الَّذي هو عَلَمُ الخِفَّةِ، فقلتَ المَقصودُ بهذا التَّنوين شيئان: أحدهُما: كَبس الفُرجَةِ المتوهِّمةِ[4] في موصِلِ الكِلمَتَين بحرفٍ خَفيفٍ، والكلامُ في هذا الفَصلِ يُنظَرُ في مسألةِ استحالةِ الخلا بطريقِ المشارفَةِ.

والثاني: هو الدِّلالةُ على التَّنكير، أي على أنَّ ذلك الاسمَ الّذي لَحِقه التَّنوين غيرُ مَعنِيّ بذلِكَ ولا مَوصوفٍ في الكلامِ الّذي لَحِقَه فيه، أو مشارفٌ أن يكونَ كذلك والمَعنِيّ بذلك أنَّ المتكلِّمَ في ذلك الكلامِ ساكتٌ عن وَصفِهِ وتَعريفِه. فإن سألتَ: فما تقولُ في جاءَني رَجُلٌ مُسلِمٌ، فإنَّ قولَكَ: رجلٌ مع أنَّه منوَّنٌ قد وُصِفَ كما ترى في الكلامِ الّذي لَحِقَه فيه التَّنوينُ بمُسلمٍ[5]؟ أجبتُ: ما الدَّليلُ على أنَّ «رجلٌ» قد وُصفَ في الكلامِ الّذي لَحِقه فيه التَّنوين بمُسلمٍ[6]، وهذا لأنَّ قَولَكَ: جاءَني رَجُلٌ مُسلِمٌ وإن كان من حيثُ الظَّاهر كلاماً واحداً، فهو في الحقيقةِ كلامان، بَيانُه أنَّك إذا قُلتَ: جاءَني رَجُلٌ، فكأنَّه قيلَ أيُّ رَجُلٍ جاءَك، فقلتَ مُسلِمٌ، أيْ مُسلِمٌ من الرِّجالِ جاءَني فَقَولُكَ: جاءَني رَجُلٌ كَلامٌ، وقَولُكَ: مُسلِمٌ من الرِّجالِ جاءَني كلامٌ آخرُ. ومعنى مشارَفَتِهِ التَّنكيرَ أن يكونَ في الحالِ مَعرفةً إلاَّ أنَّه على شَرَفِ العَودَةِ إلى التَّنكير، وذلِكَ في نحو زَيدٌ وعبَّاسٌ، وكذلِكَ كلّ ما صارَ في أصلِهِ جِنساً. إذا ثَبَتَ هذا رَقَّيتُكَ إلى المطلبِ فقلتُ: النُّون في

(١) جملة الدعاء في (ب).
(٢) في (ب) تقدمت كلمة الغرض على الجملة التي قبلها.
(٣) في (أ) ثبت.
(٤) في (أ) الموهومة.
(٥) في (ب).
(٦) في (أ) لمسلم.

التَّثنِيةِ وجمعِ السَّلامَةِ عِوَضٌ عن التَّنوينِ في المَعنَيينِ، وهو كَبْسُ الفُرجَةِ المُتَوهَّمةِ دونَ المَعنى الثَّاني وهو الدّلالةُ على التَّنكيرِ.

أمَّا بيانُ أنَّه ليس عِوَضاً من التَّنوين (١-في الدِّلالةِ على التَّنكيرِ-١) فلأنَّ المُثنَّىَ والمَجموعَ بمنزلةِ مَوصوفٍ وَصِفَةٍ (٢-وهما في كلامٍ. أمَّا أنَّهما بمنزلةِ مَوصوفٍ وصفة-٢) فظاهرٌ لأنَّ قولَكَ: مُسلمان بِمَنزلَةِ أن تَقول: مُسلِمٌ مَعَهُ مُسلِمٌ، ولا شُبهةَ في أنَّ ذلِكَ موصوفٌ وصِفَتُهُ، ويشهَدُ له أنَّ قولَهم(٣): (؟) وكذلك لو قلتَ ومرَّ بعبدِاللَّه مروان، وسيرَ بعبدِاللَّه سيرٌ شديدٌ لكانَ مفيداً، إنما جوّزوا الرَّفعَ على بُعدٍ إذا قُلتَ: سِيرَ بعبدِ اللَّه سَيرٌ لأنَّه لَيس في قولِكَ: سِيرَ من الفائِدَةِ إلاّ ما في قولِكَ سَيْرٌ، فقد أجروا المُثنى في هذا الكَلامِ مُجرى مَوصوفٍ وصِفَةٍ، أمَّا أنَّها بِمَنزِلَةِ مَوصوفٍ وصِفَةٍ في كلامٍ فلأنَّ الألفَ والنُّونَ في المُثَنَّى غيرُ منفَصِلين حُكماً عن الاسمِ الّذي لَحِقا به حَسب انفصالِ الصِّفةِ عن المَوصوفِ، ومَتى ثَبَتَ أنَّ كلَّ واحدٍ مِنَ المُثَنَّى والمجموعِ بمنزلةِ مَوصوفٍ وصِفَةٍ هما في كَلامٍ استحالَ أن تكونَ النُّون فيهما عِوَضاً عن التَّنوين في الدِّلالةِ على التَّنكيرِ فيما قدّمناه في التَّقرير، وأمَّا أنَّه عِوَضٌ عن التَّنوين في مَعنى الكَبسِ فلأنَّه طَريقٌ صالحٌ للكبسِ، فَقدَ(٤) ورُدّ الواضِعُ به فَغلَب على الظَّنِّ أنَّه وَرَدَ بِهِ لهذا المَعنى، فعُلِمَ أنَّ التَّنوينَ في التَّثنية والجَمعِ عوضٌ عن التَّنوين في أحدِ المَعنَيين، وهو كَبسُ الفُرجةِ المُتَوهَّمةِ دون المعنى الثَّاني ومن ثَمّ جازَ اجتماعُ النُّون باللاّمِ المُعَرِّفةِ لأنَّه للكبسِ دونَ التَّنكير، واجتماع التَّنوين باللاّمِ المُعرّفَةِ لم يَجُز لأنَّ التَّنوينَ كما هُو للكَبسِ فهو أيضاً(٥) للتَّنكير وإنَّما لم يَجُز اجتماعُ النُّون بالإضافةِ لأنَّها كما

(١ - ١) في (ب).

(٢ - ٢) في (أ).

(٣) لم يذكر هذا القول في النّسختين.

(٤) في (ب) وقد.

(٥) في (أ) فقط.

ذكرنا لِكَبس الفُرجةِ المُتَوَهَّمةِ في موصِّل الكَلِمَتين، وعندَ الإضافةِ لا يُمكِنُ كَبسُ تلكَ الفُرجةِ لارتِفاع الفُرجَةِ بائتلافِ الكَلِمَتينِ وصيرُورَتِهما بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، ولذلِكَ لم يَجُز اجتماعُ التَّنوين بالإضافةِ، لأنَّه ـ وإن كانَ للكَبسِ ـ فهو للدِّلالةِ على التَّنكير، (١-إلّا أنَّه عندَ الإضافةِ لا يُمكن تَحقيقُ أحدِ المعنَيين، أمّا معنى الكَبسِ فلارتفاعِ الفُرجةِ-١) بالإضافة على ما ذكرنا، وأمَّا مَعنى التَّنكير فلأنَّ المضافَ والمضافَ إليه من حَيثُ المَعنى بمنزلةِ موصوفٍ وصفةٍ وهما في كلامٍ فلا يمكن أيضاً تَحقيقُ مَعنى التَّنكير، فهذا هو الوَجهُ في نونِ التَّثنيةِ والجمعِ ، وأمَّا قولُهم: النُّونُ في التَّثنية والجَمْعِ عِوَضٌ عن التَّنوين والحَرَكَةِ المُطلَقَةِ، فباطلٌ وذلِكَ: أنَّ التَّنوينَ عندَهم لَيس للكَبس فبعدَ(٢) ذلِكَ لو كانَ عِوَضاً لا يخلُو من أن يكونَ عِوَضاً عنهما جَميعاً أو على الانفرادِ ومُستحيلٌ كونُه عِوَضاً عنهما على كلِّ واحدٍ من القِسمَين، أمَّا أنَّه يَستَحيلُ كونُه عِوَضاً عَنهما فلأنَّها لو كانَت عِوَضاً عنهما جَميعاً لما جَاز اجتماعُ النُّون باللّامِ في اسمٍ واحدٍ، فبعد ذلِكَ لا يَخلو من أن يكونَ التَّنوين على التَّعيينِ أو عن الحَرَكَةِ المُطلَقَةِ على التَّعيين أو عن أحدِهما لا على التَّعيين، ومستحيلٌ كونُها عِوَضاً عن كلِّ واحدٍ منهما في ذلِكَ الاسم ، أمَّا أنَّه يَستَحيلُ كونُها عِوَضاً عن أحدِهما لا على التَّعيينِ فلأنَّ كونَها عِوَضاً عن أحدِهما(٣) لا على التَّعيين يَعتَمِدُ جَوازَ(٤) كونها عِوَضاً عن كلِّ واحدٍ منهما إذ [٨٧/ب] / يَجوزُ كونُها عِوَضاً عن الحَرَكةِ المُطلَقَةِ، لأنَّه إنَّما يكونُ عِوَضاً عن الحَرَكَةِ المُطلَقَةِ أن لو فاتَت الحَرَكَةُ المُطلَقَةُ في المُثنى ولم تَفُت، وذلِكَ أنَّها إنَّما تَفُوتُ أن لو كانت الحَرَكَةُ(٥) المُطلَقَة في المُفرَدِ ولم تَكُن في المُثَنَّى فيما

(١ ـ ١) في (أ).
(٢) في (ب) فعند.
(٣) في (ب) إحداهما.
(٤) في (أ).
(٥) في (ب) في المورد الحركة المطلقة.

وَرَاء التَّنوين، وليَس في المُفردِ حركةٌ ليستَ في المُثَنّى فيما وراءَ التَّنوينِ، بيانُه أنَّ التَّنوينَ في المُفردِ ليس له إلَّا أحوالٌ ثلاثٌ، وفي كلّ من هذه الأحوال ليسَ لَه إلَّا حركةٌ مَخصوصَةٌ، والمُثنىً فيما وَرَاءَ التَّنوين لَه هذه الأحوالُ بعَينها، وفي كلّ من هذه الأحوالِ له غَير تِلكَ الحَرَكَةِ، فَعُلِم أنَّ الحَرَكَةَ المُطلَقَةَ لم تَفُتْ في المُثَنّى فيما وراءَ التَّنوين، وفي هذا تَبَيَّن أنَّها لَيست عِوَضاً عن الحركةِ المُطلقَة على التَّعيينِ لأنَّها لو كانَت عِوَضاً عنها على التَّعيين لما سَقَطت النُّونُ عندَ الإضافةِ في نَحو الضاربـا زَيدٍ إذ الحركةُ عندَ الإضافةِ لا تَسقُطُ.

قالَ جارُ اللَّه: ومن شَأنِهِ إذا لم يَكُن مثنًّى مَنقوصاً أن تَبقى فيه صِيغَةُ المُفرَدِ محفوظةً.

قالَ المُشرّح: المرادُ بالمنقوصِ هُنا المقصورُ، كذا فسّره أبو سَعيدٍ السّيرافي، في «شرح الكتابِ»[1] كما أنَّ المَقْصورَ من قَصرتُهُ أي نَقصتُهُ قالَ اللَّه تعالى[2]: ﴿أن تَقصُروا من الصَّلاةِ﴾ أي تَنقُصُوا من عددِ ركعاتِها المَفعولة في الإقامَةِ والحَضرِ أو هَيئَتِها، هذا محصولُ كلامِ الشَّيخِ أبي عَليٍّ في «الشِّيرازيَّاتِ» وذلك نَحو فَرَسٌ وفرسان ورَجَلٌ ورجلان بخلافِ فَتَيان ورَحَيان.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولا تَسقُطُ تاءُ التَّأنيث إلا في كَلِمَتينِ خِصْيَتَان وألْيَتَان قالَ:

كأنَّ خِصيَيْهِ من التَّدلدُلِ

وقال[3]:

(١) شرح الكتاب: ١٨٦ نسخة مكتبة حميدية بتركيا.
(٢) سورة النساء: آية: ١٠١
(٣) لم أعرف قائله، توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٨٩، والمنخل: ١١٨=

تَرتَجُّ ألياهُ ارتجاج الوَطْب

قالَ المشرِّحُ: إنما سَقَطَت التَّاءُ فيها لِجَريها مجرى شيءٍ واحدٍ غيرِ مُثَنَّى وذلِكَ أنّهما مُتلاصِقَان لا يُمكن الانتفاعُ بأحَدِهما إلاّ مَعَ قيامِ الآخرِ، وذلِكَ من بابِ تَطبيقِ اللَّفظ بالمَعنى. تمامُ المِصراعِ الأوَّلِ[1]:

ظَرْفُ عَجُوزٍ فيْهِ ثِنْتَى حَنْظَلِ

على أنَّنا نَقولُ: الخِصيان الجِلدتَان فيهما البَيضَتان. قالَ الأَمَويّ[2]: الخِصية البَيضة. والإلْيَتَان. ظَرفُ عَجوزٍ جرابُ عَجوزٍ تَجعَلُ فيه خُبزَها وما تَحتاجُ إليه أضافَ الجِرابَ إلى العَجوزِ تَنبيهاً على أنَّه خَلِقٌ مُتقَبِضٌ قد تَشَنَّجَ

= والخوارزمي: ٧٧، وزين العرب: ٣٩، وشرح ابن يعيش: ١٤٣/٤، وعرائس المحصل: ١٣٨/٢، وانظر: المقتضب: ٤١/٣، والمنصف: ١٣٧/٢، والاقتضاب: ٣٩٣، وشرح الجواليقي: ٣٠٠ وأمالي ابن الشجري: ٢٠/١، والبديع في علم العربية لابن الأثير: ٢٢٩، وشرح الأشموني: ١٧٤/٣، والعيني: ٢٩٤/٤، والخزانة: ٣٦٦/٣، وقبله:

كأنّما عطيّة بن كعب ظعينة واقفة في ركب

(١) هذا الرّجز لخطام الرّيح المُجاشعي وهو بشر بن نصر بن رياح المجاشعي الدّارمي التميمي انظر: المؤتلف والمختلف: ١١٢، والخزانة: ٣٦٩/١، وشرح أبيات الكتاب لابن خلف: ١٤ وتروى لغيره. انظر الخزانة أيضاً.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٨٩، والمنخّل: ١١٨، والخوارزمي: ٧٦، وزين العرب: ٣٩، وشرح ابن يعيش: وعرائس المحصل: ١٣٧/٢

وهو من أبيات الكتاب: ١٧٧/٢، ٢٠٢، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٣٦١/٢، والرّد عليه للأسود: «فرحة الأديب» ٤١، وتفسير عيون سيبويه لهارون بن موسى القرطبي: ٥٧ وشرح أبياته للكوفي: ٣٦، وإصلاح المنطق لابن السكيت: ١٨٩، وشرح أبياته لابن السيرافي: والمقتضب: ١٥٦/٢، والمنصف: ١٣١/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٠/١، والعيني: ٤٨٥/٤، والتصريح ٢٧٠/٢.

(٢) هو: عبد الله بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأموي القرشي أبو محمد. لقي العلماء ودخل البادية، وأخذ عن فصحاء الأعراب. عدّه الزّبيدي في الطبقة الثالثة. روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام وغيره. له كتاب النوادر.. وله أخ اسمه محمد بن سعيد مثله في العلم والفضل، أخباره في طبقات الزبيدي: ٢١١، وإنباه الرواة: ١٢٠/٢، وبغية الوعاة ٤٣/٢، وتاريخ بغداد ترجمة رقم: ٥١٠٠.. ذكره أبو عبيد في عدة مواضع من الغريب المصنف وغريب الحديث.

لِقدَمِهِ، شبَّه الخصيَة بالجراب الخَلَقِ للغُضُون التي فِيهِ.

قالَ جارُ اللَّه: «وتَسقُطُ نونُه بالإضافةِ كقولِكَ: غُلاما زَيدٍ، وثَوبي عَمرو، وألفه لملاقَاة ساكنٍ كقولِكَ: التقَت حَلقَتا البِطانِ».

قالَ المُشَرِّحُ: إنّما تَسقُطُ النُّون عندَ الإضافةِ لما ذَكرنا من ارتفاعِ الفُرجَةِ بالإضافةِ. التقاء السَّاكِنين في غيرِ حَدِّه لا يجوزُ، وحدُّهُ أن يكونَ الأوَّلُ حَرفَ مَدٍّ، والثَّاني مُدغماً، والتقاءُ السَّاكِنَين ها هُنا لا على حَدِّهِ، ولذلكَ[1] تسقُطُ. التقاء[2] حَلقَتي البِطان مَثَلٌ في شِدَّةِ الأمرِ، لأنَّه إنّما تَلتَقي حَلَقَتاهُ إذا شُدَّ البِطانِ شَدّاً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فَصلٌ؛ ولا يَخلو المَنقوصُ من أن تكونَ أَلِفُه ثالِثَةً أو فوقَ ذلِكَ، فإن كانت ثالِثةً وعُرِفَ لها أصلٌ في الواوِ والياءِ رُدَّت إليهِ في التَّثنيةِ كقولِكَ قَفَوانِ وعَصَوان وفَتَيان وَرَحَيانِ، فإن جُهِلَ أصلُها نُظِرَ فإن أُميلَتْ قُلِبَت ياءً كقولِكَ مَتَيانِ وبَلَيانِ في مُسَمَّيَينِ بِمَتى وبَلى، وإلاّ قُلِبَت واواً كقولِك لَدَوان وإِلوانِ في مُسَمَّيَينِ بلَدَى وإِلَى، وإن كانَت فوقَ الثَّلاثة لم تُقلَب إلاّ ياءً كقولِهِم أعشيان وملهيان وجَليان وحُباريان».

قالَ المُشرِّحُ: الألفُ المقصورةُ إذا وَقَعَت ثالثةً في آخرِ الاسم ، وعُرِفَ لَها أصلٌ فإنّها[3] تُقلَبُ[4] إليه في التَّثنِيَةِ، وذلِكَ لأنَّه لا يُمكِنُ عندَ التَّثنِيَةِ إبقاؤُها على حالِهَا، ورَدُّها إلى أصلِها أولى من رَدّها إلى غَيرِهِ، وإن جُهِلَ أصلُها. وهي مِمَّا[5] تُمالُ قُلِبَت إلى الياءِ، لأنَّها ياءٌ لانتفاءِ سائرِ أسبابِ الإمالةِ، كقولِكَ متَيان وبَليان في مُسميين بِمَتى وبَلى، وإلاّ قُلِبَت واواً نحو لَدَوانِ وإِلَوانِ.

---

(١) في (ب) فلذلك.

(٢) في (أ) ولذلك وردت في (ب) حلقتا لأنه ابتداء.

(٣) في (أ).

(٤) في (ب) فقلبت.

(٥) في (ب).

فإن سألتَ: كما انتَفَت في مثلِ هذه الصُّورةِ أماراتُ الياءُ، فكذلك انتَفت أماراتُ الواوِ فلم قُلِبَتْ إلى الواوِ دونَ الياءِ؟ أجبتُ: ما الدَّليلُ على انتفاءِ أماراتِ الواوِ؟ والدَّليلُ على أنه لو كان بالأميل، وهذا لأن كون الألفِ ياءً في الأصلِ سببٌ للإمالةِ. فإن سألتَ: فهذا منتَقِضٌ بلَدي وعَليّ فإن هذه الألفات لم يُعرف لها أصل في الواوِ ولأنَّ الحُروف غيرُ مشتَقَّةٍ ولا مشتقٌّ[1] منها ولا تَجري فيها الإمالةُ لأنَّهم قالوا: الحُروف لا تُمالُ، وهي مع ذلِكَ محكومٌ عليها بالياءِ بدليلِ أنّهم كَتَبوا هذه الألفاتِ بالياءِ. أجبتُ: ما الدّليلُ على أنَّ [٨٨/أ] هذه الألفاتِ / محكومٌ عليها بالياءِ؟، وأمَّا كَتْبُهُم إيّاها بالياءِ فبناءً على لَفظِ لَديه وعَليه وإليه، وكأنَّهم جَعلوا هذه الألفات عندَ اتصالِ الضَّميرِ بها ياءً مخافةَ أن يُتَوَهَّمَ أن هذه الكَلِم أفعالٌ. الألف في أعشى مُنقلبةٌ عن الواو لأنَّها من العَشا وكذلك مَلهى لأنَّها في اللَّهو، أمَّا في جليان وحُبارِيان فمزيدةٌ. فإن سألتَ: فكيفَ رُدَّ نحو عَصوان إلى الأصلِ ولم تُردَّ إليه نحوَ مَلهيَانِ أجبتُ: ها هُنا تَعارضَ أصلان أحدُهما يَقتضي أن يُرَدَّ في التَّثنِيَةِ الاسمُ إلى أصلِهِ، والثّاني: أنَّ لا يُرَدَّ إن[2] كان واوِيّاً، وذلِكَ أنه يَجبُ أن يَكونَ آخرُ الكَلِمَة على حَرفٍ ضَعيفٍ وكذلِكَ أنَّهم اتَّفقوا على أن تُقطَعَ الكَلِمَةُ عن الحَرَكَةِ ثُمَّ يوقَفُ عليها فأخَذَ في نحوِ عَصوان بالأوَّل، لأنَّه أقوى، إذ هو خَاصٌّ وقَضِيَّةُ القياسِ الأخذُ به في مَلهيان إلَّا أنَّه ثَمَّ قد عارَضَهُ شيءٌ آخرُ وذلِكَ الأصلُ لا يُحمَلُ على الثّقيل الثقيل[3] فَعدلوا عن الواوِ إلى الياء هُناكَ.

قالَ جارُ اللَّه: وأمَّا مَذروان وثِنيان فلأنَّ[4] التَّثنِيَةَ فيهما لازِمَةٌ كالتَّأنيثِ في شَقاوةٍ وعِضَايَةٍ».

---

(١) في (ب) ولا يشتق منها.

(٢) في (ب) إذا.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) في (ب) فقط فإنّ

قال المُشرِّحُ: أمّا مَذروان فإنَّ التَّثنيَةَ لما كانت له لازِمَةً وكأنَّ الواوَ لم تَقَع طَرفاً، ونظيرُه الثّنايان لأنَّ القياسَ فيه وإن كانَ هو الهَمزةَ إلّا أنَّهم خَفّفوه لأنَّ لزومَ التَّثنية فيه أوهَم أنّه لُغةٌ مبنِيَّةٌ على لُغةٍ واحدةٍ. ومثلُ هذه المسألةِ في الأعلام نحو أبانين وعِمايتين، وعَرفات، وأذرعات، وثنايان وإن لم يَكُن من هذا البابِ إلّا أنّه أورده تمثيلاً للمَذرَوانِ من حيثُ أنَّ التَّثنيَةَ في الثّنايين لما كانت لازمةً تُركَت على أصلِها اليّاء ولم تُقلِب (١-همزةً كما أنَّ التَّثنِيَةَ لما كانت في المَذرَوَينِ لازمةً رُدَّت إلى أصلِها اللّازِم ولم تُقلَب ياءً، وكذلك-١) نحو شِقاوة وعِضاية لأنَّ القياسَ فيهما الهَمزةُ كما في كِساءٍ ورداءٍ إلّا أنَّ لزومَ الياءِ هو الّذي شَجَّعهم على عَدَمِ القَلبِ. فإن سألتَ: ما الدَّليلُ على لُزومِ الياءِ في شِقاوة؟ ألا تَرى أنه يُقال: شَقاوٍ وأصله شَقاوٍ بالواوِ. أجبتُ: بدليلِ أنَّهم قالوا في جَمعِها شَقاوى، أمّا الشّقا فَلَيسَ يُجمَعُ شَقاوه وإنّما هو مصدَرٌ على حدّه. المَذروان من القوسِ الموضِعُ الذي يَقَعُ عليه الوَتَرُ، ومنه جاءَ فلانٌ ينفضُ مذرويه إذا جاءَ باغياً يَتَهَدَّدُ قالَ عنتَرة يَهجو عمارة بنَ زيادٍ وهو مما أنشدَه السِّيرافيّ(٢):

أحولـي تَنفُضُ أستُك مِـذرَويها لِتَقـتُلَنـي فهـا أنـاذا عُـمَـارا

يريدُ عَمارةَ، ويقالُ: عَقَلتُ البَعيرَ بِثِنايَينِ، إذا عَقَلتَ يَديهِ جميعاً(٣) بِحَبلٍ.

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ؛ وما آخرُه هَمزةٌ لا تَخلو همزَتُهُ من أنْ يَسبقَها ألِفٌ أولاً، فالّتي سَبَقَها ألفٌ على أربعةِ أضرُبٍ أصليّةٍ كقُرّاءٍ ووُضّاءٍ، ومُنقَلِبَةٍ عن حرفٍ أصلٍ كرداءٍ وكِساءٍ، وزائدةٍ في حكمِ الأصليَّةِ كعِلباء وحِرباء، ومُنقلبةٍ عن ألفِ تأنيثٍ كَحمراءَ وصَحراءَ، فهذه الأخيرةُ تُقلَبُ واواً لا غيرُ،

(١ - ١) ساقط من (أ).
(٢) تقدم ذكر البيت في الجزء الأول.
(٣) في (أ).

كقولك: حَمراوان وصحراوان، والبابُ في البَوَاقي أن لا يُقلَبْنَ، وقَد أُجيزَ القلبُ أيضاً».

قالَ المُشَرِّح: الهمزةُ المُتَطَرِّفَةُ إذا وَقَعَت قَبلها ألِفٌ، فإمَّا أن تكونَ أصليَّةً غيرَ مُنقلِبَةٍ كقُرَّاءٍ ووُضَّاءٍ لأنَّ الهَمَزة فيهما لامٌ بدليل أنَّه من قَرَأَ ووَضُوء ووزنُها فُعَّالٌ. وإمَّا أن تكون مُنقَلِبَةً عن حرفٍ أصلٍ كرداء وكِساء لأن أصلَهما رِداي وكِساو، وكأنَّهما من رَدَيتُ على الخَميس وأرديتُ أي زِدتُ، وهذا لأنَّ الرِّداءَ زيادةٌ على سايرِ الثِّياب، ومن كَسوتُ. أو زائدة كالأصليّـة كعِلباء وحِرباء، ولذلك يُكَسَّرُ تكسِيرَ قَراطِيس[1] على عَلائي وحرابي، أو مُنقَلبةً عن ألفِ التَّأنيث كحمراءَ وصَحراء وجَمعها حُمر وصَحارى، والدّليلُ على أنَّ الهمزةَ منهما منقلبةٌ عن ألفِ التَّأنيثِ، على ما يأتي في صِنفِ الإبدالِ من المُشتَرَكِ إن شاءَ اللَّهُ تَعالى. فإن سَألتَ: فلِمَ قُلبت هذه الأخيرةُ دونَ البَواقي؟ أجبتُ: لأنَّ الزِّيادَةَ طَرحٌ من وَجهٍ والزِّيادَةُ بالطَّرحِ أولى، ولِذَلِكَ نَرى أكثرَ الزَّوائِـد يَطرحُها الجَمعُ، فإن سألتَ: فلمَ قُلِبَت إلى الواوِ دونَ اليَاءِ؟ أجبتُ: لأنَّ في مخرجَ الواوِ ضِيْقاً، وفي مخرَجِ الألفِ اتّساعاً فأدخلَ بينَهما ليعتَدِلا.

قالَ جارُ اللَّه: والّتي لا ألف قَبلها وبابُها التَّصحيحُ كرِشاءٍ وحِذاء.

قالَ المُشَرِّحُ: الهمزةُ حرفٌ صَحيحٌ ولذلِكَ يَجري عليه الإعـرابُ، تَقولُ: جاءَني رشاءٌ ورأيتُ رشاءً ومررت برشاءٍ، فلذلك عُومِلَ في التَّثنِيَة مُعامَلَةَ غيرُ المَهمُوزِ.

[٨٨/ب] قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ / والمَحذوفُ الصَّدرِ يُرَدُّ إلى الأصلِ ولا يُردُّ فيقالُ أخوان ويَدان ودَمان، وقَد جاءَ يديَان ودَمَيانِ قال:

يَديانِ بَيضاوانِ عندَ مُحَلِّمٍ

---

(١) في (ب) ولذلك يكسّر كقراطيس.

وقالَ:

ولــو أنَّـا على حَجَــرٍ ذُبِحنَــا   جَـرى الدِّمـيان بالخَبَـرِ اليَقِينِ»

قالَ المُشَرِّحُ: مُحلِّمٌ ـ بكسرِ اللاَّمِ ـ يُقالُ[1] إنَّه من ملوكِ اليَمَنِ. وتمامُ البيتِ الأولِ[2]:

قَد يَنفعانِكَ مِنهما أن يُهضَمَا

الهَضمُ: هو الكَسرُ وعَلَيهِ هَضمُ الطَّعامِ، يقولُ[3]: لو ذُبِحنا عَلى حَجَرٍ

---

(١) نسب هذا الى حاشية المفصّل، ولم أجده في نسخة ليدن.

(٢) لم أعثر على نسبته ويروى: «عند محرّق» و: «أن تضام وتضهدا» توجيه إعرابه وشرحه: في إثبات المحصل: ٩٠، والمنخّل: ١١٨، والخوارزمي: ٧٧ وزين العرب: ٤٠، وشرح ابن يعيش: ١٥١/٤، وعرائس المحصل: ١٤٤/٢، وانظر: المنصف لابن جنى: ٦٤/١، ١٤٨/٢، والبديع في علم العربية: ٢٣٠ وخزانة الأدب: ٢٣٠/٣.

(٣) رواه ابن دريد في المجتنى: ٩٧، ٩٨ قال: أنشدني عبد الرحمن عن عمّه لعليّ بن بذال من بني سليم. وقال ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٩١: ووجدت قوله:

فلو أنّا على حجر ذبحنا

في كتاب نحوٍ قديم للفرزدق، ووجدته في نسخة قديمة ذكر أنّها: «زيادات الحماسة» كتبها محمد بن أحمد بن الحسن[هو ابن الحرون ترجمته في معجم الأدباء: ٢٧٨/٦، ومعجم الشعراء: ٤٤٩] في ربيع الآخرة سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة يروى هذا البيت لمرداس ابن‌عمرو ويروى للأخطل ثم أورد الأبيات التي منها الشاهد، وهي التي رواها ابن دريد في المجتنى، ثم قال ابن المستوفي: ووجدته في نوادر اللّحياني أبي الحسن علي بن خازم، وقد أنشده لأوس. وقد نقل البغدادي في خزانة الأدب: ٣٥٢/٣ نصّيهما ثم قال: وابن دريد هو المرجع في هذا الأمر فينبغي أن يؤخذ قوله: وقد ذكر البغدادي أنّ صاحب الحماسة البصرية أدخلها في قصيدة للمثقب العبدي قال: وقد رجعت الى ديوانه فلم أجدها في هذه القصيدة.. وقصيدة المثقب في ديوانه: ١٢٤ ـ ٢١٥ أولها:

أفــاطـم قبــل بيــنــك متّـعيــنــي   ومــنـعــك مــا سـألــتــك أن تبــيــنــي

والأبيات الثلاثة في ملحقات ديوان المثقب: ٢٨٣.

ورواية ابن دريد وروايات ابن المستوفي المتعددة يؤيد كل رواية منها عدة مصادر يطول الحديث بذكرها، وقد كفانا هذه المهمة الدكتور حسن الصيرفي في هوامش القصيدة وفي مقدمتها جزاه الله خيراً فانظرها هناك.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٩١، والمنخّل: ١١٩، والخوارزمي: =

واحدٍ لَما[1] امتَزَجَ دماؤُنا بِدِمائِكُم، يَصِفُ ما بَينَهما من العَـدَاوةِ والبَغضَاءِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقَد يُثَنَّى الجَمعُ على تَأويلِ الجَماعَتَينِ والفَرِيقَينِ، وأنشدَ أبو زَيدٍ[2]:

لَنا إبلانِ فيهما ما عَلِمتُمُ

وفي الحَديثِ: مَثَلُ المُنافِقِ كالشَّاةِ العايِرَةِ بينَ الغَنَمينِ وأنشدَ أبو عُبيدٍ[3]:

= ٧٨ وزين العرب: ٤٠، وابن يعيش: ١٥١/٤، ١٥٢، وعرائس المحصّل: ١٤٥/٢، وانظر: المقتضب: ٢٣١/١، ٢٣٨/٢، ١٥٤/٣، وأمالي ابن الشجري: ٣٤/٢، والانصاف: ٣٥٧، والبديع: ٢٣٠، والخزانة: ٣٤٩/٣.

(١) روى ابن المستوفي في إثبات المحصل: ٩١ عن الأندلسي في شرحه للمفصّل قال: وبخط المغربي [الأندلسي] يقول: لو ذبحنا على حجر واحد لامتزجت دماؤنا بدمائكم يصف ما بينهما من العداوة. قلت: وهذا الذي ذكره المغربي غلط كان ينبغي أن يقول لما امتزجت دماؤنا بدمائكم ويوضحه قول جرير بن عبد المسيح المتلمّس: [ديوانه: ١٦]:

أحـارث أنـا لـو تشـاط دمـاؤنـا تـزايـلن حتـى لا يـمس دم دمـا

ولعلّ الأندلسي صوّبها في نسخته على حدّ تصحيح ابن المستوفي لأنه عاش طويلاً بعد ابن المستوفي فقد توفي سنة ٦٦١ هـ على حين توفي ابن المستوفي سنة ٦٣٧ هـ والأندلسي كثير التصحيح لشرحه والإضافات عليه يظهر ذلك في اختلاف نسخه وهذا الجزء لا يوجد في نسخة الأندلسي التي عندي فهو ساقط بين الجزء الثاني والثالث لاختلاف نسخها فالثاني من نسخة والثالث من نسخة أخرى وقد ذكرت ذلك في وصف «شرح الأندلسي» في المقدمة.

(٢) النوادر: ١٤٣ آخر أربعة أبيات لشعبة بن قمير المازني انظر باب(المفعول معه) قال الصغّاني: كذا في نسخة الزّمخشري ـ رحمه الله ـ والرواية: «هما إبلان» وعجزه:

فعن أية ما شئتم فتنكّبوا

أقول: تصحيح الصغاني هو الصواب، وبه رواية أبي زيد مصدر الزّمخشري. ولم يتنبه لذلك الخوارزمي، ولا ابن يعيش، ولا ابن المستوفي.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٩٢، والمنخّل: ١١٩، والخوارزمي: ٧٨، وزين العرب: ٤٠، وشرح ابن يعيش: ١٥٤/٤. وانظر البديع في علم العربيّة لابن الأثير: ٢٢٨.

(٣) هو أبو عبيد القاسم بن سلام انظر النّص في كتاب الأمثال له.

والبيت لعمرو بن عدّاء الكلبي. توجيه إعرابه وشرحه في إثبات المحصل: ٩٢، =

لأصبحَ الحَيُّ أوباراً ولم يَجِدُوا عندَ التَّفَرُّقِ في الهَيجا جِمالَين

وقالوا: لِقاحان سَوداوان. قالَ أبو النَّجمِ[1]:

بينَ رِماحَي دارمٍ ونَهشَلِ»

قالَ المُشَرِّحُ: «فيهما ما عَلِمتُمْ»: من قِرى الأضيافِ ومن الحَمالاتِ، العايرةُ: هي الذَّاهِبَةُ ها هُنا وها هُنا، ومنه عَارَ فَرَسُ عُمَرَ يومَ أبانين، أوبادا أي هَلكى واحدها وَبَدٌ. ما قبلَ البَيتِ:

سَعى عِقالاً فلم يَترك لَنا سَبَداً فكيفَ لو قَد سَعى عَمرو عِقالَين

العِقالُ: صَدَقَةُ عامٍ، ويكرهُ أن يَشترى الصَّدقَةَ حتى يَعقِلَها السَّاعِي، وعقالاً مَنصوبٌ على الظَّرفِ. «ما لَه سَبَدٌ ولا لبدٌ»[2] أي شَيءٌ.

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ ويُجعلُ الاثنان على لَفظِ الجَمع إذا كانا مُتَّصِلَين كَقولِكَ: ما أحسَنَ رؤوسهما، وفي التَّنزيلِ: ﴿فاقطَعوا أيدِيهما﴾ وفي قراءة عبد اللَّهِ ـ رَضِي اللَّه[3] عنه ـ (فاقطعوا أيمانَهُما) وفيه: ﴿ فَقَدْ صَغَت قُلُوبُكُما ﴾. وقال[4]:

ظَهراهُما مثلُ ظُهورِ التِّرسَين

= والمنخّل: ١٢٠، والخوارزمي: ٧٨، وشرح ابن يعيش: ١٥٣/٤، وعرائس المحصل: ١٤٥/٢، وانظر مجالس ثعلب: ١٧١، والخزانة: ٣٨٧/٣.

(١) تقدم التعريف بأبي النّجم، توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٩٢ والمنخّل: ١٢١، والخوارزمي: ٧٩، وزين العرب: ٤٠ وشرح ابن يعيش: ١٥٥/٤ وعرائس المحصل: ١٤٥/٢، وانظر: اللآلىء لأبي عبيد البكري: ٨٥٦، والبديع في علم العربيّة: ٢٢٨ والخزانة: ٤٠١/٣.

(٢) جمهرة الأمثال: ٢٦٧/٢.

(٣) في (ب).

(٤) خطام المجاشعي المتقدم قبل قليل، توجيه إعراب البيت وشرحه في: إثبات المحصل: ٩٣، والمنخّل: ١٢١، والخوارزمي: ٧٩، وزين العرب: ٤٠ وشرح ابن يعيش: ١٥٥/٤، ١٥٦ وعرائس المحصل: ١٤٦/٢. =

فاستعمل هذا والأصلَ معاً، ولم يَقولوا في المُنفَصِلَين أفراسَهما، ولا غلمانَهُما، وقَد جاءَ وَضعا رِحالَهُما».

قالَ المُشَرِّحُ: اعلم أنَّه كما أنَّه يَجُوزُ أن تَقُولَ: ما أحسنَ رؤُوسَهُما، يجوزُ ما أحسن رأسَيهمَا، ولكنَّ الأحسنَ هو الجَمعُ، فإن سألتَ: فكيفَ لم يَكُن الأحسنُ هو التَّثنيةُ؟ لتُطابقَ التَّثنيةُ التَّثنيةَ، ولهذا كانَ الأحسنُ أن يُضافَ عَدَدُ القِلَّةِ إلى جَمع[1] القِلَّةِ. أجبتُ: لأنَّه لو قُبلَ بلفظِ التَّثنية لَغت علامةُ التَّثنية وهي كلمةٌ بل كَلِمَتَانِ بخلافِ ما لو قُبِل بلفظِ الجَمع فإنه حينئذٍ يَلغوا كلمة بل صفة الجَمعِيّةِ، ولا يَجوزُ ذلِكَ إلا[2] في الأشياءِ المُنفصِلَةِ لأنَّه يَقَعُ مُلبِساً.

= وهو من شواهد الكتاب: ٢٤١/١، ٢٠٢/٢، وانظر شرح أبياته للأعلم، وردّ ابن هشام اللخمي على الأعلم في الفصول والجمل: ٦٥، في نسبته البيتين الى هميان بن قحافة، وانظر الجمل: ٣٠٣، وشرح أبياته لابن سيدة: ٩٧، وشرحها لابن السّيدَ: (الحلل) ٣٦٤، وشرحها لابن هشام: (الفصول والجمل). : ٦٥، ٢٢٧، وانظر خزانة الأدب: ١٥٥/٤. . وغيرها.

(١) في (أ).

(٢) في (أ).

[بَابُ الجمُوع بأنْوَاعِهَا]

قالَ جارُ اللَّـهِ: «ومن أَصنافِ الاسم المَجموعِ وهو على ضَربين: ما صَحَّ فيه واحدُه، وما كُسِّرَ فيه، فالأوّلُ ما آخِرُه واوٌ أو ياءٌ مكسورٌ ما قَبلَها بَعدها نونٌ مفتوحةٌ، أو ألِفٌ وتاءٌ، فالّذي بالواوِ والنُّونِ لمن يَعلَمُ في صفاته وأعلامه كالمسلمين والزّيدين، إلاّ ما جاءَ في نحوِ ثِبُون وقلون، وأرضون، وحَرُّون وأوَزُّون، والّذي بالألف والتّاءِ للمؤنّثِ في أسمائِهِ وصفاتِهِ كالهِندات والتّمراتِ والمُسلِماتِ».

قالَ المشرِّحُ: قوله: «لمن يَعلَمُ في صفاتِهِ» أجودُ من أن يُقال لمن يَعقِل لأنَّه إذا كانَ لمن يَعقِلُ ثم قُلنا: اللَّهُ أحكمُ الحاكِمين، وَجَبَ أن يكونَ الحاكمون عُقَلاء أحدُهم اللَّهُ تَعالى، وذلِكَ لا يَجُوزُ(١) على اللَّه تعالى، أمَّا إذا كانَ لمن يَعلَمُ ثُمَّ قُلنا: اللَّهُ أحكمُ الحاكِمين وَجَبَ أن يكونَ الحاكمون علماء أحَدَهُم الله تَعالى، وذَلِكَ مما لا بأسَ به. فإن سألت: إذا كانَ الجَمعُ بالواوِ والنُّون للعُلماءِ فلمَ جُمِعَت عَليه هذه الأسماء؟ أجَبتُ: الجَمعُ بالواوِ والنُّونِ لَيس للعُلَماءِ على الإطلاقِ، بَل هو مَعَ سلامَةِ الواحِدِ فيه، وها هنَا لم يَسلم الواحِدُ فيه، لأنَّه يجوزُ أن يُجمعَ المنقُوصُ الّذي فيه الهاء بالواو والنُّون للعِوَضِ من اجتماعِ النَّقيضَين. حذفُ حَرفٍ من الأصلِ، وحذفُ الهاءِ إن

---

(١) في (أ) على الله تعالى محال.

شئتَ جَمَعتَهُ بالألفِ والتَّاءِ كما يُجمَع المُؤَنَّثُ فقلتَ: ثُباتٌ، وقُلاتٌ[1]، وسَنَواتٌ، وتُفتَحُ الرَّاءُ من أرضُون حَملًا على فَتحِها في أرضَاتٍ، ويجوزُ تَسليمُها[2] كأنَّها شُبِّهَتْ بمذكرِ ما يَعقِلُ تَعظيماً لِشأنِها، و[3]لِكَثرةِ انتفاعِ الخَلقِ بها، ولِجريانِها في أفعالِها على التَّرتيبِ كفعلِ ما يَعقِلُ.

وتقولُ في جَمعِ حَرَّةٍ: حَرُّون فتُجريه مُجرى المَنقوصِ لأنَّ الأصلَ إِحرَّةٍ إلّا أنَّه أُهمِلَ. ومنهم مَن يَقولُ: إِحرُّون إشعاراً للأصلِ، فإذا جَمَعوا بالواوِ والنُّون كَسَروا الحَرفَ الأوَّلِ، وذلِكَ نحوَ سِنون وقِلون وثِبون. قالَ ابنُ السَّراجِ[4]: فَفَرَّقوا بينَ هذا وبينَ ما الواوُ له في الأصلِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: والثَّاني يَعُمُّ مَن يَعقِلُ وغيرَهُم في أسمائِهِم وصفاتِهِم كرِجالٍ وأفراسٍ وجَعافرَ وظِرافٍ وجِيادٍ».

[٨٩/أ] قال المُشَرِّحُ: جَعافِرُ جَمعُ / جَعفَرٍ عَلماً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وحُكم الزِّيادَتين في مُسلِمـون نَظيـرُ حكمِهِما في مُسلماتٍ والأُولى علم ضَمِّ الاثنين فَصاعِداً إلى الواحِدِ، والثَّانيةُ عِوَضٌ من الشَّيئين وتَسقُطُ عندَ الإِضافَةِ».

قالَ المُشَرِّحُ: هذه المَسَائِلُ قد مَضى تَحقيقها في فَصلِ التَّثنيةِ. فإن سَألت: النُّونُ لو كان عِوَضاً من التَّنوينِ لَسَقَطَ عندَ الوَقفِ سُقوط التَّنوين؟ أجبتُ: لو كانَ عِوَضاً منه لما سَقَطَ، وهذا لأنَّ الأصلَ ألا يَسقُطَ الحرفُ الموقوفُ عليه (٥-عندَ الوَقفِ عليه-٥) إنَّما يَسقُطُ تَبعاً لِسقوطِ الحَرَكةِ، وها هُنا لَم تَسقُطِ الحَرَكةُ عندَ الوَقفِ ضَرورةَ أنَّ الألفَ والتَّاءَ تَنوبُ عن الحَرَكَةِ وهي باقِيَةٌ.

---

(١) في (ب).
(٢) في (أ) تسكينها، وتسليمها أي: جمعها جمع السلامة(أرضون).
(٣) في (ب).
(٤) الأصول لابن السراج: ٢/ ٤٧٠.
(٥ ـ ٥) في (أ) فقط.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقد أُجري المؤنَّث على المُذَكَّرِ في التَّسويةِ بينَ لَفظَي الجَرِّ والنَّصبِ، فقيل: رأيتُ المسلماتِ، ومررتُ بالمسلماتِ كما قيل: رأيتُ المُسلِمينَ ومررت بالمُسلِمينَ».

قالَ المشرِّحُ: جمعُ سلامةِ المؤنَّث سُوِّي فيه بينَ لَفظَي الجَرِّ والنَّصبِ حَملًا له على جَمعِ سَلامةِ المُذكَّرِ، وهذا لأنَّ الأشياءَ تَجري على نَقائِضِها. كما تَجري على نَظَائِرِها.

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ؛ وينقسِمُ إلى جَمعِ قِلَّةٍ وإلى جَمعِ كَثرةٍ، فجمعُ القِلَّةِ العَشَرةُ فما دُونَها، وأمثلَتُهُ أفعُلٌ، أفعَالٌ، أفعِلَةٌ، فِعلةٌ، كأفلُسٍ، وأثوابٍ وأجرِبَةٍ وغِلمةٍ. ومنه ما جُمِعَ بالواوِ والنُّون، والألفِ والتَّاءِ. وما عَدا ذلِكَ جموعُ كَثرةٍ».

قالَ المُشرِّحُ: الَّذي يَدُلُّ على أنَّ هذه الأربَعَةَ جموعُ قِلَّةٍ أمران: أحدُهُما تحقيرُها على بِنائِها، والثَّاني: أنَّها تُجمَعُ جمعَ كَثرَةٍ. وأمَّا جمعُ السَّلامَةِ فلأنَّ سلامةَ الواحِدِ فيه مَعَ الزِّيادة دليلٌ على أنَّه ضُمَّ إليه شَيءٌ، وهذا يُومي إلى أنَّ الواحِدَ غيرُ مغلوبٍ عليه تِلكَ الغَلَبَةُ القَوِيَّةُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: فَصلٌ؛ وقد تَجعَلُ إعرابَ ما يُجمَعُ بالواوِ والنُّونِ في النُّونِ، وأكثرُ ما يَجيءُ ذلك في الشِّعرِ وتَلزَمُ الياءُ إذ ذاكَ قالُوا: أتَت عليه سِنِينَ، قالَ(١):

---

(١) البيت للصّمة بن عبد الله القشيري شاعر أموي ترجمته في الأغاني ٦/ أول الجزء (دار الكتب).

متى تبغ حبوا من سنين ملحّة   تشمّر لأخرى تنزل الأعصم الفردا

وبعده:

لحا الله نجداً كيف تترك ذا الغنى   فقيراً وجلد القوم تحسبه عبدا

وهو من قصيدة أوردها الهجريّ في «النوادر والتعليقات»: ٤٨. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٩٤، ٩٥، والمنخل: ١٢١، ١٢٢، وشرح الخوارزمي: ٧٩ وزين العرب: ٤٠، وشرح ابن يعيش: ١١/٥، وعرائس المحصل: ٢/١٥٠. وانظر: معاني =

دَعــاني من نَجــدٍ فــإنَّ سِنِينَــهُ   لَعِبْنَ بِنَــا شِيبــاً وشَيَّبْنَنــا مُــردا

وقالَ سُحيمٌ:

ومــاذا يَــدرِي الشُّعــراءُ مِنِّي   وقــد جَاوَزتُ حَــدَّ الأربَعِينَ»

قالَ المُشَرِّحُ: الضَّميرُ في «يلزم» لما يُجمَعُ فإن سألتَ: لِمَ أُلـزِمَ الياءُ إذ ذاك دون الواوِ؟ أجبتُ: لأنَّه لو أُلزِمَ الواوَ للزِمَ من ذاكَ إضاعةُ أقوى الحَرفين وهو الواوُ، وهذا لأنَّ الياءَ أضعفُ من الواوِ، فإن سألتَ: إلزام الياء يلزم كثرةُ الإضاعة، وهذا لأنَّ الياءَ كما هي[1] علامةُ الجَرِّ فهي[1] أيضاً علامةُ النَّصبِ فيكونُ في الحالَين الإضاعَةُ لازمةً، ولا كذلِكَ الواوُ فإنّه علامةُ الرَّفع لا غيرُ، فلا تكونُ الإضاعَةُ لازمةً إلّا في حالٍ؟ أجبتُ: الواوُ إضاعَةُ أقوى العلامَتَين، لأنَّها إضاعةُ شَيءٍ مُختَصٍّ، ومن ثَمَّ قالوا بأنَّ العامِلَ لا يكونُ إلّا مُختَصّاً، وفي «حاشِية المُفَصَّلِ»[2] قيلَ لأبي عليٍّ الفارِسيِّ: ما تَقُولُ في قولِهِ[3]:

ولَهَا بـ «الماطِرُون» إذا أكلَ النَّملُ الذي جَمعَا

مع كونِ النُّون معتقب الإعرابِ لم تَلزَمُ الياءَ؟ فقال هذا اسمٌ أعجَمِيٌّ. من نَجْدٍ: أي من ذكر نَجدٍ. تدَرّأه وأدّرأه: أي احتلّه، وهو بالدّالِ المُهمَلَةِ. وأمّا قولُ سُحَيمِ بنِ وُثَيلٍ الرِّياحيِّ[4]:

= القرآن للفراء: ٢/٩٢، ومجالس ثعلب: ١٧٧، ٣٢٠، وكتاب الشعر لأبي علي: ٤٤ وأمالي ابن الشجري: ٢/٥٣، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٢٠، والخزانة: ٣/٤١١.

(١) في (ب) هو.

(٢) حاشية المفصّل: ١٢٢، وانظر كلام أبي علي في كتاب الشعر له: ٤٥ قال: «وأما قوله ولها.. فأعجمي، وليست الواو فيه إعراباً..».

(٣) البيت من أبيات رواها البغدادي في الخزانة: ٣/٢٧٩ وذكر أنّها تروى ليزيد بن معاوية أو للأحوص، انظر شعره: ٢٢١. ثلاثة أبيات منها، والأرجح أنها ليزيد.

(٤) روى ابن المستوفى في إثبات المحصل: ٩٦ ما قاله المؤلف هنا وردّ عليه بقوله: قال المبارك بن أحمد: «تدّرينا» في بيت سحيم بالدال المهملة، قال الجوهري: =

أَتَتْنا عامِرٌ من أرضِ رامٍ   مُعَلِّقَةَ الكنائِنِ تَذَّرِينا

فهو بالذّال المُعْجَمَةِ. افتَعَل من تَذَرّيت تُرابَ المَعدِنِ. وبعده[1]:

أخو خَمسينَ مُجتَمِعٌ أشُدِّي   تُنَجِّذُني مُداوَرَةُ الشُّؤونِ

رجلٌ مُنَجَّذٌ أي مُجَرَّبٌ قد أحكَمتهُ التَّجاربُ فكأنَّها عَضَّته بنواجِذِها. الجَوهريّ[2]: المُداورةُ كالمُعالَجَةِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وللثُّلاثيِّ المُجَرّدِ إذا كُسِّرَ عَشَرَةُ أمثلَةٍ: أَفْعالٌ، فِعَالٌ[3]، فُعُولٌ، فِعلانٌ، أَفْعُلٌ، فُعْلان، فِعَلَةٌ[4]، فُعلٌ، فِعلَةٌ، فُعُلٌ».

قال المشرّح: الرّواية كُسِّرَ بتشديد السِّين، فإن سألتَ: من هذه الأمثلة ما فيه وزنُ الفعلِ، ومنها ما فيه تاءُ التأنيث، فكَيفَ تُعامَل؟ أَتُصرَفُ أم لا تُصرَفُ[5]؟ أجبتُ: تصرفُ، فإن سألتَ: فهذه الأمثِلَةُ بأسرِهَا أعلامٌ فإذا انضَمَّ إلى بَعضِها وَزنُ الفِعلِ والتَّأنيثُ، فقد وُجِدَ فيه تَركيبُ الوَزنِ، أو تركيبُ التَّأنيثِ، فَوَجَبَ أن يُمنَعَ الصَّرفَ؟ أجبتُ: المَعنِيّ بقولنا: تُصرَفُ أنَّها

= وقولهم: إنّ بني فلان ادّروا مكاناً، كأنّهم، اعتمدوه بالغزو والغارة قال سحيم بن أثيل الرّياحي:

أتتنا عامر من أرض رام   معلّقة الكنائن تدّرينا

وتدرّاه، وادّراه بمعنى أي ختله وافتعل بمعنى..

(١) توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٩٦، والمنخّل: ١٢٢، والخوارزمي: ٧٩، وزين العرب: ٤٠، وشرح ابن يعيش: ١١/٥، وعرائس المحصل: ١٥٠/٢، وهو من قصيدة أوردها ابن المستوفي: ٩٦ عن الأصمعيات: ٦، وانظر: حماسة البحتري: ٧، وطبقات فحول الشعراء: ٧٢، وإصلاح المنطق: ١٥٦، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢٣٧، وكتاب الشعر لأبي علي: ٤٤، ومجالس ثعلب: ٢١٣، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٢٠، والخزانة: ٤١٤/٣.

(٢) الصحاح: (داوي).

(٣) ساقطة من (ب) فقط.

(٤) في (أ) و(ط) فعله فعله فعل فعل.

(٥) في (ب).

تُنَوَّنُ، وهذا التَّنوينُ تَنوينُ المُوازنةِ لا تَنوينُ عَلَم الصَّرفِ، وهذا الإطِّرادُ المُمَثَّلُ هناكَ، ونظيرُهُ قولُ التَّصريفيِّين: فاعَلَ يُفاعِلُ مُفاعَلَةً بالتَّنوين.

قال جارُ اللّـه: «فأفعالٌ أعمُّها تقول: أفراخٌ وأحمالٌ وأجمالٌ[1] وأركانٌ وأعجازٌ وأعناقٌ وأفخاذٌ وأعنابٌ وأرطابٌ وآبالٌ»[2].

قال المُشَرِّحُ: وأما أفعالٌ فَيُكَسَّرُ عليه عَشَرَةٌ: فَعَلٌ: نحو جَبَلٌ وأجبالٌ
[٨٩/ب] وزَمَنٌ وأزمانٌ، وباعٌ وأبواعٌ، وقاعٌ وأقواعٌ / وقَفاً وأقفاءٌ. وفَعْلٌ: نحو زَنْدٌ وأزنادٌ وأنشَدَ ابنُ السَّرَّاجِ[3]:

وزَنْدُكَ أثقَبُ أزنادِهَا

وبيتٌ وأبياتٌ، وسَوط وأسواطٌ.

وفُعْلٌ: نحو رُكنٌ وأركانٌ، ومُدٌ وأمدادٌ، وعُودٌ وأعوادٌ، ومُدىً وأمداءٌ.
وفِعْلٌ: نحو جِذْعٌ وأجذاعٌ، وجِيدٌ وأجيادٌ.
وفَعِلٌ: نحو كَبِدٌ وأكبادٌ، وفَخِذٌ وأفخاذٌ، ونَمِرٌ وأنمارٌ.

وفِعْلٌ: نحو ضِلْعٌ وأضلاعٌ، وإرمٌ وآرامٌ، وهي حجارةٌ تنصب في المَفَازَةِ عَلَماً.

وفَعُلٌ: نحو عَجُزٌ وأعجازٌ، وعَضُدٌ وأعضادٌ، ابنُ السَّرَّاجِ اقتصر على أفعالٍ في عَضُدٍ.

---

(١) في (ب) ونسخة الصّغاني من المفصّل تقدمت أركان على أجمال.
(٢) ساقط من (أ) فقط.
(٣) الأصول: ٤٦٠/١.
(٤) البيت للأعشى ميمون بن قيس، ديوانه: ٧٣ وصدر البيت:
وجدت إذا اصطلحوا خيرهم
يخاطب به قيس بن معدي كرب الكندي. البيت في الكتاب: ١٧٦/٢، والمقتضب: ١٩٦/٢، والأصول: ٤٦٠/١.

وفُعُلٌ: نحوَ طُنُبٌ وأطنابٌ، ويُقتَصر عليه في جَمعِ طُنبٍ، وعُنُق وأعناقٍ.

وفُعَلٌ: نحو رُبَعٌ وأرباعٌ، ورُطَبٌ وأرطابٌ.

وفِعِل: نحو إبِلٌ وآبالٌ.

قال جارُ اللّه: «ثُمَّ فِعَالٌ تقولُ: زِنَادٌ وقِدَاحٌ وخِفَافٌ وجِمَالٌ ورِباعٌ وسِبَاعٌ».

قالَ المُشرِّحُ: أمَّا فِعَالٌ فيكسَّر عليهِ سِتَّةٌ:

فَعْلٌ: نحو فَرخٌ وفِراخ، وضَبٌّ وضِبابٌ، ودَلوٌ ودِلاءٌ، وظَبيٌ وظِباءٌ.
وفِعلٌ: نحو ذِيبٌ وذِيابٌ، وبئرٌ وبيارٌ، وزِقٌّ وزِقاقٌ، وريحٌ ورِياحٌ.
وفُعْلٌ: نحو جُمْدٌ: وهو مكانٌ صُلبٌ مُرتَفعٌ، يقالُ: جُمْدٌ[1] وجُمُد مثل عُسر وعُسُر قالَ امرؤُ القَيسِ[2]:

كـأنَّ الصـوّار إذ تَجَهَّـدنَ عَـدوةً على جُمُـدٍ خَيلٌ تَجـولُ بأجـلَالِ

وجِماد، وقُرطٌ: وهو الذي يُعَلّقُ في شَحمَةِ الأذُن وقِراطٌ، وعُشٌ: وهو في أفنان الشَّجرَةِ، فإذا كان في جَبَلٍ أو جِدَارٍ أو نحوهما فهو وَكْرٌ وَوَكنٌ وعِشَاشٌ.

وفَعَلٌ: نحو جَبَلٌ وجِبَالٌ، وجَمَلٌ وجِمَالٌ.
وفَعْلٌ: نحو سَبْعٌ وسِباعٌ، وضَبعٌ وضِبَاعٌ.
وفِعْلٌ: نحو رِطبٌ ورِطابٌ، ورِبعٌ ورِبَاعٌ.

قالَ جارُ اللّهِ: «ثُمَّ فُعُولٌ وفِعلانٌ وهما مُتَساوِيان، تقولُ: فُلوسٌ وعُروقٌ وجُروحٌ وأُسودٌ ونُمورٌ، ورِئلانٌ وصِفوانٌ وعِيدانٌ وخربالٌ وصِردانٌ».

---

(١) في (ب).
(٢) الديوان: ٣٧ واللّسان: ٣/١٣٠ (جمد).

قال المشرّحُ: أما فُعُول فيكسر على فَعل نحوَ: نَسرٌ ونسور، وصَكٌّ وصُكُوكٌ، وبَتٌّ وبُتُوتٌ، وبَيتٌ وبُيُوتٌ، ودَلوٌ ودُلِيٌّ، وثَديٌ وثُدِيٌّ.

وفِعْلٌ: نحو عِرقٌ وعُروقٌ، وجِذعٌ وجُذُوعٌ.

وفعل: نحو أُسدٌ وأسودٌ ونابٌ ونيوبٌ وقالَ بعضُهُم في جَمعِ ساقٍ سُؤُوق. فَهَمَزَهَا، وَقفاً وقُفيٌّ، وعَصىً وعُصِّيٌّ.

وفَعِلٌ: نحو نَمرٌ ونُمورٌ، ووَعِـلٌ ووُعُولٌ.

وفِعْلٌ: نحو ضِلعٌ وضُلُوعٌ وإرِمٌ وأُرومٌ.

وأمّا فعلان فيكسَّرُ على خمسةٍ: فَعْلٌ: نحو رَألٌ ورِئلانٌ، وثَورٌ وثِيرانٌ.

وفِعْل: نحو صِنوٌ وصِنوانٌ، وفُعْل: نحو حُوتٌ وحِيتانٌ، وكُوزٌ وكِيزانٌ.

وفِعَل: نحو خِرَبٌ خِربانٌ، وقاعٌ وقِيعانٌ.

وفُعَلٍ: نخو صُرَدٌ وصِردانٌ، ونُغَرٌ ونِغرانٌ.

قال جارُ اللّهِ: «ثُمَّ أفعلُ تقول: أفلسٌ وأرجُلٌ وأزمُن وأضلُع».

قال المشرّح: أمَّا أفعلُ فيكسَّر على خَمسةٍ.

فَعْلٌ: نحو كَلْبٌ وأكلُبٌ، وضَبٌّ وأضبُبٌ، وكَفٌّ وأكفُفٌ، وثَوبٌ وأثوُبٌ وهو قَليلٌ، ودلوٌ وأدلٍ، وظبيٌ وأظبب.

وفَعَل: نحو زَمَنٌ وأزمُنٌ، وعَصاً وأعصٍ، والقياسُ في زَمَنٍ أن يُكَسَّرَ على أفعالٍ لكنَّه مَحمولٌ على دَهرٍ وأدهُرٍ، وعكسُهُ أفراخٌ، فإنّ القِياسَ أن يُكَسَّرَ على أفعُلٍ لكنّه محمولٌ على أطيارٍ جمعِ طَيرٍ.

وفِعْل: نحو ضِلعٌ وأضلُعٌ.

قالَ جارُ اللّهِ: «ثم فعلانٌ وفُعَلَةٌ وهما مُتَساوِيَانِ تَقولُ: بَطنانٌ وذُؤبانٌ وحَملانٌ وغِرَدَةٌ وقِرَدَةٌ وقِرَطَةٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: أمَّا فعلان فيكسَّرُ على أربعةٍ:

فُعَلٌ: نحو ثُعَبٌ وثُعبانٌ، وظُهَرٌ وظُهرانٌ وبُطَنٌ وبُطنانٌ.

فِعلٌ: نحو ذِئبٌ وذِئبانٌ وزِقٌّ وزُقّانٌ قالَ ابنُ[1] السَّرَّاجِ: وجاءَ في فُعَلٍ المُضاعَفُ نحوَ حُشٌّ وحُشَّان[2] وحِشَّان جميعاً.

وأمَّا فَعلة فيكسَّرُ على ثلاثةٍ:

فُعَلٌ: نحو حُنَأٌ وحُنَأةٌ، وغُردٌ وغُردةٌ، وفُقَع وفُقعةٌ، وعُودٌ وعُودةٌ، وثُورٌ وثُورةٌ، وبعضُهُم يقولُ ثِيَرَة.

وَفِعْلٌ: نحو حِسلٌ وحِسَلةٌ وقِردٌ وقِرَدَة، وفيلٌ وفِيلَةٌ..

وفُعلٌ: نحو خُرجٌ وخُرَجَةٌ، وكُوزٌ وكُوَزَةٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: ثم فُعُلٌ تقـولُ[3] سُقُفٌ وفُلُكٌ.

قال المشرّح: أمَّا فُعُل فيكسر على ثلاثة:

فَعُلٌ: نحو أسدٌ وأُسدٌ، وساقٌ وسُوقٌ.

وفَعِلٌ: نَحو نَمِرٌ ونُمْرٌ،

وفُعْلٌ: نحو فُلْكٌ نظيرُهُ: رجلٌ هُودٌ أي تائِبٌ وقومٌ هودٌ، وقالوا الهُوَدُ: النَّاقَةُ للواحِدَةِ والجَمعِ قالَ ابنُ جنى: وقد يَجُوزُ أن يكونَ الوُلدُ جمعَ وَلَدٍ. فإن سألتَ: كيفَ كَسَّروا فُعْلاً على فُعُلٍ أجبتُ عَنهُ بِوَجهَين:

أحدَهُما: أنَّه مُخَفَّفُ فُعُلٍ بضَمَّتين مُخَففُ فُعُولٍ، ولا كذلِكَ المُفرد ونظيرها نُمُرٌ بضَمَّتين مخفَّفُ نُمورٍ.

---

(1) الأصول: ٢/٤٥٩، والموجز لابن السّراج أيضاً: ١٠٧.
(2) ساقط من (أ).
(3) في (أ) نحو.

الثَّاني: أنَّ الضَّمة في الجمعِ غيرُ الضَّمةِ في المُفرَدِ، بمنزِلَتِهما في بُرُدٍ جَمعُ بَريدٍ، وحُمُرٍ جمع أحمَرَ وحَمراء، والضَّمَّةُ في المُفرَد بمنزِلَتِها في قُطبٍ وخُفٍّ وعن الشَّيخِ أبي عليّ في «القَصريَّاتِ»[1] أنَّ الضَّمَّةَ في «فُعُل» لِثقلِهَا بمنزِلَةِ الفَتحَتَين / في «فَعَلٍ» ولذلكَ آخَوا بَينَهُما، وجَمعوا فَعلاء على فُعُلٍ، كما جَمَعوا أفعلاءَ على فُعُلٍ. [٩٠/أ]

قالَ جارُ اللّـه: «ثُمَّ فِعْلَة وفُعُل تقول: جِيرَةٌ ونُمُرٌ».

قال المشرّح: أمَّا فِعْلَةٌ فَيُكسَّرُ عليه فَعَل نحو جَارٌ جِيْرَةٌ، وأمَّا فُعُل فيكسَّر عليه فَعِل نحو نَمِرٌ ونُمُرٌ.

قالَ جارُ اللَّه: «وقد جاء حِجْلَى في جَمعِ حَجَلٍ قالَ:

حِجْلَى تَدَرَّجُ في الشَّرِبَّةِ وُقَّعُ»

قالَ المُشَرِّحُ: لم يَجِيءْ من الجمعِ على فِعلى بكسرِ الفاءِ إلَّا حَرفان أحدُهما هذا والثَّاني: الظِّربَى جَمع الظَّربان، وهي دُوَيْبَّةٌ مُنتِنَةُ الرِّيحِ. وفي المَثَلِ: (فسا بَينهم الظِّربان). صدرُ البَيتِ[2]:

فارحَم أُصَيبِيَتي الَّذين كــأنَّـهم حِجْلَى .... البيت

---

(١) هو كتاب: «المسائل القصريات» وربما سمّي: «التذكرة القصرية:» ألّفه أبو علي الفارسي فيما قيل إملاء على تلميذه أبي الطيب محمد بن طويس القصري، ولا أعلم له وجوداً، ومنه نصوص مذكورة في عدة مصادر لا يتسع المجال لذكرها.

(٢) البيت لعبد الله بن الحجّاج التغلبي يقوله للخليفة عبد الملك بن مروان، وابن الحجاج هذا شاعر كان أول أمره مع الخوارج، ثم مع عبد الله بن الزبير، ثم اختص بعبد الملك. أخباره في الأغاني: ١٥٨/١٣، والمحبّر: ٢١٣. قال شارح مجهول لأبيات الايضاح لأبي علي الفارسي: وأظنّه ابن عصفور: ورقة: ٣٢ وليس بعبد الله بن الحجاج بن عبد الله الباهلي المدعو بأصمّ باهله، وإن كانا جميعاً من قيس. والبيت في إثبات المحصل: ٩٧، والمنخّل: ١٢٣، والخوارزمي: ٨٠ وزين العرب: ٤١، وشرح ابن يعيش: ٩٤/٥، وعرائس المحصل: ١٥١/٢. وانظر المصباح في شرح أبيات الإيضاح لابن يسعون: ١٧٢، والمحتسب لابن جنى ٢٧١/٢، واللّسان: ١٤٣/١١ (صبي).

سمعتُ بعضَ الأُدباء يقول: الشَّربَّةُ: حوضٌ يكونُ حَول الشَّجَرَةِ[1].

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وما لَحِقَه من ذلِكَ تاءُ التَّأنيثِ فأمثلَتُه كثيرةٌ: فِعالٌ، فُعُولٌ، أفعُلٌ، فُعْلٌ، فُعَلٌ نحو: قِصاعٌ، ولِقاعٌ، وبِرامٌ، ورِقابٌ، وبُدُورٌ وحُجُورٌ، وأنعُمٌ وأينُقٌ وبُدرٌ، ولُقحٌ وتِيَرٌ ومُعدٌ ونُوبٌ وبُرقٌ وتُخمٌ وبُدنٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: بُدورٌ: جَمعُ بَدرَةٍ على تَركِ الاعتدادِ بتاءِ التَّأنيثِ، ونحوها حُجُور: في تَكسيرِ حُجْرَةٍ، ولذلِكَ قالوا في قولِهِ تَعالى[2]: ﴿ وفَتَنَّاكَ فُتُوناً ﴾ يُحتَمَلُ أن تكونَ جمعَ فِتنَةٍ. تِيَرٌ: جَمعُ تارةٍ وهيَ واويَّة، وإنَّما انقلبت لكَسرِ ما قبلها، والَّذي يَدُلُّ على أنَّها واو قَولهم: هما يَتَناوران أي يتناوبان نُوَب: جمع نَوبَةٍ ومثلها حُوب جَمع حَوبَةٍ. البُرقُ: جَمعُ بُرقَةٍ: وهي الأرضُ فيها الحِجارة. والبُدنُ: جمعُ بَدَنَةٍ بالفَتح.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وأمثلةُ صفاتِهِ كأمثلةِ أسمائِهِ، وبعضُها أعمُّ من بَعضٍ وذلِكَ كقولِكَ أشياخٌ وأجلافٌ وأحرارٌ وأبطالٌ وأحنابٌ وأيغاظٌ وأنكادٌ وأعبدٌ وأحلفٌ وصِعابٌ وحِسانٌ [3] ووِجاعٌ. وقد جاءَ وِجاعى ونحو حَباطى وحَذارى-[3]».

قالَ المُشَرِّحُ: أجنابٌ جمعُ جَنْبٍ، وأنكادٌ جمع نَكِدٍ. وجاعٌ: كأنَّه جَمع وَجِعٍ وكذلك وِجاعَى ومثلُها حِباطى[4] في جَمع حَبِط وحِذارى جَمعُ حَذِرٍ.

---

(١) ردّ ابن المستوفي على الخوارزمي فقال بعد أن أورد كلامه: الحوض الذي حول الشجرة يقال له: «الشربة» بالتخفيف.. ثم أورد كلام الجوهري في الصحاح: (شرب) والشّربة هنا: اسم لكل خطّ بين في الأرض يكون من طبيعة الأرض مخالف لسائر الأرض الذي هو فيها. ويطلق الشّربّة على عدة مواضع في منطقة نجد. انظر معجم البلدان: ٣٣٢/٣، ٣٣٣.

(٢) سورة طه: آية: ٤٠.

(٣ - ٣) ساقط من (أ).

(٤) في (ب) حباطى وحذارى في جمع حبط وحذر.

قالَ جارُ اللَّه: وضِيفانٌ وإخوانٌ ووُغدانٌ وذُكرانٌ وكُهولٌ ورُطَلَةٌ وشِيخَةٌ ووُرد وسُجلٌ ونُصفٌ وخُشنٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: يقالُ: غُلامُ رَطلٌ: أي ناعمٌ، من تَرطِيلِ الشَّعرِ وهو تَليينُهُ ومنه أنَّ الحَسَنَ - رَحِمهُ اللَّهُ تَعالى - نَظَرَ في عيدِ الفِطرِ إلى قَومٍ يَضحَكُونَ ويَلعَبُونَ فقالَ: «إنَّ اللَّه تَعالى جَعَلَ الصَّوم مِضمارَ العِبَادَةِ لتَستَبِقوا إلى طاعَتِهِ، فلو كُشِفَ الغِطاءُ لَشُغِلَ محسِنٌ بإحسانِهِ، ومُسِيءٌ بإساءَتِهِ عن تَجدِيد ثَوبٍ وتَرطِيلِ شَعرٍ». شِيخَة: - بكسرِ الشِّين وسكـونِ الياءِ - جمعُ شَيخٍ. وُرْدٌ - بالضَّمِّ - جَمعُ وَرْدٌ بالفَتح يقالُ: فَرَسٌ وَرد كأنَّه بلونِ الوَردِ المَشمُومِ لأنَّه ما بينَ الكُميتِ والأشقَر، ومنه قيلَ للأسَدِ وَرْدٌ ولِذلِكَ يُسمى المُزَعفَر ومثلُها حُولٌ وجُعلٌ نُصفٌ: جمع نَصفٍ ونحوها بُدنٌ: جَمعُ بَدَنَة على تَركِ ما لا اعتِدادَ به خُشُنٌ: جمعُ خَشِنٍ ونَحوُها في الأسماءِ نُمُرٌ في جمع نَمِرٍ فإن سألتَ: لم لا يَجوزُ أن يكونَ خُشُنٌ: جَمعَ أَخْشَنَ وخَشْناءَ وفي الحَدِيثِ[1]: «اخشَوشِن في ذاتِ اللَّهِ». وكتِيبَةٌ خَشناءُ كَثِيرةُ السِّلاحِ ؟

أجبتُ: ذاكَ فيما تَسكُنُ عَينه [2-كقوله:

من يَثْرِبيَّـاتٍ قِذاذٍ خُشْنِ[3]

أمَّا المُتَحَرِّكُ فـلا، وها هُنـا قَد تُحـرِّكُ عَينُـهُ-2]، كمـا في بيتِ الحَماسَةِ[4]:

إذاً لَقامَ بِنَصري مَعشَرٌ خُشُنٌ

(١) النهاية لابن الأثير: ٣٥/٢.

(٢ - ٢) ساقط من (أ).

(٣) انظر شرح ابن يعيش: ٨٢/١، والمخصص: ١٨/١٤.

(٤) عجزه: *عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا*

انظر شرح الحماسة للمرزوقي: ٢٥/١ وهو من قصيدة قريط بن أنيف العنبري تقدم ذكره في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقالوا: سَمْحاء في جَمعِ سَمْحٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: سُمَحاءُ: كأنَّه جَمعُ سَمِيحٍ نحو كَرِيمٍ وكُرماء وحَلِيم وحُلَماء إلاّ أنَّ المستَعمَلَ في مُفرَدِهِ سَمْح.

قالَ جارُ اللَّهِ: «والجمعُ بالواوِ والنُّون فيما كانَ من هذه الصّفاتِ للعُقَلاَءِ الذُّكورِ غيرُ ممتَنعٍ كقولكَ: صَعْبون وصَنْعُون وحَسَنُون وجُنُبُون وحَذِرون ونَدِسُون».

قال المُشَرِّحُ: رَجُلٌ صَنَعُ اليَدَين[1] على فَعَل وصَنَعُ اليَدين بالتَّحريكِ وصِنعُ اليَدين بكسرِ الصَّاد صانعٌ حاذِقٌ، ونَدِسون فَطِنون.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأما جَمع المُؤَنَّثِ منها بالألفِ والتَّاء فلم يَجىء فيه غَيره، وذلِكَ نحو عَبلات وحَلوات وحَذِرات ويَقظات إلاَّ مِثالُ فُعلة فإنهم كَسَّروه على فِعال كجِعادٍ وكماش وعِيالٍ».

قال المشرّح: قوله: فلَم يَجىء فيه غَيره مَعناه: فلم يَجىْء فيه غيرُ الجَمعِ بالألفِ والتَّاء. شَعرٌ جَعْدٌ بيِّنُ الجُعودَةِ، وقَد جَعَّد شَعرَهُ، ورَجُلٌ جَعدٌ وامرأةٌ جَعدَةٌ. كَمُشَ بالضَّمِّ كماشةً إذا صارَ سَريعاً ماضِياً ورَجُلٌ كَمْشٌ وامرأةٌ كَمشةٌ. يقالُ: امرأةٌ عَبلةٌ وعَبلاتٌ وعِبال كَضخْمةٍ وضَخْمَاتٍ وضِخام فإنّهم عاملوا فَعْلَةً مفتوحة الفاء معاملةَ ما لا تَاء فيه كَصَعب وصعابٍ، وزَندٍ وزِنادٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقالوا عَلج في جَمعِ عَلْجَة».

قالَ المُشَرِّحُ: كأنَّهم عامَلُوها مُعَامَلَةَ فِعلةٍ[2] اسماً، وذلِكَ أنَّ فِعلة اسماً[3] يكثرُ تكسيرُها على فِعَل كقِرْبَةٍ وقِرب، وفِرقَة وفِرَق، وقِسمَة وقِسَم.

---

(١) في (أ) اليد.

(٢) في (أ) معاملة الأسماء.

(٣) في (ب).

[٩٠/ب] قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ / والمؤنَّث السّاكِنُ الحَشوِ لا يَخلو من أن يَكون اسماً أو صِفَةً، فإذا كان اسماً تَحرَّكت عَينُهُ في الجَمعِ وإذا صَحَّت بالفتحِ في المَفتوحِ الفاءِ كجَمرات وبه وبالكَسرِ في المَكسورِها كسِدراتٍ، وبه وبالضّم في المَضمومها كغُرفات».

قالَ المشرِّحُ: عينُ فَعلةٍ صفةً في الصَّحيح إذا جمِعَ يحرّك بالفَتحِ لأنَّه أخَفُّ الحَرَكاتِ، فإذا كانت فاؤُها مكسورةً أو مضمومةً جازَ فيها إتباعُ العينِ الفاءَ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقد تَسكن في الضَّرورة في الأوّلِ، وفي الشِّعرِ في الباقين في لُغَةِ تَميمٍ»[١].

قالَ المُشَرِّحُ: كأنَّهم يشبّهون المَفتوح الفاءِ بغيرِ المَفتُوحِها فيُسكِّنونَ، لكنَّ هذا الشَّبه لا يكونُ إلَّا في الشِّعرِ، والإسكانُ في البَواقي[٢] عَلى تَقاوُدِ الفَتحِ والسُّكونِ[٣] فإنَّهما يَكادان يُجريان مُجرًى واحداً في عِدّةِ أماكنَ منها الحَلْبُ والحَلَبُ، والطَّرْدُ والطَّرَدُ، والشَّلُّ والشَّلَلُ، والعَيبُ والعَابُ، والدّيمُ والدّامُ، ومنها أنَّهم[٤] أجروا الياءَ المَفتوحةَ في اقتِضائِها الإمالةَ مُجرى الياءِ السَّاكِنَةِ فأمالوا نَحو السِيال[٥] والصِياح، كما أمالوا نحو شَيبان وقَيس عَيلان، وقالوا أيضاً في تَكسير جَواد[٦] جِياد فأعلُّوا العَينَ كما أعلُّوها في نَحو ثوبٍ[٧] وثيابٍ وقالوا أرجُلٌ[٨] ومَرِضَ مَرَضاً فهو مارِض، كما قالوا حَرِدَ حَرَداً فهو

(١) في (ب) فقط لغة بني تميم.
(٢) في (أ) في الباقي.
(٣) في (ب).
(٤) النص هنا كله من المحتسب: ٥٤/١.
(٥) في (أ) السيار.
(٦) في (أ) قواد قياد.
(٧) في (أ) نوب ونياب.
(٨) في (أ) فقط، ولا وجود لها في المحتسب أيضاً.

حارِدٌ، وقرىء[1]: ﴿ في قلوبهم مَرْضٌ ﴾ ساكنةَ الرّاءِ، ولا يجوزُ أن يكونَ مَرْضاً مُخَفّفاً من مَرَضٍ لأنّ المفتوحَ يُخَفّفُ[2] قالَ ابنُ جنيّ[3]: ويَنبغي أن يكونَ مَرْض السّاكن لغةً في مَرَض المُتَحَرِّك. ونَظيرها[4] المَصادِرُ التي ذَكرناها.

تَخمير: وبقيَّة المسألةِ في الحَقيقة مبنيَّةٌ على مسألةٍ أُخرى وهي أنَّ تخفيفَ عُنُقٍ وإبِلٍ جائزٌ وأمّا تَخفيفُ جَمَلٍ فلا يَجوز إلّا في ضَرورةِ الشّعرِ كقولِهِ[5]:

وما كلُّ مبتاعٍ ولو سَلْف صَفْقُةٍ

وكذلك ما جازَ إسكان جَمَرات إلّا في ضَرورةِ الشّعر، فإن سألتَ: فكيفَ لم يُقَل في الباقِيات وهذا لأنَّ جَمعَ السّلامة بالواو والنُّون مما يَختَصُّ بالعقلاءِ؟ أجبتُ: القياسُ ما ذَكَرتُ لكن أُقيمَ جمعُ السلامةِ بالواوِ والنُّونِ مقامَ جَمعِ السَّلامةِ بالألفِ والتّاءِ، ومنه أرْضُون بإسكانِ الرَّاءِ في جمعِ أرضٍ لا سِيَّما وقد وَقَعَ في مُقابلةِ الأوّلِ.

قالَ جارُ اللّهِ: «فإذا اعتَلَّتْ فالإسكانُ كَبْيْضات وجَـوْزات ودِيْمات ودَوْلات إلا في لُغةِ هُذيل قالَ قائلهم[6]:

---

(١) سورة البقرة: آية: ١٠ وانظر المحتسب: ١٥٣/١، والمنصف: ٢١/١.
(٢) في (ب) لا يجوز تخفيفه.
(٣) انظر المحتسب: ٥٤/١.
(٤) في (أ) ونظيرهما.
(٥) عجزه: *يراجع ما قد فاته برداد*
وهو للأخطل، ديوانه: ١٣٧، وانظر: المنصف: ٢١/١، والمحتسب: ٥٣/١، والخصائص: ٣٣٨/٢، والاقتضاب: ٤٦٢، وشرح ابن يعيش: ١٥٢/٧، وشرح شواهد الشافية للبغدادي: ١٨.
(٦) عجزه: *رفيق برجع المنكبين سيوح*
قال الصّغاني: وليس في أشعار الهذليين، والرواية: أبو بيضات، قال: هكذا أنشده ابن =

أخو بَيَضَاتٍ رائحٌ مُتَأَوِّبُ

قالَ المشرِّحُ: عينُ فَعلة إذا اعتلَّت لم تُحرَّك في الجَمعِ، وذلكَ أنَّ حرفَ العِلّةِ كالمَيّتِ لا يَتَحَرَّكُ، (١-ولذلك لم يُحَرَّك-١) في نَحوِ بَيع وقَول، فَقولُ هُذيلٍ قياسٌ، وقولُ سائرِ العَرَبِ استحسانٌ. البيتُ في صِفَةِ الظَّليمِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتُسَكَّنُ في الصّفةِ لا غيرُ».

قالَ المُشَرِّحُ: إنما تُسَكَّنُ في الصّفةِ محافظةً على الصِّيغَةِ إذ الصِّيغَةُ فيها على حِدَةٍ تَدُلُّ على مَعنى، ولأنَّ الصِّفَةَ أثقلُ من الاسمِ يَتَضَمَّنُها المَوصوفُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وإنَّما حَرَّكوا في جَمعِ لَجَبَة ورَبَعةٍ لأنَّهما كأنَّهما في الأصلِ اسمانِ وُصِفَ بهما، كما قالوا: امرأةٌ كَلْبة وليلةٌ غَمّ».

قالَ المُشَرِّحُ: ابنُ السِّكِّيت: اللَّجَبَةُ[٢]: النَّعجَةُ التي قَلَّ لَبَنُها، ولا يقالُ للعَنزِ لَجْبَةٌ، وقالَ الأصمعيّ: اللَّجْبَةُ: الشَّاةُ التي أتى عَليها بعدَ نتاجها أربَعَةُ أشهُرٍ[٣]. فَجَفَّ لَبَنُها. فإن سألتَ: فما الفرقُ بينَ اللَّجْبَة اسماً وبينها صِفَةً؟ أجبتُ: إذا كانت اسماً فالمُجرى عليها داخلةٌ تَحتَ الاسمِ، وإذا كانت صِفَةً فغير داخلةٍ، وفي فائِها الحَرَكاتُ، وتقولُ لُجِبَت الشَّاةُ بالضَّمِّ

= جنى في «الخصائص» في باب كثرة الثقيل وقلة الخفيف وقال ابن المستوفي: قال أبو العباس: أخبرني سلمة عن الفراء قال: أنشدني بعض بني هذيل. توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٩٧، والمنخل: ١٢٤، والخوارزمي: ٤١، وزين العرب: ٤١، وشرح ابن يعيش: ٥/٣٠، وعرائس المحصل: ٢/١٥٨، وانظر الخصائص: ٣/١٨٤، والمحتسب: ١/٥٨، والمنصف: ١/٣٤٣، والعيني: ٤/٥١٧، وشرح شواهد الشافية: ١٣٢، والخزانة: ٣/٤٢٩.

(١ - ١) في (ب).

(٢) الصحّاح: ١/ «لجب» والنّص منه إلاّ أنّه قدّم كلام الأصمعي على كلام ابن السّكيت، وانظر كلام الأصمعي عن أبي عبيد في التهذيب: ١١/ ٩٧، وانظر عنهما معاً اللّسان: (لجب).

(٣) تتمة النّص: فخف لبنها

وكذلك لُجبَت تَلجيباً. امرأةٌ كلبةٌ أي: لَئِيمَةٌ سَلِيطَةٌ. لَيْلَةٌ غمّ أي: غامّة، كما يُقالُ ماءٌ غَورٌ وَصفٌ بالمَصدَرِ.

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ؛ وحُكمُ المُؤنَّثِ مما لا تاءَ فيه كالَّذي فيه التَّاءُ. قالوا أرضَاتٌ، وأهلاتٌ جَمع أرضٍ وأهلٍ قالَ:

فَهُم أهَلاَتٌ حَولَ قَيسِ بنِ عاصِمٍ

وقالوا: عِرَسَات وعِيَرَات، في جمعِ عُرس وعِير. قال الكُميت:

عِيَراتُ الفِعَالِ والسُّؤددِ العِدِّ إليهم مَحطُوطَةَ الأعكام».

قالَ المُشَرِّحُ: البيتُ الأوّلُ للمُخَبَّلِ(1) وتَمامُهُ:

إذا أدلَجُوا باللَّيلِ يَدعونَ كَوثَرا

الكَوثَرُ من الرِّجالِ السَّيِّدُ الكَثيرُ الخَيرِ. قالَ الكُمَيتُ(2):

وأنتَ كبيرٌ يابنَ مَروانَ كَوثَرٌ   وكانَ أبوكَ ابنُ العَقائِلِ كَوثَرا

العِرَساتُ تَكسيرُ عُرسٍ. بيتُ الكُميتِ في مَدحِ أهلِ البَيتِ(3) رِضوانُ اللّهِ عَليهِم أجمعينَ.

---

(1) تقدم التعريف به انظر البيت في مجموع شعره: مقطوعة رقم: ١٣ توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٩٨ والمنخل: ١٢٤، والخوارزمي: ٨١، وزين العرب: ٤١، وشرح ابن يعيش: ٣٣/٥ وعرائس المحصل: ١٥٩/٢، وانظر الكتاب: ١٩١/٢ وخزانة الأدب: ٤٢٧/٣.

(2) هو ابن زيد الأسدي، والبيت في ديوانه: ٢٧٩/١، وانظر المنصف: ٣٥/١، ٦/٣، واللّسان: «كثر».

(3) والقصيدة التي منها البيت من الهاشميات أولها:

من لقلب متيم مستهام   غير ما صبوة ولا أحلام

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٩٨، والمنخل: ١٢٤، وعرائس المحصل: ١٥٩/٢، وشرح ابن يعيش: ٣١/٥، ٣٣.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وامتَنَعوا فيما اعتلَّت عَينُهُ من أفعل[1] وَقَد شَذَّ
نَحو أقوسٌ، وأثوبٌ، وأعيُنٌ، وأَنيُبٌ»/. [٩١/أ]

قالَ المُشَرِّحُ: أمَّا قَوسٌ فلأنَّها ـ وإن جاءَ في مَعناها أقواسٌ إلاَّ أنَّ الأقواسَ في ظَنِّي قد يُراد بها الذَّرعُ، لأنَّ القَوسَ هذهِ الذِّراعُ، وهو في الأصلِ من قُستُ السَّيرَ أقوسُهُ لُغةٌ في قُستُه أقِيسُهُ، سُمِّيتَ بذلِكَ لأنَّه يقاسُ بها، ثمّ استُعيرت لأداة الرَّمي تَشبيهاً بها، فالأقواسُ تَنصرفُ إلى الذَّرعِ أولاً، ثمَّ إلى أداةِ[2] الرَّمي ثانياً، فمن ثَمّ سَلَّمت الأقواسُ للذَّرعِ وطَلَبْتَ للقِسيِّ قِلَّة أُخرى. أمَّا أثوبٌ[3] فلأنَّها ـ وإن جاءَ في مَعناها أثواب قد يُرادُ بها النُّفوسُ وفي «أساسِ البَلاغَةِ»[4] للَّهِ ثَوبا فُلانٍ، كما يُقال للَّه تِلادُهُ[5] قالَ الرَّاعي[6]:

فـأومـأتُ إيمــاءً خَفِيفــاً لحَبْتَــرٍ ولِـلَّهِ ثَــوبــا حَبتَــرٍ أيّمــا فَـتى

وقَالتْ لَيلى الأخيلِيَّةُ[7]:

رَمـوها بـأثوابٍ خِفَـافٍ فَـلا تَـرَى لَهَــا شَبَهــاً إلاَّ النَّعَــامَ المُنَفَّــرَا

وأمَّا أعيُنٌ فلأنَّها ـ وإن جاءَ في معناها أعيان إلاّ أنَّ الأعيان تَقَعُ كثيراً

---

(١) بعد قوله: أفعل في (ب) وفيما عينه واو من فعول وهو تداخل في النَّص، لأنَّ قوله: وما عينه واو من فعول سيأتي في الفقرة التالية، مردّه إلى سبق نظر الكاتب رحمه الله.

(٢) في (أ) أدواة.

(٣) في (أ) الثوب.

(٤) أساس البلاغة للزمخشري: ١٠٣.

(٥) في (أ) تلادة، وفي (ب) و«الأساس»: بلاده، وزاد في «الأساس» أي نفسه.

(٦) شعر الراعي: ٢٥٧، والبيت في الكتاب: ٣٠٢/١ وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٤٤٢/١، وشرحها للكوفي: ١٨١، والأساس: ١٠٣، والأشموني: ١٦٨/١، واللّسان: ٢٤٦/١ (ثوب) والخزانة: ٩٨/٤.

(٧) ديوانها: ٧٠، وأساس البلاغة: ١٠٣، والمعاني الكبير لابن قتيبة: ٤٨٦/١، واللآلى للبكري: ٩٢٢.

على أشرافِ النّاسِ، يقالُ جاءَني أعيانُ الحَيِّ، وأعيانُ القوم[1]. وأمّا العُيُونُ فجمعٌ للكثرةِ[2] (٣-وجمعُ الكَثرَة عين-٣)، وجمعُ القِلَّةِ أعيُنٌ[4]. أمَّا أنيُبٌ: فلأنَّها - وإن جاء في مَعناها أنيابٌ - إلَّا أنَّها تَقَعُ أيضاً في أركانِ الدَّولة قالَ:

كنتُ لهم في الحَـدَثـان نـابَـا أبغي العِـدا وضَيغَماً وَثّـابـا

وفي سَيفيات أبي الطَّيِّبِ[5]:

أولئِـك أنيـابُ الخِـلافَـةِ كلِّهـا وسـائِرُ أنيـابِ البِـلَادِ الـزَّوائِـدُ

قالَ جارُ اللَّهِ: وامتَنَعُوا في الواوِ دونَ الياءِ من فُعُولٍ، كما امتَنَعُوا في الياءِ دونَ الواوِ من فِعال».

قالَ المُشَرِّحُ: أمَّا الأولُ فللاستثقَال، وأمَّا الثَّاني فلأنَّه تَباعدت الكَسرةُ فيه عن إفادة ما أفادَته في صورةِ الواوِ، (٦-وذلِكَ أنّه في صُورةِ الواوِ-٦) كما يَحصُلُ[7] بصيغةِ فَعال في الجَمع فكذلك يَحصُلُ به الانقلابُ بخلافِ الياءِ، ونحو هذه المسألةِ «ذو» إذا أُضيفَ إلى المُظهَرِ فإنَّه كما يَحصُلُ به جَعلُ غَيرِ الوَصفِ[8] بمنزلةِ الوَصفِ فكذلك يَحصُلُ به جَعل المُستَعدّ للوصفِ بمنزلةِ الوصفِ. بخلافِ ما إذا أُضيف إلى المُضمَرِ، فإنَّه وإن كانَ يَحصُلُ بِهِ جَعلُ غيرِ الوَصفِ بمنزلةِ الوَصفِ لكنْ لا يَحصُلُ به جَعلُ غيرِ[9] المُستَعِدّ للوَصفِ

(١) في (ب) البلد.
(٢) في (أ) كثرة.
(٣ - ٣) في (ب).
(٤) في ب عين.
(٥) التبيان في شرح الديوان: ١/ ٢٧٩.
(٦ - ٦) في (أ).
(٧) كتبت مرتين سهواً من الناسخ.
(٨) في (ب) الموصوف.
(٩) في (ب) فقط.

بمنزلةِ الوَصفِ إذ المُضمَرُ غَير مُستعِدٌ للوصفِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: وقد شَذَّ نَحو فُوُوج وسُوُوق».

قالَ المُشَرِّحُ: أمَّا فُوُوجٌ فهو فارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ[١]، أصله «كروه» جعل الهاءَ فيه جيماً كما في (سَبج)[٢] و (طازَجَة)[٣] و (مَوزَج)[٤] ألا تَرى أنّ أصله شَبه وتَازَه وموزَه وجَعل الكافَ فاءً كما جُعِلَت باءً في (بردسير) وهي من كُور «كَرمان»[٥] والباءُ والفاءُ مُتَقارِبَتانِ، والدّليلُ عليه أيضاً أنَّ الفَم في الأصلِ فارِسيٌّ منقولٌ عن كوره على وزن سبه فجعل الكاف فيه فاء، ومن ثم قال النّحويون أصل الفَم فوَه بالتّحريك. وأمَّا قلبُ الراءِ فلأنَّها لما وَقَعت بينَ الضّمة والواوِ تَخَيّلوها واواً لا سِيّما والفُرس لا يُصَرِّحونَ بالحروفِ ذلِكَ التَّصريح فإن سألتَ: لِمَ جُعِلَتْ جَمعاً؟

أجبتُ: لأنَّ فُوه لم تَرِد في الأسماءِ مفردةً[٦] فاستَخرجوا منها شَيئاً أخفَّ للمفردِ، وتركوها للجَمعِ ضَرورةً، وأمَّا سُؤوق فهي بمنزلةِ أُسدٍ وأُسُودٍ وطَلَلٍ وطُلُولٍ، وإنَّما كسَّروها دونَ أخواتِها على فُعُول لأنّهم أجروها مَجرى الصَّحيح، قالوا في قَلبها أسؤقَ ومِمَّا قيلَ في شَهَادَةِ عُمَر بنِ الخَطّابِ رَضِيَ اللَّـهُ عنه[٧]:

أبعدَ قَتِيلٍ بالمَدِينَةِ أظلمت لَه الأر ضُ تَـهـتَـزُّ الـعُـضـاةُ بـأسـؤقِ

---

(١) لم يذكر الجواليقي في «المعرّب» وإنّما ذكر فيج: ٢٤٣ قال: والفيج: رسول السلطان على رجليه، وليس بعربي صحيح، وهو فارسي.

(٢) المعرّب: ١٨٣ : خرز أسود، قال الأزهري فارسي معرّب وأصله شبه.

(٣) المعرّب: ٢٢٩ هي: النقية الخالصة وهي معرب تازه.

(٤) المعرّب: ٣١١،٥، هو: الخّف فارسي معرب وأصله موزه.

(٥) معجم البلدان: ٣٧٧/١. قال حمزة الأصفهاني: بردسير تعريب أردشير، وأهل كرمان يسمونها كواشير.

(٦) في (ب).

(٧) جملة الدعاء في (ب).

فإن سألتَ: لم كسروا في القِلّـةِ ساقاً على أسوُقٍ؟ أجبتُ: لئلَّا يَقَعَ اللَّبسةُ بينَ الأسواقِ التي هي واحدةُ السُّوقِ، وبينَ التي هي واحدةُ السَّاقِ، إنّما لم يَقلِبوها[1] دَفعاً لِلثِّقَلِ لأنَّهم تَخلَّصوا منها إلى سُوق قالَ[2]:

ضَروبٌ بِنَصلِ السَّيفِ سوقَ سِمَانِهَا

فإن سألتَ: فكيفَ لم[3] تتخلّصوا من قُووس[4] إلى قَوس أجبتُ: الاعتراضُ عَن فُعول إلى فَعل أسهلُ، وذَلكَ أنَّ سُووق جمعُ ساقٍ، وفُعول الفِعل ليست مُستَحقّاً له إنّما هي لَه كالعارِيَةِ بخلافِ فَعل بسكون العَين، فإنه يَقتضي فُعولاً لذاتِهِ فالاعراضُ عنه لا يكونُ هَيِّناً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ ويُقالُ في أفعل وفُعول من المُعتَلّ اللَّام أدلٍ وأيدٍ ودُلِيٍّ ودُمِيٍّ».

قالَ المُشَرِّحُ: اعلم أنَّ القياس في جَمع دَلوٍ وَيدٍ أن يُقال: أدْلُوٌ وأيدُوٌ إلَّا أنَّهم فَرُّوا عنه لأنَّه لَيس في الأسماءِ المُتَمَكِّنَة اسمٌ آخِرُه واوٌ، وما قبلَه مضمومٌ، فَقَلبوا الضَّمة الواقِعَة قبلَ[5] الواوِ كَسرةً حتى انقَلبت الواوُ[6- ياءً-6] وكذلكَ قالوا في دُلِيٍّ ودُمِيٍّ فِراراً من الواوِ المضمُومِ ما قَبلها. فإن سألتَ أليس أنَّ الواوَ السَّاكِنة قد تَوَسَّطت بينَ الواوِ وضمّةِ اللّامِ. / [٩١/ب]

أجبتُ: الساكِنُ حاجزٌ غيرُ حَصينٍ، ولذلك قالوا: الكَسرةُ إذا تَقَدَّمت

---

(١) البيت للشماخ بن ضرار الغطفاني رضي الله عنه. انظر ملحقات ديوانه ٤٤٩ واللِّسان: ١٠/ ١٩٦ (سوق)، وربما نسبت إلى أخويه جزء ومزرّد. وهو في ديوان مزرّد.

(٢) في (أ) لم يتركوها.

(٣) هو أبو طالب بن عبد المطلب، ، عم النبي ﷺ أتّمه المؤلف وذكر بعض أبيات القصيدة في باب «اسم الفاعل» فانظره هناك.

(٤) في (ب).

(٥) في (أ) بعد.

(٦ ـ ٦) في (أ).

(٧) في (أ) التي اللّام.

الألف بحرفَين أوَّلُهما ساكنٌ أُميلت الألفُ نحوَ: شِملالٍ، وأمَّا إذا تَقدَّمت بحرفَين مُتحَرِّكَين نحوَ أكلتُ عِنَباً لم تُؤثِّر الكَسرةُ.

قالَ جارُ اللَّه: وقالوا نُحُوٌّ وقُنُوٌّ والقَلبُ أكثرُ».

قال المشرّحُ: هَذا على اعتبارِ الحاجِزِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقد يُكَسَّرُ الصّدرُ فيقال: دِلِيٌّ ونِحِيٌّ».

قال المشرّح: هذا على الإتباع، كما يقالُ: مِبينٍ بإتباع الباءِ الميمَ، ومِبِين[1] بإتباع الميمِ الباءَ.

قالَ جارُ اللَّه: «وقولهم قُسِيٌّ كأنَّه جمع قَسوٍ في التَّقديرِ».

قالَ المُشَرِّحُ: أصـل قِسِيٍّ قُووسٌ لأنَّه فُعُولٌ، إلاّ أنَّهم قَدَّموا اللاَّم وصَيّروه قُسُوا على فُلُوعٍ ثم قَلَبُوا الواوَ ياءً وكَسَـروا القافَ على الإتبـاعِ كما كَسَروا عينَ عِصِيٍّ وكأنَّهم فَعَلوا[2] ذلِكَ فِراراً من اجتماعِ الواوين والضَّمّتَين، وأبدلوا من الضَّمةِ كَسرَةً، لأنَّه لَيس في كلامهم اسمٌ مُتَمَكِّنٌ آخرُه واوٌ قبلها ضَمَّةٌ فانقَلَبَت الواوُ[3] الثَّانيَةُ لانكسارِ ما قَبلها، وأمَّا الواوُ الأُولى الّتي هي مَدَّةٌ زائِدَةٌ فلم يُعتَدَّ بها لأنَّها حاجزٌ غيرُ حَصينٍ، ولذلِكَ قالوا: إنَّ الهَمزَةَ في رِداءٍ وكساءٍ منقلبةٌ عن حرفِ عِلّةٍ، والقياسُ صَيرورةُ هذه الهَمزَةِ ألفاً إلاّ أنّه كان يلزَمُ من ذلِكَ اجتماعُ ألِفَين ساكِنين فانقَلبتِ الثَّانية إلى الهَمزةِ ضَرورةً، وقَلَبوا الواوَ الأُولى ياءً لأنَّ الواوَ والياءَ مَتى اجتَمَعَتا، (٤-وقد سَبَقَ الأوَّل منهما السُّكونُ قُلِبَت الواوُ ياءً، وأُدغِمَت الياءُ في الياءِ-٤)، ولأنَّ السِّينَ

(١) ساقط من (أ).
(٢) في (ب) قلبوا.
(٣) في (ب)
(٤ ـ ٤) ساقط من (أ).

المَكسورةَ قَبلها. فإن سألتَ: هل يَجوزُ في قافِ قُسِيّ غيرُ الكَسرَةِ، وهذا لأنَّ فُعلًا لا يكسَّرُ على فِعُول بكَسرِ الفاءِ؟ أجبتُ: لا يَجوزُ. قالَ الشيَّخُ أبو عليٍّ في كتابِه المَوسوم بـ «حُجَّةِ القَراءَات»[1] ولَم يُعلم أحدٌ ممن يُسكن إلى رِوَايَتِهِ حَكى فيه غَيرَ ذلِكَ، وهذا على لُغةِ مَن يَكسِرُ أوَّل الكَلِمة في بيوتٍ وجِيُوبٍ وعِيون وعِيول. فإن سألتَ: فلعلّ تلكَ اللُّغة شاذَّةٌ مُستَضعفَةٌ ويدُلُّ على ضَعفها وشُذوذها أنّه أتى فيها بضَمّةٍ بعدَ كَسرةٍ، وقد عَلِمتَ أنَّ ذلكَ مَرفوضٌ في كلامِهم ولذلكَ لم يَرد فِعُل في الأوزان[2] بكسرِ الفاءِ وضَمّ العَينِ. أجبتُ: لَيست تِلك اللُّغةُ شاذَّةً ومن ثمَّ كانَ حمزةُ يَكسرُ الأوّلَ من هذه الحُروف كلّها، والمَعنى فيه أنَّ الحركةَ إذا كانت للتّقريب من الحَرفِ لم تُكرَه، ولم تَكن بمنزلةِ ما لا تَقريب فيها، ألا تَرى أنَّه لم يَجيءْ في الكلامِ عندَ سيبويه على فِعلٍ إلَّا إبلٍ ، وقد استَعملوه على الاطِّرادِ إذا كان القَصدُ فيه تَقريبَ الحَرَكَةِ من الحرفِ وذلك قولُهُم: جِبِر بالكَسرِ - للنَّحيل، ورَجُلٌ مِحِكٌ، وجايعٌ نِهِمٌ، وكذلِكَ استَعملوه على إرادَةِ التَّقريبِ ما لَيس في كلامِهم البَتَّةَ وذلِكَ نحوَ شِهيد وشِعير ورغيف ولَيس في الكلامِ فِعيل على غيرِ هذا الوَجهِ، ويَعضِدُ ذلك ما أنشَدَهُ أبو زَيدٍ[3]:

يأكُلُ أزمانَ الهُزَالِ والسِّنِيّ

وهو فُعُول فإنّما حُذِفَت النُّون للقافِيَة، ومما يدلُّ على أنَّ أصلَ القافِ في قِسِيّ الضَّمَّةُ أنَّك لو نَسَبتَ إليها قُلتَ: قُسَوِيٌّ - بالضَّم - فَتَرُدَّ الضَّمَّةَ التي هِيَ الأصلُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وذو الياءِ من المَحذوفِ العَجُزِ يُجمَعُ بالواوِ والنُّونِ مُغَيَّراً أوَّلُهُ كَسُنُون وقُلُون، وغَيرَ مغيَّرٍ كثِبُون وقِلُون».

(١) لم أستطع معرفة موضع هذا النّص من كتاب الحجّة.
(٢) في (ب) في الأول.
(٣) لم أعثر عليه في النوادر.

قالَ المُشَرِّحُ: فإن سألتَ: كيفَ يُتَوَهّم أنَّه جَمعُ سَلامةٍ وقَد حُذِفَ منه في الجَمع التّاء أجبتُ: كما في جَمعِ سَلامَةِ المُؤنَّثِ فإنَّه يُحذَفُ منه التَّاء، ويكونُ جمعـاً لا سِيَّما وقد صارَ هذا الجَمعُ بالواوِ والنّون عِوَضاً عن الجَمعِ بالألفِ والتَّاءِ.

قالَ جارُ اللَّه: «وبالألفِ والتَّاء مَردوداً إلى الأصل كَسَنَواتٍ وعِضَوات، وغيرَ مَردُودٍ كثُبات وهَناتٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: اعلم أنَّ لام[1] سَنَةٍ ذاتُ وَجهَين: هاءٌ نظراً إلى قولِهم: سانَهتُ الأجيرَ مسانَهةً، وسَنِهَتْ النَّخلةُ وتَسَنَّهَتْ أتت عَلَيها السِّنُون، وواواً نَظَراً إلى سَنُون وسَنَوات، واستأجرتُ الأجيرَ مساناةً، وكذلك لامُ عِضَةٍ مَن قالَ عِضاه فهي هاءٌ، ومن قالَ عِضَواتٍ فهي واوٌ. ثُبَة أصلها ثُبوَة وأمَّا ثبوة هَنه: أصلُها هِنوَة فمن رَدّ في جَمعها اللاَّمَ قالَ: هَنواتٌ، ومن لم يَرُدَّ قالَ هَنأتٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وعلى أفعلَ كآم وهو نَظيرُ آكم».

قالَ المُشَرِّحُ: أمه: أصلُها أموه مثلُ أكمه. وفي «الصحاح»[2] ما كُنتُ أمة ولقد أموت أُمُوَّةً. والقياسُ في جَمعها[3] أن يُقال: أموٌ كأكم إلاَّ أنَّه قُلبت الضَّمةُ فيها كَسرةً لما ذَكرنا[4] من أنَّه ليس في كلامِ العَرَبِ كَلِمَةٌ آخِرها واوٌ ما قَبلها مَضمومٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛[5] ولِجَمع الرُّباعي اسماً كانَ أو صِفةً، مُجرَّداً من تاءِ التَّأنيثِ أو غيرَ مُجرّدٍ مِثالٌ واحِدٌ وهو فَعالِلُ كقولِكَ ثَعالِبُ، وسَلاهِبُ،

(١) في (ب) هاء.
(٢) الصحاح: ٢٢٧٢/٦ (وأمّا).
(٣) في (أ) أن يقال في جمعها أمؤ...
(٤) في (ب) ذكرناه.
(٥) ساقط من (ب).

ودَراهِمُ وهَجارِعُ / وبَراثِنُ وجَراشِعُ، وقَماطِرُ وسَباطِرُ وضَفادِعُ وحَضارِمُ». [٩٢/أ]

قالَ المُشَرِّحُ: السَّلهبُ من الفَرسِ الطَّويلُ على وجهِ الأرض، ورُبَّما جاءَ بالصَّاد. ووَصَفَ أعرابيٌّ فَرساً فقالَ: «إذا عَدا اسلَهَبَّ، وإذا قُيِّدَ اجلَحَبَّ، وإذا انتصب اجلأَبَّ»(١). هَجارِع(٢): جمعُ هَجرَعٍ وهو الطَّويلُ، والجُراشِعُ: جَمع جُرشُعٍ وهو العَظيمُ قالَ ذو الرُّمَّة(٣):

فما بَقِيَت إلّا الضُّلوعُ الجَراشِعُ

قَماطِرُ(٤): هي جَمعُ قِمَطرٍ، الّذي تُصانُ فيه الكُتُبُ وأنشدَ الجَوهريّ(٥):

لَيسَ بعِلمٍ ما حَوى القِمَطْرُ ما العِلمُ إلّا ما حَواهُ الصَّدْرُ

لَفظُ الشَّيخِ سَبَاطِر جَمع سِبَطْر وهو الطَّويلُ على وَجهِ الأرض.

العُمرانِيُّ(٦): قلتُ للشَّيخِ قد ذَكرتَ في الفَصل الأخيرِ الذي به يَنتَهي

---

(١) في (ب) اتلأت.

(٢) في (ب).

(٣) ديوانه: ١٢٧٣ - ١٢٩٨ من قصيدته التي أولها:

أمنزلتي ميّ سلام عليكما هل الأزمن اللائي مضين رواجعُ

ورواية الديوان: ١٢٩٦.

فما بقيت إلّا الصدورُ الجراشعُ

وجاء في شرحه: الجراشع: وهو المنتفخ الجنبين، والبيت في المسائل الشيرازيات: ١٢٦، والمحتسب: ٢٠٧/٢، وشرح ابن يعيش: ٨٧/٢، والعيني: ٤٧٧/٢.

(٤) في (ب).

(٥) الصحاح: ٧٩٧ و «قمطر» «قطر».

(٦) هو علي بن محمد بن أحمد العمراني الخوارزمي، أحد تلاميذ الزمخشري المبرزين، ألف كتاب «تفسير القرآن» و «اشتقاق الأسماء» وكتاب المواضع والبلدان. وتوفي سنة ٥٦٠ هـ وكتابه المواضع كان عند صدر الأفاضل الخوارزمي بخطه ذكره في مؤلفاته كثيراً ونوه أنه بخطه وفي مكتبة العزّاوي العراقي رحمه الله أوراق يظن أنّها من كتاب العمراني هذا ولم أقف عليها إلّا أنني سألت عنها الشيخ الأستاذ حمد الجاسر فقال إنها ليست من كتاب العُمراني، وأكّد =

البابُ، «والمُذَكَّر الذي لم يُكَسَّر يُجمَعُ بالألفِ والتَّاءِ نحو قَولهم جمالٌ سَبْحَلاتٌ، وسَبْطَرَاتٌ» (١-وفي هذا الفَصل أوردتَه مُكسَّراً فما وَجه التَّوفيقِ بَينَهما؟ فقالَ-١) سَبطرات(٢) لَيس فيه إشكالٌ وأمَّا سباطرُ فمشكوكٌ فيه.

قالَ بعضُ من أدركتُهُ من المشايخ: عَثرتُ على سَباطِر مَنصُوصاً عليه في «خَصائِص ابنِ جنّي» - رَحِمَه اللَّهُ - فعرضتُه على العُمرانِيِّ فأرَمَّ، والفصلُ المَذكورُ في آخرِ الصِّنفِ إنّما هو أكثَرِيٌّ لا كُليّ فاعرفهُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأمَّا الخُماسي فلا يُكَسَّرُ إلاّ على استِكراهٍ، ولا يَتَجاوَزُ به إن كُسِّر هذا المَقال بعدَ حذفِ خامِسه كقولِهم: في فَرزدَقٍ فَرازدُ، وفي جَحْمَرِشٍ جَحَامرُ».

قالَ المُشَرِّحُ: إذا كَسَّرت الخُماسِيّ فاحذف الخامِسَ منه حَتَّى يَعودَ رُباعيّاً ثُمَّ كَسِّرهُ، ألا تَراكَ تَقُولُ في تَكسيرِ العَندَلِيبِ، وهو طائرٌ يُقالُ له الهزَّارُ والبُلبلُ يُعَندِلُ أي يُصَوِّتُ. قالَ سِيبويهِ: إذا كانت النُّونُ ثانيةً فلا تُجعَل زائدةً، فإن سألتَ: فما الفرقُ بينَ التَّصغيرِ والتَّكسيرِ، حيثُ يَجوزُ في التَّصغيرِ كلا الأمرينِ وهو إمّا حَذفُ الخامِسِ وإثباتُ الرَّابعِ، وإمَّا حذفُ الرَّابعِ وإثباتُ الخامِسِ، ولا كَذلِكَ ها هُنا، فإنّه لم يَجز إلاّ حذفُ الخامِسِ؟ أجبتُ: القياسُ أن لا يَجوزَ فيه كِلا الأمرينِ، وقَد وَرَدَ ذلِكَ في كلامِ الكُتَّابِ وعَلَيهِ قَولُ أبي النَّصرِ(٣): «فإزنانـةُ كالعَنادِبِ تَغريداً».

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويقالُ: دَهثَمون وهَجرَعُون، وصَهصلَقون، وحَنظلاتٌ

= نفيه هذا لوقوفه على هذه الأوراق. وهو حجّة في ذلك وقد اعتمد عليه الحمَوي في «مُعجم البُلدان» كثيراً.

ترجمة العمراني: في معجم الأدباء: ٦١/١٥، والجواهر المضيئة: ٣٧٨/١، والأنساب للسمعاني: ٣٩٨...

(١ - ١) في (أ).

(٢) في (ب) سبحلات.

(٣) هو محمد بن عَبد الجبَّار العُتبِيّ، تقدّم التعريف به، والنّصُ، من كتابه «اليُميني».

وبَهصلاتٌ وسِفَرجَلاتٌ، وجَحمَرِشَّاتٌ».

قالَ المُشرِّحُ: رَجُلٌ دَهثَمٌ: سَهلُ الخُلُقِ من قَولِهم: أرضٌ دَهشَمَةٌ أي سَهلةٌ، صوتٌ[1] صَهصَلَقٌ: أي: شَديدٌ: والصَّهصَلَقُ: العَجُوزُ الصَخَّابةُ. والبَهصَلَةُ من النِّساءِ القَصيرَةُ الجَحمَرِشُ: العَجُوزُ المُسِنَّةُ، يَقُولُ: الرُّباعِيُّ والخُماسِيّ[2] كما يُجمعانِ جمعَ تَكسيرٍ يُجمَعانِ أيضاً جمعَ سَلامةٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وما كانت زيادَتُهُ مدّةً ثالثةً فلأسمائِهِ في الجَمعِ[3] أحَدَ عَشَرَ مِثالاً أفعِلَةٌ، فُعُلٌ، فِعْلانٌ، فَعايِلُ، فُعْلانٌ، فِعْلَةٌ أفْعالٌ، وفِعالٌ، وفُعُولٌ أفْعِلاءُ وأفْعُلٌ. وذلك نحوَ: أزمِنَةٍ وأحْمِرةٍ وأغْرِبَةٍ وأرْغِفَةٍ وأعْمِدَةٍ، وقُذُلٍ وحُمُرٍ وقُرُدٍ وكُتُبٍ وزُبُرٍ، وغِزلان وصِيران وغِربان وظِلمانٍ وقِعدانٍ، وأفايلٍ وذَنايبٍ وشمايلٍ، ورُقصانٍ، وقُضْبَانٍ، وغِلْمَةٍ، وصِبْيَةٍ، وأيمانٍ وأفْلاءٍ وفِصَالٍ، وعُنُوقٍ وأنْصِباءٍ وألْسُنٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: كانَ الواجِبُ أن يَبدَأ بأفعل أو مفعَل. وبكل ما كان الزّائد فيه قَبلَ الفاءِ، ثمَّ ما بعدَ الفاءِ، ثمَّ ما بعدَ العَينِ، ثمَّ ما بعدَ اللّامِ، ولَستُ أدري لِمَ فَعَلَ هذا؟! ولا حولَ ولا قُوةَ إلَّا باللَّهِ. قُرُدٌ ـ بضمتين ـ جمعُ قُرادٍ. ظُلمان جَمعُ ظَليمٍ، قُعدانٍ: جمع قَعُودٍ وهي النّاقة التي يُقْعِدُها الرّاعِي عِندَ حاجَتِهِ، ومنه اتَّخذُوه قَعيدَ الحاجات. هما جَمعُ شمأل ـ بالفتح ـ وهي خِلافُ جَنوب وشِمال ـ بالكَسرِ ـ وهي خلافُ اليَمين، ذنائِب: جمع ذَنوب: وهو الدَّلْو المَلِيءُ ومثلُها قَلوص وقَلائِص، أفلاء: جمعُ فَلُوٍّ ـ بفَتح الفاءِ وتَشديدِ الواوِ ـ لأنَّه يَفيلُ أي يَعظُمُ، وللأُنثى فَلُوَّةٌ كقولِهم عَدُوّ وأعْداءٌ وعَدُوَّةٌ. عُنُوقٌ: تَكسيرُ عَناقٍ. وكانَت مَدَّتُهُ زيادةً ثالثةً فأبنيَتُهُ تِسعةٌ اعتباراً

---

(١) في (ب).

(٢) في (أ) الخماسي والرباعي.

(٣) ساقط من (ب).

وخمسةٌ وجُوداً. أفعالٌ، وفَعيلٌ، وفَعولٌ ـ بفتح الفاء ـ، وفُعالٌ، وفُعولٌ، وفُعيلٌ ـ بِضمِّ الفاءِ ـ فِعالٌ وفِعيلٌ وفِعولٌ ـ بكسرِ الفاءِ ـ فالأربعةُ الأُولى مُستَعملةٌ على الإِطلاقِ، وكذلك[1] السّابعُ فَعال، وأما السَّادِسُ والتاسِعُ فُعَيلٌ ـ بالضَّمِّ ـ وفِعول ـ بالكسر ـ، وهما فَرعان على فُعلٍ وفِعلٍ فمُنتَقيان مُطلقاً.

وأمَّا فُعولٌ: فمن أبنِيَةِ الجُموعِ ثم فِعال بالكسرِ في المُفردِ أكثرُ منه في الجَمعِ، وبَقِي اعتبـارُ فَعيل لكونِهِ فرعاً على فَعلٍ / فَبَقِيَت المُعتَبَرةُ تِلكَ الخَمسَةُ. [٩٢/ب]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولا يُجمَعُ على أفعُلٍ إلَّا المُؤنَّثُ خاصّةً نحو عَناقٍ وأعنُقٍ، وعَقَابٍ وأعقُبٍ، وذِرَاعٍ وأذرُعٍ، وأمكُنٍ من الشَّواذِ».

قالَ المُشَرِّحُ: أفعل في الحَقيقة جمعُ[2] فُعُولٍ، وفُعُولٌ مؤنَّثةٌ لأنَّها جَمعُ تَكْسيرٍ ولهذا تَقولُ في أفْلُسٍ بأنها جَمعُ فُلُوسٍ لا جمعُ فِلسٍ، وكذلك تَقُولُ في أدهُرٍ بأنَّها جَمْعُ دُهُورٍ لا جَمْعُ دَهْرٍ، أمَّا أزمُنٌ[3] مَحمُولَةٌ على أدْهُرٍ[4] فحُكمُها حُكمُها. من أنَّث اللِّسانَ قالَ ألسُنٌ. ابنُ السَّراجِ[5] ومن ذَكَّرَ قالَ ألْسِنَةٌ، وعلى أمكُنْ وأمْكِنَةٌ، فإنَّ الأوَّلُ جَمعُ مكـانَةٍ قـالَ اللّه تعالى[6]: ﴿ولو شِئنا لَمَسخْناهُم على مَكَانَتِهْم﴾ وبه تَبَيَّنَ أنَّ أمكُن لَيس من الشَّواذِّ. والثَّاني جَمعُ مكانٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: ولم يَجيء فَعلٌ من المُضاعف والمُعتَلّ اللّامِ، وقَد شَذَّ نَحوَ ذُبٌّ[7] في جَمعِ ذُبابٍ.

---

(١) في (أ) وذلك.
(٢) ساقط من (أ).
(٣) في (أ) زمن.
(٤) في (أ) دهر.
(٥) الأصول: ٢/.
(٦) سورة يس: آية: ٦٧.
(٧) في (ب).

قالَ المُشَرِّحُ: الكلامُ فيه مَبنِيٌّ على مُقَدِّمَةٍ وهي أنَّ أوَّلَ شَيءٍ كُسِّرَ من الأسماءِ إنما هو فُعْلٌ على فُعُول كفلسٍ وفُلوسٍ، وبَيتٍ وبُيُوتٍ، ثمَّ تَخَلَّصُوا منها إلى جَمْعِ القِلَّة فَطَرَحوا الواوَ وبَقِيت الضَّمةُ في العَينِ كالتَّذكِرةِ من الواوِ المَطروحَةِ. فَخافُوا على هذه الضَّمةِ زَوالها بالإسكانِ، فأسكنوا الفاءَ ليأمنوا سُكونَ العَين، واجتَلَبُوا همزةَ الابتداءِ ولتَكونَ هَذِهِ الهَمزةُ مع الضَّمةِ المُؤكّدة[1] كالعِوَضِ عن الواوِ الذَّاهِبَةِ، وهذا المَعنى يَقتَضي أن لا تَجيء فِعل في المُضاعَفِ ولا المُعتلِّ اللاّم ضرورةَ أنَّ مِن شَأنِ هذه الضَّمةِ أن تكونَ ثابتةً باقِيةً وكونُها مُضاعفاً أو معتلَّ اللاّم يَقْتَضِي زَوَالَها وهما في طَرَفي نَقِيضٍ. وأمّا ذُبٌّ فقد زالَ بمفردِهَا الضَّمة.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولِمَا لَحِقتهُ من ذلِكَ تاءُ التَّأنيثِ منا لأنَّ فعايلَ وفُعُل وذلِكَ نحو صَحايفَ[2] ورَسائلَ وحَمائمَ وذَوائِبَ وحَمائِلَ وسُفُنٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: يُحتَمَلُ أن تكونَ سُفُنٌ جَمعَ سَفِينٍ وسَفِينَةٍ. ابنُ دُريدٍ: سَفينَة بِمَعنى فاعِلةٍ بمعنى تَسفُنُ الماءَ كأنَّها تُفسِّرُهُ.

قالَ جارُ اللَّه: «ولصفاتِهِ تِسْعَةُ أمثِلَةٍ: [فُعَلاءُ] فُعُلٌ، فِعَالٌ، فِعلانٌ، فُعلانٌ أفْعالٌ، أفْعِلاءُ، أفْعِلَةٌ، فُعُولٌ، وذلك نحو كُرَماءَ وجُبَنَاءَ وشُجَعاءَ ووُدَداءَ، ونُذُرٍ وصُنُعٍ وصُبُرٍ وكُنُزٍ، وكِرَامٍ وجِيَادٍ، وهِجَانٍ وثِنْيانٍ وشِجْعانٍ وخُصْيانٍ[3] وشُجْعانٍ[3]، وأشرافٍ وأعداءٍ وأنبياءٍ وأشِحّةٍ وظُروفٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: في «الصحاح»[4] الوَدودُ المُحِبُّ، ورجالٌ ودَدَاءُ. صُبُرٌ: جمعُ صَبورٍ وكُنُزٌ: جمعُ كِنازٍ. [5-]الجَوهَرِيُّ: ناقةٌ كِنازٌ[-5] ـ بالكَسر ـ أي مُكتَنِزة

---

(١) في (ب) المذكرة.

(٢) في (ب) فقط: صحائف وصحف.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) الصحاح: (ودد) ١/٥٤٦.

(٥ ـ ٥) في (أ) وانظر الصحاح: ٢/٨٩٠ كنز.

اللَّحم . جياد: جَمع جَواد. وفي «الحماسة»[1]:

تُلاقُوا جِياداً لا تَحيدُ عن الـوَغَى إذا ما غَدَتْ في المأزِقِ المُتَدانِي

هِجَانٌ: جَمعُ هِجَانٍ، والكَسرةُ في جَمعِهِ غيرُ الكَسرةِ في مُفرَده، ألا تَرى أنَّ الكَسرَةَ في الجَمعِ بِمَنزِلَتِها في جِيادٍ وغِرابٍ، وفي المُفردِ بمنزِلَتِها في حِمار وكِتاب. والثُّنيان جمعُ ثِنيٍّ وهو الذي تُلقى ثَنْيَتَهُ، ويكون ذلك[2]، في الظِّلفِ والحافِرِ، وفي السَّنَةِ[3] الثَّالثَةِ، وفي الخُفِّ[4] في السَّنَةِ السَّادِسَةِ. ابنُ السِّكِّيت[5] عن اللِّحْيانِيِّ: رَجُلٌ شَجِيعٌ وشِجعان، وقَومٌ شِجعان وشُجعان المَضموم جَمعٌ. رَجُلٌ سَمِيحٌ ونحوه قُفْزان جَمْعُ قَفيزِ المَكسورُ جَمعُ شُجَاعٍ ونَحوه غُلمان جَمع غُلام. وظُروف: جَمع ظَريفٍ، وقِياسُهُ ظَرفٌ كما أنَّ فُلْكاً قياسه فُلُوكٌ. ونحو ظُروفٍ جَمْعُ ظَرِيفٍ. زُبورٌ - بِضَمِّ الزَّاي - جَمعُ زَبورٍ، وهيَ قِراءَةُ حَمزَةَ[6] في قولِهِ تَعالى[7]: ﴿ وآتينا دَاودَ زُبُوراً ﴾ وهذا جَمعٌ بحذفِ الزِّيادةِ ونحوه: كَروان وكُروان ووَرشـان ووُرشان ويشهدُ لِصِحَّته أن التَّكسيرَ مثلُ التَّصغيرِ، وقَد طُرِدَ هذا الحَذفُ في تَرخيمِ التَّصغيرِ نَحوَ أزهَرَ وزُهيرٍ وحارِثٍ وحُرَيثٍ. فإن سَألتَ: في كُنُزٍ وصُنُعٍ نَظَرٌ لأنَّه ما سِيقَ هذا الفَصلِ إلاَّ للمُذَكَّرِ وهما مُؤَنَّثان، أمَّا أنَّه ما سِيقَ هذا الفَصل إلا للمُذَكَّرِ فبدليلِ قولِهِ فيما بَعد ولِمؤنَّثها ثلاثةُ أمثِلةٍ. . .؟ أجبتُ: نَعم ما سِيقَ هذا

---

(١) انظر شرح الحماسة للمرزوقي: ١٢٨/١، من قصيدة لودّاك بن سنان بن غيل المازني.

(٢) في (ب).

(٣) في (ب).

(٤) في (أ).

(٥) انظر: تهذيب الألفاظ لابن السكيت: ١٧١، وعنه في «الصحاح» للجوهري (شجع) والنّص هنا عنه.

(٦) قراءة حمزة في كتاب «السبعة» لابن مجاهد: ٢٤١، والكشف عن وجوه القراءات لمكي: ٤٠٢/١.

(٧) سورة النساء: آية: ١٦٣.

الفَصلُ إلاَّ .للمُذكَّر، على أنَّه لَيسَ فيه عَلامةُ تأنيثٍ وعنى بالمؤنَّث ما فيه علامةُ تَأنيثٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويجمعُ جمعَ تَصحيحٍ نحو كَريمون وكَريماتُ، أمَّا فَعيل بِمَعنى مَفعول فَبابُهُ أن يُكَسَّرَ على فَعْلَى كجَرحَى وقَتلى».

قالَ المُشَرِّحُ: فَعيل إذا [كان] بِمَعنى فاعلٍ جُمِعَ بالواوِ والنُّون، أمَّا [إذا كان] بمعنى مفعول فلم يَجُز بالواوِ والنّون جَمعُهُ، وذلِكَ لانقطاعِهِ عن الفِعلِ بَعدَهُ، ويُجمَع في الأكثرِ على فَعْلَى نحو جَرْحَى، وأسْرَى وقَتْلى.

قالَ جارُ اللَّه / «وقَد شَذَّ قَتلى وأسرى». [٩٣/أ]

قالَ المُشَرِّحُ: كأنَّه شَبَّه في جَمعه فَعيلاً بمَعنى مَفعولٍ بفَعيلٍ بمعَنى فاعِلٍ، فكما قَيلَ: عُلماء، وحُكماء قِيل: قَتلى وأسرى في جَمع قَتيل وأسير، كما شُبِّه مُلحَفَةٌ جَديدٌ و﴿ إنَّ رحمةَ اللَّهِ قريبٌ ﴾(١) بفعيل بمَعنى مَفعولٍ فلم تَدخُلُها التَّاءُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولا يُجمَعُ جَمعَ التَّصحِيحِ فلا يُقالُ جَريحون ولا جَريحات».

قالَ المُشَرِّحُ: لأنَّه بالأسماءِ الجامِدَةِ أشبَهُ منه بالجَارِيَةِ، ومن ثَمَّ لم يُؤَنَّث في قَولِكَ: امرأةٌ جَريحٌ وقَتيلٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولمؤنَّثها ثلاثةُ أمثِلَةٍ: فِعالٌ، وفَعائِلُ، وفُعلاءُ وذلك نحو صِباحٌ وصَبائِحُ وعَجَائِزُ وخُلَفَاءُ».

قالَ المشرِّحُ: الضَّميرُ في قوله: «ولمؤنثها ثلاثة أمثِلَةٍ» يرجعُ إلى «صِفاتٍ» في قولِهِ: ولصفاتِهِ تَسعَةُ أمثلةٍ. صِباحُ كما جاء(٢) جَمعَ مُذَكَّرٍ جاءَ جمعَ مُؤَنَّثٍ.

---

(١) سورة الأعراف: آية: ٥٦.

(٢) في (ب).

قال جارُ اللّهِ: «فصلٌ، وما كانَ على فاعِلٍ اسماً فلَه إذا جُمعَ ثلاثةُ أمثِلَةٍ: فَواعلُ وفُعلانٌ وفِعلانٌ، نحو كَواهِلَ وحُجرانٌ وجِنّانٌ».

قالَ المُشرّح: حُجرانٌ جمعُ حاجرٍ، وهو ما يُمسك الماءَ من شَفَةِ الوادي وكذلك حَاجوز، ونَظيره حايزٌ وحُوزانٌ، وشابٌ وشُبَّانٌ، ورَاعٍ ورُعيَانٌ، وجَانٌّ وجِنانٌ ونظيرُهما حائطٌ وحِيطَان.

قالَ جارُ اللّه[١]: ولمؤنَّثِهِ مثالٌ واحدٌ فواعِلُ نحو كَواثِبُ».

قالَ المُشَرِّحُ: الكاثِبةُ من الفَرَسِ: مقدمة المنسج حَيثُ يَقَعُ عليه يَدَا الفارِسِ فإن سألتَ: كيفَ كَسَّروا فاعِلاً اسماً على مُكَسَّرِ فاعِلَةٍ صِفَةً، ولم يُكسِّروها على فاعِلٍ صِفَةً؟ أجبتُ: لأنَّ فاعِلاً اسماً قد امتَنَع إلحاقُهُ بفاعِلٍ صِفَةً في سالِمِه فجازَ أن يَمتَنِعَ إلحاقُه به في تَكْسِيره بخلافِ فاعِلة[٢] صِفَة[٣]، فإنّه إنما[٤] امتَنَعَ إلحاقُه بها في سالِمِه، ولا يَمتَنِعُ إلحاقُه بها في مُكَسَّرِهِ[٥]. فإن سألتَ: ما الدَّليلُ على أنَّ فاعِلاً اسماً لم يَمتَنِعْ إلحاقُه بفاعِله صِفَةً وهذا لأنَّه لا يُجمَعُ من الأسماءِ جمعَ سلامةِ المُؤنَّثِ[٦]. إلا ما فيه التَّاء حَقيقةً أو تقديراً، وفاعِل اسماً ليس من قَبيل ذلِكَ لأنَّ الكلامَ في فاعِلٍ مِثلُهُ؟ أجبتُ: لأنَّ الاسمَ مما يُجمَعُ جمعَ سَلامةِ المؤنَّث إذا لم يكُن له مؤنَّثُ مُكَسَّرٌ بدَليلِ سُرادِقات، وجُمادات وضَبُعان لذَكَرِ الضّباع ضَبُعانات. «وفي البَيع ثَلاثُ خِياراتٍ».

قالَ جارُ اللّهِ: «وقد نَزَّلوا ألفَ التَّأنيثِ مَنزلَةَ تائِهِ فقالُوا في فاعِلاء

(١) في (ب) فصل، ولمؤنثه..

(٢) في (أ) فاعل.

(٣) في (أ) فقط.

(٤) في (ب).

(٥) في (أ) مكسرها.

(٦) في (ب) مؤنثاً.

فَواعل نَحو نوافق وقَواصِعٍ، ودَوامٍ وشَوَابٍّ».

قالَ المُشَرِّحُ إنَّهم نَزَّلوا الألفَ المَقصورَةَ منزلَةَ تاءِ التَّأنيثِ ألا تَرى أنَّهم قالوا في جَمْع إحدى أحدٌ كما قالوا في جَمع كِسرةٍ كِسَرٌ، وفي جَمع إحنَةٍ إحَنٌ، وكذلك غُرفةٌ غُرَفٌ وظُلمةٌ ظُلَمٌ، كما جَعَلُوا المَقصورَة بمنزلةِ التّاءِ وجَعَلوا المَهموزَة[1] بمنزلَتِها في قَولهم: قاصِعاءُ قَواصِعٌ، ودَامّاء دَوامٍ. النّافقاءُ إحدى جحرة اليَربوعِ يَكتُمُها ويُظهِرُ غَيرَها، وهو موضِعُ تَرفقه، فإذا أُتى من قِبَلِ القاصِعاء ضَرَبَ برأسِهِ النّافِقاءَ فانتَفَقَ أي خَرَجَ منه. نَفَقَ اليَربوعُ تَنْفِيقاً ونافَق أي أخَذَ في نافِقائِه، ومنه المُنافِقُ في الدِّين. الدّامّاء: إحدى جحرة اليَربُوعِ التي [يُخرِجُ] منها التُّرَابَ يَجمعه، وكذلك الرّاهِطاء. القاصِعاءُ من جُحرة اليَربوعِ الذي يَقْصَعُ فيه، أي يَدخُلُ. السّابياءُ المَشْيَمَةُ التي تَخرج مع الدّلو، وكأنّه من انسَبَأ الجِلدُ أي انسَلَخَ.

قالَ جارُ اللّهِ[2]: «وللصّفَةِ تَسعَةُ أمثلةٍ: فُعَّلٌ، فُعّالٌ، فَعَلَةٌ، فُعَلَةٌ، فَعلى، فَعلاءُ، فَعلان فَعالٌ فُعولٌ. نحو شُهَّدٌ وجمَّلٌ وجُهّالٌ وفَسَقَةٌ وقُضاةٍ [3]-ويَخْتَصُّ بالمعتَل اللّام-[3]».

قال المشرّح: اِعلَم أنَّ فُعَلَةً مما يُكَسَّرُ عليه فاعِلٌ من المُعتَلّ اللّامِ صفةً، وذلك نحو: غُزَاةٌ وقُضاةٌ وبُناةٌ.

قالَ جارُ اللّهِ: «وبُزَّلٌ وشُعراءُ، وصُحبان، وتُجّار، وقُصود».

قالَ المُشرِّحُ: نَظيرُ بُزَّلٍ قُتَّلٌ جمعُ قَتيلٍ حكاهُ الغُوري[4]، وكذلِكَ قُرَّحٌ: جَمعُ قارح نُقِلَ عن (حاشيَةِ الجامع) للغوري[4] شُعراء جمع شَاعِرٍ.

---

(١) في (أ) المقصورة.

(٢) في (ب) قال جار الله فصل.

(٣-٣) في (ب).

(٤) تقدّم ذكر الغوري وجامعه، وأمّا «حاشية الجامع» فلا أعرفها، ولا أدري هل هو كتاب كالشرح للجامع، أو يقصد تعليقات كتبت على الكتاب في هوامشه؟

قال الشَّيخُ أبو عَليٍّ الفارِسي: ويُشبِهُ أن يكُونَ ذلِكَ لتَعاقُبِ فاعِلٍ وفَعيلٍ على الشَّيءِ الواحِدِ كعَليم وعَالمٍ، وشَهيدٍ وشاهِدٍ، وَولِيّ ووالٍ وقالوا: يَتِيمٌ وأيتامٌ، وأبِّيلٌ وآبالٌ، وشَريفٌ وأشرافٌ، كما قالوا: صاحبٌ وأصحابٌ وطائرٌ وأطيارٌ. وكذلك جُمِعَ وادٍ على أودِيةٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقد شذَّ نحو فَوارِسَ».

قالَ المشرّحُ: إنَّما كُسِّرَ فارِسٌ لِجَريِهِ مَجرى الأسماء.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولمؤنَّثِهِ مثالان فَواعلُ [و] فُعَّلٌ نحو ضَواربُ ونُوَّمٌ ويَستَوي في ذلِكَ ما فيه التَّاءُ، وما لا تاءَ فيه كحائِضٍ وحاسِرٍ».

[٩٣/ب] قالَ / المُشَرِّحُ: الحاسِرُ خِلافُ المُقَنَّعِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وللاسمِ مما آخِرُه ألفُ تأنيثٍ رابِعةٌ مَقصورةٌ أو مَمدودَةٌ مِثالان: فَعالى [و] فِعال نحو صَحارى وإناثٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: الاسمُ إذا كانَ آخرُه ألفَ تأنيثٍ ممدَودةٌ فإنَّه يُكَسَّرُ على فَعالى، أمّا إذا كانت إلحاقيّةً فلا يُكَسَّر عليه، وذلِكَ نحو حَرباءُ وحَرابى.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وللصِّفةِ أربعةُ أمثلةٍ: فِعَالٌ وفُعْلٌ وفُعَل وفَعَالَى نَحو: عِطَاشٌ وبِطاحٌ وعِشَارٌ وحُمْرٌ والصُّغَرُ وحَوامَى».

قالَ المُشَرِّحُ: هي تَكسيرُ عَطْشى وبَطْحاء وعُشراء وحَمْراء والصُّغرى وحَومى وهي التي تشتَهي على الحَبل المَطعُومات. فإن سألتَ: لِمَ عَرَّى سائِرَ الأمثلةِ عن اللاّمِ، وأدخَلها في الصُّغرى؟ أجبتُ: لأنَّ تَكسيرَ الصّغرى تَأنيث الأصغَر أفعَل تَفْضيلٍ من الصِّغَرِ، وأفعل التَّفضيلِ لا بُدَّ له من أَحَدِ الأشياءِ الثَّلاثةِ، فإن لم يَكُن مَعَهُ من التَّفضيلية ولا الإضافةِ فَلا بُدَّ أن تَكونَ مَعَهُ اللاّمُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقد يُقالُ ذِفريات وحُبلَيات، والصُّغرَيات،

والصَّحراوات إذا أُريدَ أدنى العَدَدِ.

قالَ المُشَرِّحُ: يقول السِّيرافي[1] كما وَرَدَ في جمعِ التَّكسيرِ مما فيه ألف التَّأنيث المَقصورةُ أو الممدودةُ من الأسماء فكذلك وردَ فيه جمعُ التَّصحيح.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولا يقالُ حَمراوات».

قال المشرّح: السِّيرافي لا يُجمَعُ المُذَكَّر منه بالواوِ والنُّون، ولا المُؤنَّث بالألفِ والتَّاء إلَّا ما اضطُرَّ إليه شَاعِرٌ فَشَبَّهه بغَيرِه من الجُمُوعِ.

قالَ الكُمَيتُ[2]:

فما وَجَدَتْ بناتُ أبي نِزَارٍ حَلائِلَ أحمَرين وأسْوَدِينا

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأمَّا قولُه عليه السَّلامُ[3]: «لَيس في الخُضرواتِ صَدَقةٌ» فلِجَرِيهِ مَجرى الاسم».

قالَ المُشَرِّحُ: ونحوها فَوارسُ جَمعُ فارسٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وإذا كانت الألفُ خامِسةً جُمِعَ بالتَّاء كقولِكَ حُبارَياتٍ وسُمانَياتٍ».

قالَ المُشرِّحُ: هما مُكسّرتان لِحُبارَى وسُمانَى لِطَائِرَينِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولأفعل إذا كانَ اسماً مثالٌ واحدٌ [أ] فاعِلٌ نحوَ أجادِلٌ».

---

(١) في (أ).

(٢) ديوانه: ١١٦/٢، ورواية الديوان: «أسودين وأحمرينا»، وانظر المقرب: ٥٠/٢، وشرح ابن يعيش: ٦٠/٥، ونسبه لحكيم الأعور، وانظر الخزانة: ٨٦/١.

(٣) الحديث في سنن الترمذي: كتاب الزكاة، (باب ما جاء في زكاة الخضروات) الحديث رقم: ٦٣٨، وانظر النهاية لابن الأثير: ٤١/٢.

قال المشرّحُ: الاسمُ الصِّرفُ لا يُجمع جَمعَ السّلامـة لبُعدِهِ من الأفعالِ.

قال جارُ اللَّهِ: «وللصّفَةِ ثلاثةُ أمثِلَةٍ فُعْلٌ وفُعلانٌ وأفاعلُ، نَحو: حُمرٌ وحُمرانٌ والأصاغِرُ وإنَّما يُجمَعُ بأفاعِلِ الّذي مؤنّثه فُعل، ويُجمع أيضاً بالواو والنُّون قالَ اللَّهُ تعالى(١): ﴿ بالأخسَرين أعمالاً ﴾.

قالَ المشرّحُ: أفعلُ إذا كان كالصّفةِ فهو على وَجهين: أحدُهمـا أن تكونَ مؤنَّثه فَعلاء ـ بالفَتح والمَدِّ ـ نحو أحمرُ وحَمراءُ(٢). والثَّاني أن تكونَ مؤنَّثة فُعلى ـ بالضَّم والقَصر ـ فالأوّل يُجمَعُ بفُعَلٍ وفُعلانٍ، والثَّاني يُجمَعُ بأفاعِلَ، وبالواوِ والنُّون، لأنّه اسمٌ وأيضاً صِفَة قَريبَةٌ من الفِعلِ أمَّا أنَّه اسمٌ فلأنَّه لا يَعمَلُ إعمالَ سائرِ الصّفاتِ، وأمَّا أنَّه صِفَةٌ قَريبَةٌ من الفِعلِ فَظاهِرٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأمَّا قَولُه(٣):

أتاني وَعِيْدُ الحُوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيـا عَبْدَ عَمـروٍ لو نَهَيتَ الأحَاوِصَا

فَمَنظورٌ فيه إلى جانِبِ الوَصفِيَّة والاسمِيَّة».

قالَ المُشَرِّحُ: الحُوصُ منظورٌ فيه إلى جانب الوَصفيّةِ، والأحاوِصُ مَنظورٌ فيه إلى جانِبِ الاسميّة، وأمَّا الأباطِحُ فقد غَلَّبوا فيه جانَبَ الاسميَّةِ قال الشَّيخُ أبو عَلِيّ في «الشِّيرازيَّات» واستِعمالَهم له أي الأوّلُ استَعمالَ الأسماءِ ليس يُخرجُهُ عما هو عَليه في الأصلِ من كَونِهِ وَصْفاً، ألا تَرى أنَّ الأجرَع والأبطَحَ ـ وإن كانا يُستعملان استعمالَ الاسماءِ حتّى كُسِّرا تَكسِيرَهما ـ لم

---

(١) سورة الكهف: آية: ١٠٣.

(٢) في (ب) وأصفر وصفراء.

(٣) البيت للأعشى يهجو علقمة بن علاثه. الديوان: ١٠٩، توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ٩٩، والمنخّل١٢٥، والخوارزمي: وزين العرب، وشرح ابن يعيش: ٦٢/٥، وعرائس المحصل: ١٧١/٢، ١٧٢، وانظر خزانة الأدب: ٨٨/١.

يُخرجهما عمَّا كانا عَلَيه في الأصل، بِدلالَةِ امتَناعِهم من صَرفِهما.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وقد جَمَع فَعلان اسماً على فَعالِين نحوَ شَياطين، وكذلك فُعْلان وفِعْلان نحو: سَلاطين وسَراحين، وقَد جاءَ [١-على فِعال-١] نحو سِراح».

قالَ المُشَرِّحُ: شَياطين: إن أخذتَه من شاطَت القِدرُ أي احترقَت ولَصِقَ بها شَيءٌ فهو فَعلان، وإن أخذتَهُ من شَطَنَ بمعنى بَعُدَ فهو فَيعالٌ فكأنَّه يَحترِقُ في النّار أو هو بَعيدٌ من رَحمةِ اللَّهِ. وبالوجه الأوّلِ قَد أخَذَ شَيخُنا ـ رَحِمهُ اللَّهُ ـ. سِراح: ـ بكسر السّين ـ جَمعُ سِرْحانَ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وصِفَةٌ على فِعَال وفُعَالى نحو غِضَاب وسُكارى».

قالَ المُشَرِّحُ: فَعلاء كما يُكَسَّر على فُعَالى فكذلك ما يُضارِعُهُ مما فيه ألفُ ونونٌ فَعلان صِفةً نحو غِضَاب وسُكارى.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ويقولُ بعضُ / [العرب] كُسالى وسُكارى وعُجالى وغُيارى بالضَمّ». [٩٤/أ]

قالَ المُشَرِّحُ: من ضَمَّ الفاءَ في نَحو سُكارى وعُجالى فكأنَّه فَرّق بينَ فُعَال جَمع فَعلاء، وفُعالى جمع فَعلان.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وفَيعل[٢] يكسَّر على أفعالٍ وفِعال وأفعِلاء نحو أموات وجِياد وأنبياء ويقال: بَيعُون وبَيّعات».

قالَ المُشَرِّحُ: أنبياء: بالباءِ الموحّدَةِ قبل الياءِ المثّناة، يقولُ فَيعلٌ[٢] كما يُجمَع جَمعَ تَكسيرٍ يُجمَعُ جَمعَ السَّلامةِ أيضاً. وفي (شرح الكِتَابِ) يقالُ للمُذكَّر بَيِّعون وللمؤنَّث بَيّعاتٌ.

(١ - ١) في (أ).

(١) في (أ) فعيل.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وفَعال وفعّال[1] وفعّيل ومَفعول ومُفعِل ومفعل يُستَغنى فيها بالتَّصحيح عن التَّكسير فيُقال: شرّابون وحَسّانون وفَسيقون، ومُضرِبُون، ومُكرِمون ومُكرَمون».

قالَ المشرِّح. أمَّا فَعّال فنحو شَرَّابٍ، وفَعَّالٌ نحو حَسّانٍ، وفَعيلٌ نحو فَسيقٍ، فلأنه لو جُمِعَ [2]-جمعَ التَّكسيرِ-[2] لاشتَبَه فيه المُفرَدُ، وأمَّا مفعولٌ فلأنَّه يَشتَبِهُ جَمعه بِجَمعِ مَفْعَالٍ وَمِفْعِيلٍ، وأمَّا مِفْعَلٌ ـ بالكسرِ ـ فلا يخلو من أن يكـون له مَفعَلٌ ـ بالفَتح ـ أو لا يكون، فلئن كان لَزِمَ الاشتِبَاهُ بينَه وبَينَ جَمع مَفعِلٍ أو مفعَلٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقد قيلَ عَواويرُ، ومَـلاعِينُ، ومَشائِيمُ، ومَيـامِينُ، ومَياسِيرُ، ومَقاطِيرُ، ومَناكِيرُ، ومَطافِلُ[3]، ومَشادِنُ».

قالَ المشرِّحُ: العَواويرُ جمعُ عُوَّارٍ وهو: الجَبَانُ[4] ذَكَرَه السِّيرافيّ في «شرحِ الكِتابِ»[5] هيَ جمعُ مُوسِرٍ ومُقطِرٍ ومُنكِرٍ، امرأةٌ مُطفِلٌ، أي: لها طِفلٌ، ونحوها ظَبيةٌ مُغزِلٌ ومُشدِنٌ معها غَزَالٌ وشادِنٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وكلُّ ثُلاثِيّ فيه زيادةٌ للإلحاقِ بالرُّباعِيّ كَجَدولٍ وكَوكبٍ وعِثيَرٍ، أو لِغَيرِ الإلحاقِ ولَيستْ بهذِهِ كأجدَلٍ وتَنْضُبٍ ومَدعَسٍ فَجَمعُـهُ على مِثالِ جَمْـعِ الرُّبـاعِيّ: تقولُ: جَـداوِلُ وأجادِلُ وتَنَـاضِبُ ومَدَاعِسُ».

قالَ المشرِّحُ: الّذي يَدُلُّ على أنَّ الواوَ في كَوكَبٍ مَزيدَةٌ أنَّها وَقَعْت معَهَا ثلاثةُ أصولٍ، ومثلُه عَوسَجٌ لِضَربٍ من الشَّوكِ، ومنه عَسَجَ المالُ إذا

---

(١) ساقط من (أ).

(٢ ـ ٢) في (ب).

(٣) في (أ) مطافيل.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) شرح الكتاب: ورقة: ١٧٨ نسخة (حميدية).

أخذَهُ من رَعْيِ العَوسَجِ دَاءٌ. فإن سألتَ: ما ذكرت من الدَّليلِ إن دَلَّ على أنَّ الواوَ في كَوكبٍ مَزيدَةٌ فها هُنا ما يَدُلُّ على أنَّها أصلٌ؟ وذلِكَ لأنَّها لو كانَت مَزيدةً للزمَ أن تكونَ فاءُ الكَلِمَةِ وعَينُها من جِنسٍ وذَلِكَ مما لا يُحمَلُ عليه إلاّ لِدَليلٍ ؟! أجبتُ: ما ذَكرتَ من الدَّليلِ وإن دَلَّ على أنَّ الواوَ في كَوكَبٍ أصلٌ، فها هُنا ما يَدُلُّ على أنَّها زيادةٌ، وذلِكَ أنَّ العَين في الرُّباعي إذا كانت واواً فلا بُدّ[1] من أن تكونَ اللاّمُ الأخيرةُ أيضاً واواً وذلك نحوَ: دَأدَأة، لبعضِ أراجيحِ الصِّبيانِ، وشَوشأة: للسَّريعةِ، ألا ترى أنَّ أصلَها دَودَوةٌ وشَوشَوةٌ[2]. فلمّا لم تَكُن اللاّمُ الأخيرةُ في كَوكبٍ واواً دَلَّ ذلك على أنَّها مَـزيدَةٌ. وينضُبُ[3]: شَجَرٌ يُتَّخَذُ منه السّهامُ والنَّبعُ شَجَرٌ يتخذُ منه القِسِيّ الدّعسُ هو الطعنُ، والمدعسُ هو الرّمحُ يُدعسُ به، المُداعَسَةُ المُطاعَنَةُ فإن سألتَ: ما الدَّليلُ على أنَّ الزِّيادَةَ في مثلِ هذه الأمثلةِ ليست للإلحاقِ؟ أجبتُ: أمَّا في نَحو أجدَلٍ ومَدعِسٍ فلجَرَيانِ الإدغامِ، وأمّا نَحوِ يَنضُب فلأنّه ليسَ في الكلامِ فَعلَل.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وتُلحَقُ بآخِره التَّاءُ إذا كانَ أعجَميّاً أو منسوباً كحوارِثَة وأشاعِثة».

قال المشرِّحُ: أمـا في الأعجمي فلأنَّـه تكثر التـاء[4] في الأسماءِ الأعجميَّة نَحو تَازه[5] ونَزَه، ومَوزَة فَتُزاد للجَمع بَينهما على العُجمَةِ، وأمَّا في المَنسوب فلأنَّ بينَ تاءِ التَّأنيثِ وياءِ النَّسب مشابَهَةً، وهذا لأنَّ تاءَ التَّأنيث كما تَكونُ فارقةً بينَ المُفردِ والجِنسِ وذلِكَ في نَحو تَمرٍ وتَمـرةٍ، فكذلِكَ النِّسبَةُ تكونُ فارقةً بينَ المُفرَد والجنسِ في زِنجِيّ وزِنْجٍ، وهِندي وهِنْدٍ ورُومِيّ

(١) في (ب).
(٢) ساقط من (أ).
(٣) في (ب).
(٤) في (ب).
(٥) في (ب) نزه وتازه..

ورُوم ، وكما يكونُ التّأنيثُ حَقيقياً ومجازيّاً فكذلك النِّسبةُ.

قالَ جارُ اللّه: «فَصلٌ والرُّباعِيّ إذا لَحِقه حرفُ لينٍ رابعٌ جُمعَ عَلَى فَعَاعِيل كَقَنادِيل وسَرَادِيح، وكذلك ما كانَ في الثُّلاثي ملحقاً به كقِرواحٍ وقِرطاط تقول قَراويح وقَراطِيط».

قالَ المشرِّحُ: القراويح: هي الأرضُ المُستَوِيةُ، والقِرطاطُ: هي البرذَعَةُ.

قالَ جارُ اللّهِ: «وكذلك: ما كانت فيه من ذلِكَ زيادَةٌ غيرُ مَدَّةٍ كمصابِيحَ وأناعيمَ ويَرابيعَ وكَلاليب».

قالَ المُشرِّحُ: يقولُ: الاسمُ إذا كانَ رُباعيّاً وفيه مَدّةٌ زَائِدَةٌ فَحُكْمُهُ ما ذَكرناه وكذلِكَ إذا لم يَكن رُباعياً لكن لَه شَكلُ الرُّباعيّ، وذلِكَ نحوَ مِصباحٌ وإنعامٌ ويَربوعٌ وكَلُّوبٌ ألا تَرى أنَّ مِصباحاً ليس بِرُباعِيّ لكن له صُورة الرُّباعي [٩٤/ب] بهذه الزِّيادَةِ / التي لَيست بمدّةٍ وهِيَ المِيمُ الواقِعَةُ في أوّلِهِ، وكذلِكَ أنعامٌ ليس بِرُباعِيّ إنّما هو عَلى شَكلِ الرُّباعِيّ بالزّيادةَ التي لَيست بمَدّة إنما هي الهَمزةُ الواقعةُ في أوّلِهِ، وهكذا يَربوعٌ فإنّه لَيس برُباعِيّ فإنه يَفعُول[١] على ما يأتي في شرحِ الأبنيةِ إن شَاء اللّهُ ـ تَعالى ـ إنّما له صُورةُ الرُّباعي بهذه اليّاء التي لَيست بِمَدّةٍ وهيَ في أوّلِهِ، وكذلك في كلُّوبٍ لَيس بِرُباعِيّ إنّما لَهُ شَكلُ الرُّباعِيّ بهذه اللاّم الثّانِيَة التي في وَسَطِه. وهذا الموضعُ من تَقَاعِيدِ الشَّيخ في «حاشية المُفصَّل»[٢] الكَلاليبُ: جَمعُ كَلُّوب: وهي حَديدٌ طويلٌ في رأسِهِ عُقّافَةٌ يفرَجُ بها الجَمرُ[٣] أو الرَّصاصُ المُذابُ وهو بالفارسية (سكراهيج) وأنّه للقصّاعين.

---

(١) في (أ) مفعول.
(٢) ساقط من نسخة ليدن.
(٣) في (أ) اللحم.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ ويقعُ الاسمُ المُفرَدُ على الجنسِ ثُمَّ يُمَيَّزُ منه واحِدُهُ بالتَّاءِ، وذلِكَ نَحو تَمْرٍ وتَمْرَةٍ، وحَنْظَلٍ وحَنْظَلَةٍ، وبِطِّيْخٍ وبِطِّيخَةٍ، وسَفَرجَلٍ وسَفَرجَلَةٍ».

قال المُشَرِّحُ: قد كَثُرَ في الأشياءِ المخلوقةَ كَثرةً مُستَمِرَّةً أن يكونَ الاسمُ بُدون التّاء للجنسِ، ومَع التَّاءِ للمُفرَدِ(١)، وإنَّما وَجَبَ فيما كانَ مَخلوقاً أن يكونَ لَفظُ واحِدِهِ وجَمعِهِ سواءً، ولا تَفْصِل بينهما إلَّا الهَاءُ، وذلِكَ لأنَّ الجَمعَ في هذا البابِ مقدّمٌ(٢) على الواحِد، لأنَّه خُلِقَ في أوّلِ وَهلَةٍ ثم كَثُرَ وتَغَيَّرَ كثيراً، فلمَّا كانَ الجَمعُ هو السَّابِقُ ثم أرادُوا الفَصلَ بَينَهُ وبينَ الواحِدِ ألحقوا الوَاحِدَ علامةَ التَّأنيث، أمَّا ما كانَ مصنُوعاً غالباً فواحِدُهُ قبل جَمْعِهِ، وإذا كانَ كَذلِكَ وَجَبَ أن يُغَيَّر الجَمعُ عن لَفْظِ الواحِدِ بزيادَةٍ عَلَيهِ.

قـالَ جارُ اللَّهِ: وإنَّما يَكثُرُ هذا في الأشياءِ المَخلوقَةِ دُونَ المَصنوعة نَحوَ سَفينٍ وسَفينَةٍ ولَبِنٍ ولَبِنَةٍ، وقَلَنْسٍ وقَلَنْسُوَةٍ ليسَ بِقِياسٍ وعكس تَمرةٍ وتَمرٍ وكمأةٍ وكموءٍ وجبَأةٍ وجبَءٍ.

قالَ المشرّحُ: إنَّهم شَبَّهوا المَصنعات في هذا البابِ بالمَخلوقاتِ كما شَبَّهوا المخلوقاتِ بالمَصنوعات في نَحوِ قولِهم: سِدْرَةٍ وسِدرٍ وطَلحَةٍ وطَلْحٍ وشَبَّهوها بكِسرةٍ وكِسَرٍ، وجَفنَةٍ وجِفَانٍ. قالَ المُشرِّح(٣): الكمأةُ واحدةُ(٤) الكَمءِ(٥) على غَيرِ قياسٍ وهو من النَّوادِرِ، تقولُ هَذا كَمءٌ وهذان كمآن، وهؤلاء أكموٌّ ثلاثةٌ(٦)، فإذا كَثُرَ فهي الكمأة. والجَبْءُ: واحدةُ(٧) الجَبْأةِ وهي

---

(١) في (ب) الفرد.
(٢) في (ب) متقدم.
(٣) في (أ).
(٤) في (ب) واحدها كمىء.
(٥) الشرح كله من الصحاح: ١/٧٠ (كمأ).
(٦) في (ب) ثلاث.
(٧) الصحاح: ١/٣٩ (جبأ).

الحُمر من الكَمَأةِ، مثالُه فَقْعٌ وفَقْعَةٌ، وغَرْدٌ وغَردَةٌ، قال الأحمرُ: الجَبأةُ هي الّتي [تضربُ][1] إلى الحُمَرةِ، والكَمأةُ: هي الّتي إلى الغُبرة والسّواد والفَقعة البيضُ. [2]-وبناتُ أوبر الصِّغارُ-[2] يقالَ في القليل منه ثلاثة أجبوءٍ وأجْبَاَت الأرضُ إذا كَثُر[3] جَبؤُها وأرض مَجبَأةٍ. لا تَظنّ أنَّ في كلامِ الشَّيخ نظراً وذلِكَ أنَّ جبأة وجبَأ إنما يَكونُ عَكسَ تَمرةٍ وتَمْرٍ، أن لو كانَت الجبأة مفتوحةَ الجيمِ[4] ساكنة الياءِ وهي مَكسورةُ الجيمِ مفتوحةُ الباءِ. فإن سألتَ لم انقلبت قَضِيَّةُ سائِرِ الأفرادِ والأجناسِ ها هُنا وكانَ الاسمُ بدونِ التَّاءِ للمُفرَدِ ومع التَّاء للجِنسِ، وفي سائِر المواضِعِ بخلافِ هذا؟

أجبتُ: هذا من بابِ تَطبيقِ اللَّفظِ بالمَعنى وتَبيينهُ اشتقاقُ الجَبأةِ ألا تَرى أنَّها من جَبَأ إذا تَأخَّرت وذلِكَ أنَّ نَبتَها لا يَظهرُ، إنما هي خَفِيَّةٌ في الأرضِ فكأنَّها مُتَراجِعَةٌ إلى ضِدِّ الجِهَةِ التي من شَأنِ النَّوابِتِ أن تَذهَبَ[5] فيها. قالَ ابنُ جِنيّ فكأنَّها تقاعَست إلى أسفَل وتأخّرت.

قالَ جارُ اللّهِ: «فَصلٌ؛ وقد يُجمع الجمع مبنيّاً على غَيرِ واحِده المُستَعمَلِ، وذلِكَ نحو أراهِطُ وأباطِيلُ، وأحاديثُ وأعاريضُ وأقاطيعُ وأهالٍ[6] ولَيالٍ وحَميرٌ وتِوَأمٌ[7] وأمكُنٌ».

قالَ المشرِّحُ: أمَّا أراهِطُ: فلأنَّ الإمامَ عبدَ القاهِرِ الجُرجاني ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وإن ذَكَر أنَّها جَمعُ أرهُطٍ جَمْع رَهْطٍ فإنّ أرهطاً غيرُ مُستَعمَلةٍ في الصِّحاحِ. الباطِلُ: ضِدُّ الحَقِّ، والجَمع أباطِيل على غَيرِ قِياسٍ كأنَّهم

---

(١) الصحاح ٣٩/١ جبأ.

(٢ ـ ٢) ما بين القوسين ليس من الصحاح وما عداه منه إلّا أنه داخل مادتي (جبأ وكمأ).

(٣) في (ب) كثرت حبأتها. وفي الصحاح كمأتها.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) في (ب) تظهر.

(٦) في (ب).

(٧) ساقط من نسخة الصّغاني.

جَمَعُوا أَبْطِيلاً. الفَرّاءُ: يَرى أنَّ واحدَ الأحادِيث أُحدوثَة ثمّ جَعَلوه جمعاً للحَديث. قال الجَوهَرِيّ: والأُحدوثة ما يُتَحَدَّثُ به. الأعاريضُ: جَمعُ عَروضٍ وهو اسمُ الجزءِ الذي في آخر النِّصفِ الأوّل من البَيت كأنَّهم جَمَعوا إعريضاً. القَطِيعُ الطائِفَةُ من الغَنَم والبَقَرِ والجَمْعُ أقاطِيعُ على غَير قِياسٍ كأنَّهم جَمَعُوا إقطيعاً. الأهلُ أهلُ الرَّجُلِ وأهلُ الدّارِ والجَمعُ أهلاَتٍ، وآهالٍ وزادُوا فيه التّاءَ على غيرِ قِياسٍ كما جَمَعُوا ليلاً على لَيَالٍ، قالَ ابنُ جِنيّ: كأنّ واحدَها أهلاة اللَّيلُ واحدٌ بمعنى جَمعٍ وواحدُهُ لَيْلَةٌ مِثلُ تَمْرة وتَمْرٍ، وقد جُمِعَ على لَيَالٍ، فَزادوا فيها الياء[1] على غير قياسٍ، ونظيرُه أهلُ وأهالٍ، ولُيَيلةٌ مُحَقَّراً يُشبِهُ أن يكون تَحقيرُه لَيلاةٍ أنشدَ ابنُ جِنيّ[1]: ـ رحمه اللَّه تعالى[2]: ـ/ [٩٥/أ]

فـي كـلِّ يَـومٍ مَّـا وكـلِّ لـيـلاهْ
حـتّـى يَـقـولَ مـن رَاه إذْ راهْ
يـا وَيحَـه من جَمَـلٍ مـا أشقَـاهْ[3]

الحِمارُ هو العَيرُ والجَمعُ الحَميرُ. الجَوهَرِيّ: قالَ ابنُ السِّكِّيت: ولَم يَجيء شَيءٌ من الجَمعِ على فِعالٍ إلا أحرفٌ منها تُؤامٌ [4]جمعَ تؤام، والحَقُّ أنَّ حَميراً وتِوَاماً ليسا من الجُموعِ إنَّما هي من أسماءِ الجُموعِ، وقد ذَكَرَ شَيخُنا ـ رحِمَهُ اللَّهُ[5] ـ في الفَصلِ الذي تَرجَمَهُ في قولِهِ: وَيقعُ الاسمُ على الجَمعِ ثُمَّ يُكَسَّرُ عَليه واحِدُهُ». تِواما فدَلَّ على صِحّةِ ما ذَكَرناهُ، والجَمعُ غيرُ

(١) ساقط من (أ).
(٢) جملة الدعاء في (أ).
(٣) الأبيات في الخصائص: ٢٦٧/١، والمحتسب: ٢٠٨/١، والأول في شرح ابن يعيش: ٧٣/٥ والمغني: ٤٨، وشرح شواهده للسيوطي: ٥٥. وشرح أبياته للبغدادي: ٢٨٠/١. ونسب الرجز إلى دلم، وهو: أبو زغيب العبشمي في «اللسان».
(٤ ـ ٤) في (ب).
(٥) جملة الدعاء في (ب).

واسمُ الجَمعِ غيرٌ، (١-كما أنَّ الفاعِلَ غيرٌ-١) واسمُ الفـاعِلِ غَيـرٌ، وأما أمكُنٌ فقد مَضَى ما عَلَيه في هذا الصِّنفِ.

قالَ جارُ اللَّهِ(٢): «ويُجمَعُ(٣) الجَمعُ فِعال في كلِّ أفعل وأفعلة أفاعل، وفي كلِّ أفعال وأفاعيل نحوَ أكالِبٍ وأساوِرٍ وأناعِيمٍ».

قالَ المُشرِّحُ: إذا جُمِعَ الجمع فإمّا أنْ يُجمَعَ جمعَ القِلّةِ نحوَ أُعطِيَةٍ وأُعطيات أو جَمعَ الكَثرَةِ نحوَ أكلُبٍ وأكاليبٍ، وأسورَةٍ وأساوِرٍ، وأنْعَامٍ وأناعِيم، وإمَّا أن يُجمَعَ جَمعَ الكَثرَةِ (٤-جمعَ قِلَّةٍ-٤) مثل: مَنَعاتٌ وطُرُقاتٌ أو جَمعَ الكَثرة مثلَ مَصارين وحَشاشِينَ وجَمايِلِ وهيَ جمعُ جِمالَةٍ قـالَ اللَّهُ تعالى(٥): ﴿ تَرْمِيْ بِشَرَرٍ كالقَصْرِ كأنَّهُ جِمَالاَتٌ صُفْرٌ﴾. ابنُ السِّكِّيتِ(٦): يقالُ للإبلِ إذا كانَت ذكورةً ولم يَكن فيها أُنثى هذا جِمالةُ بَني فُلانٍ، ثم الجِمَالة كأنَّها جَمعُ جَمعٍ، ونظيرُها حِجَارةٌ وذِكارةٌ في جَمعِ(٧) ذَكَرٍ وحَجَرٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقالوا: جَمايِلُ وجِمـالاتٌ ورجالاتٌ، وكـلاباتٌ، وبُيوتاتٌ، وجَمَراتٌ، وجُزُرواتٌ، وطُرُقاتٌ، ومُعناتٌ، وعَوْذاتٌ، ودُوْرَاتٌ، ومَصارِينَ، وحَسَّاشِيـن».

قالَ المُشَرِّحُ: الرِّجالاتُ كالبُيوتاتِ تَخْتَصُّ بالأشراف، وفي فَقرةٍ(٨)

(١-١) في (أ).

(٢) في (ب) قال جار اللّه: فصل..

(٣) في (أ) ولجمع.

(٤-٤) في (ب).

(٥) سورة المرسلات: الآيتان: ٣٢، ٣٣. وهي في المصحف: «جمالة» و«جمالات» التي أثبتها المؤلف هنا هي قراءة: ابن كثير، ونافع، وأبو بكر عن عاصم. السبعة لابن مجاهد: ٦٦٦، وانظر: الكشف لمكي: ٣٥٨/٢، زاد المسير: ٤٥١/٨.

(٦) تهذيب الألفاظ: ٦٧، والصحاح للجوهري: ١٦٦١/٤ (جمل) والنّص منه.

(٧) في (ب) مكسّر حجر وذكر.

(٨) في (ب).

«اليَمِينيّ»: فَلَم يُحِط إلاّ العَدَدَ اليَسيرَ اللَّذين سارَ ذكرُهم في الآفاقِ وتَسامعَ بذكرهم رِجَالاتُ خُراسان، والجَمَرات: ـ بالتَّحريك ـ جَمعُ جَمْرٍ جَمْعِ جِمارٍ، والجَزرات: جَمعُ جَزُرٍ (١-جمع جَزورٍ-١) والطُّرقات: جَمعُ طُرُقٍ، جَمع طَريقٍ، والمُعنات: ـ بالضَّمِّ ـ جَمعُ مُعنٍ جَمعُ مَعينٍ أيضاً، والعَوذات جمع عُوذٍ مكسَّرُ عائِذٍ وهي الحَدِيثَةُ النِتاج، وهذا من باب الكِنَايَةِ وأصلُه أنَّ الحامِلَ إذا دَنا نِتاجُها عاذَت بجذعِ شَجَرٍ أو ظل(٢) حائِطٍ أو باطِنِ مَغارَةٍ ثم كُنِّي به عن النِتاجِ. الدُّوراتُ: جَمعُ دُورٍ جَمعِ دَارٍ. والمَصارين جَمعُ مصرانٍ جَمعِ مَصيرٍ وهو في الأمعاءِ. الحَشاشِين: جمع حَشّان جَمعِ حَشٍّ وهو البُستان ومثلُه ضِيفانٌ جمعُ ضَيفٍ.

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ؛ ويقعُ الاسمُ على الجَمعِ(٣) لم يُكَسَّر عليه واحدُهُ وذلِكَ مثلُ رَكْبٍ وسَفْرٍ، وأدَمٍ وعُمُدٍ وحِلَقٍ وخَدَمٍ وجَامِلٍ وباقِرٍ، وسَراة وفُرْهَةٍ، وضَأن وغزى وتُوام ورُحال».

قال المشرّح: رَكبٌ: اسمُ جمعٍ لِرَاكِبٍ، وكذلك سَفْرٌ اسمُ جَمعٍ لِمُسافرٍ يقالُ: سَفَرتُ أسفُرُ سُفُوراً وإذا خَرَجتُ إلى السَّفَر فأنا مُسافِرٌ وقومٌ سَفرٌ أَدَمٌ اسمُ(٤) جَمع لأديمٍ، ونَحوُهُ أُفُقٌ في جميعِ أفيق، وهو الجِلدُ الّذي لم تَتِمَّ دِباغَتُهُ فكأنَّه الذي صارَ على أُفُقِ الدِّبَاغَةِ، ويُقالُ لها أيضاً: أُدُمَةٌ ومثلُها أيضاً أُفُقَةٌ جمعُ أفيق كأطراقٍ جمع طَريقٍ. العَمَدُ ـ بالفَتحِ ـ اسمُ جمع لِعمودِ البيتِ، وأمَّا العُمُدُ ـ بالضَّم ـ فجَمعٌ، وقُرِئَ بهما(٥) في قَولِهِ تَعالى(٦): ﴿في عُمُدٍ مُمَدَّدَة﴾. الحَلَقُ: بِفَتحتين هي الدِّرعُ اسمُ جَمعِ

(١ - ١) في (ب).

(٢) في (ب) أو أصل.

(٣) في (ب) الجميع لم.

(٤) في (ب).

(٥) قراءة الضم هي قراءة عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي. السبعة لابن مجاهد: ٦٩٧.

(٦) سورة الهمزة: آية: ٩.

حَلْقةٍ في الواحِدِ[1] بالسُّكون. قال الأصمعيّ[2]:
الجَمعُ حَلَقٌ مثل بَدْرةٍ وبِدَرٍ وقَصعةٍ وقِصَعٍ، وحَكى يُونُس عن أبي عَمرٍو بنِ العلاءِ حَلقة في الواحِدِ بالتَّحريكِ. الجامِلُ القَطِيعُ من الإبلِ مع رُعاتِهِ وأربابِه قالَ[3]:

لَهم جامِلٌ ما يَهدَأُ اللَّيلَ سامِرُه

الباقِر: اسمُ جَمع البَقَر مع رُعاتِها. السُّراةُ: اسمُ جَمعٍ لِسَـرِيٍّ. الجَوهري وهو جَمعٌ. عَزيزٌ أنْ يُجمَعُ فعيل على فَعَلَه ثم جُمع السَّراة على سَرَواتٍ. الفارِهُ في الأصلِ: هو الحاذِقُ بالشَّيءِ وقد فَرُهَ ـ بالضَّم ـ يَفْرَهُ فهو فارِهٌ وهو نادِرٌ مثل حامِضٍ وقياسُه فَرِيهٌ وحَمِيضٌ مثلُ صَغُرَ فهو صَغِيرٌ ومَلُح فهو مَلِيحٌ، ويقالُ للبرذون والبَغلِ والحِمـار فارِهٌ بيِّن الفُروهَةِ والفَراهَةِ، وبراذِين فُرَّهٌ مثلُ بازِلٍ وبُزَّلٍ، وحايِلٍ وحِيَّل، وفُرْهَةٌ أيضاً مثل صاحِبٍ وصُحْبَةٍ، ولا يُقال للفَرَسِ فارِهٌ لكن رابعٌ، وجوادٌ: ضَأنٌ: اسمٌ[4] جَمعٍ لضائِنٍ كمِعزًى اسم جَمعٍ[5] لماعز. غُزًّى: اسمُ جَمعٍ لغازٍ، ونظيرُهُ حَجِيجٌ وحاجٌّ، [6-وقطِيرٌ وقاطِرٌ-6]، رَخَالٌ: اسمُ جَمعٍ لِرخِلٍ ـ بكسر الخاءِ ـ ويقالُ أيضاً رِخَال بالكسر فإن سألت: ما الفَرقُ بينَ الجَمعِ واسمِ الجَمعِ؟ أجبتُ: اسمُ الجَمعِ حُكمُهُ حكمُ المُفرَدِ، ولذلك جازَ كما هو تَحقيرُهُ، ولا كَذلِكَ الجَمعُ فإنَّه إلى واحِده يُرَدُّ.

---

(١) في (أ) في الواحد بالسكون.
(٢) النص في كتاب الصحاح للجوهري: (حلق) ١٤٦٢/٤.
(٣) البيت للحطيئة في ديوانه: ١٢، وانظر شرح ابن يعيش: ٧٨/٥، والخزانة: ٣٨٩/٣ وصدره:
فإن تك ذا شاء كثير فإنّهم
ويروى: «ذوو جامل» وهو من قصيدة يهجو بها الزبرقان بن بدر، ويمدح بها ابن عمّه بغيض بن شماس، وفضله عليه.
(٤) في (ب) جمع لضائن.
(٥) في (أ).
(٦ -٦) في (أ).

قالَ جارُ اللَّه: «ويقعُ الاسمُ الّذي فيه علامةُ تأنيثٍ على الواحِدِ / [٩٥/ب] والجَمع بلفظٍ واحدٍ نحوَ[١] حَنوةٍ وبهمى وطَرفَى وحَلفاء».

قالَ المُشرِّحُ: الحَنوةُ نبتٌ طيِّبُ الرّيحِ وكأنَّها في الأصلِ مَرّةً من حَنوتُ بمَعنى حَنيتُ، لأنَّها يَعطِف عليها كلّ أحدٍ. بُهمى: نَبتٌ قالَ سيبويهِ: وألفُها للتَّأنيثِ فلا تُنَوّنُ. قالَ المُبَرِّدُ[٢]: ولا تَكُونُ ألِفُ فُعلى ـ بالضَّم ـ لغير المُؤنَّث، وقالت قومٌ: ألفُها للإلحاقِ، والواحدة بُهماةٌ ومنه أبْهَمَتِ الأرض كثُرَ بُهامُها. الطَّرفاءُ بالفارسيّة (كر) سُمّيت بذلِكَ لدقّتها كأنّها أطرافُ النَّبتِ، الحَلفاءُ: نبتٌ في الماءِ قالَ أبو زيدٍ: واحدُها حَلفة كَقَصَبَةٍ وطَرْفَةٍ، وعن الأصمَعِيِّ: حَلِفَة بسكرِ اللّام.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ ويُحمَلُ الشَّيءُ على غَيرِهِ في المَعنى فيُجمَعُ جَمعَهُ نحو قَولِهِم مَرضى وهَلكى ومَوتى وحَرّى وحَمقى حُمِلَت على قَتلى وجَرحَى وعَقرَى ولَدغَى مما هو فَعيل بِمَعنى مَفعولٍ».

قالَ المُشرِّحُ: الضَّابِطُ في هذا الباب أنَّ كلَّ ذي بلوَى مُحقّقةٍ أو مُقدّرةٍ فجَمعُهُ على فَعلى أو فُعالى. ثم يُحمَل عليه ما يُقارِبُهُ وهو من بابِ التَّضمينِ ولا يُظَنُّ أنَّ كلَّ واحدٍ من تِلكَ الأمثِلَةِ مَحمولٌ على كلِّ واحدٍ من هذه للمُطابقةِ بَينَهما، بل لاشتراكِهما في مَعنى الشِّدَّةِ ،وكونِ ذلِكَ في المَحمولِ عليه أظهرُ من المَحمولِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وكذلك أيامى ويَتامَى مَحمولان على وِجاعى وحِباطى».

قال[٣] المُشَرِّحُ: الوَجَعُ والحَبَطُ كونُهما بلاءً ظاهِراً فحُمِلَ عليهما الأيِّمةُ واليَتِيمُ.

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) المقتضب: ٢/٣٧٦.

(٣) «قال المشرّح» ساقطة من (أ) سهو.

قالَ جارُ اللَّهِ[1]: «والمَحذوفُ يُرَدُّ عندَ التَّكسيرِ وذلِكَ في جَمعِ شَفَةٍ وأستٍ وشاةٍ ويَدٍ أشفَاهٍ وأستاهٍ وشِياهٍ وأيدٍ وأيدِي».

قالَ المُشَرِّحُ: يريدُ به المحذوفَ العَجُز المَحذوفَ من الشَّفَةِ والإستِ والشَّاهِ هاء. وأمَّا من اليَدِ الياءُ[2]. اليَدُ: النِّعمَةُ والإحسانُ يَصطَنِعُهُ ويُجمَعُ على يُديٍّ مثلُ عُصِيّ قالَ[3]:

فإنَّ لها عِندي يُدِيًّا وأنعُما

وإنّما فَتَحَ الياءَ كرَاهَةً لتوالِي الحَرَكاتِ[4].

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ والمذكَّرُ[5] الّذي لم يُكَسَّرْ يُجمَعُ بالألفِ والتَّاءِ نحو قولِهم: السُّرادُقاتُ، وجِمَالٌ سِبَحْلاتٌ وسِبَطْراتٌ، ولم يقولوا: جَوالِقات حينَ قالوا: جوالِيق».

قال المشرّحُ: السِّبَحلُ: بكسر السّين، وفتح الباءَ وسكونِ الحاءِ: الضَّخمُ من الضَّبِّ والبَعيرِ والسِّقا والأُنثى السِّبَحلةُ، مثلُ رِبَحلَةٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: وقَد قالوا: بُوانات مع قولهم: بَون.

قالَ المُشَرِّحُ: البُوان بِضَمّ الباءِ الموحّدةِ عَمودُ البيتِ، وهذه السَّلامَةُ والتَّكسيرُ يَدُلّان على أنَّ هذا البابَ أكثرِيٌّ لا كلِّيٌّ وكذلِكَ سَباطر وسِبَطْراتٌ.

---

(١) في (ب) قال جار اللّه: فصل؛ .

(٢) في (أ) فياء.

(٣) هو عدي بن زيد العبادي، وديوانه: ١٦٦ وصدره:

فلن أذكر النّعمان إلّا بصالح

ورواه أبو زيد لضمرة بن ضمرة النهشلي، وانظر: شرح ابن يعيش: ٥٦/١٠. وقد أورد الدكتور هاشم طه شلاش البيت ضمن قصيدة في مجموع شعر ضمرة الذي جمعه ونشره في مجلة المورد ١٤٠١/٢/١٠ هـ.

(٤) في (ب) الكسرات.

(٥) ساقط من (أ).

[بَابُ النّكِرةِ وَالمعْرِفَــةِ]

قالَ جارُ اللَّهِ: «من أصنافِ الاسمِ المَعرِفَةِ والنَّكِرَةُ. والمَعرِفَةُ ما دَلَّ على شيءٍ بعَينِهِ، وهو عَلى خَمسةِ أضرُبٍ: العَلَمِ الخاصِّ والمُضمِرِ، والمُبهَمِ وهو شيئان: أسماءُ الإشارةِ والمَوصولاتُ، والدّاخل عليه حَرفُ التَّعريفِ، والمُضافِ إلى إحداها، ولا إضافةً حقيقيةً».

قالَ المُشَرِّحُ: المعرفةُ ما دَلَّ على مَعنىً دِلالةً يَتَضَمَّنُ الإشارةَ إليه، الشَّيخُ: عَدَّ المعارفَ[1] أولاً، واعتبر فيه معنىً، وذلكَ من حيثُ مفارقَةُ التَّعريفِ وعدَمُ مفارقتِهِ، ومن حَيثُ أنَّ ذِكرَ الإضافةِ إلى أحدِ الأشياءِ إنّما يَحسُنُ عندَ عَدِّ تلكَ الأشياء. فإن سألتَ: فعلى هذا يَجِبُ أن يكونَ تَعريفُ المُضمَرِ أقوى مُفارقةً من تَعريفِ اسمِ الإشارة، واسمُ الإشارةِ كما لا يُفارِقُه التَّعريفُ فكذلِكَ المُضمَرُ؟ أجبتُ: نَعم تَعريفُ المُضمَرِ أكثرُ مُفارَقَةً من تعريفِ اسمِ الإشارة. [2]ألا تَرى أنَّ المُضمَرَ كما يَكُون مَعرِفَة يَكونُ نَكِرَةً في نحوِ: رُبَّهُ رَجُلاً وقولِهِ[3]:

أَظَبيٌ كانَ أُمُّك أم حِمارُ

أمَّا اسمُ الإشارةِ فلا يَقَعُ في مَوضِعٍ نَكِرَةٍ[2].

(١) نقل الأندلسي هذا النّص في شرحه: ٣/٤.

(٢ - ٢) في (ب)، وهو في نسخة (أ) مصحح على هامش النسخة ولم يظهر في الصورة.

(٣) سيأتي ذكره في باب كان عند ذكر الزمخشري له.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأعرفُها المُضمَرُ ثُمَّ العلَمُ ثُمَّ المُبهَمُ ثم الدَّاخِلُ عَلَيهِ حرفُ التَّعريفِ أمَّا المضافُ فيُعتَبَرُ أمرُهُ بما يُضافُ إليه».

قالَ المُشَرِّحُ: أمَّا المُضمَرُ فإنّه أعرفُ المَعَارِفِ، وهذا لأنَّه كما زَعَموا بِمَنزِلَةِ وَضعِ اليَدِ، ولا تَعريفَ فَوقَه، وأمَّا العَلَمُ[1] والمُبهَمُ فلأنَّ كلَّ واحدٍ مِنهُما وإن لَم يَكُن له وَضْعُ اليَدِ لكنَّ العَلَمِ مَوضوعٌ لشَيءٍ بِعَينِهِ بِخلافِ المُبهَمِ، وأمَّا المُبهَمُ والدَّاخِلُ عَليهِ حَرفُ التَّعريفِ فلأنَّ أحَدَ نوعَيهِ يَقتَضِي المُشارَ إليه، إمَّا في الخارِجِ وإمَّا مذكوراً سابقاً، ولا كَذلِكَ الدّاخِلُ عَليه حَرفُ التَّعريفِ، والنَّوعُ الثَّاني منه يَقتَضي الصِّلةَ، ولا كَذلِكَ المُعَرَّفُ باللاّم. أمَّا الدَّليلُ[2] على أنَّ المضافَ يُعتَبَرُ أمرُهُ بما يُضافُ فلأنَّه عدَّ ما أُضيفَ إليه المُعَرّفُ باللَّامِ بمنزلةِ المُعَرَّفِ باللاّم، وذلِكَ قولُهم نِعْمَ أخو العَشيرَةِ أنتَ، ورئيسُ صاحِبِ الرَّجُلِ عبدُ اللَّهِ، وتَقُولُ: هو الحَسَنُ وَجْهُ العَبدِ، كما تَقُولُ: هو الحَسَنُ الوَجهِ، ولا تَقُولُ: هو الحَسَنُ وَجهُ.

ما زالَ[3] النَّحويُّون يقولونَ: المُنادى مَعرفةٌ نحوَ يا رَجُلُ ويا عالِمٌ بدَليلِ أنَّكَ / مَتَى وَصفتَهُ وَصَفتَهُ بالمَعرِفةِ، ولأنَّهم فَرَّقوا بينَ يا رَجُلاً وبَينَ يا رَجُلُ فقالوا: بِأنَّ الأوَّلَ نكرةٌ والثَّانِي معرفَةٌ، حتَّى إذا آلَ إلى حَصرِ المَعَارِفِ أهمَلُوهُ وطَرَحُوهُ من البَينِ. [٩٦/أ]

فَقُلْ لِمَنْ يدَّعِي في العِلْمِ فَلسَفَةً حَفِظْتَ شيئاً وضاعَتْ عَنْكَ أشْيَاء

فإن سألتَ: فإذا كانت معرفةً فما الأداةُ المُعَرِّفَةُ؟ أجبتُ: حَرفُ النِّداءَ مَعَ الضَّمِّ.

---

(١) نقل الأندلسي هذا النص في شرحه: ٣/٥.

(٢) شرح الأندلسي: ٣/٦.

(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/٣ هذا النص ثم عقب عليه بقوله: ولا نسلم أنّ النكرة المقصودة معرفة، وأمّا قوله: إن النحويين يقولون: المنادى معرفة.. فلخص إلى يا رجل، وبقي الوصف على ما كان قبل التلخيص وقال أيضاً: - ولعمري - لو أنصفناه لظهر الحق معه، ولتوجه الإلزام والنقص عليهم... وانظر البحث هناك أكثر تفصيلاً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأعرفُ أنواعِ المُضمَرِ ضميرُ المُتَكَلِّمِ ثُمَّ المُخاطَبِ ثم الغائبِ».

قال المُشَرِّحُ: إنّما كانَ ضميرُ المُتَكَلّم أعرفَ أنواعِ المُضمَر، لأنَّهُ مِمّا لا يَجري فيهِ الشَكُّ، ولَيس لِشُبهَةٍ فيه مَجَالٌ، لأنَّه لا يُشارِكُهُ غيرُه بخِلافِ ضَميرِ المُخاطَبِ والغـائِب، وبَعدَ ضَميـر المُتَكَلّم ضَميـرُ المُخـاطَب، لِمُشاهَدَتِهِ، ثُمَّ لِضَميرِ الغائِبِ لِتَقَدُّمِ ذِكرِه، ولهذا كانَ الوَجهُ إذا اتَّصلت هذه الضَّمائرُ بفعلٍ أن يُبتَدَأ بِضَميرِ المُتَكلِّم ثُمَّ ضَميرِ المُخاطَبِ ثُمَّ الغائِبِ. فَتقولُ: الدِّرهَمُ أعطَيتُكُم، وكذلك المُتَكَلِّمُ على المُخاطَبِ في قولِكَ: أنا وأنـت قُمنا، والمُخاطَبُ على الغائِبِ في قولِكَ أنتَ وزَيدٌ قُمتُما.

قالَ جارُ اللَّهِ: والنَّكرةُ: ما شاعَ في أُمَّتِهِ كقولِكَ: جاءَني رَجُلٌ، ورَكبت فَرَساً.

قالَ المُشَرِّحُ: هذا يَنتَقِضُ[1] بالمُعَرَّفِ باللاّمِ من الجِنسِ الثَّاني فإنَّه شاعَ في أُمَّتِهِ. وهو لَيس بنَكِرَةٍ.

أمَّا بيانُ المُقدِّمةِ الأُولى: فلأنَّ الجِنسَ الثَّاني يَجوزُ إطلاقُه علَى كلِّ فَردٍ، ألا تَرى أنَّه إذا قِيلَ لَكَ: ما الكُرَّاثُ؟ فأخذت كُرَّاثَةً واحِدةً فقلتَ: الكُرَّاثُ هذا وَهَلُمَّ جَرّا إلى كلِّ كُرَّاثَةٍ كُرَّاثَةٍ. إنَّما الحَدُّ الصَّحيحُ أن يُقالَ: النَّكِرَةُ ما دَلَّ على مَعنىً دِلالَةً عارِيَةً عن الإشارَةِ إليهِ.

---

(١) نقل الأندلسي هذا النص في شرحه: ٦/٣، ٧ ثم قال: قلت: كأنّه يعني بالجنس الثاني الجنس الطبيعي نحو الحيوان من حيث هو حيوان.

[بَابُ المُذَكَّرِ وَالمؤَنَّثِ]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصنافِ الاسمِ المُذَكَّرُ والمُؤنَّثُ. المُذَكَّرُ ما خَلا من العلامات الثَّلاثِ التَّاءِ والألفِ والياءِ في نحوِ غُـرفَةٍ وأرضٍ وحُبلَى وحَمراء، وهُدى، والمُؤَنَّثُ ما وُجِدَت فيه إحدَاهُنَّ».

قالَ المُشَرِّحُ: التاءُ المقدَّرةُ في أرضٍ كالظَّاهِرةِ فيها فلذَلِك ذَكَرَه في جُملةِ[1] ما كانَ تأنِيثُهُ بالـتَّـاءِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «والتَّأنيثُ على ضَربين: تأنيثٌ حَقِيقيٌّ كتأنيثِ المَرأةِ والنَّاقَةِ ونَحوهِما مما بإزائِـهِ ذكرٌ في الحَيَوَانِ. وغَيرُ الحَقيقيِّ كتأنيثِ الظُّلمةِ والنَّعلِ ونَحوهِمَا مما يَتَعَلَّقُ بالوَضعِ أو الاصطِلاحِ».

قالَ المُشَرِّحُ: النَّعلُ بالنُّون والعَينِ المُهملة مؤنَّثةٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «والحَقِيقيُّ أقوى، ولذلِكَ امتَنَع في حالِ السَّعَةِ جاءَ هندٌ وجازَ طَلَعَ الشَّمسُ، وإن كانَ المُختارُ طَلَعَت».

قالَ المُشَرِّحُ: المؤنَّثُ[2] الحَقِيقيّ إذا أُسنِدَ إلى ظاهِرِ الفِعل ولم يَفصِل بينَهما فاصِلٌ فإنَّه في السَّعَةِ لا يَجوزُ إلاّ إلحاقُ العَلامَةِ بِهِ. وأمَّا المؤنَّثُ

---

(١) في (ب).

(٢) في (ب).

المَجازِيُّ فإنَّه يَجوزُ فيه إلحاقُ العَلامَةِ وتَركُها، إلَّا أنَّ الاختيارَ أن تُلحِقَ بـالفِعلِ عَـلامَة التَّـأنيثِ إذا لم يَفصِل بينَ الفعـلِ وبينَ ذلِـكَ المؤنَّث المَجازِيِّ[1] فاصِلٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فإن وَقَعَ فَصلٌ استُجيزَ نحوَ قولِهم: حَضَر القاضِي اليومَ امرأةٌ، وقولُ جَريرٍ[2]:

لَقَد وَلَدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سُوءٍ

ولَيس بالواسِعِ، رَدَّهُ المُبَرِّدُ[3] واستَحسَنَ نحو قَولِهِ تَعالى[4]: ﴿ فَمَـنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ وقَولِهِ[5]: ﴿ ولَوْ كانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾».

قالَ المُشَرِّحُ: عِندَ الفَصلِ يُستَحْسَنُ التَّذكيرُ، لأنَّ إلحاقَ عَلامَةِ التَّأنيثِ بالفعلِ تكرارٌ للوَعدِ بالفعلِ، والمَطلُ بالمَوعودِ مع تَكرارِ الوَعدِ قَبيـحٌ، بخِلافِ ما إذا كانَ المُؤَنَّثُ حَقيقيّاً حَيثُ يُستَحسَنُ تأنيثُهُ وإن فُصِلَ بين الفِعلِ[6] والفاعِلِ لأنَّ الحاجَةَ إلى تأنيثِ المُؤنثِ الحَقِيقيِّ أقوَى، ولذلِكَ لَمْ يَجُز في غيرِ مَوضِعِ الفَصلِ تذكيرُهُ فانجَبَرَ قِلّة الحاجَةِ النّاشِئةِ من وُقُوعِ الفَصلِ إلى التَّأنِيثِ، بزِيَادةِ الحاجَةِ النَّاشِئةِ من كَونِ التَّأنيثِ حَقِيقيّاً، فكذلِكَ

---

(١) في (ب).

(٢) عجزه:

على باب استها صلب وشام

البيت في ديوان جرير: ٥١٥، توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٠٠، والمنخل: ١٢٥، والخوارزمي: ٨١، وزين العرب: ٤١ وابن يعيش: ٩٢/٥، والأندلسي: ٨/٣. وانـظر: معاني القرآن: ٢٠٨/٢ المقتضب: ١٤٨/٢، ٣٤٩/٣، والخصائص: ٤١٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٥٥/٢، ١٥٣، والإنصاف: ١٧٥، وضرائر الشعر: ٢٨٧، والأشموني: ٥٢/٢، والتصريح: ٢٥٩/١.

(٣) المقتضب: ١٤٨/٢.

(٤) سورة البقرة: آية ٢٧٥.

(٥) سورة.

(٦) في (أ) الفاعل والفعل.

استُحسِنَ مع الفَصلِ تَذكيرُ اليوم مِنْ حَضَرَ القاضِي اليومَ امرأةٌ[1]. مَتنٌ في نُسخَةِ العُمرانيّ[2] غيرُ مذكورٍ في سائِرِ النُّسخِ، والأصوبُ ألّا يكونَ فيه، لأنَّ القاضِيَ فَصلٌ مُستَقِلٌّ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «هَذا إذا كانَ الفِعلُ مُسنداً إلى ظَاهِرِ الاسمِ، فإذا أُسنِدَ إلى ضَميرِهِ فإلحاقُ العَلامةِ، وقولُهُ:

ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَها

مُتَأوَّلٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: الفِعلُ إذا أُسنِدَ إلى ظَاهِرِ المُؤنَّثِ المَجازِيّ جازَ فيه الأمرانِ، أمَّا إذا أُسنِدَ إلى ضَمِيرِه فإلحاقُ العَلامةِ لأنَّ الضَّميرَ يُحتاطُ لَهُ فوقَ ما يُحتاطُ للصَّريحِ. أمَّا البيتُ فالمَعنِيّ بها المُثبَت. هَكَذا وَقَعَ في النُّسخِ قولُه: وقولُهُ، والصَّوابُ وقولُها[3] / لأنَّ البَيتَ للخَنساءِ وقَبلَهُ: [٩٦/ب]

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ١١/٣ كلام الخوارزمي ثم عقب عليه بقوله: هذا من خزعبلاته البارده.

(٢) العمراني: هو محمد بن على العمراني الخوارزمي، أحد تلاميذ الزمخشري تقدم التعريف به. وكلام الخوارزمي هذا نقله الأندلسي في شرحه: ١١/٣.

(٣) الصواب ما ذهب إليه الزمخشري، فإنّ هذا البيت ينسب إلى عامر بن جوين الطائي. وقد ينسب أيضاً إلى الخنساء، ولعل الزمخشري على علم باختلاف الرواة في نسبته وليس عنده ما يرجّح نسبته فقال قوله وهو يقصد القائل سواء كان عامراً أو الخنساء أو غيرهما أما الخنساء فمعروفة، وأما عامر فهو: شاعر فارس جاهلي، من معاصري امرىء القيس، نزل به امرؤ القيس إثر نجاته من غزو المنذر لكندة. قتله بعض بني كلب.

أخباره في المعمرون للسجستاني: ٥٣، والخزانة: ٢٤/١. وقد أورد هذا البيت سيبويه في كتابه: ٢٤٠/١ دون نسبة، ولم ينسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب إلّا أنه أورد في تتمة أبيات الشاهد أبياتاً للخنساء، ففهم الأسود الغندجاني أنه ينسب البيت إلى الخنساء فردّ عليه في فرحة الأديب: ٢٥ بأقبح ردّ وقد جاء رده مضطرباً فهو يقول: «لو ترك ابن السيرافي مثل هذا الشعر الذي لم يعرفه، ولم يعرف قائله. .؟! على حين يقول: إنما نسب ابن السيرافي هذا الشعر إلى الخنساء لأنّه اغتر بكلمتها التي أولها: . . .؟! وهذا من الأسود تَجَنٍّ على ابن السيرافي ومغالطة لكلامه. وقد ردّ ابن المستوفي في إثبات المحصل على الأندلسي ـ وهو يسميه المغربي ـ وعلى الخوارزمي معاً في نسبة هذا البيت إلى الخنساء، =

وجـاريــةٌ مـن بَنَـاتِ الـمُـلُو ... كِ تُقعقِعُ بـالخَيـلِ خَلخَـالَهَـا
كَكَــرفِيَّــةِ الغَيـثِ ذات الصَّبيـ ... ـر تَـأتي السَّحـابَ وتـأتى لَهَـا
فَــلا مِــزنَــةٌ وَدَقَــت وَدْقَـهَـا ... ولا أرْضَ (أبـقَــلَ إبقَــالَـهَــا)

تَقول: لَمَّا أغرت عليهم هَرَبَت الجارِيَةُ تَعدُو فَسُمِعَ صَوتُ خَلخَالِها. بالخَيلِ أي: بإرسَالِ الخَيلِ. الكَرفِئَةُ السَّحابةُ المُتَرَاكِمَةُ، الصَّبيرُ: هو السَّحابُ الأبيضُ، وقيلَ: هو الّذي صَبَرَ بَعضُهُ على بَعْضٍ. تأتي السَّحابَ: أي تَجيئُهُ وتأتي لَها أي: يَصلُحُ السَّحاب بانضِمَامِها إليها. وَتأَتُّلُ: مُفْتَعَلٌ من آل الشَّيءَ يؤُولُه إذا أصلَحَهُ وسَوَّاهُ. فالواوُ نَصَبَتْ «تَأتالَهَا» على الجَوارِ بالواوِ وشَبَّهَت عدوَها بِمَعنى السَّحابِ فلا سَحَابَةَ مَطَرت مِثل مَطَرِ هذه السَّحابة التي بها شُبِّهَت الجارِيةُ ولا أرضاً أخرَجَت بَقلاً مثلَ الأرضِ الّتي أصابَها مَطَرُ هذهِ السَّحابَة ومنهُم مَن يَروِيه[1]:

أبقَلَت إبْقَالَهَا

= وبين أنّ الأندلسي أخذ كلام الخوارزمي ونسبه لنفسه. وأكد نسبته إلى عامر بن جوين، وأنّ الخوارزمي والأندلسي وقبلهما ابن السيرافي داخلوا أبيات عامر بأبيات الخنساء. ولم يفرقوا بينهما ونقل كلام الأسود الغندجاني في فرحة الأديب الذي أشرت إلى طرف منه.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٠٠، والمنخل: ١٢٦، والخوارزمي: ٨٢ وزين العرب: ٤١ وشرح ابن يعيش: ٩٤/٥، والأندلسي: ١٠/٣، والبيت من أبيات الكتاب كما تقدم، وانظر شرح أبياته لعفيف الدين الكوفي: ٢٠٤، والخصائص: ٤١١/٢ والمحتسب: ١١٢/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٥٨/١، ١٦١، والخـزانـة: ٢١/١، ٣٣٠/٣.

(١) انظر الرواية في إثبات المحصل: ١٠٠ نقلاً عن أبي جعفر النحاس شارح أبيات الكتاب وانظر شرح ابن السيرافي: ٥٦٠/١. وشرح مفردات الأبيات كله من شرح ابن السيرافي حرفاً حرفاً. علماً بأن المؤلف لم يذكر ابن السيرافي ولا في موضع واحد. ويحتمل أنّ الخوارزمي لم ينقل عن شرح ابن السيرافي مباشرة بل نقل عن كتاب: «شـرح أبيات الكتاب» للإمام الزمخشري. وقد ذكر أبو جعفر اللبلي في «وشي الحلل في شرح أبيات الجمل»: أن الزمخشري أخذ كتابه هذا من شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي. وقد ذكر بعض الباحثين أنّ من كتاب الزمخشري نسخة في مكتبة أحمد الثالث باسطنبول، وأكّد أنها في (١١٢) ورقة. ولم أجده في فهارس المكتبة المذكورة، وقد بحثت عنه مرات في زياراتي إلى تركيا فلم أظفر بشيء فلعل الله أن ييسر لي العثور عليه.

على تَخفيفِ الهمزةِ من «إبقالَها»، والقاءِ حَرَكَتِها على التاء من أبقَلت.

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ؛ والتَّأنيثُ في اللَّفظِ لا يَخـلو من أن يُقَدَّرَ في اسمٍ ثُلاثِيّ كَعينٍ وأُذُنٍ، أو في رُباعي كعَنَاقٍ وعَقْرَبٍ، ففي الثُّلاثِيّ يَظهَرُ أمرُها بشَيئين: بالإسنادِ وبالتَّصغيرِ وفي الرُّباعي بالإسنادِ».

قالَ المُشَرِّحُ: لأنَّ التَّاءَ لا تَظهَر في بعضِ مُتصَرِّفات الكَلِمَةِ وهو الجَمعُ فجازَ أن لا تَظهَرَ في المُصرِّفِ الثّاني وهو التَّصغيرُ بخلافِ الثُّلاثِيّ فإن التَّاءَ تَظهَرُ في أحدِ تَصريفِهِ، وهو الجَمعُ فيَظهَرُ في الثُّلاثِيّ ألا تَرى أنَّهم قالوا: أَرَضَات وأَهَلات.

قالَ جارُ اللّهِ: «فَصلٌ ودُخولُها على وُجُوهٍ: للفرقِ بينَ المُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ في الصِّفَةِ، كضارِبَةٍ ومَضروبَةٍ وجَميلةٍ. وهو الكثيرُ الشَّائعُ، وللفَرقِ بَينهما في الاسمِ كامرأةٍ وشَيخةٍ وإنسانَةٍ وغُلامَةٍ ورَجُلَةٍ وحِمارةٍ، وأسَدَةٍ وبرذَونَةٍ، وهو قليلٌ، وللفَرقِ بينَ اسمِ الجنسِ الواحِدِ منه كَتَمرةٍ وشَعِيرَةٍ وضَرْبَةٍ وقَتْلَةٍ، وللمُبالغَةِ في الوَصفِ كعلّامَةٍ ونَسَّابَةٍ[1] ورَاوِيَةٍ وفَروقَةٍ ومَلولةٍ[2] ولتأكيـدِ التَّأنيثِ كنَاقَةٍ ونَعجَةٍ، ولتأكيدِ تأنيثِ مَعنى الجَمْعِ كحِجارَةٍ وذِكارةٍ وصُخُورةٍ وخُؤولَةٍ وصياقلةٍ وقَشاعِمَةٍ، وللدّلالـة على النَّسبِ كالمَهـالِبَةِ والأشـاعِثَةِ، وللدِّلالَـةِ على التَّعـريفِ[3] كمـوارِجَـةِ وجَـوارِبَـةِ، وللتَّعـويضِ كَفـرازِنَـةِ وجَحَاجِحَةِ، وتَجمَعُ هذه الأوجُه أنَّها تَدخُلُ للتَّأنيثِ وشِبهِ التَّأنيثِ».

قالَ المُشَرِّحُ: دُخولُ تَاءِ التَّأنيثِ إمَّا للفَرقِ بينَ المُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ إمّا في الصِّفةِ والمَوصوفِ كضارِبةٍ ومَضرُوبةٍ وهو الكثيرُ، وإمّا في الاسمِ كإنسَانَةٍ، وممّا رأيتُهُ في خَطِّ بعضِ المَشَايِخِ:

---

(١) في (أ).
(٢) في (أ) ملومة.
(٣) في (ب) التعرب.

إنســانَــةٌ فَــتّــانَــةٌ بَــدرُ الــدُّجَى منهــا خَجِــلْ

وغُلامَةٌ قال(١):

ومُــركِضَــةٍ صَــرِيحيّ أبُــوهــا تُهانَ لهـا الغُـلامَـةُ والغُـلامُ

ورَجُلَةٌ. وكانت صَفيّةُ بنتُ عبدِ المُطّلب امرأةً رَجُلَةَ الرَّأيِ. وإمَّا بَينَ الواحِدِ والجِنسِ عَيناً كتمرةٍ وَبْغلَةٍ وحَلْوبَةٍ، ومَعنىً كَجلْسَةٍ وأكْلَةٍ، وللتأكيدِ إمّا في الوَصفِ كَرَاوِيَةٍ وعَلَّامَةٍ.

تَخميرٌ: التّاء في نَسَّابَةٍ وعَلَّامَةٍ كَهِيَ في حَمّارة وبَغّالَةٍ وفَعّالَة في باب التّأكيد وفُعّال بالضَّمِّ والتّشديد، ومنهُ رُمحٌ اكسارٌ وثَوبٌ أسمالٌ، وأمَّا في الاسم مُفرَداً كَنعجَةٍ وناقَةٍ فإنه فيه لِتَأكِيدِ مَعنى التّأنيث، ومَجموعاً كحِجارةٍ وصُخُورَةٍ. وللتَّعويضِ إمَّا في حَرفِ عِلَّةٍ. وذلِكَ إما زائدٌ كجحاجِحَةٍ وفرازِنَةٍ وإمَّا أصلٌ كعِدَةٍ وزِنَةٍ. وإمّا من ياءِ الإضافَةِ كما في تأبت، وإمَّا ياءِ علامَةِ(٢) النَّسبِ كأشَاعِثَةٍ ومَهالِبَةٍ. وللنَقْلِ من لُغَةٍ إلى لُغَةٍ كجَوارِبَةٍ وموازِجَةٍ. وإمَّا من حالٍ إلى حالٍ كنقلِ وصفٍ إلى اسمِ كذَبيحَةٍ ولَقِيطَةٍ. وعَكسُهُ: مررتُ بقومٍ عَرَبٍ كلِّهم. وتَجمَعُ هذه الأوجـه أنَّها للنَقْلِ وشِبهِ النَّقل، أمّا في الفَرقِ بينَ (٣المُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ فمعنى النَّقلِ فيه ظَاهِرٌ(٤) لأنَّه نُقِلَ فيه الاسمُ عَن التَّذكير إلى التَّأنيثِ، وأمَّا في التَّأكيد٣) فلأنَّه نُقِلَ فيه الاسمُ عن أصلِ المعنى إلى المُبالَغَةِ، وأمَّا ما في التَّعويضِ فلأنَّه نُقِلَ فيه الاسمُ عن حالِ عَدَمِ

---

(١) البيت لأوس بن غلفاء من بني الهجيم بن عمرو بن تميم. شاعر جاهلي، ردّ على هجاء يزيد بن الصعق في هجائه لبني تميم فأجاد. أخباره في الشعر والشعراء: ٦٣٦/٢، والأغاني: ١٥٢/٧ والبيت من قصيدة له في المفضليات: رقم ١١٨.

وانظر أمالي ابن الشجري: ٢٨٧/٢، وشرح ابن يعيش: ٩٧/٥.

(٢) في (ب).

(٣-٣) ساقط من (ب).

(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ١٤/٣ شرح هذه الفقرة.

التَّعويضِ إلى حال التَّعويض، وأمَّا في الفِعلِ فهو المَقصودُ. ولَفظُ الشَّيخِ للتَّأنيثِ وشِبْهِ التَّأنيثِ، يَعني: شِبهُ التَّأنيثِ يكونُ كالتَّأنيثِ فَرعاً على غَيرِه. إلَّا أنَّ التَّاءَ للمُبالَغةِ، والمُبالَغةُ فَرعٌ عَلى / الأصلِ، وكذلِكَ إذا كانَ لتأكيدِ [٩٧/أ] التَّأنيثِ لأنَّ التَّأكيدَ فرعٌ على أصلِ المَعنى، وكذلِكَ إذا كانَ للتَّعويضِ فإنَّ التَّعويضَ فرعٌ على نَفسِ الاسمِ.

المَهالِبَةُ: أعقابُ المُهَلَّب بن أبي صُفرَة. وأمَّا الأشاعِثةُ: فَهُم أشياعُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ مُحَمَّدِ بن الأشعَث، والأشعَثُ هو ابنُ قَيس بن مَعدِي كَرِب. وعبدُ الرَّحمن هذا هو الَّذي غَدَرَ بالحَجَّاجِ فأُهلِكَ، وأبوهُ بمُسلم بنِ عَقيلٍ وجَدّه ببَني الحارث بن كَعبٍ فَغزاهُم، فأسروه فافتُـدِيَ بمائتَيْ قَلوصٍ، فأعطاهم مائةً حتى جاءَ الإسلامُ فَجَبَّ ما قَبلَهُ. وقيسُ بِنزارٍ وكانَ بَينهم اتفاقٌ إلى أجَلٍ فغزاهم في آخر يومٍ من الأجلِ، وكان يومَ جُمعَةٍ، وزَعَمَ أنَّه لا يَحِلّ له القِتالُ غَداً لتَهَوُّدِهِ. ومعدِي كَرِبَ بمُهرَةَ غزاهم تاركاً للعَقدِ. فَشُقَّ بَطنُه ومُلِىءَ حَصىً.

وَرِثَ السَّفاهَةَ كابِراً عن كابِرِ

وأشياعُهُ مثلُ الشَّعبي، وسَعيد بنِ جُبَيرٍ، وابنِ القَريَةِ، وابن أبي لَيْلَى، وسُويدِ بنِ عَقْلَةَ، وجابرٍ الجُعفيّ، وأبي إسحاق السُّبَيعِي، وأبي عُبَيدَةَ بن عبداللَّه بن مَسعودٍ وأعشى هَمدان. وطالت المُناهضة بَينه وبينَ الحَجَّاج فواقَعه ثمانين وَقعة بالكُوفَةِ والبَصرةِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ والكَثيرُ فيها أن تَجيءَ مُنفَصِلَةً، وقلَّ أن تُبنَى عَليها الكَلِمَة ومن ذلِكَ عَبايَةٌ وعِضَايةٌ وعَلاوةٌ وشَقاوةٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: العباءَةُ والعَبَايَةُ ضربٌ من الأكسِيَةِ والجَمعُ العَباءاتُ والعَضاءَةُ دُوَيْبَّةٌ أكبرُ من الوَزَغَةِ، الواحدَةُ عَضاءةُ وعضَايَةٌ أيضاً، والعَلاوة كل ما عَلوت به على البَعيرِ بعد تَمامِ الوِقرِ وعَلَّقتَهُ عليه نَحو السِّقاءِ والسُّفُودِ،

وجَمعها عَلاوى مثلُ أدارةٍ أدارى، والعَلاوة أيضاً رأس الإنسان ما دامَ في عُنُقِهِ يقال: ضَرَبَ علاوَتَه أي رَأسُه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فَصلٌ؛ وقَولُهم جِمَّالَةٌ في جَمعِ جِمَّالٍ بمعنى جَماعَةُ جِماله، وكذلك بَغَّالَةٌ وحَمَّارةٌ وشَارِبَةٌ وواردة وسَائِلةٌ، ومن ذلِكَ البَصرِيَّةُ والكُوفِيَّةُ والمَروانيّةُ والزُّبَيرِيَّةُ».

قالَ المُشَرِّحُ: الشَّارِبَةُ والوَارِدَةُ والسَّائِلَةُ: جمعُ شارِبٍ ووارِدٍ وسائلٍ وهو ابنُ السَّبيلِ: البَصرِيَّةُ: أي الجَماعةُ البَصريّةُ والكوفيَّةُ: أي الجَماعة الكُوفيّةُ. والمَروانية: مَنسوبةٌ إلى مَروان بنِ الحَكَمِ، الزُّبَيرِيَّةُ: مَنسوبةٌ إلى الزُّبيرِ بنِ العَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ[1].

قالَ جارُ اللَّهِ: ومنه[2] الحَلُوبَةُ والرَّكوبَةُ والقَتوبَةُ قالَ اللَّهُ تعالى ﴿ فمنها رَكُوبُهم ﴾ وقُرِئَ «ومنها[3] رُكُوبُهُم»، وأمَّا حَلوبة للواحد وحَلوبٌ للجمعِ فكَتَمرةٍ وتَمْرٍ.

قال المشرح: أمّا[4] حَلُوبَةٌ وحَلُوبٌ على حَدّ تَمرةٍ وتَمْرٍ فعلى القِياسِ المُنقادِ، وأمَّا حَلوبَةٌ للجَمعِ وحَلُوبٌ للمُفرَدِ فَعَلى حَدّ بَغَّالَةٍ وحَمَّارَةٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وللبَصريّين في نحوِ حَائِضٍ وطَامِثٍ وطَالِقٍ مذهَبان: فعندَ الخَليلِ أنَّه على مَعنى النَّسب كلابِنٍ وتامِرٍ، كأنَّه قيلَ ذاتُ حَيضٍ وذاتُ طَمثٍ، وعندَ سيبَويه أنّه متأوَّلٌ بإنسانٍ أو شَيءٍ حائِض كَقولهم غلامٌ رَبْعَةٌ ويَفَعَةٌ على تَأويلِ نَفْسٍ وَسِلعَةٍ».

---

(١) جملة الدّعاء في (ب).

(٢) في (ب) ومنه القتوبة والحلوبة..

(٣) في (ب).

(٤) شرح الأندلسي: ١٥/٣ نقلاً عن الخوارزمي.

قالَ المُشَرِّحُ[1]: رَبْعَةٌ: بسكون الباءِ وَيفَعَةٌ ـ بالتَّحريكِ ـ. فإن سألتَ: فما مَعنى النَّسبِ؟ أجبتُ: المَعنِيُّ به ذُو كَذا، وهذا لأنَّهم يَقولون: فَعَّالٌ وفاعِلٍ فيهما مَعنى النَّسبِ، ومن ثَمَّ لا تَجوزُ النِّسبةُ إليهما، وفَعَّالٌ وفاعِلٌ لَيس معناهما سِوى ذُو كذا، نَحوَ صَنَّاعٍ وصانِعٍ، فإن مَعناهُما ذو صِناعَةٍ وذُو صِناعةٍ. وفي كلامِ ابنِ السَّراجِ[2]: ولا كعَطَّارٍ المَنسوبِ إلى العِطْرِ، ولا كَدارِعٍ المنسوبِ إلى الدِّرعِ. ونظيرُ مَذهَبِ الخَليلِ عامةُ أسماءِ المُحترِفينَ. ونَظيرُ مذهبِ سِيبَويهِ كافةُ الألفاظِ المُضمَّنَةِ. فإن سألتَ: لِمَ أوجَبَ كَونه بمَعنى النَّسبِ أن لا تَظهَرَ فيه علامةُ التَّأنيثِ؟ أجبتُ: لأنَّ كونَهُ بمَعنى النَّسبِ يَقتَضي أن لا يكونَ صِفَةً مَحضةً، وكذلِكَ قالوا في لابنٍ وتامِرٍ بأنَّها في مَعنى ذِي لَبَنٍ وذِي تَمرٍ، ولَيس في اللُّغةِ لَبَنَ وتَمرَ إذا صار ذَا لَبَنٍ وتَمْرٍ، وكذلِكَ بَتَّاتٌ وعوّاجٌ لبائعِ البَتِّ والعاجِ، ولَيس في اللُّغة بَتَّ وعاجَ فِعلَين.

[٩٧/ب] قالَ جارُ اللَّهِ: / «وإنَّما يكونُ في الصِّفةِ الثَّابِتَةِ أمَّا الحادِثَةُ فلا بُدَّ لها من عَلامةِ التَّأنيثِ تَقولُ: حائِضَةٌ وطالِقَةٌ الآن وغداً».

قالَ المُشَرِّحُ: بينَ الحائِضِ والحَائِضَةِ، والطَّالِقِ والطَّالِقَةِ فَرقٌ، وذلِكَ أنَّ الحائِضَ هي الَّتي ثَبَتَ بها الحَيضُ واستَمَرَّ، والحائِضَةُ هي التي يَحدُثُ بها الحَيضُ وكذلِكَ الطَّالِقُ والطَّالِقَةُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومذهبُ الكُوفيّين يُبطِلُه جَريُ الضّامِرِ على النّاقةِ

---

(١) في (أ) قال المشرح: نظيره قول سيبويه:

قامت تبكيه على قبره ... من لي غيرك يا عامر
تركتني في الدار ذا غربة ... قد ذل من ليس له ناصر

كأنّه قال: تركتني إنساناً ذا غرابة. وكتب في أول هذا الكلام وآخره «طرة» وهذا يدل على أنه ليس من أصل الكتاب. ويفهم من كلامه هنا أن البيتين وردا في سيبويه، وليس كذلك. وهما لأعرابية في العقد الفريد: ٢٥٩/٣. وانظر شرح ابن يعيش: ١٠١/٥، والأندلسي: ١٢/٣، كما وردا في أمالي ابن الشجري: ١٦٠/٢، والإنصاف: ٥٠٧.

(٢) نص كلام الخوارزمي عن ابن السراج في شرح الأندلسي: ١٧/٣.

والجَملِ ، والعاشِقُ على المرأةِ والرَّجُلِ ».

قالَ المُشَرِّحُ: مذهبُ الكُوفيّين في هذه المسألةِ أنَّ كلَّ صَفَةٍ لا يُشارِكُ فيها المُذَكَّر المؤنَّثَ لا تَدخُلُها التّاءُ، ولا حاجَةَ إلى الفَرقِ كحائِضٍ وحاملٍ، وذلِكَ أنَّ الحيضَ والحَمل صفتان مُختَصَّتَانِ بالنِّساءِ، وما أحسن هذا لو كانَ يَطَّرِدُ في جميعِ ما حُذِفَ عنه التّاء فهذا مَحصولُ هذا الفَصلِ.

واعلم أنّهم قَالوا: امرأةٌ جميلةُ الوَجهِ تامةُ القَدِّ، وناقةٌ ضامرةٌ وامرأةٌ عاشِقٌ فأثبتوا في الفَصلِ الأوَّلِ دونَ الثّاني، والفَرقُ بَينَهُما أنَّ الضَّمرَ والعِشقَ وإن عُنِيَ بهما الثَّباتُ والدَّوامُ يَحتَمِلان الحُدوثَ والتَّجَدُّدَ، فلم تَدخل عليهما التّاءُ لئلَّا يُوهِماه بخلافِ (١الفصلِ الأوَّل فإنَّه وإن أُريدَ به الثَّباتُ والدَّوامُ لكنَّ إدخالَ التّاءِ فيهما لا يُوهِمُ الحُدوثَ والتَّجدُّد١) لأنَّ جمالَ الوَجهِ وتمامَ القَدِّ إذا ثَبَتَ لم يَحدُث ولم يَتَجَدَّد بعدَ ذلِكَ. فإن سألتَ: ما ذَكرتَ من الدَّليلِ إن دَلَّ على دُخُولِ التّاءِ في قولِكَ: امرأةٌ جَميلةُ الوَجهِ تامةُ القَدِّ أكثرُ من دُخُولِها على ناقةٍ ضامرٍ وامرأةٍ عاشِقٍ فها هنا ما يَدُلُّ على القَلبِ والعَكسِ، وذلِكَ أن التّاءَ في تِلكَ الصُّورةِ مما لا يَتَوَفَّرُ عليه تَمامُ مُقتَضاه، وإطلاقُ الكَلِمَةِ في مَوضِعٍ لا يَتَوَفَّرُ فيه عَليها تَمامُ المُقتَضَى أقلُّ من إطلاقِهَا في مَوضِعٍ يَتَوَفَّرُ فيه عَليها تَمامه. أجبتُ: في كلٍّ من الصُّورتين وُجِدَ المُقتَضى لإطلاقها والمانِعُ منه، أمَّا وجودُ المُقتَضى فمساسُ الحاجَةِ إلى التَّفرقةِ بينَ المُذَكَّرِ والمُؤنثِ وأمَّا وجودُ المانِعِ فهي[٢] صُوَرِ الجَميلَةِ والتَّامَّةِ وُقوعُ الكَلِمَةِ وهي التّاءُ مجازاً ضرورةَ أنَّها لا تقعُ مُوهِمَة للحدُوثِ والتَّجَدُّدِ، وفي صورةِ الضّامِرِ والعاشِقِ يُوهِمُهُ لكنَّه غيرُ مُرادٍ، ووقوعُ الكَلِمَةِ مَجازاً أهونُ المانِعينَ إذ المجازُ كثيراً ما يُقَدَّمُ على الحَقيقةِ، لكونِ كلِّ واحدٍ من أنواعِهِ مُحتَوياً على

(١ - ١) في (أ).
(٢) في (ب) ففي صورة. .

نوع فَصاحَةٍ بخلافِ وقوعِ الكَلِمَةِ مُوهمةً غيرَ المُرادِ، فإنه لا يُقَدَّمُ ضَرورة أنَّه مفوِّتُ المَقصودَ، وأمَّا الإِيهامُ في صَنعة الشِّعرِ بمَعزلٍ عن هذا لأنَّه وإن كانَ يُوهِمُ غيرَ المُرادِ إلاَّ أنَّه لا مَحالةَ يكونُ هناكَ ما يُقَوِّيّ جانِبَ المُرادَ، ولا كَذلِكَ في فَصلِ ناقةٍ ضامِرٍ وامرأةٍ عاشِقٍ فإنه لو أطْلَقَ التَّاء والمُرادُ به مُجازاةً وهو عَدَمُ الحُدُوثِ والتَّجَدُّدِ لما كانَ فيه ما يُقَوِّي جَانِبَ المَجَازِ. فإن سأَلتَ: فَعَلى ما ذَكَرتَهُ وَجَبَ القولُ بجوازِ امرأةٍ ضارِبٍ وقاعِدٍ إذا أُريدُ بها الثَّباتُ والدَّوامُ، أجبتُ: الضَّربُ لا يَمتَدُّ فلا يَتَحَقَّقُ فيه الثَّباتُ والدَّوامُ، أمَّا إذا قُلتَ: امرأةٌ قانِتٌ وعاقِلٌ فلعلَّةٍ وعلى ذلِكَ نَحو قوله تَعالى(٢): ﴿ وكانَت مِنَ القانِتِينَ ﴾ على أنَّ في الآية وجهاً آخَرَ وهو أنْ يكونَ من قبيلِ قولِ النَّابِغَةِ في الخنساء: إنَّ لها أربعَ خِصًى.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ ويَستَوِى المُذَكَّر والمُؤَنَّثُ في: فَعولٍ ومِفعَالٍ ومِفعيلٍ وفَعيلٍ بِمَعنى مَفعولٍ ما جَرى على الاسمِ تَقُولُ: هذه المرأةُ قَتِيلُ بَنِي فُلانٍ، ومررتُ بِقَتِيلَتِهِم».

قالَ المُشَرِّحُ: هذا الفَصلُ مما يُؤَكِّد الفَصل الأوَّل، وذلِكَ أنَّ فَعولاً ومِفعالاً ومَفعيلاً مِمَّا يَستَوي فيه المُذَكَّرُ والمُؤَنَّث لأنَّها على مَعنى ثابِتٍ تَدُلُّ فإن سألتَ فإنَّ طَويلاً وكَريماً وحَسَناً على مَعنى ثابتٍ تَدُلُّ وهي مَعَ ذلِكَ تُؤَنَّثُ، والَّذي يَدُلُّ على أنَّها على مَعنى(٤) ثابتٍ تَدُلُّ أنَّهم قَالوا: مَتَى قَصَدُوا بهذِهِ الأسماءِ الحُدُوثَ قِيلَ: هو طايلٌ وكارِمٌ وحاسِنٌ أجبتُ: حَسَناً وإن كان يَدُلُّ على الثُّبوتِ إلاَّ أنَّه قامَ استِعمالاً مقامَ اسمِ الفاعلِ ونابَ مَنابَهُ، ولذلِكَ تَقُولُ: حَسُنَ يَحْسُنُ حُسْناً فهو حَسَنٌ، كما تَقُولُ: ضَرَبَ يَضربُ ضرباً فهو

(١) في (ب).
(٢) سورة التحريم: آية: ١٧.
(٣) شرح الأندلسي: ١٩/٣ عن الخوارزمي.
(٤) في (أ) بمعنى ثابت.

ضاربٌ. واسمُ الفاعِلِ مما يُلحَقُ به عَلامَةُ التَّأنيثِ فكذلكَ نائبُه[1]، وكذلكَ فَعيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ مما يَجري على الاسمِ تَقولُ هذه امرأةٌ قَتِيلُ بَني فلانٍ فلا تُؤَنِّثُ لأنَّه جَرى، ومررتُ بقتِيلَتِهم فَتُؤَنِّثُهُ لأنَّه لم يَجْرِ بخلافِ فَعيلٍ

[٩٨/أ] بِمَعنى فاعِلٍ فإنَّهما لا يَستَويان فيه والفَرقُ / بينَهما أنَّ فعيلاً بِمَعنى فاعلٍ [2] أقربُ إلى الفِعلِ [2] من فَعيل بمعنَى مَفعولٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقَد يُشَبَّه به ما هو بِمَعنى فاعلٍ قالَ اللَّهُ تعالى[3]: ﴿ إنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَريبٌ من المُحسِنِينَ ﴾، وقالُوا: مُلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: أمّا[4] قَولُـهُ تَعالى: ﴿ إنَّ رَحمـةَ اللَّهِ قـريبٌ من المُحسِنينَ ﴾ فَهو على نِيَّةِ إضمارِ المَوصوفِ يعني أنَّ رحمَتَه قـريبَةٌ من المُحسِنِينَ أمرٌ ثابتٌ وشيءٌ مَفروغٌ عنه لا أنَّه الآن يَتَجَدَّدُ، وأما[5] مُلحَفَةٌ جديدَةٌ فالتَّذكيرُ فيها إيماءٌ إلى أنَّها يُحدِثُها كأنَّه كساءٌ غيرُ خارجٍ من الكِسائِيَّةِ إلى المَلحَفِيّةِ.

قال جارُ اللّـه: «فصلٌ؛ وتأنيثُ الجَمعِ غيرُ[6] حَقِيقيّ ولذلِكَ اتَّسعَ فيما أُسنِدَ إليه إلحاقُ العَلَامةِ وتَركُها، تَقُول: فَعَلَ الرِّجالُ والمُسلِمَاتُ، والأيام فَعَلَت».

قالَ المُشَرِّحُ: جموعُ التَّكسير كلُّها مُؤَنَّثَةٌ تأنيثَ المُؤَنَّثِ المَجَازِيِّ، فكما تَقُولُ طَلَعَ الشَّمسُ وطَلَعَت الشَّمسُ[7] كذلِكَ[8] تَقُولُ: فَعَلَ الرِّجالُ

---

(١) في (ب) صائبه.
(٢ - ٢) في (أ).
(٣) سورة الأعراف: آية: ٥٦.
(٤) في (ب).
(٥) شرح الأندلسي: ١٩/٣ عن الخوارزمي.
(٦) في (ب) ليس.
(٧) في (أ).
(٨) في (ب) فكذا.

وفَعَلَتِ الرِّجالُ[1] فَتُجيزُ كِلاَ الأمرينِ، وكما تَقُولُ الشَّمسُ طَلَعَتْ قولاً واحداً، كذلِكَ: الرِّجالُ فَعَلَتْ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «أمَّا ضَميرُهُ فتقولُ في الإسنادِ إليهِ: الرِّجالُ فَعَلَت وفَعلوا والمُسلِماتُ فَعَلَتْ وفَعَلْنَ، (٢وكذلِكَ الأيام٢) قالَ[3]:

وإذا العَذارى بالدُّخانِ تَقَنَّعَتْ   واستَعْجَلَت نَصبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ

قالَ المُشَرِّحُ: تأنيثُ[4] الجمعِ على مَرَاتِبَ من حَيثُ أنَّ الجَمعَ جَمعان: جَمعٌ تَلحَقُهُ علامةُ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، نَحو المُسلِمُون والمُسلِماتِ، وجمعٌ لا تَلحَقُهُ إحدى العَلامَتَينِ وهو على ضَربين: مواتٌ وغير مواتٍ، فجمع المَوات إذا أُسنِدَ إلى ضَميرِهِ فَعَلَ فأصلُهُ أن يكونَ بالتَّاءِ، ويجوزُ فيه النُّونُ، وذلِكَ أنَّ هذا الجَمعَ يُوصَفُ بمُفردٍ فيه التَّاءُ، نَحو سيوفٌ باترةٌ، كما يُوصَفُ بجمعِ سَلامَةِ المُؤنَّثِ كقولِكَ: سُيوفٌ باتراتٌ، فهو مُفردٌ مُؤنَّثٌ، (٦وجمعٌ مُؤَنَّثٌ٦)، فاعتُبِرَ فيه كِلتا[7] الجِهَتَينِ، لكِّن المُفرَدَ مُقدَّمٌ على الجَمعِ، فإن سألتَ: نَعم: المُفرَدُ مُقدَّمٌ على الجَمعِ، لَكنَّ الجَمعَ الّذي هو

(١) في (أ).

(٢ - ٢) في (أ).

(٣) البيتُ لسَلمى أو سُلميّ بن ربيعة بن ريان بن عامر، من بني السِّيد من ضبّه شاعر جاهلي من شعراء الحماسة، أورد أبو زيد قصيدته التي منها هذا البيت في النوادر: ١٢١ وأولها:

حلّت تماضر غربة فأحلت   فلجا وأهلك باللوى فالحلت

انظر طرفاً من أخبار الشاعر والقصيدة في شرح الحماسة للمرزوقي: ٥٥٣/٢، واللآلي للبكري: ٢٦٧، وخزانة الأدب: ٤٠٢/٣.

توجيه إعراب البيت وشرحه في إثبات المحصل: ١٠١، والمنخل: ١٢٦، والخوارزمي: ٨٢ وابن يعيش: ١٠٤/٥، والأندلسي: ١٢/٣، وعرائس المحصل: ٢/ وانظر: همع الهوامع: ٦٠/١، والدرر: ٣٥/١.

(٤) في (ب) بالرجال.

(٥) شرح الأندلسي: ٢١/٣ عن الخوارزمي.

(٦-٦) في (ب).

(٧) في (أ) كلا.

صِفَةُ الجَمعِ مقدَّمٌ على المُفرَدِ الَّذي هو صِفَةُ الجَمع، وهذا لأنَّ قَضِيَّةَ الطَبعِ (١أن يكونَ صِفَةُ الجَمعِ جمعاً، وأمَّا أن يكون صفَةُ الجَمعِ مُفرداً فلا. وما يقتضِيهِ الطَّبعُ١) ويَبْتَدِرُ إليهِ مقدَّمٌ على ما لا يَقْتَضِيهِ؟ أجبتُ: المُفرَدُ(٢) كما هو ها هُنا مقدَّمٌ على الجَمعِ وَضعاً، فَمُقَدَّمٌ عليه طَبعاً، وذلِكَ أنَّ صِفَةَ الجَمْعِ متى كانَتْ جَمْعاً اقتَضَتْ انقسامَ الأفرادِ على الأفرادِ، ألا ترى أنَّك إذا قُلتَ الرِّجالُ قائِمُونَ فكلُّ واحدٍ منهم قائِمٌ، وكذلِكَ(٣) إذا قُلتَ النِّساءُ قائِماتٌ فكلُّ واحدةٍ منهُنَّ قائِمةٌ، والجَمعُ ها هنا مُؤَنَّث ومفاريدُهُ مُذَكَّرةٌ، فلا تَنقَسِمُ عليه الصِّفَةُ، فلَزِم أن تكونَ الصِّفَةُ مُؤَنَّثةً مُفرَدَةً. فإن سألتَ: فما تَقُولُ في نحوِ قولِكَ(٤) دُورٌ مُهَدَّمَةٌ؟ أجبتُ: جَمعُ التَّكسيرِ إذا وُصِفَ لا يخلو من أن يكون أفرادُهُ مذكَّرةً أو لا يكونَ، فلئن كانت أفرادُه مذكرة فالأحسنُ فيه الإفرادُ، كقولِكَ سُيوفٌ باتِرَةٌ، وإن لم يَكن أفراده مُذكَّرةً فسيَّان فيه الأمران نحو دُورٌ مُنهَدِمَةٌ ومُنهَدِماتٌ.

تَخمير: إنّما نُزِّلَ(٥) جمعُ التَّكسيرِ تَنزيلَ المُفرَدِ لأنَّه يُجمَـعُ جَمعَ سَلامَة المُؤنَّثِ وذلِكَ نحو أُعطِيَةٌ وأُعطِياتٌ، وبُيُوتٌ وبُيُوتاتٌ، وجَمعُ غيرِ المُؤَنَّثِ مما لَيس فيه عَلامةُ تَذكيرٍ ولا تأنيثٍ على صِنفَين: جَمع تذكيرٍ وجمعِ تأنيثٍ فجمعُ التَّذكير منه إذا أُسند إلى ضَميرِه فعلٌ فأصلُه أن يكونَ بالواوِ ويجوزُ فيه التَّاء اعتباراً للوَصفِ، حيثُ يقولُ: رجالٌ مُكَرمون ومُكَرَمةٌ فَهُـم ذُكور عُقلاء ومُؤنّث مُفرد لكنّ كَونهم ذكوراً عُقَلَاء مقدّمٌ في المَعرِفَةِ على كَونِهِ مؤنَّثاً مُفرَداً وجمعُ التَّأنيثِ حكمُهُ حكمُ ما فيهِ التَّاءِ، فالّذي فيه علامةُ تَذكيرٍ فالفعلُ إذا أُسند إلى ضَميرِهِ فبالواوِ ولَئلاَّ يُضافَ إلى اسمٍ عَلاَمَتَيْ

(١ - ١) في (ب).

(٢) في (أ) المفرد ها هنا كما هو..

(٣) في (ب).

(٤) في (أ).

(٥) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/٢١ شرح هذه الفقرة.

تَذكيرٍ وتأنيثٍ، والَّذي فيه علامَةُ تأنيثٍ فعنـدَ إسنادِ الفِعـلِ إلى ضَميرِهِ النّون ويَجوزُ فيه التَّاءُ من حَيث أن جَمعَ المَواتِ قد دَخَلَ على جَمعِ سَلامَةِ المُؤنَّث فَيَدخُلُ عَلَيهِ جمعُ السَّلامَةِ فعلى حَسبِ هذا التَّقدير، تَقولُ الأيَّامُ مَضَت ثم مَضَينَ، والدُّورُ منهَدِمَةٌ ومُنهَدِماتٌ والمسلماتُ فَعَلَت ثم فَعَلنَ، والرِّجالُ فَعَلَت ثم فَعَلُوا، والمسلمون فَعَلُوا فخُذه تَقريراً مَذهَبيّاً. استَعجلتُهُ طَلَبتُ عَجَلَتَه، مَلَّ الخُبزَ إذا خَبَزَهُ في المَلَّةِ يَصِفُ زمانَ جَدْبٍ.

[٩٨/ب] قالَ جارُ اللَّهِ: «وعن أبي عُثمان المازني: العربُ تَقولُ: / الأجذاعُ انكَسَرَت لأدنى العَدَدِ، والجُذوعُ انكَسَرت، ويقالُ: لخَمسٍ خَلونَ، ولخَمس عَشرةَ خَلَت وما ذاكَ بضربَةِ لازِبٍ.

قالَ المُشَرِّحُ: هذه النُّون في الأصلِ كما ذَكرنا لِجَمع سَلامَةِ المُؤنَّثِ وهو جَمعُ قِلَّةٍ وجمعُ القِلَّةِ يُناسبُ جَمعَ القِلَّةِ، ولذلكَ قالوا: مُمَيِّز العَشَرَةِ فما دُونها حَقُّه أن يكون جَمعَ قِلَّةٍ، والتَّاءُ كالكِنايَة عن المواتِ، وهو في الغالِبِ جَمعُ كَثرَةٍ.

وسَمِعتُ بعضَ الأُدباءِ اليَابِسَة(١): [يقول] هذا مثلُ قولِهم: جمعُ القِلَّةِ يعامَلُ معامَلَةَ (٢النِّساء وجَمعُ الكثرة يُعامَل مُعامَلَة٢) (٣امرأةٍ واحِدَةٍ والأصلُ في هذا البابِ قولهم: لِخمسٍ خَلَون؛ لأنَّهُنَّ لَيالٍ، وخَمس عَشرة خَلَتْ، لأنَّها لَيلة٣).

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ ونحو النَّخل والتَّمر مما بَينَهُ وبينَ واحِدِهِ التَّاء يُذَكَّر ويُؤنَّثُ قالَ اللَّه تعالى(٤) ﴿ كأنَّهم أعجازُ نَخلٍ خاوِيَة ﴾ وقالَ(٥): ﴿ مُنْقَعِرْ ﴾».

---

(١) في (ب) البناكتية.
(٢ - ٢) في (ب).
(٣ - ٣) في (أ).
(٤) سورة الحاقة: آية: ٧.
(٥) سورة القمر: آية: ٢٠.

قالَ المُشَرِّحُ: وهذا لأنَّه جَمعٌ من وَجهٍ فَردٌ من وَجهٍ، أمَّا أنَّه جَمعٌ من وجهٍ فلأنَّه يجوزُ إطلاقُهُ على الجِنسِ الأوّل[1]، [2]وأمّا أنَّه فَردٌ من وَجهٍ فلأنَّه يَجوزُ إطلاقُهُ على الجنسِ الثّاني[2].

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومُؤنَّث هذا البابِ لا يكونُ له مُذَكَّرٌ من لَفظِهِ لالتِباسِ الواحِدِ بالجَمعِ. قالَ يُونُس: وإذا أرادوا ذلِكَ قالوا: هَذِهِ شاه ذَكَرٌ وحَمامَةٌ ذَكَرٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: فيه تَنبيهٌ على أنَّ ما فيه التَّاءُ ها هُنا فهو المُؤنَّثُ، وإذا عَنيتَ المُذَكَّرَ فلا بُدَّ من قَرينَةٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: فَصلٌ؛ والأبنِيَةُ التي تَلحَقُها ألِفُ التَّأنيثِ المَقْصُورَةُ على ضَربَين: مُختَصَّةٌ بها ومُشتَرَكَةٌ فمن المُختَصّ فعلى، وهي تَجيءُ على ضَربين: اسماً وصِفَةً فالاسمُ على ضَربين: غيرُ مَصدَرٍ كالبُهمى والحُمَّى والرُّؤيا وحَزوي ومَصدَرٌ كالبُشرى والرُّجعى».

قالَ المشرِّحُ: [3]الدّليل على أنَّ ألفَ فُعلى لَيست إلحاقيّة أنَّـه لَيس في كلامِهِم فِعلَالٌ في غَيرِ المُضاعفِ نحو زِلزَالٌ وقِلقَالٌ. وأمَّا ما يَحكِيه[4] البَغدادِيُّون في قَولِهِم خِزعال فليس عند أصحابنا بِثَبتٍ إنما يَجعلُونَه على فَعلَلٍ نحو خَزْعَلٍ، ويَجعلُون الألفَ لإشباعِ الفَتحَة كقولِهِ[5]:

وأنت من الغَـوائِـلِ حينَ تَـرمى ... ومـن ذَمِّ الـرِّجـالِ بـمُـنـتَـزاحِ

وإذا لم يَكُن في الأُصولِ فِعلال تَعَذَّرَ الإلحاق[3]. «مُختَصَّةٌ بِها» أي بألِفِ التَّأنيثِ.

---

(١) في (أ) الثاني.

(٢-٢) في (ب).

(٣-٣) في (أ).

(٤) هذه من عبارات أبي علي الفارسي.

(٥) البيت لإبراهيم بن هرمة، ديوانه: ٨٧، وهو إبراهيم بن علي بن سلمة من قيس عيلان من =

قالَ جارُ اللَّهِ: «والصِّفةُ نحو خُنثَى وجُلَّى ورُبَّى».

قالَ المُشرِّحُ: الرُبَّى: من الشاءِ كالعائذِ في النُّوق[1]، والنُّفساءِ في النِّساءِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومنها فَعَلَى وهي على ضَربين: اسمٍ[2] كأجَلَى ودَقَرَى وبَرَدَى، وصِفَةٍ كَجَمَزَى وَكَبَشَكَى ومَرَطَى.

وكذلك أُدَمَى اسمُ مَوضِعٍ[3] قالَ جَريرُ[4]:

يَسبِقنَ بـالأُدَمَـى فِـراخَ تَنُـوفَـةٍ زُغباً جَـآجِئُهُنَّ حُمُـر الحَـوْصَـلِ

قالَ ابنُ خالَوَيهِ[5]: ولَيس في كلامِ العَرَبِ فُعَلَى إلَّا هذه الثَّلاثَةِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: ومن المُشتَرَكَةِ فَعْلَى التي ألفُها للتَّأنيثِ أربعةُ أضرُبٍ: اسمُ عَينٍ كَسلْمَى، ورَضْوى، وعَوَّى، واسمُ معنىً كالدَّعوَى والرَّعوَى، والنَّجوَى واللَّومَى، ووصفٌ مفردٌ كـالضَّمَّى والعَطشَى والسَّكـرَى، وجمعٌ كالجَرحَى والأسرَى.

= مخضرمي الدّولتين، وهو آخر من يحتج بشعره مولده سنة ٧٠ هـ، ووفاته في خلافة الرشيد انظر نبذاً من أخباره في الشعر والشعراء: ١٧٥، وطبقات الشعراء لابن المعتز: ٢٠ والبيت في الخصائص: ٣١٦/٢، ١٢١/٣، والمحتسب: ١٦٦/١، ٣٤٠/٢ وأمالي ابن الشجري: ١٢٢/١، ٢٢١، ١٥٨/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٣٢.

(١) في (أ) من.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) معجم ما استعجم: ١٢٧/١، ومعجم البلدان: ١٢٦/١.

(٤) البيت في ديوانه: ٩٣٩، من قصيدة أولها:

لـمن الـديـار كـأنـهـا لم تـحـلل بين الـكنـاس وبـين طـلح الأعـزل

ورواية الديوان: جواجبهن. وفي (ب) جناجنهن، والجآجىء: جمع جؤجؤ وهي عظام صدر الطائر. التهذيب للأزهري: ٢٣٨/١١.

(٥) لم أجد هذا النص في كتاب «ليس في كلام العرب» لابن خالويه. وقد نقله الأندلسي في شرحه: ٢٥/٣ عن الخوارزمي.

قالَ المُشَرِّحُ: سَلمى من أسماء النِّساء، وفي بيتِ (الحماسةِ)(١):

.... سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ

من أسماءِ الرِّجالِ وأحدُ جَبَلَي طَيِّءٍ. رَضوَى: جبلٌ بالمدينَةِ(٢). عَوَّى: نَجمُ الرَّعوَى مِثلُ التَّقوى من ارعَيَيْتُ عَليه أي اتَّقيتُ، اللَّومَى بمعنى المَلامَةِ.

قالَ المُشَرِّحُ: (٣البَيداء: فَعلاء من بادَ يَبيدُ ألا تَرى إلى قَولهم: مَهلَكَةٌ فالياءُ عينُ الفعلِ، ولا يجوزُ أن يكونَ فَيعالاً من بَدَأ يَبدَأ حتَّى كأنَّه قيلَ يَبدَأ ثم قُلِبَت الواوُ همزةً لأمرين أحدُهُما: أنَّ المَعنى لا يُساعِدُ على اشتِقاقِهِ من بَدَأ، مساعدة على أخذِهِ من بادَ يَبيدُ، والثَّاني: ـ وهو القاطِعُ أنَّهم لم يَصرفُوه، ولو كانت الهَمزةُ مُنقَلِبَةً عن لامِ الفعلِ لَوَجَبَ أن يُصرَفَ٣) واحدُ الطَّرفاءِ طَرفَةٌ، وواحد القَصباء قَصبَةٌ، وواحدُ الحَلفا حَلْفَةٌ مُخالفَةً لأختَيها نَقَلَه ابن السَّراجِ عن المُبَرِّدِ عن أبي عُثمان عن الأصمَعِي(٤)، وقالَ أبو زَيدٍ: واحدُ الحَلفاء حَلفه مثل قَصبةٌ وطَرْفَةٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «والأشياءُ».

قالَ المُشَرِّحُ: اختلفوا في لَفظَةِ أشياءَ فقالَ بعضُ الكُوفيِّة وَزْنُها أفعال، وذَهَبَ الباقون منهم وهم الأكثرون إلى أنَّ وَزْنَها أفعلاء، وعَليه أبو الحَسَنِ

---

(١) البيت بتمامه:

أحقاً بني أبناء سلمى بن جندل تهددكم إيّاي وسط المجالس

والبيت للأسود بن يعفر، ديوانه ٤٢ وهو من شواهد الكتاب: ٤٦٨/١، وانظر: شرح أبياته لابن السيرافي: ٧٨/٢، وشرحها للكوفي: ٢٣١، والخزانة: ١٩٣/١ وانظر قصة القصيدة التي منها البيت في الأغاني: ٢٤/١٣، وفرحة الأديب: ٥٣، ٥٤.

(٢) معجم ما استعجم ٦٥٥/٢ ومعجم البلدان: ٢٣٨/٣.

(٣-٣) في (أ).

(٤) الصحاح: ١٣٤٧/٤ (خلف).

الأخفشُ من البَصريّين، وقالت البَصريّة وَزنُها أفعاءُ والأصلُ فَعَلاء[1].

واحتجَّ[2] بعضُ الكُوفيَّةِ بأنَّ فَعلاء في الصَّحيحِ وإن كانَ لا يُكَسَّرَ على أفعالٍ لكنَّه في المُعتَلِّ يُكَسَّرَ عليه، بدَليلِ بَيتٍ وأبياتٍ، وسَيْفٍ وأسيَافٍ، وقَوْمٍ وأقوامٍ ويَوم وأيّامٍ على أنَّهم قالوا في الصَّحيحِ فَرخٌ وأفراخٌ، وزَندٌ وأزنادٌ وأنفٌ وآنافٌ. واحتجَّ الباقون من الكُوفيَّة والأخفش بأنَّ «أشياء» لَيست بأفعالٍ ولا أفعاء، ويمكنُ أن تكونَ أفعِلاءَ فتُحمَلُ عليها أمَّا أنَّها لَيست بأفعالٍ فلامتناعِها عن التَّصرُّفِ ألا تَرى أنَّ أسماءَ وأبناءَ جَمْعَي اسمٍ وابنٍ يَتَصرَّفَان وأمَّا أنَّها ليست بأفعاء فلأنَّها لو كانت لكانت مفردة، وأنّها غيرُ مُفرَدَةٍ، إذ لو كانَت مُفرَدَةً لما أُضيف إليها عَدَدُ القِلّةِ في قَولِهم: ثلاثةُ أشياءٍ، وعشرةُ أشياءٍ، ومن ثَمَّ لم يَجُز ثلاثةُ ثَوبٍ، وعَشَرَةُ دِرهَمٍ، وأمَّا أنّه يمكنُ حَملُها على أفعِلاء فلأن فَيعلاء يُكسر عليها تَقولُ بيّن وأبيناء ولَيّن وأليناءَ إلاّ أنَّهم استثقلُوا اجتماعَ الهمزتَين لا سيّما في الجَمع فَحَذَفُوا الهمزَةَ التي هي اللامُ طَلَباً للتَّخفيفِ، وأمَّا الألفُ فلأنّه حاجِزٌ غيرُ حَصينٍ ولأنَّه من جنسِ الهَمزَةِ.

حُجَّةُ البَصريَّة أنَّها لَيستَ بأفعالٍ ولا أفعِلاء ومُمكن أن تكونَ أفعاءَ فتُحَملُ عليها، أمَّا أنَّها لَيست بأفعالٍ فلِما تَقَدَّمَ ذكرهُ من امتناعها من الصَّرف، وأمّا أنَّها ليست بأفعلاء فلأنّها على بنائِها تُصَغَّرُ. قالَ أبو عُثمان المازِنيّ سألتُ: الأخفشَ عن تَصغير أشياءَ فقالَ أُشيَّاء، قالَ المازِنيُّ: فقلت يَجِبُ على قولِكَ: أنّه أفعلاء أن تُرَدَّ إلى الواحِدِ وتُصَغَّرُ ثم تَجمَعُهُ! فانقَطَعَ الأخفشُ ولأنّها تكسّرُ على أشاوِيّ. والّذي يقطعُ الشَّغَبَ قَولهم في جَمعِها أشياواتٍ كصحراواتٍ وأمّا أنَّه يُمكِنُ أن يكونَ أفعا فلأنَّه غيرُ مُستَحيلٍ أن

---

(١) انظر المسألة في الإنصاف: ٨١٢ ـ ٨٢٠ المسألة رقم: (١١٨)، وائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: المسألة رقم: (٩١) من قسم الأسماء.

(٢) في (ب) احتج.

يكونَ أصلُها أشياءَ، ثم تَقَدّم لامُ الكَلِمَةِ على فائِها كما قُدِّمت في قِسِيّ.
قوله: بأنه أُضيف إليها عدَدُ القِلّة، ولو كانَت أشياءَ مفردةً لما أُضيفَ إليها عَدَد القِلّة؟ قلنا: إذا كانت غير مفرَدَةٍ من حيثُ المَعنى فإنَّه يجوزُ إضافَتُهُ إليها كما في قولِكَ: ثلاثَةُ قَومٍ وتِسعَةُ رَهطٍ. فإن سألت: لو كانت أشياءُ مفردةً لما جازَ ثلاثَةُ أشياءَ بل ثلاثُ أشياءَ، كما لا يجوزُ ثلاثةُ طرفاء بل ثلاثُ طرفاء؟ أجبتُ: فرقاً بينَ أشياءَ وطرفاء وذلك أنَّ طرفاءَ كما يُطلَقُ على الكَثيرِ يُطلَق على القَليلِ أيضاً، فقولُنا ثلاثُ طرفاء بِمَنزِلَة ثلاثُ طَرفاواتٍ بخلافِ أشياءَ ذاتِها لا تَقَعُ على المُفرَدِ.

قالَ جارُ اللّهِ: «ومصدَرٌ كالسّرّاء والضَّرّاء والنَّعماء والبأساء[1]، والصّفَةُ على ضَربَين: ما هو تأنيثُ أفعلَ، وما لَيسَ كذلِكَ، فالأول نحو سَوداء وبَيضاء
[٩٩/أ] والثّاني: نحو امرأةٍ حسناء وديمةٍ هَطلاء / وحُلّة شَوكاءُ والعرب العرباء. ونحو رُحضَاء ونُفساء وسِيراء وسابياء وكبرياء وعَاشُوراء وبُراكاء، وعَقْرَباء وخُنفُساء وأصدقاء وكُرَمَاءَ وزِمكاءَ.

قالَ المُشرِّحُ: حُلَّةٌ[2] شَوكاءُ: خَشنة المَسّ لأنَّها حَدِيدٌ، الرُّحضَاء عَرَقُ المَحموم، واشتقاقُها من الرَّحضِ وهو الكَسَلُ، والسِّيَرَاءُ: بُردٌ فيه خُطُوطٌ صُفرٌ البُركاءُ[3] [4]من سارَ البُركاء[4]: الثَّباتُ في الحَربِ والجِدُّ، وأصلُها من البُروكِ قالَ[5]:

(١) بعد قوله: والبأساء في نسخة (ب): قال المشرح: والصّفة وهو سهو من الناسخ.
(٢) في (ب).
(٣) في (ب).
(٤ - ٤) في (أ).
(٥) البيت لبشر بن أبي خازم أبو نوفل الأسدي شاعر جاهلي وفارس مشهور الذكر قتل في إحدى غاراته. انظر: الشعر والشعراء: ١/٢٧٠، ومعجم الشعراء: ٢٢٢، والخزانة: ٢/٢٦٢ والبيت في ديوانه: ٧٩، والنقائض: ٤٢٣ وابن يعيش: ٤/٥٠، والأندلسي: ٣/٢٨، والخزانة: ٣/٣٥٩.

ولا يُنجي من الغَمَرَاتِ إلَّا بُرَاكاءُ القِتالِ أو الفِرارُ

وكذلكَ البروكاء بالفتح: عقرباءُ موضعٌ[1] خُنفُسا: بِضَمِّ الخَاءِ والفاءِ. الزِّمِكاءُ بالكسرتين وتشديد الكافِ والمَدّ ذَنَبُ الطَّائِرِ فإن سألتَ: لِمَ لَمْ يَقتَنع [٢-الشَّيخُ بمجرَّدِ-٢] الواوِ العاطِفَةِ في قولِهِ: ونحو رُحَضَاء بل وَسَّطَ بينَ المعطوف والواوِ[3] نحو أجبتُ: لأنَّ المعطوفَ أسماءٌ[4]، والمعطوفَ عليه صفاتٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأمَّا فُعْلَاء وفِعْلَاء كعِلباء وحِرباء وسِيساء وحُوّاء ومُزّاء وقُوباء فألفُها للإلحاقِ.

قالَ المُشَرِّحُ: العلباءُ: عَصَبُ العُنقُ: وهما علباوانِ بَينَهُما مَنبتُ العَرق الحِرباء: هو الَّذي يَستَقبلُ الشَّمسَ، ويدورُ معها كيفَ دَارتْ، ويَتَلَّونُ ألواناً لِحرّ الشَّمسِ، وهو ذَكَرُ أمِّ حَنين والأُنثى حَرباه. السِّيساءُ مُعظم[5] فقار الظَّهر، وقالَ أبو عَمرو: السِيسَاءُ من الفَرَس الحارِك، ومن الحِمارِ الظَّهر. الحَوَّاء: نبتٌ يُشبه لَونَ الذِّئب: الواحِدَةُ حَوَّاة: المِزَّاء: شَربٌ من الأشرِبَةِ قالَ الأخطلُ[6]:

بِئس الصُّحاةُ وبِئسَ الشَّربُ شِربُهُمُ إذا جَرى فِيهُمُ المِزَّاءُ والسُّكُرُ

القُوباءُ: داءٌ معروفٌ. يَتَقَشَّرُ ويَتَّسِعُ ويُعالَجُ بالرّيقِ قالَ[7]:

---

(١) لا يزال يعرف بهذه التّسمية حتى اليوم، وعقرباء شمال مدينة الرياض على الخّط المتجه إلى منطقة سدير.

(٢-٢) صححت في هامش نسخة (أ) ولم تظهر في الصورة.

(٣) في (ب) والمعطوف عليه والواو.

(٤) في (ب) اسماً.

(٥) الصحاح (سيس) وانظر شرح الأندلسي: ٢٨/٣.

(٦) انظر البيت في الصحاح: ٨٩٣/٢ مزز، وشرح الأندلسي: ٢٨/٣.

(٧) هو ابن قنان الراجز، وهما من شواهد الجمل للزجاجي، ولم ينسبها أحد من شراح أبيات الجمل إلّا اللّبلي فإنه قال في وشي الحلل: ٤٨، لا أعرف قائل هذين البيتين، ولا أعلم من =

يـا عَـجبـاً لـهـذه الفَـليقَـة هـل تَغلِبنَّ القُـوبـاء الرِّيقَـة

وهي مؤنثةٌ لا تَنصَرفُ وجَمعها قُوبٌ، وقد تُسَكَّنُ مِنهما[1] الواوُ استثقالاً للحَرَكَةِ، على الواوِ، فإن سَكَّنتها ذَكَّرتَ وصَرفتَ. ابنُ السِّكِّيتِ: لَيسَ في كَلام العَرَبِ فُعْلاء مضمومةَ الفاءِ ساكنةَ العَين ممدودةً إلا حَرفان: الخُشَّاء وهو العَظْم النَّاتِىءُ وَرَاءَ الأُذُنِ والقُوبَاء، والأصلُ فيهما تَحريكُ[2] العَين. خُشَيئا وقُوباء[3] الجَوهَري: والمُزَّاءُ عِندي مِثلُها.

تخمير: ما ذكرنا لا تَخلو همزتُها من أن تكونَ للتأنيثِ أو للإلحاقِ أو مُنقَلِبةً. ولا يجوزُ أن تكونَ للإلحاقِ لأنّه ليس في الأصولِ شيءٌ على وَزنِهِ فيكونُ هذا مُلحقاً بِهِ. ولا يجوزُ أن تكونَ مُنقَلِبةً لأنَّ الانقلابَ لا يَخلو من أن يكونَ في نفسِ الحرفِ أو من حُروفِ الانقلابِ، فلا يَجوزُ أن يكونَ من نفسِ الحَرفِ لأنَّ الياءَ والواوَ لا يكونان أصلاً فيما كانَ على أربعةِ أحرُفٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ مُنقَلِباً من حرفِ الإلحاقِ لأنَّه[4] لَيسَ في الأصولِ شيءٌ يكونُ هذا مُلحقاً بِهِ، فإذا بَطَلَ هذا ثَبَتَ أنَّها للتَّأنيثِ وكذلِكَ القولُ فيمن قَصَرَ فقالَ: زَكَرِيّا ونَظيرُ القَصرِ والمَدِّ في هذا قولُهُم: الهَيجاء والهَيجا. هذه كلُّها ألفاظُ الشَّيخ أبي علي الفارسيّ[5] ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ.

= نسبهما إلا إنساً يعرف بابن عطايا فإنّه قال في مجموعٍ له على الأبيات [أبيات الجمل، وابن عطايا هذا من شراح أبيات الجمل] إنهما لابن قُفَّان الراجز، قاله عن ابن السكيت. وانظرهما: في شرح أبيات الجمل لابن سيدة: ٤٥، وشرحها لابن السيد (الحلل) ٢٢٥، وشرحها لابن هشام اللخمي: (الفصول والجمل..): ١٥٩ وانظر: المنصف: ٣/٦١ والتصريح: ٢/١٨١، وشرح شواهد الشافية: ٣٩٩.

(١) في (ب).

(٢) في (ب).

(٣) انظر ليس في كلام العرب لابن خالويه: ٨٣، والصحاح: (حشش) ص ١٠٠٤.

(٤) انظر النّص في شرح الأندلسي: ٣/٢٩ نقلاً عن الخوارزمي.

(٥) النص في تكملة الإيضاح.

[/ بابُ التَّصغيرِ] [٩٩/ب]

قالَ جارُ اللَّهِ: «ومن أصناف الاسم المُصَغَّرُ الاسمُ المُتَمَكِّنُ إذا صَغَّرتَهُ ضُمَّ صدرُهُ وفُتِحَ ثانيه وأُلحق ياءً ثالثةً ساكِنةً».

قالَ المُشَرِّحُ: ضُمَّ[(١)] أوَّلُ المُصَـغَّـرِ لأنَّ الضَّمَّ من انضمام الشَّفَتَين، وإذا انضمَّتِ الشَّفَتَانِ صَغُرَ[(٢)] المَخرَجُ، فَجَعَلوا الحَرَكَةَ الصُّغرى لأوَّلِ المُصَغَّرِ لِتُشاكِلَ مَعناهُ. قالَ النَّحويُّونَ: المُصَغَّرُ يَتَضَمَّنُ المُكَبَّرَ ويَدُلُّ عَلَيهِ فأَشبَهَ فِعلَ ما لَم يُسَمَّ فاعِله، حيثُ يَدُلُّ على الفاعِلِ، ويَشهَدُ لذلكَ قَولُهُم: في تصغيرِ بَيتٍ ومَيتٍ بضمِّ أوَّلِهِ وكَسرِهِ وكذلكَ القولُ في تَصغِيرِ شَيءٍ وشَيخٍ وغَيرِ وأشباهِهَا، وهَكذا يقالُ في شُدَّ الحَبلُ ـ بالضَّمِّ[(٣)] والكَسرِ ـ وقُرِئَ ﴿ولَو رِدُّوا لَعَادُوا﴾[(٤)] على الوَجهَينِ، وإنَّما لم يَنكَسِر ثانِيهِ كما في فِعلِ ما لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ لأنَّه لو كُسِرَ لأوهَمَ وزنَ فُعِلٍ وليسَ في الأسماءِ وَزنٌ على وَزنِ فُعِلَ إلَّا دُئِل، ومَن كان[(٥)] يُؤمِنُ باللهِ واليومِ الآخِرِ فـلا يَقِفَنَّ مواضِـعَ

---

(١) النص في شرح الأندلسي: ٣/٣٠ نقلاً عن الخوارزمي.

(٢) في (ب) صغر أول المخرج، وكلمة (أول) معلقة بين السطرتين ولم يوضع عليها علامة تصحيح.

(٣) في (ب).

(٤) سورة الأنعام: آية: ٢٨.

(٥) النص في شرح الأندلسي: ٣/٣٠ نقلاً عن الخوارزمي.

التُّهَم[1]، وإنّما زِيدَ حرفٌ ثالثٌ لئَلّا يَشتَبهَ بفَعِلٍ الذي هو من أَبنِيَةِ المُبالَغَةِ. فإن[2] سألتَ: فلمَ كان ذلكَ الحرفُ الثَّالثُ هو الياء؟ أجبتُ: لأنَّ الحَرفَ الثالثَ في فِعلٍ ما لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ يَنقَلِبُ ياءً إذا كانَ حَرفَ عِلَّةٍ، كقولكَ: رَمى وعَزى إذا كانَ الفِعلُ زائداً على ثَلاثَةِ أَحرُفٍ، فإنَّه يَنكَسِرُ فيه الثَّالثُ، وها هُنا لَم يُمكِن[3] الكَسرُ لأنَّ آخِرَ الكَلِمَةِ مما يَجري عَليهِ الإعرابُ فأُقحِمَ فيه الياءُ، ومن ثَمَّ قَلَبَتْ هُذَيلُ الأَلِفَ الواقِعَةَ في آخرِ الاسمِ إذا أُضِيفَ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ لَمَّا لَم يقدِّرُوا عَليه الكَسرَ.

[١٠٠/أ] قالَ جارُ اللَّهِ: / «ولم يتجاوَزوا ثلاثة أمثِلةٍ: فُعيلٌ، وفُعَيعِلٌ وفُعَيعِيلٌ كفُلَيسٍ ودُرَيهم وَدُنَينيرٍ».

قالَ المشرِّحُ: لمَّا كانت[4] الأسماء ثلاثةً ثلاثيَّةً ورُباعيَّةً وخُماسِيَّةً أخرجوا لَها في التَّصغير ثلاثة أمثِلةٍ: ليَقَعَ تَصغيرُ كلٍّ منها على ما يُناسِبُهُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وما خالَفَهُنَّ فَلِعِلَّةٍ وذلِكَ ثلاثةُ أشياء[5]: مُحَقَّرُ أفعالٍ كأجمالٍ وما في آخِرِهِ ألفُ تأنيثٍ كحُبَيلَى وحُمَيراء، أو ألفٌ ونُونٌ مُضارِعَتَان كَسُكَيْرانٍ».

قالَ المُشرِّحُ: أمَّا تَحقيرُ أفعالٍ فلأنَّ قَضِيَّةَ الدَّليلِ أنْ لا يُصَغَّرَ الجَمعُ، إذ الجَمعُ مُؤخَّرٌ عن التَّصغير بدَليل شُويعرون ومُسيجدات، وتَصغيرُه يَقتَضي تَقديمَ الجمعِ فلا يجُوزُ إلَّا أنَّه أجيز[6] فيما نحن بِصَدَدِهِ لكونِهِ جَمعاً[7] بمنزِلَةِ الفَردِ ولذلِكَ يَجوزُ جَمعُهُ مرةً ثانيةً جمعَ الكَثرَةِ فيُحافَظُ على صِيغَتِهِ

(١) لعله يقصد من هذا الإنكار لهذا التعليل. انظر شرح الأندلسي.
(٢) شرح الأندلسي: ٣٠/٣ نقلاً عن الخوارزمي.
(٣) في (أ) يكن.
(٤) شرح الأندلسي: ٣١/٣ نقلاً عن الخوارزمي.
(٥) شرح الأندلسي: ٣٢/٣ نقلاً عن التخمير.
(٦) في (أ) إلا أنه فيما نحن بصدده أجيز..
(٧) في (ب) جمعاً هو بمنزلة.

محافَظَتَه على المَعذرة. وفي (حاشية المُفَصَّل)[1] الفَرقُ بينَ أُحَيْمال وجُميلات أنَّ أُحَيْمالاً تَصغيرٌ للجَمع . . وجُميلات تصغيرُ الدّواب، ومنهُ كلامُ عِيسى بن عُمر: ما كانَ أُثياباً من أُسيفاطٍ. وأمَّا ما في آخِره ألفُ تأنيثٍ، فلأنَّه بمنزلَةِ كَلِمَتين، فَمتى غَيَّرتَ الأُولى للتَّصغير فالثَّانيةُ عن التَّصغير تُصانُ وكذلِكَ ما في آخِرهِ ألفٌ ونُونٌ مُضارعَتَان، لأنَّه بمنزلَةِ كَلِمتين ألا تَرى أنَّ حرفَي المُضارعَةَ بانفرادِهِما يَدُلّان على التَّذكير، كما أنَّ ألفَي التَّأنيث يَدُلانِ عَلَيه.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولا يُصَغَّر إلا الثُّلاثِيُّ والرُّباعي، وأمَّا الخُماسِيُّ فتَصغِيرُهُ مُستَكْرَهٌ كتَكسيرِهِ فإنْ صُغِّرَ قيلَ في فَرَزدَقٍ: فُريزد، وفي جَحمَرِش جُحَيمر، ومنهم من يَقولُ: فُريزِق وجُحَيرش بحذف الميم لأنَّها من الزَّوائِدِ، والدَّالُ لِشَبَهِها بما هو منها وهو التَّاءُ. وَالأَوَّلُ الوَجهُ قالَ سيبويه: لأنَّه لا يَزالُ في سُهولَة حتَّى يَبلُغ الخامِسَ ثم يَرتَدِعُ وإنَّما حُذِفَ الَّذي ارتَدَعَ عِندَهُ».

قالَ المُشَرِّحُ: وجهُ[2] الرِّواية الثَّانية أنَّ حذفَ الدَّالِ والميم أخفى لِوُقوعِهِ في الطَيِّ، فإن سألت في هذه الرّوايةِ كما تُسقِطُ الحَرفَ يَتَّصِلُ بغير[3] جارِهِ فتكونُ الرِّوايةُ الأُولى أولى أجبتُ: ما ذَكرتَ من الدَّليلِ إن دَلَّ على أنَّ الرِّوايَةَ الأُولى أولى، فها هُنا ما يَدُلُّ على القلبِ والعَكس، وذلِكَ أنّه لا يَسقُطُ في هذه الرِّواية إلاَّ ما هو من حُروف الزِّيادَةِ أو ما هُو شَبيهٌ بحرفٍ من حُروف الزِّيادَةِ، وفي هذه الحُروف إيماءٌ إلى أنَّك لو قُلتَ في تَصغير سَفرجلٍ: سُفَيرل، أو سُفَيجلٍ لم يَجُز. وقولُ سِيبيويهِ أولى لأنَّ آخرَ الاسم أوهـنُ شَيءٍ في الكَلِمَةِ وأضعَفُهُ. ومن ثمَّ كَمُنَ[4] في أواخِرِ الاسمِ الحَذفُ،

---

(١) لم أجد النص في نسخة ليدن من حاشية المفصّل.

(٢) شرح الأندلسي: ٣/٣٥ عن الخوارزمي.

(٣) في (أ) بغيره.

(٤) في (ب) ومن ثم لم يجز في غير أواخر الكلم الحذف.

وكفاكَ ـ في هذا البابِ ـ التَّرخيمُ حُجَّةً.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وقالَ الأخفشُ وسمعتُ من يقولُ: سُفيرجل مُتَحركاً، والتَّصغير والتَّكسيرُ من وادٍ واحدٍ».

قالَ المُشرِّحُ: قالَ الأخفشُ: الذي[1] يَدُلُّ على أنَّ التَّصغيرَ والتَّكسيرَ من وادٍ واحدٍ أنَّك لو كَسَّرتَ نحوَ سَفرجَلٍ لقُلتَ: سَفارِجٍ، وأمَّا سفاريجٌ فعلى التعويض ونظيرُها سُفيرج وسُفيريج. ولأنَّ حرفَ التَّكسيرِ فيه يَقَعُ ثالثاً. وقولُ الشَّيخِ ـ رَحِمهُ اللَّهُ[2] ـ التَّصغيرُ والتَّكسيرُ من وادٍ واحدٍ ردٌّ لما سَمِعَهُ الأخفشُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وكلُّ اسمٍ على حَرفين فإنَّ التَّحقير يَرُدُّهُ إلى أصلِهِ حتَّى يَصيرَ إلى مثالِ فُعَيلٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: وذلك لِيَصيرَ الاسمُ على وزنٍ من أوزانِ التَّحقيرِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وهو على ثَلاثةِ أضرُبٍ: ما حُذِفَ فاؤُه أو عَينُهُ أو لامُهُ تقولُ في عِدَةٍ وشِيَةٍ وكُلْ وخُذْ . اسمين ـ: وُعَيْدةٌ ووشَيَّةٌ وأُكَيلٌ وأُخَيذٌ. وفي مُذ وسَل ـ اسمين ـ وسَه: مُنيذٌ وسُؤيلٌ وَسُتَيْهةٌ، وفي دَم وشَفَةٍ وحِرٍ وفُلٍ وفَمٍ: دُمَيٌّ، وشُفيهةٌ وحُريحٌ، وفُلينٌ، وفُويهٌ».

---

(١) شرح الأندلسي: ٣٤/٣ نقلاً عن الخوارزمي. وزاد: قال في الحواشي: مشابهة التصغير التكسير أنّ حرف التكسير يقع ثالثاً كياء التصغير. قال ابن جنى: سألت أبا علي عن ردّ سيبويه كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير نحو قولهم: سريحيـن كقولك سراحين، ولا تقول عثيمين، لأنك لا تقول عثاميـن، فقال إنما حمل التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد فاعتد ما يعرض فيه الاعتداد بمعناه، والمحقر هو المكبر والتحقير فيه جار مجرى الصّفة فكأنه لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الأفراد، وإنما حمل التحقير على التكسير دون العكس لأن التغيير في التكسير أقوى تأثيراً. .

(٢) جملة الدعاء في (ب).

قالَ المُشَرِّحُ: الهَمزَةُ في أُكيلٍ: هيَ الأصليَّةُ لا الوَصليَّةُ، لأنَّها لَمَّا تَحَرَّكت لم تَحتَج إلى هَمزَةِ الوَصلِ. الحِرُ: مُخَفَّفٌ أصلُه حِرحٌ بدَليلِ أنَّ جَمعَه أحراحٌ.

ابنُ السَرّاجِ: فلانٌ كِنايةٌ عن اسمٍ سُمِيَّ به[1] المُحَدَّثُ عَنه خاصٌّ غالِبٌ، ويُقالُ في النِّداءِ: يا فُلُ فتَحذفُ منه الألفُ والنُّون لِغَيرِ تَرخيمٍ، ولَو كانَ تَرخيماً لقالوا يا فُلا / ورُبَّما جاءَ ذلِكَ في غيرِ النِّداءِ ضَرورةً وقالَ أبو النَّجمِ[2]: [١٠٠/ب]

في لَجَّةٍ أمسِك فُلاناً عن فُلِ

قالَ الجوهَري[3]: ومَعناه: أمسِكْ فُلاناً عن فُلانٍ.

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ؛ وما بَقي منه بَعدَ الحَذفِ ما يكونُ به على مِثالٍ

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) البيت من أبيات أولها:

الحمد للّه الوهوب المجزل

قالها يمدح هشام بن عبد الملك، وكان هشام قد طرده من مجلسه لقوله في وصف الشمس:

كأنها في الأفق عين الأحول

وكان هشام أحولاً. وقصة هذه الأبيات موجودة في المصادر الأدبية المختلفة منها الأغاني، واللآلي، والخزانة...

والبيت الذي استشهد به المؤلف من شواهد كتاب سيبويه: ٣٣٣/١، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٤٣٨/١، وشرحها للكوفي: ١٨٠، وانظر المقتضب: ٢٣٨/٤ والبيت من شواهد كتاب الجمل للزجاجي: ١٧٦، وانظر شرح أبياته لابن سيدة: ٤٣، وشرحها لابن السّيد (الحلل): ٢١٩، وشرحها (الفصول والجمل) لابن هشام اللخمي: ٢٨ وانظر ردّه على الأعلم في شرح البيت نفسه ص: ٣٨، وانظر شرح البيت وإعرابه ص: ١٥٦ ووشي الحلل: ٦٦ وانظر اللآلي لأبي عبيد البكري: ٢٥٧، وأمالي ابن الشجري: ١٠١/٢، والتصريح: ١٨٠/٢، وشرح الأشموني: ١٦١/٣، والخزانة: ٤٠١/١.

قال ابن هشام اللخمي: اللّجة ـ بالفتح ـ اختلاط الأصوات في الحرب.

(٣) الصحاح: (فلن).

المُحقَّر لم يُرَدَّ إلى أصلِهِ كقولِهِم في مَيِّت وهارٍ وناسٍ: مُيَيْتٌ وهُوير ونُويسٌ، ولَو رُدَّ لَقِيل: مُيَيّتٌ وهُويرٌ ونُويسٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: أصلـه من هارَ الحرفُ فقُلِبَ الفاعِلُ منه لأنَّ القياسَ هايِرٌ فقيل: هارِىء ثُمَّ خُفِّفَتْ الهَمزَةُ فصارَت ياءً، ثُمَّ حُذِفَت اليَاءُ فقيلَ هارٍ كقاضٍ. ناسٌ مخفّفُ أُناسٍ فهو من فُعالٍ، ومنه[1] أنِستُ الشَّيءَ بمعنى أبصرتُهُ وفي التّنـزيل[2] ﴿آنسَ من جـانِبِ الطُّورِ نـاراً﴾ سُمُّوا بـذلِكَ لظُهورِهِم، كما سُمِيَّ الجِنُّ جِنّاً لاجتنانِهِم، وقيلَ: سُمُّوا بذلِكَ لأنَّ هذا الجِنسَ مؤنِسٌ غيرُ موحِشٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ ونقولُ في اسم وابن سُمَيٌّ وبُنَيٌّ فتَرُدَّ اللاّمَ الذَّاهِبَةَ وتَستَغنِي بتَحريكِ الفاءِ عن الهَمزَةِ».

قالَ المُشَرِّحُ: كما استَغنيتَ بتَحريكها عَنها في سُؤيل.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وفي أختٍ وبنتٍ وهنت: أُخيَّة وبُنَيّة وهُنَيّة تَرُدُّ اللاّمَ وتُؤنِّث، وتَذهَب بالتّاء اللاّحِقَةِ».

قالَ المُشَرِّحُ: التّاءُ في أختٍ وهنت بَدَلٌ عن الواوِ لأنَّ لامَ الكَلِمَةِ واوٌ بدَليلِ: أخواتٍ وهَنَواتٍ، [3]وكذلك في بنتٍ، لأنَّ هذه التّاءَ المُخْتَصَّة بالتّأنيثِ لا تكُونُ بَدَلاً عن الياءِ كما في أخواتٍ وهَنَواتٍ[3].

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ والبَدَلُ غيرُ اللاّمِ يُرَدُّ إلى أصلِهِ، كَما يُرَدُّ في التَّكسيرِ تَقولُ في مِيزانٍ مُويزين، وفي مُتَّعد ومُتَّسرٍ مُوَيعِدٍ ومُوَيسرٍ، وفي قيلٍ ونابٍ وبابٍ. قُويلٌ ونُويبٌ وبُويبٌ».

---

(١) شرح الأندلسي: ٣٦/٣ نقلاً عن الخوارزمي.

(٢) سورة القصص: آية: ٢٩.

(٣ - ٣) في (أ) فقط.

قال المُشَرِّحُ: تَقولُ[1] في ميزان مُويزين، لقَولِهم في تَكسِيرِه مَوازِين. وفي مُتَعَدٍّ: مُويعِدٌ، وكذلك في مُتَّسِرٍ مُوَيسِرٌ، لأنَّه تُعاد الواوُ فيه. قال ابنُ السَّراجِ: وإن شِئت قُلتَ: مُوتَعِدٌ وموتزنٌ كما تَقولُ: أدوُرٌ فلا تَهمِزُ، وفي قِيلٍ قُويل، لأنَّك تَقولُ في جَمعِه أقوالٌ كما تقولُ في جَمعِ رِيحٍ: أرواح، وكذلِكَ تقولُ في بابٍ ونابٍ: بُويبٌ ونُييبٌ لقولِهم: أبوابٌ وأنيابٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأمَّا البَدَلُ اللاَّزِمُ فلا يُرَدُّ إلى أصلِهِ تقولُ في قائِلٍ قُويل، وفي تُخَمَةٍ تُخَيمَةٌ، وكذلك تاءُ تُراثٍ وهَمزَةُ أُدَدٍ، وتقولُ في عِيدٍ عُيَيدٌ، لقولِكَ أعيادٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: أمَّا قائلٌ وقائِلةٌ فَلِقـولِهِم في الجَمعِ قَـوائلٌ. فـإن سألتَ[2]: فما تَقولُ في قَولٍ جمع قائلٍ؟ أجبتُ: المَعنِيُّ بالبَدَلِ اللاَّزِمِ أن لا يَنفسخ البَدَلُ إلاَّ صُورةَ وُجُودِهِ ولا فيما اطَّرَدَ من تَكاسير الاسم. وقولٌ جَمعٌ غيرُ مُطَّرِدٍ. وأمَّا تُخَمَةٌ فلِقولِهم في الجَمعِ تُخَمٌ، وأما تاءُ[3] تُراثٍ: فلأنَّها ثَبَتَتْ بِمَنزلَةِ الهَمزَةِ التي تُبدَلُ من واوٍ نحو ألفُ أرقَةٍ وألفُ أُدَدٍ، وهو الوَجهُ الثَّاني في تاءِ تُخمَةٍ. وأمَّا همزةُ أُدَدٍ فهي مُبدَلَةٌ من الواوِ.

قالَ ابنُ السَّراجِ: إنَّما أُدَدٌ من الوُدِّ لا يقالُ فيه وُدَدٌ بالواوِ، وكما يَقولون: تَميمُ بنُ أُدٍّ وَوُدٍّ جَميعاً، ولا تَكسيرَ له فيتوقَّعُ فيه[4] عَودَةٌ إلى الأصلِ وهو أُدَدُ بنُ زَيدِ بنِ كَهلان بنِ سَبَأ بنِ حِميَر. فهذا أحدُ الوَجهينِ في هذا النَّحوِ.

والوجهُ الثَّاني: ما قالوا: حُكْمُ الحَرف المُبدَلِ في التَّصغيرِ أن يُرَدَّ إلى

---

(١) شرح الأندلسي: ٣٧/٣ نقلاً عن الخوارزمي.
(٢) شرح الأندلسي: ٣٨/٣ نقلاً عن الخوارزمي.
(٣) المصدر السابق نفس الجزء واللوحة. وهو وصل للنص السابق إلا أنه فصل بينهما بكلام من غير الخوارزمي.
(٤) في (ب).

أصلِه، إذا زالت العِلَّةُ التي من أجلها وَقَعَ البَدَلُ، فتقولُ في مِيقـاتٍ: مُويقِيتٌ، وفي مُوقِنٍ مُيَيقِنٌ وفي طَيّ وَلَيّ طُويٌّ ولُويٌّ، وفي قِيراطٍ ودِينارٍ قُريريطٌ، ودُنَينيرٌ، فإن كانت عِلَّةُ البَدَلِ فيه قائِمَة تَركتَهُ على حالِهِ كقولكَ: في تُخَمَةٍ وتُراثٍ تُخَيمةٌ وتُريثٌ لأنَّ العِلَّة[1] فيه كَرَاهِيَةِ الواوِ المَضمومَةِ أولاً في عِيدٍ عُيَيدٌ وفي عُود عُويدٌ لأنَّ العِلّة في ذلِكَ الفرقُ بينَ البِناءَين.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ والواوُ إذا وَقَعَت ثالثةً وسطاً فأجودُ الوَجهين أُسيدٌ وجُديلٌ ومنهم من يُظهرُ فيقولُ: أُسيودٌ وجُديولٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: وجهُ ظاهِرِ الرِّوايةِ أن الواوَ والياءَ متى اجتَمَعَتا. ووجهُ الرِّوايةِ الثَّانيةِ أنَّ اجتماعَهُما ها هُنا عارِضٌ غيرُ مُعتَدٍّ بِهِ، ولذلِكَ لم تُعَدّ الألفُ السَّاقِطَة في رَمَتَا وإن تَحَرَّكت التَّاء لأن تَحَرُّكَهَا عارِضٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وكلّ واوٍ وَقَعَت لاماً صَحَّت أو اعتَلَّت فإنَّها تَنقلِبُ ياءً كقولِكَ عُرَيّة ورُضَيّا وعُشَيّا وعُصَيَّة في عُروة، ورَضوى وعَشواء وعُصَيَّةٌ في عَصا».

قالَ المُشرِّحُ: إنَّما تَنقَلِب لاجتماعِ الياءِ والواوِ فيه وسَبق أحدهما
[١٠١/أ] بالسُّكونِ. فإن سألتَ[2]: فكيفَ لم تَصِحّ ها هُنا الواوُ وجهاً ثانياً كما في / الفَصل الأولِ أجبتُ: الواوُ[3] في موضِعِ اللَّام أغلَبُ انقلاباً إلى الياءِ منه في مَوضع العَين، ومن ثمَّ قالوا في المُعتَلّ العَينِ متى اشتَبَهَ عليكَ أيائيٌّ هو أم واوٌ فالظَّاهر أنّه واوٌ وفي المُعتَلّ اللّامِ ياءٌ[4].

قالَ جار اللَّه: «فصلٌ؛ وإذا اجتَمع مع ياءِ التَّصغير ياءٌ. حـذفت

---

(١) شرح الأندلسي: ٣٩/٣ نقلاً عن الخوارزمي.
(٢) شرح الأندلسي: ٣٩/٣ نقلاً عن الخوارزمي.
(٣) في (ب) اللام أغلب في موضع اللّام..
(٤) في (أ) الألف.

الأخيرَ، وصارَ الاسمُ على مثالِ فُعيل كقولِكَ في عَطا وإداوَةٍ، وعارية ومعاويةً وأحوى عُطَيّ وأُدَيّةٌ وعُرَيّةٌ ومُعَيِّةٌ».

قال المُشَرِّحُ: وكلُّ[١] اسمٍ اجتمعَ[٢] فيه ثلاثُ ياءاتٍ أولاهُنَّ ياءُ التَّصغيرِ، حذفتَ واحدةً منهُنَّ، فإذا لم تَكن أولاهُنَّ ياءَ التَّصغيرِ لَم يُحذَف منه شَيءٌ[٣]. ⁽⁴يقولون في تَصغيرِ مَيَّة مُيَيَّةٌ، وأمَّا أهلُ الكُوفَةِ فلا يَحذِفُون منه شَيئاً⁴⁾ يَقُولون في تَصغيرِ معاوِيَةَ مُعَيِّيَة على مَن قالَ أُسيود إلَّا أنَّه حُذِفَت الياءُ الأخيرةُ التي[٥] هي لامُ الكلِمَةِ وبَقِيَتْ المُنقَلِبَةُ مَعَ ياءِ التَّصغيرِ فإن سألتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ المَحذوفُ ياءَ التَّصغيرِ؟ أجبتُ: إنّما يَقَعُ حيثُ يكونُ استثقالاً، والاستثقالُ لا يَقَعُ إلَّا عِندَ الياءِ الّتي هيَ لامُ الكَلِمَةِ[٦] ونظيرُهُ قولُ سِيبويهِ[٧] في فرزدَقٍ فُريزد. فإن سألتَ: فهل يجوزُ أن يكونَ المَحذوفُ هو الأوَّلُ وهو ياءُ التَّصغيرِ قولاً ثانياً كما في فَرَزدَقٍ؟ أجبتُ: لا يجوزُ لأنَّ المحذوفَ[٨] لو كان ياءَ التَّصغيرِ لكانَ مُعظَمُ علامةِ التَّصغيرِ ساقطةً. وهذا لأنَّ علامةَ التَّصغيرِ حركَتان وحَرفٌ فيكون الحَرفُ مُعظَم العَلامةِ، ولذلِكَ وَقَعَ به الاجتزاءُ في تَصغيرِ أسماءِ الإشارةِ بخلافِ ما لو كان لامُ الكَلِمَةِ هو السَّاقِطُ فإنَّه لا يكونُ معظَمُ الكَلِمَةِ ساقطاً. على أنَّ الشَّيخَ أبا علي الفارِسيَّ قد[٩] نَصَّ على أنّ حرف التَّصغيرَ البَتّة لا يَسقُطُ.

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/٤٠ النص كله من قوله: وكل اسم.. إلى آخره.
(٢) في (ب) قد اجتمع.
(٣) في (ب) شيء.
(٤ - ٤) ساقط من (أ).
(٥) في (أ) وهي.
(٦) في (أ).
(٧) الكتاب.
(٨) في (ب) هو ياء .
(٩) في (أ).

قال جارُ اللَّه: «وأُخيٌّ غيرُ منصرفٍ وكان عِيسى بنُ عُمَرَ يَصرِفُهُ، وكان أبو عَمرو يقول: أخيٌّ ومن قالَ أُسيود قال أُخيو».

قال المُشَرِّحُ: في هذه المسألةِ[1] أربعةُ أقوالٍ: أخيٍّ بالكسر والتّنوين مُدغماً وغيرَ مُدْغمٍ، وأُخَيَّ بالإدغام مُنصرفاً وغيرَ مُنصرفٍ. فالأوَّلُ اثنان والثَّاني أيضاً اثنان وَوَجهُ مَن قالَ أخيوه ما ذكره الشَّيخ من القياس على أُسيودٍ. وجهُ قولِ أبي عَمروٍ أنَّه امتَنَعَ دُخُولُ الإعرابِ عَلَيهِ، ولَم يَمتَنع دُخُولُ التَّنوينِ فيكونُ غيرَ مُعرَبٍ مُنَوَّناً، أمَّا أنّه امتَنَعَ دُخُولُ الإعرابِ عَلَيه فلأنَّ آخرَ الاسمِ ساقِطٌ. وهذا الَّذي قامَ مقامَ آخرِ الكلمةِ لَهُ[2] حَرَكَةٌ بِنَائيَّةٌ، وأمَّا أنَّه لم يَمتَنِع دخولُ التَّنوين عَلَيهِ فلأنَّه لَيس بِتَنوينٍ سِوى التَّنوين الدَّاخِلِ عَلَيهِ. فإن سألتَ فكيفَ لم يُعامَل مُعامَلَةَ جَوارٍ في حالةِ النَّصبِ؟ أجبتُ: هَرَباً من الياءاتِ.

وجهُ قول عيسى أنَّه كما خَرَجَ بالتَّصغير على وزنِ الفعلِ فقد تَأكَّدَ خُرُوجُهُ عنه بالإدغام، وبخلافِ نحو أُشَيعِثٍ وأُسيمِرٍ، وجهُ ظاهِرِ الرِّوايَةِ أنَّ الإدغامَ فيه عارِضٌ أُحَيوي كأُشيعث غيرُ مُنصَرفٍ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وتاءُ التَّأنيثِ لا تَخلو أن تكونَ ظاهرةً أو مقدّرةً، فالظَّاهِرةُ ثابتَةٌ أبداً، والمقدّرةُ تَثبُتُ في كلِّ ثُلاثِيٍّ إلاَّ ما شَذَّ من نَحوِ عَريسٌ وغَريبٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: كلاهُما بالعَين المُهمَلة. لَم تَعُد التَّاءُ في عَريسٍ لأنَّ أصلَه أعراسٌ وهو مذكَّر، ونحوُهُ حَريبٌ، لأنَّه مَصدَرُ حَرَبْتُ حَرباً، وإنما لم تَعدِ[3] التّاءُ في مُصغَّرِ عَرب حتّى لا يُوهِمُ أنَّه مُصَغَّرُ عَرَبَةَ البَلَدِ.

---

(1) النّص كله نقله الأندلسي: ٤١/٣.
(2) في (ب).
(3) هذا النص نقله الأندلسي في شرحه: ٤٢/٣.

قالَ جارُ اللَّهِ: «ولا تَثبُتُ في الرُّباعي إلاَّ ما شَذَّ من قُديدِيمَة ووُريئية».

قالَ المُشَرِّحُ: حكى أبو عُثمان المازنيُّ وغيرُه وُرَيئيَة، وهذا يَدُلُّ على أنَّ اللاَّم في هذه الكَلِمة هَمزةٌ وليس من باب الوَرى إذ لو كان من باب[1] الوَرى لكانَ وُريَّة ألا ترى أنَّك تُصَغِّرُ عَطاً على عُطَيّ ومنه وَرأتُ الشَّيء كَنَّيتُ عن حَقِيقَتِهِ، جَعَلتَهُ وراءَ المَنويّ. إنما لم تَعُد الياءُ في الرُّباعيّ لأنَّه لم يَثبُتْ في بعضِ مُتَصَرِّفاتِ الكَلِمَةِ، وهو الجَمعُ بدلِيل أنَّك تقولُ في تَكسيرِ عَقربٍ عَقارِب فلا تَثبُت في هذا التَّصرُّف وهو التَّصغيرُ ويقولون لأنَّ الحرفَ[2] الرَّابعَ عاقبت تاءَ التَّأنيثِ[3]، وأمَّا[4] قُدَّام وَوَرَاء فإنَّهما مُشتَركان فإن قُدَّاماً بمعنى المُلك، وبمعنى الجِهةِ، وَوَراءَ بمعنى وَلَدِ الوَلَدِ وبمعنى الجِهةِ، وظروفُ المكانِ آنيّة[5] العنان في بابِ التَّصغير حلف، ولِهَذا[6] لا تُصغَّرُ خلف[7]، ولا تَحتَ ولا شمال ولا[8] يَمين فَتَصغِيرُها يُوهِمُ المَعنى الثَّاني فَتَدخُلُ عليها التّاء صَرفاً لها عن المَعنى الثَّاني.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأمَّا الألفُ فهي إذا كانت مقصورةً رابعةً تَثبُتُ نحو جُلَّى وَسَقَطَت / خامِسَة فَصاعداً، كقولِكَ: جُحَيجِب وقُرَيقِر وحُويل في [١٠١/ب] جَحْجبى وقَرقَرى وحَولايا.

قالَ المُشَرِّحُ: إنّما سَقطت[9] الألفُ في جَحجَبى وقَرقَرى في التَّصغير

(١) في (ب) لو كان منه.
(٢) في (أ) الجمع.
(٣) في (ب).
(٤) في (أ) قدام ووراء بدون وأمّا.
(٥) في (ب) أبيه.
(٦) في (ب) ولذلك.
(٧) في (ب) وفي (أ) ولا تصغر تحت...
(٨) في (أ) ويمين.
(٩) النص كله نقله الأندلسي في شرحه: ٤٣/٣.

ليكونَ الاسمُ على وزنٍ من أوزانِ التَّصغير. أمَّا حَولايا فلأنَّه لم يَكن على بنائِها تَصغيرها فطُرِحَ من آخرها الألفُ واليَاءُ ثُمَّ صُغِّرَ الباقي، فانقَلبت يَاءً لأنَّها لَيست ألفَ تأنيثٍ ثُمَّ سَقَطَت ضَرورة أنَّ ما قَبلها مكسورٌ، فهي بِمنزلَةِ رامٍ وقاضٍ. فالطَّرحُ الأوّلُ فيه بِمَنزلَةِ يا مالُ بالضمِّ ويا ثَمِي، وهذا لأنَّ طَرحَ الألفِ والياءِ من هذا الاسمِ لا يخلو من أن يكونَ قَبلَ التَّصغيرِ أو بَعدَه، فلئن كانَ قبلَ التَّصغير فقد جَعلنا الباقي بعدَ الطَّرحِ بمنزلَةِ الاسم التَّام [1]حتَّى صَغَّرناه، ولئن كانَ بَعده فقد اعتبرنا الاسمَ وراء الألفِ والتَّاء بمنزلة اسم تامٍّ ولذلِكَ سَوَّيناهُ على وزنٍ من أوزانِ التَّصغير، ثُمَّ حَذفنا ما فَضَل عنه، والطَّرحُ الثَّاني بمنزلة يا مالِ ـ بالكسرِ ـ ويا ثَمُو، وذلِكَ لأنَّ الثَّابتَ بعدَ الطَّرحِ الثَّاني لو كانَ بمنزلةِ اسمٍ لكانَ على وزنٍ من أوزانِ التَّصغيرِ، وليس عَلَيهِ، وإنَّما الَّذي يكونُ على وَزنٍ من أوزانِ التَّصغيرِ هذا الثَّابتُ مع ذلِكَ المَطروحِ، فيكونُ الثَّابتُ والمَطروحُ بمنزِلَةِ اسمٍ، وإذا كان الشَّيئان بمنزلةِ اسمٍ وأحدُهما ـ وهو الثَّابتُ ـ بمنزلةِ جزءٍ من الاسمِ جَحجَبى قَبيلةٌ. قَرقَرى: اسمُ موضِعٍ[2]. حولايـا اسمُ مَوضِعٍ آخرُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وكلّ زائدةٍ كانت مَدّة في موضِعِ ياء فُعَيعِيل وَجَبَ تَقريرها وإبدالُها ياءً ـ إن لَم تَكُنها ـ وذلِكَ نَحو مُصَيبِيح وكُرَيدِيس وقُنَيديل، فـي مصباحٍ وكِردُوسٍ وقِندِيلٍ.

قالَ المُشَرِّحُ: الألفُ[4] في مِصباحٍ زائدةٌ، هي مدّةٌ في مَوضِعِ ياءِ فُعَيعِيل لكنَّها لَيست يَاءً فقلِبَت ياءً في التَّصغيرِ، وكذلك الواوُ في كُردُوسٍ مدَّة زائِدةٌ في مَوضعِ ياءِ فُعَيعِيل لكنَّها لَيست بياء فقُلبت ياءً، وكذلك ياءُ

(١ ـ ١) في (أ).
(٢) انظر معجم البلدان: ٣٢٦/٤.
(٣) انظر معجم البلدان: ٣٢٢/٢.
(٤) نقل الأندلسي في شرحه: ٤٤/٣ شرح هذه الفقرة.

قِنديلٍ زائدةٌ وهي مدّةٌ في مَوضِعٍ ياءُ فُعَيعيل لكنَّها ياءً فلا حاجَةَ إلى قلبها. الكُردُوس: هي القِطعةُ العَظيمَةُ من الخَيلِ.

قال جارُ اللَّهِ: «وإن كانت في اسمٍ ثُلاثِيٍّ زائدتان لَيست أحدَهما إيّاها أبقيتَ أذهَبَهُما في الفائِدَةِ وحذَفتَ أُختها فَتقُول في مُنطَلِقٍ ومُتَعَلّمٍ ومُضَارِبٍ ومُقَدَّمٍ ومَهموم ومُحمَرٍّ مُطيلقٍ، ومُعَيلمٍ، ومُضَيرِبٍ، ومُقَيدِمٍ، ومُحَيمرٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: تَحذفُ النونَ[1] في التَّصغيرِ والياءَ والألفِ، والدَّالَ الثَّانِيَةَ والمِيمَ الثّانِيَةِ لأنَّ الميمَ بانفرادِها تَدُلُّ على كَونِ الاسمِ جارِياً بخلافِ هذه الحُروفِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وإذا تَساوَتا كُنتَ مُخَيّراً فَتَقُولُ في قَلَنسُوَةٍ وحَبَنطَى: قُلينسَةٌ وقُلَيْسِيَةٌ، وحُبَينِطٌ أو حُبَيطٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: هذا كما في الجمع إن شئتَ[2] حَذفتَ الواو فقلتَ: قلانِس وإن شِئت حَذَفتَ النُّون فقلتَ: قَلاسٍ. في (جامِعِ الفَرغاني)[3] الحَبَنْطَاء العَظيم البطنِ. المُنتَفِخُ، وقد احبَنطأتُ واحبنطيتُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وإن كُنَّ ثَلاثاً والفَصلُ لإحدَاهُنّ حذَفتَ أختيها فتقولُ في مُقعَنسٍ مُقيعِسٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: لِمَا ذَكرنا[4] من أنَّ الميمَ تَدُلُّ على كونِ الاسمِ جارِياً بخلافِ النُّون والسِّين.

---

(١) شرح الأندلسي: ٤٤/٣ عن الخوارزمي.

(٢) شرح الأندلسي ٤٤/٣ عن الخوارزمي وهما في موضعين مختلفين.

(٣) لم أعرف الفرغاني هذا ولا جامعه، ولم يرد قبل هذا الموضع، وورد مراراً في الجزء الثاني كما سيأتي، كما نقل عنه كثيراً في مؤلفاته الأخرى. ولم أقف للمؤلف على ترجمة، ولا للكتاب على ذكر عنده غيره. والذي يغلب على ظني أنّ الفرغاني هذا هو نفسه (الغوري) الذي تقدم التعريف به، فإنّه هو صاحب كتاب الجامع الذي عرفنا فيه بما تقدم. واللَّه أعلم.

(٤) شرح الأندلسي: ٤٥/٣ نقلاً عن الخوارزمي.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأمَّا الرُّباعي فتحذِفُ منه كلَّ زائِدة، ما خَلا المَدَّةَ المَوصوفَةَ، تَقولُ في عَنكبوت عُنَيكِبٌ، وفي مُقشعِرٍّ مُقَيشِعرٌ، وفي احرنجام حُرَيجِيمٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: التَّاءُ والواوُ في عَنكبوتٍ زائدتان بدليـلِ قولِهم في الجَمعِ: عَناكب فإن سألتَ: فقد قالوا في جَمعِ عَندليبٍ عنادِلُ، وهذا لا يَدُلُّ على أنَّ الياءَ والباءَ زائدتان في عَندَليبٍ؟ أجبتُ: إنَّما لَم نَحكُم على زيادَةِ الباءِ هُناك لأنَّهم كما قالوا: عَنادِلُ قالوا: عَنادِبُ، وأمَّا ها هُنا فبخلافِهِ لأنَّهم لم يَقولوا: عَناكِبُ. إنَّما ثَبَتَت الياءُ في حُرَيْجِيمٍ لأنَّها مقلُوبَةٌ من المَدَّةِ الَّتي هي في مَوضِعِ ياءِ فُعيعيلٍ بخلافِ سائرِ الزَّوائِدِ، فإنَّها لَيست مدَّات، فَضْلاً عن أن تكونَ مدَّاتٍ في موضعِ ياءِ فُعيعِيل، ومن قَبيلِ ما لَيست الزِّيادةُ فيه مدَّةً لقولِهم في تَصغيرِ مُدَحرجٍ دُحيرِج.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ ويجوزُ التَّعويضُ وتَركُهُ فيما يُحذَفُ من الزَّوائِدِ، والتَّعويضُ أن يكونَ على مقالٍ، فيصيرُ بزيادَةِ الياء إلى فُعَيعِيل وذلِكَ قولُكَ في مُغَيلم مُغَيْلِيمٍ[1] وفي مُقَيدِمٍ مُقَيدِيمٍ، وفي عُنيكِبٍ عُنَيكِيبٍ، وكذلك البَواقي.

[١٠٢/أ] قالَ المُشَرِّحُ: / كما وَرَدَ[2] التَّعويضُ في التَّصغيرِ وَرَدَ في التَّكسيرِ، إن شِئتَ قلانس وإن شئتَ قلاسيّ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وإن كانَ المثالُ في نَفسِهِ على فُعَيعِيلٍ لم يَكُن التَّعويضُ.

قالَ المُشَرِّحُ: وذلِكَ في نحوِ حُريجيم في احرِنْجَامٍ. «وليس وراءَ عَبَّادان قريةٌ»[3].

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) شرح الأندلسي: ٤٦/٣ عن الخوارزمي.

(٣) من أمثال المولدين. انظر مجمع الأمثال: ٢٥٧/٢ وعَبَّادان اسم موضع.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ؛ وجَمعُ القِلّةِ يُحَقَّرُ على بَنائِهِ كقولِكَ في أكلُبٍ وأجربَةٍ وأجمالٍ وَولدَةٍ أُكيلِبٌ، وأجَيْرِبَةٌ، وأُجيمَالٌ، ووُلَيدَةٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: جَمعُ القِلّةِ يُنَزَّلُ تنزيلَ المُفرَدِ، فكذلِكَ يُكَسَّرُ مَرَّةً ثانِيَةً فمِنْ ثَمَّ جاءَ تَصغِيرُهُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأمَّا جَمعُ الكَثرَةِ فَلَهُ مذهَبانِ أحدَهُما: ـ أنْ يُرَدَّ إلى الوَاحِدِ فَيُصَغَّرُ عَلَيه ثُمَّ يُجمَعُ على ما يَستَوجِبُهُ من الواوِ والنُّون، والألفِ والتَّاءِ، أو إلى بِناءِ جَمعِ قِلَّةٍ إنْ وُجِدَ لَه، وذلِكَ قولُكَ: في فَتيَانٍ فَتَيون أو فتَيَّةٌ، وفي أذِلَّاء ذُلَيّلُون وأُذَيْلَّةٌ، وفي غِلمان غِلَيمون أو غِلَيمَةٍ، وفي دُورٍ دُوَيرات أو أُدَير».

قالَ المُشَرِّحُ: جمعُ القِلّةِ إذا أُريد تَصغِيرُهُ فإنَّه يُرَد إلى واحِدِهِ ثُمَّ يُصَغَّرُ وهذا كأنَّ تَصغيرَ الاسمِ بِمَنزلةِ صِفَتِهِ، وصِفَةُ الشَّيءِ بمنزِلَةِ الجُزءِ منهُ، وجَمْعُ الاسمِ بمنزلةِ ذِكرِ أمثالِهِ، والأصلُ أن يُذكَرَ الشَّيءُ بأجـزائِه، ثم بأمثالِهِ. أُذَيْلَّة بسكون الياء وتشديد اللّامِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وفي شُعراءَ شُويعرون، وفي شُسُوعٍ شُسَيّعات».

قالَ المُشَرِّحُ: «ذَكَرَ[1] الشَّيخُ في هذا[2] الفَصلِ المُتَقدِّم أسماءً ولها جموعُ قِلّةٍ فلا جَرمَ جازَ في تَحقيرها وَجهان. تَحقيرُها على القِلَّةِ، ورَدُّها إلى المُفرَدِ ثم تَحقِيرُها وفي هذا الفصلِ ذَكَرَ أسماءً ليس لها قلّة، فكذلِكَ لَم [يَجُز][3] في تَحقيرها إلا[4] الرَدُّ إلى المُفرَدِ، وقد رُويَ عن الأخفشِ أنّه أثبت أشْسُعاً فيجوز في تحقيرِهِ شُسَيْعٌ وأُشَيسِعٌ وشُسَيِّعاتٌ.

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٤٧/٣ هذا النص.

(٢) في (أ).

(٣) ساقطة من النسختين وموحدة في نص الأندلسي الذي نقله عن الخوارزمي.

(٤) في (ب) ردّها.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وحكمُ أسماءِ الجُمُوعِ حكمُ الآحادِ تقولُ: قُويم ورُهَيط ونُفَير وأُبيلة وغُنيمة».

قالَ المُشَرِّحُ: نُفَيرٌ تَصغيرُ نَفَرٍ.

قالَ جارُ اللَّه: «فصلٌ[1]؛ ومن المُصَغَّرات ما جاءَ على غَيرِ واحِدِهِ كأُنَيسان ورُويجِلٍ وأتيتُكَ مُغَيربان. الشَّمسُ عُشَيّاناً وعَشَيشِيَةً».

قالَ المُشَرِّحُ: اختلف[2] أهلُ[3] البَصرةِ والكُوفةِ في إنسانٍ، فمذهبُ[4] الكُوفيَّةِ أنَّ وَزنَهُ أفعالٌ ولامُ الكَلِمَةِ ساقِطَةٌ، ومذهَبُ البَصريَّةِ أنَّ وَزنَهُ فَعلانٌ. احتَجَّت الكُوفيَّةُ بأنَّ أصلَهُ أُنَسيانٌ أُفعَلانٌ، وقَضيّةُ التَّصغيرِ أن يكونَ على أُنيسانٍ باليَاءَين إلاّ أنَّه خُفِّفَ بحَذفِ إحدى اليَاءَين، كما في أيشٍ وأصلُهُ: أيُّ شَيءٍ. وحُجَّةُ البَصريّةِ أنَّه من أنِسَ الشَّيءَ إذا أبصَرَهُ أو من الأُنس على ما مَرَّ، والأصلُ عَدَمُ الحَذفِ. ورُوَيجل. مُصَغَّرُ رَجُلٍ، ولَعَلَّ أصلُه راجِلٌ. مُغَيرَبَان الشَّمسِ كأنَّ معناهُ في آن غُروبِ الشَّمسِ، كما أنَّ عُشيَّاناً في آنِ إقبالِ العَشِيِّ. عُشَيشية على إبدالِ الشِّينِ من اليَاءِ فإن سألتَ: فلِم أبدَلَ الشِّينَ من الياءِ؟ أجبتُ لأنَّ إبدالَ الشِّينِ حرفٌ زائد فهو بمنزِلَةِ زيادة حَرفٍ وزيادةُ حَرفٍ إذا كانَ من جنسِ العَينِ أو اللاَّمِ أهونُ، ألا تَرى أنَّ هذا النَّوع من الزِّيادَةِ يكونُ في جَميع الحُرُوف، ولا كذلِكَ غيرُهُ فإنَّه لا يكونُ إلاَّ من أحرُف مَخصُوصَةٍ، فإن سألت فلِم جيء بالمُصَغَّرِ على مُخالَفَتِهِ قياسَ المُكَبَّرِ؟ أجبتُ: كأنَّهم طَلَبوا الفَرقَ بينَ مُصَغَّرِ عَشوَةً وعَشِيَّةٍ.

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) المسألة بالتفصيل في كتاب الإنصاف: ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: المسألة رقم (٩٠) في قسم الأسماء.

(٣) في (ب) اختلف البصرية والكوفية، وما كتبته من (أ) يوافقه ما نقله الأندلسي عن الخوارزمي.

(٤) النص كله من قوله: اختلف أهل البصرة.. إلى آخر شرح هذه الفقرة نقله الأندلسي في شرحه: ٤٨/٣.

قالَ جارُ اللّه: «ومنه قولهم أُغَيلِمَة وأُصيبِيَة في صِبيَةٍ وغِلمَةٍ».

قالَ المُشَرِّحُ: كان[1] أصلُها أصبيَة وأغلِمَةٍ، وهذا لأنَّ فَعيلاً يُكَسَّرُ على أفعِلَةٍ كطريقٍ وأطرِقَةٍ وأديمٍ وآدمةٍ، وقد جاء أغلِمَةٌ، ويؤنِسُكَ بيتُ العِراقيَّاتِ[2]:

إليكَ زَجرتُ العِيسَ بينَ عِصَابَةٍ كُهُولٍ وشُبَّانٍ وأغلِمَةٍ مُردِ

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ؛ وقد يُحَقَّرُ الشَّيءُ لدُنُوِّهِ من الشَّيءِ، ولَيسَ مِثله كقولِكَ: هو أُصيغِرُ منك إنما أردت أن تُقَلِّلَ: الّذي بَينهما دُوينَ هَذاك[3]، وفُويقَ هذا».

قالَ المُشَرِّحُ: أي الّذي بينهما من التَّفاوُتِ في الصِّغرِ والكِبَرِ.

قالَ جارُ اللّهِ: «ومنه أُسَيِّدُ أي لم يَبلُغ السَّواد. وتقولُ العربُ أحدَثُ منه مُثَيل هَاتَيَّا ومُثيل هَاذَيَّا».

قالَ المُشَرِّحُ: المراد[4] أنَّ فيه سَواداً قَليلاً، كأنَّهم (٥يُريدون المسافةُ بينهما٥) حَقِيرةٌ لأنَّ المُشَبَّه والمُشبَّهَ بِهِ حَقيرٌ، ومنه قولُهُ عليهِ السَّلامُ[6]: «هؤلاء أُصَيحابِيَّ» أراد تَلَطُّفَ المَحَلّ / وتَقريبَهُ، وتَقليلَ المَسافَةِ بينَهم وبينَه [١٠٢/ب]
وتَحقيرَها لا تَحقيرَهُم.

قالَ جارُ اللّهِ: فَصلٌ؛ وتَصغيرُ الفِعلِ ليسَ بقياسٍ، وقولُهم: ما أُميلِحَهُ

---

(١) وصل الأندلسي هذا النص بما قبله حيث نقلهما في شرحه: ٤٨/٣ وكأنهما كلام واحد لم يفصل بينهما بكلام الزمخشري.

(٢) ديوان الأبيوردي: ٤٨٩/١.

(٣) في (أ) ذاك.

(٤) نقل الأندلسي جميع شرح هذه الفقرة في شرحه: ٤٩/٣.

(٥ - ٥) في (ب).

(٦)

قال الخليلُ: إنَّما يَعنُون الَّذي يَصِفُهُ بالمِلحِ كأنَّك قُلتَ: زيدٌ مَلِيحٌ شبَّهوهُ بالشَّيءِ الّذي يُلفظ بهِ وأنت تَعني شيئاً آخرَ نحوَ قولِكَ: بنو فُلانٍ تَطؤهُمُ الطَّريقُ، وصِيدَ عَلَيهِ يَومان.

قال المُشَرِّحُ: أنا أبدأ[1] في التَّعجُّبِ من النَّحويين كيفَ التَبَسَ عليهم أنَّ هذا لَيس بفعلٍ، وأنَّ الفعلَ البَتّةَ لا يَقبَلُ التَّصغيرَ، ولا يُتَصَوَّرُ تَصغِيرُ معنى الفِعلِ، وإذا لم يُجيزوا قولَكَ: هو ضُويرب زيداً لأنَّ هذا الاسم لَهُ شَبَهٌ بالفعلِ من حيثُ أنَّكَ أعمَلتَهُ عَمَلَ الفِعلِ، وتَصغيرُ الاسمِ الّذي لَهُ شَبَهٌ بالفِعلِ لا يَجوزُ، فلأنَّ لا يَجوزُ تَصغيرُ الفِعلِ نفسِهِ أولى. قال: ولأنَّهم ما أجازوا وَصفَ الفِعلِ، لَم يُجيزوا وَصفَ الاسمِ الشَّبيه بِهِ، وذلِكَ قولُكَ: هذا ضاربٌ ظَريفٌ زيداً قال أبو سعيدٍ السّيرافيُّ في (شرح الكِتَابِ) يُريدُ يَطَؤُهُم أهلُ الطَّريقِ الّذي يَمرُّون فيه. في (حاشية الكَشّاف) يَعني صِيد على الفَرَسِ وَحشٌ يَومين.

قالَ جارُ اللّهِ: «فصلٌ[2]؛ ومن الأسماء ما جَرى في الكلامِ مُصغَّراً أو تُرِكَ تَكبيرُهُ لأنَّه عِندَهم مُستَصغرٌ وذلِكَ نحو جُميلٍ وكُعيتٍ وكُميتٍ. وقالوا جُملان وكعتان وكميت. فجاؤوا بالجَمعِ على المُكَبّر كأنَّها جَمعُ جُملٍ وكعتٍ وأكمَت».

قالَ المُشَرِّحُ: في (جامعِ الفُرغَانِيّ): طائرٌ من الدَّخاخِيلِ يقالُ له جَميل والدَّخاخيل: هي الطّيور الصِغار. السّيرافي عن المُبَرّدِ كعيت أنّه يُشبِهُ البُلبُل وليسَ بِهِ. وفي «صِحَاح الجَوهَرِيّ»: الكَعِيتُ: البُلْبُلُ، [3]الشَّيخُ - رَحِمَهُ اللّه[3] قالَ الخَليلُ: إنّما صَغَّروه لأنَّ فيه قَليلاً من السَّوادِ وقَليلاً من

(١) انظر شرح الأندلسي: ٣/٥٠ نقل كلام الخوارزمي من هنا إلى قوله قال أبو سعيد وردّ عليه بقوله: أقول: هذا غلط منه فإنّه لا يجوز وصف اسم الفاعل الذي قد أعمل في المشهور، ومن أجازه فإنما أجازه بعد أن يأخذ معموله واستيفاء البحث في هذا يأتي في باب التعجب.

(٢) في (ب).

(٣ - ٣) في (ب).

الشُّقرَةِ، ولَفظُ السِّيرافي: لأنَّ الكُمتَةَ لَونٌ نَقَصَ عن سَوادِ الأدهَم، وزاد على حُمرَةِ الأشقَر. فُعَلٌ يكسَّر[1] على فِعْلان وذلك نَحو صُرَدٍ وصِرْدَان، وجُرذٍ وجِرذَان، وهذا لأنَّ فُعلاً مَقصورٌ على فُعال، وفُعال يكسر على فِعلان نحو عِقابٍ وعقبانٍ وغُرابٍ وغِربان، وكذلِكَ ما كان مَقصوراً منه. وأفعل فَعلاء يكسَّر على فُعْلٍ نحو أحمرَ وحَمراءَ وأبيض وبَيضاءَ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فَصلٌ؛ والأسماءُ المُرَكَّبة يُحَقَّرُ الصَّدرُ منها، فيُقالُ: بُعيلَبَكَّ، وحُضَيرموتَ وثُنيَّا عَشَر، وخُمَيسَةَ عَشَرَ».

قالَ المُشَرِّحُ: الأسماءُ المُرَكَّبةُ على نَوعين: نوعٌ يَتَضَمَّنُ الشَّطرُ الثَّاني مَعنى الحَرفِ وهو على نوعين: ما كانَ الشَّطر الثَّاني منه مُعَرَباً نحو اثنا عَشَرَ، ونوعٌ لم يَتَضَمَّن الشَّطر الثَّاني منه كَبَعلَبَكَّ. وجَميعُها يُصَغَّرُ منها الشَّطرُ الأوَّلُ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فصلٌ، وتَصغيرُ التَّرخيم: أنْ تَحذِفَ كلَّ شيءٍ زِيدَ في بَنَاتِ الثَّلاثَةِ والأربَعَةِ حتَّى يَصيرَ الاسمُ على حُروفِهِ الأصولِ، ثُمَّ يُصَغَّرُ، كقولِكَ في حارِثٍ: حُريثٌ وفي أسودَ سُويدٌ وفي حَفيدٍ حُفَيدُ وفي مُقْعَنسٍ قُعَيسٌ، وفي قِرطاسٍ قُريطسٌ».

قالَ المُشَرِّحُ: تَحقيرُ[2] التَّرخيمِ مُطَّرِدٌ ولِهَذا قالَ الشَّيخُ أبو عَلِيٍّ في كتابِهِ المَوسوم بـ (الشِّيرازِيَّات)[3] ونظيرُ هذا في رَدِّهم إيَّاهُ إلى الأصلِ ما جاءَ مُطَّرِداً في كلامِهِم من تَحقير التَّرخيمِ كقولِهِم في ثابتٍ ثُبيتٌ، وفي حارِثٍ حُريثٌ، وفي أَسودَ سُويدٌ، وفي أزهرَ زُهيرٌ، وعَلى هَذا سائرُ من ثَبَتَ فيه زِيادةٌ

(١) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/ ٥٠ هذا النص.
(٢) نقل الأندلسي في شرحه شرح هذه الفقرة.
(٣) المسائل الشيرازيات: ٢٣.

في أنَّ حَذفَ الزّوائد منه وردَّه إلى الأصلِ شائعٌ مُستَقِيمٌ وعلى هَذا قولُ الأعشى[1]:

أبــا ثــابتٍ لا تَعلِقَنْــكَ رِمـاحُنَــا   أبـا ثابتٍ فـاقعُدْ وعِـرْضُك سـالِمُ

وقالَ فيه أيضاً[2]:

أبلغ يــزيـدَ بَني شَيبــانَ مـألُكَــةً   أبــا ثُبَيتٍ أمــا تَنْفــكُّ تَــأتَكِــلُ

ثم تَحقيرُ التَّرخيم قسمان: واجبٌ وجائزٌ.

فالوَاجِبُ: كل ما فيه حَرفُ مَدٍّ زائدٌ وفي آخِرِه واوٌ أو ياءٌ أو هَمزةٌ مُبدلَةٌ عن ألفٍ منقَلِبَةٍ، فإنَّكَ تَحذِفُ الزَّوائِدَ فتقولُ في غِطاءٍ وغشاوةٍ ونهايَةٍ غُطَيٌّ وغُشَيٌّ ونُهَيٌّ.

وأمَّا الجائِزُ: فما كان آخِرُهُ حرفاً صَحِيحاً. حُفَيدَدٌ: إحدى الدّالين فيه زائِدةٌ لقولِهم في معناه حفيفد وهو الظَّليمُ. اقعسس تأخَّر ورَجَعَ وأصلُهُ من الأقعَسِ.

تخميرٌ: هذه المَسألةُ مُختَلفٌ فيها، وذلِكَ أنَّ الاختيـارَ في تَحقير [١٠٣/أ] مُقعَنسس عن سيبويهِ[3] حذفُ إحدى السِّينين مَعَ النُّون فَيُصَيَّرُ / مُيَعِسٌ، وأمَّا المبرّدُ[4] فيختارُ حذفَ الميم والنُّونِ فيُصيَّرُ قُعَيسٌ. احتَجَّ المُبَرِّدُ بأنَّ السِّينَ للإلحاقِ، والميمَ والنُّون زائِدَةٌ لِغَيرِ الإلحاقِ، والمُلحَقُ بِمَنزلَةِ الأصلِ فكانَ بقاؤُه أولى.

---

(١) البيت في ديوان الأعشى: ٧٩، وهو من شواهد الكتاب: ٤٥/٢، وانظر شرح أبياته لابن السيرافي: ٢٤٨/٢، وشرحها للكوفي: ٢٥٧، والمسائل الشيرازيات: ٢٣.

(٢) انظر ديوان الأعشى: ٤٦، والمسائل الشيرازيات: ٦٣، والخصائص: ٢٨٨/٢. ويزيد: هو يزيد بن مسهّر الشيباني.

(٣) الكتاب: ١١٥/٢.

(٤) المقتضب: ١١٩/١.

حُجَّةُ سِيبويه: (١أنَّ السِّينَ ـ وإن كانت للإلحاقِ ـ فهي زَائدةٌ١)، والميمُ ـ وإن كانت زائدةً لغيرِ الإلحاقِ ـ فهي بمنزلةِ الكلمَةِ لِكَونها دالَّةً على كَونِ الاسمِ جارِياً، فصارَ هذا المعنى مُقاوماً للإلحاق ثم جُعِلَ لِلمِيمِ قُوَّةً من وَجهين: أحدهُمَا: ـ أنَّها في أوّلِ الكَلِمَةِ والسِّينُ في آخرِهَا والأواخِرُ أولى بالحَذفِ من الأوائِلِ، ألا تَرى أنَّك تقولُ في جَمعِ فَرزدَقٍ فَرازِدُ، وفي جَمعِ سَفَرجَلٍ سَفارِجُ فتحذِفُ الآخر دونَ الأوَّل.

الثَّاني: ـ أنَّ التكرارَ يثقُلُ عليهم، وبالسِّينِ يَقَعُ التَّكرارُ، فكانَ حَذفُهُ أولى.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فَصلٌ؛ ومِنَ الأسماءِ ما لا يُصَغَّرُ كالضَّمائِرِ وأينِ ومَتَى وحَيثُ وعِندَ ومَعَ وغَيرِ».

قالَ المُشَرِّحُ: الضَّمائرُ لا تُصَغَّرُ لِغَلبةِ الحَرفيَّةِ عَليهَا. فإن سألتَ: فأسماءُ الإشارةِ قد غَلَبَت عَليها الحَرفيَّةُ وهي مَعَ ذلِكَ تُصَغَّرُ؟ أجبتُ: غَلَبةُ الحَرفيَّةِ على الضَّمائِرِ أكثرُ من غَلبتِها على أسماءِ الإشارةِ ألا تَرى أنَّ أسماءَ الإشارة تُثَنَّى وتُنادَى ولا كذلِكَ الضَّمائِرَ وعلى ذلِكَ أينَ ومَتى لِغَلَبَةِ الحَرفيّةِ عَلَيهما بدَليلِ جَريهما مَجرى هَمزةِ الاستفهام، وكذلِكَ حيثُ لِغَلَبَةِ الحَرفيّةِ أيضاً عَليه بدَليلِ أنَّه لا يُعرَبُ أصلاً وكذلِكَ عِندَ لا تُصَغَّرُ لِمُشَابَهَتِهِ الحَرفيَّةَ، وهذا لأنَّ الحَرفَ هو الّذي لا يُتَصَوَّر مَعناه إلا بتَصوُّرِ مَعنَيين آخَرين، و«عندَ» بهذه المَنزلَةِ لأنَّه ظَرفٌ[٢] إضافيٌّ فإن سَألتَ: فهذه المُشابهةُ قائِمةٌ في «قَبلُ وبعدُ» وهما مَعَ ذلِكَ يُحَقَّرانِ؟ أجبتُ: بأنَّ مُشابَهَتَهُما الحَرفَ غيرُ مُتَأكِّدَةٍ، لأنَّهما لا يُفارِقَانِ الإضافةَ في نحوِ قولِهِ[٣]:

(١ ـ ١) في (أ).

(٢) في (ب) ظرفي.

(٣) تقدّم ذكر هذا البيت مراراً فيما تقدم.

فَساغَ لِيَ الشَّرابُ وكنتُ قَبلًا

وعلى ذلِكَ «مَعَ». فإن سألتَ: مشابَهَةُ الحرفِ غيرُ مُتَأكِّدةٍ لمفارقةِ الإضافةِ نَحو: خَرَجنَا معاً؟ أجبتُ: مفارقةُ الإضافةُ قد انجَبَرَتْ لِمُشابَهَة الحَرف من وَجهٍ آخرَ وذلِكَ أن مَعَ على حَرفين لم يَسقُط منه شَيءٌ، وذلِكَ أشبَهُ بحالِ الحَرفِ، ولأنَّ تَصغيرَ «مَعَ» غيرُ مُمكنٍ لأنَّ ياءَ التَّصغيرِ يَجِبُ أن تَكونَ بعدَ حَرفينِ قبلَ ثلاثٍ، وأمَّا غَيرُ فمشابَهَتُهُ بالحرفِ، وذلِكَ أنه نِسبةٌ بينَ شيئين ينفي المُمَاثَلَةَ. فإن سألتَ: فهذا يَنتقِضُ ومماثِلٍ فإنَّ أحدَهُما لِنَفي المُماثلَةِ بينَ الشَّيئين والآخرُ لإثباتِ المُماثَلَةِ بَينهما، وهُما مَعَ ذلِكَ يُصَغَّران؟ أجبتُ: بأنَّه[1] أشبَهُ بالحَرفِ من المُغايِرِ والمُماثِلِ لأنَّ غَيراً كالحَرفِ لا يَنفَكُّ عن اقترانِ إحدى المُغايِرَين بِهِ بخلافِ المُغايِرِ والمُماثِلِ.

قالَ جارُ اللَّهِ: ««وحَسبُ» و«مَنْ» و«مَا»».

قالَ المُشَرِّحُ: أمَّا «حسبُ» فلأنَّه في مَعنى الفِعل المَنهيِّ عَنه، والفِعلُ لا يُصَغَّرُ، فإن سألتَ: فهذا يَنتقِضُ بكَفيك وكافيكَ فإن كلَّ واحدٍ منهما في مَعنى الفِعلِ وهو مَعَ ذلِكَ يُصَغَّرُ؟ أجبتُ: بأنَّ حَسب أقرَب إلى النَّهيِ من كَفيك وكافيكَ ولذلِكَ انجَزَمَ به الجوابُ في قَولِهِم حَسبُكَ يَنَمِ النَّاسُ. وأمَّا «من» و«ما» فلغلبةِ الفِعليَّةِ عَليهما وذلِكَ لِجَريهما إمّا مَجرَى حَرفِ الاستفهامِ وإمّا حَرفِ المجازاة وإمَّا حَرفِ التَّعريفِ. فإن سألتَ: الَّذي والَّتي غَلَبَ عليهما الحَرفيَّة بدَليلِ أنَّهما يُجرَيَان مُجرى حَرفِ التَّعريفِ وهما مع ذلِكَ يُصَغَّران؟ أجبتُ: غَلَبَةُ الحَرفيَّةِ على «مَن» و«ما» قَوِّى[2] غَلَبَة الحَرفيَّة على الّذي والّتي، وذلِكَ أن دُخولُ اللاَّمِ عَليهما يُوهِمُ أنَّه بِمَنزِلَةِ اسمٍ مُظهَرٍ، ولذلِكَ يُوصفُ بهما بخلافِ «مَن» و«ما».

---

(١) في (ب) بأنّ غير.

(٢) في (ب) فرق.

قالَ جارُ اللَّهِ: «وأمسِ وغداً وأوَّلُ من أمسِ والبارحةِ وأيَّام الأُسبوعِ».

قالَ المُشَرِّحُ: قال سيبويه(١): ولا يُصَغَّرُ الثُّلاثاءُ والأربعاءُ والبارِحَةُ وأسماءُ الشُّهور كلُّها نحوَ المُحَرَّمِ وصَفَرٍ لأنَّها أسماءُ أعلامٍ، والكُوفيُّون يرون تَصغيرها، وكلّ اسمٍ عَلَمٍ خاصٍّ لِشَيءٍ لا اشتراكَ فيه، فإنّه لا يَصِحُّ تَصغِيرُهُ. اعلمَ أنَّ تَسمِيةَ الأزمِنَةِ على صِنفَين: صنفٌ يَقَعُ به تَعيينُ مُسَمَّاهُ وتَحصِيلُهُ. وصِنْفٌ لا يَقَعُ، أمَّا الصِّنفُ الأوَّلُ فكاليومِ واللَّيلةِ والصَّيفِ والشِّتاءِ، وأمَّا الصِّنفُ / الثَّاني: فنحو أيَّامِ الأُسبوع لأنَّ حاصل الأمرِ فيها [١٠٣/ب] يَرجِعُ إلى أنَّ يومَ الأحدِ هو اليومُ الَّذي بَعدَهُ يومُ الاثنينِ ويومُ الاثنينِ هو اليومُ الَّذي بعدَه يومُ الثُّلاثاء، أمَّا يومُ الاثنينِ في الحَقيقةِ ما هو فَشَيءٌ. غيرُ حاصِلٍ، ولذلِكَ إذا ضَلَلتَ التَّرتيبَ في أيَّامِ الأسبوعِ لم تَجِدْ ما يعَيِّنُ لَكَ أنَّه يومُ الأحدِ أو يومُ الاثنَين. أمَّا الصِّنْفُ الأوَّلُ فَتَصغِيرُهُ كتَصغِيرِ سائرِ الأيَّامِ سائغٌ، وهذا لأنَّ تَصغيرَ الشَّيءِ نَوعُ ذَمٍّ وتَحقيرٍ له وتَحقيرُ شَيءٍ غير مُعَيَّنٍ ولا مُحَصَّلٍ مُحالٌ.

قالَ جارُ اللَّهِ: «والاسمُ الّذي بِمَنزِلَةِ الفِعلِ لا تَقولُ: هو ضُويرِبٌ زَيداً».

قالَ المُشَرِّحُ: هذه المسألةُ ما قاله الشَّيخ أبو علي الفارِسِيُّ: واسمُ الفاعِلِ (٢إذا عَمِلَ عَمَلَ الفعل٢) لم يُوصف كما لا يُصَغَّرُ فمن ثمَّ لم يُستَحسَنْ هذا ضُويربُ زَيدٍ كما لا يُستَحسَن هذا ضارِبٌ ظريفٌ زيداً. ثُمَّ(٣) هذه المسألَةُ أَدَلُّ دَليلٍ على أنَّه لا يَجُوزُ تَصغِيرُ الفِعلِ، وذلِكَ: أنَّ الاسمَ مع كونِهِ مُستَوجِباً التَّصغيرَ إذا امتَزَجَ به شَوبٌ من الفِعلِ وهو كونُه عامِلاً عَمَلَ الفِعلِ لم يُصَغَّر، فكيفَ يُصَغَّرُ الفِعلُ نَفسُهُ!؟

(١) الكتاب: ١٣٦/٢.
(٢-٢) في (ب).
(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٥٣/٣ كلام الخوارزمي هذا.

قالَ جارُ اللَّهِ: «فَصلٌ؛ والأسماءُ المُبهَمَة خُولِفَ بتَحقِيرها تَحقيرَ ما سِواها بأن تُركَت أوائلُها غيرَ مَضمُومَةٍ وأُلحِقَت بآخرها ألفاتٌ، فقالُوا في ذَواتا ذَيَّا وتيَّا، وفي أُولى، وأُولاءِ أوليّا، وأُوليَّاء، وفي الّذي والّتي اللُّذيّـا والُّتيَّا، وفي الَّذين واللاَّتي الُّذيُّون واللُّتيَّات».

قالَ المُشَرِّحُ: كان[1] يَنبَغي أن يُقال في تَصغيرِ هذا هُذَيَا. الياءُ الأُولى عَينُ الفِعلِ والثَّانِيَةُ والثَّالِثَةُ لامُ الفِعلِ فحُذِفَت الّتي هي عَينُ الفِعلِ، ولم يَجُز أن تُحذَفَ الّتي هِيَ لامُ الفِعلِ لأنَّك لو حَذفتَها لتحرَّكت يَاءُ التَّحقيرِ لمُجاوَرَتِها الألفَ، وهذه الياءُ لا تُحَـرَّكُ أبداً. قـاله[2] الشَّيـخُ أبو عَليّ الفارِسيُّ. فإن سألت: فلم[3] لا يَجوزُ أن تكونَ الألفُ المُتَطَرِّفَةُ في هُذَيَّا لامَ الكَلِمَةِ كما في هَذا؟ أجبتُ: لكونِها مُنَزَّلَةً تَنزيلَها في اللُّذَيا واللُّتيا والألفُ هنا لَيست من رُقعَةِ الكَلِمَةِ، إنما هِيَ علامةُ التَّصغِير، فكذلك هنا[4]، فالألفُ في هذا عَينٌ[5]، وفي هاذَيَّا عَينٌ[5].

(6تَمَّ السِّفرُ الأوَّلُ من كتابِ شَرحِ المُفَصَّلِ المَوسُوم بـ(التَّخمِيرِ) بحمدِاللَّهِ تَعالى ومَنِّهِ ويَتلوه إن شاء اللَّهُ في السِّفرِ الثَّانِي:

قالَ جارُ اللَّهِ: ومن أصنافِ الاسمِ المَنسوبُ واتّفق الفَراغُ من نِساخَةِ هذا الكِتاب ضَحوَةَ يومِ الاثنَين لتسعِ ليالٍ خَلونَ من شَهرِ اللَّهِ الأصمِّ رَجَب الأصَبِّ من شُهُورِ سنةِ ستٍ وسَبعين وستِّمايَة من الهِجرَةِ النَّبوية الطَّاهرة المُحَمَّدِيَّة، صلواتُ اللَّهِ وسلامُهُ على صاحِبِها، وعلى آلِهِ الطَّاهِرين وأصحابِهِ

---

(١) نقل الأندلسي في شرحه ٣/٥٤ شرح هذه الفقرة.
(٢) في (ب) هكذا قال الشيخ...
(٣) نقل الأندلسي في شرحه: ٣/٥٥ هذا النّص.
(٤) في (ب) ها هنا.
(٥) في (ب) غير.
(٦ - ٦) في (ب).

المُنتَخَبين، والحمدُ للّه أولاً وآخراً، وظاهراً وباطِناً، وصَلّى اللّه على رَسُولِهِ مُحمّدٍ النبيّ الأُمي وآلِهِ وسَلّم تَسليماً. حَسبُنَا اللّه ونِعمَ الوكيلُ.

وكتبَ بَعضُ مُتَمَلِّكي الكتاب:

سقى اللّهُ أرضاً أنبتت عودَكَ الذي ... زَكَتْ منه أعراقٌ وطابت مَغَارِسُ
تَغَنَّت عليه الطَّيرُ والعودُ أخضَرٌ ... وغَنَّت به القَينَاتُ والعودُ يابِسُ

ثمَّ بعدَ ذلِكَ: ـ

[....] المناظر رأس كلِّ نَطير ... صدرُ الأفاضِلِ منشئُ التَّخمير
في صَنعةِ الإعرابِ أيّ مخَبَّرٍ ... جَمَعَ [....] أيُّما تَحبِير
نَمَطٌ لِيَاقوتِ الكَلامِ وذِكْرُهُ ... حاوٍ من المَنظوم والمَنثُور
[....] من الكتابِ وسنَّة أحمد ... تحرير عِلمٍ أيُّما تَحرير
[....................] مُبَرِّز ... فَحَوى قصابَ السَّبقِ غيرَ خَسِير
كَشَفَ العمَى عَن مُشكلات عُلُومِهِ ... بالنَّص والتَّفصيلَ والتقرير
فَغَدَا على كُتْب النُّحاة مُسلطناً ... يُومِي إليه وراحَ خيرَ أمير
فَعليك مَجدَ الدِّين فيما جِئتَهُ ... رِضوان رَبٍّ بالعِبادِ بَصير

كتبها ناظمها أحمد بن عليّ الحُمَيدي
غفرَ اللّهُ له ولوالديهِ ولجَميعِ المُسلمين

فهـرس الموضوعـات



دار الغرب الإسلامي
بيروت - لبنان
لصاحبها: الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الأسود
تلفون : 340131 - 340132 - ص . ب . 5787 - 113 بيروت - لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.:113-5787 - Beyrouth - Liban

الرقم 1990/5/1500/153

التنضيد : كومبيوتايت / بيـــروت

الطباعة : دار الشروق / بيـــروت